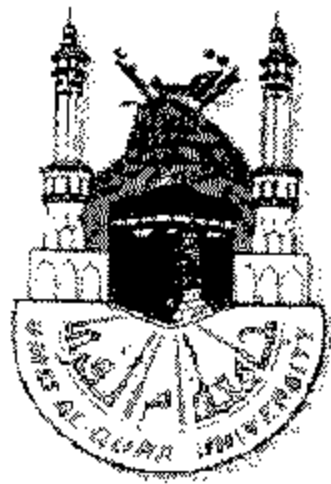




المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

الْمِنْحُ الرَّبَائِيَّةُ فِي حَلِّ جَوَاهِرِ الْأَجْرُومِيَّةِ

لأحمد بن محمد بن محمد بن أبي الفضل الوشاء التونسي الأنصاري

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إشراف الأستاذ المشارك

د. حصة بنت زيد بن مبارك الرُّشود

إعداد الطالب

تُرْكِيَّةُ بِنْهُ عَامِرُ بْنُ مَطْلُقِ الْعَمْرِيَّةِ

الرقم الجامعي

(٤٣١٨٠٠٥٢)

الفصل الدراسي الثاني

١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ



الله اعلم
الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين



الإهداء:

إلى أمي الحبيبة... وروح أبي الطاهرة
إلى ابني بنار... وإخوتي وأخواتي
أهدي شجرة جهدي

الباقة

ملخص الرسالة بالعربي:

يتناول هذا البحث دراسة كتاب: "المنح الرّبانيّة في حلّ جواهر الأجروميّة" لأحمد بن محمّد بن أبي الفضل الوشاء التّونسيّ الأنصاريّ وتحقيقه.

وقد قسمت الباحثة البحث إلى مقدمة وقسمين: عرّفت في قسم الدراسة بالمؤلف من حيث اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، وعصره، وشيوخه، ومكانته العلميّة، وثقافته، وعقيدته، ومذهبه الفقهي، والنّحوي، وآثاره، ثمّ عرّفت بالكتاب من حيث عنوانه وتوثيق نسبه، ومنهجه، وشواهد، وموقفه من صاحب المتن، وموقفه من مسائل الخلاف، ثمّ قارنت بين شرح الوشاء وشرحي الرّاعي والأزهريّ، ثمّ عرّجت على القضايا والمسائل اللّغويّة، والنّحويّة، والصّرفيّة التي أثارها الشرح، ثمّ بينت قيمته العلميّة، وما يمكن أن يؤخذ عليه.

وجعلت القسم الآخر للتحقيق متبعة الأسلوب العلمي في تحقيق النّصوص، وختمت البحث بالنتائج، والفهارس المتنوعة.

ومن أبرز النّتائج:

- ❖ الوشاء أشعري المعتقد مالكي المذهب.
- ❖ الكشف عن شخصية أستاذ شيخ شيخه عيسى الصّفويّ (ت ٩٥٣هـ)، وشخصية شيخ شيخه الشّهاب أحمد العباديّ (ت ٩٩٤هـ)، وشخصية شيخه أبي بكر الشّنوانيّ (ت ١٠١٩هـ).
- ❖ التوصل إلى زمن تقريبي لمولده ووفاته.
- ❖ الوشاء ذو مكانة علمية، وثقافة متنوعة.
- ❖ الوشاء ممّن يستشهد بالصّحيح من الحديث الشّريف.
- ❖ امترجت لغة الوشاء بالمنطق، وظهرت أثره بالأصوليين.

الطالبة تركيّة بنت عامر الضميريّ

المشرفة الدّكتورة حصّة بنت زيد الرّشود

Abstract :

This research studying a book of the god gifts in solving a cores of al ajromiyyah for Ahmad Ibn Mohammad Ibn Abi Al Fadhl Al Washaa Al Tunisi Al Ansari and his investigation .

And the researcher divided the research into introduction and two divisions : she demonstrated in division of studying the author through his name , his parentage , his birth , his die , his era , his greybeards , his scientific position , his culture , his doctrine , his idiosyncratic , grammarian doctrine , and his monuments , then she demonstrated by the book through its title , and documenting its attribute , its method , its evidences , its attitudes of the book owner , his attitudes of the dispute issues , then she compared between Al Washaa explaining and Al Raae explaining , Al Azhari explaining , then demonstrated about issues , lingual , grammarian issues which detailed the explaining , then she clarified its scientific value and can be taken on it .

And she made the another division for investigation , she followed a scientific style in achievement of texts and she finished the research by the results and variable indexes .

And the highlights of results are :

- ❖ Al Washaa with Ashaari belief and his doctrine is maliki .
- ❖ The exploration about personality of teacher for greybeard of his greybeard , personality of greybeard of his greybeard , and personality of his greybeard .
- ❖ The reaching to approximate time for his birth and his die .
- ❖ Al Washaa has scientific position and variable culture .
- ❖ Al Washaa who cites by correct from prophetic tradition .
- ❖ Al Washaa language mixed by logic and demonstrated his affects by fundamentalists .

The supervisor : Dr . Hissa Al Roshoud

The student : Turkiyah Amir Al Omairi

شكرٌ وتقديرٌ:

إنَّ تحقيق الغاية، وإدراك الهدف، لهو نعمة عظيمة تستوجب شكر المنعم، فأحمدُه تعالى على نعمه التي لا تعدّ، وأشكره أن بلغني ما كنت أصبو إليه من إنجاز هذا البحث. له سبحانه الحمد كما يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، على نعمه، وآلائه، وإحسانه.

ثمُّ أثني الشكر لأمي-حفظها الله!- التي شملتني بعطفها ورعايتها، ومافتئت تحثني وتشجعني على طلب العلم؛ ممّا كان له أكبر الأثر، وعظيم النفع في إنجاز هذا البحث، فلها جزيل الشكر، ووافر الامتنان.

وأثّلت الشكر لـ شقيقي ووالدي الروحي عيسى بن عامر العُميري-حفظه الله!- على بذله من وقته وجهده، ومساعدته، ورعايته الدّائبة، بنفس رضية، فجزاه المولى خير الجزاء، وأوفر له العطاء. كما أتوجه بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى شيخي وأستاذي الدكتور عياد بن عيد الثبتي -حفظه الله!- الذي أهداني هذا المخطوط، والذي تشرفت بإرشاده في اختيار الموضوع، ولسعادته منّة عليّ في وقته وكتبه بعد الإرشاد، فجزاه الله خير الجزاء.

وأقدّم شكري وتقديري لسعادة الدكتورة حُصّة بنت زيد الرشود-حفظها الله!- التي أشرفت على هذه الرّسالة، ووضعت قلمها على كلّ ما يعترض طريقي من صعوبات، وأرشدتني في قراءة بعض الكلمات التي لا تتلاءم والسّياق الذي وردت فيه، ولقد كان لسعادتها ما يميزها، حيث لم تجعل الإشراف حكراً عليها، فقد كانت تقول لي لا تتردد في سؤال أهل الاختصاص عن كلّ ما يعترضك من صعوبات.

كما لم يقتصر اللقاء بيننا على الوقت المنظم، بل كان اللقاء معها مفتوحاً زماناً ومكاناً، في الجامعة، وفي المنزل، فجزاها الله خير الجزاء، وأثابها الثّواب الأوفى.

كما أشكر سعادة الدكتور سعد بن حمدان الغامدي-حفظه الله!- الذي لم يضق بكثرة اتصالي ذرعاً، فجزاه الله خير الجزاء.

وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لـ كلية اللغة العربية التي نهلت من علومها في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

وأشكر جامعة أمّ القرى التي أتاحت لي هذه الفرصة لإكمال دراستي في رحابها، أسأل الله أن يبقها صرحاً شامخاً للعلم والمعرفة.

وأشكر كل من أفادني وأسدى لي عونًا أو صنع لي معروفًا أو ساهم معي ولو بجهد ضئيل.
ولا يفوتني أن أقدم الشكر والتقدير لسعادة عضوي لجنة المناقشة؛ لقبولهما مناقشتها، وأمل أن
أفيد من توجيهاتهما وإرشاداتهما فيما يتعلق بملاحظتهما العلمية التي سأتعلم منها ما أضيفه إلى
حصيلتي العلمية التي اكتسبتها خلال بحثي هذا شاكرة لهما، ومقدّرة.
وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله، وأن يعفو
عمّا بدر مني من تقصير، وألا يحرمني من الأجر، إنّه سميع مجيب.

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله على آلائِهِ، المتوحدُ في عليائِهِ، المتفضلُ على خلقِهِ بنعمائِهِ، حمداً كثيراً، والصلاةُ والسلامُ الأتمان الأكملان على النبي المصطفى من رسلِهِ وأنبيائِهِ، المرشد الهادي لصحبِهِ وأوليائِهِ، المنير لمن سلكَ سننَهُ واهتدى بهديه وعطائِهِ...وبعد:

فابنُ أجرومَ من العلماء الذين عَنُوا بتقريبِ النَحْوِ للشُّدَاةِ والنَّاسِئَةِ، وهو من النَحْوِيِّين الذين كانت شهرتهم كتبهم، فمقدِّمته الأُجروميةُ مقدِّمةٌ موجزةٌ، محكمةٌ مختصرةٌ، نالت الإعجاب والاهتمام عند العلماء؛ لأنها واضحة العبارة، ظاهرة الإشارة، يانعة الثمرة، دانية القطف، وهي بابٌ إلى تفهيم قواعد اللغة العربيَّة.

لقد كان شرحُ الوشاءِ عليها ينمُّ عن براعة الشَّارِحِ العلميَّة، ومقدرته على الشَّرح والتَّعليل. فقد مزجَ آراءه بأراءِ شُراحِ الأُجرومية، واهتمَّ بالمسائل الخلافية، التي أعطت صورةً عن تطور آراء العلماء، واهتمَّ أيضاً بلغاتِ العرب وربطها بالقراءاتِ القرآنية، ولم يكن متعصباً لرأي معين، فقد جاءت آراؤه متنوعةً.

وأظهرَ شرحه مدى امتزاج المنطقي والأصول بالغة العربيَّة. وهذا دليلٌ على مدى تأثر الثقافة اللغويَّة في القرن الحادي عشر الهجري بالمنطق والأصول.

وكان يهدفُ من وراءِ هذا الشَّرح إلى تيسيرِ علمِ النَحْوِ وتقريبه للطالبِ والمبتدئ-وفي هذا اتفاقٌ مع الغاية من تأليفِ المقدِّمة-بعيداً عن الإيجازِ المخلِّ والإطنابِ المملِّ، وكذلك توضيحُ ما غمضَ من عباراتها، وإتمامُ ما نقصَ.

ولم تقف الباحثةُ إلا على نسخةٍ وحيدةٍ من هذا الشَّرح بحسبِ ما أفادها به مركزُ الملك فيصل للبحوث والدراسات، وهذا ما أكَّده لها سعادة الدكتور/ عيَّاد بن عيد الثبيتي-حفظه الله!-: ممَّا صعبَ عليها فهمُ ما انهمَّ من الكلمات التي لا تتلاءمُ والسِّياق الذي وردت فيه، وأيضاً قراءة بعض الكلمات.

*أسبابُ اختيارِ الموضوع:

١-أنَّ المقدِّمةَ الأُجروميةَ لقيت عنايةً من الدَّارسين قديماً وحديثاً، فهو كتابٌ يحملُ بين دفتيه موضوعاتٍ علميَّة ونحويَّة، ولا يزالُ محطَّ اهتمام العلماء حتَّى اليوم.

٢- أن الباحثة أرادت من تحقيقها لشرح الوشاء أن تزيح الستار عن من أبلى بلاءً حسنًا في خدمة اللغة العربية والاهتمام بها؛ إذ أنها لم تجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر.

وكذلك أنها لم تقف له إلا على ثلاثة شروح، أتم الدكتور/يوسف السلمي تحقيق شرح صغير له على "النكتة لابن هشام"^(١)، وتقوم الباحثة والأستاذ/حسين الفقيه بتحقيق شرحه على المقدمة الأجرومية وقواعد الإعراب.

٣- خدمة اللغة العربية بإخراج آثاره محققة، حيث إنه يتم إظهار عمل من أعمال يد الشرح والتقريب في متون قيمة وأساسية في النحو.

٤- ستضيف الباحثة سفرًا جديدًا بإخراجها لشرحها للأجرومية محققًا؛ إذ أنها لم تقف على شروح محققة للأجرومية في القرن الحادي عشر الهجري إلا شرح الشنوائي (ت ١٠١٩هـ) المسمى بـ "المواهب الرّحمانية على الأجرومية"^(٢)، وشرح الشيخ إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)^(٣).

وبإخراج هذا الكتاب محققًا تعطي صورة عن كيفية شرح النحاة في هذا القرن لما هو مختصر، من حيث المنهج، والشواهد، وموقفهم من مسائل الخلاف، وموقفهم من أصحاب المتون، وطريقة تعاملهم مع العلماء السابقين لهم.

٥- الوشاء نقل في مواضع عديدة في شرحه من آثار شيخه الشنوائي: "المواهب الرّحمانية"، و"الدرة الشنوائية"، و"حاشية الشنوائي على شرح مقدمة الإعراب"، وفي هذا النقل إعطاء صورة عن فكر وآراء هذا العالم الجليل؛ إذ أن الرسائل الجامعية لم تتطرق إلى مؤلفات الشنوائي إلا في النادر، فلم يحقق من آثاره -حسب علم الباحثة- إلا المواهب الرّحمانية، وحاشيته على شرح الأزهري لمقدمة الإعراب.

وأيضًا نقل في مواضع عديدة عن أستاذ شيخ شيخه عيسى الصفوي، وفي النقل عنه إعطاء صورة عن فكر وآراء هذا الشيخ الجليل، الذي لم تحقق من مؤلفاته العديدة -حسب علم الباحثة- إلا شرح كافية ابن الحاجب^(٤)، ورسالة في لام التعريف^(٥).

^(١) سيتم نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

^(٢) حقق الشرح على جزئين:

أ. من أول الكتاب إلى نهاية باب المبتدأ والخبر رسالة دكتوراه في جامعة الإمام تحقيق ودراسة أحمد بن محمد العضيف.

ب. من باب منصوبات الأسماء إلى آخر الكتاب رسالة دكتوراه في جامعة الإمام تحقيق ودراسة ميمونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي.

^(٣) رسالة دكتوراه في جامعة الإمام تحقيق ودراسة سعود بن عبد العزيز الخنين.

^(٤) رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة تحقيق ودراسة السيد أحمد علي محمد.

^(٥) حققت هذه الرسالة مرتين:

أ. تحقيق فاطمة حسين السيد حسين. مكتبة أولاد الشيخ مصر ٢٠٠٥م.

ب. تحقيق محمد الدغري. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وأدابها - العدد الأول ٢٠٠٩م.

* خُطَّةُ البَحْثِ:

تمّ تقسيمُ البَحْثِ إلى: مقدِّمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

● المقدِّمة وتتضمن:

١-أهميَّة الموضوع.

٢-أسباب اختيار الموضوع.

٣-خُطَّةُ البَحْثِ.

● القسمُ الأوَّلُ:الدِّراسة:

الفصلُ الأوَّلُ:التَّعْرِيفُ بِالْمُؤَلِّفِ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ:اسمُه، نسبُه، عصرُه.

المبحثُ الثَّاني:حياتُه، شيوخُه، تلاميذُه، وفاتُه.

المبحثُ الثَّالثُ:آثارُه.

الفصلُ الثَّاني:التَّعْرِيفُ بِالكِتَابِ.

المبحثُ الأوَّلُ:عنوانُه، وتوثيقُ نسبتيه.

المبحثُ الثَّاني:منهجُه.

المبحثُ الثَّالثُ:شواهدُه.

المبحثُ الرَّابِعُ:موقفُه مِنْ صاحِبِ المِتنِ.

المبحثُ الخَامِسُ:موقفُه مِنْ مسائلِ الخلافِ.

المبحثُ السَّادِسُ:مقارنةٌ بَيْنَ الوُشَاءِ وشرحي:الرَّاعي، وخالدِ الأزهريِّ.

المبحثُ السَّابِعُ:القضايا والمسائلُ اللُّغَوِيَّةُ والنَّحْوِيَّةُ والصَّرْفِيَّةُ التي أثارها البَحْثُ.

المبحثُ الثَّامِنُ:قيمتُه العلميَّةُ والمآخذُ عليه.

● القسمُ الثَّاني:التَّحْقِيقُ.

ويشملُ النَّصَّ محققًا، ومعلقًا عليه.

● الخاتمة.

● الفهارس.



القسم الأول

الدراسة



الفصل الأول: التعريف بالمؤلف

- البحث الأول: اسم، نسب، ومصره
- البحث الثاني: حياته، شيوخه، تلاميذه، وفاته
- البحث الثالث: آثاره

المبحث الأول

أ. اسمه ونسبه:

هو أحمد بن محمد الوشاء التونسي الأنصاري، هكذا صرح في مقدمتي شرحه على الأجروميّة وشرحه على قواعد الإعراب^(١).

وفي تبين الأحكام في حلّ ألفاظ النكتة -السابق لهما في الظهور- قال: "أحمد بن محمد بن محمد بن أبي الفضل الوشاء التونسي الأنصاري"^(٢).

الوشاء: صيغة مبالغة على وزن "فَعَّال"، من الفعل "وَشَى" على وزن "فَعَلَ". وهو الذي يبيع ثياب الإبريسم^(٣). والإبريسم: هو أحسن الحرير^(٤).
التونسي: نسبة إلى تونس^(٥).

تونس: بالضم ثم السكون، والنون تضم وتفتح وتكسر-مدينة كبيرة محدثة بإفريقية على ساحل بحر الروم، عمّرت من أنقاض مدينة كبيرة قديمة بالقرب منها يقال لها: قرطاجنة. وكان اسم تونس في القديم: ترشيش. وهي على ميلين من قرطاجنة^(٦).

اسماها أحمد زروق^(٧)-أحد شراح الأجروميّة-قصة الجابرة، ونظم هذا المعنى بعض الأدباء، فقال:

وكلُّ جبارٍ إذا ما طغى وكان في طغيانه يسرفُ
أرسله الله إلى تونس إذ كلُّ جبارٍ بها يقصفُ^(٨)

الأنصاري: نسبة إلى الأنصار، وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس والخزرج، قيل لهم: الأنصار؛ لنصرتهم رسول الله^(٩).

^(١) المنح الرئائيّة ص ٢، وجواهر أولي الألباب ل ١.

^(٢) ص ١٢٦.

^(٣) اللسان "وشى"، والمعجم الوسيط "وشى".

^(٤) تهذيب اللغة ٢٩٢/٩، والمعجم الوسيط "الإبريسم".

^(٥) يُنظر: الأنساب للسمعاني تحقيق عبد الرحمن اليماني ١١١/٣.

^(٦) يُنظر: معجم البلدان ٦٠/٢.

^(٧) أحمد زروق: هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، أبو العباس، فقيه محدث صوفي ولد سنة ٨٤٦ هـ من

تصانيفه: شرح مختصر خليل، والحوادث والبدع توفي سنة ٨٩٩ هـ يُنظر: الأعلام ٩٢، ٩١/١. ومعجم المؤلفين ١/١٥٥.

^(٨) يُنظر: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد ابن أبي الضياف ١/١٨٥.

^(٩) يُنظر: الأنساب للسمعاني ٣٦٨/١.

وأما مولده ووفاته فقد قدرت الباحثة أنه ولد -تقريباً- بين عام (٩٩٠هـ-٩٩٥هـ)، وألف مصنفاته الثلاثة وعمره بضع وستون عاماً، وكانت وفاته -تقريباً- في العقد السادس من القرن الحادي عشر الهجري مستندة في هذا التقدير إلى:

- أن شيخه الشنواني توفي سنة ١٠١٩هـ، وعمره ستون عاماً.
- أن الوشاء خلص من تأليف آخر شروحه "جواهر أولى الألباب في حل قواعد الإعراب" عام ١٠٥٥هـ.
- أن أنفع ما يكون طلب العلم في سن الشباب، حيث يكون الذهن متوقداً، والهمة حيّة كبيرة.
- أن العادة وجود تقارب بين الأقران في سنة الولادة و الأعمار، فمن التلاميذ الملازمين لشيخ الوشاء أبي بكر الشنواني:

أ. شهاب الدين الخفاجي: ولد عام ٩٧٧هـ، وتوفي سنة ١٠٦٩هـ.

ب. برهان الدين الميموني: ولد عام ٩٩١هـ، وتوفي سنة ١٠٧٩هـ.

- أن أغلب أعمار أمة محمد ﷺ -تتراوح بين ستين سنة إلى سبعين سنة، ومنهم من يزيد على ذلك وهو قليل، قال ﷺ: "أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ وَأَقْلَهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ"^(١)

ب. عصره:

الحالة السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة في تونس ومصر

في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلاديّ

خصّصت الباحثة تونس بالحديث؛ لأنّ الشّيخ أحمد الوشاء ذكر في مقدمات آثاره الثلاثة نسبه إلى تونس "التّونسيّ".

وخصّصت هذه الحقبة الزمانية "القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلاديّ"؛ لأنّه ذكر في خاتمات آثاره سنوات فراغه منها، فقد ألف تبين الأحكام عام (١٠٤٩هـ)، والمنح الرّبانيّة عام (١٠٥٤هـ)، وجواهر أولى الألباب عام (١٠٥٥هـ).

^(١) ينظر: صحيح ابن حبان ٢٤٦/٧، وسنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر ٥٦٦/٤.

وخصّصت أيضًا مصر بالحديث؛ لأنّه -والله أعلم- انتقل إلى مصر في فترة من الفترات؛ لأنّ شيخه "أبأبكر الشّنواني" كان تونسيّ الأصل، مصريّ المولد والدّار، قال عنه المحي في خلاصة الأثر: "الإمام العلامة الأستاذ علامة عصره في جميع الفنون، كان في عصره إمام النّحلة تشدّ إليه الرّجال؛ للأخذ عنه والتّلقّي منه"^(١).

وترجم المحي لكثير من النّحلة الذين تلقوا منه، من أمثال: شهاب الدّين الخفاجيّ (ت ١٠٧١هـ)^(٢)، وبرهان الدّين الميمونيّ (ت ١٠٧٩هـ)^(٣).

وقال عنه أيضًا: "وتفوّق وكان كثير الاطلاع على اللغة ومعاني الأشعار حافظًا لمذاهب النّحلة والشّواهد كثير العناية بها حسن الضبط، أخذ النّاس عنه كثيرًا وعليه تخرجوا، وانتهت إليه الرّئاسة العلميّة"^(٤).

والمستنتج أنّ الفترة التي انتقل فيه الوشاء إلى مصر، هي فترة تسبق وفاة شيخه الشّنواني بسنوات.

أولاً: تونس في القرن الحادي عشر الهجريّ/السّابع عشر الميلاديّ^(٥)

ابتدأت سيطرة الدّولة العثمانيّة عليها منذ عام (١٥٧٤م) حيث كان آخر عام لحكم الحفصيين في تونس. ومنذ عام (١٥٩٠م) بدأ الأتراك يحكمون تونس بواسطة "الدّاي" وبعده "الباي".

عهد سيطرة الدّايات^(٦):

الدّايات كانوا يفرضون سلطتهم على الممثلين للحكم العثماني بتونس، مثل: الباشا، وكان مقر قيادتهم: "القصبّة"^(٧).

وابتداً حكمهم في تونس من عام (١٥٩٠م) إلى عام (١٦٣٠م) بواسطة أربع دايات، هم:

^(١) ٧٩/١.

^(٢) يُنظر: ٣٤٢/١.

^(٣) يُنظر: ٤٦/١.

^(٤) المصدر السّابق.

^(٥) يُنظر: تاريخ تونس لمحمد الهادي ص ٧٠-٨٠، وإتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد ابن أبي الضياف ٣٢/٢-٩٥، والحلل السّندسيّة في الأخبار التّونسيّة لمحمد الأندلسيّ تحقيق محمد الحبيب ١٥٤/٢-٣٠٠.

^(٦) الدّاي: معناه الخال، وهو ضابط من أصل تركي، يتمّ انتخابه من قبل الدّيوان، أي: المجلس الذي يضمّ ضباط الجيش الانكشاري بتونس.

^(٧) القصبّة: حي من الأحياء العريقة في العاصمة تونس.

١- إبراهيم رودسلي: مسقط رأسه جزيرة رودس، انتخب عام ١٥٩١م واستقال عام ١٥٩٣م.

٢- الدّاي موسى: حكم بضعة أشهر من عام ١٥٩٣م.

٣- عثمان داي: حكم من ١٥٩٣م إلى ١٦١٠م.

عندما تولى عثمان داي وجد المملكة خاوية على عروشها، أضعف ما يكون من قلة الرّجال والعمران، فنشر الأمان حتّى هرب أهل الشّر من مملكته خوفاً من سطوته، اتخذ الأساطيل والسّفن الكبار للغزو وكان سباقاً في ذلك، وامتلأت يديه بالمغانم.

وظهر في عهده أوّل باي^(١) في تونس "رمضان باي" الذي كان ذا كفاءة، وتعاون معه على الخير.

وفي عام (١٠١٦هـ - ١٦٠٠م) استقبل المهاجرين الأندلسيين الفارين بدينهم من الأسبان، فأحسن قراهم وأكرم مثواهم، وآخى بينهم وبين أهل مملكته، فبنوا بالحاضرة "حومة الأندلس"، وجامعها، وأوقفوا عليه أوقافاً نافعة. وهذه الأوقاف ساهمت في إعادة الإعمار، وبنوا بلدانهم المعروفة لهم. وبنوا قنطرة على وادي مجردة في طريق (بنزرت).

وبنوا المدارس، وأوّل مدرس بها هو الشّيخ شعبان الأندلسي الذي كان له اليد الطولى في علم الكلام، وبعد وفاته تولى الشّيخ أبو الرّبيع سليمان، الذي اعتبر سيبويه زمانه، وكان معظم ولوعه بالنحو، كان بصيراً بقلبه خبيراً بنكّهات العربيّة، له الباع الطّويل بنكّهات الشّواهد.

وقدم على أيامه الشّيخ أحمد أفندي من أرض الرّوم وكان عالماً متفنناً، فبثّ العلم في صدور الرّجال، ولم ينقطع بذلك عمله بعد موته إذ أخذ عنه جماعة من الرّجال كالشّيخ أبي يحيى الرّصاع، وأبي القاسم البجائي وغيرهما.

كان عثمان داي نافذ الأمر شديد البأس على أهل العدوان، رقيقاً بالرّعية مثابراً على الخير إلى أن توفي يوم الأحد الثالث عشر من رجب سنة تسع عشرة والـ (١٠١٩هـ - ١٦١٠م) ودفن بزاوية الولي سيدي أحمد بن عروس.

٤- يوسف داي: حكم من ١٦١٠م إلى ١٦٣٧م.

قال عنه عثمان داي عندما اشتدّ مرضه إنّ أردتم الهناء والعافية فقدموا يوسف داي؛ لأنّه لين الجناب.

^(١) الباي: معناه السيد أو الأمير، وهو والي ممثل الدّولة العثمانيّة في تونس.

فقد عرف يوسف داي بالعدل والخير والفضل، بنى جامعاً عرف باسمه، وبنى قنطرة على وادي مجردة وبنى حولها الغرس والبساتين، وجلب الماء لسقايات عديدة بتونس، مثل التي بسوق التُّرك، وبنى حصناً عظيماً بـ"بنزرت"^(١) وحصوناً غيرها، وبنى فنادق لسُكنى العسكر، وزاد في عددهم، وزاد أيضاً عدد قطع الأسطول.

وفي عهده امتزجت التأثيرات المحليّة والأندلسيّة في مجال الهندسة المعماريّة ببعض التأثيرات الوافدة في الشّرق، فأنتجت أعمالاً طريفة، مثل: جامع يوسف داي.

وفي أيامه رجعت "جربة"^(٢) إلى تونس على يد الشّيخ سعيد أبي الجلود، ففي عهد عثمان داي كانت "جربة" من أعمال طرابلس.

وفي أيامه أيضاً وقعت حرب مع الأتراك الجزائريين بسبب الاختلاف في الحدين بين المملكتين. وتوفي في عهده أوّل البايات رمضان حسين التُّركي سنة (١٠٢٢ هـ - ١٦١٣ م)، وعين بعد موته أنجب مواليه "مراد باي" على ولاية المحال.

مازال يوسف داي مستبداً بالأمر، مطاعاً، محمود الأثر، طيب الخبر، إلى أن توفي ليلة الجمعة الثّالث والعشرين من رجب سنة سبع وأربعين وألف (١٠٤٧ هـ - ١٦٣٧ م)، ودفن بتربته في صحن جامع، وبعد وفاته أخذ أمر "الدّاي" في التّراجع وأمر "الباي" في التّقدّم.

المستوى الاقتصاديّ في عهد "الدّايّات":

كما سبق كان للأندلسيين الوافدين دور في النّهوض الاقتصاديّ لـ"تونس" في هذا العصر بسبب النّشاطات المتعددة التي قاموا بها.

فالنّاظر إلى تونس في تلك الفترة يرى أنّها مدينة تجاريّة، فصناعة النّسيج نشطت بالعاصمة، و

^(١) بنزرت- بفتح الزاي. وسكون الراء، وناء فوقها نقطتان:- مدينة بإفريقيّة، مشرفة على البحر، وتتفرد ببحيرة تخرج من البحر الكبير إلى مستقرّ تجاهاها. ينظر: معجم البلدان ١/٤٩٩، ص ٥٠٠.

^(٢) جربة- بالفتح ثمّ السّكون، والباء موحدة خفيفة، وقيل: بكسر الجيم- هي قرية بالمغرب لها ذكر كثير في كتاب الفتوح، وقيل: هي جزيرة بالمغرب من ناحية إفريقيّة قرب قابس يسكنها البربر، فيها بساتين كثيرة. ينظر: المصدر السّابق ١١٨/٢.

سوسة^(١)، والقيروان^(٢)، وفي جهات الجريد^(٣)، فلم يكن ذلك من عمل الوافدين الأندلسيين فقط. وأعمرت الزيتونة من جديد أطراف السّاحل وكان ذلك من قبل سكان السّاحل فقط. وأعيد إحياء الهناشِر من قبل فلاحي تلك الجهات.

الحياة الثّقافيّة في عهد "الدّايّات":

انتعشت تونس وخرجت شيئاً فشيئاً من حالة السُّبات التي أصابتها في القرن السّادس عشر الميلاديّ. وكان للأندلسيين -أيضاً- دور في هذا الانتعاش؛ بسبب النّشاطات المتعددة التي قاموا بها.

نشطت الدّراسات الدينيّة في جميع جهات البلاد، وكثر عدد العلماء من مالكية محليين-مذهب أحمد الوشاء- أو من المنتميين إلى المذهب الحنفي الذي دخل أفريقية مع الأتراك.

واقتصرت العلوم وخاصّة الدينيّة على النّقل وتكرار ما أتى به الأوّلون غير محددة طرّقها ولا موسعة ميادين اهتمامها.

وباختصار فإنّ البلاد التّونسيّة شهدت في النّصف الأوّل من القرن السّابع عشر الميلاديّ انطلاقة على الصّعدين الاقتصاديّ والثّقافيّ.

عهد البايات:

في الوقت نفسه الذي أعلن فيه "المراديون" على رؤوس الملائع طابعهم التّركي وولائهم لسلطان "اسطنبول"، فإنّهم انتصبوا سلطة منافسة لسلطة الدّايّات، وللأنظمة التّركيّة الثّقليديّة، وفرضوا عليها أنفسهم شيئاً فشيئاً، ولكي يصلوا إلى هذا الغرض استخدموا القوى الجديدة التي استمدوها من الدّعم الذي كانوا يلقونه من أصيلي البلاد.

(١) سوسة-بضمّ أوله-مدينة صغيرة بنواحي إفريقيّة، أكثر أهلها حاكّة ينسجون الثياب السوسيّة الرفيعة، خرج منها محدثون وفقهاء وأدباء. يُنظر: معجم البلدان ٣/٢٨١، ٢٨٢.

(٢) القيروان-كلمة معربة بالفارسيّة: كاروان-هي مدينة عظيمة بإفريقيّة مصّرت في الإسلام في أيام معاوية-رضي الله عنه- يُنظر: المصدر السابق ٤/٤٢١، ٤٢٢.

(٣) جهات الجريد: هو شط يقع في الصحراء التّونسيّة، قال عنه أبو عبيد البكريّ في المسالك والممالك ٢/٧٠٨: "ومن نفاوة تسير إلى بلاد قسطلية وبينهما أرض سواخة لا يهتدى للطريق فيها إلا بخشب منصوبة وأدلاء تلك الطريق بنو مليت، لأنّ هناك ظواعينهم، فإنّ ضلّ أحد يميناً أو شمالاً غرق في أرض ديباس تشبه بالرّطوبة بالصّابون، وقد هلك فيها العساكر والجماعات ممن دخلها ولم يدر أمرها".

استمر حكمهم في تونس من عام (١٦٣١م) إلى عام (١٧٠٢م) بواسطة ثمانية بايات-وتحت سلطتهم تسعة عشر دايا-هم:

١-مراد باي(١٦٢٨م-١٦٣١م).

هو مراد كورسو -هو مؤسس العائلة-هو مملوك من أصل كرسيكي،أسر صغيراً،وأوتي به إلى تونس،فاستراه رمضان باي-الذي ذاع صيته في عهد عثمان داي،وجعله عضده،وتوفي في عهد يوسف داي-وربّاه ودرّبه على قيادة المحلة،وبعد موت رمضان باي ،عقد له يوسف داي ولاية "المحال".

٢-حمودة باشا(١٦٣١م-١٦٦٦م).

الدايات الذين كانوا في عهده:

أ-اسطه مراد داي(١٦٣٧م-١٦٤٠م).

ب-الدّاي أحمدخوجه(١٦٤٠م-١٦٤٧م).

ج-الدّاي الحاج محمد لاز(١٦٤٧م-١٦٥٣م).

د-الدّاي الحاج مصطفى لاز(١٦٥٣م-١٦٦٥م).

هـ-الدّاي الحاج مصطفى قاره أكوز(١٦٦٥م-١٦٦٦م).

٣-مراد باي بن حمودة باشا بن مراد(١٦٧٥م).

الدايات الذين كانوا في عهده:

أ-الدّاي الحاج محمّد حاج أغلو(١٦٦٦م-١٦٦٩م).

ب-الدّاي شعبان خوجة(١٦٦٩م-١٦٧٢م).

ج-الدّاي الحاج محمّد منتشالي(١٦٧٢م-١٦٧٣م).

د-الدّاي الحاج علي لاز(١٦٧٣م).

هـ-الدّاي مامي جمل(١٦٧٣م-١٦٧٧م).

٤-محمّد باي بن مراد باي بن حمودة باشا(١٦٧٥م).

٥-محمّد باي الحفصي بن حمودة باشا(١٦٧٥م-١٦٧٦م).

٦-علي باي بن مراد باي بن حمودة باشا(١٦٧٧م-١٦٩٦م).

الدّايّات الذين كانوا في عهده:

أ.الدّايّ محمّد طاباق(١٦٧٣م-١٦٨٢م).

ب.الدّايّ أحمد شلبي(١٦٨٢م-١٦٨٦م).

ج.الحاج بقطاش داي(١٦٨٦م-١٦٨٨م).

د.الدّايّ علي رايّس(١٦٨٨م-١٦٩٤م).

هـ.الدّايّ إبراهيم خوجة(١٦٩٤م).

و.الدّايّ محمود خوجة(١٦٩٤م).

ز.الدّايّ محمّد طاطار(١٦٩٥م).

ح.الدّايّ يعقوب(١٦٩٥م).

ط.الدّايّ محمّد خوجة(١٦٩٥م-١٦٩٩م).

٧-رمضان باي بن مراد بن حمودة باشا(١٦٩٦م-١٦٩٩م).

٨-مراد بن علي باي بن حمودة باشا "مراد بوبالة"(١٦٩٩م-١٧٠٢م).

بعد وفاة "يوسف داي"-كما ذكر سابقًا- تراجع أمر الدّايّ، وتقدّم أمر الباي، ففي الفترة (١٦٥٠م-١٦٧٥م):تفوّق الباي المرادي حمودة الباشا ثمّ أبناؤه مراد الثّاني ومحمّد الحفصيّ على "الدّايّ" والطائفة العسكريّة التركيّة، ورضخت الأرياف إلى سياسة الهيمنة والاستغلال المرادية، وكان الأمن مستتبًا، وازدهر النّشاط الصّناعيّ والتّجاريّ، واستمرت النّهضة العلميّة (علوم الدّين) والمعماريّة، وكان "حمودة باشا المراديّ" مولعًا بحب العلماء وجبر خواطريهم، ويتلذذ بمجالستهم، وكان يلحق بخدمته الأدباء والشّعراء؛ ليحسن صيته بين النّاس.

وفي الفترة (١٦٧٥م-١٦٨٦م):قامت الحروب الأهليّة في تونس، حرب الأخوين محمّد وعلي ابني مراد الثّاني، واستنجد المراديون بأتراك الجزائر ضدّ الداي شلبي المهيمن في تونس العاصمة، وانتهت الحرب بمقتل أحمد شلبي ثمّ الباي علي، وفي هذه الفترة دخلت تونس في أزمة اقتصادية (مجااعات وغلاء)، ودخلت بعض القبائل المحاربة الميدان السّياسيّ بتحالفها مع القادة.

وفي الفترة (١٦٨٦م-١٧٠٥م):مرت تونس بأزمات متعددة في عهد محمّد باي (١٦٨٦م-١٦٩٦م)، ورمضان باي (١٦٩٦م-١٦٩٩م)، ومراد الثالث "بويالة" (١٦٩٩م-١٧٠٢م).

واحتلّ أتراك الجزائر تونس عام (١٦٩٤م)، وتمّ تنصيب "الدّاي طاطار" بها، وكان حكمه بالقصبة طغيان وسفك دماء، وفي عام (١١١٤هـ-١٧٠٢م) قُتل مراد "بويالة" الطّاغية المجنون - خاتم عقد المراديين - على يد إبراهيم الشّريف، وانقرضت بانقراضه دولة بني مراد.

وبعد ثلاث سنوات سيطر الباي حسين على السّلطة، وأسس أسرة مالكة عرفت بالأسرة الحسينية التي ظلت تتوارث السّلطة حتّى استقلال تونس عام (١٩٥٦م).

ثانيا:مصر في القرن الحادي عشر الهجري/السّابع عشر الميلادي^(١)

الدّولة المملوكيّة حكمت مصر والشّام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربيّة أكثر من قرنين ونصف القرن (١٢٥٠م-١٥١٧م)، وانتهى حكمهم في عهد السّلطان "طومان باي".

حكم العثمانيّين في مصر:استولى العثمانيون على مصر من المماليك في عهد السّلطان "سليم"، وأصبحت جزءا من أملاك الدّولة العثمانيّة، ودخلت في طور طويل دام نحو ثلاثة قرون (٩٢٣هـ-١٢١٣هـ/١٥١٧م-١٧٩٨م).

وقد بلغ عدد السّلاطين العثمانيّين في مصر في القرن الحادي عشر الهجري (١٦٠١هـ-١٦٩٩هـ) أحد عشر سلطانا:

- محمّد الثالث العثماني
- أحمد الأوّل.
- مصطفى الأوّل.
- عثمان الثّاني.
- مصطفى الأوّل.
- مراد الرّابع .
- إبراهيم الأوّل.
- محمّد الرّابع.

^(١) يُنظر: القاهرة تاريخها فنونها آثارها لعسن الباشا وآخرين ص ٦٣، ٢٥٤، ٢٦٩، ٣٢١، ٣٨٥، ٣٩٧، ٤٢٧، وتاريخ مصر من الفتح العثمانيّ إلى قبيل الوقت الحاضر لعمر الاسكندرّي ص ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٦٨، وتاريخ الدّولة العثمانيّة ١/٢٢٣، وما بعد، والعثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة لمحمّد سهيل طقوش ص ٢٥٤.

- سليمان الثاني.
- أحمد الثاني.
- مصطفى الثاني.

وكانوا في كثير من الأحيان يستبدلون ولاية الأقاليم في تعاقب سريع؛ ممّا أدى إلى القوائم الطويلة والمعقدة من الولاة، فقد بلغ عددهم خمسين واليًا، أولهم: علي باشا، وآخرهم: حسين باشا. كانت مصر في هذا القرن مشهدًا للفتن والمشاحات، إمّا بين سلاسل الممالك أنفسهم، وإمّا بينهم وبين الولاة العثمانيين، وإمّا بين هؤلاء وجنود الحامية العثمانية.

وتسرب الفقر إلى أهل البلاد حتّى وصلوا في أواخر القرن الثاني عشر الهجري إلى درجة من الفاقة لم يسبق لها مثيل، وانتشرت الأمراض، واختل الأمن، وكثر اللصوص وقطاع الطرق، وتأخرت التجارة، وأهملت مرافق الزراعة، وانقرضت معظم الصناعات ك(صناعة المنسوجات، وصناعة المعادن، وصناعة الخزف)، ودخلت في طور تدهور بعد أن نقل السلطان "سليم" أمهر الصناعات إلى القسطنطينية.

وكان المجتمع المصري قائم على النظام الطبقي:

أ. طبقة حاكمة (الوالي، قواد الحامية، القضاة، الديوان).

ب. طبقة محكومة (العلماء، التجار، الصناع، الفلاحين).

فقد أهمل العثمانيون مصر، ولم يحاولوا تنمية المجتمع بأي طريقة، وإنّما كانوا ينظرون للمصريين بنظرة تعالي واحتقار، وقصروا الوظائف على عنصرهم التركي وعنصر المماليك. وأصبحت لغتهم التركية هي لغة البلاد الرسمية؛ فقضي على اللغة العربية في هذا القرن. وعاش المماليك مترفعين، لم يمتزجوا بالسكان الأصليين، إذ كان ديدنهم الحروب والفروسية، ومعظمهم كان يموت في ساحة الوغى ولا يتجاوز سنه الخامسة والثلاثين.

وكان أمراء المماليك من أصحاب القصور الفاخرة، والثروة الطائلة، وبيوتهم يؤمها العلماء من كلّ جانب؛ لاشتمالها على كلّ ما يرغبه الطالب من الكتب، التي كانوا يُغنّون بجمعها من كلّ سوق، ولا يضمنون على أحد بإعارتها، وإنّ اهتمام هذه الأسرة وأمثالها بجمع الكتب وتسهيل إعارتها دليل على مقدار إقبال الناس على العلم في تلك الأيام، ويؤيد ميل الناس إلى الانقطاع إلى طلب العلم ذكر ذلك العدد الكبير من أهل العلم والتأليف الذين عني "المحي" في "خلاصة الأثر" بكتابة تراجمهم من مشايخ الأساتذة، والعلماء، وغيرهم.

وأما جامع الأزهر أحد أهم المعالم المصرية فقد أصبح علماؤه هم حملة مشعل العلم واللغة في ذلك العصر، ويمثلون المجتمع في مطالبهم من الولاة، قال الشَّنواني في مقدمة الدُّرة الشَّنوانيَّة يصف جامع الأزهر في القرن الحادي عشر: "الأزهر: هو الجامع الذي هو أول بيت وضع للناس بالقاهرة، وهذا الجامع المذكور هو بذكر الله معمور، وقد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة واستعقاب السعادة، فإيا له من جامع ما أزهره وموضع ما أنوره !

والجالس فيه يجد راحة من قبل الرحمن، ولا ينكر ذلك إلا من ابتلي بالحرمان. وقد انتشر في الأفاق علماؤه، ونفع الشرق والغرب صلاحؤه، ولا عبادة متيسرة في مثله، ولا علم أكثر مما بين أهله، وهذه نبذة يسيرة وألا ففضله شائع وفخره ذائع، ولله الفضل والمنة إذ جعل عمل أهله عمل أهل الجنة"^(١).

وكانت دُورُ العلم محصورة به وببعض الكتاتيب، وكان اشتغالهم فيها قاصراً على مدارس قواعد العلوم اللسانية والشَّرعية والريَّاضة النُّظريَّة، فلم يتأثروا بالنَّهضة العلميَّة بأوروبا. ولم يرجعوا إلى النَّهضة العربيَّة القديمة التي جعلت عصر الرِّشيد والأمين والمأمون من أزهر عصور العلوم العلميَّة.

فالمطلع على "خلاصة الأثر" يجد أنَّ النُّجاة في تلك الفترة لم تخرج مصنفاتهم-على الأغلب-عن شروح وحواش على مصنفات المتقدمين، ومن الأمثلة المترجم لها: أبو بكر إسماعيل الشَّنواني (ت ١٠١٩هـ)، ويس بن زين الدِّين الحمصي (ت ١٠٦١هـ)^(٢)، وبرهان الدِّين الميموني (ت ١٠٧٩هـ).

فهي فترة رزحت فيها مصر في شتى الميادين.

ولابدَّ من التَّنويه إلى أنَّ المصادر التي تحدثت عن هذا العصر اهتمت بالحالة السياسيَّة وما يتبعها من حالة اجتماعيَّة واقتصاديَّة، ولم تسلط الضَّوء على الحياة العلميَّة والفكريَّة إلا في النَّادر، أو لعلَّ المصادر التي تحدثت عنها ما تزال في عداد المفقود.

^(١) ل ٤.

^(٢) ينظر: ٤/٤٩١، ٤٩٢.

المبحث الثاني

لم تسعف كتب التراجم والمصادر التي وقفت عليها الباحثة بشيء عن هذه الشخصية؛ ومن ثمّ فقد عكفت على آثاره الأخرى، فقرأت فيها قراءة جادة، وخرجت منها بمعلومات قيّمة، تتمثل في الوقوف على بعض مشايخه، وتصوّراً عامّاً لثقافته، ومكانته العلميّة، وعقيدته، ومذهبه الفقهيّ والنحويّ، وشخصيته العلميّة، ووفاته.

١- شيوخه:

الذي دفع الباحثة إلى خطّ هذا العنوان أنّ الوشّاء أطلق بين ثنايا شرحه على الأجروميّة وقواعد الإعراب أقوالاً أسندها إلى:

أ. شيخنا.

ب. أستاذ شيخ شيخنا.

ج. أستاذ شيخ شيخ شيخنا، أو أستاذ شيخ شيخ شيخنا.

د. الشّيخ: ذو المكانة من علم، أو فضل، أو رئاسة^(١).

واصطلاحاً: المنتهي في العلم. وقال بعضهم: هو صاحب الفائدة، والمائدة، والحكمة الزائدة^(٢).

والأستاذ: قال الدكتور عبد الرحمن بودرع: "كلمة أستاذ - بضمّ الهمزة و الدّال المعجمة -: كلمة فارسية غير عربية: تدل على الماهر بصنّعه، ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي، وأصل الأستاذ: الصّائغ؛ لأنّه ربما كان تحت يده غلمان يؤدّبهم، فكأنّه أستاذ في حسن الأدب، وينطق أستا بالتركية والكردية. فهي معرّبة، يمكن إلحاقها بوزن أفعال أو إفعال، للحصول على الجمع: أفاعيل، وأفاعلة وقد تجمع جمع مذكّر سالماً، فيقال: أستاذون"^(٣).

هذه العبارات وما أشبهها - والله أعلم - ظهرت بعد القرن العاشر الهجري، والدليل:

١- أنّ الباحثة لم تقف عليهما قبل هذا العصر، فقد بحثت فيما وقع بين يديها من مصنفات، وخاصة مصنفات السيوطي (ت ٩١١هـ): لأنّه خاض في علوم كثيرة، وجمع أقوالاً وآراءً عديدة في مؤلفاته.

^(١) المعجم الوسيط ٥٠٢/١.

^(٢) يُنظر: حاشية عبادة على الشّذور ص ٥.

^(٣) مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع (رجب ١٤٣٦هـ/أبريل ٢٠١٥م) ص ٥٣٢.

٢-وقفت الباحثة على (أستاذنا)،و(شيخنا)،و(أستاذ شيخنا)،و(شيخ شيخنا) في أكثر من مصنف بعد القرن العاشر الهجري:

- أ.(الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة)لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي(ت١٠١٩هـ).
 - ب.(المواهب الرِّحْمَانِيَّة)لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي(ت١٠١٩هـ).
 - ج.(حاشية الشَّنَوَانِي على قواعد الإعراب)لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي(ت١٠١٩هـ).
 - د.(هداية مجيب النَّدا إلى شرح قطر النَّدا) لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي(ت١٠١٩هـ).
 - هـ.(حاشية على أوضح المسالك)لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي(ت١٠١٩هـ).
 - و.(المنح الرِّبَانِيَّة في حلِّ جواهر الأجروميَّة)لأحمد بن محمَّد الوشاء التُّونسي، ألفه(١٠٥٤هـ).
 - ز.(جواهر أولي الألباب في حلِّ قواعد الإعراب) لأحمد بن محمَّد الوشاء التُّونسي، ألفه(١٠٥٥هـ).
 - ح.(حاشية يس الحمصي على شرح الفاكي لقطر الندي)ل يس بن زين الدين الحمصي الشَّافعي (ت١٠٦١هـ).
 - ط.(حاشية على شرح العلامة جلال الدِّين المحلي على منهاج الطَّالِبين،للشيخ محي الدِّين النَّووي)لأحمد بن سلامة القليوبي(ت١٠٧٠هـ)^(١).
 - ك.(الفيض الشهودي في بعض مناقب السمهودي)^(٢) مؤلفها مجهول،والظاهر -والله أعلم- أنَّ هذا المخطوط كتب بعد القرن العاشر الهجري؛لأنَّ علي بن عبد الله السمهودي توفي سنة ٩١١هـ^(٣).
 - ل.(الفتوحات القدوسيَّة في شرح المقدِّمة الأجروميَّة)لأحمد بن محمَّد بن عجيبه(ت١٢٢٤هـ)^(٤).
 - م.(حاشية العيش على الأجروميَّة) لأحمد بن محمَّد العيش،القرن الثالث عشر الهجري.
- والعبارتان "أستاذ شيخ شيخنا،و أستاذ شيخ شيخ شيخنا" ليستا غريبتين:حتَّى لو كانتا قليلتي الدُّوران في الكتب:

"أستاذ شيخ شيخنا":

^(١) يُنظر: ٥/١.

^(٢) مخطوط في المكتبة المركزية في جامعة الملك سعود رقمها (١٦/١٥٨٦ مجاميع).

^(٣) يُنظر: كشف الظنون ٦١٤/١.

^(٤) يُنظر: ص ٧.

معناها: أنَّ شيخه المباشر له شيخ، وشيخ الشيخ له أستاذ.

وصلتُ النُّقول عن هذه الشخصية في شرحه على الأجروميَّة إلى أربعة عشر. وفي شرحه على قواعد الإعراب فاقت ذلك.

"أستاذ شيخ شيخ شيخنا"، "أستاذ شيخ شيخ معًا شيخنا":

معناها: أنَّ شيخه له شيخ، والشيخ له شيخ له أستاذ.

نقل عن هذه الشَّخصيَّة ثلاث مرات فقط في شرحه على الأجروميَّة، أمَّا في شرحه على قواعد الإعراب فقد فاقت ذلك أيضًا.

وقد كشفت الباحثة-ولله الحمد- عن هذه الشخصيات المهمة:

أستاذ شيخ شيخ شيخ الوشاء:

تمكنت الباحثة من الوقوف على شخصيتين من شخصيات "أستاذ شيخ شيخ شيخ الوشاء":

١- جلال الدِّين السيوطي (ت ٩١١هـ):

هو: عبد الرَّحمن بن كمال الدِّين أبي بكر بن محمَّد بن سابق الدِّين بن فخر الدِّين عثمان بن ناظر الدِّين محمَّد بن سيف الدِّين خضر الخضيريّ. الإمام جلال الدِّين الأسيوطي المصري الشَّافعيّ. ولد سنة ٨٤٩هـ من مصنفاته: المزهر في اللغة، وحسن المحاضرة. والإتقان في علوم القرآن. توفي سنة ٩١١هـ^(١).

اختلف نقل الوشاء عنه في شرحه للأجرومية:

- نقل عنه في مواطن عديدة ومتفرقة دون أن يصرح بالنقل، وسيجد القارئ ذلك واضحاً في هوامش التحقيق.
- صرح بالنقل عنه مرة واحدة في باب الجوازم، قال: "وجزم السيوطي في جمع الجوامع بأنَّ النصب يلم لغة"^(٢).
- أسند قوله إلى "أستاذ شيخ شيخنا" مرة واحدة، قال: "(الباء)..... قال: لأنَّ فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مضمراً أقوى منه مظهراً؟ وأجيب: باتساعهم في هذا

^(١) يُنظر: هدية العارفين ١/ ٥٣٤، ومعجم المؤلفين ٥/ ١٢٨.

^(٢) ص ١١٩.

الباب كثيراً، قاله أستاذ شيخ شيخنا^(١).

وجدت الباحثة هذا القول في الهمع، قال السيوطي: "...قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مُضمراً أقوى منه مظهراً؟ وأجيب: باتساعهم في هذا الباب كثيراً"^(٢). ولم تجده عند غيره.

٢- السيد عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ):

هو: عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد الأيحي الشافعي، المعروف بالصفوي، ولد سنة ٩٠٠هـ. من تصانيفه: حاشية على جمع الجوامع للمحلي في أصول الفقه، ومختصر النهاية لابن الأثير في غريب الحديث، وحاشية على شرح الجامي للكافي في النحو، وشرح الشفا للقاضي عياض في السيرة. توفي سنة ٩٥٣هـ^(٣).

اختلف نقل الوشاء عنه- أيضاً- في شرحه للأجرومية:

● نقل عنه مرتين دون أن يصرح بالنقل:

أ. قال: "وحرف جاء أي: وُضِعَ" لمعنى، وهو لغة: بمعنى المقصود من عني إذا قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو بالقوة"^(٤).

وقفت عليه الباحثة منسوبا له في (حاشية الشنواني على قواعد الإعراب لابن هشام)، وإليك النص: "قال السيد عيسى الصفوي أستاذ شيخنا... قال أستاذ شيخنا المذكور: وهو لغة: بمعنى المقصود من عني، أي: قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو بالقوة"^(٥).

ب. قال في باب الأفعال: "وفي الدليل الثاني نظراً: لأن زيادة التاء للمذكر، وتركها للمؤنث، إنما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد، وأما إذا حذف أو قُدم، وجعل اسم العدد صفة، فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة، ويجوز تركها كما في غيرها، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة، وبالعكس، كذا نقله النووي عن النحاة، فاحفظها فإنها عزيزة!"^(٦).

^(١) ص ٤١، ٤٢.

^(٢) ٢٣٣/٤.

^(٣) يُنظر: الأعلام ٢٠٦/٣، ومعجم المؤلفين ٥٩٨/٢.

^(٤) ص ٢٤.

^(٥) ١٥/١.

^(٦) ص ١٠٣.

وقفت عليه الباحثة في شرحه على كافية ابن الحاجب^(١)، وأيضًا وقفت عليه منسوبًا له في حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، وإليك النَّص: "...تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة، وبالعكس، كذا نقله النَّووي عن النَّحاة، فاحفظها فإنَّها عزيزة! شرح الكافية للسيد الصفوي"^(٢).

• صرَّح بالنَّقل عنه مرة واحدة في باب الأفعال، قال: "بل قال السيّد عيسى: المراد بالأفعال مجردُ ثبوت الحدثِ بالفعل"^(٣).

وقفت عليه الباحثة في شرحه على كافية ابن الحاجب^(٤).

• أسند قوله إلى "أستاذ شيخ شيخنا" مرة واحدة، قال في باب الإعراب: "وقال أستاذ شيخ شيخنا: ولأنَّه أسهلُّ في وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعى لحسن التَّرتيب والنَّظم، وإلا لرُبَّما تُذكرُ المسائلُ منتشرةً فافهم!"^(٥).

وقفت الباحثة عليه منسوبًا له في حاشية عبادة على شذور الذهب، وإليك النَّص: "...قال السيد عيسى الصفوي: ولأنَّه أسهلُّ في وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعى لحسن التَّرتيب والنَّظم؛ وإلا لرُبَّما تذكرُ المسائلُ منتشرةً. انتهى."^(٦).

بحثت الباحثة عن بقية الأقوال التي أسندها الوشاء في شرحه للأجرومية لـ "أستاذ شيخ شيخنا في شرحها على كافية ابن الحاجب، فلم تقف على أي منها.

ولكنَّها وقفت على بعضها مسنودة إلى "أستاذ شيخنا" أو "أستاذ شيخنا عيسى الصفوي" في مصنفات "أبي بكر الشنواني":

- المواهب الرِّحمانِيَّة.
- الدُّرة الشَّنَوَانِيَّة.
- هداية مجيب النَّدا إلى شرح قطر النَّدا.
- حاشية الشَّنَوَانِي على شرح مقدمة الإعراب.

فالعلامة السيّد عيسى الصفوي هو أستاذ شيخ أبي بكر الشَّنَوَانِي.

^(١) يُنظر: ص ٢٦٧

^(٢) ٦١/٤.

^(٣) ص ١٠٣.

^(٤) يُنظر: ص ٣٢٨.

^(٥) ص ٥٠.

^(٦) ٧٨/١.

شيخ شيخ الوشاء:

لم تكشف الباحثة عن هذه الشخصية.

نقل أبو بكر الشَّنَوَانِي (ت ١٠١٩ هـ) عن هذه الشَّخْصِيَّة كَثِيرًا في حاشيته على أوضح المسالك، بقوله: "شيخ شيخنا".

شيخ شيخ الوشاء:

هو: الشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ اللِّقَانِيِّ، وَالشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ الْبَرْلَسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِعَمِيرَةٍ، وَالشَّيْخِ عَيْسَى الصَّفْوِيِّ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحْوِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٩٩٤ هـ^(١).

كشفت الباحثة عن هذه الشخصية من طريق:

١- مصنفات أبي بكر الشَّنَوَانِي:

أ. قال الوشاء في شرحه للأجرومية: "...قلت: الذي اختاره أستاذ شيخ شيخ معًا شيخنا تبعًا لبعض مشايخه أنَّ هذه عبارة المتقدِّمين القائلين بأنَّ الإعرابَ معنويٌّ، جرتُ على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك مِنْ غيرِ قصدٍ"^(٢).

وقفت الباحثة على هذا القول في المواهب الرَّحْمَانِيَّة لِأَبِي بَكْرٍ الشَّنَوَانِيِّ مَنْسُوبًا لِشَيْخِهِ الشَّهَابِ الْعِبَادِيِّ، إِلَيْكَ النَّص: قال: "...والذي اختاره شيخنا الشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ تَبَعًا لِبَعْضِ مَشَايِخِهِ، أَنَّ هَذِهِ عِبَارَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ جَرَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ"^(٣).

ب. نقل الشَّنَوَانِيُّ عَنْهُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ: (حَاشِيَةُ الشَّنَوَانِيِّ عَلَى شَرْحِ مَقْدِمَةِ الْإِعْرَابِ) بِقَوْلِهِ: "شيخنا".
ج. نقل عنه أَيْضًا فِي (هُدَايَةِ مَجِيبِ النَّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَا) بِقَوْلِهِ: "شيخنا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ".

٢- التَّراجُم:

^(١) يُنْظَرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١/٦٣٦، ٦٣٧، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢/٤٩.

^(٢) ص ٦٢.

^(٣) ل ٢٦.

العودة إلى التراجع أثبتت صحة ما ذكرته الباحثة، فالسيد عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ) هو شيخ الشهاب أحمد العبادي (ت ٩٩٤هـ)، والشهاب أحمد العبادي هو شيخ أبي بكر الشنواني (ت ١٠١٩هـ).

شيخ الوشاء:

هو: أبو بكر بن إسماعيل الشنواني (ت ١٠١٩هـ)، وقد توصلت الباحثة إلى ذلك من طرق عديدة: أ. اعتمد الوشاء في شرحه للأجرومية على شرح الشنواني وحاشيته على الأجرومية، وسيوضح ذلك للقارئ عند تصفحه لحاشية الشرح.

ب. المواضع التي أسندها الوشاء إلى (أستاذ شيخ شيخنا)، أسندها الشنواني إلى (أستاذ شيخنا). فالسيد عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ) هو أستاذ شيخ الشنواني (ت ١٠١٩هـ)، وهو أيضًا أستاذ شيخ شيخ الوشاء.

ج. الموضع الذي أسنده الشنواني إلى شيخه الشهاب أحمد العبادي، أسنده الوشاء إلى شيخ شيخه.

د. قرب العهد بين الوشاء وبين أبي بكر الشنواني، فالأخير توفي سنة (١٠١٩هـ) وعمره ستون عامًا، والوشاء ألف شروحه بين عام ١٠٤٩هـ وعام ١٠٥٥هـ.

ه. نقل الوشاء في شرحه للأجرومية من أحد تلاميذ أبي بكر الشنواني الملازمين له، وهو: "علي بن برهان الدين الحلبي" (ت ١٠٤٤هـ) "صاحب: "التحفة السنية في شرح الأجرومية" في موضع واحد في بداية باب الكلام، قال: "(الكلام)... وقال الحلبي: إنَّ الألف واللام عوضٌ من المضاف إليه المحذوف، تقديره: كلام النُّحاة" (٢).

ومن خلال ما سبق يتضح:

- ١- أنَّ شخصية "أستاذ شيخ شيخنا" أكثر من شخصية.
- ٢- أنَّ شخصيات "أستاذ شيخ شيخنا" ينقل الوشاء عنهم مرة مُصرِّحًا بأسمائهم، ومرة أخرى يسندهم إلى "أستاذ شيخ شيخنا"، ومرة أخرى لا يصرح بالنقل عنهم.

(١) هو علي بن برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الحلبي ثمَّ القاهري نور الدين الشافعي صاحب السيرة، وُلد في مصر سنة ٩٧٥هـ، لازم علامة عصره الشيخ أبا بكر الشنواني (ت ١٠١٩هـ). من مؤلفاته: التحفة السنية في شرح الأجرومية، والمحاسن السنية في الرسالة القشيرية، واللطائف عن عوارف المعارف. توفي في مصر سنة ١٠٤٤هـ يُنظر: هدية العارفين ١/ ٧٥٥، والأعلام ٤/ ٢٥١، ٢٥٢. وحاشية الشنواني على شرح مقدِّمة الإعراب ص ٦.

(٢) ص ١٤.

٣- في شرحه على "النُّكْتة لابن هشام" الذي ألفه عام ١٠٤٩هـ لم ينقل آراء عن أستاذ شيخ شيخنا، ولا عن أستاذ شيخ شيخ شيخنا، ولعلَّ السبب وراء ذلك أنَّه مختصر من "الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام"، الذي أقام عليه شرحًا عام ١٠٥٥هـ.

٢- ثقافته:

بعد إتمام الباحثة-ولله الحمد-تحقيق المنح الربَّانيَّة، وقراءة شرحيه الآخرين؛ ظهر لها مدى اتساع ثقافة الوشَّاء، فقد استطاع وصل ما قرأه واطلع عليه بالمادة العلميَّة في الشَّرح. وقد تنوعت ثقافته بين فلكية، وجغرافية، وتاريخية، وطبية، وفلسفية منطقية، والأخيرة جعلت بعض المواضع في شرحه صعبة التَّنَاول. وستضرب الباحثة أمثلة على كلِّ منها:

المنطق وعلم الكلام:

- ١- انتشرت في شرحه الكثير من المصطلحات المنطقيَّة، منها:
 - ماصدقات، قال: "(فالماضي) أي: ماصدقاته..."^(١).
 - التَّصور، قال: "...فإن قلت: في هذا الرسم نظر؛ لأنَّ الرفع حكم، والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الرسم المأخوذ فيه الحكم؛ فجاء الدور"^(٢).
- ٢- عنايته بالتَّعريفات وإخراج المحترزات، كتعريف التَّنوين^(٣)، والإعراب^(٤).
- ٣- اهتمامه الواضح جدًّا بالمنهج التَّعليلي.
- ٤- نقله لآراء المناطق.
- قال: "العشق... وقال أفلاطون: الأخذ للحكمة عن قيناغودس قوة غريزية متولدة من وسواس الطَّبع، وأشباح التَّخيل..."^(٥).
- قال: "العشق... وقال أرسطو طاليس: الأخذ للحكمة عن أفلاطون، هو عى العاشق عن عيوب المعشوق..."^(٦).

^(١) ص ١٠٠.

^(٢) ص ١٣٥.

^(٣) ص ٢٩.

^(٤) ص ٥١-٥٢.

^(٥) يُنظر: جواهر أولي الألباب في شرح قواعد الإعراب ل ٨١.

^(٦) يُنظر: المصدر السابق ل ٨٢.

٥-اهتمامه بالتقسيمات والخلافات النحويّة.

٦-عنايته بذكر أصل المسألة النحويّة، من ذلك:

- قال: "(وللنصب)... (الفتحة) بدأبها: لأنّها الأصل..."^(١).
 - قال: "(جمع المؤنث السالم)... (ينصب بالكسرة): نيابة عن الفتحة وجوبًا، حملًا للنصب على الجر، قياسًا على أصله: لأنّه فرع لجمع المذكر السالم، وسكت عن رفعه وجره: لمجيئهما على الأصل"^(٢).
 - قال: "(الضمة) بدأبها: لأنّها الأصل، والمراد بالأصالة أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالًا، أو أغلب، أو أرجح في نظر الواضع، أو نحو ذلك"^(٣).
- ٧-نقله من كتب المناطقة، الذين مزجوا اللغة والمنطق في مؤلفاتهم، من أمثال: السيد الشريف الجرجاني، وسعد الدين التفتازاني، والسيد عيسى الصفوي.
- ٨-نقله من كتب الأصوليين، الذين جمعوا في كتبهم بين المسائل اللغويّة والمسائل المنطقيّة، من أمثال: مختصر ابن الحاجب في الأصول، وجمع الجوامع في أصول الفقه.

ثقافته الفلكية:

أ. قال في باب النعت: "... كلفظ شمس، فإنّه شائع في أفراد المفهوم الكوكب النّهاري، لا يختص به واحد منها دون آخر، وهي غير حاصلة في نفس الأمر، لكنّها بحيث كلّ ما فرض منها أطلق عليه هذا الاسم إطلاقًا حقيقيًا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم، لا من حيث خصوصه، فعلم أنّه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان"^(٤).

ب. قال في باب البدل: "... وبهذا يندفع قول من يقول إنّ هاهنا قسمًا خامسًا، وهو بدل الكلّ من البعض، نحو: نظرت إلى القمر فلكه؛ لأنّ هذا بدل اشتمال، انتهى. قلت: وبيانه أنّ القمر ليس جزءًا من الفلك، بل هو مركوز فيه كالقصر في الخاتم "فالقَلْكُ ظرفٌ له، والقمرُ مظروفٌ، والمظروفُ ليس جزءًا للظرف؛ فيكون بدل اشتمال..."^(٥).

ثقافته الجغرافية والتاريخية:

^(١) ص ٧٢.

^(٢) ص ٨٩.

^(٣) ص ٦٢.

^(٤) ص ١٨٣.

^(٥) ص ٣٠٤.

أ.إشارته إلى بعض الأماكن، كالمغرب^(١)، وبعليك^(٢)، ومكة^(٣)، وعدن^(٤)، والقاهرة المحروسة^(٥).

ب.تحديده للموقع الجغرافي:

• قال: "عدن، وهي بلد بساحل اليمن"^(٦).

• قال في جواهر أولي الألباب: "الدجلة وهو نهر مبارك كثيرًا ما ينجو غريقه، وهو مخرج من أصل جبل بقرب آمد عند حصن ذي القرنين"^(٧).

ج.قال في جواهر أولي الألباب: "إثبات الصلّاة والسّلام بعد البسملة في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم"^(٨).

د.قال: "الجيش: هو ما زاد على ثمانمائة إلى أربعة آلاف، والسريّة: من مائة إلى خمسمائة، فما زاد إلى ثمانمائة"^(٩).

ثقافته الطبية:

أ.قال: "(والنصب) من حيث هو سواء كان في الأسماء، أو في الأفعال من غير ملاحظة كونه نصب اسم، أو نصب فعل، أو نصب اسم ونصب فعل. فائدة: قولنا من (حيث هو كذا) قد يُراد به بيان الإطلاق. وأنّه لا قيد هناك: نحو: الإنسان من حيث هو إنسان جسم، وقد يراد به التقييد، نحو: الإنسان من حيث هو يصح ويزول عن الصحة موضوع علم الطب"^(١٠).

ب.قال في جواهر أولي الألباب: "...واصطلاحًا: علم بقوانين يعلم به أحوال بدن الإنسان من جهة الصّحة والمرض"^(١١).

^(١) ص ١٠.

^(٢) ص ١٨.

^(٣) ص ١٧٧.

^(٤) ص ١٧٧.

^(٥) ل ٧٣.

^(٦) ص ١٧٧.

^(٧) ل ٩٥.

^(٨) ل ٧٦.

^(٩) ص ٢٦٩.

^(١٠) ص ٧٢.

^(١١) ل ٨١.

ج. قال في جواهر أولي الألباب: "العشق... وقال ابن سينا وغيره من الأطباء: هو مرض وسواس شبيه بالمالينخوليا، يجلبه المرء إلى نفسه بتسليط فكرته على استحسان بعض الصُّور والشَّمائل..."^(١).

٣- مكانته العلمية:

نطلع على حياة العلماء في كتب التراجم؛ فنقف على نشأتهم، ومكانتهم العلمية، وغيرها من جوانب حياتهم.

ولكن نلامس مكانتهم العلمية من خلال ما نثروه في آثارهم، وهذا ما لامسته الباحثة فيما نثره الوشاء على شروحه، فقد كان:

أ. عارفاً بالقراءات، وقد لمست الباحثة ذلك:

١- في معرفته بالقراء والرواة كابن مسعود، وحمزة الكوفي، وحفص، وعاصم الكوفي، ونافع المدني، وابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري، والكسائي، وخلف، ويعقوب الحضرمي، وأبي جعفر المدني، وعيسى المدني، وعكرمة، وشعبة الكوفي^(٢)، وأبي بن كعب، والحسن البصري، وعبد الله اليحصبي، وأبي السَّماك العدوي البصري^(٣).

٢- في معرفته بأنواع القراءات: سبعية، وعشرية، وشاذة.

٣- في عدد القراءات، فقد وصلت إلى إحدى وعشرين قراءة في شرحه على الأجرومية.

٤- في اتباعه مذهباً غير مشهور في عدد المخارج، وهو مذهب ابن بري^(٤).

٥- في معرفته بصفات المخارج، قال في جواهر أولي الألباب: "...ومنها: أنَّ الباء حرف شفوي تنفتح الشِّفة به ما لم تنفتح بغيره من الحروف؛ لأنَّ الميم وإنَّ كان شفويًّا لا تنفتح الشِّفة به، كما تنفتح بالباء حسًّا..."^(٥).

ب. عارفاً بالتفسير، وقد لمست الباحثة ذلك:

١- في حديثه عن البسملة في آثاره الثلاثة استشهد بسبعة أقوال، وذكر آراءهم في ألفاظ البسملة.

٢- في تفسيره لبعض الآيات التي استشهد بها في شرحه على الأجرومية، من ذلك:

^(١) ل ٨٢.

^(٢) يُنظر: تبين الأحكام في حلِّ ألفاظ التُّكته ص ٧٢، ٧٣، ٧٧.

^(٣) يُنظر: جواهر أولي الألباب في حلِّ قواعد الإعراب ل ٨٦-٩٠-٩١-٩٨-٩٩-١٠٠.

^(٤) يُنظر: المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٦.

^(٥) ل ٣٧.

- قال: "﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: من الآية ٦٥] هل تعلم أحداً يُسَمَّى الله غير الله؟" ^(١).
- قال: "﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾ [التَّحْرِيم: من الآية ١١] إذ القرب الحسي مستحيل على مولانا- جلّ وعزّز-لأنّه منزّه عن المكان وسمات المحدثات" ^(٢).
- قال: "﴿ يَلْقَى أَثَامًا * يُضَاعَفُ ﴾ [الفرقان: من الآيتين ٦٨-٦٩] فإنّ معنى مضاعفة العذاب: هو لقي الأثام" ^(٣).

ج. عارفًا بالفقه وأصوله، وقد لمست الباحثة ذلك:

١- في معرفته بالمذاهب الفقهية، من ذلك:

- قال في جواهر أولي الألباب: "قال القاضي البندي من الشافعية..." ^(٤).
- قال في جواهر أولي الألباب: "...من أهل المذاهب الأربعة إمام من المالكية اللخمي، ومن الحنفية الطحاوي، ومن الشافعية الحلبي، ومن الحنابلة ابن بطة، رحمهم الله" ^(٥).

٢- في معرفته بالقضايا الفقهية، من ذلك:

- قال: "...وهو أنّا لا نُسَلِّمُ أنّ ما ذكره من الكُنى التي فيها تزكيةٌ، بل من الكُنى المشروعة، وهو أن يُكْنَى الرَّجُلُ بولديه أو بولدٍ غيره، وكذلك المرأة كما رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لعائشة: "تَكْنِي بَابِنِ أَخْتِكَ، يعني: عبدُ اللَّهِ بنُ الزُّبَيْرِ"، أو بالحالة التي يكونُ عليها الشَّخْصُ كأبي ترابٍ، وأبي هريرة. وإنّما الذي فيه تزكيةٌ ومخالفةٌ للشرع الأسماء التي لم تكن لأحدٍ من الصَّحابة، كزَيْنِ الدِّينِ، ومُحْيِي الدِّينِ، قاله ابنُ الحاج" ^(٦).
- قال في جواهر أولي الألباب: "...قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [سورة الكوثر: آية ١] بناء على أن البسطة ليست آية من أوائل السور، وهذا مذهبنا، وهو المشهور، وإلا لم تكن مستأنفة، كما هو مذهب الشافعي وجماعات..." ^(٧).

٣- في استشهاده بأرائهم، من ذلك:

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ٥.

^(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠.

^(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨.

^(٤) ل ٧٢.

^(٥) ل ٧٤.

^(٦) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ٩.

^(٧) ل ٩٣.

قال: " فإن قلت: ما ذكره الأصوليون مِنْ أَنَّ الموصولاتِ مِنْ ألفاظِ العمومِ يخالفُ ما ذكره النحويون أَنَّها معارفٌ؛ لأنَّ المعرفةَ - كما سبقَ - ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهذا يناهضُ العمومَ، قلتُ: قالَ أستاذُ شيخِ شيخٍ معاً شيخنا: قد تدفعُ المخالفةُ بأنَّ لها استعمالين، ذكرَ الأصوليون أحدهما، والنحويون الآخرَ، لكنَّ ذكرَ الأصوليون خلافاً في أنَّ صيغَ العمومِ هل هي حقيقةٌ فيه، أو في الخصوصِ، أو مشتركةٌ بينَ العمومِ والخصوصِ؟

ورجَّحَ صاحبُ جمعِ الجوامعِ وغيره الأولَ، وقضيته: أنَّه ليسَ لها إلاَّ استعمالٌ واحدٌ، وهو العمومُ، وإنَّ الخصوصَ معنى مجازيٌّ لها...^(١).

٤- في استعمال مقولاتهم المشهورة، من ذلك:

• قال: "(لرفع) من حيث هو، سواء كان في الأسماء، أو في الأفعال من غير ملاحظة كونه رفع اسم، أو رفع فعل، أو رفع اسم، ورفع فعل"^(٢).

• قال: "(وللنصب) من حيث هو، سواء كان في الأسماء، أو في الأفعال..."^(٣).

د. عارفاً باللغة، وقد لمست الباحثة ذلك:

١- في تنوع استشهاده باللغات؛ فقد ذكرها في أربعة وأربعين موضعاً في شرحه على الأجرومية.

٢- في اهتمامه بالمعاني اللغوية؛ فقد وصلت إلى خمسة وثلاثين معنى في شرحه على الأجرومية.

٣- في معرفته بلغات القبائل العربية؛ كهمدان، وقيس، وأسد، واليمن، وهذيل، وحمير، وخزاعة، وأهل العالية، وأهل الحجاز^(٤).

٤- في معرفته بأقوال العرب.

٥- في معرفته بالأمثال العربية.

٦- في معرفته بالمسائل اللغوية؛ كاستخدام "لا غير" في التعبير^(٥)، ودخول (أل) على كلِّ وبعض^(٦).

^(١) المنح الريانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٧٩.

^(٢) المصدر السابق ص ٦٢.

^(٣) المصدر السابق ص ٧٢.

^(٤) يُنظر: تبين الأحكام في حلِّ ألفاظ النُّكته ص ٥٥، ٧٩. وجواهر أولي الأبواب في حلِّ قواعد الإعراب ل ٧٧.

^(٥) المنح الريانية في حل جواهر الأجرومية ص ٢٤٩.

^(٦) المصدر السابق ص ٢٠٥.

٧- في إثباته لوجود الترادف في اللغة: كسيبويه، والأصمعي، والرّماني، وابن خالويه، وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك في مواضع، منها:

• قال: "هذا (باب النعت)، قال أبو حيّان: وهي عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الوصفُ والصفة. انتهى. ففي الفاظ مترادفةً خلافاً لبعضهم، فإنه قال: النعتُ خاصٌّ بما يتغيّر، والوصفُ لا يختصُّ به"^(١).

• قال: "(ووراء-) بالمدّ- من نحو: قعدت وراء زيد، وهو: مرادفٌ لخلف"^(٢).

• قال: "فقال: هذا "بابُ التّمييز"، ويُقال له: المميّز، والتّفسير، والمفسر، والتّبيين، والمبين: فهي مترادفةٌ"^(٣).

هـ. ناظماً:

أ. قال في المنح الربانية: "التّنوين... ونظمتها، فقلت: [الرجز]

تنوينُ الاسمِ أربعٌ بها عُرِفَ
مَكْنٌ وَنَكْرٌ قَابِلُنْ عَوْضٌ وَقِفٌ"^(٤).

ب. قال في جواهر أولي الألباب^(٥):

١- "ونظمتها، فقلت: [الطويل]

محمّدُ إسماعيلُ ذو الصّبرِ قد فدى
وهودُ شعيبٌ ثمّ صالحٌ فاقصد".

٢- "... ونظمتهم، فقلت: [الطويل]

أولوا العزم إبراهيمُ عيسى ابنُ مريمَ
ونوحٌ وموسى والحبيبُ محمّدٌ.

٣- "... ونظمتهم أيضاً، فقلت: [الطويل]

يلهمُ يعقوبُ ويوسفُ ابنُهُ
وأيوبُ إسحاقُ وداودُ فاهتد".

وما يعزز مكانة الوشاء العلميّة التي لامستها الباحثة في شروحه الثلاثة أنّ شيخه هو أبو بكر الشّنوانيّ (ت ١٩٠١ هـ) الذي اشتهر بمكانته العلميّة وبراعته في جميع الفنون.

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٩٦.

^(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠.

^(٣) المصدر السابق ص ٢٣٨.

^(٤) ص ٣٢.

^(٥) ل ٧٨.

٤- عقيدته:

الوِشَاءُ أَشْعَرِيٌّ الْمُعْتَقِد- وَاللَّهُ أَعْلَم- وَالْأَشَاعِرَةُ: هِيَ مِنْ مَدَارِسِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وظَهَرَ مُعْتَقَدُهُ هَذَا لِلْبَاحِثَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَظَاهِرٍ:

- قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ: "الرَّحِيم... وَالرَّحْمَةُ هُنَا مُجَازٌ عَنْ الْإِنْعَامِ، لَا الرِّقَّةَ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْقَلْبِ؛ لِاسْتِحَالَتِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى" ^(١).

مِنْ عَمَدِ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ إِثْبَاتُ سَبْعِ صِفَاتٍ لِلَّهِ، هِيَ: الْعِلْمُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْكَلَامُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَتَأْوِيلُ أَوْ تَفْوِيضُ غَيْرِهَا ^(٢).

وَالْتَأْوِيلُ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ هُوَ: "صَرَفُ اللَّفْظِ عَنِ الظَّاهِرِ بِقَرِينَةٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ" ^(٣).

وَمِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَوَّلُوهَا "الرَّحْمَةُ"، فَقَدْ أَوَّلَتْ بِالتَّوَابِ أَوْ الْإِنْعَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرَّحْمَةَ تَدُلُّ عَلَى رِقَّةِ الْقَلْبِ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فِيهِ مِثَابَةً لِلْمَخْلُوقِينَ ^(٤).

قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ: "الرَّحِيم... الرَّازِيُّ: إِذَا وُصِفَ اللَّهُ بِأَمْرٍ، وَلَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِهِ، حُمِلَ عَلَى غَايَةِ ذَلِكَ وَمِلَائِمِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي كُلِّ مَقَامٍ" ^(٥).

هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَقَلَهَا الْوِشَاءُ مِنَ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ ^(٦).

الرَّازِيُّ مِنْ أَئِمَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ ^(٧).

قَالَ أَبُو بِلَالٍ الْحَضْرَمِيُّ مُحَقِّقُ مَوْصِلِ الطَّلَّابِ: "الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ خِلَالِ الْقِرَاءَةِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ الرَّجُلَ أَشْعَرِيَّ الْمُعْتَقِد" ^(٨).

ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو بِلَالٍ أَدْلَةَ تَوْكِدِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَمِنْهَا الْمَوْضِعُ الَّذِي نَقَلَهُ الْوِشَاءُ مِنَ الْأَزْهَرِيِّ، قَالَ: "وَهَذَا لَا يَخْفَى بَطْلَانَهُ عَلَى مَنْ بَصَّرَهُ اللَّهُ بِاعْتِقَادِ السَّلَفِ، فَالرَّازِيُّ أَرَادَ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ تَعْطِيلَ

^(١) ص ٧.

^(٢) يُنْظَرُ: نَقْضُ عَقَائِدِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ لِخَالِدِ الْغَامِدي ص ٢٨-٢٧٧، وَمَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُحْمَدِ ص ١٠٤٩.

^(٣) الْأَشَاعِرَةُ فِي مِيزَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِفَيْصَلِ بْنِ قَزَارِ الْجَاسِمِ ص ٣٢٠.

^(٤) يُنْظَرُ: نَقْضُ عَقَائِدِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ، ص ٣٠٣-٣١٠.

^(٥) ص ٨.

^(٦) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ ٧/١.

^(٧) يُنْظَرُ: نَقْضُ عَقَائِدِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ ص ٣٢-٣٦.

^(٨) ص ٢٣.

الصفات التي لا يستسيغها عقله؛ كالرحمة، والغضب، والسخط، والمحبة، والرضا، واليدين، والقدم، والوجه، وغيرها من الصفات التي لم تستسغها عقول المتكلمين؛ ظناً منهم أنّ في إثباتها التشبيه بالمخلوقين، وحسبنا الله ونعم الوكيل" (١).

• قال في تبين الأحكام: "التوفيق وهو خلق القدرة على الطاعة في العبيد، وضده الخذلان فيه" (٢).

هذا تفسير الأشاعرة للتوفيق.

أمّا أهل السنة، فإنّهم يفسرونه بإمداد الله العبد بعونه وتسديده. وبذل الأسباب المعينة عليه (٣).

٥- مذهب الفقهي:

كان الوشاء يتبع المذهب المالكي - وهو السائد في تونس في القرن الحادي عشر - وهو مذهب اختصّ به أهل المغرب والأندلس كما قال ابن خلدون (٤) في مقدمته: "وأما مالك - رحمه الله - فاخصّ بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم؛ إلّا أنّهم لم يقلدوا غيره إلّا في القليل" (٥).

صرّح الوشاء بمذهبه المالكي في:

- جواهر أولي الألباب، قال: "...قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: آية ١] بناء على أنّ البسملة ليست آية من أوائل السور، وهذا مذهبنا، وهو المشهور، وإلّا لم تكن مستأنفة، كما هو مذهب الشافعي..." (٦).
- وتبيين الأحكام أيضاً، قال: "وثبت في بعض النسخ بعد البسملة: (صلى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا)؛ لما قيل: إنّ الإجماع انعقد على أنّه لا يكتب كتاب

(١) موصل الطلاب ص ٢٤.

(٢) ص ٧٩.

(٣) يُنظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/٢٠٢، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣/٤٤.

(٤) ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن جابر بن محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الرّحيم الحضرمي، الإشبيلي، التونسي، القاهري، المالكي، معروف بـ (ابن خلدون)، عالم، أديب، مؤرخ، اجتماعي، حكيم، وُلد في تونس سنة ٧٣٢هـ من مؤلفاته: مقبلة ابن خلدون، والعبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ولباب المحصل في أصول الدين. توفي سنة ٨٠٨هـ يُنظر: شذرات الذهب ١/٧١، ٧٢، ومعجم المؤلفين ٥/١٨٨، ١٨٩.

(٥) مقبلة ابن خلدون تحقيق عبد الله الدرويش ٢/١٩٠.

(٦) ل ٩٣.

إلاّ يؤكّتب فيه الصلّاة على النّبي -ﷺ- وكذا استحبّ بعض العلماء البداية بها لكلّ مصنفٍ ومدرسيّ، وخطيبٍ، وبين يديك لأمر مهم^(١).

يرى الإمام مالك -ﷺ- أنّ البسملة ليست آية من الفاتحة، ولا من شيء من سور القرآن^(٢). وقال القاضي عيّاض من المالكيّة^(٣): "ومن مواطن الصلّاة التي مضى عليها عمل الأمة، ولم تنكرها: الصلّاة على النّبي -ﷺ- وآله في الرّسائل، وما يكتب بعد البسملة"^(٤).

٦- مذهبه النحوي:

بعد تتبع الباحثة لمذهب الوشاء النحوي، وجدته لا يتبع مذهباً خاصّاً في النحو، بل كان يميل إلى الآراء البصريّة أكثر من الآراء الكوفيّة.

وقد سار الوشاء على طريقة متأخري النحويين، الذين اطلعوا على جميع المدارس، ثمّ استوعبوا ما فيها، ثمّ اختاروا ما يرونه صحيحاً.

ظهر ميله للمذهب البصريّ في اختياراته وترجيحاته في المسائل والمصطلحات:

• المسائل:

من المسائل التي وافق فيها المذهب البصريّ:

١- إعراب البسملة:

قال: "والباء: للاستعانة تتعلّق بمحذوف اسمٍ أو فعلٍ، مقدّماً كان كلّ منهما أو مؤخّراً، وبتقديره اسماً-وعزّيّ للبصريين- محلّ الجار والمجرور رفّع على المشهور من أنّه الخبر، ولا يردّ عليه لزوم حذف المصدر، وإبقاء معموله مباشرة أو بواسطة؛ لأنّ الظرف والجار والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، وبتقديره فعلاً-وعزّيّ للكوفيين- محلّهما نصب"^(٥).

وقد اختار المذهب البصريّ بقوله: "على المشهور".

^(١) ل ٣١-٣٢.

^(٢) ينظر: تفسير القرطبي ٩٥/١-٩٦.

^(٣) القاضي عيّاض: هو عيّاض بن موسى بن عيّاض بن عمرو اليحصبيّ، الأندلسيّ، السبتيّ، المالكيّ. ولد في سبتة سنة ٤٧٦هـ من مصنفاته: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، ومشارك الأتوار. توفي سنة ٥٤٤هـ. ينظر: الأعلام ٩٩/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٩/١٥-٥٠.

^(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى تحقيق عليّ البجاوي ٦٣٩/٢.

^(٥) ص ٤.

٢- اشتقاق الاسم:

قال: "اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاسم، فقال الكوفيون: أصله وَسْمٌ، فهو محذوفُ الفاءِ، معوض عنها الهمزة، وقال البصريون: أصله سِمُوْ، فهو محذوفُ اللامِ، ثُمَّ سَكِنَتْ فَاوُهُ، وَعُوِضَتْ مِنْ لَامِهِ هَمْزَةٌ وَصِلَ، وهذا هو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ والتَّكْسِيرَ يشهدانِ له"^(١).

وقد اختار المذهب البصريُّ بقوله: "هذا هو الصَّحِيحُ".

٣- وزن أشياء:

قال: "...وأصلُّها على مذهبِ المحققين، مِنْهُمْ: الخليل وسيبويه "شَيْئَاءٌ" على وزنِ فَعْلَاءَ كحمرَاءَ، كَرِهُوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، فقلبوا اللامَ وهي الهمزةُ الأولى إلى موضعِ الفاءِ، فقالوا: أَشْيَاءٌ بوزنِ لَفْعَاءَ، فهو غيرُ منصرفٍ لألفِ التَّأْنِيثِ، وإنَّ كَانَ اسمَ جمعٍ لا جمعًا لشيءٍ"^(٢).

ومذهب الكوفيين و الأخفش أنَّ "أشياء" وزنها "أفعاء" وأصلها "أفعلاء"، ومذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ وزنها "أفعال". لم يذكر الوشَّاء رأي الكوفيين، وهذا دليلٌ على اختياره للمذهب البصريِّ.

٤- فعل الأمر:

قال: "(الأفعال)- وفيه ما تقدَّم- ثلاثة أقسامٍ عندَ جمهورِ البصريين، وقسمان عندَ الكوفيين والأخفش بإسقاطِ الأمرِ، بناءً على أنَّه مقتطعٌ مِنَ المضارعِ، فهو معربٌ بلامِ الأمرِ مقدَّرةً، وليس بالوجه: لأنَّ إضمارَ الجازمِ كإضمارِ الجارِ"^(٣).

وقد اختار المذهب البصريُّ بقوله: "وليس بالوجه".

٥- الفعل المضارع المنصوب بعد لام الجحود:

قال: "(ولامُ الجحود) وهي المسبوقةُ بـ"ما كان" و"لم يكن"، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾، ﴿فَ (يُعَذِّبْ، وَيُغْفِرْ): منصوبان بـ (أَنْ) مضمرَّةٌ وجوبًا بعد لامِ الجحودِ، هذا

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ٤.

^(٢) المصدر السابق ص ٨٩.

^(٣) المصدر السابق ص ٩٩.

مذهبُ البصريين، لا باللامِ نفسها، وهو مذهبُ الكوفيين، ولا بها لقيامها مقامَ "أن"، وهو قولُ ثعلبٍ^(١).

وقد اختارَ المذهبَ البصريَّ بقوله: "لا...".

٦- حتَّى:

قال: "مذهبُ البصريِّ أنَّ النَّصْبَ بـ(أن) مضمرةٌ بعدَ حتَّى وجوبًا، لا بحتَّى نفسها، خلافًا للكوفيِّ"^(٢).

مخالفته للكوفيين بقوله: "خلافًا للكوفي".

٧- رافعُ المبتدأ:

قال: "فإن قلت: لأي شيء أهتم رافعه؟ قلت: ليكون كلامه جاريًا على كلِّ الأقوالِ في رافعه، والصَّحِيحُ أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، وهو: كَوْنُ الاسمِ مجردًا منِ العواملِ اللَّفْظِيَّةِ، أي: إسنادٌ غيره إليه، وإسنادهُ إلى غيره، وهذا مذهبُ سيبويه والجمهور^(٣)".

اختارَ المذهبَ البصريَّ بقوله: "والصَّحِيحُ..."، ولم يذكرِ المذهبَ الكوفيَّ الذي يرى أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ وهذا دليلٌ على اتخاذه المذهبَ البصريَّ.

٨- عمل (كان وأخواتها) في الخبر، قال: "... دخولُ هذه الأفعالِ على المبتدأ والخبرِ على غيرِ القياسِ: لأنَّ الأفعالَ حَقًّا أنْ تنسبَ معانيها إلى المفرداتِ لا إلى الجملِ، فإنَّ ذلكَ للحروفِ، نحو: هل جاء زيدٌ، ولكنَّهم توسَّعوا فيها، ونسبوا معانيها إلى الجملِ، ورفعوا بها المبتدأ: تشبيهًا بالفاعلِ، ونصبوا بها الخبرَ: تشبيهًا بالمفعولِ، وهذا هو مذهبُ البصريين والجمهورِ، خلافًا للكوفيين من أنَّه لا عملَ لها إلا في الخبرِ؛ لأنَّ الاسمَ لا يتغيَّرُ ما عليه والصَّحِيحُ الأوَّلُ: بدليلِ اتصالِ الاسمِ بها إذا كان ضميرًا، نحو: كنتُ قائمًا، ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾، والضميرُ بالاستقراءِ إنَّما يتصلُ بعاملِهِ، ويلزمُهم أنْ تكونَ هذه الأفعالُ ناصبةً لا رافعةً، وهذا غيرُ معهودٍ في الكلامِ، وإنَّ هذا الرِّفْعَ غيرُ ذلكَ الرِّفْعِ: لأنَّ الأوَّلَ: ناشيءٌ عن عاملٍ لفظيٍّ، والثَّاني: ناشيءٌ عن عاملٍ معنويٍّ، والعاملُ اللفظيُّ أقوى منِ العاملِ المعنويِّ"^(٤).

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١١٣.

^(٢) المصدر السابق ص ١١٤.

^(٣) المصدر السابق ص ١٤٥.

^(٤) المصدر السابق ص ١٥٥-١٥٦.

وقد اختار المذهب البصري بقوله: "والصحيح الأول".

٩- عمل (إن وأخواتها) في الخبر:

قال: "... ما ذكره المصنف من أنها عاملة في الخبر، هو مذهب البصريين، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين من أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها"^(١).

وقد اختار مذهب البصريين بقوله: "وهو الصحيح".

١٠- المفعول لأجله:

قال: "فإن قلت: لأي شيء أهتم ناصبه؟ قلت: ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال في ناصبه، ومذهب جمهور البصريين أنه منصوبٌ بالفعل على تقدير لامِ العلة، ويؤيده جواز دخول اللام عليه، فتقول: جئتُك للإكرام"^(٢).

لم يذكر المذهب الكوفي الذي يرى أنه مفعولٌ مطلق، ثم اختلفوا فيه، فقال الزجاج: ناصبه فعلٌ مقدّرٌ من لفظه، والكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ وهذا دليل على اتخاذ المذهب البصري.

من المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي:

كانت اختياراته الأقل توافق المذهب الكوفي، من ذلك:

١- إعراب المثني:

قال: "ما ذكره من أن المثني يُرفع بالالف، وينصب ويجر بالياء، هو مذهب طائفة من النحويين - وعُزي للزجاج والكوفيين - وهو المشهور، ومذهب سيبويه وموافقيه أن الإعراب فيه مقدر بتقدير الضمة في الف، والفتحة والكسرة في الياء"^(٣).

٢- إعراب جمع المذكر السالم:

قال: "ما ذكره من إعراب الجمع بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً مذهب قطرب وجماعة من المتأخرين - وعُزي للزجاج والكوفيين - وهو المشهور، ومذهب سيبويه أنه يعرب بحركات مقدرة في الواو والياء"^(٤).

^(١) المنع الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٦١.

^(٢) المصدر السابق ص ٢٦٣.

^(٣) المصدر السابق ص ٩٢.

^(٤) المصدر السابق ص ٩٣.

اختار المذهب الكوفي بقوله: "وهو المشهور..."

٣- رافع الفعل المضارع:

قال: "فإن قلت: لأي شيء أهتم رافعه؟ قلت: ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال، فإنهم اختلفوا في رافعه حينئذٍ، فقال الكوفيون: هو تجرؤه من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، وصححه ابن هشام^(١)."

لم يذكر رأي البصريين القائل لحلوله محل الاسم؛ وهذا دليل على اتخاذ المذهب الكوفي.

من المسائل التي وافق فيها الجمهور:

١- (سمع) لا تتعدى إلا إلى واحد:

قال: "... (سمعت) المعلقة باسم عين، نحو: سمعت زيدا يقول، زيدا: مفعول أول، وجملته يقول" مفعول ثانٍ، هذا مذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاذ، واختاره ابن أبي الربيع، وابن الصائغ، وابن عصفور في شرح الإيضاح. ومذهب الجمهور إن "سمع" لا تتعدى إلا إلى واحد، واختاره ابن الحاجب، والجملته بعده حال منه، وهو التحقيق، وما تصرف من أفعال هذا الباب يعمل عملها^(٢)."

٢- (إذما) حرف:

قال: "وما فيه خلاف، والأصح أنها حرف، وهو: إذما^(٣)."

هذا مذهب الجمهور وسيبويه.

٣- (مهما) اسم:

قال: "وما فيه خلاف أيضاً، والأصح أنه اسم، وهو: مهما^(٤)."

هذا مذهب الجمهور، ويرى خطاب والسُّهيلي حرفيتها.

٤- لن حرف بسيط:

قال: "(لن) ... أنها حرف بسيط على وضعها الأصلي، لا تركيب فيها ولا إبدال، وهو مذهب الجمهور

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٠٥، ١٠٦.

^(٢) المصدر السابق ص ١٦٧.

^(٣) المصدر السابق ص ١٢٩.

^(٤) المصدر السابق ص ١٢٩.

وصُحِّحَ^(١).

• المصطلحات:

رجح الوشّاء مصطلح "الجر" في موضعين:

- أ. في المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية، قال: "الخفض عبارة الكوفيين. قال بعضهم: والمصنف كان على مذهبه؛ لأنه عبّر به في مقدمته. والجرّ عبارة البصريين. وهي الفصحى"^(٢).
- ب. في جواهر أولي الألباب في حل قواعد الإعراب، قال: "... (في موضع خفض)، وهو عبارة الكوفيين. والجرّ عبارة البصريين؛ وهي أفصح"^(٣).

وأثبت الباحثة عدم اتباعه لمذهب معين عن طريق:

• تعبيراته:

كان للوشّاء بعض التّعبيرات التي تُنبئ عن عدم اتباعه لمذهب معين:

١- قال: "النواصب... (عشرة) على قول الكوفيين، لا على قول البصريين، فإنّ الناصب عندهم أربعة"^(٤).

"عندهم": الضّمير يعود على البصريين، فلم يقل على سبيل المثال: عندنا؛ لأنّ الباحثة توصلت إلى مذهبه الفقهي من خلال تعبيراته، قال في جواهر أولي الألباب: "... قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ بناءً على أنّ البسملة ليست آية من أوائل السُّور، وهذا مذهبنا، وهو المشهور، وإلا لم تكن مستأنفة. كما هو مذهب الشّافعي..."^(٥).

٢- قال: "إنّما لم يقل: (وفي تنكيره) كما قال في النعت؛ لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين مطلقاً، سواء أفادت أولم تفد. وذهب الكوفيون إلى الجواز إن أفادت، واختاره ابن مالك تبعاً للأخفش ولهم"^(٦).

"لهم": الضّمير يعود على الكوفيين.

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٠٩.

^(٢) ص ٢٩.

^(٣) ل ٨٩.

^(٤) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٠٦.

^(٥) ل ٩٣.

^(٦) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٩٨-١٩٩.

• عدم اتباعه أو اعتناقه لأحد المذاهب:

ظهر عدم اتباعه في ذكره للمذاهب، وعدم مخالفته لمذهب دون الآخر، ودون تعقيب يفهم منه اتخاذ مذهباً معيناً، وكذلك عدم اتخاذ موقف معين، كالرد على أحدهما، من ذلك:

١- ضمير الخطاب "أنا":

قال: "... (وهي: أنا) للمتكم مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون للوقف؛ لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت للوقف، فكان تلتبس بـ أن الحرفية لسكون النون؛ فلذا تكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة، وهي الضمير، واختاره ابن مالك^(١).

٢- تأخير الفاعل:

قال: "ما ذكرهنا من أن الفاعل مرفوع، وفيما سيأتي من أن المفعول منصوب؛ هو المشهور ولغة الجمهور"^(٢).

٣- كيفما:

قال: "... ما ذكره من أنها تجزم، هو مذهب الكوفيين وقطرب، نحو: كيفما تجلس اجلس، قال بعضهم: ومن هنا يعلم أن الشيخ أيضاً كان كوفي المذهب. ومذهب سائر البصريين للمجازاة بها معنى لا عملاً؛ وذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها"^(٣).

٧- شخصيته العلمية:

تظهر شخصية الوشاء العلمية في هذا الشرح من خلال جوانب عديدة: أبرزها:

١- استحضاره القوي للشواهد والأمثلة الصناعات على المسألة التي يتحدث عنها، كباب النعت، وباب مخفوضات الأسماء.

٢- استحضاره القوي للمسائل الخلافية في المسائل التي يتحدث عنها.

٣- استحضاره القوي لأقوال العلماء في المسائل الواردة في شرحه.

٤- استحضاره للغات العرب، وربطها في كثير من المواطن بالقراءات القرآنية.

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٤٩، ١٥٠.

^(٢) المصدر السابق ص ١٣٤.

^(٣) المصدر السابق ص ١٢٦.

- ٥- اطلاعه على نسخ متعددة لمتن الأجرومية. وقد صرح بذلك في مواضع.
- ٦- اطلاعه على شروح الأجرومية المتقدمة عنه والمعاصرة له، وتطعيم الشرح بها.
- ٧- موقفه من ابن جرّوم والعلماء السابقين تارة يؤيد، وأخرى يعارض، وثالثة يستدرك.
- ٨- تعليقه للأحكام النحوية.
- ٩- ذكره المعاني اللغوية، والاصطلاحية، والعرفية في بداية الأبواب، وفي المسائل التي يوردها.
- ١٠- سعة اطلاعه واستقرائه، وظهرت هذه السعة من خلال بعض العبارات:
- قال: "أنكر التكرات شيء. ثُمَّ متحيز. ثُمَّ جسم. ثُمَّ نام. ثُمَّ حيوان. ثُمَّ ماش. ثُمَّ ذورجلين. ثُمَّ إنسان. ثُمَّ رجل. فهذه تسعة تقابل كل منها ما هو في رتبته. انتهى من المرادي"^(١).
 - قال: "لا يجوز أن يكون المفعول له متعددًا، سواء كان مجرورًا أو منصوبًا"^(٢).
 - قال: "المفعول معه... قال بعضهم: وهو لم يقع في القرآن"^(٣).
 - قال: "... ولم يمثل سيبويه إلا بسوى بوزن رضا"^(٤).
 - قال: "اعلم أن النحاة يسمون المستثنى فاعلاً ومفعولاً على سبيل المسامحة لا الحقيقة: إذ الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدّر، وألا فكيف يُسند الفعل المنفي إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه: إلا أنه لما حُذف وأُقيم المستثنى مقامه سُمي باسمه"^(٥).
 - قال: "فهم من تمثيله أنه يؤكد بأجمعين دون كل، وهو المختار وفاقاً لأبي حيان. خلافاً للجمهور؛ لكثرة وروده في القرآن والحديث الصحيح..."^(٦).
- ١١- إحاطته من كل علم بطرف؛ فقد تعددت ثقافته بين منطقية فلسفية، وفلكية، وجغرافية، وطبية، ووصلها بالمادة العلمية في شرحه؛ رغبة منه في إفادة القارئ بما قرأه واستوعبه.

^(١) المنح الربانية في حل جواهر الأجرومية ص ١٨٤.

^(٢) المصدر السابق ص ٢٦٥.

^(٣) المصدر السابق ص ٢٦٧.

^(٤) المصدر السابق ص ٢٤٥.

^(٥) المصدر السابق ص ٢٤٨.

^(٦) المصدر السابق ص ٢٠٢.

المبحث الثالث

وقفت الباحثة على أثرين آخرين للوشاء:

أ. "جواهر أولي الألباب في حلّ قواعد الإعراب":

نسخة بخط المؤلف بمكتبة جامعة أمّ القرى، خطّها مغربيّ تشتمل على ثمان وسبعين لوحة، في كلّ صفحة خمسة وعشرون سطرًا، في السّطر الواحد نحو ثلاث عشرة كلمة.

أول المخطوط، قال: "نحمد الرّافع على إعراب الجمل، ونشكره على توابع آلائه المتواترة علينا بالغدو والأصال"^(١).

وأخر المخطوط، قال: "...فرغت من تعليقه يوم الأربعاء خامس يوم من شهر رمضان المعظّم، وقت صلاة الظّهر عام خمسة وخمسين وألف من الهجرة النبوية... وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم، وشرف، وكرم، ومجّد، وعظّم"^(٢).

ونسخة أخرى في مكتبة المسجد النبوي بعنوان: "جواهر أولي الألباب في حلّ درر كلام قواعد الإعراب" خطّها مغربيّ، تشتمل على سبع وسبعين لوحة، في كلّ صفحة اثنان وعشرون سطرًا.

أول المخطوط، قال: "نحمده الرّافع على إعراب الجمل، ونشكره على توابع آلائه المتواترة علينا بالغدو والأصال".

وأخر المخطوط -مخروم- قال: "نسأل الله التّوفيق و الهداية إلى طريق الخير بمنّه وكرمه، كما فعل في أول الكتاب..."^(٣).

يعمل على تحقيقه الأستاذ حسين علي الفقيه.

ب. "تبيين الأحكام في حلّ ألفاظ النُّكته":

نسخة وحيدة بخط المؤلف بمكتبة جامعة أمّ القرى، خطّها مغربيّ، تشتمل على ثلاث عشرة لوحة، في كلّ صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، وفي السّطر الواحد اثنتا عشرة كلمة.

قام بتحقيقه الدكتور يوسف بن صامل السّليحي^(٤).

^(١) ل ٧٢.

^(٢) ل ١٤٩.

^(٣) رقم المخطوط (١٥٣٥).

^(٤) سيتمّ نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

أَوَّلُ الشَّرْحِ، قَالَ: "صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَفَعَ دَرَجَاتٍ مِنْ أَنْخَفِضَ لِهَيْبَةِ سُلْطَانِهِ، وَفَتَحَ بَرَكَاتٍ مِنْ أَنْتَصَبَ لِفَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ..."^(١).

وَأَخْرَجَهُ. قَالَ: "بِتَارِيخِ ثَامِنِ يَوْمٍ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى، وَهُوَ الْأَرْبَعَاءُ فِي الضُّحَى الْأَعْلَى، عَامَ تِسْعَةِ وَأَرْبَعِينَ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَزْكَى تَحِيَّةٍ"^(٢).

وَالْمُتَأَمِّلُ فِي آثَارِ الْوُشَاءِ الثَّلَاثَةِ يَجِدُ أَنَّهُ:

- سَارَ فِي التَّأْلِيفِ عَلَى شَرْحِ الْكُتُبِ الْمَخْتَصِرَةِ.
- شَارَكَ الشَّيْخَ خَالِدَ الْأَزْهَرِيَّ (ت ٩٠٥) وَشَيْخَهُ الشَّنَوَانِيَّ (ت ١٠١٩ هـ) - مِنْ أَكْثَرِ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ - فِي شَرْحِ مَتْنِ الْمَقْدِمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، وَشَرْحِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ.

^(١) ص ٢٦.

^(٢) ص ٨٠.



الفصل الثاني: التُحْرِيفُ بِالْكِتَابِ

- المبحث الأول: عنوانه، وتوثيقه، نسبه
- المبحث الثاني: منهجه
- المبحث الثالث: شؤانه
- المبحث الرابع: موقفه من صاحب المتن
- المبحث الخامس: موقفه من مسائل الخلاف
- المبحث السادس: مقارنته بين شرح الوشاء وشرحي
الرأعي والأزهرى
- المبحث السابع: القضايا والمسائل التي أثارها الشرح
- المبحث الثامن: قيمته العلمية والمآخذ عليه

المبحث الأول

التعريف بـ"المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية"

المقدمة الأجرومية لاقت صدى واسعاً من القرن الثامن الهجري إلى وقتنا الحاضر، وتلقاها العلماء باهتمام منقطع النظير، وتنوع هذا الاهتمام ما بين شروح، ونظم، وإعراب، وخاتمات^(١)، وحاشيات، وتتمات^(٢)، فقد ذكرها الشيخ محمد رشاد السقاف في كتابه "التقارير الهيّة على متن الأجرومية" بعنوان "عناية الأئمة بـ متن الأجرومية"^(٣) وعددها.

ووقفت الباحثة- أيضًا- على جملة من اهتمام السابقين بـ المقدمة الأجرومية في:

- "عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة" للرّاعي تحقيق الأستاذ سليمان تاج الدين أحمد^(٤).
- "شرح الشيخ زروق على الأجرومية" تحقيق الأستاذة ندى السّاعي^(٥).
- "الدّرة النّحويّة في شرح الأجرومية" للشّريف الحسنيّ تحقيق الأستاذ عبد الرّحمن الطّليحي^(٦).

وفي القرن الحادي عشر الهجري استمر اهتمام النّحاة بمتن الصّنهاجيّ كسابقهم، فمن شرّاحها^(٧):

- الإمام أبو عبد الله محمّد المغربيّ (ت ١٠١٦) له شرح يسمّى: "الأنوار الهيّة في حلّ ألفاظ الأجرومية".
- الإمام أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدّين الشّنّوانيّ (ت ١٠١٩) له شرح يسمّى "المواهب الرّحمانيّة لطلاب الأجرومية"، وحاشية على شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرّي تسمى: "الدّرة الشّنّوانيّة".
- الشيخ إبراهيم اللقانيّ (١٠٤٤هـ) له شرح على الأجرومية.

^(١) الخاتمة هي: آخر تعليق على الموضوع.

^(٢) التّمة هي: التكملة والبقية.

^(٣) من ص ١٢ إلى ص ٤٢.

^(٤) من ص ٢ إلى ص ١٦.

^(٥) من ص ١٠٥ إلى ص ١٧٤.

^(٦) من ص ٥٥ وما بعد.

^(٧) يُنظر: عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٢٩٧/٢، وهديّة العارفين ١/٢٣٩، وإيضاح المكنون ٣/

٤٢٠، والمصدر السّابق ص ٢٤، ٢٥.

- الإمام نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد بن عمر الحلبي الشافعي (ت ١٠٤٤) له شرح يسمى: "التحفة السنية في شرح الأجرومية".
 - الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن أبي الفضل الوشاء التونسي الأنصاري، له شرح يسمى: "المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية".
- وهذا الأخير تحت مجهر "المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية" كما قال مؤلفه في مقدمته.

"المنح": جمع منحة، ومعناها: العطية والهبة^(١).

سجعة الشارح للعنوان بـ "الربانية والأجرومية" منحت الأذان نغماً وجمالاً.

"المنح الربانية" لم يسبقه أحد إليه.

"في حلّ جواهر الأجرومية" في الشروح السابقة والتالية له أُستُخدمت في عناوينها "في حلّ ألفاظ الأجرومية"، أمّا الـ "جواهر" لم يسبقه أحد حسب علم الباحثة^(٢).

أ. توثيق اسم الكتاب:

قد ذكر المؤلف اسم الكتاب صريحاً في المقدمة، قال: "وسميته بـ المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية"^(٣).

ب. نسبة الكتاب إلى الوشاء:

إذا لم تحظ الباحثة بشيء عن هذه الشخصية -في المصنفات التي وقفت عليها- هذا لا يعني أنّ هذا الكتاب ليس من مؤلفات الوشاء، وذلك؛ لأنّ كتب التراجم المخطوطة في زوايا مكتبات العالم والمجهولة التي لم تصلنا كثيرة جداً بالنسبة لما بين أيدينا محقق.

وأقوى دليل على نسبته إلى الوشاء تصريحه بذلك في مقدمة الشرح، قال: "فإنّ أفقر الخلق إلى عفو الحقّ، أحمدُ بنُ محمدٍ الوشاء، التونسيّ، الأنصاريّ-عفا اللهُ عنه، وأسعدَهُ بقاءُ الباري-يقول: هذا شرحٌ لطيفٌ، وضعته على المقديمة الأجرومية في علمِ العربيّة، يتكفلُ بحلّ ألفاظها، وتبيين معانيها، ممزوجة الأصل بالحمرة، والشرح بالمداد؛ ليسهل تناوله على مَنْ قصَدَ فهمه وأراد، جانباً

^(١) اللسان "منح".

^(٢) دليل على إعجابه بالمقدّمة الأجرومية.

^(٣) ص ٢، ٣.

فيه الإيجاز المخل، والإطناب الممل. وبالله أعتصم وأستعين، وهو حسبي ونعم المعين، وسميته
بـ"المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية"^(١).

وهناك أدلة أخرى تبعث الطمأنينة إلى نسبة الكتاب للوشاء:

- لم تقف الباحثة على من نسبته إلى غيره، أو شكّ في نسبته إليه.
- وجدت الباحثة إحالة في كتابه "جواهر أولي الألباب في حلّ قواعد الإعراب" على شرحه للأجرومية، قال: "فائدة: ينبغي لمن أراد الخوض في علم من العلوم أن يتصور أولاً حقيقته بحده أو رسمه ويعرف واضعه وموضوعه وغايته وفائدته، وقد ذكرتها في شرحي على الأجرومية"^(٢).
- سنوات تأليف كتبه متقاربة، إذ أنّه فرغ من "تبين الأحكام في حلّ ألفاظ التّكّة" عام ١٠٤٩هـ، وفرغ من "المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية" عام ١٠٥٤هـ، وفرغ من "جواهر أولي الألباب في حلّ قواعد الإعراب" عام ١٠٥٥هـ.
- وكلّها صرح بنسبتها إليه في مقدّماتها، فهناك أثر متقدم وأثر متأخر عن شرح الأجرومية، وهذه النسب لها دور كبير في نسبة هذا الشّرح إليه.
- صياغة عناوين آثاره متقاربة.
- أسلوبه في آثاره متفق.

^(١) ص ٢-٣.

^(٢) ل ٨٠.

المبحث الثاني

منهج الوشاء في شرحه للأجرومية

بعد الانتهاء من تحقيق شرح أحمد الوشاء، وقراءة المقدمة التي صدرها به؛ ظهرت ملامح المنهج الذي سار عليه في كتابة شرحه. ويمكن القول بأن هذا المنهج قد حقق له الغاية التي قصد إليها؛ إذ قال: "هذا شرحٌ لطيفٌ، وضعتهُ على المقدمةِ الأجروميةِ في علمِ العربيةِ، يتكفلُ بحلِّ الفاظها، وتبيينِ معانيها، ممزوجةِ الأصلِ بالخمرةِ، والشرحِ بالمدادِ؛ ليسهلَ تناوله على مَنْ قصَدَ فهمه وأرادَ جانبَهُ فيه الإيجازَ المخلَّ، والإطنابَ المملَّ"^(١).

ومن أبرز سمات منهج الشيخ أحمد الوشاء في شرحه:

موقفه من متن ابن أجروم:

- كان يسير وفق ترتيب أبواب المقدمة. ويظهر حرصه على السير المرتب في أنه ينبه القارئ على السابق و التّالي، فمثلاً:

أ. قال: "ولما فرغ من الفاعل، طفق في نائبه، فقال: (باب المفعول الذي لم يُسمَّ)"^(٢).

ب. قال: "ولما فرغ من الكلام على الحال، طفق في التمييز"^(٣).

ج. قال: "ولما فرغ من الكلام على المفعول له، طفق في المفعول معه، وهو آخر المقاعيل"^(٤).

- كان ينبه على طريقة اللف والنشر التي استخدمها الصّنهاجي في مقدمته، من ذلك:

أ. قال: "ولما فرغ من علامات الاسم طفق في علامات الفعل، لفً ونشرً مرتباً"^(٥).

ب. قال: "(والأمر) أي: ماصداقائه، وفيه لفٌ ونشرٌ مشوشٌ"^(٦).

- مهد لأول أبواب المقدمة-الكلام-بمقدمتي السيوطي في طبقاته: رغبة منه بتعريف القارئ بمجال هذه المقدمة، وكذلك ليعرف القارئ بالسبب وراء ابتداء الصّنهاجي بتعريف الكلام دون الكلمة، كما فعل كثير من النُّحاة، قال: "...الثانية: للعلماء في ابتداء كُتُبهم في

^(١) ص ٢، ٣.

^(٢) ص ١٣٩.

^(٣) ص ٢٣٨.

^(٤) ص ٢٦٢.

^(٥) ص ٤٤.

^(٦) ص ١٠١.

هَذَا الْفِنْ طَرِيقَانِ: فَمَنْ قَدَّمَ تَعْرِيفَ الْكَلِمَةِ عَلَى الْكَلَامِ، قَالَ: لِأَنَّهَا جُزْؤُهُ، الْجُزْءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ طَبَعًا، فَقُدِّمَ وَضْعًا؛ لِيُوَافِقَ الْوَضْعُ الطَّبْعَ وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَدِّمُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُ. وَلَا يَكُونُ عَلَةً لَهُ، وَمَنْ أَثَرُ الْكَلَامِ، قَالَ: لِأَنَّهُ أَهَمُّ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ التَّفَاهُـمُ وَالتَّخَاطُبُ. وَالْمَصْنَفُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَلِهَذَا بَدَأَ بِهِ، فَقَالَ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ: لِأَنَّهُ اكْتَفَى بِهِ عَنِ الْإِضَافِيِّ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُ لَفْظًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ فِي الرَّقْمِ"^(١).

• كَانَ يَهْتَمُّ بِتَوْضِيحِ سَبَبِ مَجِيءِ بَعْضِ الْأَبْوَابِ فِي الْمَقْدِمَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، وَفِي ذَلِكَ إِضَاءَةٌ نَحْوِيَّةٌ مُفِيدَةٌ لِلْقَارِئِ، مِنْ ذَلِكَ:

أ. قَالَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ: "أَثَرُهُ عَلَى مَا بَعْدِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَفْعُولُ حَقِيقَةً، إِذْ هُوَ نَفْسُ الشَّيْءِ الَّذِي فَعَلَ"^(٢).

ب. قَالَ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ: "وَأِنَّمَا وَلِيَ بَابُ الْحَالِ، كَمَا قَالَ الْقَرَّافِيُّ؛ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ جَرٍّ"^(٣).

ج. قَالَ فِي بَابِ الْمَنْصُوبَاتِ: "وَقَدَّمَهَا عَلَى الْمَجْرُورَاتِ؛ لِكَثْرَتِهَا الْمُقْتَضِيَةِ لِمَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ بِهَا عَلَى مَا قِيلَ، أَوْ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهَا بِالْمَرْفُوعَاتِ؛ حَيْثُ يَنْوِبُ كَثِيرٌ مِنْهَا مِنْابِ الْفَاعِلِ، أَوْ لِأَنَّهَا فَضْلَةٌ غَالِبًا"^(٤).

• كَانَ يَقْتَطِعُ جُزْءًا مِنْ نَصِّ الْمَتْنِ وَيَعْزُوهَ لِابْنِ أَجْرُومَ، بِقَوْلِهِ: "قَالَ" أَوْ "قَوْلُهُ"، ثُمَّ يَبْدَأُ بِشَرْحِ النَّصِّ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهِ.

جَعَلَ شَرْحَهُ مُوََاكِبًا لِجَمِيعِ عِبَارَاتِ مَتْنِ الْمَقْدِمَةِ، وَأَلْفَ مَعَهَا جُمْلَةً مُفِيدَةً لِلْقَارِئِ: مِمَّا جَعَلَ شَرْحَهُ -كَمَا ذَكَرَ- بَعِيدًا عَنِ الْإِيجَازِ الْمَخْلِّ، وَالْإِطْنَابِ الْمَمْلِ، مِنْ ذَلِكَ:

أ. قَالَ: "(وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ، نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ"^(٥).

ب. قَالَ: "(وَلَا جُزْمَ) يَتَصَوَّرُ دُخُولُهُ فِي نَوْعِهَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا امْتَنَعَ فِيهَا؛ لِامْتِنَاعِ لِحُوقِ عَامِلِهِ لَهَا كَمَا لَا يَلْتَبَسُ"^(٦).

^(١) ص ١٣.

^(٢) ص ٢٢٢.

^(٣) ص ٢٣٨.

^(٤) ص ٢١٠.

^(٥) ص ٧٤.

^(٦) ص ٦٠.

● قَدَّمَ اعتراضات على بعض ألفاظ المقدِّمة، وردَّ عليها؛ وفي ذلك توسيع لمدارك القارئ، من ذلك:

أ.قال: "فإن قلت: يرد على قول المصنف بدل البعض من الكل من حيث إن "أل" لا تدخل عليها عند الجمهور؛ لأنهما معرفتان بنية الإضافة قاله ابن خالويه في كتاب ليس، وليس من لغة العرب، وبذلك نطق القرآن. ونقل التلمساني عن أئمة النحو منع تعريفه بـ(أل)، قلت: هو تابع للزمخشري؛ فشاع في السنة المصنفين ومتأخري النُّحاة، حيث استعملوا في بحث البدل، بدل الكل، وبدل البعض كثيرًا"^(١).

ب.قال: "فإن قلت: قول المصنف (لا غير) لحن، فقد قال ابن هشام في المغني: (وقولهم: لا غير لحن)، قلت: ما قاله ابن هشام مردود، فقد حكى الزمخشري، وابن الحاجب وأتباعهما ذلك، وأنشد ابن مالك في شرح تسييله:

جوابًا به تنجوا اعتماد فوريتنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل"^(٢).

● قَدَّمَ احتمالات تفسيرية أخرى لبعض ألفاظ المقدمة، من ذلك:

أ.قال عند حديثه عن فعل الأمر: "(مجزومٌ أبدًا) على قول الكوفيين المتقدم... وَيَصُحُّ حَمْلُهُ عَلَى قول البصريين بأن يُقال: حُذِفَ المُضَافُ، وَهُوَ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ؛ تَنَبُّهَا عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَالْأَصْلُ: مِثْلُ الْمَجْزُومِ فِي سَكُونِ آخِرِهِ..."^(٣).

ب.قال: "قوله: (في بعض المواضع) راجعٌ لِحَتَّى، فإن قلت: لأي شيء خصَّها بما ذكر مع أن غيرها من حروف العطف كذلك؟ قلت: لأنَّ العطفَ بها قليلٌ؛ ولهذا ذهب الكوفيون إلى أنَّها ليست عاطفةً، وإنَّما يعربون ما بعدها بإضمار عاملٍ، على أن يحتمل عدُّ قول المصنف: (في بعض المواضع) لجميع حروف العطف"^(٤).

ج.قال في باب النُّعت: "ولكنه ترك أمثلة السببي، واقتصر على الأوجه المشار إليها؛ لجريانها في جميعها، وترك ما ينفرد به الحقيقي وما جرى مجراه، لعل بالمقايسة، والله أعلم"^(٥).

^(١) ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

^(٢) ص ٢٤٩.

^(٣) ص ١٠١.

^(٤) ص ١٩٤.

^(٥) ص ١٢٤.

د. قال في باب النَّعْتِ أَيُّضًا: "(الاسم المهم) أي: في الجملة، والظاهر أن الشيخ أراد به الاسم الموصول واسم الإشارة، لا اسم الإشارة فقط، والمثال لا يخصص"^(١).

• قَدَّمَ تفسيرات شُرَّاح الأُجرومية على المُقدِّمة، قال: "(وتفقًا) أي: تشقّق، فقال: تفقّأت السحابة عن مائها: إذا تشققت، والشارح فسّر قوله: (تفقًا) أي: امتلاء بكرّ شحمًا"^(٢).

خالف بعض شُرَّاح الأُجرومية في شرح بعض ألفاظ المُقدِّمة، من ذلك:

أ. قال في باب الإعراب: "وَقَوْلُهُ: (خاصةً) ليس للاحتراز، كَمَا يَقُولُهُ بعضُ علماء بلَدِنَا مِنْ ثَنِيَّةِ الأفعال: لأنَّ الألفَ في الأفعال اسمٌ، بخلاف ثَنِيَّةِ الأسماء: فَإِنَّهُ علامةٌ، بَلْ لِبَيَانِ الواقعِ"^(٣).

ب. قال في باب الاستثناء: "وسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِييًّا، قَالَ القَرافي: لأنَّ الاستثناءَ معنى، وتَأْدِيئُهُ بالحرفِ أَوَّلَى: فكان الحرف أصلًا فيه بغلب. وقال الراعي: أطلق الشيخ على أدوات الاستثناء حُرُوفًا، باعتبار كلمات الاستثناء، وهذا كثير في كلام الأقدمين: لأنَّهم يطلقون الحروف على الأسماء والأفعال. انتهى. قلت: وعليه فلا تغليب"^(٤).

• ذكر تبعية ابن أَجْرُومَ للنُّحاة السَّابِقِينَ:

أ. قال: "وزاد المصنف تبعًا للجزولي في مقدمته، وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور في مقربه في تعريف الكلام قوله: (بالوضع)..."^(٥).

ب. قال: "وأسقط الهن تبعًا للفراء والزَّجاجي..."^(٦).

• اهتمَّ بضبط متن المُقدِّمة: حتَّى يعين المبتدئ على قراءة النَّصِّ قراءةً صحيحةً، وجاء ضبطه على طريقتين:

أ. ضبط الألفاظ بالحروف، من ذلك:

١- قال: "(صلح) بفتح اللام وَضَمِّهَا"^(٧).

^(١) ص ١٧٨، ١٧٩.

^(٢) ص ٢٣٩.

^(٣) ص ٧٠.

^(٤) ص ٢٤٤.

^(٥) ص ١٩.

^(٦) ص ٦٩.

^(٧) ص ١٨٣.

٢- قال: " (إِمْأ) المكسورةُ الهمزة" ^(١).

٣- قال: " (حُرُوفُ الْقَسَمِ) بفتحِ القافِ والسين" ^(٢).

٤- قال: " (إِعراب) بكسر الهمزة" ^(٣).

٥- قال: " (والفعل) بكسرِ الفاءِ اسمٌ لكلمةٍ مخصوصةٍ. وبفتحِها مصدرٌ. وهذا بحسبِ الاصطلاح" ^(٤).

٦- قال: " (ثُمَّ) بضمِ المثلثة" ^(٥).

٧- قال: " (إِنَّ) بكسرةِ الهمزة وتشديدِ النون...و (أَنَّ) بفتحِ الهمزة وتشديدِ النون. وهذا فرع عن إِنَّ المكسورة على الأصح. قاله في المغني...و (لكنَّ) بفتحِ النون المشددة" ^(٦).

٨- قال: " (وليتَ) بفتحِ التاء المثناة من فوق" ^(٧).

ب. ضبط الألفاظ بالحركات. من ذلك:

١- البسمة ^(٨).

٢- قال: " بناءً" ^(٩).

٣- قال: " للاستعانة" ^(١٠).

٤- قال: " أسما" ^(١١).

٥- قال: " ابن ءاجرّوم" ^(١٢).

اهتمَّ أيضًا بإعراب متن المقدمة، وأحيانًا يكون إعرابه من باب الاستطراد، من ذلك:

^(١) ص ١٩٠.

^(٢) ص ٤٠.

^(٣) ص ٤٩.

^(٤) ص ٤٤.

^(٥) ص ١٨٨.

^(٦) ص ١٦٢.

^(٧) ص ١٦٥.

^(٨) يُنظر: ل ٢.

^(٩) يُنظر: ل ٢.

^(١٠) يُنظر: ل ٢.

^(١١) ينظر: ل ٢.

^(١٢) ينظر: ل ٢.

أ.إعرابه لـ"حرف الباء" في البسمة، قال:"والباء: للاستعانة تتعلّق بمحذوف اسمٍ أو فعلٍ. مُقدِّمًا كانَ كُلُّ منهما أو مؤخَّرًا، وبتقديره اسمًا-وعُزِّيَ للبصريين- محلُّ الجارِ والمجرورِ رُفِعَ على المشهورِ مِنْ أَنَّهُ الخبرُ، ولا يَرُدُّ عليه لزومُ حذفِ المصدرِ، وإبقاءِ معموله مباشرةً أو بواسطة: لأنَّ الظَّرْفَ والجارَ والمجرورَ يُتوسَّعُ فيهما مالا يُتوسَّعُ في غيرهما، وبتقديره فعلاً-وعُزِّيَ للكوفيين- محلُّهما نصبٌ"^(١).

ب. قال:"(فصل)-بالرفع والتنوين-خبر مبتدأ محذوف، وبالوقف على سبيل التعداد للتراجم، وعليه لا إعراب له"^(٢).

ج. قال:"(خاصة) قال بعضهم: الذي يظهر أنه مصدر بمعنى خصوصًا منصوب على أنه مفعول مطلق محذوف تقديره: أخص..."^(٣).

ويذكر أحيانًا أكثر من وجه إعرابي. من ذلك:

أ. قال:"(باب)أي: هذا باب شرح الإعراب بكسر الهمزة، أو مبتدأ حُذِفَ خبره، والتقدير: باب الإعراب هذا بابه، ويجوز نصبه بعامل أوى: لأنَّ فيه إبقاء ركن الإسناد"^(٤).

ب. قال في حديثه عن حروف القسم: "و(حروف): إمَّا بالرفع عطفاً على (مِنْ)، فتكونُ مِنْ حروفِ الجَرِّ، أو بالخفض عطفاً على (بالخفض)، ويكونُ مِنْ ذكرِ الخاصِ بعد العام"^(٥).

• اهتمَّ كثيرًا بتوضيح أمثلة متن المقدمة ، من ذلك:

أ. قال في باب المفعول معه: "وَنَحْوُ: الخَشْبَةُ مِنْ قَوْلِكَ: (استوى الماء والخشبة)، فالخشبة: منصوب مذكور؛ لبيان مَنْ صاحبُ الماءِ في الاستواء؟ ومعنى استواء الماء والخشبة: ارتفع الماءُ مَعَهَا أي: صاحبها في ارتفاعه، أي: ارتفع حتَّى وصلَ إليها، فاستوى بمعنى: ارتفع، والخشبة هَاهُنَا مقياس يُعرفُ بهِ الماءُ وقتَ زيادته"^(٦).

ب. قال في باب التَّمْيِيزِ: "(نحو): عرقًا وشحمًا ونفسًا، (قولك)أي: مقولك الذي هو: "تصَبَّب"أي: تحدرَ زِيدَ عرقًا"، "وتفقًا"أي: تشقق، فقال: تفقأت السحابة عن مائها: إذا تشققت، وفسر الشارح

^(١) ص ٤.

^(٢) ص ٨٧.

^(٣) ص ٧٠.

^(٤) ص ٤٩.

^(٥) ص ٤٠.

^(٦) ص ٢٦٩.

قوله: (تفقاً) بامتلاء (بكر شحمًا)، (وطاب محمد نفسًا)، فعرقًا: تمييز منصوب بـ (تصبب) مفسر؛ لإيهام نسبة التصبب إلى زيد، فإن فيها إيهامًا؛ لأنه لا يعلم أن تصببه من جهة عرقه أو غيره، وبذكر التمييز ارتفع الإيهام، و"شحمًا": تمييز منصوب بـ "تفقًا" مفسر لإيهام نسبة التفقًا إلى بكر، فإن فيها إيهامًا؛ لأنه لا يعلم أن تفقاه من شحمه أو غيره، وبذكر التمييز ارتفع الإيهام، و"نفسًا": تمييز منصوب بـ (طاب) مفسر؛ لإيهام نسبة الطيب إلى محمد، فإن فيها إيهامًا؛ لأنه لا يعلم أن طيبه من جهة نفسه، أو أبيه، أو داره، أو غير ذلك، وبذكر التمييز ارتفع الإيهام؛ وهذا كله محول عن الفاعل، والأصل: تصبب عرق زيد، وتفقًا شحم بكر، وطاب نفس محمد، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه: فحصل إيهام في النسبة، فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزًا، والباعث على ذلك أن يذكر الشيء مهمًا، ثم يذكره مفسرًا أوقع في النفس^(١).

وإعرابه لأمثلة المقدمة يهدف من وراء التمرين، أو إيضاح قاعدة، ومن ذلك:

أ. قال: "(جاء زيد أخوك)، فأخوك: بدل من زيد شيء من شيء، ولا يحتاج لربط يعود على المبدل منه، كالجمله التي هي عين المبتدأ"^(٢).

ب. قال: "(وزيد أجمل منك وجهًا، وأكرم منك أبا)، فأبًا ووجهًا: تمييزان منصوبان بـ أكرم وأجمل، مفسران لما انهم من نسبة أكرم وأجمل إلى ضمير زيد، والأصل: أبو زيد أكرم منك، ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزًا: فصار زيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا، فزيد: مبتدأ خبره أكرم"^(٣).

ج. قال: "والمضارع (يُضْرَب زيد) بضم الياء وفتح الراء: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، أو مبني للمفعول أو المجهول، وزيد: مفعول ما لم يسم فاعله، أو نائب الفاعل"^(٤).

• أشار إلى استدراكات ابن جرّوم على العلماء السابقين:

أ. قال: "وزاد المصنف تبعًا للجزولي في مقدمته، وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور في مقربه في تعريف الكلام قوله: (بالوضع)"^(٥).

^(١) ص ٢٣٩، ٢٤٠.

^(٢) ص ٢٠٧.

^(٣) ص ٢٤١.

^(٤) ص ١٤٢.

^(٥) ص ١٩.

ب. قال: "(و) قسم (تابع للمخفوض)، وهذا زاده الأخفش والسهيلي، وهو رأي عند الجمهور، وقد اجتمعت في البسمة" ^(٢).

• ذكر استدراقات شُراح الأجرومية على متن ابن أجروم:

أ. قال في باب الكلام: "قال السمهودي: بقي على المؤلف قيد آخر، وهو أن يقول (لذاته)، يحتز به عن الجملة المقصودة لغيرها وهي الصلة، نحو: وجهه حسن من: جاء الذي وجهه حسن. انتهى" ^(٣).

ب. قال في باب البدل: "قال الراعي: هذا القسم سمّاه غلطاً، وليس كذلك، وإنما هو بدل (الإضراب)، و(الغلط) أحد أقسام الإضراب، وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، والفرق بينها أن الغلط من اللسان، والنسيان من القلب، والبداء أن تنطق بالشيء، ثم يبدو لك الانتقال عنه، وأنت في الأول غير غلط ولا ناسٍ. انتهى باختصار" ^(٤).

• أشار إلى تسامح المصنف في بعض ألفاظ المقدمة:

المقصود بـ "تسامح المصنفين": تجاوز أو تساهل. من ذلك:

أ. قال: "وتسمح المصنف في عدّ "الم" و"لما" من الجوازم؛ لأنّ الجازم هو "لم"، "لما"، والهمزة ليست الجازم، بل هي للتقرير: وهو الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه أو غيره" ^(٥).

ب. قال: "وقد تسمح المصنف في التمثيل لما علمت من أنّ المثال أباك وأخاك، لا رأيت أباك وأخاك، اتكالا على ظهور المراد" ^(٦).

• استخدم أسلوب الحوار والنقاش في شرح أبواب المقدمة.

• صرّح في مواضع مختلفة باطلاعه على نسخ متعددة لمتن الأجرومية، من ذلك:

أ. قال: "وثبت في بعض النسخ بعد البسمة: (قال أبو عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي) الشهير بابن أجروم -رحمة الله-." ^(٧).

^(٥) ص ١٩.

^(١) ص ٢٧٢.

^(٢) ص ٢٠.

^(٣) ص ٢٠٧.

^(٤) ص ١٢١.

^(٥) ص ٧٤.

^(٦) ص ٨.

ب. قال: "ويوجد في بعض النسخ: و(إذا) في الشعر"^(١).

• أشار إلى سكوت ابن أجروم عن بعض القواعد، من ذلك:

أ. قال: "(ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة وجوبًا، حملًا للنصب على الجر، قياسًا على أصله: لأنّه فرع لجمع المذكر السالم، وسكت عن رفعه وجره: لمجيئهما على الأصل"^(٢).

ب. قال: "(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)...إنّما فتح ما قبل الآخر: ليعتدل الضمّ بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي، وسكت عن فعل الأمر: لأنّه لا يُبنى للمفعول"^(٣).

• أشار إلى مذهب ابن أجروم عقب شرحه في مواضع كثيرة، من ذلك:

أ. قال: "(مجزوم أبدًا) على قول الكوفيين المتقدم، ومن هنا يعلم أنّ الشيخ كان كوفي المذهب أيضًا، قاله بعضهم"^(٤).

ب. قال: "(وكيفما) ما ذكره من أنّها تجزم، هو مذهب الكوفيين وقطرب، نحو: كيفما تجلس اجلس، قال بعضهم: ومن هنا يعلم أنّ الشيخ أيضًا كان كوفي المذهب"^(٥).

• أشار إلى قواعد لم يصرح بها ابن أجروم، ولكن استنتجها من خلال أمثله، من ذلك:

أ. قال في باب المفعول لأجله: "(قام زيدٌ إجلالًا لعمرو، وقصدتُك ابتغاءَ معروفك)...نبّه بهاذين المثالين على أنّه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره"^(٦).

والعامل في المفعول لأجله قد يكون فعلًا لازمًا أو متعديًا، وقد يكون المفعول لأجله مصدرًا مجردًا من الإضافة، وقد يقع مضافًا، وهاتان القاعدتان لم يصرّح بهما ابن أجروم، استنتجها الوشاء من أمثله.

ب. قال في باب المفعول معه: "(جاء الأميرُ والجيشُ، واستوى الماءُ والخشبةُ)...نبّه بهذين المثالين على أنّ المنصوب بعد الواو، قد يجوزُ عطْفُهُ على ما قبله كالجيشِ، وقد لا يجوزُ كالخشبةِ: لما تقدّم من أنّ استوى بمعنى ارتفع، لا بمعنى استقام، بناءً على ما عليه ابنُ مالكٍ من أنّ واوَ

(١) ص ١٢٦.

(٢) ص ٨٩.

(٣) ص ١٤٢.

(٤) ص ١٠١.

(٥) ص ١٢٦.

(٦) ص ٢٦٤.

المفعول مَعَهُ قد تقع قبل مالا يصح عطفه، وقد يجوز العطف في المثال الثاني، ويُقال: استوى هاهنا بمعنى تساوى، لا بمعنى ارتفع، ولا بمعنى استقام، والمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو، أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء^(١).

لم يصح ابن أَجْرُوم بهذه القاعدة.

ج. قال: "(لفظي، نحو: قَتَلْتُهُ قَتْلًا)... (معنوي، نحو: جلست قعودًا، وقمت وقوفًا)... تمثيل المصنف في اللفظي بالمتعدي، وفي المعنوي باللازم: للبيان والإيضاح لا للتخصيص؛ لأن كل واحد منهما يجري مع المتعدي واللازم"^(٢).

لم يصح ابن أَجْرُوم بهذه القاعدة.

الوجوه البلاغية:

ظهر اهتمامه بالوجوه البلاغية في إطارين:

الأول: استعمال الوجوه البلاغية في التعبير:

أ. براعة الاستهلال:

افتتح مقدمة كتابه بحسن الابتداء، وهو الذي يُسمى "براعة الاستهلال"، وهو أن يشير المصنف قبل الشروع بعبارات تدلّ على المرتب عليه إجمالاً؛ ولهذا أثر في جذب القارئ. قال: "نحمدُ اللهَ على مَا يُرِيدُ مِنَ الْأَفْعَالِ. وَنَشْكُرُهُ عَلَى تَوَائِعِ نِعَمِهِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَلَيْنَا بِالْغَدْوِ وَالْأَصَالِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، خَاتَمُ أَنْبِيَائِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، الَّذِي رَفَعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَرْسَالِ. وَنَصَبَهُ لتمييزِ أَحْوَالِ الْعِبَادِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ مَعْرِقَةَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لَهُ، الْمُتَأَدِّبِينَ بِأَدَابِهِ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ، مَا دَامَ الْجَزْمُ فِي الْأَذَانِ، وَالْإِعْرَابُ فِي الْإِقَامَةِ مَدَى الزَّمَانِ"^(٣).

ب. السجع:

• في العنوان، قال: "الْمِنْحُ الرِّبَانِيَّةُ فِي حَلِّ جَوَاهِرِ الْأَجْرُومِيَّةِ"^(٤).

• في المقدمة:

^(١) ص ٢٦٩.

^(٢) ص ٢٢٥، ٢٢٤.

^(٣) ص ٢.

^(٤) ص ٣.

١- اتفقت فواصل كلمات المقدمة على حرف اللام: "نحمدُ اللهَ على ما يُريدُ منُ الأفعالِ، ونشكُرُهُ على تَوابعِ نِعَمِهِ المتواترةِ عَلَيْنَا بِالْغَدْوِ وَالْأَصَالِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، خَاتَمُ أَنْبِيَائِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، الَّذِي رَفَعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْسَالِ، وَنَصَّبَهُ لَتَمْيِيزِ أَحْوَالِ الْعِبَادِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ مَعْرِفَةَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ"^(١).

٢- اتفقت فواصل كلمات المقدمة على حرف الياء، والدال، واللام، والنون، قال: "فإنَّ أفقرَ الخلقِ إلى عفوِ الحقِّ، أحمدُ بنُ محمدٍ الوشاءِ، الثُّونِسِيِّ، الأنصاريِّ—عفا اللهُ عنه، وأَسَعَدَهُ بِلِقَاءِ الباريِّ— يقولُ: هذا شرحٌ لطيفٌ، وضَعَتْهُ على المَقْدِمةِ الأَجْرُومِيَّةِ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ. يتكفلُ بحلِّ ألفاظِها، وتبيينِ معانيها، ممزوجة الأصلِ بالخمرة، والشرحُ بالمِدادِ: ليسهلَ تناوُلَهُ على مَنْ قَصَدَ فِهْمَهُ وأَرَادَ، جَانِبَتْ فِيهِ الإيجازَ المُخَلَّ، والإطنابَ المَمْلُ. وباللهِ أَعْتَصِمُ وَأُسْتَعِينُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ المُعِينُ، وَسَمِّيتُهُ بِالمِنْحِ الرَّبَّانِيَّةِ فِي حِلِّ جَوَاهِرِ الأَجْرُومِيَّةِ"^(٢).

• في ثنایا شرحه، قال: "فإن كنت حياً كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرارُ، ولو تليت عليه صحاح الأخبارِ".

• في الخاتمة: اتفقت فواصل البداية على الميم، وفواصل النهاية على النون، قال: "والحمد لله على التمامِ، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الكرام الأعلامِ، صلاة وسلاماً دائماً دائمين إلى يوم البعث والقيام. وأن يكفينا شر الحاسدينِ، ولا يفضحنا يوم الدين، والحمد لله رب العالمينِ، بتاريخ خامس يوم من أشرف الربيعينِ، الذي وُلِدَ فِيهِ سَيِّدُ الأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وهو الخميس عند أذان الظهر الأول عام أربعة وخمسين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل صلاة، وأزكى تحية"^(٣).

ج.المقابلة:

قال: "مادامَ الجُزْمُ في الأذانِ، والإعرابُ في الإقامةِ مَدَى الزَّمانِ"^(٤).

د.الطباق:

^(١) ص ٢.

^(٢) ص ٢، ٣.

^(٣) ص ٢٨٣.

^(٤) ص ٢.

- في المقدمة: الحرام والحلال، والغدو والآصال، والإيجاز والإطناب^(١).
- الحي والميت من قوله: "إِنْ كُنْتَ حَيًّا كَفَاكَ مَا سَبَقَ، وَإِلَّا فَالْمَيْتُ لَا يَنْفَعُهُ التَّكَرُّارُ، وَلَوْ تَلَيْتَ عَلَيْهِ صَحَاخَ الْأَخْبَارِ".
- في الخاتمة: الأولين والآخرين^(٢).

هـ. التقسيم:

قال الصَّعِيدِيُّ: "هو ذكر متعدد، ثُمَّ إضافة ما لكل إليه على التعيين"^(٣).

من ذلك:

- قال: "(اسم)، وهو ثلاثة أنحاء: مظهر نحو: زيد، ومضمر نحو: أنا، ومهم نحو: هذا؛ لأنَّه لا يخل إمَّا أن يصلح لكل جنس أو لا. الأول: المهم، والثاني: إمَّا أن يكون كناية عن غيره أو لا، الأول: المضمَر، الثاني: المظهر"^(٤).
- قال: "(وفعل) وهو ثلاثة أضرب على الأصح، ماضٍ، نحو: قال، ومضارع نحو: يقول، وأمر نحو: قل؛ لأنَّه لا يخل إمَّا أن يدلَّ على الاستقبال أو لا. الثاني: الماضي، والأول إمَّا أن يختصَّ بالاستقبال أو لا، الثاني: المضارع، والأول: الأمر"^(٥).

و. التفصيل بعد الإجمال:

هو أسلوب بلاغي يردّ الكلام فيه بإيجاز واختصار، ثم يتبعه تفسير وبيان، وفي ذلك تشويق وترقب، ثم يأتي التفصيل على نفس مستعدة متشوقة، مترقبة، فيستقر.

ومن ذلك:

- قال: "(وفعل) وهو ثلاثة أضرب على الأصح، ماضٍ، نحو: قال، ومضارع نحو: يقول، وأمر نحو: قل..."^(٦).
- قال: "(اسم)، وهو ثلاثة أنحاء: مُظهر نحو: زيد، ومُضمر نحو: أنا، ومُهم نحو: هذا..."^(٧).

^(١) ص ٢٠٣.

^(٢) ص ٢٨٣.

^(٣) بغية الإيضاح ٦٠٣/٤.

^(٤) ص ٢٣.

^(٥) ص ٢٣، ٢٤.

^(٦) ص ٢٣، ٢٤.

^(٧) ص ٢٣.

- قال: "(وعن) ولها عشرة معاني، منها: المجاوزة نحو: سرتُ عن البلد، والبعديّة، نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾، والبدل، نحو: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، والاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾، وللتعليل، نحو: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾^(١).

الثاني: ظهور اهتمامه البلاغي بالإشارة إلى وجوهه في مواضع عدة:

- التذييل، قال: "وتكون الجملة من باب التذييل، وهو تعقيب الجملة بجملة تشمل على معناها للتأكيد"^(٢).
- الكناية، قال: "...قد تكون باعتبار الأفراد الذهنية، وقد تكون باعتبار كل واحد من المذكور مخصوصة، وهذا كله إذا لم يجعل نحو: رأيت أباك وأخاك من باب الكناية"^(٣).
- الاستعارة، قال: "(واسم كان)، واسم إحدى أخواتها أي: نظائرها، شبه النظائر بالأخوات؛ لما بينهما من التقارب والتماثل، كما يكون ذلك بين الأخوات، ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه، ويُسمى بالاستعارة المصريح بها"^(٤).
- الاستخدام، قال: "ما قررنا به كلامه من أن الضمير راجع للكلام الاصطلاحي، هو الذي عليه جمهور الشارحين. وقال بعضهم: وهو راجع للكلام اللغوي بمعنى الكلمة، وعليه يكون في الضمير استخدام، نحو:

إذا نزلَ السَّمَاءُ بأرضٍ قومٍ رعيناه وإنْ كانوا غضاباً"^(٥).

- اللف والنشر:

ألف ونشر مرتب، قال في باب المنصوبات: "وستريط في أبواب متعددة مترتبة الأول للأول وهكذا، وفيه لف ونشر مرتب"^(٦).

ب. لف ونشر مشوش، قال: "(والأمر) أي: ما صدقاته، وفيه لف ونشر مشوش"^(٧).

^(١) ص ٢٧٤.

^(٢) ص ٥٦.

^(٣) ص ٧٥.

^(٤) ص ١٣١.

^(٥) ص ٢٣.

^(٦) ص ٢١٣.

^(٧) ص ١٠١.

ج. السجع. قال عند حديثه عن أغراض حذف الفاعل: "في السجع، نحو: من طابت سريرته؛ حُمدت سيرته"^(١).

د. الطباق. قال في حديثه عن "من وإلى": "(إلى)...ومن معانيها: انتهاء الغاية في المكان والزمان، وعلى هذا ناسب في (إلى) أن تكون خاتمتها، لكنّه جمعها تبعاً للنحاة، ولإيهام الطباق"^(٢).

هـ. الإيجاز والإطناب:

• قال: "...هذا شرح لطيف، وضعته على المقدمة الآجرومية في علم العربية...جانبته فيه الإيجاز المخل، والإطناب الممل..."^(٣).

• قال: "فإن قلت: كان عليه أن يختصر، ويقول في الاسم المفرد وجمع التّكسير المنصرفين، فلا شيء أطنب؟ قلت: لأنّه قصد المشاكلة في ما ذكر، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ في مقابلة قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾"^(٤).

و. التفصيل بعد الإجمال:

ونبهه الوشاء إلى فوائد هذا الفن البلاغي، قال في حديثه عن أقسام الكلام: "فإن قلت: لأي شيء فصله؟ وهل اقتصر عليه؟ فالجواب: إنّما فعل ذلك للمحافظة على فوائد الإجمال والتفصيل، التي منها: أن يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين، إحداهما: مهمة، والأخرى: موضحة، وعلمان خير من علم واحد، ومنها تكمل اللذة؛ لأنّ المنساق بعد الطلب ألذّ وأعزّ من المنساق بلا تعب"^(٥).

وقال في موضع آخر في شرحه: "...فإن قلت: لأي شيء فصله ولم يقتصر عليه؟ قلت: محافظة على فوائد الإجمال والتفصيل؛ لأنّ ذلك أمكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها، للاحتياج إلى معرفة إتقان كل وملاحظته؛ لتحقق مطابقة العدد، قاله أستاذ شيخ شيخنا"^(٦).

^(١) ص ١٤١.

^(٢) ص ٣٥.

^(٣) ص ٣.

^(٤) ص ٧٧.

^(٥) ص ٧٧.

^(٦) ص ٥٨.

العلّة النحويّة:

أسرف الوشاء- كمتأخري النُّحاة- في استخدام المنهج التعليلي؛ وهذا بسبب التأثير بالتيارات الفلسفية والمنطقية.

فالعلّة النحوية في شرحه أصبحت سمّاً واضحاً، فلم يخل باب من الأبواب منها.

وستضرب الباحثة أمثلة من التعليلات في الإطارات الآتية:

● تعليل الإعراب و البناء:

أ.قال: "لأي شيء تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف؟ قلت: لعلّة مفقودة في الفرع، وهي أنّه ليس في آخره حروفٌ تصلح للإعراب"^(١).

ب.قال: "لأي شيء لم يلحق النصبُ الجزم في المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنّما ألحق به ثمّ لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا؛ فأعرب نصباً بالحركة على الأصل"^(٢).

ج.قال في حديثه عن الفعل الماضي: "وبُني على حركة؛ لمشابهته الاسم في وقوعه صفة، وصلّة، وخبراً، وحالاً، نحو: مررت برجل ضرب. وجاء الذي ضرب، وزيد ضرب، ورأيت زيداً قد ضرب. ولأنّه لو بُني على الضم؛ لاجتمع ضمّتان في مثل: شرف، ولو بني على الكسر، لاجتمع كسرتان في مثل: علم، وكانت الحركة فتحة؛ لتعادل خفتها ثقل الفعل"^(٣).

د.قال في المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة: "لأي شيء بُني على الضم؟ قلت: إمّا لمشابهتهما ب(أنت) في التعريف والإفراد، وتضمين معنى الخطاب، أو لإجرائهما مجرى الأصوات؛ لأنّه صار غاية ينقطع عندهما الصوت، وهو مذهب سيبويه، أو لوقوعهما موقع حرف الخطاب وإليه ذهب الفارسي. وبُني على حركة؛ لأنّهما أصل في التمكن قبل النداء، فصار بناؤهما عارضاً غير لازم؛ ليحمل الفرق بينه وبين البناء الأصلي"^(٤).

● تعليل الأعمال والإهمال:

^(١) ص ٨٩.

^(٢) ص ٩٠.

^(٣) ص ١٠١.

^(٤) ص ٢٥٩، ٢٦٠.

أ.قال: "فإن قلت: لأي شيء عمل "أن" النصب؟ قلت: لكونه مشابهًا لأن، وهي تنصب الأسماء، فهذا تنصب الأفعال، وإنما لم تعمل الرفع والنصب؛ لأنها فرع عنها. فإن قلت: فلم لم تعمل الرفع دون النصب، مع أنه عمل لأصلها؟ قلت: ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب، وأيضًا لو رفعوا لم يظهر لها عمل"^(١).

ب.قال: "لأي شيء عملت لام الأمر الجزم؟ قلت: لأن المضارع لما دخله لام الأمر مثابة أمر المخاطب، وهو مبني، ولم يكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع تعذر الإعراب، فأعرب بإعراب يشبه البناء، وهو السكون؛ لأنه الأصل في البناء، فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم"^(٢).

ج.قال في باب لا العاملة عمل إن: "لأي شيء بطل عملها حيث لم تباشر؟ قلت: لأنه قد ضَعُفَ أمرُ (لا) بالفصل، وهي في نفسها عاملٌ ضعيفٌ؛ لأنها تعملُ بمشابهة الفعل لا بالأصالة. قالوا: ووجهُ المشابهة بين إنَّ وإِنَّ، أَنَّ (إنَّ) للمبالغة في الإثبات، و(لا) للمبالغة في النفي، فلما توغلنا في طرفي الإثبات والنفي تشابهتا"^(٣).

• تعليل التطابق وعدمه في مجالاته المتنوعة:

أ.قال: "(ما كان في أوله إحدى الزوائد): جمع زائدة لا زائد؛ بدليل إحدى والأربع... وفي الدليل الثاني نظر؛ لأنَّ زيادة التاء للمذكر، وتركها للمؤنث، إنما يجب إذا كان المميز مذكورًا بعد اسم العدد، وأما إذا حُذِفَ أو قُدِّم، وجعل اسم العدد صفة؛ فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة، ويجوز تركها كما في غيرها، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة وبالعكس، كذا نقله النووي عن النُّحاة، فاحفظها فإنها عزيزة!"^(٤).

ب.قال: "(المرفوعات)... جمع المرفوع؛ لأنه موصوف اللفظ، وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردًا على صيغة المذكر الذي لا يعقل، كالصافنات للذكور من الخيل، وجمال سبحات أي: ضخمت، وكالأيام الخاليات، والجبال الراسيات، لا المرفوعة لقوله: (سبعة)..."^(٥).

^(١) ص ١٠٧.

^(٢) ص ١٢١.

^(٣) ص ٢٥٦.

^(٤) ص ١٠٣.

^(٥) ص ١٣٠.

ج. قال: "ما ذكر هنا من أَنَّ الفاعل مرفوع، وفيما سيأتي من أَنَّ المفعول منصوب؛ هو المشهور، ولغة الجمهور. فإن قيل: فهل عكسوا؟ قيل: لا وجه، الأول: أَنَّ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، والرفع ثقيل، والفتح خفيف؛ فأعطوا الأول الأثقل، والأكثر الأخف للتعادل. الثاني: أَنَّ الفاعل أقوى من المفعول؛ فأعطي للفاعل الأقوى وهو الرفع، وللمفعول الأخف وهو النصب. الثالث: أَنَّ الرفع أول، والفاعل أول، والمفعول آخر والنصب آخر، فأعطي الأول للأول، والآخر للآخر. انتهى" ^(١).

د. قال: "علم من كلام المصنف، أَنَّ النعت لا يجوز أن يخالف منعوته في التعريف والتنكير، بل يوافقه وجوبًا، وهو مذهب جمهور البصريين. وإنما وجبت الموافقة في ذلك؛ حذرًا من التدافع؛ لأنَّ في التعريف إيضاحًا، وفي التنكير إيهامًا، والنعت والمنعوت في المعنى واحد؛ فتدافعا" ^(٢).

● تعليل الترتيب:

أ. قال: "(ماض): وَهُوَ مَا دَلَّ وَضْعًا عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ انْقَضَى. فَإِنْ قُلْتَ: لَأَيِّ شَيْءٍ أَثَرُهُ؟ قُلْتَ: لَتَقَدَّمَ زَمَانِهِ بِحَسَبِ الوجودِ عَلَى زَمَانٍ غَيْرِهِ، وَلِلاتِّفَاقِ عَلَى بَقَائِهِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ. (ومضارع) أي: مشابهة. وثني به؛ لأنَّه لما شابه الاسم في الإعراب: قَوِيٌّ وَشَرُفٌ. وَهُوَ مَا دَلَّ وَضْعًا عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانِي الْحَالِ وَالْاستِقْبَالِ... (وأمر). وأخره عن المضارع؛ لأنَّه قيل: ففرعه عنه، وزمانه مستقبل. باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه؛ إذ المقصود به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل" ^(٣).

ب. قال: "إذا اجتمعت التوابع يبدوون بالنعت؛ لأنَّه كالجزء من متبوعه، ثمَّ يعطف البيان؛ لأنَّه جار مجرى النعت، ثمَّ بالتوكيد؛ لأنَّه يشبه البيان في جريانه مجرى النعت، ثمَّ بالبدل؛ لأنَّه تابع كلا تابع؛ لكونه مستقلًا. ثمَّ بالنَّسْق؛ لأنَّه تابع بواسطة" ^(٤).

● تعليل الذكر والحذف:

أ. قال: "ما ذكره المصنف من أَنَّ (إمَّا) عاطفة، قال به أكثر النحويين. والتحقيق أنَّها غير عاطفة، وإليه ذهب يونس، والفارسي، وابن كيسان، ووافقهم ابن مالك على ذلك؛ لملازمتها غالبًا الواو العاطفة، ولا يدخل عاطف على عاطف. قال: فلأنَّ وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهة بوقوع

^(١) ص ١٣٤.

^(٢) ص ١٧٠.

^(٣) ص ١٠٠.

^(٤) ص ١٣٢.

(لا) بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع: فلتكن إمّا كذلك" (١).

ب. قال في باب ظنّ: "فإن قلت: ما النكتة في ترك هذه الزيادة هنا وإثباتها في باب كان، وهلا تركها هناك وأثبتها هنا، أو ذكرها فيهما؟ قلت: لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء" (٢).

ج. قال: "لأي شيء جاز حذف الآخر في الجزم، وليس علامة الرفع؟ قلت: قال الرضي: لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال... أو التعذر قبل دخول الجازم، فلمّا دخل الجازم ولم يجد في آخر الكلمة إلّا حرف علة مشابهاً للحركة... انتهى" (٣).

د. قال عند حديثه عن ظنّ وأخواتها: "هذا القسم دخيل في المرفوعات، وكان حقّه أن يذكره في المنصوبات، ولكنّه ذكره استطراداً؛ لتتميم بقية النواسخ" (٤).

ه. قال: "فإن قلت: لأي شيء أضمرت "أنّ" بعد كي؟ قلت: لئلا يدخل حرف الجر على الفعل" (٥).

● تعليل الأساليب التعبيرية الأجرومية:

أ. قال في حديثه عن ابن آجروم: "لأي شيء كتى نفسه وفيها تزكية، وقد نهى الشرع عنها، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾؟ أجيب: بأنّ ذلك من صنيع بعض تلامذته، أو بأنّ ذلك جائز لمن بلغ درجة التّصنيف، روي عن علي- عليه السلام - أنّه قال: "أنا أبو الحسن" (٦).

ب. قال: "لأي شيء ذكر اسمه؟ أجيب بأنّه إنّما ذكره تعظيماً للتّصنيف؛ لأنّه إذا جهل مصنفه كان وضع القدر، حقير الخطر. إذ بمعرفته يعظم التّصنيف، ولهذا قال الشاعر:

وَمَنْ يَكْتُبِ الْكُتُبَ وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَهُ كَبُنْتَ لَهَا أُمَّ وَلَيْسَ لَهَا أَبٌ" (٧).

(١) ص ١٩١.

(٢) ص ١٦٧.

(٣) ص ٩٠.

(٤) ص ١٦٨.

(٥) ص ١١٣.

(٦) ص ٩.

(٧) ص ٩-١٠.

ج. قال في حديثه عن المنادى: "ولعل اقتصار المصنّف على الضم؛ لأنّه الأصل، أو أراد به ما يشمل الضم حقيقة وحكمًا"^(١).

د. قال في حديثه عن المفعول لأجله: "فإن قلت: لأي شيء أهتم ناصبه؟ قلت: ليكون كلامه جاريًا على كل الأقوال في ناصبه، ومذهب جمهور البصريين أنّه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة، ويؤيده جواز دخول اللام عليه، فتقول: جئتكَ للإكرام"^(٢).

وكان يعلل لأساليب الأجرومي التعبيرية بأقوال النُّحاة، من ذلك:

أ. قال في حديثه عن الفعل المضارع: "فإن قلت: دخول (كان) في التعريف مفسد له بصدقه على الأمر. قلت: قال السيد: ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقتران بزمان انتهى، بل قال السيد عيسى: المراد بالأفعال مجرد ثبوت الحدث بالفعل، وقيل: يُراد بها الاستمرار، وعلى التقديرين مجاز مشهور؛ فلا ضرر على أنّ التعريف بالأعم أجازه الأقدمون"^(٣).

ب. قال: "فالمتصل: هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، وبدأ به: لأنّه أخصر من المنفصل. قال الرضي: إنّ أصل الضمائر: المتصل المستتر؛ لأنّه أخصر، ثمّ المتصل البارز؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثمّ المنفصل عند تعذر الاتصال. انتهى"^(٤).

• يعلل لاختياراته:

قال: "اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاسم، فقال الكوفيون: أصله وسم، فهو محذوف الفاء، معوض عنها الهمزة. وقال البصريون: أصله سمو، فهو محذوف اللام، ثم سكنت فاءه، وعوضت من لامه همزة وصل، وهذا هو الصحيح؛ لأنّ التصغير والتكسير يشهدان له"^(٥).

وقد تنوّعت العلل في الشرح ما بين تعليمية، وقياسية، وجدلية"^(٦):

ومن التعليمية، قال: "فإن قلت: لأي شيء نصبت هذه الأفعال المبتدأ والخبر مفعولين؟ قلت: لأنّها وُضعت للدلالة على التعليق بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين تنصّبهما كما تنصب

^(١) ص ٢٦٠.

^(٢) ص ٢٦٣.

^(٣) ص ١٠٣.

^(٤) ص ١٣٧.

^(٥) ص ٢٨.

^(٦) ينظر: الاقتراح للسيوطي تحقيق محمود ياقوت ص ٣٠٥، ٣٠٦.

أعطى نحو المفعولين؛ لتعلقه بهما^(١).

ومن القياسية، قال: "فإن قلت: لأي شيء عمل "أن" نصب؟ قلت: لكونه مشابهاً لأن. وهي تنصب الأسماء؛ فهذه تنصب الأفعال، وإنما لم تعمل الرفع والنصب؛ لأنها فرع عنها^(٢).

ومن الجدلية، قال: "فإن قلت: فلم لم تعمل الرفع دون النصب، مع أنه عمل لأصلها؟ قلت: ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب، وأيضاً لو رفعوا لم يظهر لها عمل^(٣).

وكان لكثير من أقسام العلة النحوية ظهور لا يُنكر في شرحه، من ذلك:

• علة الشبه، من ذلك:

قال: "الصحيح أن نونها تُبدل ألفاً في الوقف؛ تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ومقابله بالنون، كنون لن وأن، للمازني والمبرد^(٤).

• علة الاستغناء، من ذلك:

قال: "فقال: وهي "إن" بكسر الهمزة، وسكون النون- أي: الشرطية. فإن قلت: لأي شيء لم يقيدها بما ذكر؛ لتخرج النافية والزائدة والمخففة من الثقلية؟ قلت: استغنى عنه؛ لأنها إذا أطلقت تنصرف إلى الشرطية، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(٥).

• علة الفرق، من ذلك:

قال في حديثه عن علامات الفعل: "فإن قلت: لأي شيء اختصت التاء به؟ قلت: إما لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، والأمر بياء المخاطبة، أو للفرق بين تاء الأسماء وتاء الأفعال^(٦).

• علة عدم النظير، من ذلك:

(١) ص ١٦٦.

(٢) ص ١٠٧.

(٣) ص ١٠٧.

(٤) ص ١١١.

(٥) ص ١٢٢.

(٦) ص ٤٦.

قال في إعراب الأسماء الستة: "...قال جماعة: وهذا هو الصحيح؛ لأنه يلزم على الأول أن يكون فوك، وذو مال معربين، وهما على حرف واحد. إذن الإعراب زائد على الكلمة ولا نظير له..."^(١).

● علة الحمل، من ذلك:

قال: "إنما جعلت الياء علامة للنصب والجر فيهما: حملاً للنصب على الجرّ دون الرفع؛ لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه. يستقل الكلام بدونه. بخلاف الرفع، فإنّه عمدة في الكلام"^(٢).

● علة المشاكلة، من ذلك:

قال: "فإن قلت: كان عليه أن يختصر، ويقول في (الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين) فلائي شيء أظنّب؟ قلت: لأنه قصد المشاكلة في ما ذكر..."^(٣).

● علة المجاورة:

قال: "علم من كلام المصنف أنّ النعت لا يجوز أن يخالف منعوته في الإعراب. فلا يُنعت مرفوع بغيره، ولا منصوب بغيره، ولا مخفوض بغيره. فإن قلت: هذا منتقض. فقولهم: (هذا جحر ضبّ خرب)، فوصفوا المرفوع بالمخفوض. قلت: أكثر العرب يرفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه: لمجاورته المخفوض، وذلك للمناسبة في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك؛ وعليه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وليس ذلك مخرج له عما ذكر..."^(٤).

● علة التغليب:

قال في باب الاستثناء: "وسمّاها حروفاً تغليباً. قال القرافي: لأنّ الاستثناء معنى، وتأديتُهُ بالحرف أولى؛ فكان الحرف أصلاً فيه بغلب. وقال الراعي: أطلق الشيخ على أدوات الاستثناء

^(١) ص ٩٥.

^(٢) ص ٩٤.

^(٣) ص ٧٧.

^(٤) ص ١٦٩-١٧٠.

حروفاً باعتبار كلمات الاستثناء. وهذا كثير في كلام الأقدمين؛ لأنهم يطلقون الحروف على الأسماء والأفعال. انتهى. قلت: وعليه فلا تغليب^(١).

● علة الأصل، من ذلك:

قال: "فإن قلت: لأي شيء لم يلحق النصب بالجزم في المعتل، كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنما ألحق به ثمّ؛ لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا، فأعرب نصباً بالحركة على الأصل"^(٢).

● علة المناسبة، من ذلك:

قال: "(والباء) الموحدة، أي: مُسمّاهَا، ولها خمسة عشر معنى. وهي: مكسورةٌ مُطلقاً: لتناسب عملها، وهو الجرُّ المناسب للكسرة..."^(٣).

● خوف اللبس، من ذلك:

قال في حديثه عن (اللام) وكسرها مع الظاهر، وفتحها مع المضمّر: "فإن قلت: لأي شيء خُصتْ بِذَلِكَ؟ قلت: لأنّها لا تلتبسُ بغيرها؛ إذ المجرورُ غيرُ المرفوع، ولو فتحت في غيره: لالتبسَ بلام الابتداء"^(٤).

● علة التنظير، من ذلك:

قال: "فإن قلت: لأي شيء عملت (لا) الناهية الجزم؟ قلت: لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنّهما للطلب، ونقيضتهما من جهة أنّ اللام لطلب الفعل، وهي لطلب تركه، بخلاف (لا) النافية، إذ لا طلب فيها"^(٥).

● علة المقابلة، من ذلك:

قال في حديثه عن (لام الجحود): "فإن قلت: ما العلة في منع ذكر (أن) بعدها؟ قلت: لأنّ ما كان زيد ليفعل، كان زيد سيفعل. فاللام في مقابلة السين، فكما لا تذكر أن مع السين، كذلك

^(١) ص ٢٤٤.

^(٢) ص ٩٠.

^(٣) ص ٣٨.

^(٤) ص ٣٩، ٤٠.

^(٥) ص ١٢٢.

لا تُذكر مع اللام في اللفظ: مراعاة للمطابقة بينهما لفظاً^(١).

القواعد النحويّة:

القواعد النحويّة أوردتها الوشّاء في شرحه على مسائل مختلفة متفرقة، مرة للاستدلال بها، ومرة أخرى للتعليل بها، ومن ذلك:

أ. القواعد الأصولية العامة:

- الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم الحرف، ثم الاسم.
- لا يؤثر أثران في محلّ واحد.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.
- الرفع عمدة في الكلام، والنّصب والجرّ فضلة.
- إضمار الجازم كإضمار الجار.
- التجرد أمر عديم، والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علة للوجودي.
- الجازم كالجار لا يعمل في شيئين.
- ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب.
- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.
- الرفع والنّصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الرسم المأخوذ فيه الحكم.
- الضمير المستتر ليس لفظ "هو"، بل معناه فُسِرَ بِ"هو"، فالمستتر له صورة في العقل، لا في اللفظ.
- ينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه.
- الخط مبني على الوقف والابتداء.
- حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة.
- في التعريف إيضاح، وفي التنكير إيهام.
- الحرف جامد، لا يثنى، ولا يُجمع، ولا يُصغّر.
- دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنّه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط.
- الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما.

^(١) ص ١١٣.

- الحروف لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلقها.
- لا يخبر إلا عن الاسم، ولا يُخفض إلا الاسم.
- تقديم المعمول يُؤذن بجواز تقديم العامل.

ب-القواعد الأصولية الخاصة:

باب الكلام

- المضممرات والمبهمات وأكثر الأعلام لا يدخلها الألف واللام.
- الباء أصل حروف القسم.
- واو القسم لا تدخل في قسم السؤال، ولا تدخل على الضمير.
- الفعل مدلوله مركب من أمرين: الحدث والزمان، والاسم خفيف: لأنَّ مدلوله بسيط.
- الكسرة أصل علامات الخفض.
- كل مخفوض مُخبر عنه في المعنى.
- الواو أصل حروف الجر.
- فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف.

باب الإعراب

- الحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف.
- الجزم لا يتصور دخوله في الأسماء؛ لامتناع لحوق عامله لها.
- المثنى أكثر دوراناً في الكلام، والمثنى أسبق من الجمع.
- جمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم.
- "لن" لا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة الشعر.

باب مرفوعات الأسماء

- الفاعل أقوى من المفعول.
- إنَّ اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمه، والظرف، والجازر والمجرور يرفعن الظاهر والمضمير.
- الضمير المتصل أخصر من المنفصل.
- فعل الأمر لا يُبنى للمفعول؛ لفساد الصيغة.

- الأصل في الخبر الإفراد.
- دخول "كان وأخواتها" على المبتدأ والخبر على غير القياس.
- حق الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل.
- لا يجوز تقدم الخبر على إن وأخواتها مطلقًا، سواء كان ظرفًا، أو مجرورًا، أو غيره.

باب التوابع

- النعت لا يكون إلا للأسماء.
- إن النعت لا يجوز أن يخالف منوعته في الإعراب.
- النعت والمنعوت في المعنى واحد.
- "حتى" أصلها حرف جرّ، ولا تدخل إلا على الأسماء.
- لا يُعطف فعل على فعل، إلا إذا اتحدا في الزمان.
- التوكيد المعنوي لا يكون إلا في الأسماء.
- ألفاظ التوكيد كلها معارف.
- لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع لا إلى الرفع، ولا إلى النصب؛ لعدم استقلالها.

باب منصوبات الأسماء

- النصب أصل في التمييز.
- المفاعيل أصل منصوبات الأسماء.
- ظرف الزمان أصل بالقياس إلى ظرف المكان؛ لشدة حاجة الفعل إليه.
- "عند" لا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة به من.
- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة.
- أسماء العدد مهمة.
- التمييز ملازم للفضليّة.
- الأصل في الاستثناء النصب.
- "إلا" أصل أدوات الاستثناء.
- حكم سوى بلغاتها كحكم غير.
- "لا" النافية للجنس عامل ضعيف؛ لأنها تعمل بمشابهة الفعل لا بالأصالة.

- لا يجوز أن يكون المفعول له متعددًا سواء كان مجرورًا أو منصوبًا.

باب مخفوضات الأسماء

- المخفوض بالحرف هو أصل المخفوضات.
- المخفوض بالإضافة الأصل فيه أن يُقدَّر باللام.

أدلة النحو:

أدلة النحو الغالبة الكبرى كانت حاضرة في شرحه استدلالًا وتعليلاً:

- السماع:

يتمثل السماع عند النحاة في ثلاثة مصادر، تطرقت الباحثة إليها في مبحث الشواهد:

أ. القرآن الكريم وقراءاته.

ب. الحديث الشريف.

ج. كلام العرب، وهو أقسام: الشعر، والمأثورات النثرية من حكم وأمثال. وما سُمع مما جرى على السنة العرب.

من ورود السماع في شرحه:

١- قال: "من.....ابتداء الغاية في المكان باتفاق، والزمان على الصحيح لصحة السماع"^(١).

٢- قال: "ولم يسمع النصب بعد الواو المذكورة إلا في خمسة..."^(٢).

٣- قال: "وتنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، ويقع سماعًا في باب اسم الفعل. كصه، وقياسًا في العلم المختوم بويه، كراهويه"^(٣).

^(١) ص ٣٥.

^(٢) ص ١١٧.

^(٣) ص ٣١.

٤- قال في حديثه عن (من): "فإن قلت: لأي شيء بدأ بها؟ قلت: لأنها الأصل؛ ولأنها من معانيها ابتداء الغاية في المكان باتفاق، والزمان على الصحيح؛ لصحة السماع بذلك، فناسب أن يكون في الابتداء" (١).

• القياس، من ذلك:

١- قال في حديثه عن كان وأخواتها، وظن وأخواتها: "دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على غير القياس؛ لأن الأفعال حقها أن تُنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل" (٢).

٢- قال: "ضربتُ بضم التاء للمتكلم وحده؛ لمناسبة الضمة لحركة الفاعل. وخصوه بها؛ لأن القياس وضع المتكلم أولاً. ثم المخاطب، ثم الغائب في محل رفع على الفاعلية بـ(ضرب)" (٣).

٣- قال: "(ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة وجوباً؛ حملاً للنصب على الجر. قياساً على أصله؛ لأنه فرع لجمع المذكر السالم..." (٤).

• الإجماع:

الإجماع ثلاثة أنواع:

أ. إجماع الرواة: اتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

ب. إجماع العرب: حجة إذا أمكن الوقوف عليها.

ج. إجماع النحاة: إجماع نحاة البلدين بصريين وكوفيين.

ومن مواضع الإجماع في شرح الوشاء:

١- قال في باب (ظرف المكان والزمان): "خرج عن التعريفين، نحو: ﴿تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ إذا قُدِّرَ بـ(في)، فإنه ليس باسم زمانٍ ولا مكانٍ، ونحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾. ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾. ونحو: ارجعوا وراءكم، فإنها ليست بمعنى (في)، فانتصاب الأولين على المفعول به، وناسب (حيث) يعلم محذوفاً؛ لأنَّ أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، ووراءكم: اسم فعلٍ، ومعناه: ارجعوا، وإنما جمع بينهما تأكيداً" (٥).

(١) ص ٣٥.

(٢) ص ١٥٥، ١٥٦.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) ص ٨٩.

(٥) ص ٢٢٩، ٢٣٠.

٢-قال: "دليل انحصار الكلام في الثلاثة، استقراء بأن العلماء تتبعوا الكلام الفصيح، فلم يجدوه يخرج عن هذه الثلاثة: فحكموا بأن لا رابع لها بالإجماع"^(١).

د. استصحاب الحال:

١-قال: "فإن قلت: لأي شيء عملت لام الأمر الجزم؟ قلت: لأن المضارع لما دخله لام الأمر مثابة أمر المخاطب، وهو مبني، ولم يكن بناء ذلك: لوجود حرف المضارعة، مع تعذر الإعراب، فأعرب بإعراب يشبه البناء، وهو السكون: لأنه الأصل في البناء. فاللام المشابهة مستفادة منه عمل الجزم"^(٢).

٢-قال: "فإن قلت: لأي شيء لم يلحق النصب بالجزم في المعتل، كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنما ألحق به ثم: لتعذر الإعراب بالحركة، بخلافه هنا: فأعرب نصبًا بالحركة على الأصل"^(٣).

٣-قال: "فإن قلت: لأي شيء أثر ظرف الزمان على قسيمه؟ قلت: لأنه أصل بالقياس إلى قسيمه: لشدة احتياج الفعل إليه"^(٤).

٤-قال: "كان الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع: فجعل الإعراب أصلًا فيه، فرعًا في المضارع"^(٥).

وحضر الاتساع، والشذوذ، والندرة أيضًا: تعليلًا واستدلالًا:

• الاتساع:

قال: "فعل القسم لا يعمل ظاهرًا إلا بحرف، فكيف يكون مضمرة أقوى منه مظهرًا؟ وأجيب: باتساعهم في هذه الباء كثيرًا. قاله أستاذ شيخ شيخنا"^(٦).

• الشذوذ:

أ. قال: "(الكاف) ... وتجر الظاهر والمضمرة شذوذًا، نحو: زيد كالقمر، ونحو: وأم أوعال كها أو

(١) ص ٢٥-٢٦.

(٢) ص ١٢١.

(٣) ص ٩٠.

(٤) ص ٢٢٦.

(٥) ص ١٠٢.

(٦) ص ٤١-٤٢.

أقرباً" (١).

ب. قال: "ويلفظ رب مضافاً للكعبة أو لواء المتكلم، نحو: ترب الكعبة، وتربي، حكاة الأخفش، قال بعضهم: وهو شاذ" (٢).

• الندرة:

قال: "وندرت الرحمن، وتحياتك حكاة سيبويه" (٣).

المصطلحات:

من المعلوم أنَّ لكل مدرسة من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة مصطلحاتها الخاصة بها، وابن أَجْرُوم خلط في مقدمته بين المصطلحات البصرية والكوفية، ولعلَّ سبب خلطه أنَّه استخدم المصطلحات الأكثر شهرة بين علماء العربيَّة. وقد سار الوشاء على هذا الخلط في شرحه، لكنَّه فرَّق بين مصطلحات المدرستين، فإذا ذكر ابن أَجْرُوم مصطلحاً كوفياً أتى بما يقابله عند البصريين، والعكس؛ ويدلُّ هذا على الغاية التعليمية التي يهدف إليها الشارح، فلم يغفل عن ذكر المصطلحات الأقل شهرة بين علماء العربيَّة، بل ذكرها حتَّى يعرفها القارئ، من ذلك:

- قال في التمييز: "يقال له: المميز والتفسير، والمفسر، والتبيين، والمبين فهي مترادفة" (٤).
- قال في النعت: "قال أبو حيان: وهي عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الوصف والصفة" (٥).
- قال في الضمير: "الاسم المضمَر، ويُقال له: الضمير... والكوفي يسميه كناية ومكنياً..." (٦).
- قال في البدل: "التسمية بالبدل لغة البصريين، وأمَّا الكوفيين، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير" (٧).

أ. يذكر أكثر من مسعى للمصطلح الواحد. من ذلك:

- قال في التمييز: "يقال له: المميز، والتفسير، والمفسر، والتبيين، والمبين: فهي مترادفة" (٨).

(١) ص ٣٩.

(٢) ص ٤٣.

(٣) ص ٤٣.

(٤) ص ٢٣٨.

(٥) ص ١٦٩.

(٦) ص ١٧٥.

(٧) ص ٢٠٣.

(٨) ص ٢٣٨.

- قال في المفعول من أجله: "ويُسمى المفعول له، والمفعول لأجله؛ وهذه ثلاثة أسماء"^(١).
- ب.نبه على عدم ترجمة بعض الأبواب عند أحد المذهبين، والسبب في ذلك كما قال في باب المفعول من أجله: "ولم يترجم الكوفيون هذا الباب؛ لأنه عندهم ينتصب انتصاب المصدر، وليس على إسقاط الحرف"^(٢).
- ج.نبه على الترادف في المصطلحات، من ذلك:
 - قال: "ويقال له: المميز، والتفسير، والمفسر، والتبيين، والمبين؛ فهي مترادفة"^(٣).
 - قال في باب النعت: "فهي ألفاظ مترادفة خلافاً لبعضهم؛ فإنه قال: النعت خاص بما يتغير، والوصف لا يختص به"^(٤).
 - د.رجّح مرة واحدة بين المصطلحات، قال: "الخفض عبارة الكوفيين، قال بعضهم، والمصنف كان على مذهبه؛ لأنه عبّر به في مقدمته، والجرّ عبارة البصريين، وهي الفصحى"^(٥).
 - اهتم بذكر المصطلحات النحوية الأخرى التي تقابل مصطلحات المقدمة الأجرومية:
 - استخدم ابن أجروم مصطلح الجمهور "المفعول الذي لم يُسمّ فاعله"، وذكر الوشاء أنّ ابن مالك ترجم له بالنائب عن الفاعل^(٦).
 - استخدم ابن أجروم تسمية الجمهور "اسم كان وخبر كان"، وذكر الوشاء تسمية المبرد "الفاعل والمفعول"^(٧).
 - استخدم ابن أجروم التسمية المشهورة "المبتدأ والخبر"، قال الوشاء: "التسمية بالمبتدأ والخبر هي الشهيرة، وسيبويه يقول: المبني والمبني عليه، والأصوليون يقولون: المحكوم به والمحكوم عليه، والمنطقيون يقولون: الموضوع والمحمول، والبيانون يقولون: المسند والمسند إليه"^(٨).

^(١) ص ٢٦٣.

^(٢) ص ٢٦٣.

^(٣) ص ٢٣٨.

^(٤) ص ١٦٩.

^(٥) ص ٢٩.

^(٦) ص ١٣٩.

^(٧) ص ١٥٥.

^(٨) ص ١٤٥.

- قال: "اعلم أنَّ النُّحاة يُسمّون المستثنى فاعلاً ومفعولاً على سبيل المسامحة لا الحقيقة"^(١).
- قال: "(بدل الشيء من الشيء)...ويُسَمَّى بدل الكل من الكل...وسماه ابن مالك البدل المطابق"^(٢).

لقد كان الوشاء في طرحه للمادة وعرضها متعصباً للأمانة العلمية، فلم يغفل عن مصطلحات المدرستين، ولا عن المسميات المتعددة للمصطلحات، وهذا دليل أنه أراد أن يخرج بشرح نافع للمتعلمين، يوضّح لهم ما غاص وأشكل.

مصطلحات المناطق:

تأثر النُّحاة المتأخرون بعلم المنطق، وظهر هذا التأثير بأن استعاروا مصطلحاتهم وألفاظهم في مصنفاتهم، من ذلك:

- ماصدقات، قال: "(فالماضي) أي: ماصدقاته...."^(٣).
- العدمي والوجودي، قال: "فإن قلت: يردّ عليه أنَّ التجرد أمر عديم، والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علة للوجودي، قلت: لا نسلم أنَّه عديم؛ لأنّه عبارة عن الإتيان بالمضارع على أول أحواله، وهذا ليس بعدمي، ولو سلم فلا نسلم أنَّه لا يعمل في الوجودي، بل يعمل؛ لأنّه هنا علامة لا مؤثر، قلت: وهذا القول هو الجاري على ألسنة المعربين"^(٤).
- الرّسم، قال في تعريف الفاعل: "فإن قلت: في هذا الرسم نظر..."^(٥). وقال في تعريف المفعول الذي لم يسم فاعله: "ورسمه بذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدئ"^(٦).
- التّصور، قال: "...فإن قلت: في هذا الرسم نظر؛ لأنّ الرفع حكم، والحكم فرع التّصور، والتّصور موقوف على الرسم المأخوذ فيه الحكم؛ فجاء الدور..."^(٧).

المعاني اللغوية:

عُني الوشاء عناية فائقة ببيان المعاني اللغوية لكلمات المتن، من ذلك:

^(١) ص ٢٤٨.

^(٢) ص ٢٠٥.

^(٣) ص ١٠٠.

^(٤) ص ١٠٦.

^(٥) ص ١٣٥.

^(٦) ص ١٣٩.

^(٧) ص ١٣٥.

- قال: "(الاسم العلم) يفتح العين واللام لغة: العلامة، وعلم الثوب والجبل..."^(١).
- قال: "(اللفظ) لغة: مصدر بمعنى الرمي والطرح..."^(٢).
- قال: "والمعتل: اسم فاعل من اعتل أي: مرض..."^(٣).
- قال: "(بالوضع)، وهو: لغة: الحط، واصطلاحًا: تغيير اللفظ للمعنى"^(٤).

يُعرَف أحيانًا المصطلح بأكثر من معنى لغوي:

- قال: "والإعراب لغة: مصدر أعرب، إمّا بمعنى: أبان، أو بمعنى: تكلم بالعربية، أو بمعنى: أزال عريبها أي: فسادها، وقيل: إنّه من قولهم: امرأة عروب، أي: متحبة إلى زوجها متحسنة؛ لأنّ الكلام إذا فهم قرب من قلب سامعه"^(٥).
- قال: "(فصل)... وهو لغة: القطع، ومنه: سميّ المفصل مفصلاً؛ لأنّه محل للقطع، هذا من باب تسمية الشيء بما يقع فيه. وهو من باب تسمية المحل باسم الحال فيه، وقيل: الحاجزين شيئين، كقولك: هذا فصل الفدادين، أي: الحاجزين بينهما"^(٦).
- قال: "فائدة: سميّ ضميراً ومضمراً من قولهم: أضمرت الشيء: إذا سترته وأخفيته. ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال..."^(٧).

الحدود والتعريفات:

التّعريفات الاصطلاحية والعرفية باتت سمة بارزة للقارئ، وهذه من السمات التّعليميّة، فقبل البدء في باب من الأبواب، أو مسألة من المسائل؛ لا بدّ من الوقوف على التّعريفات، فهي مفتاح البدء وضابط المد.

- يُعرَف المصطلحات التي لم يُعرَفها ابن آجرُوم، من ذلك:

أ. قال: "(الاسم العلم)... اصطلاحًا: ما عُيِّن مُسماه تعيينًا مطلقًا"^(٨).

^(١) ص ١٧٧.

^(٢) ص ١٥.

^(٣) ص ٨٥.

^(٤) ص ١٩.

^(٥) ص ٤٩، ٥٠.

^(٦) ص ٨٢.

^(٧) ص ١٢٥.

^(٨) ص ١٧٧.

ب. قال: "(اللفظ)...وهو: الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة..."^(١).

ج. قال: "(بالوضع)...اصطلاحًا: تغيير اللفظ للمعنى"^(٢).

د. قال: "...والمعتل:...وهو: ما آخره واو، أو ياء، أو ألف، نحو: لم يدع، ولم يرم، ولم يخش..."^(٣).

الوشاء يأتي بباقي التعريفات إن كان ابن جرّوم قد اختار أحدها، فمثلاً: جاء في المقدمة تعريف الإعراب المعنوي؛ فذكر الوشاء تعريف الإعراب اللفظي. قال: "وتعريفه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع"^(٤).

ومما يلاحظ في اهتمامه بالحدود والتعريفات:

• يُعرّف المصطلح اصطلاحاً فقط دون أن يذكر معناه اللغوي، من ذلك:

أ. قال في تعريف الخفض: "فهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة علامته الكسرة وما ناب عنها"^(٥).

ب. قال في تعريف التّنوين: "نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد"^(٦).

• أحياناً يُعرّف المصطلح بأكثر من معنى اصطلاحياً، قال في تعريف الحرف: "وَاصْطِلَاحًا: لَهُ

معنيان، أَحَدُهُمَا: مَا يُقْصَدُ بِالْفِعْلِ مِنَ اللَّفْظِ، الثَّانِي: مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقْصَدَ مِنَ اللَّفْظِ"^(٧).

• أحياناً يُعرّفه عُرفاً فقط، مِنْ ذَلِكَ:

أ. قال: "(والحرف)..... وعرفاً: ما دل على معنى في غيره فقط"^(٨).

ب. قال في تعريف الباب: "عرفاً: اسم لنوع من مسائل العلم المراد"^(٩).

ومرة واحدة ذكر التعريف الاصطلاحي والعرفي معاً، عند تناوله لتعريف الإعراب^(١٠).

• قبل أن يبدأ بتعريف بعض المصطلحات يبيّن نوع (أل) في المصطلح، من ذلك:

^(١) ص ١٦.

^(٢) ص ١٩.

^(٣) ص ٨٥.

^(٤) ص ٥١.

^(٥) ص ٥٩.

^(٦) ص ٢٩.

^(٧) ص ٢٤.

^(٨) ص ٤٧.

^(٩) ص ٤٩.

^(١٠) ص ٤٩، ٥١.

أ.قال: "الكلام: أل فيه للحضور. أي: هذا اللفظ الحاضر الذي هو لفظ الكلام. وقال الحلبي: إن الألف واللام عوض من المضاف إليه المحذوف، تقديره: كلام النحاة"^(١).

ب.قال: "الفعل... واللام فيه للعهد الذكري؛ لتقدّم مصحوبها ذكرًا"^(٢).

• كان يعرف المصطلحات التي يوردها في شرحه، من ذلك:

أ.قال: "والهمس: هو الصوت الخفي"^(٣).

ب.قال: "...وفي جواب التحضيض-بضادين معجمتين بينهما تحتية-وهو: طلب بحث أو إزعاج"^(٤).

ج.قال: "والمعدول: خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الأصلية بأن يكون الاسم مأخوذاً من لفظ آخر كان الأصل"^(٥).

د.قال: "وتسمح المصنف في عدّ (ألم) و(ألمأ) من الجوازم؛ لأنّ الجازم هو "لم"، "لما"، والهمزة ليست الجازم، بل هي للتقرير؛ وهو الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه أو غيره"^(٦).

طريقة تعامله مع العلماء السابقين:

أكثر الوشّاء من النُّقول عن العلماء السابقين، وهي من الروافد التي قام عليها شرحه على الأجرومية:

أ.اختلف موقفه من النُّقول عنهم، فقد تعددت وتنوعت طرق نقله:

١- طريقة النقل بالمعنى واللفظ معاً، من ذلك:

• قال: "قال الرضي: (لأنّها تعمل إعراب الجرّ، كما سُميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب). انتهى"^(٧).

• قال: "قال ابن الحاجب: (العامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب). انتهى"^(٨).

^(١) ص ١٤.

^(٢) ص ٤٤.

^(٣) ص ١٧٥.

^(٤) ص ١١٦.

^(٥) ص ٨٠.

^(٦) ص ١٢١.

^(٧) ص ٣٤.

^(٨) ص ٥٥.

- قال في باب ظرفي الزمان والمكان: "قال ابن الشجري في أماليه: (الظروف المبنية ثلاثة أضرب: ضرب زمني، وضرب مكاني، وضرب يتجاذبه الزمان والمكان. فالزمني: أمس، والآن، ومتى، وأيان، وقط المشددة، وإذا المقتضية جواباً. والمكاني: لدن، وحيث، وأين، وهنا، وثم، وإذا المستعملة بمعنى ثم)"^(١).

٢- طريقة النقل بالمعنى لا باللفظ، من ذلك:

- قال: "قال الرضي: كثيراً ما يجري في كلامهم أن (من) لا ابتداء الغاية، و(إلى) لانتها الغاية. ولفظ الغاية يُستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى أي: جميع المسافة، والمراد بها في قولهم جميع المسافة، إذ لا معنى لهما. قال: والمقصود منه في "من" أن يكون الفعل المعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي، ويكون المجرور بـ "من" الشيء الذي ابتداء منه ذلك الفعل، نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد، نحو: تيرأت من فلان، وخرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس ممتداً؛ **لحصوله** بالانفصال ولو بأقل خطوة. انتهى باختصار"^(٢).
- قال: في باب ظرفي الزمان والمكان: "قال المرادي في شرح التسهيل: تسميته ظرفاً من اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع، ولأن الظرف في اللغة **الوعاء**، وهو متناهي الأقطار، كالجراب والعذل. والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، سماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح. انتهى باختصار"^(٣).

٣- يذكر ما يدل على الفكرة، أمّا النص الكامل فسيتركه **إلى** القارئ بعد أن يحيل إليه. من ذلك:

- قال: "(الاستثناء)... ويقال فيها: سواء على وزن **يَعَاء**، والمصنف لم يذكرها، وإنما حكاه ابن الخباز، وأبو حيّان، وابن هشام في الجامع..."^(٤).

(١) ص ٢٣٢.

(٢) ص ٣٦.

(٣) ص ٢٢٦.

(٤) ص ٢٤٥.

- قال: (التمييز)...وقد يكونُ محوًلاً عن المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، قيل: التقديرُ عيونُ الأرضِ، ونحو: غرستُ الأرضَ شجراً كذلك، وهو مذهبُ الجزولي، وابن عصفور، وابن مالك، وأكثر المتأخرين^(١).
- قال في باب مخفوضات الأسماء: "ويقال لها: المجرورات، وهي عبارة البصريين، والأولى عبارة الكوفيين، قاله ابن الخباز وغيره"^(٢).

ب. اختلف موقفه منهم:

١- فتارةً يردّ عليهم:

- قال في باب الكلام: "...قال الأزهري: ولا يحتاج إلى ذكره؛ لأنّ المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب؛ إذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب، وقد يُجاب: بأنّ الغرض التنبيه على أنّ هذا القيد مأخوذ في مفهوم الكلام، ولو لم يقيد بالتركيب؛ لم يفهم اعتباره في مفهومه، وإن كان كذلك في نفس الأمر"^(٣).
- قال: "قال السمهودي: بقي على المؤلف قيد آخر، وهو أن يقول: لذاته؛ ليحترز به عن الجملة المقصودة لغيرها، وهي الصلة، نحو: وجهه حسن من: جاء الذي وجهه حسن. انتهى. قلت: وكذلك جملة الصفة، وجملة الخبر، وجملة الحال، فلا يُسعى شيء من ذلك كلاماً، فإن قلت: إذا كان كذلك، فلأي شيء لم يذكره المصنف في تعريف الكلام؟ قلت: لأنّ الإفادة تغني عن ذلك..."^(٤).
- قال: "...ذهب ابن كيسان إلى أنّ ميم (أَمْ) مبدلة من واو، أصلها: أو. ولا دليل يدلّ على ذلك"^(٥).

٢- وتارةً يفسر كلامهم، قال: "وفسّره الشيخ خالد بوضع العرب. قلت: وهو أنّ يكون من الأوضاع العربية"^(٦).

٣- وتارةً يذكر مخالفتهم لبعضهم:

^(١) ص ٢٤٠.

^(٢) ص ٢٧١.

^(٣) ص ١٨.

^(٤) ص ٢٠، ٢١.

^(٥) ص ١٩٠.

^(٦) ص ١٩.

- قال: " قال ابنُ مالك: وإضافةُ في يومئذٍ مِنْ أحدِ المترادفين للآخر. وقال الدماميني: بل مِنْ إضافةِ الأعم إلى الأخص، كشجرِ أراك. انتهى" ^(١).
- قال: "الحرف... (جاء لمعنى) أخرج به حروف التهجى، سواء كانت أجزاء كلمة، كمسى الزاي، والياء، والذال الذي هو زه، يه، ده، من: زيد مثلاً، وهي أجزاءه أو لم تكن كالزاي والياء بأن حروف التهجى لا معنى لها مطلقاً. ومن قال أن حروف التهجى إذا لم تكن أجزاء كلمة، فهي أسماء لمعان: فقد ألتبس عليه الاسم بالمسمى: فإن حروف التهجى إنما هي مسميات أسماء حروف التهجى، قاله أستاذ شيخ شيخنا" ^(٢).
- ومن الذين قالوا إنَّ حروفَ التَّهْجِي أسماءٌ لمعانٍ خالد الأزهرى في شرحه على الأجرومية ^(٣).

الجانب التَّعليمي:

الجانب التَّعليمي ظاهر من الوهلة الأولى لتصفحك الشَّرح، فقد سعى الوشاء كثير من شراح المتون إلى جعل شرحه تعليمياً، واتجاهه هذا فيه تناسق مع أصل فكرة تأليف الأجرومية، قال في المقدِّمة: "هذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الأجرومية في علم العربيَّة. يتكفل بحلِّ ألفاظها وتبيين معانيها... ليسهل تناوله على من قصد فهمه وأراد" ^(٤).

وقد دلَّ على هذا الجانب بدلالات عدة:

- استعمل الألفاظ والعبارات الدالة على التَّعليم، مثل: قس، وانظر، وافهم، ولا تغفل، وتأمل، وغيرها.
- وأطلق بين ثنايا شرحه عبارة: "فإن كنت حياً كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار!".
- إكثاره من الشواهد القرآنية، والشعرية، والأمثلة الصناعية.
- فهذه الأمثلة تقوِّي الطالب، وهي من أنجح الأساليب التَّعليمية، وخاصَّة في علم العربيَّة.
- أعرب أمثلة المقدِّمة وأمثله.

^(١) ص ٣١.

^(٢) ص ٢٤.

^(٣) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ٢٢.

^(٤) ص ٢، ٣.

- جمع الألفاظ التي لها وصف معين، أو تأثير في الكلمة أو التركيب بنظم بيت، أو بجملة، أو بكلمة، مثل:

أ. جمع موانع الصرف في قوله:

عدل، ووصف، وتأنيت ومعرفة
و عجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

قال: "موجب لتقريب المسألة إلى الحفظ والضبط، فإن المنظوم أسهل حفظاً من المنشور"^(١).

ب. جمع أنواع الطلب في قوله:

مروانة وادع وسل وأعرض لحضهم
تمن وارح كذاك النفي قد كمل^(٢)

ج. جمع حروف المضارعة في: نأيت، وأنيت، وأي^(٣).

د. جمع أنواع الخفض بالحرف، والإضافة، والتبعية في البسمة^(٤).

هـ. قال: "حروف القسم، أي: مجموعها، فهو من باب قوله: رجال البلدة يحملون الصخرة العظيمة"^(٥).

و. قال: "فعدم صلاحيته لما ذكر: دليل على حرفيته. كما قال الحريري:

الحرف ما ليست له علامة
فقس على قولي تكن علامة

قال بعضهم: وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه: لأنه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة: لزم الدور أو التسلسل. انتهى. ونظيره كما قال ابن مالك: ج ح خ، فعلاقة الجيم نقطة من أسفله، وعلاقة الخاء نقطة من فوقه، وعلاقة الحاء عدم النقط بالكلية"^(٦).

- استخدم أسلوب التفصيل بعد الإجمال، فهو يذكر الأقسام، والأنواع، والأصناف، والأنحاء ثم يفصلها.

^(١) ص ٧٨.

^(٢) ص ١١٥.

^(٣) ص ١٠٤.

^(٤) ص ٢٧٢.

^(٥) ص ٤٠.

^(٦) ص ٤٨.

• شتبع شرحه بالفوائد، والتنبهات، والتثمات، والخاتمات، فهي مصدرٌ ثريٌّ للطالب المبتدي،
من ذلك:

أ. أكثر الوشء من الفوائد في شرحه، من ذلك:

قال: "فائدة: الكلام: مشتق من الكلم، وهو الجرح، فإذا كان حسنًا: أثر في النفس سرورًا، وإذا كان قبيحًا: أثر في النفس تغييرًا، فاشتقاقه من الكلم بين: لأنه يؤثر في النفس حسنه وقبحه، كما يؤثر الجرح في الجسد. وهذا تنبيه حسن قاله ابن أبي الربيع"^(١).

ب. أكثر أيضًا من التنبهات، من ذلك:

قال: "تنبيه: قوله: (المنصرف) أي: حقيقة أو حكمًا، فيشمل غيره إذا كان مضافًا أو مقروناً
بأل"^(٢).

ج. وردت التثمات مرتين في شرحه:

• قال: "تتمة: قال الحلّوي: الأسماء منها ما هو متمكن أمكن، وهو المتصرف: لأنه متمكن من الإعراب، أمكن من التنوين. ومنها: متمكن غير أمكن، وهو غير المتصرف: لأنه متمكن من الإعراب، غير أمكن من التنوين. ومنها اسم لا متمكن ولا أمكن، وهو المبني، كالمضمرات، وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة. انتهى"^(٣).

• قال: "تتمة: بقي عليه من حروف الخفض لعل، ومتى، وكى، ولولا، وإنما أسقطها: لأن الجرّ
بها شاذ"^(٤).

د. وردت الخاتمات مرة واحدة، قال: "خاتمة: اعلم أنّ حاشا المستعملة في الاستثناء معناها: تنزيه
الاسم الذي بعدها من سوء يذكر في غيره أو فيه، فلا يستثنى بها إلا في هذا المعنى: ولذلك لا
يُقال: صلى الناس حاشا زيد؛ لفوات معنى التنزيه، نصّ عليه ابن الحاجب وغيره"^(٥).

• كثرة الاحترازاات التي فيها استنارة وحذر من الوقوع في اللبس.

الإحالات:

(١) ص ٢١.

(٢) ص ٧٧.

(٣) ص ٨٣.

(٤) ص ٤٣.

(٥) ص ٢٥٢.

اتخذ الوشاء عدم الإطالة منهجاً في شرحه، فنجده إذا ذكر شيئاً في غير موضعه: أجل بيانه والحديث عنه، وإذا تكررت المسألة، أحالها إلى موضعها السابق. من ذلك:

- قال: "وأما خلا، وعدا، وحاشا، فذكرها في باب الاستثناء"^(١).
- قال: "تقدم سرّ رفع المثنى بالألف، والجمع بالواو في علامات الرفع، وإلحاق النون بهما كذلك"^(٢).

وإذا وقف على مسألة ممتدة لا يسمح بها الموضع، أحالها إلى مطولات، فقد أحال إليها في موضعين:

- قال: "...قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة، برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها، فهذه خمسة أوجه في هذا التركيب، قلت: وتوجيه كل منها مذكور في المطولات"^(٣).
- قال: "(ولا يكون صاحبها) أي: الحال. وصاحبها من الحال وصف له في المعنى من فاعل. أو مفعول، أو غير ذلك مما تجيء الحال منه. (إلا معرفة): يعني الأصل فيه ذلك: لأنه محكوم عليه بالحال حقيقة، والأصل في المحكوم عليه التعريف كالمبتدأ. وما ذكره المصنف هو رأي الجمهور، وجوز سيبويه كونه نكرة قياساً بلا شرط. واستثنى من هذه مسائل مذكورة في المطولات"^(٤).

أسلوب الحث، والتشجيع، والتنبيه:

الحث والتشجيع طريقة اتبعها الوشاء في ثنايا شرحه: لعلمه أن المقصود بهذه المقدمة هو القارئ المبتدئ، فمثلاً:

- قال في حديثه عن نائب الفاعل: "ورسمه بذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدئ"^(٥).
- قال في حديثه عن باب الإعراب: "...عدل عن مقام الإضمار إلى الإظهار، قلت: لأنه أوضح و أبين للمبتدئ المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة"^(٦).

من عبارات الحث، والتشجيع، والتنبيه:

^(١) ص ٤٣.

^(٢) ص ٥١.

^(٣) ص ٢٥٢.

^(٤) ص ٢٣٧.

^(٥) ص ١٣٩.

^(٦) ص ٥١.

- احفظ، قال: "(ما كان في أوله إحدى الزوائد) جمع زائدة لا زائد؛ بدليل إحدى والأربع... وفي الدليل الثاني نظر؛ لأنَّ زيادة التاء للمذكر، وتركها للمؤنث، إنما يجب إذا كان المميز مذكورًا بعد اسم العدد، وأما إذا حُذف أو قُدِّم وجعل اسم العدد صفة؛ فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة، ويجوز تركها كما في غيرها، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة، وبالعكس، كذا نقله التَّووي عن النُّحاة، فاحفظها فإنَّها عزيزة!"^(١).
- لا تغفل، قال في حديثه عن (كان وأخواتها): "ولا تغفل على ما تقدَّم في قوله: (وما أشبه ذلك) بعد الإتيان بنحو"^(٢).
- قس، قال في حديثه عن كان وأخواتها: "...وقس على ما تقدَّم أخواتها!"^(٣).
- انظر، قال: "المعربات... قسمان فصله لما تقدَّم، فانظره!"^(٤).
- تأمل، قال: "...وقد يقال: الخلف لفظي، قاله شيخ الإسلام فتأمل!"^(٥).
- اعلم، قال: "اعلم أنَّ القسم، والنوع، والضرب، والصنف، والأنحاء ألفاظ مترادفة بمعنى"^(٦).
- عبارة يطلقها بين ثنايا شرحه تنبيهًا وحثًا، قال: "فإن كنت حيا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار!".

الاستطراد:

خرج الوشاء في مواضع عن الغرض الذي هو فيه إلى غرض آخر يناسب الغرض الأول، ثُمَّ ينتقل إلى إتمامه، من ذلك:

أقال في باب الكلام: "(اللفظ) لغة: مصدر بمعنى الرمي والطرح، أي: من الفم خاصة، لا الرمي مطلقًا، كما يتوهم من معنى لفظة الرمي الدقيق؛ لأنَّه مجاز-صرح به في الأساس- ثُمَّ نُقل في عرف النحاة ابتداء، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كالخلق بمعنى المخلوق، لا أنَّ الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي. واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية أو مجاز مشهور قرينته بالوضع، وهو الأولى، قيل: وإبداله بالقول أولى؛ لأنَّه أخص بالمستعمل، وهو أعم بالمهمل، كرفع مقلوب جعفر، قاله البعض، وقيل: اللفظ أولى؛ لأنَّهما مترادفان. وإطلاق القول على الرأي والاعتقاد صار شائعًا متعارفًا

^(١) ص ١٠٣.

^(٢) ص ١٦٠.

^(٣) ص ١٦٠.

^(٤) ص ٨٧.

^(٥) ص ١٥٣.

^(٦) ص ٥٨.

دون اللفظ، وهو الأرجح إلى جنس ما يتلفظ به الإنسان، وهو: الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة. قلت: وهي خمسة عشر مخرجًا على قول ابن بري في الحلق: ثلاثة لستة أحرف، وفي اللسان عشرة لثمانية عشر حرفًا، وفي الشفتين اثنان لأربعة أحرف. والاعتماد معناه الذي إذا قام بالإنسان يكون صوتًا، والصوت: عرض يخرج مع النفس مستطيلًا متصلًا بمخرج الحلق، واللسان، والشفَتين^(١).

ب. قال: "(ومذ) أصله: مُنْذُ، وهي محذوفةٌ مِنْهَا عندَ الجمهور. ولا يجرُّ بهما إلا الظاهرُ، وهو الزَّمنُ المعينُ غيرَ المستقبلِ ماضيًا كانَ، وهما فيه لابتداءِ الغايةِ، نحو: ما رأيتهُ مُذْ يومِ الخميسِ، ومُنْذُ يومِ الجمعةِ، أو حاضِرًا، وهما فيه للظرفيةِ، نحو: ما رأيتهُ مُذْ يومٍ ومُنْذُ يومٍ. قالَ في الجامع: ولكَ رفعُ تالِيهما خبرًا عنهما، فمعناهما: الابتداءُ، أو الأمدُ، ويَرِدَانِ ظرفين مضافين للفعليَّةِ بكثرةِ والاسميَّةِ بقلَّةٍ"^(٢).

ج. إعرابه مواضع من متن المقديمة، من ذلك:

١. قال: "(فصل) بالرفع والتنوين خبر مبتدأ محذوف، وبالوقف على سبيل التعداد للتراجم، وعليه لا إعراب له"^(٣).

٢- قال: "(نحو) برفعه على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف، أو نصبه بفعل محذوف"^(٤).

وقد أشار الوشاء إلى استطرادات ابن أجروم في المقدمة:

- قال في باب ظنٍّ وأخواتها: "هذا القسمُ دخيلٌ في المرفوعات، وكان حقُّه أنْ يذكره في المنصوبات، ولكنَّه ذكره استطرادًا: لتتميم بقيةِ النواسخ"^(٥).
- قال: "(فقد تقدّم ذكرهما) أي: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها (في) أبواب (المرفوعات): استطرادًا عقب باب المبتدأ والخبر، فلا حاجة لإعادة ذكرها هنا تفصيلًا"^(٦).

الضوابط:

(١) ص ١٦.

(٢) ص ٢٨١.

(٣) ص ٨٧.

(٤) ص ٧٤.

(٥) ص ١٦٨.

(٦) ص ٢٧٠.

اهتم بذكر ضوابط بعض المسائل النحوية:

• باب الكلام:

قال: "(في) ولها عشرة معان، منها: الظرفية...وهي حقيقية. وضابطها: أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز كالمثال، ومجازية: وهي ما فقد منه الأمران، أو أحدهما، نحو: في نفس زيد علم، ونحو: في صدر فلان علم، ونحو: زيد في البرية"^(١).

• باب العطف:

قال: "...قال في المغني: (وربما توهم أن المراد بها -أي: همزة التسوية- الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي، وما أدري، وليت شعري ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، ونحو: ما أبالي أقمت أم قعدت، ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك أم قعودك). انتهى"^(٢).

• باب المخفوضات^(٣):

أ. قال: "وزاد ابن مالك قسمًا ثالثًا تبعًا لطائفة، وهو ما يقدّر بفي الدالة على الظرفية... وضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف"

ب. قال: "(فالذي يقدّر باللام)... وضابطها: أن لا يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف ولا جنسًا له".

ج. قال: "(والذي يقدّر بمن)... وضابطها: أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، والمضاف نوعه".

الخط:

• ظهر اهتمامه بالخط تنبيهًا للقارئ؛ حتى لا يقع في اللبس، من ذلك:

^(١) ص ٣٧.

^(٢) ص ٨٩، ٩٠.

^(٣) ص ٢٨٢.

أ.قال: "عَمُرُو يُكْتَبُ بِالْوَاوِ فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ فِي حَالَةِ النَّصْبِ؛ لَوُقُوعِ الْفَرْقِ بِالْفِ تَنْوِينٍ، وَخُصَّ لِذَلِكَ عَمُرُو دُونَ عُمَرَ لَخَفِيَّتِهِ. انْتَهَى مِنَ الْفَاسِي" ^(١).

ب.قال: "... (ظَلَّ) بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ" ^(٢).

ج.قال: "...وقولك: المسلمون (ضربوا)، فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين العائد على (المسلمون) والألف زائدة في الخط فرقا بينها وبين واو العطف" ^(٣).

د.قال: "...وقيل: الضمير هو الهاء وحدها، والألف زائدة؛ تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح؛ للفرق بين المذكر والمؤنث" ^(٤).

● التزم برسم المصحف في لفظ البسمة والآيات القرآنية.

استيفاء شرح المسائل:

الوشاء موسوعة، ففي تناوله للمسائل تجد السعة، والإحاطة، والاستقصاء، بعيداً عن الإيجاز المخل والإطناب الممل.

أوصل الشرح إلى مائة وخمس عشرة ورقة، تتبع جزئيات المسائل النحوية، واستثناءاتها، وما شذ عنها، والخلافات القائمة حولها، واحترازاتها.

وما طال منها-مراعاة لهدف الشرح الذي يسعى إليه، وهو البعد عن الإطناب- يحيلها إلى المطولات.

من ذلك:

● عند حديثه عن (مذ، ومنذ)، قال: "(وبمذ، ومنذ)، وهي بسيطة، وقيل: مركبة، وعليه الكوفيون، ثم اختلفوا فقال الفراء: أصلها من حرف الابتداء..." ^(٥).

^(١) ص ١٤٢، ١٤٣.

^(٢) ص ١٥٧.

^(٣) ص ٢١٨.

^(٤) ص ١٣٨.

^(٥) ص ٢٨١.

- عند حديثه عن (لام الجحود)، قال: "(ولام الجحود) وهي المسبوقَةُ بِـ"ما كانَ" و"لم يكنَ"، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾، ﴿يُعَذِّبُ وَيَغْفِرُ﴾: منصوبان بـ(أَنْ) مضمرةً وجوبًا بعد لام الجحود، هذا مذهب البصريين، لا باللام نفسها..."^(١).

الاختصار:

كان الشَّارح حريصًا جدًّا على الاختصار غير المخل، وحتَّى يُبقي هذه المزية التي تتفق مع الغاية من تأليف المقدمة حرص على عدة أمور:

- الإحالة بين أبواب الشَّرح.
 - الإحالة إلى المطولات.
 - نقل نصوص العلماء باختصار، من ذلك:
- أ. قال: "قال الراعي: هذا القسم سماه غلطًا، وليس كذلك، وإِثْمًا هو بدل "الإضراب"، و"الغلط" أحد أقسام الإضراب، وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، والفرق بينها أَنَّ الغلط من اللسان، والنسيان من القلب، والبداء أن تنطق بالشيء، ثم يبدو لك الانتقال عنه، وأنت في الأوَّل غير غالط ولا ناسٍ. انتهى باختصار"^(٢).
- ب. قال: "قال المرادي في شرح التسهيل: تسميته ظرفًا من اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفًا؛ لأنَّ العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع، ولأنَّ الظرف في اللغة: الوعاء، وسمَّاه الفراء محلًّا، والكسائي وأصحابه صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح. انتهى باختصار"^(٣).

- الاكتفاء ببعض المعاني، والأغراض، والحروف؛ قصدًا للاختصار، من ذلك:

أ. قال: "(وعن) ولها عشرة معاني، مِنْهَا: المجاوزة"^(٤).

ب. قال بعد أن عدَّد بعض أغراض حذف الفاعل: "...ومنها غير ذلك مما تقرَّر في علم المعاني"^(٥).

(١) ص ١١٣.

(٢) ص ٢٠٧.

(٣) ص ٢٢٦.

(٤) ص ٣٦.

(٥) ص ١٤١.

ج. قال: "وتقول في عطف الفعل على الفعل بالشرط المتقدم في الرفع: يقوم ويقعد زيد، وفي النصب: لن يقوم ويقعد بكر، وفي الجزم: لم يقوم ويقعد زيد، وقس سائر الحروف على هذا"^(١).

الاعتزاز برأيه:

سمة بارزة تجدها كثيرًا عقب كل شرح:

• لا تغفل:

أ. قال في حديثه عن كان وأخواتها: "ولا تغفل على ما تقدم في قوله: (وما أشبه ذلك) بعد الإتيان بنحو"^(٢).

ب. قال: "...وتاء من قولك: (ضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا كذلك، والميم والألف حرفان دالان على التثنية، وفيه ما تقدم فلا تغفل!"^(٣).

• احفظ، قال: "(ما كان في أوله إحدى الزوائد) جمع زائدة لا زائد: بدليل إحدى والأربع... وفي الدليل الثاني نظر: لأن زيادة التاء للمذكر، وتركها للمؤن... فاحفظها فإنها عزيزة!"^(٤).

• "إن كنت حيًا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار"، هذه العبارة أطلقها اعتزازًا برأيه في مواضع عدة في شرحه، منها:

أ. قال: "(المرفوع) لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاً بما أسند إليه من فعل أو اسم مفعول، وفيه ما تقدم، فإن كنت حيًا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار!"^(٥).

ب. قال: "...إن قلت: الأولى أن يعبر بالجمع بالواو والنون: ليعم جمع المذكر السالم وما ألحق به من نحو: أرضين، بل الأولى التعبير بما ذكر وما ألحق به... قلت: جوابه تقدم في جمع المؤنث، فإن كنت حيًا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار ولو تليت عليه صحاح الأخبار!"^(٦).

(١) ص ١٩٦.

(٢) ص ١٦٠.

(٣) ص ١٤٣.

(٤) ص ١٠٣.

(٥) ص ١٤٠.

(٦) ص ٦٦.

الجانب العقلي:

برز الجانب العقلي في أسلوبه، من ذلك:

- قال: "(المضارع)...فإن قلت: يرد عليه أن التجرد أمر عديم، والرفع وجودي، والعديم لا يكون علة للوجودي، قلت: لا نسلم أنه عديم؛ لأنه عبارة عن الإتيان بالمضارع على أول أحواله، وهذا ليس بعديم، ولو سلم، فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي بل يعمل؛ لأنه هنا علامة لا مؤثر، قلت: وهذا القول هو الجاري على السنة المعربين"^(١).
- قال: "(كل اسم شائع في جنسه)، أي: في أفراد مفهوم كل موجودة أي: حاصلة في الخارج، لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل من تلك الأفراد، كرجل؛ فإنه شائع في زيد، وبكر، وعمرو، وغيرها من الأفراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذكر الموضوع له لفظ رجل، فإنه يُطلق على كل منها إطلاقاً حقيقياً من حيث كونه فرد ذلك المفهوم، لا من حيث خصوصه، أو غير موجودة أي: غير حاصلة في الخارج. لكنّها بحيث كلما فرض منها: صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له: ذلك الاسم بأن لا يختص به واحد دون غيره، بل يُستعمل استعمالاً حقيقياً في كل منها كلفظ شمس، فإنه شائع في أفراد المفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون آخر، وهي غير حاصلة في نفس الأمر، لكنّها بحيث كل ما فرض منها أُطلق عليه هذا الاسم إطلاقاً حقيقياً من حيث فرد ذلك المفهوم. لا من حيث خصوصه، فعلم أنه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان، بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما، والمراد أفراد المفهوم الكلي. وأمّا الجنس فلا يتصور فيه شياع؛ لأنه شيء واحد، ولا حصول له في الخارج إلا الأفراد على نزاع كبير في محله، وأمّا الحصول الذهني، فهو ثابت لسائر الأجناس، كذا أفاده أستاذ شيخ شيخ معاً شيخنا"^(٢).

^(١) ص ١٠٦.

^(٢) ص ١٨٢، ١٨٣.

مبحث شواهد الكتاب

اعتمد الوشاء في هذا الشرح على روافد متعددة، ومنابع متنوعة، وأول هذه الروافد هي القرآن الكريم الذي أكثر من الاستشهاد بآياته، ثُمَّ الحديث الشريف على قلة شديدة، ثُمَّ الشعر والشواهد النثرية، ولم يغفل الاعتماد على آراء العلماء وكتهم، فكانت شواهد الكتاب على النحو الآتي:

القرآن وقراءاته:

القرآن الكريم يعد العمود الأساس في استشهادات تعلم اللغة العربية، واحتلَّ المنزلة ذاتها في شواهد الشرح، إذ بلغ عددها مائة وأربعًا وسبعين آية. اعتمد الوشاء على الاستشهاد القرآني اعتمادًا واضحًا، ويتضح اعتماده في فهرس الآيات المثبت في آخر الشرح.

● طريقة استشهاده بالآيات:

يذكر من الآية الجزء المتعلق بالمسألة النحوية التي يريد التمثيل لها، وأحيانًا تكون كلمة واحدة أو كلمتين، وهذه طريقة متعبة للذهن لمن يريد الرجوع إلى القرآن الكريم: أ. عند حديثه عن حروف القسم استشهد بقوله ﴿وَالْفَجْرِ﴾ و﴿وَالصَّافَّاتِ﴾ و﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ و﴿وَالطُّورِ﴾^(١).

ب. عند حديثه عن "لن"، قال: "وهي حرف نفي ونصب واستقبال محدودا كان النفي ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾..."^(٢).

● ومن اهتمامه بالاستشهاد القرآني أنه كان يقوم بإحصاء للمسألة النحوية التي يريد أن يستشهد لها، فعند تناوله باب "المفعول معه" لم يذكر شاهدًا قرآنًا، وقال في بدايته: "قال بعضهم: وهو لم يقع في القرآن"^(٣).

● ومن اهتمامه بالاستشهاد القرآني - أيضًا - أنه يستشهد بأكثر من آية في المسألة الواحدة، فمثلاً:

^(١) ص ٤٠.

^(٢) ص ١٠٨.

^(٣) ص ٢٦٧.

أ. عند حديثه عن تقدم خبر كان وأخواتها على أسمائها استشهد بقوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وأيضاً ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾^(١).

ب. عند حديثه عن عمل "ما" عمل ليس استشهد بقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾. وأيضاً ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢).

ج. عند حديثه عن حروف القسم استشهد بقوله تعالى ﴿وَالْفَجْرِ﴾، و﴿وَالصَّافَّاتِ﴾، و﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ و﴿وَالصَّافَّاتِ﴾^(٣).

● وقد يستشهد بالآية القرآنية نفسها في أكثر من موضع، من ذلك:

أ. استشهد بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ في موضع جزم المضارع الصحيح الآخر بالسكون، وفي موضع الحروف التي تجزم فعلاً واحداً، وفي موضع أقسام الإعراب في الأفعال^(٤).

ب. استشهد بقوله تعالى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ في موضع الحديث عن اسم كان، وفي موضع الحديث عن معنى كان، وفي موضع الحديث عن خبر كان^(٥).

● جلّ استشهاداته بالآيات القرآنية كانت على مسائل نحوية، وأحياناً يستشهد بها على مسائل لغوية:

أ. في باب التمييز، قال: "لغة بمعنى فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَأَمْتَارُوا الْيَوْمَ أَهْلَهَا الْمُجْرِمُونَ﴾، أي: انفصلوا عن المؤمنين، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾، أي: ينفصل بعضها عن بعض"^(٦).

ب. في باب البدل، قال: "لغة: العوض، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾، أي: يعوضنا"^(٧).

ج. في باب التوكيد، قال: "يقرأ بالواو، وبالهزمة وبإبدالها ألفاً على القياس، في نحو: فأس ورأس، والأول: أفصح، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾"^(٨).

وأحياناً أخرى يستشهد بها على مسائل صرفية:

(١) ص ١٦.

(٢) ص ٢١٢.

(٣) ص ٤٠.

(٤) ص ٦١، ٨٤، ١١٨.

(٥) ص ١٣١، ١٥٧، ٢١٢، ٢٧٠.

(٦) ص ٢٣٨.

(٧) ص ٢٠٣.

(٨) ص ١٩٧.

أ. عند حديثه عن كان وأخواتها، قال: "مثال المضارع المتصرف من نحو: كان على وزن فعل بفتح العين (يكون)، نحو: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، وأصله: يكون بسكون الكاف وضم الواو. و نقلت ضمة الواو إلى الكاف، فصار يكون بضم الكاف وسكون الواو" ^(١).

ب. عند حديثه عن علامات الفعل، ومنها: التاء الساكنة. قال: "والمراد بالساكنة: التي وقعت على السكون فلا يضر تحريكها لعارض كالتقاء الساكنين فتكسر، نحو: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾، أو تضم، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنِ﴾" ^(٢).

ويستشهد بها على مسائل خلافية، كما قال: "وقد يكون محولا عن المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، قيل: التقدير عيون الأرض، ونحو: غرست الأرض شجرا كذلك، وهو مذهب الجزولي، وابن عصفور، وابن مالك، وأكثر المتأخرين" ^(٣).

وأحيانا أخرى يستشهد بها على مسائل فقهية، قال عند حديثه عن كنية مؤلف الأجرومية- أبو عبد الله -: "كنا نفسه، وفيها تزكية، وقد نهى الشرع عنها، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾" ^(٤).

• تظهر السمة التعليمية بصورة واضحة في تناوله لـ "الآيات القرآنية":

أ. اهتم بتفسيرها، من ذلك:

١- قال: "﴿يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ﴾، فإن معنى مضاعفة العذاب، هو لقي الأثام" ^(٥).

٢- قال: "﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾، أي: ينفصل بعضها عن بعض" ^(٦).

٣- قال: "﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، أي: هل تعلم أحدا يسمى الله غير الله" ^(٧).

٤- قال: "﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾، إذ القرب الحسي مستحيل على مولانا جل وعز: لأنه منزله عن المكان وسمات المحدثات" ^(٨).

ب. اهتم بإعرابها، من ذلك:

(١) ص ١٥٩.

(٢) ص ٤٦.

(٣) ص ٢٤٠.

(٤) ص ٩.

(٥) ص ٢٠٨.

(٦) ص ٤٠.

(٧) ص ٥.

(٨) ص ٢٣٠.

١- قال: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، فمهما: اسم شرط جازم في محل رفع بالابتداء، وخبره تقدم أنفا^(١).

٢- قال: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾، فما: اسم شرط جازم منصوب محلاً؛ لأنه مفعول مقدم لتفعلوا^(٢).

٣- قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فإنه مبتدأ في محل رفع، وخبر خبره^(٣).

٤- قال: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾، فمن: اسم شرط جازم مبتدأ في محل رفع بالابتداء، وفي خبره خلاف، الأصح أنه جملة شرط وحده؛ لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره^(٤).

ج. يتناولها صرفياً كما قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾، هو جمع سماء بقلب همزته واوا، ويجوز تصحيحها، نحو: السموات بهمزة بين الألفين^(٥).

• ومن طريف ما يتصل بالشواهد القرآنية استناده إلى معنى الآية للتعليل لمسألة نحوية، قال: "الخطاب في قوله: (رفعت ونصبت وخفضت وجزمت) عام لكل من يتأتى منه ذلك على حد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا﴾ أي: من تتأتى منه الرؤية"^(٦).

• في بعض استشاداته القرآنية نقص وبتر:

أ. قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ﴾ [سورة الحج، آية: ٥]^(٧).

ب. قال تعالى: ﴿تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران، آية: ٩٢]^(٨).

• يذكر الآيات متصلة دون أن يفصل بينها؛ مما يؤدي إلى اللبس، قال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الفتح، آية: ١٨]، و﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة المائدة، آية: ٣٦] ذكرها على أنها آية واحدة، وبعد التحقيق هي آيتان؛ لعلّه اعتمد على الذاكرة؛ لأن بداية الآية الثانية: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٩).

(١) ص ١٢٣.

(٢) ص ١٢٢.

(٣) ص ١٤٧.

(٤) ص ١٢٢.

(٥) ص ٧٥.

(٦) ص ١٩٦.

(٧) ص ٧٤.

(٨) ص ٢٧٣.

(٩) ص ٣٦.

• يخطئ أحيانا في نقل الآيات القرآنية:

أ. قال في باب (ظرف المكان والزمان): "خرج عن التعريفين، نحو: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ إذا قدر بفي فإنه ليس باسم زمان ولا مكان، ونحو: ﴿يخافون يوما﴾، ونحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾" (١).

في المخطوط، قال: ﴿الله يعلم حيث يجعل رسالته﴾.

ب. قال في باب المخفوضات: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٢).

في المخطوط: سموت.

القراءات:

فقد وصل عدد القراءات التي صرح بها في شرحه للأجرومية إلى واحد وعشرين قراءة، وهذا دليل على معرفته بالقراءات القرآنية:

• يستشهد بالقراءة القرآنية على لغة لهجية أو مسألة نحوية أو صرفية، من ذلك:

أ. قال: "تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم لغة قيس وأسد، وبهما قرئ في السبع، و تشدهما همدان..." (٣).

ب. قال: "في حتى لغة أخرى إبدال حائها عينا، قرأ ابن مسعود: ﴿حتى حين﴾ وهي هذيل، وإمالة ألفها لغة يمنية" (٤).

ج. قال: "وهؤلاء ممدودا عند الحجازيين، وبها جاء في التنزيل، مقصورا عند غيرهم" (٥).

د. قال في مثال النصب بعد الفاء في جواب الترجي: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ في قراءة حفص بالنصب عن عاصم" (٦).

(١) ص ٢٢٩.

(٢) ص ٣٦.

(٣) ص ١٥١.

(٤) ص ١٩٥.

(٥) ص ١٨٠.

(٦) ص ١١٧.

واستشهد بها أيضًا على مسائل الخلاف، كاختلاف النحاة في وقوع الترجي ضمن أنواع الطلب التي يتوجب في جوابه النصب بأن بعد فاء السببية وواو المعية، قال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ في قراءة حفص بالنصب عن عاصم^(١).

• طريقة استشهاده بالقراءات:

١- وتارة يصرح بأنها قراءة ولا يذكر قارئها، من ذلك:

أ. قال: "وقرئ بالسكون في ﴿أَنْلِزِمُكُمْهَا﴾"^(٢).

ب. قال: "وفيه ست لغات: هذه، وإبراهل، وإبراهوم، وإبراهم، فلا ياء... قلت: وقرئ في السبع بالأوليتين"^(٣).

٢- وتارة يصرح بأنها قراءة ويذكر قارئها، من ذلك:

أ. قال حينما استشهد على مثال النصب بعد الفاء في جواب الترجي، قال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ في قراءة حفص بالنصب عن عاصم^(٤).

ب. قال في أنَّ النَّاصِبَةَ للمضارع: "وقد يرفع المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بضم الميم، فتكون مهملة"^(٥).

٣- وتارة يصرح بوجود قراءة، ويذكر الآية، ويذكر نوعها أسبعية أم عشرية أم شاذة؟ كما قال بعد ذكر لغة الإبدال في الاستثناء الموجب-حكاها أبوحيان-: "وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾، قلت: وهي قراءة شاذة"^(٦).

٤- وتارة يصرح بوجود قراءة، ويذكر نوعها، ولا يذكر الآية كما قال في ضمير جمع المذكر المخاطب: "في ميمه أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابله الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة القطع، والسكون قبل غيرها، قلت: وهذه اللغات-غير الاختلاس- قرئ في السبع، بل العشر"^(٧).

٥- وتارة لا يصرح بأنها قراءة، من ذلك:

(١) ص ١١٧.

(٢) ص ٢١٧.

(٣) ص ٨٢.

(٤) ص ١١٧.

(٥) ص ١٠٨.

(٦) ص ٢٤٧.

(٧) ص ٢١٧.

أ. قال تعالى: ﴿فَلَيْمَ تَقْتُلُونَ أَنْبَاءَ﴾^(١).

ب. قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَ﴾^(٢).

ج. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣).

● أحيانا يبين ويوضح القراءة، قال: "قريء" (ساحران تظاهرا) بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تتظاهران بحذف المبتدأ، وهو ضمير المخاطبين، وأدغمت التاء في الظاء. وحذفت نون الرفع^(٤).

● أحيانا يثبت القراءة بقول أحد علماء النحو، قال عند حديثه عن الأجوبة الثمانية: "وزاد الفراء الترجي، واختاره ابن مالك: لثبوت ذلك سماعا"، ثم بعد ذلك ذكر قراءة حفص بالنصب عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(٥).

● اعتبر الوشاء القراءات الشاذة كالقليل من الكلام أو الذي لم يسمع أو الضعيف، كما قال بعد ذكر لغة الإبدال في الاستثناء الموجب-حكاها أبوحيان-: "وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، قلت: وهي قراءة شاذة"^(٦).

● صرح بأسماء أربعة قراء، وراوي واحد:

أ. ابن مسعود "قارئ" -رضي الله عنه!- (ت ٣٢ هـ)^(٧).

ب. ابن محيصن "قارئ" -رحمه الله!- (ت ١٢٣ هـ)^(٨).

ج. عاصم بن أبي النجود "قارئ" -رحمه الله!- (ت ١٢٧ هـ)^(٩).

د. حمزة بن حبيب الزيات "قارئ" -رحمه الله!- (ت ١٥٦ هـ)^(١٠).

^(١) ص ٩.

^(٢) ص ٤٦.

^(٣) ص ٤٠.

^(٤) ص ٩٢.

^(٥) ص ١١٧.

^(٦) ص ٢٤٧.

^(٧) ص ١٩٥.

^(٨) ص ١٠٨.

^(٩) ص ١١٧.

^(١٠) ص ١٦٠.

هـ. حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ "راوي" - رحمه الله! - (ت ١٨٠ هـ)^(١).

الحديث الشريف وأثار الصحابة:

يعد الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهو أقل المصادر في مجال الاستشهاد النحوي، وقد دار خلاف في قضية الاستشهاد به: منهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من أجاز بشرط^(٢).

وقد استنتجت الباحثة أنّ الوشاء كان من المتشددين في الاستشهاد بالحديث، وجاء هذا الاستنتاج عن طريق:

أ. تصريحه بدرجة الحديث في باب الأفعال: "وفي الصحيح: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)"^(٣).

ب. الأحاديث الستة الأخرى التي استشهد بها مختلف في صحتها وحسنها وضعفها، ولم تقف الباحثة على اتفاق العلماء على حسنها أو ضعفها.

ج. قوله في باب التوكيد: "...يؤكد بأجمعين دون كل، وهو المختار، وفاقاً لأبي حيان، خلافاً للجمهور؛ لكثرة وروده في القرآن والحديث الصحيح"^(٤).

● جاءت استشهاده بالأحاديث السبعة على مسائل مختلفة:

١- استشهد بثلاثة أحاديث على مسائل نحوية:

أ. قال في مسألة حذف النون من المضارع بدون ناصب ولا جازم: "وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)"^(٥).

ب. قال عند حديثه عن التوكيد بأجمع وإن لم تتقدمها كل: "وفي الحديث (إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون)"^(٦).

(١) ص ١١٧، ١٦٠.

(٢) ينظر: الاقتراح ص: ٨٩ وما بعد.

(٣) ص ٩٧.

(٤) ص ٢٠٢.

(٥) ص ٩٧.

(٦) ص ٢٠٠.

ج. قال: "في المثنى لغة أخرى، وهي: لزوم الألف في أحوال الثلاثة، وعزيت لقبائل كثيرة من العرب، قال ابن قاسم: وهي أحسن ما يُخرج عليها قراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾. قال بعضهم: وكذلك قوله: (لا وتران في ليلة)"^(١).

٢- استشهد بحديثين على لهجة من لهجات العرب:

أ. قال: "فإن قلت: لأي شيء عدل عن أن يقول "وأداة التعريف" -: لشمولها لـ آل، واللام على قول من يراها هي المعرفة وحدها، ولا بد لها ميمًا على لغة حمير، كقوله ﷺ: "ليس من أم بر أم صيام في أم سفر" إلى ما ذكر؟ قلت: لأنه قصد الإيضاح والتقريب على المبتدي"^(٢).

ب. قال: "فإن العرب تؤثر نصيبها على ضمها، يقولون: يا رجلا كريما قبل، ومنه الحديث: (يا عظيمًا يرتجى لكل عظيم)"^(٣).

٣- استشهد بحديث واحد على مسألة فقهية، قال عند حديثه عن الكنى المشروعة: "كما روي أنه صلى الله عليه والسلام قال لعائشة: "كني بابن أختك يعني: عبد الله بن الزبير)"^(٤).

٤- استشهد بحديث واحد على فضل الابتداء بالبسملة بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمر ذي بال -أي: شرف وعظمة، أحوال وشأن- يُهتَمُّ به- لا يُبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أبتَر"، وفي رواية: أقطع، ومعناها: ناقص قليل البركة"^(٥).

● لم تفارق السمة التعليمية أحاديثه:

أ. تارة يوضح المسألة النحوية الواردة في الحديث، قال في حذف النون بدون جازم وناصب: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) فحذفت من تدخلوا وتؤمنوا"^(٦).

ب. وتارة يفسر معنى الكلمات الواردة في الحديث، قال "كل أمر ذي بال -أي: شرف وعظمة، أحوال وشأن- يُهتَمُّ به- لا يُبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أبتَر". وفي رواية: أقطع، ومعناها: ناقص قليل البركة"^(٧).

(١) ص ٩٢.

(٢) ص ٣٣.

(٣) ص ٢٦٠.

(٤) ص ٩.

(٥) ص ٤.

(٦) ص ٩٧.

(٧) ص ٢٠٠.

• ذكر درجة حديث واحد، قال: "وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)"^(١).

• لم يخرج الأحاديث التي استشهد بها.

• اكتفى بذكر موطن الاستشهاد في الأحاديث المستشهد بها.

• من الأمور التي ظهرت عند استشهاده بالأحاديث أنه يذكر رواياته، وذلك أمانة منه تعريفًا بتلك الروايات:

أ. قال "كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ -أي: شرفٍ وعظمةٍ، أحوالٍ وشأنٍ يُهْتَمُّ به- لا يُبتدأ فيه ببسمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فهو أبتَرٌ"، وفي رواية: أقطع، ومعناها: ناقصٌ قليلُ البركة"^(٢).

ب. قال عند حديثه عن التوكيد بأجمع وإن لم تتقدمها كل: "وفي الحديث (إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون)، يروى بالرفع تأكيداً للضمير"^(٣).

• كل أحاديثه التي استدل بها أشار لها إمّا بقوله: صلى الله عليه وسلم، أو: في الحديث، إلّا حديثاً واحداً أشار له بذكر درجته، قال: "وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)"^(٤).

وأما آثار الصحابة فلم يستشهد إلّا بأثر واحد، وهو: علي بن أبي طالب -رضي الله عنه!-، قال عند حديثه عن كنية ابن أجيروم: "لأي شيء كنا أنفسه وفيها تزكية، وقد نهى الشرع عنها، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾؟ أجيب: بأن ذلك من صنع بعض تلامذته، أو بأن ذلك جائز لمن بلغ درجة التصنيف، روي عن علي -رضي الله عنه!- أنه قال: (أنا أبو الحسن)"^(٥).

الشعر:

تعدُّ الأبيات الشعرية أصلاً من أصول استنباط القاعدة النحوية عند علماء العربية منذ بداية التأليف؛ لذا اعتمد الوشاء اعتماداً كبيراً في شرحه على الشواهد الشعرية بعد الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فقد حوت المنح الربانية على اثنين وسبعين شاهداً شعرياً.

^(١) ص ٩٧.

^(٢) ص ٤.

^(٣) ص ٢٠٠.

^(٤) ص ٩٧.

^(٥) ص ٩.

● استشهد الوشاء بشعر:

أ.الجاهليين كأمري القيس، وزهير بن أبي سلمى، والأعشى، والنابغة الذبياني.

ب.المخضرمين كحسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة، والحطيئة.

ج.الإسلاميين كجرير، والفرزدق، ورؤبة بن العجاج، وكثير عزة، والكميت.

د.أورد من أشعار المولدين شعر أبي نواس.

فلم يعمد الوشاء إلى بيت أبي نواس ليستشهد به، وإنما كان موافقا لكثير من النحويين^(١) الذين أتوا بأشعار المولدين توجيهاً وتمثيلاً وتبييناً، قال: "...والكوفي يسميه كناية ومكنيا؛ لأنّه ليس باسم صريح، قال ابن هاني:

فصرّح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر"^(٢).

● طريقة استشهاده بالشعر:

١-تارة يأتي بجزء من الشطر، من ذلك:

أ.قال في باب التّمييز^(٣):

.....وطبت النفس.....

ب.قال في باب لا^(٤):

.....ولا لذات للشّيب

ج.قال في باب المخفوضات: "...وما يخفض ب واو رب، أي: مسماهما، نحو^(٥):

وليل كموج البحر.....

٢-تارة يستشهد بالشّطر الذي فيه الشّاهد، من ذلك:

أ.في باب العطف^(٦):

(١) كابن هشام و خالد الأزهري. يُنظر: شرح اللّغة البدرية ١/٣٣٧، وشرح التصريح ١/٩٧.

(٢) ص ١٧٦.

(٣) ص ٢٤١.

(٤) ص ٢٥٦.

(٥) ص ٢٨٠.

(٦) ص ١٨٥.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

ب. في باب الجوازم^(١)، قال: "ومتى في الزمان، نحو قوله:

* متى أضع العمامة تعرفوني*

٣- تارة يستشهد بالبيت كاملاً، من ذلك:

أ. في باب كان وأخواتها^(٢):

إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامَتْ وَأَخْرُمْتَنِي بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ب. في باب الأفعال^(٣):

أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجَفَوْنَ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

● جَلَّ استشهاده الشعريَّة كانت على مسائل نحوية.

١- أحياناً يستشهد بها على لهجة من اللهجات؛ ليكون لكلامه مستند، من ذلك:

أ. قال: "ذكر أبو عبيدة وبعض اللغويين أن بعضهم يجزم بـ أن، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح، وأنشدوا:

إِذَا مَا غَدَوْنَا، قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا: تَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ"^(٤).

ب. قال: "تسكين هاء هو وهي بعد الواو، والفاء، واللام، وثُمَّ لغة قيس وأسد، وهما قرئ في السبع، وتشددهما همدان، قال:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهِدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عِلْقَمَ"^(٥)

٢- أحياناً يستشهد بها على مسألة صرفية: "وجاء في الأخ سكون الخاء بوزن (دلو)، كقول الشاعر:

* ما المرء أخوك إن لم تلفه وزراً *"^(٦)

^(١) ص ١٢٦.

^(٢) ص ١٥٦.

^(٣) ص ١١٦.

^(٤) ص ١٠٨.

^(٥) ص ١٥١.

^(٦) ص ٩٥.

٣- أحيانا يستشهد بها على مسألة فقهية، قال في حديثه عن كلمة الرحمن في البسملة: "ولا يجوز أن يقال لغيره، وأما قول شاعر اليمامة في مسيلمة الكذاب-لعنه الله:-

وَأَنْتَ غِيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا

فلا اعتداد به" ^(١).

٤- أحيانا يستشهد على مسألة اجتماعية. قال: "لأي شي ذكر اسمه؟ أجيب: بأنه إنما ذكره تعظيما للتصنيف؛ لأنه إذا جهل مصنفه كان وضع القدر، حقير الخطر، إذ بمعرفته يعظم التصنيف. و لهذا قال الشاعر:

وَمَنْ يَكْتُبِ الْكُتُبَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ كَيْبَتْ لَهَا أُمٌّ وَلَيْسَ لَهَا أَبٌ" ^(٢).

• شواهد تركها غفلا ولم ينسبها إلى قائلها إلا تسعة أبيات لـ زهير بن أبي سلمى، و جحدر، والكميت، والفرزدق، وابن هاني، والحريري، وبيت لرجل إعرابي، وبيت لامرأة ترقص ولدها، ونظم له، منها:

١- قال: "يجوز تقديم المفعول له على عامله إن لم يكن في العامل مانع، وهو مذهب الجمهور، ومنع من ذلك قوم منهم: ثعلب، والسماع يرد عليهم، قال الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ ^(٣).

٢- قال: "أغفل المصنف كأكثر النحويين "جميعا"، ونبه سيبويه على أنها بمنزلة "كل" معنى واستعمالا من قول امرأة لولدها:

ف_____ دَاكْ حِي خَوْلَانِ جَمِيعَهُمْ وَه_____ مَدَانِ" ^(٤).

• من الأمور الظاهرة أنه لا يذكر الروايات التي ورد بها الشاهد الشعري إلا في شاهدين:

١- قال: "قوله:

وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلِي السَّيْفَ يَضْرِبُ

^(١) ص ٦.

^(٢) ص ١٠.

^(٣) ص ٢٦٤.

^(٤) ص ١٩٩.

قلت: أجاب بعضهم بأن الرواية الصحيحة: متى ما...^(١).

٢- قال: "ومنها: جواز حذفها فينصب تاليها بإضمار فعل، ابن خروف: ويرفع على الابتداء والخبر محذوف، وروي بهما قوله:

فقلت: يمين الله أبرح قاعدا^(٢).

• كان الوشاء عالما بحال الشواهد الشعرية التي يستشهد بها، وذلك أنه قد حكم عليه بأحكام، منها:

١- الضرورة، من ذلك:

أقال في حديثه عن "لن" الناصبة للمضارع: "ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة الشعر كقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء"^(٣).

ب. قال عند حديثه عن "إما": "واختلف فيها هل هي بسيطة، أو مركبة من إن وما، وهو مذهب سيبويه، ودليله اقتصارهم على (إن) في الضرورة، نحو قوله:

فإن جزعاً، وإن إجمال صبر

وفيه نظر"^(٤).

٢- الشذوذ، من ذلك:

أقال في حديثه عن علامات الاسم: "ويعرف أيضا بدخول الألف واللام في أوله بجميع أقسامه حتى الموصولة والاستفهامية؛ لأنها من خواص الأسماء، ولا يرد أن الموصولة والاستفهامية قد تدخل الفعل، وفي قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ

لشذوذ دخولها عليه"^(٥).

^(١) ص ١٢٧.

^(٢) ص ٤١.

^(٣) ص ١٠٩.

^(٤) ص ١٩١.

^(٥) ص ١٧٦.

ب. قال: "وتجرّ الظّاهر والمضمّر شذوذاً، نحو: زيد كالقمر، ونحو:

وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

● تظهر السّمة التّعليميّة بصورة واضحة في تناوله لـ "الشّواهد الشعريّة":

١- تارة يهتم بتوضيح المسألة النّحويّة الواردة في الشّاهد: "ومثال بدل الاشتمال قوله في شخص تقاعد عن مبايعة الملك:

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهَ أَنْ تَبَايَعَا تَوَخَّذُ كَرَهَا أَوْ تَجِي طَائِعَا

فتؤخذ: بدل من تبايعا بدل اشتمال، لأنّ الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة، وهو الصحيح" ^(١).

أو الصّرفيّة، قال: "وقول القائل:

لَقَدْ قَالَ عَبْدَا اللَّهَ شَرَّ مَقَالَةٍ

فعبداء: مثني عبد، وأصله: عبدان حذف نونه للإضافة وألفه؛ لالتقاء السّاكنين، وهو مرفوع فاعل" ^(٢).

٢- تارة يهتم بإعراب موطن الاستشهاد، قال: "ومتى للعموم في الزمان، نحو قوله:

مَتَى أَضْعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فأضع: فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة؛ لالتقاء السّاكنين بين العين واللام قاله بعضهم" ^(٣).

● يذكر أحيانا الآراء التي جاءت على الشّاهد الشعري:

١- قال في حديثه عن "إمّا": "واختلف فيها هل هي بسيطة، أو مركبة من إن وما، وهو مذهب سيبويه، ودليله اقتصارهم على (إن) في الضرورة، نحو قوله:

فَإِنْ جَزَعًا، وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرْ

^(١) ص ٣٩.

^(٢) ص ٩١.

^(٣) ص ١٢٦.

وفيه نظر^(١).

٢- قال عند حديثه عن كلمة الرحمن في البسمة: "ولا يجوز أن يقال لغيره. وأما قول شاعر اليمامة في مسيلمة الكذاب-لعنه الله:-

*** وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَازِلَتْ رَحْمَانَا ***

فلا اعتداد به. وأجاب الزمخشري: بأنه من باب تعنتهم في كفرهم، قال السبكي: هذا لا يفيد جواباً، بل ذكر السبب الحامل لهم، وأجاب هو: بأن المخصوص به جلّ وعلا هو المعروف. وقال ابن مالك وغيره: معناه لازلت ذا رحمة. انتهى^(٢).

- لم يتعرض بالحديث عن أي جانب يتعلق بمناسبة أو شرح البيت، مكتفياً بالتقديم والشرح حول المسألة النحوية.
- يستشهد بالشعر في إثبات حكم آخر لكلمة، فمثلاً قال: "لن...زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

*** فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ ***^(٣).

وقوله:

لَنْ يَخْبِ الْأَنْ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَالِقَةَ^(٤).

- يستشهد بالشعر تأييداً للسمع، فمثلاً قال: "وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية، وزاد الفراء الترجي، واختاره ابن مالك: لثبوت ذلك سماعاً، ونطقها بعضهم، فقال:

مُرْوَانَةَ وَادْعُ وَسَلْ وَأَعْرِضْ لِحَضَبِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَلِكَ النَفْيُ قَدْ كَمَلَا^(٥).

- من طريف ما يتصل بشواهد الشعرية استناده إلى معنى الشعر: للتعليل لمسألة نحوية: قال: "ما قررنا به كلامه من أن الضمير راجع للكلام الاصطلاحي هو الذي عليه جمهور الشارحين، وقال بعضهم: وهو راجع للكلام اللغوي بمعنى الكلمة، وعليه يكون في الضمير استخدام نحو:

(١) ص ١٩١.

(٢) ص ٦.

(٣) ص ٩-١٠.

(٤) ص ١١٠.

(٥) ص ١١٧.

إذا نزل السَّـماء بأرضٍ قومٍ رعيّناه وإنْ كانوا غَضاباً^(١).

- ساق الوشاء العديد من الأبيات الشعرية في شرحه لغرض الحصر: رغبة منه للتسهيل على المبتدئ، منها:

في الاسمِ سبعُ لغاتٍ كلّها سمعت وأني قد جمعتُ الكلَّ مرتجلاً
اسمٌ بضمٍّ وكسرٍ مع سِمٍ بهما وفي سما بثلاثٍ حسبما نُقلا^(٢).

- لا يهتم بتشكيل الأبيات الشعرية.
- أخطاء في الاستشهادات الشعرية:

١- قال^(٣):

قهرنكم حتى الكمات فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغر

الرواية الصحيحة للبيت:

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنَيْنَا الْأَصَاغِرَا

٢- قال^(٤):

* لن يحل للعينين يعد منظر *

الرواية الصحيحة:

* قَلَنْ يَحُلْ لِلْعَيْنَيْنِ يَعْدُكَ مَنظَر *

المأثورات النثرية:

- المأثورات النثرية: تتمثل في كلام العرب الجاري على عاداتهم اليومية، والأمثال، والحكم.
- وقد حوى شرح الوشاء على سبعة عشر قولاً عن العرب، وأربعة أمثال.
- استشهد بها على مسائل نحوية:

^(١) ص ٢٣.

^(٢) ص ٢٧.

^(٣) ص ١٩٥.

^(٤) ص ١٠٩.

- أ. استشهد عند حديثه عن "عدا"، أنها متعدية قبل الاستثناء بقوله: "لقولك: عدا فلان طوره"^(١).
- ب. استشهد عند حديثه عن أغراض حذف الفاعل بقوله: "في السجع، نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته"^(٢).
- ج. استشهد عند حديثه عن إعراب المثني بقوله: "من العرب من يلزم المثني الألف، وإعرابه بالحركات على النون كالمفردات... حكى عن العرب: (هذان خليلان) بضم النون"^(٣).
- الشواهد النثرية يأتي بها منسوبة إلى من حكاها من النحاة، أو إلى عبارة فيها عموم كقوله: قولهم، أو قول بعضهم، أو قول العرب، أو سمع عن العرب، أو حملوا عليه، أو حكى من ذلك:

- أ. قال: "تحياتك حكاه سيبويه"^(٤).
- ب. قال: "تربي حكاه الأخفش"^(٥).
- ج. قال: "بزيد حكاه أبو الفتح عن بعضهم"^(٦).
- د. قال: "فقولهم: (هذا جحر ضب خرب)"^(٧).
- هـ. قال: "كقول بعضهم-وقد قيل له-كيف أصبحت؟ قال: كخير"^(٨).
- و. قال: "...نحو قول العرب: إنها لإبل أم شاء"^(٩).
- ز. قال: "وحملوا عليه: (والكرامة ذات أكرمكم الله به)"^(١٠).
- ح. حكى أن سيبويه رُئي في النوم، ف قيل له: ما فعل الله بك؟، فقال: خيراً كثيراً^(١١).

^(١) ص ٢٥٠.

^(٢) ص ١٤١.

^(٣) ص ٩٣.

^(٤) ص ٤٣.

^(٥) ص ٤٣.

^(٦) ص ٣٨.

^(٧) ص ١٧٠.

^(٨) ص ٢٧٨.

^(٩) ص ١٩٠.

^(١٠) ص ٢١٨.

^(١١) ص ١٧٧.

- تطرق إلى توضيح وإعراب موطن الاستشهاد؛ تيسيرا للقارئ وتعليما له، قال: "...فقولهم: (هذا جحر ضب خرب، فوصفوا المرفوع بالمخفوض، قلت: أكثر العرب يرفع خربا، ولا إشكال فيه، ومنهم: من يخفضه لمجاورته المخفوض، وذلك للمناسبة في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعليه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة...." ^(١).
- استخدمها مفسرا أو شارحا من الوجهة النحوية، ولم يتطرق إلى معناها اللغوي، ولا المناسبة التي قيلت فيها.
- لم يذكر ابن أجروم إلا قولاً واحداً للعرب في باب المفعول معه، وتناوله الوشاء بالشرح، قال: "ونحو: الخشبة من قولك: (استوى الماء والخشبة)، فالخشبة: منصوبٌ مذكورٌ، لبيان مَنْ صاحبُ الماءِ في الإستواء؟ ومعنى استوى الماء والخشبة: ارتفع الماءُ مَعَهُ، أي: صاحبُها في ارتفاعه، أي: ارتفع حتى وصلَ إليها، فاستوى بمعنى: ارتفع، والخشبة هاهنا مقياسٌ يُعرفُ به الماءُ وقتَ زيادته... المعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو، أي: وصلَ الماءُ إلى الخشبة، فليست الخشبةُ أرفعُ مِنَ الماءِ" ^(٢).

الأمثلة الصناعية:

الأمثلة المصنوعة جاءت في كل باب من أبواب الشرح، حيث أكثر الوشاء منها، ومن هنا تظهر السمة التعليمية التي أرادها الشارح؛ إذ عند تصفحك الشرح ترى الأمثلة المصنوعة قد جاءت بصورة واسعة جداً.

اللغات واللهجات:

لغات العرب حجة على اختلافها، ويقاس على الشائع منها، ويستعمل الأقوى ^(٣). فالاستشهاد والاحتجاج باللغات واللهجات منتشر في ثنايا الشرح وأبوابه، حيث أظهر لنا شيئا من معالم لغات العرب.

فقد استشهد الوشاء بها في شرحه في أربعة وأربعين موضعا.

- كان حرصا على نسبة اللغة واللهجة إلى القبيلة التي جرت على لسانها، من ذلك:

^(١) ص ١٧٠.

^(٢) ص ٢٦٩.

^(٣) ينظر: الاقتراح ص ١٠٠.

أ.قال: "تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم لغة قيس..."^(١).

ب.قال: "في حتى لغة أخرى إبدال حائها عينا، قرأ ابن مسعود ﴿حتى حين﴾، وهي هذيل، وإمالة ألفها لغة يمنية"^(٢).

وقد يترك اللغة غفلا من دون نسبتها إلى قبيلة معينة، أو يقول إنَّ من العرب من يقول كذا، من ذلك:

أ.قال: "وفي الخاتم لغات خاتم بفتح التاء وكسرهما، وبهما قرئ في السبع، وختام وخيتام"^(٣).

ب.قال: "عند ثلاث لغات أشهرها الكسر، ومن العرب من يفتحها، ومن العرب من يضمها"^(٤).

ج.قال: "في المثني لغة أخرى، وهي: لزوم الألف في الأحوال الثلاثة، وعزيت لقبائل كثيرة من العرب"^(٥).

أو يسندها إلى العموم، من ذلك: قال: "...وحاشا، ويقال فيها: حاش، وحشا"^(٦).

● ومن شدة اهتمامه باللغات تعقب ورودها وتتبعها في قراءات القرآن، فكثير من اللغات التي استشهد بها في شرحه مدعمة بثبوتها في قراءات القرآن.

طريقة تتبعه للغات العرب في القراءات القرآنية:

أ.تارة لا يذكر القراءة، بل يكتفي بذكر نوعها، من ذلك: قال عند حديثه عن ضمير الجمع المخاطب: "في ميمه أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابله الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة القطع، والسكون قبل غيرها، قلت: وبهذه اللغات-غير الاختلاس-قرئ في السبع، بل العشر"^(٧).

ب.وتارة يذكر القراءة، من ذلك: قال: "في حتى لغة أخرى إبدال حائها عينا، قرأ ابن مسعود ﴿حتى حين﴾، وهي هذيل، وإمالة ألفها يمنية"^(٨).

^(١) ص ١٥١.

^(٢) ص ١٩٥.

^(٣) ص ٢٨٣.

^(٤) ص ٢٣١.

^(٥) ص ٩٢.

^(٦) ص ٢٤٥.

^(٧) ص ٢١٧.

^(٨) ص ١٩٥.

وفي شواهد القرآن وقراءاته إيضاح أوسع.

بعد ذكره اللغات والليجات في المسألة الواحدة يذكر أقسها أو أحسنها أو أشهرها، ومن ذلك:

١- قال: "ضربهم... في هاء الجمع والمثنى أربع لغات الضم والكسر، إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم اتباعاً، وهو الأقسر وضعها على الأصل، وبهما قرئ في العشر"^(١).

٢- قال: "ضربكم... في ميمه أربع لغات أحسنها السكون..."^(٢).

٣- قال: "عند ثلاث لغات أشهرها الكسر..."^(٣).

ويحكم بشذوذها كما قال: "حيثما... أحد عشر لغة وقوعها شاذاً..."^(٤).

• ومن شدة اهتمامه باللغات يذكرها منظومة، من ذلك:

أ. قال: "في الاسم سبع لغات نطقها بعضهم، فقال:

في الاسم سبع لغات كلها سمعت وإنني قد جمعت الكل مرتجلاً

اسم بضم وكسر مع سم بهما وفي سما بثلاث حسبما نقل"^(٥).

ب. قال: "في الفم عشر لغات، إذا كان بالميم نقصه وقصره وتضعيفه، وكل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها وإتباع فائه لميمه، ونطقها بعضهم، فقال:

تثلث فاء فم مع نقص آخره كذاك في حالي قصر وتضعيف

والفاء تتبع ميماً حين تعربه فهذه عشرة من غير تكليف"^(٦).

• استخدم اللغات في تخرج الآيات والأحاديث، قال: "في المثنى لغة أخرى، وهي لزوم الألف

في الأحوال الثلاثة، وعزيت لقبائل كثيرة من العرب، قال ابن قاسم: (هي أحسن ما يخرج

عليها قراءة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾، وكذلك قوله عليه السلام: (لا وتران في ليلة)"^(٧).

• استخدم الوشء في التعبير بعض لغات العرب:

(١) ص ٢١٨.

(٢) ص ٢١٧.

(٣) ص ٢٣١.

(٤) ص ١٢٥، ١٢٦.

(٥) ص ٢٧.

(٦) ص ٩٦.

(٧) ص ٩٢.

أ. استخدم لغة "أكلوني البراغيث" أو لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة". قال: "ولما فرغ من الكلام على المفعول له. طفق في المفعول معه، وهو آخر المفاعيل. فإن قلت: لأي شيء جعل آخرًا؟ قلت: للخلاف فيه. هل هو قياسيٌّ - وهو قول الأخفش، وأبي علي، وصححه ابن مالك - أو سماعيٌّ؟ وعزوه جماعةً للأكثرين" ^(١).

ب. قال في باب النعت: "يُستثنى من كلامه ما سيأتي في باب النداء من نحو: يا كريمًا لا يبخل، ويا رجلًا صالحًا أقبل: لمعين؛ فإنه لا تبعية فيه في التعريف" ^(٢).

حقُّ التَّكْرَرِ المقصودة البناء على الضَّمِّ، ولكن إذا كانت موصوفة تؤثر العرب نصيها على ضمِّها.

● القبائل العربية التي وردت في شرح الوشاء:

١- أسد: وردت في شرحه ثلاث مرات ^(٣).

٢- أهل الحجاز: وردت في شرحه مرة واحدة ^(٤).

٣- بنو صباح: وردت في شرحه مرة واحدة ^(٥).

٤- تميم: وردت في شرحه مرة واحدة ^(٦).

٥- الحجازيون: وردت في شرحه مرتين ^(٧).

٦- حمير: وردت في شرحه مرتين ^(٨).

٧- خزاعة: وردت في شرحه مرة واحدة ^(٩).

٨- ربيعة: وردت في شرحه مرة واحدة ^(١٠).

^(١) ص ٢٦٧.

^(٢) ص ١٧١.

^(٣) ص ١٢٦، ١٥١، ١٩١.

^(٤) ص ١٩١.

^(٥) ص ١٠٧، ١٠٨.

^(٦) ص ١٩١.

^(٧) ص ١٨٠، ٢١٢.

^(٨) ص ١٠، ٣٣.

^(٩) ص ٣٩.

^(١٠) ص ٢٣٩.

- ٩- سليم: وردت في شرحه مرة واحدة^(١).
 ١٠- فقّيس: وردت في شرحه مرة واحدة^(٢).
 ١١- قيس: وردت في شرحه ثلاث مرات^(٣).
 ١٢- هذيل: وردت في شرحه مرة واحدة^(٤).
 ١٣- همدان: وردت في شرحه مرة واحدة^(٥).
 ١٤- يمنية: وردت في شرحه مرة واحدة^(٦).

كتب العلماء وآراؤهم:

كتب العلماء وآراؤهم ركيزة ارتكز عليه الرّشّاء، ولم يركز في شرحه للأجرومية الاعتماد على نحوي بعينه، بل اعتمد الآراء التي غالبًا ما اتفق عليها النُّحاة:
 أ. النُّحاة أفرادًا:

أعلام الطبقة البصريّة الثالثة:

- ١- الخليل/صاحب العين (ت ١٧٠هـ): نقل عنه سبع مرات^(٧).
 ٢- يونس (ت ١٨٢هـ): نقل عنه في موضعين^(٨).

أعلام الطبقة البصرية الرابعة:

سيبويه (ت ١٨٠هـ): نقل عنه في تسعة وثلاثين موضعًا، ولم يصرح باسم الكتاب، ولم ينقل منه نصًا؛ بل اكتفى بـ"قال سيبويه"، أو "قوله"، أو "مذهب سيبويه"، أو "ظاهر مذهبه"، من ذلك:

(١) ص ١٢٤.

(٢) ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) ص ١٥١، ١٩١، ١٩٥.

(٤) ص ١٩٥.

(٥) ص ١٥١.

(٦) ص ١٩٥.

(٧) ص ٨٩، ٩٠، ١٢٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٥٤، ٢٧٦.

(٨) ص ١٩١، ٢١٧.

أ. قال في نواصب المضارع: "إذن-بكسر الهمزة، وفتح الذال المعجمة. وسكون النون:-وهي حرف جواب وجزاء قاله سيبويه..."^(١).

قال سيبويه في الكتاب: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً..."^(٢). وقال في موضع آخر: "وأما (إذن) فجواب وجزاء..."^(٣).

ب. قال في جوازم المضارع: "تنبيه: ما تقدّم في إذا من أنها حرف شرط، هو الأصح، وهو مذهب سيبويه..."^(٤).

قال في الكتاب: "...فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كلّ واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد..."^(٥).

وأحياناً لا يصرح بالنقل عنه، قال: "أنّ "حيث" و"إذ" لا يجزمان إلا إذا اقترنا بـ"ما" كما لفظ به، وهو الأصح..."^(٦).

هذا الرأي لسيبويه إذ قال: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضمّ إلى كلّ واحد منهما (ما)..."^(٧).

أعلام الطبقة البصرية الخامسة:

١- قطرب (ت ٢٠٦هـ): نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٨).

٢- الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ): نقل عنه في ستة عشر موضعاً^(٩).

أعلام الطبقة البصرية السادسة:

المازني (ت ٢٤٩هـ): نقل عنه في ثلاثة مواضع^(١٠).

^(١) ص ١١٠.

^(٢) الكتاب ١٢/٣.

^(٣) الكتاب ٢٣٤/٤.

^(٤) ص ١٢٣.

^(٥) الكتاب ٥٧/٣.

^(٦) ص ١٢٧.

^(٧) الكتاب ٥٦/٣.

^(٨) ص ١٢٦، ٩٣، ٣٣.

^(٩) ص ٤٣، ٨٩، ٩٩، ١٠٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٦٧، ١٨١، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٧٢.

^(١٠) ص ١١١، ٢٢٣، ٢٢٤.

أعلام الطبقة البصرية السابعة:

المبرد(ت٢٨٦هـ):نقل عنه في تسعة مواضع، من المقتضب، والشافي، والكامل، وكتب النحاة^(١).

أعلام الطبقة الكوفية الثانية:

الكسائي(ت١٨٩هـ):نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٢).

أعلام الطبقة الكوفية الثالثة:

١-الفراء(ت٢٠٧هـ):نقل عنه في أربعة عشر موضعاً من معاني القرآن، وكتب النحاة^(٣).

٢-هشام(ت٢٠٩هـ):نقل عنه في موضع واحد^(٤).

٣-الليثاني:نقل عنه في موضعين^(٥).

أعلام الطبقة الكوفية الخامسة:

ثعلب(ت٢٩١هـ):نقل عنه في موضعين^(٦).

غلبت عليهم النزعة البصرية:

١-الزجاجي(ت٢٤٠هـ):نقل عنه في موضعين^(٧).

٢-ابن درستويه(ت٢٥٨هـ):نقل عنه في موضع واحد^(٨).

٣-الزجاج(ت٣١١هـ):نقل عنه في ستة مواضع^(٩).

٤-ابن السراج(ت٣١٦هـ):نقل عنه في موضعين^(١٠).

^(١) ص٨٩، ١١١، ١٣٢، ١٥٥، ١٧٧، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٦.

^(٢) ص٣٥، ١١٨، ١٢٦.

^(٣) ص٣٥، ٦٩، ١٠٩، ١١١، ١١٥، ١١٨، ١٢٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٩٣، ٢٦٦، ٢٨١.

^(٤) ص٨٩.

^(٥) ص١٠٧، ١١٩.

^(٦) ص٢٢٨، ٢٦٤.

^(٧) ص٢٢، ١٥٥.

^(٨) ص٣٥.

^(٩) ص٦٩، ٩٢، ٩٣، ١٧٧، ٢٤٢، ٢٥٥.

^(١٠) ص٨٥، ١٣٣.

أشهر أعلام نحاة العراق، وما يليه شرقاً، وما يقرب منه غرباً:

- ١- الفارسي/أبو علي/أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): نقل عنه في أربعة عشر موضعاً من الإيضاح، والمسائل البصريات، والمسائل المنثورة، وكتب النحاة^(١).
- ٢- السيرافي (ت ٣٦٨هـ): نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٢).
- ٣- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٣).
- ٤- الرماني (٣٨٤هـ): نقل عنه في موضعين^(٤).
- ٥- ابن جني/أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): نقل عنه في موضعين^(٥).
- ٦- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): نقل عنه في سبعة مواضع من الكشاف، والمفصل، والأنموذج^(٦).
- ٧- ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): نقل عنه في موضع واحد من أماليه^(٧).
- ٨- ابن الدهان (٥٦٩هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٨).
- ٩- ابن الخباز (٦٣٧هـ): نقل عنه في أربعة مواضع من النهاية، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي^(٩).

ممن جمع بين النزعتين:

- ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ): نقل عنه في ستة مواضع من مصنفات النحاة، وكتابه الموفق في النحو^(١٠).

أشهر علماء القطرين:

- ١- ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ): نقل عنه في موضعين، نقل عنه من المقدمة المحسبة، وكتب النحاة^(١١).

^(١) ص ٥١، ٨١، ٩٥، ١١٠، ١٦٧، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٧.

^(٢) ص ١٨١، ٢١٨، ٢٥٥.

^(٣) ص ٢٠٥.

^(٤) ص ٢٠٦، ٢٥٧.

^(٥) ص ٣٨، ١٢٨.

^(٦) ص ٥٠، ٧٠، ٥١، ٥٢، ٨٠، ١٠٨، ٢٤٩.

^(٧) ص ٢٣٢.

^(٨) ص ١٢٦.

^(٩) ص ٩٩، ١٩٢، ٢٤٤، ٢٧١.

^(١٠) ص ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٥٦.

^(١١) ص ١٥٤، ١٦٧.

٢- ابن يعيش (٦٤٣هـ): نقل عنه في موضع واحد^(١).

٣- ابن الحاجب (٦٤٦هـ): نقل عنه في أربعة عشر موضعا من الكافية. وشرح الوافية نظم الكافية، والإيضاح في شرح المفصل^(٢).

نحاة الأندلس والمغرب:

١- الأعلام (٤٧٦هـ): نقل عنه في موضعين^(٣).

٢- ابن ملكون (٥٤١هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٤).

٣- السهيلي (٥٨١هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٥).

٤- الجزولي (٦٠٧هـ): نقل عنه في موضعين^(٦).

٥- ابن خروف (٦٠٩هـ): نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٧).

٦- ابن طلحة (٦١٨هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٨).

٧- أبوعلي الشلوبين (٦٤٥هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٩).

٨- ابن هشام الخضراوي (٦٤٦هـ): نقل عنه في موضعين^(١٠).

نحاة الأندلس والمغرب بعد سقوط بغداد:

١- ابن عصفور (٦٦٩هـ): نقل عنه في عشرة مواضع، من شرح الجمل الكبير والصغير، والمقرب، والإغفال^(١١).

^(١) ص ٢٤٤.

^(٢) ص ٥١، ٥٥، ٧٧، ٧٨، ٩٩، ١٦٧، ١٧٤، ١٨٦، ١٩٢، ٢١٢، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٧١.

^(٣) ص ٥١، ٢٧٧.

^(٤) ص ٢٠٦.

^(٥) ص ٢٧٢.

^(٦) ص ١٩، ٢٤٠.

^(٧) ص ٤١، ٥١، ١١١.

^(٨) ص ١٨.

^(٩) ص ١١٠.

^(١٠) ص ١٥٦، ١٩٥.

^(١١) ص ١٩، ٢٥، ١٢٨، ١٦٧، ١٨١، ٢٠١، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٥.

٤-الأزهري/ الشيخ خالد/ الشارح (ت٩٠٥هـ):صرح بالنقل عنه في خمسة مواضع^(١)، نقل عنه من شرح المقدمة الأجرومية، وشرح التصريح على التوضيح، وشرح الأزهري.

٥- السيوطي (ت ٩١١هـ): صرح بالنقل عنه في موضعين^(٢).

أعلام آخرون نقل عنهم من غير المدارس السابقة:

١- الحريري (٥١٦هـ): صرح بالنقل عنه في موضع واحد^(٢).

٢- السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ (ت ٨١٦هـ): صرح بالنقل عنه في ثلاثة مواضع^(٤).

ب-جماعات:

البصريون/البصري: وردت في ثلاثة وعشرين موضعاً^(٥).

الكوفيون/الكوفي: وردت في شرحه في واحد وثلاثين موضعا^(٦).

بعض أئمة الكوفيين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٧).

بعض البصريين: وردت في شرحه في موضع واحد (A).

طائفة من البصريين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٩).

ياقِي الكُوفِيين: وردت في شرحه في موضع واحد^(١٠).

الجمهور: وردت في شرحه في واحد وثلاثين موضعاً^(١١)

(1) ص ۱۸، ۱۹، ۲۱، ۲۱۲، ۲۳۹.

(٢) ص ١٢، ١١٩.

$$A_1 \quad (3)$$

(٤) ص ١٠٨، ٢٧٥.

ص ۲. ۴. ۸. ۲۹. ۴۷. ۵۹. ۱. ۱۳. ۱۱۴. ۱۳۵. ۱۵۱. ۱۵۶. ۱۶۱. ۱۶۲. ۱۶۹. ۱۷۱. ۱۸۷. ۱۹۸. ۲۱۴. ۲۵۴. ۲۷۱. ۱۸۱. (۵)

172, 171, 158, 157, 151, 150, 135, 132, 131, 127, 118, 113, 1.7, 1.5, 99, 93, 92, 89, 72, 67, 61, 29, 28, 4, 3, 2

19A, 19E, 190, 179, 172

41. (v)

2. (A)

208, p. (9)

174, p. 11

ص ١٩، ١٨٩، ١٨٤، ١٧٣، ١٦٣، ١٦١، ١٥٩، ١٥٦، ١٥٥، ١٤٨، ١٤٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ٨٩، ٦٧، ٥١، ٣٦، ٣٣، ١٩^(١)

281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289

جمهور البصريين: وردت في شرحه في أربعة مواضع^(١).

جمهور النحويين: وردت في شرحه في موضعين^(٢).

جمهور البصريين والكوفيين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٣).

جمهور الشارحين: وردت في شرحه في موضعين^(٤).

المتأخرون: وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(٥).

كثير من المتأخرين: وردت في شرحه في موضعين^(٦).

وأكثر المتأخرين: وردت في شرحه في موضعين^(٧).

بعض المتأخرين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٨).

متأخرو النحو: وردت في شرحه في موضع واحد^(٩).

جماعة من المتأخرين: وردت في شرحه في موضع واحد^(١٠).

المتقدمون: وردت في شرحه في موضع واحد^(١١).

الأقدمون: وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(١٢).

النُّحاة: وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(١٣).

^(١) ص ٢٦٣، ١٢٨، ٩٩، ٩٥.

^(٢) ص ٢٥٦، ٧١.

^(٣) ص ٢٦٨.

^(٤) ص ٢٢، ١٩.

^(٥) ص ١٥٥، ٦٢، ١٩.

^(٦) ص ٢٤٠، ١٥٨.

^(٧) ص ٢٤٠، ١٦٣.

^(٨) ص ٢٧٦.

^(٩) ص ٢٠٥.

^(١٠) ص ٩٣.

^(١١) ص ٦٢.

^(١٢) ص ١٥٩، ٢٨، ٧.

^(١٣) ص ٢٦٨، ١٥٣، ٣٥.

النحويون: وردت في شرحه في أربعة مواضع^(١).

أكثر النحويين: وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(٢).

وكثير من النحويين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٣).

طائفة من النحويين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٤).

أئمة النحو: وردت في شرحه في موضع واحد^(٥).

بقية النحويين: وردت في شرحه في موضع واحد^(٦).

المحققون: وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(٧).

بعض المحققين: وردت في شرحه في موضعين^(٨).

علماء بلدنا: وردت في شرحه في موضع واحد^(٩).

أهل البلدين: وردت في شرحه في موضع واحد^(١٠).

كثيرون: وردت في شرحه في موضعين^(١١).

الأكثر: وردت في شرحه في أربعة مواضع^(١٢).

بعض اللغويين: وردت في شرحه في موضعين^(١٣).

^(١) ص ١٨١، ١٧٩، ١١٧، ٩٠.

^(٢) ص ٩٤، ٩٣، ٩١.

^(٣) ص ١٦٣.

^(٤) ص ٩٢.

^(٥) ص ٢٠٥.

^(٦) ص ١٨١.

^(٧) ص ٢٨٠، ٢٢٠، ٨٩.

^(٨) ص ٢٨٠، ٢٥٥.

^(٩) ص ٧٠.

^(١٠) ص ١٣٥.

^(١١) ص ٧٨، ٧٧.

^(١٢) ص ٢٧٦، ٢٦٨، ١٨٠، ١١٤.

^(١٣) ص ١٠٧، ٦٢.

- الصرفيون:وردت في شرحه في موضع واحد^(١).
- المعربون:وردت في شرحه في موضع واحد^(٢).
- البيانين:وردت في شرحه في موضع واحد^(٣).
- المصنفون:وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(٤).
- الأندلسيون:وردت في شرحه في موضع واحد^(٥).
- المنطقيون:وردت في شرحه في موضع واحد^(٦).
- الأصوليون:وردت في شرحه في موضعين^(٧).
- جماعة:وردت في شرحه في ستة مواضع^(٨).
- العامة:وردت في شرحه في موضع واحد^(٩).
- العرب:وردت في شرحه في ثلاثة مواضع^(١٠).
- جميع العرب:وردت في شرحه في موضع واحد^(١١).

- في نقله عن النحاة استخدم ألفاظ أخرى غير القول كجزم، وادعى، وصرح، وحكى^(١٢).
- طريقة نقله عن النحاة:

إمّا تصريحاً:

أ.تارة يذكر اسم المؤلف مع مصنفه، من ذلك:

^(١) ص ١٣٨.

^(٢) ص ١٠٦.

^(٣) ص ١٤٥.

^(٤) ص ٢٠٥، ١٨٣، ٤.

^(٥) ص ١٨٢.

^(٦) ص ١٤٥.

^(٧) ص ١٧٩، ١٤٥.

^(٨) ص ٢٧٦، ٢٦٧، ٢٢٠، ٩٥، ٥٣، ٢٤.

^(٩) ص ٢٣١.

^(١٠) ص ٢٠٥، ٩٣، ٩٢.

^(١١) ص ٢٤٧.

^(١٢) ص ٢١٨، ١٢٦، ١١٩.

١- قال: "الجزولي في مقدمته"^(١).

٢- قال: "ابن إياز في شرح الفصول"^(٢).

ب. تارة يذكر اسم المصنف فقط، من ذلك:

١- قال: "ورجح صاحب جمع الجوامع..."^(٣).

٢- قال: "قال صاحب المقرب..."^(٤).

ج. تارة يذكر اسم المؤلف فقط وهذا هو الأكثر دوراناً في شرحه، على الرغم من أن مصنفات بعضهم جمة. وتنوعت طريقتهم في ذكر اسم المؤلف^(٥):

١- مرة يذكر اسم المؤلف دون لقبه ك ابن هشام.

٢- ومرة يذكر اسم المؤلف مع لقبه كابن هشام الأنصاري.

٣- ومرة يكتفي باللقب ك الأزهرى، والفارسي.

من النُّحاة من أكثر النقل عنه وصرح ، إلا في مواضع قليلة: ابن مالك.

من النُّحاة من أكثر النقل عنه ولم يصرح :الفاكهي الذي نقل عنه من شرح الحدود النحوية، ومجيب النداء، ولم يصرح بالنقل عنه.

منهم من أكثر النقل عنه ، ولم يصرح الا في مواضع قليلة:

١- المرادي (٧٤٩هـ)^(٦).

٢- خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)^(٧).

٣- أبو زكريا الأنصاري (ت ٩١٠هـ):

نقل عنه من حاشيته على المحلي، وبلوغ الأرب في شرح شذور الذهب، وشرح الرسالة القشيرية.

(١) ص ١٩.

(٢) ص ٢٠.

(٣) ص ١٧٩.

(٤) ص ٢١٤.

(٥) ينظر: فهرس الأعلام في آخر التحقيق.

(٦) ص ٣٤، ٩٢، ١٠٣، ١٧٧، ١٥٨، ١٨٤، ٢٥٥.

(٧) ص ١٨، ١٩، ٢١، ٢١٢، ٢٣٩.

ولم يصرح بالنقل عنه إلا في موضعين^(١).

٤-السيوطي(ت٩١١هـ):

نقل عنه من همع الهوامع، وجمع الجوامع، والمزهر، والطبقات الكبرى.

ولم يصرح بالنقل عنه إلا في موضعين^(٢).

• يحيل كثير من الأقوال للعموم كـ"بعضهم"، أو"قال به قوم"، أو "غيره"، أو"أكثر المتأخرين"، من ذلك:

وقد استطاعت الباحثة الوقوف على ما أمكن منها، وقد نهت على ذلك في هوامش التحقيق.

• يذكر رأي العالم في المسألة النحوية الواحدة من أكثر من مصنف له. من ذلك:

أ.قال:"والأصل إفرادالنفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه، وأكتع على أبصع، وأبصع على أبتع على الصحيح، واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة الابتداء بأبيها شئت بعد أجمع"^(٣).

ب.قال:"وسميت نواسخ؛ لأنها أزلت حكم المبتدأوالخبر...وبه صرح ابن مالك في العمدة وشرحها"^(٤).

• أفاد من شروح الأجرومية الأخرى:

١-شرح "الدُّرَّة النُّحْوِيَّة" للحسني(ت٧٢٣هـ):نقل عنه في موضع واحد^(٥).

٢-شرح المكودي على الأجروميَّة(ت٨٠٧هـ):نقل عنه في موضع واحد^(٦).

٣-شرح الأجروميَّة للحلاوي(ت٨٣٣هـ):نقل عنه في موضعين^(٧).

٤-المستقل بالمفهومية، وعنوان الإفادة لإخوان الاستفادة للراعي(ت٨٥٣هـ):نقل عنه في خمسة

^(١) ص ١٥٢-١٥٣.

^(٢) ص ١١٩-١٢٠.

^(٣) ص ٢٠١.

^(٤) ص ١٥٤.

^(٥) ص ١١.

^(٦) ص ١١.

^(٧) ص ٨٣، ١٠.

مواضع^(١).

٥- شرح الأجرومية للقرافي (ت ٨٦٧هـ): نقل عنه في خمسة مواضع^(٢).

٦- شرح المقدمة الأجرومية لخالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ): نقل عنه في خمسة مواضع^(٣).

٧- شرح الأجرومية للسهمودي (ت ٩١١هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٤).

٨- المواهب الرحمانية لطلاب الأجرومية للشنواني (ت ١٠١٩هـ): اعتمده عليه الوشاء كثيرا في شرحه للأجرومية، ولم يصرح بالنقل عنه.

٩- الدرة الشنوانية على شرح الأجرومية للأزهرى للشنواني (ت ١٠١٩هـ): اعتمده عليه الوشاء - أيضًا - في شرحه للأجرومية، ولم يصرح بالنقل عنه.

١٠- التحفة السنية في شرح الأجرومية للحلي (ت ١٠٤٤هـ): نقل عنه في موضع واحد^(٥).

١١- شرح الأجرومية للأربصى: نقل عنه في موضع واحد^(٦).

● استمد الوشاء مادته اللغوية في شرحه من مصادر كثيرة ومتنوعة:

أ. تهذيب اللغة للأزهرى (ت ٣٧٠هـ): صرح بالنقل عنه في موضع^(٧).

ب. الصحاح للجوهري (ت ٤٥٣هـ): صرح بالنقل عنه في موضعين^(٨).

ج. أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ): صرح بالنقل عنه في موضع واحد^(٩).

د. القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): صرح بالنقل عنه في موضع واحد^(١٠).

(١) ص ٢٤٤، ٢٠٧، ٦٨، ١١.

(٢) ص ٢٤٤، ٢٣٨، ٢٣٣، ١٤٥، ٦٨.

(٣) ص ٢٣٩، ٢١٢، ٢١٠، ١٩، ١٨.

(٤) ص ٢٠.

(٥) ص ١٤.

(٦) ص ٤٢.

(٧) ص ٢٠١.

(٨) ص ٢٢٧، ١٤.

(٩) ص ١٥.

(١٠) ص ١٥، ١٤.

• لم يعتمد في شرحه على علماء النحو وآرائهم فقط، بل تخلل شرحه آراء لعلماء التفسير والفقه وأصوله^(١).

ويتضح مما سبق أنّ الوشاء كان عالماً بالنحو، حافظاً للقرآن على علم بالقراءات المتواترة والشاذة، والشعر، وعالماً باللغات واللهجات، ومتتبعا لآراء علماء النحو والعلوم الأخرى، وأميناً في طرح المادة العلمية.

(١) ص ١٧٩، ١٠٨، ٩٠، ٥.

المبحث الرابع

موقفه من صاحب المتن

كان موقفه منه على المستوى الأدبي والخلقي موقفًا أدبيًا، وهو الموقف المعتاد من العلماء الأثبات الذين يتبادلون الإجلال والتقدير بينهم.

وقد ظهر هذا الموقف في مظهرين:

أ. تعبيره عنه بلفظ الشيخ والمصنف في مواضع عدة، منها:

- قال: "وقول الشيخ: (لفظًا أو تقديرًا) إما حالان من (تغيين)..."^(١).
- قال: "وأتى بها المصنف على عادة المتقدمين: لتمرين المبتدئ أي: ليمرته، أي: ليعوده فيما تعلّمه"^(٢).
- قال: "(مجزومٌ أبدًا) على قول الكوفيين المتقدم، ومن هنا يُعلم أن الشيخ كان كوفي المذهب أيضًا، قاله بعضهم"^(٣).

ب. إعجابه به في ثلاثة مواضع:

- قال: "ولله درُّ المصنف حيث أشار إلى تفاريعها بالأمثلة..."^(٤).
- قال: "ولله درُّ المصنف حيث أتى بلفظة تُشعرُ بختم كتابه، وهي: الخاتم، وهذا آخر الكلام"^(٥).
- إعجابه بالمقدمة الأجرومية بتسمية شرحه عليها "المنح الربانية في حلّ جواهر الأجرومية"^(٦).

وعلى المستوى العلمي اختلف موقفه، فمرة يؤيد، ومرة يعارض، ومرة أخرى يستدرك.

تأييده:

جاءت تأييداته في الإطارات التالية:

(١) ص ٥٦.

(٢) ص ٨٧.

(٣) ص ١٠١.

(٤) ص ١٠٠.

(٥) ص ٢٨٣.

(٦) ص ٣.

• تأييده في الحدود، من ذلك:

١- تأييده في تعريف الإعراب، قال: "(تغيير) واعترض عليه بأن المقصود تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ، والتغيير فعل الشخص، فكيف صح تفسيره به وحمله عليه؟ وأجيب: بأنه أراد به التغيير، والمصدر كثيرًا ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر"^(١).

٢- تأييده في تعريف الفاعل، قال: "فإن قلت: في هذا الرسم نظر؛ لأن الرفع حكم؛ والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الرسم المأخوذ فيه الحكم؛ فجاء الدور. ويُجاب: بأن لا نسلم أن تصور الحكم فرع تصور الفاعل؛ فيتوقف على الرسم؛ لأن الرفع لا ينحصر في الفاعل؛ لتحقيقه في غيره، كناية واسم كان"^(٢).

٣- تأييده في تعريف المفعول به، قال: "...فإن قلت: في هذا التعريف نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على التعريف المأخوذ فيه الحكم؛ فجاء الدور، قلت: لا نسلم أن تصور الحكم فرع تصور المحدود، فيتوقف على التعريف؛ لأن النصب لا ينحصر في المفعول به؛ لتحقيقه في غيره، كالمصدر، والحال، والتمييز، وإنما يتوهم الدور لو كان المأخوذ فيه النصب المقيد بالمفعول به وليس كذلك"^(٣).

• تأييده في الأحكام، من ذلك:

١- تأييده في عدم اشتراط أن يكون المفعول لأجله قلبياً، قال: "ظاهر كلام المصنف أنه لا يشترط فيه أن يكون قلبياً، أي: معناه، قائماً بالقلب، كالرغبة ونحوها، وهو مذهب الفارسي، وهو كذلك، وقد اعتبره بعضهم"^(٤).

٢- تأييده في إعراب المثني، قال: "ما ذكره من أن المثني يُرفع بالالف، ويُنصب ويُجرُ بالياء، هو مذهب طائفة من النحويين -وعُزي للزجاج والكوفيين- وهو المشهور...."^(٥).

• تأييده في الألفاظ، من ذلك:

(١) ص ٥٢.

(٢) ص ١٣٥.

(٣) ص ٢١٥.

(٤) ص ٢٦٤.

(٥) ص ٩٢.

١- تأييده في تقييد الفعل المضارع المعتل بـ "الآخر"، قال: "(الفعل المضارع المعتل الآخر)... فإن قلت: تقييد المعتل بالآخر لا فائدة فيه؛ لأنَّ المعتل في عرف النحويين مختصُّ بما آخره حرفٌ عليه، والتَّعميمُ عُرفٌ صرفيٌّ، قلت: إن سلم ذلك، ففائدة القيد بيانُ الواقع ودفعُ التَّوهمِ"^(١).

٢- تأييده في عدم تقييده جمع المؤنث السَّالم بـ "المنصرف"، قال: "(و) في ما صدقات (جمع المؤنث السَّالم) يجري فيه ما تقدَّم، نحو: مررتُ بهنَّ ومسلماتٍ، ولا يكونُ إلا منصرفاً؛ ولهذا لم يقيده بالمنصرف، ولا حاجةٌ إلى تقييده؛ لأنَّه إذا جعلَ علماً يكونُ مفرداً، وكلامه في الجمع، وإن صحَّ إطلاقه عليه باعتبار أصله"^(٢).

• تأييده في التَّرتيب، من ذلك:

١- قال: "(فقد تقدَّم ذكرهما) أي: خبرُ كانَ وأخواتها، واسمُ إنَّ وأخواتها (في) أبواب (المرفوعات) استطرذاً، عقبَ بابِ المبتدأ والخبر، فلا حاجةٌ لإعادة ذكرها هنا تفصيلاً. (وكذلك التَّوابع) أي: المنصوبة، (فقد تقدَّمتُ هناك) أي: في المرفوعات تصریحٌ بوجهِ الشَّبه، فلا حاجةٌ لإعادة ذكرها هنا تفصيلاً"^(٣).

٢- تأييده في تقديم المفعول به عن غيره من المفاعيل، قال: "هذا (بابُ المفعول به)، وبدأ منها بالمفاعيل: لأنَّها الأصل، وغيرها محمولٌ عليها أو مشبَّهٌ بها. وأثرُ المفعول به عليها؛ لأنَّه أحوَجُّ إلى الإعراب، ولأنَّه الذي يقعُ بينه وبينَ الفاعلِ الالتباسُ، ولأنَّه أكثرُ استعمالاً، وعليه جماعةٌ منهُم: الفارسي، وصاحبُ المقرب، والتَّسهيلي"^(٤).

٣- تأييده في ترتيب ألفاظ التَّوكيد، قال: "فإن قلت: فهل في التَّرتيب المذكور وجهٌ؟ قلت: نَعَمْ؛ وذلك لأنَّ النَّفسَ وُضعتْ لماهيَّتها حقيقةً، وقَدَّمتْ على العين؛ لأنَّ العينَ مستعارٌ لها مجازاً من الجارحةِ المخصوصة، وإما كلُّ على أجمع؛ فلأنَّه جامدٌ وإتباعُ المشتقِّ للجامدِ أولى، ولأنَّه يقعُ مبتدأً دونَ أجمع، فإنَّه لا يقعُ إلا تأكيداً"^(٥).

معارضته:

(١) ص ٩٠.

(٢) ص ٧٧.

(٣) ص ٢٧٠.

(٤) ص ٢١٤.

(٥) ص ٢٠١.

جاءت معارضته في الإطارات التالية:

• اعتراضاته على الحدود:

قال في تعريف النكرة: "ولمّا كان في هذا التعريف غموضٌ أردفه بقوله: (وتقريبه) أي: تقريبُ حدِّ النكرة على المبتدئ أن يُقال: (كلُّ ما) أي: كلُّ اسمٍ (صلح) بفتح اللام وضمِّها" ^(١).

• اعتراضاته على الأحكام:

١- قال: "وما ذكره من أن الجرَّ بواوٍ رُبَّ، قاله المبرد والكوفيون. والصحيح أن الجرَّ برُبٍّ مقدرةً، وهو مذهب البصريين" ^(٢).

٢- قال: "ما ذكره المصنف من أن "إمّا" عاطفةٌ، قال به أكثر النحويين، والتَّحْقِيقُ أنَّها غيرُ عاطفةٍ، وإليه ذهب يونس، والفارسيُّ، وابنُ كيسان، ووافقهم ابنُ مالكٍ على ذلك: لِمَلازمتها غالبًا الواوِ العاطفة، ولا يدخلُ عاطفٌ على عاطفٍ. قال: فلأنَّ وقوعَها بعدَ الواوِ مسبوقه بمثلها شبهةٌ بوقوعِ "لا" بعدَ الواوِ مسبوقه بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و"لا" هذه غيرُ عاطفةٍ بإجماعٍ: فلتكن إمّا كذلك" ^(٣).

• اعتراضاته على الألفاظ، من ذلك:

١- قال في باب الفاعل: "...ولو أسقطَ كلمةَ (على)، لكانَ أخصر، قسمٌ ظاهرٌ، وقسمٌ مضمَرٌ. ويجوزُ جرُّهما على البدلية، ونصَّيْهما بمحذوفٍ تقديره: أعني" ^(٤).

٢- قال: "والشيئان في الجملةِ هُما: (الفعلُ مع فاعله) ولو حكماً... ولو قال: الفعلُ وفاعله لكانَ أولى؛ لأنَّ الواقعَ خبراً مجموعُ الفعلِ وفاعله..." ^(٥).

^(١) ص ١٨٣.

^(٢) ص ٢٨٠.

^(٣) ص ١٩١.

^(٤) ص ١٥٢.

^(٥) ص ١٣٥.

٣- قال في باب المنادى: "(فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُيْنَتَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ)..." لو قال: فيبينان على ما يُرفعان به- لو كانا معربين- لكان أولى: ليعم المثنى والجمع السالم..."^(١).

٤- قال في باب المصدر: "لا حاجة إلى قول: (دون لفظه): لأنَّ مقامَ التَّقسيمِ يُغني عنه..."^(٢).

• اعتراضاته على الترتيب:

قال عند حديثه عن (ظن وأخواتها): "هذا القسمُ دخيلٌ في المرفوعات، وكان حقُّه أن يذكره في المنصوبات، ولكنه ذكره استطرادًا: لتتميم بقية النواسخ"^(٣).

• اعتراضاته على نقص بعض المسائل:

قال: "كان ينبغي للشيخ ألا يذكر خفضًا بالتبعية، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرِّفْعَ والنَّصَبَ بها، أو يذكر الرِّفْعَ والنَّصَبَ بالتبعية، كما ذكر الجرَّ بها"^(٤).

من استدراكاته:

١- استدرك عليه- عند حديثه عن حروف الخفض- (لعل، ومتى، وكي، ولولا، وخلا، وعدا، وحاشا)، قال: "تمة: بقي عليه من حروف الخفض: لعل، ومتى، وكي، ولولا، وإنما أسقطها: لأن الجرَّ بها شاذٌّ، وأما خلا، وعدا، وحاشا، فذكرها في باب الاستثناء، واقتصر على هذه العلامات: لأنها مشهورة، ولأنه في مقام التعليم"^(٥).

٢- استدرك عليه -عند حديثه عن الأسماء الخمسة- (الهن)، قال: "وأسقط الهن تبعًا للفراء والزجاجي؛ لأنَّ إعرابه بالحروف لغة قليلة. قلت: ولقلتها وكونها غير مشهورة، لم يطلع عليها: فادعيا أنَّ المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة، وكثير من النحويين يذكره معها، ولم ينبه بالحروف: فيوهم ذلك مساواته لهن"^(٦).

^(١) ص ٢٦٠.

^(٢) ص ٢٢٤.

^(٣) ص ١٦٨.

^(٤) ص ٢٧٢.

^(٥) ص ٤٣.

^(٦) ص ٦٩.

٣- استدرک علیه- فی باب الفاعل- (ضمیر المثنی المؤنث الغائب)، قال: "...وتقول: الهندان (ضربتاً) بالالف: ضمیر المثنی المؤنث الغائب عائدٌ علی (الهندان)، والتاء علامةُ التانیث، وأصلها السُّکون، لکنّها حُرکت: لالتقاء الساکنین، وفتحتُ لمناسبةِ الألف. قلتُ: وهذا المثالُ ساقطٌ مِن أصلِ الشَّيْخ" (١)

٤- استدرک علیه- فی باب النُّعت- (النُّعت المجازی والسببی) (٢).

٥- استدرک علیه- فی باب التَّوکید- (التَّوکید اللفظی)، قال: "التَّوکید... وهو قسمان: لفظيٌّ: وهو إعادةُ اللفظِ الأوَّلِ بنفسه أو بمرادفه، ويكونُ في الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ... والمصنّف لم يتعرّضْ له لمّا تقدّم" (٣).

٦- استدرک علیه- فی باب العطف- (عطف البيان)، قال: "والمصنّف لم يتعرّضْ إلاّ للئسقي كما سيأتي، وكانَ عدمُ تعرّضه للبيان؛ لأنّه كالرّضي لا يرى فرقاً بينَ عطفِ البيانِ وبدلِ الكلِّ مِن الكلِّ، نحو: جاءَ زيدٌ وعمرو" (٤).

٧- استدرک علیه- فی باب التَّوکید- (جميعاً)، قال: "أغفلَ المصنّفُ كأكثرِ النّحويين جميعاً" (٥).

٨- استدرک علیه- فی باب منصوبات الأسماء- (ما الحجازيّة)، قال: "...وخبّر ما الحجازيّة- ولم يذكره المصنّف في التّفصيلِ الآتي لمّا تقدّم-...." (٦).

٩- استدرک علیه (فعل الأمر وعلاماته)، قال: "بقيَ على المصنّفِ فعلُ الأمرِ وعلاماته، وكانَ عليه أنْ يذكره ويذكرَ علاماته..." (٧).

(١) ص ١٣٨.

(٢) ص ١٧٢.

(٣) ص ١٣٢.

(٤) ص ١٣٢.

(٥) ص ١٩٩.

(٦) ص ٢١٢.

(٧) ص ٤٦، ٤٧.

المبحث الخامس

موقف الوشّاء من مسائل الخلاف

شرح الوشّاء للأجرومية يعطي القارئ صورة للمسائل الخلافية المهمة. كما أنّ هذا الشرح أجلى عن شخصية علمية جليلة، ذات بصيرة وفهم ثاقب، ووضّح كذلك أنّ المسائل الخلافية في النحوي العربي كثيرة؛ ومن ثمّ فإنّ الوشّاء لم يترك مسألة خلافية مهمة في أبواب المقدمة إلّا تناولها، وستبيّن الباحثة هذه المسائل في الإطارات التالية:

الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة:

الخلاف بين المدرستين منتشر في شرح أبواب المقدمة، ومن ذلك:

- خلافيهما في (كيفما)، قال: "ما ذكره من أنّها تجزئ، هو مذهب الكوفيين وقطرب... ومذهب سائر البصريين للمجازاة بها معنى لا عملاً"^(١).
- خلافيهما في أصل كلمة (الاسم)، قال: "فائدة: اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاسم، فقال الكوفيون: أصله وسم، فهو محذوف الفاء، معوض عنها الهمزة، وقال البصريون: أصله سمو، فهو محذوف اللام، ثمّ سكنت فاؤه وعوّضت من لامه همزة وصل؛ وهذا هو الصحيح؛ لأنّ التّصغير والتّكسير يشهدان له"^(٢).
- خلافيهما في توكيد النّكرات، قال: "...إنّما لم يقل: (وفي تنكيره) كما قال في التّعبي؛ لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف، فلا تتبع النّكرات عند البصريين مطلقاً، سواء أفادت أو لم تفد. وذهب الكوفيون إلى الجواز إن أفادت، واختاره ابن مالك تبعاً للأخفش ولهم"^(٣).
- خلافيهما في عمل (إنّ وأخواتها) في الخبر، قال: "ما ذكره المصنّف من أنّها عاملة في الخبر، هو مذهب البصريين؛ وهو الصحيح. خلافاً للكوفيين من أنّها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها"^(٤).

الخلاف بين البصريين أنفسهم:

^(١) ص ١٢٦.

^(٢) ص ٢١.

^(٣) ص ١٩٨، ١٩٩.

^(٤) ص ١٦١.

أ. الخلاف بين الخليل (ت. ١٧٠هـ). وسيبويه (ت. ١٨٠هـ) في "أل". قال: "(الاسم الذي فيه الألف واللام) أي: المَعْرِفُ بأداةِ التَّعْرِيفِ، وهي "أل" عند الخليل، وسيبويه، ولا خلاف بينهما، وإنما الخلاف في الهمزة أزائدة هي أم أصلية؟ فبالأول: قال سيبويه: وهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع؛ ولذا لم يعد رباعيًا حتى يضمَّ أول مضارعه. وبالثاني: قال الخليل: وهي همزة قطع، ووصلت في الدرج؛ لكثرة الاستعمال" (١).

ب. الخلاف بين سيبويه (ت. ١٧٠هـ)، والأخفش (ت. ٢١٥هـ):

• في الاستثناء بلغات (سوى). قال: "ما ذكره من أنه يُستثنى بسوى بلغاتها، هو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيبويه إلا بسوى بوزن رضا" (٢).

• في عدا، قال: "ما ذكره في حاشا وعدا من أنهما تنصبان المستثنى وتجرانه، هو حفظ الأخفش وغيره، خلافاً لـ سيبويه في النصب" (٣). وقال أيضًا: "وأما (عدا)، فلم يجر سيبويه في المستثنى بها غير النصب" (٤).

ج. الخلاف بين سيبويه (ت. ١٧٠هـ)، وابن السراج (ت. ٣١٦هـ) في علامة الجزم في الأفعال، قال: "ما ذكره من أن علامة الجزم حذف حرف العلة، إنما يتماشى على قول ابن السراج، وهو المشهور من أن هذه الأفعال لا يقدّر فيها الإعراب في حالتها الرّفع والنّصب؛ لأنّها فرعٌ عن الاسم ولا حاجة لتقديره، وجعل الجازم كاللدواء المسهل، والحركة كالفضلة في الجسم. فالجازم إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن. وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فلمّا دخل الجازم: حذف الحركة المقدّرة، واكتفى بها. ثمّ لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به" (٥).

(١) ص ١٨٠، ١٨١.

(٢) ص ٢٥٤.

(٣) ص ٢٥١.

(٤) ص ٢٥٢.

(٥) ص ٨٥.

د. الخلاف بين المبرد (ت ٢٨٦هـ)، والرّجّاج (ت ٣١١هـ)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ) في علة حذف التّنوين من معمول (لا): "وحذف التّنوين من معموليها. إمّا للتشاكل بتركيبها مع عاملها، قاله الرّجّاج، أو لتناقل الكلمة بالتركيب، قاله السيرافي، أو للبناء، قاله المبرد" (١).

الخلاف بين نحاة البصرة والأندلس:

١- الخلاف بين الخليل (ت ١٧٠هـ)، وأبي حيّان (٧٤٥هـ) في (مهما)، قال: "اختلفَ فيها هل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ اختارَ أبو حيّان البسيطة؛ لأنّه لم يقم على التّركيب دليلٌ... وعلى التّركيب، فقيل: مركبةٌ من (ما) الشرطيّة، و(ما) الزائدة، ثمّ أبدلت الهاء من الألف الأولى؛ دفعًا للتّكرار، أو لتقاربهما في المعنى..." (٢).

القول بالتركيب هو قول الخليل بن أحمد.

٢- الخلاف بين سيبويه، ويونس، وابن مالك في حركة الضمير المتصل، قال: "تنبيه: في ميمه أربع لغات، أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة القطع، والسكون قبل غيرها. قلت: وهذه اللغات غير الاختلاس - قرئ في السبع، بل العشر. فإنّ ولها ضمير متصل، فالضم واجب عند ابن مالك، راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس، نحو: ضربتموه، ومنه: ﴿أَنْلِزْكُمْوَهَا﴾، وقرئ بالسكون في ﴿أَنْلِزْكُمْهَا﴾" (٣).

٣- الخلاف بين الأخفش وابن مالك في عامل الإضافة، قال: "قسم (مخفوضٌ بالإضافة)، وظاهر هذه العبارة أنّ الإضافة عاملة في المضاف إليه، وهو أحد الأقوال. الثاني: أنّ العامل هو الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب. الثالث: أنّ العامل المضاف، واختاره ابن مالك وغيره، ذكرها أبو حيّان وغيره" (٤).

القول الأوّل قال به الأخفش.

الخلاف بين نحاة المدرسة البصرية، والمدرسة البغدادية، والمصرية:

(١) ص ٢٥٥.

(٢) ص ١٢٣.

(٣) ص ٢١٧.

(٤) ص ٢٧١، ٢٧٢.

١- الخلاف بين سيبويه (ت ١٨٠هـ) والفارسي (ت ٣٧٧هـ):

• في صرف هند و دعد، قال: "عن سيبويه المنع من الصَّرفِ أولى، وعن أبي علي الصرفُ أولى" ^(١).

• في علة بناء المفرد العلم والنكرة المقصودة في باب المنادى، قال: "فإن قلت: لأي شيء بُنِيَ على الضَّمِّ؟ قلتُ: إمَّا الشبهما؛ (أنت) في التعريف، والإفراد، وتضمين معنى الخطاب، أو لإجرائهما مجرى الأصوات؛ لأنَّه صارَ غايةً ينقطع عندها الصَّوتُ، وهو مذهبُ سيبويه، أو لوقوعهما موقع حرفِ الخطاب، وإليه ذهبُ الفارسي" ^(٢).

٢- الخلاف بين الأخفش (ت ٢١٥هـ)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في العامل في المضاف إليه، قال: "قسمٌ (مخفوضٌ بالإضافة)، وظاهرُ هذه العبارة أنَّ الإضافةَ عاملةٌ في المضافِ إليه، وهو أحدُ الأقوالِ الثاني: أنَّ العاملَ هو الحرفُ المقدَّرُ. واختاره ابنُ الحاجبِ. الثالثُ: أنَّ العاملَ المضاف، واختاره ابنُ مالكٍ وغيره، ذكرها أبو حيان وغيره" ^(٣).

القول الأول قال به الأخفش.

الخلاف بين الكوفيين أنفسهم:

الخلاف بين الكسائي (ت ١٨٩هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ) في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء، والواو، وأو، قال: "ما ذُكرَ من أنَّ النَّصبَ بـ"أَنْ" مضمرةٌ وجوباً بعدَ الفاءِ، والواوِ، و أُو؛ هو الصحيحُ، خلافاً للكسائي، ولابا لمخالفة، قلتُ: وهو مخالفٌ ما بعدها لما قبلها؛ خلافاً للفراءِ، وجماعةٍ من الكوفيين" ^(٤).

الخلاف بين المصريين أنفسهم:

الخلاف بين ابنِ الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وابنِ هشام (ت ٧٦١هـ) في استعمال (لا غير)، قال: "فإن قلتُ: قولُ المصنفِ: (لا غير) لحنٌ، فقد قال ابنُ هشامٍ في المعنى: (وقولهم لا غير لحنٌ)، قلتُ: ما قاله

^(١) ص ٨١.

^(٢) ص ٢٦٠.

^(٣) ص ٢٧١، ٢٧٢.

^(٤) ص ١١٨.

ابن هشام مردودٌ، فقد حكى الزمخشريُّ، وابنُ الحاجب...^(١).

الخلاف بين نحاة المدرسة المصريّة، والمدرسة البغداديّة، والأندلسيّة:

اختلف ابن هشام مع الزمخشريّ وابن مالك في استعمال (لا غير)، قال: "فإن قلت: قولُ المصنّف: (لا غير) لحنٌ، فقد قال ابنُ هشام في المغني: (وقولهم: لا غير لحنٌ)، قلت: ما قاله ابنُ هشام مردودٌ، فقد حكى الزمخشريُّ، وابنُ الحاجب وأتباعهما ذلك، وأنشد ابنُ مالك في شرح تسهيله:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوَزِنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ"^(٢).

ولابدّ من الإشارة إلى اهتمام الوشاء بذكر اختلاف المفسرين في ألفاظ البسملة^(٣)، وذكر اختلاف النحاة مع الأصوليين في الأسماء الموصولة^(٤).

طريقته في ذكر مسائل الخلاف:

تنوّعت طريقته في ذكر المسائل الخلافية، فتجده تارةً يغوص في إيراد الخلاف، وتارةً يكتفي بالإشارة. وقد حصرت الباحثة المسائل الخلافية الواردة في الشرح في الإطارات التالية:

١- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه وحججهم، ويذكر رأيه:

● قال: "فائدة: اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاسم، فقال الكوفيون: أصله وسم، فهو محذوفُ الفاء، معوضٌ عنها الهمزة. وقال البصريون: أصله سمو، فهو محذوفُ اللام، ثمّ سكنتُ فاؤه، وعوّضتُ مِنْ لَامِهِ همزةٌ وصلٍ؛ وهذا هو الصحيح؛ لأنّ التّصغير والتّكسير يشهدان له"^(٥).

^(١) ص ٢٤٩.

^(٢) ص ٢٤٩.

^(٣) ص ٨٠٤، ٦٠٥، ٦٠٨.

^(٤) ص ١٧٩.

^(٥) ص ٢١.

- قال: "تنبيه: ما ذكره المصنف من أنها عاملة في الخبر، هو مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ خلافاً للكوفيين من أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخول... إلخ" (١).

٢- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه وحججهم:

- قال: "(أنا) للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يُؤتى بها بعد النون للوقف، لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت للوقف، فكان تلبس (أن) الحرفية؛ لسكون النون، فلذا تكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء. ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة، وهي الضمير، واختاره ابن مالك" (٢).

- قال: "(وكيفما) ما ذكره من أنها تجزم، هو مذهب الكوفيين و قطرب، نحو: كيفما تجلسن أجلسن... ومذهب سائر البصريين للمجازاة بها معنى لا عملاً؛ وذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها" (٣).

٣- يورد الخلاف، ويذكر أحد أطرافه، وحجته:

- قال: "(ثلاثة أشياء)... وأصلها على مذهب المحققين، منهم: الخليل وسيبويه (شيءاء) على وزن فعلاء، كحَمَرَاءَ، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: أشياء بوزن (لفعاء)؛ فهو غير منصرف لألف التانيث، وإن كان اسم جمع لا جمعاً لشيء" (٤).

٤- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه، ويذكر رأيه في المسألة:

- قال: "ما ذكر من أن النصب بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء، والواو، وأو: هو الصحيح، خلافاً للكسائي ولا بالمخالفة. قلت: وهو مخالفة ما بعدها لما قبلها، خلافاً للفراء، وجماعة من الكوفيين. ويرد على الكسائي بأن هذه حروف عاطفة، فلا تصلح للعمل؛ لعدم اختصاصها، وعلى الفراء ومن معه بأن العامل اللفظي حيث أمكن، فلا يعدل عنه إلى المعنوي" (٥).

(١) ص ١٦١.

(٢) ص ١٤٩، ١٥٠.

(٣) ص ١٢٦.

(٤) ص ٨٩.

(٥) ص ١١٨.

• قال: "إِنَّ (حيثُ) و(إذا) لا يجزمان؛ إلا إذا اقترنا ب(مَا). كَمَا لُفِظَ بِهِ: وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَأَجَازُ الْفِرَاءُ الْجَزَمَ بِهِمَا مَجْرَدَتَيْنِ: وَهُوَ الضَّعِيفُ" ^(١).

• قال: "(الأفعال)...ثلاثة أقسامٍ عندَ جمهورِ البصريين، وقسمانِ عندَ الكوفيين والأخفش، بإسقاطِ الأمرِ: بناءً على أَنَّهُ مَقْتَطَعٌ مِنَ الْمُضَارِعِ، فَهُوَ مُعَرَّبٌ بِلَامٍ الْأَمْرِ مُقَدَّرٌ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْجَازِمِ كإِضْمَارِ الْجَارِ" ^(٢).

٥- يورد الخلاف، ويذكر أحد أطرافه، ويذكر رأيه في المسألة:

قال: "ما تَقَدَّمَ فِي (إِذَا) مِنْ أَنَّهَا حَرْفٌ شَرْطِيٌّ: هُوَ الْأَصَحُّ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ" ^(٣).

٦- يورد الخلاف، ويذكر رأيه في المسألة:

• قال: "(وَمَنْ)، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِمَنْ يَعْقِلُ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، فَمَنْ: اسْمٌ شَرْطِيٌّ جَازِمٌ مُبْتَدَأٌ فِي مَحَلٍّ رَفِعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَفِي خَبَرِهِ خِلَافٌ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ تَامٌ، وَفَعَلَ الشَّرْطُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضَمِيرِهِ. فَقَوْلُكَ: مَنْ يَقُمْ، لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: كُلُّ النَّاسِ يَقُومُ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفْتُ الْفَائِدَةَ عَلَى الْجَوَابِ مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيقُ فَقَطْ، لَا مِنْ حَيْثُ الْخَبَرَةُ" ^(٤).

• قال: "وما فيه خلافٌ أَيْضًا، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ اسْمٌ، وَهُوَ: مَهْمَا" ^(٥).

٧- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه:

• قال: "(لَنْ)...أَنَّهَا حَرْفٌ بَسِيطٌ عَلَى وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ، لَا تَرْكِيبٌ فِيهَا وَلَا إِبْدَالٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَصُحِّحَ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ فِي الْأَوَّلِ، وَلِلْفِرَاءِ فِي الثَّانِي" ^(٦).

• قال: "(حَتَّى)...مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ أَنَّ النَّصْبَ ب(أَنَّ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ حَتَّى وَجُوبًا، لَا ب(حَتَّى) نَفْسِهَا، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّ" ^(٧).

^(١) ص ١٢٧، ١٢٨.

^(٢) ص ٩٩، ١٠٠.

^(٣) ص ١٢٣.

^(٤) ص ١٢١، ١٢٢.

^(٥) ص ١٢٩.

^(٦) ص ١٠٩.

^(٧) ص ١١٤.

٨-يورد الخلاف، ويذكر أحد أطرافه:

- قال: "(المضارع)...فإن قلت: لأي شيء أهتم رافعه؟ قلت: ليكون كلامه جاريًا على كل الأقوال، فإنهم اختلفوا في رافعه حينئذٍ. فقال الكوفيون: هو تجرؤه من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، وصححه ابن هشام^(١)."
- قال: "(إذن)...مذهب الجمهور أنها ناصبة بنفسها وصحيح^(٢)."

٩-يشير فقط إلى وجود خلاف:

قال في باب الحال: "وفي مجيئها من اسم كان خلاف^(٣)."

موقفه من المسائل الخلافية:

١-كان يرجح ما يرى المنهج العلمي أنه الصواب، فتارة يوافق الجمهور، وتارة البصريين، وتارة أخرى الكوفيين، وكان ميله إلى المذهب البصري واضحًا^(٤).

وأحيانًا يذكر ما يراه علماء المدرستين في المسألة الخلافية، دون إبداء للرأي فيها؛ فيتركها غفلاً دون ترجيح، ومن ذلك:

- اختلافهما في تأكيد النكرات^(٥).
- اختلافهما في الضمير "أنا"^(٦).

٢- بعض اختيارات ابن جرّوم في مقدمته بصرية، فكان الوشاء ينبه على ذلك، فمثلاً قال في باب النعت: "علم من كلام المصنف أن النعت لا يجوز أن يخالف منوعته في التعريف والتذكير، بل يوافقه وجوبًا، وهو مذهب جمهور البصريين"^(٧).

وقد أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة، إذا كان النعت مدح أو ذم، وأجاز الأخفش إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف.

(١) ص ١٠٥.

(٢) ص ١١٠.

(٣) ص ٢٣٥.

(٤) ينظر: مذهبه النحوي.

(٥) ص ١٩٨، ١٩٩.

(٦) ص ١٤٩، ١٥٠.

(٧) ص ١٦٩.

وينبه الوشاء أحياناً في المسألة نفسها على رأي الكوفيين، وأحياناً يسند رأيهم إلى العموم، وأحياناً أخرى لا يذكر رأيهم، وقد أشارت الباحثة إلى ذلك في هوامش التحقيق، من ذلك:

- قال: "ما ذكره المصنف من أنها عاملة في الخبر، هو مذهب البصريين، وهو الصحيح، خلافاً للكوفيين من أنها لم تعمل شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها..."^(١).
- قال: "وما ذكره المصنف من أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول: هو الأصح -وعزّي لسيبويه- وذهب قومٌ إلى أنه أصلٌ برأيه"^(٢).

(ذهب قوم) هم: الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة.

- قال: "علم من كلام المصنف أن النعت لا يجوز أن يخالف منوعته في التعريف والتنكير، بل يوافقه وجوباً، وهو مذهب جمهور البصريين"^(٣).

٣- أحياناً يقتصر في المسائل الخلافية التي يوردها في شرحه على رأي البصريين، كما قال في ناصب المفعول به: "والصحيح أن ناصبه الفعل أو شيء، بناءً على أنه يتقوّم المعنى المقتضي للنصب، أي: المفعولية، وإليه ذهب البصريون"^(٤).

وأحياناً يذكر رأي الكوفيين فقط، من ذلك:

- قال عند حديثه عن رافع الفعل المضارع: "فقال الكوفيون: هو تجرّده من الناصب والجازم"^(٥).

يرى البصريون أن رافعه حلولة محل الاسم.

- قال في باب العطف: "(وحتى)... ذهب الكوفيون إلى أنها ليست عاطفة، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل..."^(٦).

يرى سيبويه وغيره من أئمة البصريين أنها عاطفة.

^(١) ص ١٦١.

^(٢) ص ١٣٣.

^(٣) ص ١٦٩.

^(٤) ص ٢١٤، ٢١٥.

^(٥) ص ١٠٥.

^(٦) ص ١٩٤.

٤- يذكر أحياناً رأي البصريين، ورأي الكوفيين، ورأي العلماء من المذهبين المخالفين لرأيهما: ممّا يدلّ على تمخّصه في دقائق المسألة المختلف فيها، كما قال عند حديثه عن (لكن): "اختلفَ فيها، فقال البصريون: بسيطةً، وقال الفراء: أصلها لكن أن، فطُرحتِ الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين... وقال باقي الكوفيين: مركبةٌ من لا وإن، والكاف زائدة، ولا التشبيهية، وحُذفتِ الهمزة للتخفيف" (١).

٥- يذكر أحياناً اختلاف أحد الأطراف فيما اتفقوا عليه، قال: "(وبمذ ومنذ)، وهي بسيطةٌ، وقيل: مركبةٌ، وعليه الكوفيون، ثمّ اختلفوا، فقال الفراء: أصلها (من) حرفُ الابتداء، وذو الطائفة بمعنى الذي، وقيل: من إذ، حُذفتِ الهمزة، فالتقى ساكنان: النون والذال، فحُرِكتِ الذال بالضم؛ لأنّه ثقيل؛ لأنّها ضُمَّتْ معنى شيئين من وإلى، إذ قولك: ما لقيته منذ يومان معناه: منذ أول هذا الوقت إلى آخره، فقامت مقامهما؛ فقويت، ثمّ ضُمَّتْ الميمُ إتياعاً لحركة الذال" (٢).

٦- يضعف أحياناً بعض مذاهب الخلاف، من ذلك:

- ضعّف كون العامل في المضاف إليه الإضافة، قال: "قسم (مخفوضٌ بالإضافة) وظاهر هذه العبارة أنّ الإضافة عاملةٌ في المضاف إليه، وهو أحدُ الأقوال، الثاني: أنّ العامل هو الحرفُ المقدّر، واختاره ابنُ الحاجب، الثالث: أنّ العاملَ المضاف، واختاره ابنُ مالك وغيره ذكرهما أبو حيان وغيره والأوّل: ضعيفٌ، وأجاب أستاذُ شيخ شيخنا: بأنّ الباء في قوله: (بالإضافة) بمعنى (في)، أو للسببية، فتكونُ الإضافة سبباً لجرِ المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملةً؛ إذ كونُ الشيء سبباً أعمّ من كونه عاملاً، والأعم لا يلزم صدقه بأخصٍّ معيّن، انتهى. ويُجاب أيضاً: بأنّ إضافةً بمعنى مضافٍ من إطلاق اسمِ المصدرِ على المفعول" (٣).

- ضعّف كون (إمّا) مركبة، قال: "إمّا... وأختلفَ فيها، هل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ من إنّ وما، وهو مذهبُ سيبويه؟ ودليلُهُ اقتصارُهم على "إنّ" في الضرورة، نحو قوله:

فإنّ جزعاً، وإنّ إجمالاً صبر

(١) ص ١٦٢.

(٢) ص ٢٨١.

(٣) ص ٢٧٢.

وفيه نظر^(١).

- ضَعَّفَ كَوْنِ مِيمٍ (أَمْ) مَبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ، قَالَ: "ذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّ مِيمَ (أَمْ) مَبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ أَصْلُهَا (أَوْ)، وَلَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ"^(٢).
 - ضَعَّفَ عَمَلَ (حَيْثُ)، وَ(إِذْ) بِدُونِ (مَا)، قَالَ: "إِنَّ حَيْثُ وَإِذْ لَا يَجْزِمَانِ إِلَّا إِذَا اقْتَرْنَا بِـ"مَا"، كَمَا لَفْظًا بِهِ. وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ الْجَزَمَ بِهِمَا مَجْرَدَتَيْنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"^(٣).
- المذهب الأول مذهب سيبويه.

^(١) ص ١٩١.

^(٢) ص ١٩٠.

^(٣) ص ١٢٨، ١٢٧.

المبحث السادس

موازنة بين شرح الوشاء وشرحي

الرّاعي والأزهري للأجرومية

الشروح والحواشي والتعليقات على متن الأجرومية قد زادت على المائتين، منها المخطوط والمطبوع، وستكتفي الباحثة بعقد مقارنة بين شرح الوشاء وشرحين من شروح الأجرومية:

الشرح الأوّل: شرح الراعي:

الراعي من علماء القرن التاسع الهجري، له شرحان على المقدمة، أحدهما: "عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة"، والآخر: "المستقل بالمفهومية في حلّ ألفاظ الجرومية".

صرح الوشاء بالنقل عنه من: "المستقل بالمفهومية في حلّ ألفاظ الجرومية" في خمسة مواضع، وموضع واحد لم يصرح بالأخذ عنه، وهو الرأي الذي انفرد به في بناء الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة على حذف النون^(١).

بعد اطلاع الباحثة على كتابه: "عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة"، وهو رسالة ماجستير تحقيق ودراسة سليمان تاج الدين أحمد، يبدو كأنّه شرح لإحدى متهمات المقدمة، لا شرح على الأجرومية نفسها، وهذا ما أكده محقق المستقل بالمفهومية الأستاذ أحمد محمد جاد الله إذ قال: "وبعد قراءتي لهذه المقدمة، واطلاعي على كتاب (عنوان الإفادة) عرفت أنّ المؤلف شرح (الجرومية) في كتابه (عنوان الإفادة) ولكن بسبب وفرة علمه وسعة اطلاعه وكثرة مروياته توسع فيه كثيرا، فزاد عددا كبيرا من الأبواب والفصول والمسائل مما جعل الكتاب يبدو كأنّه شرح لإحدى متهمات (الجرومية)، لا شرح للجرومية نفسها"^(٢).

فالراعي في "عنوان الإفادة" لم يتقيد بما جاء في المقدمة، إنّما ينطلق من فحوى كل باب، حتى أصبح عدد المسائل والفصول والأبواب كبيرا جدا؛ مما جعل أصحابه وطلّبه يطلبون منه أن يعيد حلّ ألفاظ الجرومية بشرح يتناسب مع حجمها، قال في المستقل: "أمّا بعد : فإنّ بعض فضلاء الأصحاب والإخوان، ونجباء الطلبة وأذكيا الوالدان، طلبوا مني حلّ ألفاظ الجرومية

^(١) ص ١١، ٦٨، ٧٠، ٢٤٤.

^(٢) ص ٣٦.

بشرح قليل اللفظ كثير البيان، وزعموا أنَّ المنفعة تكون به-إن شاء الله-أكثر من العنوان، فأجبتهم إلى ما سألوا، وأسعفت رغبتهم فيما طلبوا، مستعينا بالله وعليه التكلان...^(١).

فكان شرحه للأجرومية من خلال "المستقل بالمفهومية" مناسباً لمثل المقدمة، ومن أراد زيادة الفائدة يعود إلى إطناب "عنوان الإفادة"، قال محقق المستقل بالمفهومية: "...شرحاً وسطاً، ليس بالصغير المخلّ الذي لا تتم به الفائدة، ولا الكبير الممل الذي يتعب العقل ويشتت الذهن"^(٢).

فمن هنا عدلت الباحثة- بعد التوكل على الله -عن "عنوان الإفادة" إلى "المستقل بالمفهومية".

الشرح الثاني: شرح خالد الأزهرى على الأجرومية:

الأزهرى من علماء القرن العاشر، ويسمى شرحه "شرح المقدمة الأجرومية في أصول علم العربية".

اعتمد الوشاء على شرحه كثيراً^(٣).

وقد عقدت الباحثة موازنة بين الشروح الثلاثة في أربعة محاور:

الأول: موقفهم من ابن أجروم (صاحب المقدمة):

كان موقفهم من ابن أجروم على المستوى الأدبي موقفاً أدبياً، ففي مواضع كثيرة ينعتونه بـ "الشيخ"، و "المصنف"^(٤).

وأما على المستوى العلمي لم يخرج موقفهم عن التأييد والاعتراض والاستدراك:

***الراعي:**

مما ذكر: تأييده لإفراده باباً لـ مرفوعات الأسماء، قال: "(باب مرفوعات الأسماء) ولعمري إنها لحسنة؛ لأنَّ المبتدئ إذا سئل عن مرفوع عرضه على هذا الدفتر بسهولة فربما يجده سريعاً"^(٥).

***الأزهرى:**

مما ذكر: تأييده في سكوته عن فعل الأمر في باب المفعول الذي لم يسم فاعله، قال: "وسكت"

^(١) ص ٣٦.

^(٢) المصدر السابق.

^(٣) ينظر: قسم الدراسة ص ١٣٣.

^(٤) ص ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٨.

^(٥) ص ١٨٣.

عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبني للمفعول" ^(١).

*الوشاء:

مما ذكر: تأييده في عدم اشتراط أن يكون المفعول لأجله قلبيا، قال: "ظاهر كلام المصنف أنه لا يشترط فيه أن يكون قلبيا، أي: معناه، قائما بالقلب كالرغبة ونحوها، وهو مذهب الفارسي، وهو كذلك، وقد اعتبره بعضهم" ^(٢).

*الراعي:

مما ذكر: اعتراضه على كلمة "أقسام" في باب الكلام، قال: "(وأقسامه) كان الأولى به أن يقول: (والقابه أربعة)؛ لأنه جعل الإعراب معنى، وأما من جعل الإعراب نفس الحركات، فالأولى له أن يقول: (وأقسامه) كابن الحاجب، وابن مالك، وغيرهما" ^(٣).

*الأزهري:

مما ذكر: اعتراضه في باب الأفعال، قال: "ولو قال: والفاء والواو في الجواب لكان أوضح؛ لأنّ الجواب منصوب لا ناصب" ^(٤).

*الوشاء:

مما ذكر: اعتراضه في باب المبتدأ والخبر، قال: "والشيئان في الجملة هما: (الفعل مع فاعله) ولو حكما... ولو قال: الفعل وفاعله لكان أولى؛ لأنّ الواقع خبرا مجموع الفعل وفاعله..." ^(٥).

*الراعي:

مما ذكر: استدراكه لبقية علامات الاسم، قال: "وينبغي أن يزداد في علامات الاسم ست علامات، فتكمل للمبتدئ عشر علامات، وهي: جواز الإخبار عن الكلمة، والفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وعودة الضمير، وجواز الإخبار بها مع كونها لا حدث فيها" ^(٦).

^(١) ص ٧٠.

^(٢) ص ٢٦٤.

^(٣) ص ١٣١.

^(٤) ص ٥٦.

^(٥) ص ١٣٥.

^(٦) ص ١١٥.

*الأزهري:

مما ذكر: استدرك عليه (الهن)، قال: "وأسقط المصنف (الهن) هنا تبعاً للفراء والزجاجي: لأنَّ إعرابه بالحروف قليلة"^(١).

*الوشاء:

مما ذكر: استدرك عليه في باب التوكيد بـ التوكيد اللفظي، قال: "التوكيد... وهو قسمان: لفظي: وهو إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه. ويكون في الاسم والفعل والحرف... والمصنف لم يتعرض له لما تقدّم"^(٢).

(الشيخ خالد الأزهري كان الأقل اهتماماً في هذا المحور).

الثاني: موقفهم من مسائل الخلاف:

(الوشاء أكثر من إيراد المسائل الخلافية في شرحه، وفاق في ذلك الراعي الذي أظهر اهتماماً يفوق الأزهري).

*الراعي: ستضرب الباحثة أمثلة على موقفه من المسائل الخلافية الواردة في شرحه:

١- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه وحججهم، ويكون له اختيار في المسألة.

أ. قال: "تمييز النسبة... هذا نوع من التمييز لا يكون منقولاً إلا من الفاعل، ولا ينقل من المفعول خلافاً لبعضهم. واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ كان الأصل عند المجيز: وفجّرنا عيون الأرض، وهذا عند البصريين يحتمل أن يكون على إسقاط الخافض، فلا دليل فيه والمتبادر إلى الذهن أن يكون تمييزاً: لأنَّ النصب على إسقاط الخافض في غير باب (القسم) يحفظ ولا يقاس عليه وإن كان كثيراً جداً"^(٣).

ب. قال: "واعلم أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان فعلاً أو اسماً، وأجازه المازني والمبرد إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً قياساً على الحال، وحجة سيبويه في منع تقديمه أنه لم يسمع

^(١) ص ٤٤.

^(٢) ص ١٣٢.

^(٣) ص ٣٠٨، ٣٠٩.

تقديمه، وأنه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم، وقولك: حسن وجهها زيد، فيه اتساع، لأنك أسندت الفعل لغير من هو له في المعنى، والتقديم اتساع، والاتساع بعد الاتساع يفتقر إلى السماع، والله تعالى أعلم^(١).

٢- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه وحججهم، وليس له اختيار في المسألة.

أقال: "(المذكور قبله فعله) يعني أن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل؛ لأنه بمنزلة الجزء منه مؤخرًا، فإن تقدم عند البصريين ما كان فاعلاً لو تأخر، كان مبتدأً والجملة بعده خبره... وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل مستدلين بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وثيدا أجندلا تحملن أم حديدا

ف (مشيها) عندهم فاعل بـ(وثيدا) مقدم، وهو عند البصريين مبتدأ، و(وثيدا) خبر (كان) المحذوفة، وتأويله عندهم: ما للجمال مشيها كان وثيدا^(٢).

ب. قال: "وأما خبر ليس فاختلف في جواز تقديمه عليها، فقليل: يمتنع؛ لأنها غير متصرفة في نفسها فلا تتصرف في غيرها، وقيل: يجوز، بدليل قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فإنه يتعلق بـ(مصروفا)، أعني (يوم)، و(مصروفا)، خبر (ليس)، أي: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم. وقال بعضهم: الفاعل في (يوم) محذوف دل عليه الكلام، أي: لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم. واسم (ليس) مضمرفيها، أي: ليس العذاب مصروفا عنهم. نقله أبو البقاء^(٣).

٣- يورد الخلاف، ويذكر أحد أطرافه ولا يذكر حججهم، ويكون له اختيار يعلله أحياناً.

أقال: "والصحيح أن النصب بإضمار (أن) بعد هذه الأحرف قاله أكثر النحاة"^(٤).

ب. قال: "وأما (إمّا) فذكرها الشيخ من حروف العطف، وهو تابع في ذلك للشيخ أبي القاسم، وربما نسب إثباتها في حروف العطف للإمام سيبويه - رحمه الله -، والصحيح أن (إمّا) ليست من حروف العطف، وإنما هي ملازمة لحروف العطف، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلا مكررة،

(١) ص ٣١.

(٢) ص ١٩٠.

(٣) ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٤) ص ١٦١.

فتقول: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، فأما (إمّا) الأولى فلا تكون حرف عطف: لأنّ ما بعدها فاعل لما قبلها، ولا يعطف الفاعل على فعله، وأما (إمّا) الثانية فليست بحرف عطف، لملازمتها حرف العطف، وحرف العطف لا يدخل على مثله، والعطف إنّما هو للواو، وإمّا معناها التفصيل^(١).

٤-يورد الخلاف، ويذكر أطراف الخلاف فقط.

أقال في باب لا: "ظاهر عبارته أنّ اسم (لا) معرب حذف منه التنوين، وأنّه منصوب نصبا صحيحا وليس بمبني. وهذا مذهب بعض النحاة، وجماهير النحاة على أنّه إذا كان مفردا مبنيّا مركبا مع (لا)"^(٢).

ب.قال: "فعل الأمر محذوف من المضارع وأنّه مجزوم أبدا، وهذا على مذهب الكوفيين، ولذلك- والله أعلم- لم يجعل له علامة في علامات الأفعال في أول الكتاب، وأما على مذهب البصريين فهو بنية بنفسه، وجعلوه مبنيّا على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون"^(٣).

٥-يشير إلى وجود خلاف، ويذكر أحد أطرافه.

أقال: "ومررت بغلامي...مخفوض بكسرة مقدرة تحت الميم أيضا منع من ظهورها في الجميع اشتغال المحل بكسرة ياء المتكلم، وكسرة الخفض المقدرة كسرة غير تلك الكسرة الظاهرة على الميم: لأنّها لم يجلها عامل. وإنّما هي لأجل ياء المتكلم، خلافا لابن مالك-رحمه الله!-، فإنّه جعل الخفض بتلك الكسرة الظاهرة"^(٤).

ب.قال: "والأفعال المضارعة السالمة من إحدى النونات الثلاث: نون التوكيد الشديدة، والخفيفة، ونون جماعة النسوة، ولا يشترط مباشرة نون التوكيد خلافا لابن مالك، فإذا سلم المضارع من دخول إحدى هذه النونات الثلاث عليه كان معربا. وإن دخل عليه واحدة منها كان مبنيّا حسب ما يتبين بعد إن شاء الله تعالى"^(٥).

^(١) ص ٢٦٠.

^(٢) ص ٣٢٥.

^(٣) ص ١٥٧.

^(٤) ص ١٢٩.

^(٥) ص ١٣٤.

ج. قال: "(إذن)...ولا تنصب إلا بشروط ثلاثة، أحدها: أن تكون أوّلاً، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وألاً يفصل بينها وبين الفعل فاصل ماعدا القسم والنداء و(لا)، فإن الفصل بأحد هذه الثلاثة أو بجميعها كلا فصل، خلافاً لابن هشام في منع جواز الفصل بالنداء"^(١).

د. قال: "(سوى)...هي ظرف عند سيبويه"^(٢).

ه. قال: "وأما (خلا، وعدا، وحاشا) فمذهب سيبويه أن (عدا) فعل، وأن (حاشا) حرف، وأن (خلا) يجوز فيها الوجهان"^(٣).

٦- يورد الخلاف، ويذكر رأيه.

قال: "وأما (إما) فليست من حروف العطف على الصحيح"^(٤).

٧- يشير إلى وجود خلاف فقط.

قال: "فإن قلت: فما الابتداء؟ قلت: هو جعلك الاسم أول الكلام على الصفة المذكورة في حد المبتدأ المخبر عنه، هذا هو الابتداء، وفيه خلاف أعني في العامل في المبتدأ"^(٥).

*الأزهري: ستضرب الباحثة أمثلة على موقفه من المسائل الخلافية الواردة في شرحه:

١- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه، ورأيه في المسألة.

قال: "(والأمر مجزوم أبداً) عند الكسائي بلام الأمر مقدرة، فأصل (اضرب) عنده: لتضرب، حذفت اللام تخفيفاً، ثم التاء: خوف الالتباس بالمضارع، ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها، وعند سيبويه الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر، نحو: اضرب، وعلى حذف الآخر إن كان معطلاً نحو: اخش، واغز، وارم، أو على حذف النون إن كان مسنداً لضمير تثنية، نحو: اضربا، أو ضمير جمع نحو: اضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المتصور"^(٦).

٢- يورد الخلاف، ويذكر أطرافه، وحججهم.

(١) ص ١٦٢.

(٢) ص ٣١٣.

(٣) ص ٣١٤.

(٤) ص ٢٥٤.

(٥) ص ٢٠٥.

(٦) ص ٥٤.

امتلاً الحوض وقال:قطني

مهلاً رويدا قد ملأت بطني

*الأزهري:

استشهد بستة شواهد شعرية، وبشاهد رجزي واحد، ولم ينسب أيًا منها إلى أصحابها.

*الوشاء:

استشهد بستة وستين شاهدا شعريا، وبستة شواهد رجزية، ونسب ثمانية شواهد شعرية. وأربعة شواهد رجزية إلى أصحابها.

طريقتهم في الشواهد الشعرية:

أ. جميع استشهادات الراعي والأزهري على مسائل نحوية، في حين الوشاء تنوعت استشهاداته الشعرية على مسائل نحوية و صرفية ولغوية وفقهية وغيرها، وقد أشرت الباحثة إلى ذلك أنفا^(١).

ب. الأزهري والوشاء اکتفوا بإيراد الشواهد في سياق عرض المسائل المستشهد لها، أمّا الراعي فأظهر اهتماما بالأبيات الشعرية فاقهما:

١- يفسر ما يحتاج إلى إيضاح وبيان من الألفاظ الغريبة التي وردت في الشواهد الشعرية، من ذلك:

أ. قال: "نحو قوله:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

ب. قال: "نحو قول النابغة:

وقفت بها أصيلا أنا أسائلها

عيت جوابا وما بالربع من أحد

إلا الأواري لأيا ما أبينها

والنؤي كالحوض بالمظلوم الجلد

فقوله: (إلا اليعافير)... جمع يعفور، وهو الخشف ولد البقرة الوحشية. و (اليعافير) أيضا: تيوس الظباء. و (العيس) -بالكسر-: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة، و (الأواري) جمع أراي، وهو مجلس

^(١) ينظر: مبحث الشواهد ص ١٠١.

الدابة...و(النؤي):حفيرة حول الخباء لثلا يدخله ماء المطر...^(١).

٢-يهتم بمعنى البيت،قال:"قول الشاعر:

يركب كل عاقر جمهور

مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور

...ومعنى الأبيات:يركب هذا الوحش العاقر،أي: الرمل الكثير المتراكب،لأجل خوفه ونشاطه وفراره من مكمن الصائد"^(٢).

٣-علق مرة واحدة على قائل البيت:"ونكت الأديب إبراهيم بن سهل الإسرائيلي الأندلسي على الشيخ أبي القاسم في تغزله حيث قال:

أموسى أيا كلي وبعضي حقيقة وليس مجازا قولي الكل و البعض

خفضت مكاني إذ جزمت وسائلي فكيف جمعت الجزعندي والخفضا

وهذا دليل على أن اليهود الأندلسيين كانوا يشتغلون بعلم العربية،فإنَّ إبراهيم قال هذين البيتين قبل إسلامه،والله أعلم.ورويانا أنه مات مسلما غريقا في البحر،فإنَّ كان حقا فإن الله تعالى رزقه الإسلام في آخر عمره،والموت على الشهادة شهيدا"^(٣).

٤-ذكر مناسبة أحد الشواهد المستشهد بها،قال:"حكاية لطيفة: قدم على الأندلس طالب من فاس، وكان كثير الجدال، فهجاه بعض شياطين الأندلسيين ببيتين وكتبهما في رقعة وألقها في الحائط على رأسه في المكان الذي كان يقعد فيه للتدريس يقول فيها:

أتانا طالب من آل فاس يجادل في الكتاب وفي القياس

وما فاس ببلدته ولكن قسا يقسو قساء فهو قاس"^(٤).

ج.اهتم الشراح الثلاثة بشرح وإعراب بعض الشواهد:

* ممَّا ذكر الراعي:

^(١) ص ٣١٢، ٣١٣.

^(٢) ص ٣٤٣، ٣٤٤.

^(٣) ص ٢٧٣.

^(٤) ص ٢٨٩، ٢٩٠.

قال: "قال الشاعر:

عليك ورحمة الله السلام

ألا يا نخلة من ذات عرق

كان الوجه أن يبينه على الضم: لأنه كنى بالنخلة عن امرأة مخصوصة، لكنّه نوّن ونصب ضرورة،
ولورفع لكان جائزا، نحو قوله:

وليس عليك يا مطر السلام^(١)

سلام الله يا مطر عليها

* ممّا ذكر الأزهري:

قال: "إذا تصبك خصاصة فتحمل، فإذا: اسم شرط جازم، تصبك: فعل الشرط وعلامة جزمه
السكون، وخصاصة: فاعل، وتحمل: فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. وهو وفاعله
جملة فعلية في موضع جزم على أنّها جواب الشرط، وقرن بالفاء المفيدة للربط: لأنه فعل
طلب، وإنّما عملت إذا وإن كانت شرطا غير جازم حملا على متى^(٢) .

* ممّا ذكر الوشاء:

قال: "وقول القائل:

* لقد قال عبدا الله شرّ مقالة *

فعبدا: مثنى عبد، وأصله: عبدان حذف نونه للإضافة وألفه: لالتقاء الساكنين، وهو مرفوع
فاعل^(٣) .

٦- الاستشهاد بأمثال العرب والاستعانة بأقوالهم وبلغاتهم:

* الراعي:

١- استشهد بثمانية وعشرين مثلا وقولا عن العرب، ممّا ذكر:

أ. قال: "أو قليل من الكلام، نحو قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"^(٤) .

ب. قال: "كلمني بلسان حاله لا بلسان مقاله"^(٥) .

(١) ص ٣٣ .

(٢) ص ٦٢ .

(٣) ص ٩١ .

(٤) ص ١٦٦ .

(٥) ص ١١٢ .

٢- استشهد بثمان لغات، ممّا ذكر:

أ. قال: "والهمزة لغة فيه، يقال: أكد تأكيداً أو توكيداً"^(١).

ب. قال: "وفي لعل لغات عشر، أشهرها أربعة: لعل، وعل، وأن، ولأن"^(٢).

*الأزهري: لم يول ذكرها اهتماماً.

*الوشاء:

١- استشهد بسبعة عشر قولاً عن العرب، وأربعة أمثال، ممّا ذكر:

أ. قال: "لقولك: عدا فلان طوره"^(٣).

ب. قال: "حكى عن العرب: (هذان خليلان) بضمّ النون"^(٤).

٢- استشهد بلغات العرب في أربعة وأربعين موضعاً، وربطها بالقراءات القرآنية، ممّا ذكر:

أ. قال: "في حتى لغة أخرى إبدال حائها عينا، قرأ ابن مسعود ﴿عَتَّى حِينَ﴾، وهي هذيل. وإمالة ألفها لغة يمنية"^(٥).

ب. قال: "عند ثلاث لغات أشهرها الكسر، ومن العرب من يفتحها، ومن العرب من يضمها"^(٦).

رابعاً: منهمهم:

١- اطلاعهم على نسخ الأجرومية:

ثبتت في شروحهم نصوص تدل على اطلاعهم على عدة نسخ للأجرومية:

*الراعي:

١- في باب منصوبات الأسماء: "أنّه لما عدّ الأبواب سقط له من الأبواب مفعولا (ظننت وأخواتها)، ولو ذكر مفعولي (ظننت وأخواتها) كانت ستة عشر؛ لأنّهما منصوبان، وأظن أنّي رأيت في بعض نسخ

^(١) ص ٢٦٤.

^(٢) ص ٢٢٦.

^(٣) ص ٢٥٠.

^(٤) ص ٩٣.

^(٥) ص ١٩٥.

^(٦) ص ٢٣١.

نسخ الجرومية، والله أعلم بحقيقة ذلك..."^(١).

٢- ذكر بعد الانتهاء من شرحه سنده في أخذ الجرومية، فقد أخذها عن شيخه محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك ابن عبد الله القيسي المنتوري الغرناطي المالكي، عن الخطيب أبي جعفر أحمد بن محمد بن سالم الجذامي، عن القاضي أبي عبد الله محمد ابن إبراهيم الحضرمي عن ابن أجروم"^(٢).

***الأزهري:**

في باب أدوات الجزم، قال: "ويوجد في بعض النسخ: (إذا) في الشعر"^(٣).

***الوشاء ممّا ذكر:**

١- قال: "وثبت في بعض النسخ بعد البسملة، قال أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن أجروم -رحمه الله!-"^(٤).

٢- قال في باب الكلام: "وفي جلّ النسخ: الباء الموحدة، أي: مسماها، وهي أصل أحرف القسم: لأنها للإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به"^(٥).

وقال في موضع آخر من الباب، قال: "التكرار في كلام المصنف على رواية الفتح وعلى ما في جلّ النسخ، وأما على رواية الخفض وعلى ما في بعض النسخ بإسقاط الباء، فلا تكرار، وفيه إشكال وهو إطلاق الجمع عن المثني للعلة المتقدمة"^(٦).

٣- قال في باب المنادى: "وفي مثال الشبيه بالمضاف: يا حسنا وجهه، ويا طالعاجبلا، ويا رفيقا بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك. قلت: وهذه الأمثلة توجد في بعض النسخ"^(٧).

وفي نصي الراعي والوشاء أيضا ما نستنتج منه اطلاعهما على نسخ للأجرومية:

***ممّا ذكر الراعي:**

^(١) ص ٢٧٩.

^(٢) ص ٣٦٢.

^(٣) ص ٦٢.

^(٤) ص ٨.

^(٥) ص ٤١.

^(٦) ص ٤٢.

^(٧) ص ٢٦٢، ٢٦٣.

خلت نسخة المقدمة التي اطلع عليها من قول الأجرومي: "وإذا في الشعر خاصة"، وقد نبه على ذلك بقوله: "وقد ذكر الشيخ الجميع ولم يترك منها إلّا إذا" ^(١).

وفي شرح الأجرومية للأزهري ^(٢) والوشاء ^(٣) وجدت الباحثة قول ابن أجروم: "وإذا في الشعر خاصة".

* ممّا ذكر الوشاء:

في النسخة التي اطلع عليها خلّت من ضمير الفصل في حد الإعراب، وقد نبه على ذلك بقوله: "إن قيل لأي شيء أتى بضمير الفصل في حد الكلام دون الإعراب؟ قلت: اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها، لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء" ^(٤).

وفي شرح الأجرومية للأزهري ^(٥) وجدت الباحثة ضمير الفصل موجوداً.

٢- ضبط المتن وألفاظ الشرح:

أ. ألفاظ المتن:

اهتم الأزهري والوشاء بضبط ألفاظ المتن، ولكن اهتمام الوشاء كان أظهر:

* الراعي:

لم تقف الباحثة إلّا على موضع واحد، قال: "(مع) فهي بتحريك العين، وسمع فيها السكون قليلاً" ^(٦).

* ممّا ذكر الأزهري:

١- قال: "(ثم) بفتح الثاء المثلثة..." ^(٧).

٢- قال: "(ضربين) بضمّ الضاد، وكسر الراء، وسكون الباء الموحدة" ^(٨).

^(١) ص ١٧٧.

^(٢) ص ٥٢.

^(٣) ص ١٢٦.

^(٤) ص ٤٩.

^(٥) ص ٣٤.

^(٦) ص ٢٩٩.

^(٧) ص ١٠٨.

*مما ذكر الوشاء:

١- قال: "(من) بكسر الميم، وبتأؤها على السكون".

٢- قال: "والمضارع (يضرب زيد) بضم الياء وفتح الراء...".

ب. ضبط ألفاظ شروحيهم:

تفوق الوشاء على الراعي والأزهري في هذا الإطار:

*الراعي:

لم تقف الباحثة إلا على موضع واحد، قال: "الحال في اللغة هي كينة الإنسان، وكينة بكسر الكاف وسكون الياء: ما هو عليه من خير أو شر، وهي تذكر وتؤنث"^(١).

*الأزهري:

لم تقف الباحثة إلا على موضعين:

أ. قال: "نحو قولك: (أكرم عمرو) بضم الهمزة، وكسر الراء"^(٢).

ب. قال: "أصل خلت: خيلت بكسر الياء، نقلت الكسرة إلى الخاء بعد جلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكتين"^(٣).

*مما ذكر الوشاء:

أ. قال: "(فإن كان الفعل) الذي بني للمفعول (ماضيا ضم أوله) وجوبا لفظا أو تقديرا (وكسر ما قبل آخره) كذلك إن لم يكن مكسورا كضرب وكيل، وأصله: كيل بضم الكاف، وكسر الياء، فاستثقلت كسرة الياء فنقلت إلى الكاف، فصار: كيل بكسر الكاف، وسكون الياء، فضم الكاف وكسر الياء مقدران"^(٤).

(١) ص ٧٤.

(٢) ص ٣٠١.

(٣) ص ٧١.

(٤) ص ٨٣.

(٥) ص ١٤١.

ب. قال: "(يكون) نحو: قوله ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وأصله: يكون بسكون الكاف، وضمّ الواو، ونقلت ضمة الواو إلى الكاف، فصار يكون بضمّ الكاف وسكون الواو"^(١).

٣- إعراب متن وأمثلة المقدمة:

أ. إعراب ألفاظ المتن:

*الراعي:

لم تقف الباحثة إلا على خمسة مواضع^(٢)، منها:

١- قال: "(باب الإعراب)... وأما إعراب (باب) فهو: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هذا باب الإعراب، و(الإعراب) مضاف إليه"^(٣).

٢- قال: "(فصل) أي: هذا فصل، فهو خبر مبتدأ محذوف"^(٤).

*الأزهري:

لم تقف الباحثة إلا على موضعين:

١- قال: "وقول المصنف: (لفظاً أو تقديراً) حالان من تغيير..."^(٥).

٢- قال: "(باب مخفوضات الأسماء) بإضافة باب إلى المخفوضات..."^(٦).

*الوشاء:

اهتم بإعراب ألفاظ المقدمة، وأحياناً كثيرة يذكر أكثر من وجه إعرابي، من ذلك:

١- قال في حديثه عن حروف القسم: "(حروف): إمّا بالرفع عطفاً على (من) فتكون من حروف الجر، أو بالخفض عطفاً على (بالخفض)، ويكون من ذكر الخاص بعد العام"^(٧).

٢- قال في باب الفاعل: "قسم ظاهر، وقسم مضمّر، ويجوز جرّهما على البدلية، ونصّهما بمحذوف

(١) ص ١٥٩.

(٢) ص ١٩٨، ١٨٥، ١٣٨.

(٣) ص ١٢٢.

(٤) ص ١٤٩.

(٥) ص ٣٦.

(٦) ص ١٢٣.

(٧) ص ٤٠.

تقديره: أعني^(١).

ب. إعراب أمثلة المقدمة:

اهتم الشُّراح الثلاثة بإعراب أمثلة المقدمة.

* ممّا ذكر الراعي:

١- قال في باب كان وأخواتها: "(كان) فعل ماضٍ، و(زيد) اسمها، و(قائما) خبرها، و(ليس) فعل ماضٍ، و.

(عمرو) اسمها، و(شاخصا) خبرها"^(٢).

٢- قال: "(إنَّ) حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، و(زيدا) اسمها، و(قائم) خبرها، و(ليت) حرف

تمن، تنصب الاسم وترفع الخبر أيضًا، و(عمرا) اسمها و(شاخص) خبرها"^(٣).

* ممّا ذكر الأزهري:

١- قال: "(يضرب زيد) وإعرابه: (يضرب) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله. وإن شئت قلت: مبني

للمفعول، أو للمجهول. و(زيد) نائب فاعله، أو مفعول لما يسمى فاعله"^(٤).

٢- قال: "(وضربن) ... وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير لجماعة الإناث

الغائبات في محل رفع على أنّها مفعول لما لم يسم فاعله"^(٥).

* ممّا ذكر الوشاء:

١- قال: "(المضارع (يضرب زيد) -بضمّ الياء، وفتح الراء-: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، أو مبني

للمفعول أو المجهول. وزيد: مفعول ما لم يسم فاعله أو نائب الفاعل"^(٦).

٢- قال: "(كان زيد قائما) وإعرابه كان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد: اسمها،

وقائما: خبرها"^(٧).

^(١) ص ١٣٥.

^(٢) ص ٢١٩.

^(٣) ص ٢٢٦.

^(٤) ص ٧١.

^(٥) ص ٧٤.

^(٦) ص ١٤٢.

^(٧) ص ١٦٠.

اهتم الشراح الثلاثة بأمثلة المقدمة فتناولوها توضيحاً، ولكن تفوق الوشاء في هذا الإطار
أظهر، من ذلك:

*** ممّا ذكر الراعي:**

١- قال: "(لقيت عبد الله راكباً)... (راكباً) يحتمل أن يكون حالا من التاء الفاعلة، ويحتمل أن يكون حالا من عبد الله المفعول، فإذا كان حالا من الفاعل كان المتكلم راكباً وقت اللقاء، وإذا كان من المفعول كان الراكب وقت اللقاء (عبد الله)"^(١).

٢- قال: "(تصبب زيد عرقاً، وتفقاً بكر شحماً، وطاب محمد نفساً) كان أصل هذه الأمثلة: تصبب عرق زيد، وتفقاً شحم بكر، وطابت نفس محمد، فنصبوا ما كان فاعلاً في الأصل على التمييز، ورفعوا ما كان مخفوضاً بالإضافة على الفاعلية"^(٢).

*** ممّا ذكر الأزهري:**

١- قال: "(خرج الناس إلا عمراً) فخرج: فعل ماضٍ، والناس: فاعل، وإلا: حرف استثناء، وعمراً: منصوب بإلغاء الاستثناء، والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب، إمّا كونه تامّاً فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الأوّل، والناس في المثال الثاني، وأمّا كونه موجباً فلأنّه لم يسبق بنفي ولا شبهه"^(٣).

٢- قال: "(نحو: جلست قعوداً، وقمت وقوفاً) فإنّ المصدر الذي هو قعوداً موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه؛ لأنّ القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة، فحروف (جلس): الجيم، واللام، والسين، وحروف (قعود): القاف، والعين، والواو، والدال، وكذا تقول في الوقوف، والقيام"^(٤).

*** ممّا ذكر الوشاء:**

أ. قال: "(ولقيت عبد الله راكباً) فراكباً: حال إمّا من التاء التي هي فاعل (لقى)، أو من عبد الله الذي هو مفعول (لقى)"^(٥).

^(١) ص ٣٠٢.

^(٢) ص ٣٠٨.

^(٣) ص ١١٥.

^(٤) ص ١٠٤، ١٠٥.

^(٥) ص ٢٣٥.

ب.قال: "(جلست قعودا وقمت وقوفا) فإن المصدر الذي هو (قعودا) موافق لفعله، وهو (جلس) في معناه دون لفظه؛ لأنّ الجلوس والقعود بمعنى واحد على المشهور"^(١).

٤- طريقة تناولهم لمتن المقدمة:

اتفق الجميع في طريقة تناول ألفاظ متن المقدمة الأجرومية، فجعلوا شروحهم مواكبة لها. الأزهري و الوشاء امتازا بأنّهما يؤلفان مع كلمات المتن جملة مفيدة:

*** ممّا ذكر الأزهري:**

أ.قال: "(المفيد) بالإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر"^(٢).

ب.قال: "(الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله"^(٣).

*** ممّا ذكر الوشاء:**

أ.قال: "(وأما الألف فتكون علامة للنصب) ظاهرة، أو مقدرة نيابة عن الفتحة"^(٤).

ب.قال في باب الاستثناء: "(إذا كان الكلام) قبل إلا (تاما) وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه، (موجبا) -بفتح الجيم- وهو الذي لم يسبقه نفي وما شبهه، سواء كان الاستثناء متصلا وذلك (نحو) زيدا من قولك: (قام القوم إلا زيدا)..."^(٥).

٥- العناية بالعلة النحوية:

العلة النحوية مرتكز قوي من مرتكزات شرح الراعي و الوشاء للأجرومية، فعند تصفح القارئ لشرحيهما يجد اعتمدهما الكبير عليهما:

*** ممّا ذكر الراعي:**

أ.قال: "فإن قلت: لم لم يدخل الجزم الأسماء، ولم يدخل خفض الأفعال؟ قلت: قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع حاكيا عن سيبويه مستدلا على ذلك بكلام طويل ملخصه: وإنّما لم تجزم

^(١) ص ٢٣٥.

^(٢) ص ١٦.

^(٣) ص ٦٥.

^(٤) ص ٧٤.

^(٥) ص ٢٤٦، ٢٤٧.

الأسماء: لأنَّ الفعل أثقل من الاسم ثقلاً معنوياً لا لفظياً؛ لأنَّ الفعل إنما جيء به للإسناد إلى غيره، والاسم ليس كذلك، وإنَّما جيء به دالاً على مسماه فلا يفتقر إلى غيره، فالاسم لذلك خفيف والفعل ثقيل من حيث كان لا يوجد إلا لغيره، فألحقوا الاسم التنوين تعديلاً بين الكلام، وفرقاً بين الخفيف والثقيل، يعني: ليثقلوه، وجزم الفعل ليخففوه^(١).

ب. قال: "والخفض من خصائص الأسماء، ولا يكون في الأفعال، والعلة في ذلك-والله أعلم-أنَّ الخافض ومخفوضه كالشيء الواحد، والفعل لا يتصور فيه أن يكون مع ما قبله كالشيء الواحد؛ لثقله، ولأنَّه لا يملك شيئاً ولا يستحقه"^(٢).

* ممَّا ذكر الأزهري:

قلماً تقف على موضع للعلة النحوية في شرحه:

أ. قال: "...ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف، نحو: سحر، إذا كان ظرفاً ليوم بعينه، فإنَّه لا ينون لعدم انصرافه، ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه منها..."^(٣).

ب. قال: "واحتزرت بقولي للجازم من نحو: ﴿سَنَدُعُ الزَّيَّاتِيَّةَ﴾؛ لأنَّ الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ، لالتقاء الساكنين"^(٤).

* ممَّا ذكر الوشاء:

أ. قال: "لأي شيء تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف؟ قلت: لعلة مفقودة في الفرع، وهي أن ليس في آخره حروف تصلح للإعراب"^(٥).

ب. قال: "إنَّما جيء بالإعراب في الاسم ليبدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم: ما أحسن زيداً بالرفع في النفي، وبالنصب في التعجب، وبالجَرَ في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وليس كذلك الأفعال؛ لأنَّ صيغة الفعل تختلف باختلاف معانيه هذا مذهب الجمهور"^(٦).

٦- الألفاظ والمصطلحات المنطقية:

(١) ص ١٣٢.

(٢) ص ٣٥٠.

(٣) ص ١٠٧.

(٤) ص ٤٧.

(٥) ص ٩٠.

(٦) ص ٥٧، ٥٨.

تأثر النُّحاة المتأخرون بعلم المنطق، وظهر هذا التأثير في شروح الشراح الثلاثة:

***الراعي:**

استخدم لفظة (لحد)، من ذلك:

قال: " وقوله: (اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)، فالاسم يعرف بالحد ، ويعرف بالعلامات، والفعل يعرف- أيضا - بالحد وبالعلامات ، والحرف كذلك" ^(١).

***الأزهري:**

استخدم (الحد)، و(الرسم)، و(الدلالة الوضعية والعقلية):

أ.قال: "(الكلام).... وهذا الحد لجماعة منهم الجزولي..." ^(٢).

ب.قال: "(باب الفاعل) رسمه بعض خواصه تقريبا على المبتدئ..." ^(٣).

ج.قال: "...دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟" ^(٤).

***الوشاء:**

استخدم (ما صدقات)، و(التصور)، و(الرسم)، و(العدمي والوجودي)، وقد ذكرت الباحثة أمثلة على ذلك في مبحث "منهجه" ^(٥).

٧- الجانب التعليمي:

أ.استعملوا الألفاظ والعبارات الدالة على التعليم:

***الراعي:** استخدم فعل الأمر (اعلم)، من ذلك:

١-قال: "اعلم أن المضممرات على ثلاثة أقسام: مرفوعة، ومنصوبة، ومخفوضة" ^(٦).

٢-قال في باب المنادى: "واعلم أن هذه الضمة في المنادى ، والفتحة في باب (لا) شبيهتان بحركة

^(١) ص ١١٤.

^(٢) ص ١٧.

^(٣) ص ٦٥.

^(٤) ص ١٧.

^(٥) ص ٥٤.

^(٦) ص ١٩١.

الإعراب يجوز أن يتبع عليهما^(١).

*الأزهري: استخدم فعل الأمر (قس) خمس مرات، مما ذكر:

١- قال: "نحو قولك: (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء، (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مر قبلهما وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله"^(٢).

٢- قال في باب العطف: "وفي النصب: لن يقوم ويقعد زيد، وفي الجزم: زيد لم يقوم ولم يقعد، وقس سائر حروف العطف..."^(٣).

*الوشاء: استخدم ألفاظا وعبارات عدة: (احفظ، وقس، وتأمل، ولا تغفل، واعلم، وانظر)، وعبارة يطلقها في ثانيا شرحه "إن كنت حيا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار ولو تليت عليه صحاح الأخبار"^(٤).

ب. استعمل الشراح الثلاثة الأمثلة الصناعية؛ لتسهيل لقاعدة، وتعليم المبتدئ، على سبيل المثال في باب النعت^(٥).

ج. جمع الوشاء-مما تميّز به عن الراعي والأزهري-الألفاظ التي لها وصف معين، أو تأثير في الكلمة أو التركيب بنظم بيت أو بجملة أو بكلمة، مما ذكر:

١- جمع موانع الصرف في نظم^(٦):

عدلٌ، ووصفٌ، وتأنيتٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبٌ
والنُّونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنٌ فعلٌ وهذا القولُ قريبٌ

٢- جمع أنواع الخفض بالحرف والإضافة والتبعية في البسملة^(٧).

د. استخدموا أسلوب التفصيل بعد الإجمال:

^(١) ص ٣٣٢.

^(٢) ص ٧١.

^(٣) ص ٩٢.

^(٤) يُنظر: منهجه ص ٩١.

^(٥) يُنظر: المستقل ص ٢٤٧، وشرح المقدمة الأجرومية ص ٨٥، والمنع الربانية ص ١٦٩.

^(٦) ص ٧٨.

^(٧) ص ٢٧١.

*مما ذكر الراعي:

١- قال: "قوله: (وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع. يعني: وهو على قسمين: قسم يشترك في اللفظ والمعنى، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وحتى. وقسم يشترك في اللفظ لا في المعنى، وهي: بل، ولا، ولكن" ^(١).

٢- قال: "اعلم أنّ هذه الأقسام تنقسم ثلاثة أقسام: قسم لا يستعمل إلا ناقصاً، وقسم لا يستعمل تامّاً وناقصاً وزائداً، وقسم يستعمل تامّاً وناقصاً" ^(٢).

*مما ذكر الأزهري:

١- قال في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر: "وثلاثة منها تفيد وقوع المفعول الثاني: وهي: (رأيت)، نحو: رأيت المعروف محبوباً، (وعلمت)، نحو: علمت الرسول صادقاً، (ووجدت)، نحو: وجدت العلم نافعا" ^(٣).

٢- قال: "(المضمر) قسمان: متصل، منفصل" ^(٤).

*مما ذكر الوشاء:

١- قال: "وهو ثلاثة أصناف أيضاً، حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، نحو: هل، ومختص بالأسماء، نحو: في، ومختص بالأفعال، نحو: قد" ^(٥).

٢- قال: "(تثنية الأسماء)... يشترط فيه عند الأكثرين ثمانية شروط: الإفراد، والإعراب، والتنكير، وعدم التركيب، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثان له في الخارج، ولا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته" ^(٦).

هدشبع الراعي و الوشاء شرحهما بالفوائد، والتنبيهات، والتتمات، والحكايات، والخاتمات، فهي مصدر ثري للطالب المبتدئ:

*مما ذكر الراعي:

^(١) ص ٢٥٤.

^(٢) ص ٢٢١.

^(٣) ص ٨٣.

^(٤) ص ٧١.

^(٥) ص ٢٤.

^(٦) ص ٧٠.

١- قال: "فائدة: (كان) هي أمُّ الباب، بل أم جميع الأفعال: لأنَّ كلَّ فعل ينحل إليها"^(١).

٢- قال: "تنبيه: واعلم أنَّ كلَّ ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي، فتقول: يظن زيد عمرا منطلقا، وزيد ظان خالدا مسافرا، وما أشبه ذلك"^(٢).

٣- قال: "حكاية لطيفة: قدَّم على الأندلس طالب من فاس، وكان كثير الجدال، فهجاه بعض شياطين الأندلسيين ببيتين، وكتبهما في رقعة وألقها في الحائط على رأسه في المكان الذي كان يقعد فيه للتدريس يقول فيها:

أتانا طالب من آل فاس يجادل في الكتاب وفي القياس

وما فاس ببلدته ولكن قسا يقسو قساء فهو قاس

بتصحييف مادة (فسا)، فكان شيخنا المذكور إذا سألناه عن ترتيب التصريف: بهم نبداً يقول: أنسيتم بيتي الفاسي؟ لا تنسوهم فإنيهما يعلمانكم ترتيب التصريف"^(٣).

*مما ذكر الوشاء:

١- قال: "فائدة: الكلام: مشتق من الكلم، وهو الجرح، فإذا كان حسناً أثر في النفس سروراً، وإذا كان قبيحاً أثر في النفس تغييراً، فاشتقاقه من الكلم بين: لأنه يؤثر في النفس حسنه وقبحه كما يؤثر الجرح في الجسد، وهذا تنبيه حسن قاله ابن أبي الربيع"^(٤).

٢- قال: "تنبيه: قوله: (المنصرف) أي: حقيقة أو حكماً، فيشمل غيره إذا كان مضافاً أو مقروناً بأل"^(٥).

٣- قال: "تنمية: قال الحللوي: الأسماء منها ما هو متمكن أمكن وهو المتصرف: لأنه متمكن من الإعراب أمكن من التنوين، ومنها: متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف: لأنه متمكن من الإعراب غير أمكن من التنوين، ومنها اسم لا متمكن ولا أمكن وهو المبني كالمضمرات، وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة. انتهى"^(٦).

^(١) ص ٢٢٢.

^(٢) ص ٢٤٠.

^(٣) ص ٢٩١.

^(٤) ص ٢١.

^(٥) ص ٧٧.

^(٦) ص ٨٣.

٤-قال: "خاتمة:اعلم أنّ حاشا المستعملة في الاستثناء معناها:تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء يذكر في غيره أو فيه، فلا يستثنى بها إلا في هذا المعنى، ولذلك لا يقال:صلى النَّاس حاشا زيد؛لفوات معنى التنزية، نصّ عليه ابن الحاجب وغيره"^(١).

و.أكثر الراعي و الوشاء من الاحترازاَت، التي فيها استنارة وحذر من الوقوع في اللبس.

***مما ذكر الراعي:**

أ.قال: "وتحرزنا بقولنا:(الذي لم يتصل بآخره شيء) من الفعل المجزوم بحذف النون"^(٢).

ب.قال في باب المبتدأ والخبر: "فقوله (هو الاسم) تحرز به من الفعل، والحرف، والجملة"^(٣).

***مما ذكر الوشاء:**

أ.قال في باب الكلام: "ويحترز بالمفيد مما ليس بمفيد بالمعنى المذكور كالمركب الإضافي كعبد الله، والعددي كأحد عشر، والمزجي كبعليك، والتقييدي كالحيوان الناطق، والإسنادي المتوقف على غيره، نحو:إن قام زيد، والصوتي كسيبويه، والمعلوم للمخاطب كالقمر منيرة، والمجعلول علما.نحو: برق نحره وما أشبه ذلك؛لأنّ كلا منها لفظ وليس بمفيد"^(٤).

ب.قال: "وتقييدالتاء والألف بالمزيدتين؛ليخرج بيت وأبيات، وميت وأموات، فإنّ التاء فيهما أصلية، وكذلك نحو:غزاة، وقضاة فإنّ الألف فيهما أصلية؛لأنّها منقلبة عن أصل"^(٥).

٨-المعاني اللغوية والتعريفات:

اهتم الراعي و الوشاء بالمعاني اللغوية في شرحهما:

***مما ذكر الراعي:**

أ.قال: "المرفوعات:جمع مرفوع، والمرفوع اسم مفعول من رفعه إذا أطلعه من سفل إلى علو"^(٦).

ب.قال: "والمصدر في اللغة:اسم مصدر من صدر يصدر صدرا ومصدرا، والصدر: نقيض الورد، و

(١) ص ٢٥٢.

(٢) ص ١٤٨.

(٣) ص ٢٠٤.

(٤) ص ١٨.

(٥) ص ٦٥.

(٦) ص ١٨٣.

وقيل: الصذر من كل شيء الرجوع^(١).

*الأزهري:

لم تقف الباحثة إلا على أربعة مواضع^(٢)، منها:

أ. قال: "حروف القسم بفتح القاف، والسين المهملة بمعنى: اليمين"^(٣).

ب. قال: "(أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع، و(أبتع) مأخوذ من البتع، وهو طول العنق. و(أبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع، وهو: العرق المجتمع"^(٤).

*مما ذكر الوشاء:

أ. قال: "الإعراب لغة: مصدر أعرب، إمّا بمعنى: أبان، أو بمعنى: تكلم بالعربية، أو بمعنى: أزال عربها، أي: فسادها، وقيل: إنّه من قولهم: امرأة عروب، أي: متحبة إلى زوجها متحسنة؛ لأنّ الكلام إذا فهم قرب من قلب سامعه"^(٥).

ب. قال: "تنبيه: المجاوزة لغة: بعد شيء عن شيء"^(٦).

دأب الراعي والوشاء على تعريف المصطلحات النحويّة الواردة في متن المقدمة اصطلاحًا:

*مما ذكر الراعي:

أ. قال: "التوكيد: تمكين المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة ورفع المجاز"^(٧).

ب. قال: "الاستثناء في الاصطلاح هو: إخراج بعض ما يتوهم دخوله في اللفظ المتقدم بـ(إلا) أو ما في معناها"^(٨).

*الأزهري:

كان أقلّ اهتمامًا بتعريف مصطلحات المقدمة من الراعي والوشاء، من ذلك:

^(١) ص ٢٨٦.

^(٢) ص ١٠٨، ١٠٧، ٥٣.

^(٣) ص ١٢٩.

^(٤) ص ٩٤.

^(٥) ص ٤٩.

^(٦) ص ٣٧.

^(٧) ص ٢٦٤.

^(٨) ص ٣١١.

أ.قال: "(التنوين) وهو: نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط؛ استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم"^(١).

ب.قال: "(باب الاستثناء) وهو الإخراج بـإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق"^(٢).

***مما ذكر الوشاء:**

أ.قال في باب التوكيد: "لفظي: وهو إعادة اللفظ الأول بنفسه، أو بمرادفه"^(٣).

ب.قال في باب الاستثناء: "المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها"^(٤).

اهتم الراعي والوشاء بتعريف المصطلحات النحوية التي يوردونها في شروحيهم:

***مما ذكر الراعي:**

أ.قال: "أما التعليق فهو: إبطال عمل العامل في اللفظ دون المعنى لموجب لفظي"^(٥).

ب.قال: "فعطف البيان هو: التابع المشبه للصفة إلا أنه يكون بالجامد، فهو يشبه البذل"^(٦).

***الأزهري: لم يول ذلك اهتماما.**

***مما ذكر الوشاء:**

أ.قال: (لن)...ولا تفيد تأكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده وهو: نهاية التأكيد"^(٧).

ب.قال: "وفي جواب العرض-بسكون الراء وفتح العين-وهو: طلب بلين ورفق"^(٨).

٩-المسائل الصرفية والصوتية واللغوية والفقهية:

تفوق الراعي والوشاء في هذا الإطار:

***مما ذكر الراعي:**

^(١) ص ٢٣.

^(٢) ص ١١٤.

^(٣) ص ١٩٧.

^(٤) ص ٢٤٣.

^(٥) ص ٢٤٢.

^(٦) ص ٢٥٣.

^(٧) ص ١٠٨.

^(٨) ص ١١٦.

أ.مسألة فقهية في حكم الوصل والوقف في الأذان والإقامة. قال: "مثال ما ينطبق عليه حد المبتدأ والخبر قولهم في الأذان والإقامة: الله أكبر الله أكبر، برفع (أكبر)، وأما نصيها أو تحريكها بالفتح فلا وجه له؛ لأنَّ الأذان لم يسمع إلا موقفاً فوصله مخالف للسنة" ^(١).

ب.مسألة صرفية في نوع التنوين الداخل على (قاص وغان) وشبههما، قال: "وأما تنوين (قاص، وغان) وشبههما فهو تنوين تمكين لا تنوين عوض؛ لأنَّ (قاصيا) وبابه مصروف، ولا بدَّ فيه من تنوين التمكين، فلمَّا استثقلت الحركة على الياء وحذفت رجع التنوين إلى الحرف المحرك قبل الياء؛ لأنَّ التنوين لا يصحب ساكنا، فالتقى التنوين والياء ساكنين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، كما حذفت ألف (فتى، ورحا، وعصا) في الدرج وما أشبه ذلك، والله أعلم" ^(٢).

ج.مسألة إملائية في كتابة (مائة)، قال: "سمعت أكثر الموقعين، وبعض القضاة يقرؤون (مائة) بفتح الميم في توارخ المكاتيب وغيرها، وهو خطأ، وكأنَّهم لم يقرؤوا القرآن العزيز، وغيرهم في ذلك رسمها بألف بعد كسرة الميم، وإنَّما كتبت بالألف بعد الكسرة ليفرق بالألف بين (مائة) و(منه). وقيل: ليفرق بين (مائة) وفئة" ^(٣).

*الأزهري: لم يول ذلك اهتماماً.

*مما ذكر الوشاء:

أ.مسألة فقهية في الكنى المشروعة، والمخالفة للشرع، قال: "لأي شيء كنَّا نفسَه وفيها تزكية، قدَّ نَهَى الشرع عنها، قال تعالى ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾؟ أجيب: بأنَّ ذلك من صُنْعِ بعض تلامذته، أو بأنَّ ذلك جائز لمن بلغ درجة التصنيف، روي عن علي-رضي الله عنه- أنه قال: "أنا أبو الحسن". قلت: وجواب آخر، وهو أنا لا نسلم أنَّ ما ذكره من الكنى التي فيها تزكية، بل من الكنى المشروعة، وهو أن يكنى الرجل بولده أو بولد غيره، وكذلك المرأة كما روي أنَّه صلى الله عليه والسلام قال لعائشة: "تكني بآبن أختك يعني: عبد الله بن الزبير"، أو بالحالة التي يكون عليها الشخص كأبي تراب، وأبي هريرة وإنَّما الذي فيه تزكية ومخالفة الشرع الأسماء التي لم تكن لأحد من الصحابة كزين الدين، ومحيي الدين. قاله ابن الحاج" ^(٤).

(١) ص ٢٠٦.

(٢) ص ١٤٧.

(٣) ص ٢٨٧.

(٤) ص ٩.

ب.مسألتان لغويتان-وقفت الباحثة عليها في مبحث القضايا والمسائل-وهي دخول (أل)على كل وبعض^(١)، واستخدام (لا غير)^(٢).

ج.مسألة صوتية-وقفت الباحثة عليها أيضًا في مبحث القضايا والمسائل-وهي عدد المخارج العربية^(٣).

د.مسألة إملائية في باب المفعول الذي لم يسم فاعله، قال: "عمرو يكتب بالواو في حال الرفع والجر؛ للفرق بينه وبين عمر، ولم يحتج إلى ذلك في حال النصب؛ لوقوع الفرق بألف التنوين، وخص بذلك عمرو دون عمر؛ لخفته"^(٤).

١٠-الإحالات:

جاءت الشروح الثلاثة شارحة لمتن الأجرومية مختصر الفائدة للمبتدئ، فمهما كانت نصوصهم ممتدة الفائدة، فإنَّ علم النَّحو مسائله عديدة متولدة، فكانوا يحيلون قارئهم إلى المطولات في مواضع متعددة في شروحهم.

***الراعي:**

١-أحال في مواضع كثيرة جدًّا إلى "عنوان الإفادة" فالراعي-كما ذكرت الباحثة سابقا-شرح حدود الأجرومية في المستقل بالمفهومية، وأطنب في شرحها في عنوان الإفادة، فكان يحيل المبتدئ الراغب في زيادة الفائدة في "المستقل" إلى "عنوان الإفادة"، ممَّا ذكر:

أ.قال: "ولم يمثل الشيخ لـ(حاشا)فتقول: قام القوم حاشا زيد، ويجوز على ما قال غير سيبويه: حاشا زيدا، بنصب (زيدا)، وقد أحكمت هذا الباب في (عنوان الإفادة) فانظرده هناك، والله تعالى أعلم"^(٥).

ب.قال: "ولم يستوف الشيخ الكلام على مسائل النداء، وقد استوفيناها في عنوان الإفادة"^(٦).

٢-أحال في موضع واحد فقط إلى المطولات، قال: "واعلم أنَّ الترتيب في الفاء و (ثم) يكون على

(١) ص ٢٠٥.

(٢) ص ٢٤٩.

(٣) ص ١٦.

(٤) ص ١٤٣.

(٥) ص ٣٢١.

(٦) ص ٣٣٣.

ثلاثة أوجه: ترتيب الإخبار، وترتيب الشرف، وترتيب الوقوع حسب ما هو مذكور في المطولات^(١).

*الأزهري: أحال إلى المطولات في ثلاثة مواضع:

أ. قال: "...أو الوصف وزيادة الألف والنون كسكران، ولهم شروط تطلب من المطولات"^(٢).

ب. قال في باب البدل: "والمدرک علیہ أن أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر... إمّا مضمر أو مظهر أو مختلفاهما فهذه ستة عشر. وكلّ منها إمّا: بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كلّ، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات"^(٣).

ج. قال: "والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها، وتوجيه كل منها في المطولات"^(٤).

*الوشاء: أحال إلى المطولات في موضعين:

أ. قال في باب لا: "...قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة، برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها، فهذه خمسة أوجه في هذا التركيب. قلت: وتوجيه كل منها في المطولات"^(٥).

ب. قال: "(ولا يكون صاحبها) أي: الحال، وصاحبها من الحال وصف له في المعنى من فاعل، أو مفعول، أو غير ذلك ممّا تجيء الحال منه. (إلا معرفة) يعني الأصل فيه ذلك؛ لأنه محكوم عليه بالحال حقيقة، والأصل في المحكوم عليه التعريف كالمبتدأ. وما ذكره المصنف هو رأي الجمهور، و يجوز سيبويه كونه نكرة قياساً بلا شرط، واستثنى من هذه مسائل مذكورة في المطولات"^(٦).

١١- المصطلحات:

أولى الوشاء مصطلحات المدرستين اهتماماً واضحاً، فقد تبع ابن أجروم - كما ذكرت الباحثة سابقاً - الذي مزج بين مصطلحات المدرستين، فإذا ذكر مصطلحاً كوفياً أو بصرياً، أشار إليه ونسبه

(١) ص ٢٥٥.

(٢) ص ٤٧.

(٣) ص ٩٨.

(٤) ص ١١٨.

(٥) ص ٢٥٧.

(٦) ص ٢٣٧.

لأحدهما، وذكر ما يقابله في المذهب الآخر. وتارة يعدد مسميات عدة للمصطلح الواحد، وتارة يهتم بترادفها و بالفرق بينها، وتارة يرجح الأفصح بين مصطلحات المذهبين^(١).

أمّا الراعي لم يهتم بالمصطلحات ولم يولها اهتماما، فقد أشار مرة واحدة إلى المصطلحات في باب المخفوضات، قال: "ويقال: خفض، وجرّ، والجرّ عبارة البصريين. والخفض عبارة الكوفيين، وهما بمعنى واحد"^(٢).

والأزهري اكتفى في بعض الأبواب بذكر المصطلح المقابل للمصطلح الذي ذكره الأجرومي بدون نسبته لأي المذهبين، ممّا ذكر:

أ. قال في باب المفعول لأجله: "ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله"^(٣).

ب. قال في باب التمييز: "(باب التمييز) أي: التفسير"^(٤).

١٢- الأصول:

المقصود بـ "الأصول": الأصل في القاعدة النحويّة التي يوردونها في شروحيهم:

* الراعي: لم أقف إلّا على موضع واحد، قال: "والبناء أصل في الأفعال وفي الحروف. والإعراب أصل في الأسماء"^(٥).

* مما ذكر الأزهري:

أ. قال: "(أربع علامات الضمّة) على الأصل، والواو، والألف، والنون نيابة عن الضمّة"^(٦).

ب. قال: "(وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة) بدأ بالكسرة: لأنها الأصل"^(٧).

* مما ذكر الوشاء:

أ. قال: "(الضمّة) بدأ بها، لأنها الأصل..."^(٨).

(١) ينظر: مبحث منهجه ص ٨٢.

(٢) ص ٣٥.

(٣) ص ١٢١.

(٤) ص ١١١.

(٥) ص ١٣٦.

(٦) ص ٤١.

(٧) ص ٤٦.

(٨) ص ٦٢.

ب. قال: " (فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) وفصله لما تقدم، وبدأ به: لأنه الأصل..."^(١).

١٣- أدلة النحو:

تفوق الراعي والوشاء في اعتمادهم على أدلة النحو.

* ممّا ذكر الراعي:

أ. قال في باب البدل: " وجوزوه مضمرًا من ظاهر، نحو قولك: أكرمت زيدًا إياه، وهذا لم يسمع من العرب، وإنما هو من وضع النحاة"^(٢).

ب. قال: "وأما المضعف، نحو: ردّ، وارتدّ، واستردّ، فكان القياس فيه إذا بنيته للمفعول الذي لم يسم فاعله أن تقول: ردّد، وارتدّد، واستردّد"^(٣).

ج. قال في حديثه عن إن وأخواتها: " ويجوز تقديم خبرها على اسمها إذا كان الخبر ظرفًا، أو مجرورًا؛ لضعف المانع، ولأنّ الظروف والمجرورات اتسعت العرب فيها ما لم تتسع في غيرها"^(٤).

* الأزهري: لم يول ذلك اهتمامًا.

* ممّا ذكر الوشاء:

أ. قال: " (من)... ابتداء الغاية في المكان باتفاق، والزّمان على الصّحيح لصحة السّماع..."^(٥).

ب. قال: " ضربت بضمّ الثاء للمتكلّم وحده. لمناسبة الضمّة لحركة الفاعل، وخصوه بها: لأنّ القياس وضع المتكلّم أولاً، ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب في محلّ رفع على الفاعلية بـ (ضرب)"^(٦).

ج. قال: " دليل انحصار الكلام في الثلاثة استقراء بأنّ العلماء تتبعوا الكلام الفصيح فلم يجدوه يخرج عن هذه الثلاثة فحكموا بأنّ لا رابع لها بالإجماع..."^(٧).

١٤- آراء العلماء:

^(١) ص ٨٧.

^(٢) ص ٢٧١.

^(٣) ص ٢٠٠.

^(٤) ص ٢٢٨.

^(٥) ص ٣٥.

^(٦) ص ١٣٧.

^(٧) ص ٢٥-٢٦.

تفوق الوشاء في النقل عن العلماء في شرحه على الراعي والأزهري، فشرحه مشيع بأراء النُّحاة، ونصوصهم من الخليل حتى نحاة عصره، بالإضافة إلى اهتمامه بالنقل عن شراح الأجرومية السابقين، والمعاصرين له.

*الراعي:نقل عن أربعة عشر عالماً، من الخليل إلى ابن هشام الأنصاري، لكنّه أكثر النُّقل عن سيبويه، وابن مالك، فقد نقل عن الأوّل في ستة وعشرين موضعاً، وعن الثاني في سبعة عشر موضعاً.

*الأزهري:نقل عن ثلاثة عشر عالماً، وأكثر من نقل عنهم هو ابن مالك، فقد نقل عنه خمس مرات.
*الوشاء:نقل عن ثمانية وثمانين عالماً، وأكثر من نقل عنهم سيبويه وابن مالك، فالأوّل نقل عنه في أربعة وأربعين موضعاً، والآخر في سبعة وثلاثين موضعاً.

مبحث: القضايا والمسائل

شرح الوشاء للمقدمة الأجرومية أبرز قضايا ومسائل نحوية وصرفية ولغوية مهمة:

القضايا والمسائل النحوية:

أ. القضايا النحوية:

اهتمَّ الوشَّاءُ بـ أبرز قضية وظاهرة تتميز بها اللغة العربية:

قضية العامل

العامل في اللغة مشتق من الفعل عمل بمعنى المهنة والفعل. وفي الاصطلاح: ما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب^(١).

وفي التّعريفات للجرجاني: "العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"^(١)

وَقَسَّمَ علماء النُّحو العامل إلى قسمين:

أ. الفضل ب. معنوي.

وقد هاجم ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) ^(٣) فكرة العامل. ودعا إلى إلغائها. وتبعه في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى ^(٤)، وتمام حسّان ^(٥).

وبالعودة إلى الوشاء في شرحه للأجرومية نجده:

١- عرّف العامل، وأشار إلى أقسامه، قال: "قال ابن الحاجب: (العامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب انتهى). أي: شيء ملفوظ به أو مقدر أو معنوي به يتحصل معنى من المعاني المقتضية للإعراب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة كجاءني زيد، فإنه يطلب الفاعلية المقتضية للرفع.

(١) اللسان "عمل".

١٤٥٠ (٢)

(٣) يُتَظَر: الرد على النحاة ص ٦٩.

(٤) ينظر: إحياء النحوص ٣٩-٤٠-٤١.

(٥) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥٧.

وضربت زيدا، فإنه يطلب المفعوليّة المقتضية للنصب، والباء في نحو: مررت بزيد، فإنها تطلب الإضافة المقتضية للجر^(١).

٢-والعامل عنده ينقسم إلى قسمين:

أ. عامل لفظي. ب. عامل معنوي.

العامل اللفظي:

تحدّث عن العامل اللفظي في عدة مواضع، منها:

في المقدمة

تحدث عن تعلق الجارّ والمجرور بالعامل، فعند البصريين يتعلّقان بمحذوف اسم. وعند الكوفيين يتعلّقان بمحذوف فعل^(٢).

في علامات الاسم

تحدث عن عوامل الجرّ في الأسماء، وهي: الحرف، والإضافة، والتبعية^(٣).

في باب الإعراب

- ١-ذهب إلى مذهب جمهور النُّحاة حيث جعل الأصل في العمل للفعل ثُمَّ الحرف ثُمَّ الاسم^(٤).
- ٢- ذهب إلى مذهب البصريين في أنّ العامل في الأفعال المضارعة المنصوبة المسبوقة بـ(لام الجحود) هو (أَنْ) المضمرّة وجوبا، لا اللام نفسها^(٥).

في باب مرفوعات الأسماء

- ١-تحدث عن العامل في التابع، فبيّن مذهب الجمهور الذي يرى أنّ العامل فيه هو العامل في المتبوع إلّا البديل، فالعامل فيه عندهم مقدّر، ثُمَّ بيّن المذهب الآخر في عامل البديل، الذي يرى أنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه^(٦).

^(١) يُنظر: ص ٥٥.

^(٢) يُنظر: ص ٤.

^(٣) يُنظر: ص ٢٨، ٢٩.

^(٤) يُنظر: ص ٥٥.

^(٥) يُنظر: ص ١١٣.

^(٦) يُنظر: ص ١٣٢.

٢- (باب الفاعل) ذكر أنَّ عامله لفظي، وهو الفعل وشبهه^(١).

٣- (باب المبتدأ والخبر) ذهب إلى أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ^(٢).

في باب منصوبات الأسماء

١- (باب المفعول به) ذهب إلى مذهب البصريين الذي يرى أنَّ العامل فيه هو الفعل وشبهه^(٣).

٢- (باب المفعول معه) ذهب إلى مذهب البصريين الذي يرى أنَّ العامل فيه هو الفعل وشبهه^(٤).

في باب مخفوضات الأسماء:

تحدَّث عن العامل في المضاف إليه، فبيَّن المذهب الأوَّل الذي يرى أنَّ العامل فيه هو الإضافة، وبيَّن المذهب الثاني الذي يرى أنَّ العامل هو الحرف المقدَّر، ثُمَّ بيَّن المذهب الثالث الذي يرى أنَّ العامل هو المضاف^(٥).

العامل المعنوي:

تحدَّث عن العامل المعنوي في ثمانية مواضع:

في باب الإعراب

١- ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء^(٦).

٢- ذهب إلى أنَّ العامل في الفعل المضارع هو التَّجَرُّد^(٧).

في باب المبتدأ والخبر

تحدَّث عن العامل في الخبر، فاختر المذهب الأوَّل الذي يرى أنَّ العامل هو المبتدأ، ثُمَّ بيَّن المذهب الثاني الذي يرى أنَّ العامل هو الابتداء^(٨).

في باب مخفوضات الأسماء

^(١) يُنظر: ص ١٣٣.

^(٢) يُنظر: ص ١٤٥.

^(٣) يُنظر: ص ٢١٤.

^(٤) يُنظر: ص ٢٦٨.

^(٥) يُنظر: ص ٢٧١، ٢٧٢.

^(٦) يُنظر: ص ١٣٣، ١٤٥.

^(٧) يُنظر: ص ١٠٥، ٦٠، ٥٥.

^(٨) يُنظر: ص ١٤٩.

تحدث عن العامل في المضاف إليه، فبيّن أنّ المذهب الأوّل يرى أنّ العامل هو الإضافة^(١).

ظاهرة الإعراب

ظاهرة الإعراب -وقبلها قضية العامل- معروفة لدى الدارسين، وقامت على أثرها الكثير من المؤلفات.

ظاهرة الإعراب اتفق عليها جميع النُّحاة بأنّها حركات إعرابية تدلُّ على المعاني التي تعترى الأسماء من فاعلية أو مفعولية أو إضافة، وخالف هذا الإجماع قطرب (ت ٢٠٦هـ) الذي يرى أنّها ظاهرة دخلت في الكلام للفرق بين الوصل والوقف^(٢).

وبالعودة إلى ظاهرة الإعراب في شرح الوشاء نجده:

١- استفتح باب الإعراب -كعادته في استفتاح الأبواب- بذكر المعنى اللغوي للإعراب، ثمّ ذكر المعنى العرفي له^(٣).

٢- ثمّ ذكر اختلاف النُّحاة في المعنى الاصطلاحي للإعراب، وأنّه ينقسم إلى قسمين: معنوي ولفظي^(٤).

٣- استدرك على ابن أجروم المعنى الاصطلاحي اللفظي للإعراب، ثمّ عرّف أقسامه الأربعة^(٥).

٤- بيّن مذهب الجمهور في ظاهرة الإعراب، ثمّ بيّن مذهب قطرب المخالف لإجماعهم^(٦).

فمن خلال ما سبق يظهر أنّ الوشاء لم يخرج عن إجماع النُّحاة في قضية العامل وظاهرة الإعراب، فلم يبلغ فكرة العامل والمعمول والعمل (الإعراب).

ب. المسائل النحويّة:

عند الاختيار حرصت الباحثة أن تمزج بين قليل الظهور في ساحة الدّرس النحوي والطّرفة، وأن يكون للشارح رأي فيها، ولكنّه في بعضها لم يبد رأيًا. ورتبتها الباحثة على حسب ظهورها في مقدمة الصنهاجي.

(١) ينظر: ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) ينظر قوله في الإيضاح في علل النحوص ٦٩-٧٠-٧٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٩٨/١.

(٣) ينظر: ص ٥٠.

(٤) ينظر: ص ٥١.

(٥) ينظر: ٥٨-٥٩.

(٦) ينظر: ص ٥٧-٥٨.

الأولى: الفعل الماضي وحقيفة بنائه على حذف النون

الفعل الماضي مبني دائماً، ويكون بناؤه على حركات ظاهرة أو مقدرة. وفي حديث الوشاء إشارة لخلاف ذلك، قال: " (مفتوح الآخر)، أي: مبني على فتح آخره لفظاً، نحو: أكل، وصنف نحو: ضرباً على الأصح، أو تقديرًا، نحو: رمى"^(١).

فقوله: "على الأصح" هو إشارة إلى الرأي الذي انفرد به الراعي؛ لأنَّ الباحثة لم تجده عليه عند غيره، وأكَّد أيضًا محقق المستقل بالمفهومية هذا الانفراد، قال: "بناء الفعل الماضي على حذف النون من الآراء التي انفرد بها الراعي..."^(٢).

فقد استند الراعي - فيما ذهب إليه - على نصِّ سيبويه في الكتاب، قال في كتابه (المستقل بالمفهومية): "فإن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة فيبنى على حذف النون، والدليل على ذلك أن الإمام سيبويه - رحمه الله تعالى! - قال في باب التسمية بالحروف: (إنك إذا سميت ابنك عند اتصال الألف أو الواو به، فإنك تعيد إليه النون، فتقول: يا ضربان، يا ضربون)^(٣). وأيضاً هو كالأمر مبني على ما يبنى عليه الأمر عند اتصال الألف أو الواو به أيضاً، فإنه أخوه، وهو بنية بنفسه عند البصريين"^(٤).

وفي كتابه (عنوان الإفادة) ذكر رأيه هذا دون أدلة تسنده^(٥).

وهذا الرأي لم ترتضه الباحثة؛ لعدة أسباب، هي:

الأول: فيه خروج عن اتفاق جمهور البصريين والكوفيين، بالإضافة إلى ذلك لم أجد أحداً من النحاة تبعه في ذلك، فهناك آراء لبعض النحاة مخالفة لما هو مشهور، وتجد من العلماء من تبعهم، كما في مسألة إعراب غير على الحالية في باب الاستثناء-سيأتي الحديث عنها- فقد تبع الفارسي ابن مالك والفاكهي، والوشاء.

الثاني: نصوص سيبويه في بعضها-وهذا النص منها-مُشكلة، فقد تفسر بأكثر من تفسير، وهذا هو الحاصل، فقد فهم منه الراعي ما قوّى به رأيه، وقد يفهم منه خلاف ذلك-وهذا رأيي:-

^(١) ص ١٠٠، ١٠١.

^(٢) ص ١٥٦.

^(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٩.

^(٤) ص ١٥٧.

^(٥) ص ١١٢.

لو سَمَّينا رجلاً بـ"ضربوا" والواو علامة جمع (كما في لغة أكلوني البراغيث) أي: الواو ليس ضميراً. وجب إلحاق النون به. فتقول: هذا ضربون قد أقبل، ورأيت ضربين، كما لو سَمَّيت امرأة بـ "ضربت"، وجب جعل التاء مربوطة؛ لأنها صارت اسماً، فتقول: هذه ضربةٌ مقبلة، وكذلك "ضرباً" إن جعلته اسماً والألف علامة التثنية لا ضمير، تقول: هذا ضربان قد أقبل.

أما إن كانت الواو والألف ضميرين، وسَمَّيت بالفعل "ضربوا"، أو "ضرباً"، فلا تلحق النون ويصير الاسم مركباً إسنادياً.

الثالث: صحيح أن الفعل الماضي أخو الأمر في البناء، فكلاهما مبنيان على رأي البصريين. لكن الأمر فقط يبني على ما جزم به مضارعه.

الثانية: "إذن" كتابة ووقفاً

"إذن" حرف نصب واستقبال، اختلف النحاة حول كتابته والوقف عليه عبر القرون. وما زال الخلاف قائماً في كتابته والوقف عليه، قال الوشاء: "الصحيح أن نونها تبدل ألفاً في الوقف تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ومقابله بالنون كنون لن وأن للمازني والمبرد. وعليه ينبغي خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها ألفاً وكذا رسمت في المصحف، والممازني والمبرد نوناً وعنه: أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل لن وأن، ولا يدخل التنوين في الحروف. وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وأن ألغيت كتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف"^(١).

وسوف تعرض الباحثة المذاهب القائمة على هذا الخلاف:

المذهب الأول: تكتب بالألف ويوقف عليها:

قال به: الجمهور^(٢)، والممازني (ت ٤٨هـ) في أحد قوليه^(٣)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٤)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

^(١) ص ١١١.

^(٢) ينظر: معاني الحروف ص ١١٧، والجنى الداني ص ٣٦٥، والمغني اللبيب ٤٣/١، ومعجم النحو ص ٧، وشرح الأشموني ٦/٤، وحاشية الجابري ١٧٢/١، وجمع الهوامع ٢٠٥/٦.

^(٣) ينظر: رأيه في الاقتضاب القسم الثاني ص ١٢٤-١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ووصف المباني ص ١٥٥، ١٥٦، والجنى الداني ص ٣٦٥-٣٦٦، وتفسير القرطبي ٢٥٠/٥، وجمع الهوامع ٣٠٧/٦.

^(٤) ينظر: أدب الكاتب ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(١)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) (٢)، والوشاء.

حجتهم:

١- لأنها كذا رسمت في المصاحف.

٢- لأنها تشبه النون الخفيفة والتنوين، في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (٣).

٣- لأنها تشبه الأسماء المنقوصة؛ لكونها على ثلاثة أحرف، فصارت كالتنوين في مثل: "دَمًا" و"يَدًا" في حال النصب.

٤- لأنَّ (إِذَا) ليست حرفًا ناصبًا للمضارع، بل هي (إِذَا) الظرفية الشرطية حذفت جملتها المضافة إليها وعوّضت عنها التنوين، وبناء على ذلك فإنَّها يجب أن تكتب بالتنوين (إِذَا) لا بالنون (إِذْن). وأنَّ سبب نصب المضارع بعد (إِذَا) هو تقوية إرادة تعليق وقوع الحدث الذي يعبر عنه المضارع بوقوع الحدث الذي في فعل الشرط المحذوف (٤).

٥- لأنها تشبه نون "لَدُن" التي تبدل ألفا.

٦- إشعارًا بصورة الوقف عليها، فإنَّه لا يوقف عليها إلَّا بالألف، وهو مذهب البصريين (٥).

٧- (إِذْن) تكتب بالألف على الأكثر؛ لأنَّ الوقف عليه بالألف على الأكثر.

المذهب الثاني: تكتب بالنون ويوقف عليها:

قال به: الكوفيون (٦)، والمازني (ت ٤٨٨هـ) في أحد قوليه (٧)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ) فيما نسب إليه (٨)، وابن

(١) ذكر السيوطي أنَّ ابن مالك جزم به في التسهيل. ولم أقف عليه في تسهيل ابن مالك. ينظر: همع الهوامع ٣٠٧/٦.

(٢) ينظر: المغني للبيب ٤٣/١، وشرح القطر ص ٣٢٢.

(٣) سورة العلق، آية: ١٥.

(٤) رأي الدكتور مها الميمان في بحث منشور لها بعنوان "إذا بين مقولات النحويين وواقع استخدامها"، مركز بحوث كلية الآداب في

جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ.

(٥) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ١٠/١، والكلبيات ص ٧١.

(٦) ينظر: معاني الحروف ص ١١٧.

(٧) ينظر: رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٥/٥، وشرح شافية ابن الحاجب،

للرضي ٣١٨/٣، والجني الداني ص ٣٦٥، والمغني للبيب ٤٣/١، وحاشية الجابري ١٧٢/١، وحاشية معجم النحو ص ٧، وجمع الجوامع

في شرح همع الهوامع ١٩٩/٦.

(٨) ينظر رأيه في الاقتضاب القسم الثاني ص ١٢٤-١٢٥، ورصف المباني ص ١٥٥، والجني الداني ص ٣٦٥-٣٦٦، والمغني للبيب ٤٣/١،

وحاشية معجم النحو ص ٧، وتفسير القرطبي ٥/٢٥٠، وشرح الأشموني ٧/٤، وحاشية الجابري ١٧٢/١، وهمع الهوامع ٣٠٧/٦.

درستويه (ت ٣٤٧هـ)^(١)، والبطلاني (ت ٥٢١هـ)^(٢)، والزنجاني (ت ٦٦٠هـ)^(٣)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٤)، والفيومي^(٥) (ت ٧٧٠هـ)^(٦)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)^(٧).

نسب المذهبان للمازني، قال المرادي: "ونسب هذا القول إلى المازني، وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف"^(٨).

قال المبرد: "أشبهني أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين في الحروف"^(٩).

حجتهم:

- ١- أنها حرف، ونونها أصليّة فهي كأن، وعن، ولن.
- ٢- كلّ نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته. وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون.
- ٣- فرقاً بينها وبين إذا الشرطيّة والفجائيّة.
- ٤- أنها حرف، ولا يدخل التنوين الحروف.
- ٥- أنها في الأصل مركبة من "إذ" و"أن" المصدريّة، ونون "أن" لا تبدل، وهو قول عن الخليل.

^(١) ينظر: كتاب الكُتّاب بإضافة الأب لويس شيخو اليسوعي ص ٤٩.

^(٢) ينظر: الاقتضاب القسم الثاني ص ١٢٤-١٢٥.

^(٣) الزنجاني: هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، صاحب شرح الهادي المشهور، أكثر الجابري من النقل عنه في شرح الشافية، فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة ٦٥٤هـ، ومثّن الهادي له أيضاً، وله التصريف المشهور بتصريف العزّي، ومؤلفات في العروض والقوافي، وخطّه في غاية الجودة، تكرر ذكره في جمع الجوامع توفي سنة ٦٦٠هـ ينظر: بغية الوعاة ١٢٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٦/٦.

ينظر: رأيه في الكافي في شرح الهادي قسم التصريف تحقيق أنس محمود فجال/رسالة ماجستير جامعة صنعاء ص ٧٤٢. وشرح الشافية للجابري ١/٣٧٤، وجمع الهوامع ٦/٣٠٧.

^(٤) ينظر: شرح الجمل ٢/١٧٠.

^(٥) الفيومي: هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس، قال في الدرر: اشتغل ومهر وتميز في العربية عند أبي حيّان ثم قطن حماة، وخطب بجامع الدهشة، وكان فاضلاً عارفاً بالفقه واللغة، صنّف المصباح المنير في غريب الشرح الكبير توفي سنة نيف وسبعين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة ١/٣٨٩، ومعجم المؤلفين ٢/١٣٢.

^(٦) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/١٠.

^(٧) ينظر: جمع الجوامع في شرح جمع الهوامع ٦/١٩٩.

^(٨) ينظر: الجنى الداني ص ٣٦٦.

^(٩) ينظر قوله في الجنى الداني، ص ٣٦٦، وتفسير القرطبي ٥/٢٥٠، وجمع الهوامع ٦/٣٠٧.

٦- أنّها لا تنطق بالألف في حال من الأحوال، والمفروض أنّ الكتابة تحاكي النطق^(١).

٧- تكتب بالنون اعتباراً باللفظ: لأنها عوض عن لفظ أصلي، فالنون عوض عن محذوف، يقال: أقوم، فتقول: إذن أكرمك، والأصل: إذا تقوم أكرمك، هذا مذهب الكوفيين^(٢).

المذهب الثالث: إن عملت كتبت بالألف، وإن ألغيت كتبت بالنون.

قال به: الفراء، وتبعه ابن خروف^(٣).

حجتهما:

١- فرقاً بينها وبين "إذا" الزمانية.

٢- فرقاً بينها وبين "إذا" الشرطية الفجائية.

المذهب الرابع: إن عملت كتبت بالنون لقوتها، وإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها.

قال به: الفراء^(٤)، وتبعه محمد العدناني^(٥).

حجتهما:

إذا كانت عاملة كتبت بالنون: تشبهاً بـ"عن" و"أن"، وإذا كانت غير عاملة تكتب بالألف: تشبهاً بـ"دما" و"يدا".

المذهب الخامس: إن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، وإذا وقف عليها كتبت بالألف.

قال به: المالقي^(٦).

حجته:

^(١) رأي الدكتور ماضي السبيعي في بحث منشور لها بعنوان "أحوال إذن الناصبة"، في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد السادس والعشرون، الجزء الخامس ص ٤٦٤.

^(٢) ينظر: المصباح المنير ص ١، والكليات ص ٧١.

^(٣) ينظر: شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثماني تحقيق د. إبراهيم البعيني ص ٣١١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٥/٥، والمغني للبيب ٤٣/١، وشرح القطر ص ٣٢٣، وحاشية معجم النحو ص ٧.

^(٤) ينظر قوله في أدب الكاتب ص ٢٤٩، والاقتضاب القسم الثاني ص ١٢٤، ١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ورصف المباني ص ١٥٥، ١٥٦، وجمع الهوامع ٣٠٧/٦.

^(٥) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٧.

^(٦) ينظر: رصف المباني ص ١٥٦.

١- تكتب بالنُّون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف؛ لأنَّ ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها.

٢- تكتب بالألف إذا وقف عليها؛ لأنَّها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وأنَّ النُّون فيها كالتنوين، وأنَّها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً.

المذهب السادس: جواز كتابتها بالنُّون أو بالألف والوقف عليهما:

١- المبرد (ت ٢٨٦هـ):

قال الرضي في شرح الكافية: "ونقل عن المازني أنَّه كان لا يرى الوقف عليها بالإلف؛ لكونها حرفاً كإن، وأجاز المبرد الوجهين"^(١).

٢- ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ):

خطأ ابن درستويه في بداية حديثه عن (إذن) كتابتها بالألف والوقف عليها، قال: "فلا يجوز إبدال الألف من نونها في خطأ ولا لفظ في وصل ولا وقف؛ لأنَّها من نفس الكلمة وليست بدلاً ولا زيادة وإنَّما هي كنون (من وعن ولدن). وكذلك يجب أن تكون أيضاً على قول من جعلها من كلمتين (إذ وأن)؛ لأنَّ نون "أن" أيضاً لا تبدل، وإنَّما غلط من وقف عليها بالألف منهم فشبهوها بالنُّون الخفيفة والتنوين وليست مثلهما. وليست كنون (لدن) التي تحذف مرة وتكون ألفاً مرة فتكتب على لفظها بلغاتها. ولو كانت أيضاً مما يجب لها الإبدال لوجب إثباتها في الخط نونا فرقاً بينها وبين (إذا) التي هي للظرف؛ لأنَّ ألفها ثابتة"^(٢).

فابن درستويه خطأ من كتب (إذن) بالألف ووقف عليها؛ ممَّا دفع الباحثة أن تضعه في المذهب القائل بـ"كتابتها بالنُّون والوقف عليها".

والذي دفع الباحثة لوضعه هنا أيضاً قوله في نهاية حديثه عن (إذن): "ومن كتب (إذن) على لفظ من أبدل وجب عليه أن ينوّن بالشكل"^(٣). كأنَّها إشارة منه إلى جواز كتابتها بالوجهين، لكن على شرط أن تنوّن بالشكل في حال أبدلت ألفاً.

٣- الزنجاني (ت ٦٦٠هـ):

^(١) ٤٥/٥.

^(٢) كتاب الكُتَّاب ص ٤٩.

^(٣) المصدر السابق.

قال الزنجاني في الكافي: "ولا يبدل من نونها ألفاً؛ لأنّها من نفس الكلمة فهي كنون (من) و(عن) و(لن). وقد ذكرنا أنّ منهم من يقف عليها بالألف تشبيهاً بالنون الخفيفة ونون التنوين. فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف، لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضاً فرقا بينهما وبين (إذا) التي هي ظرف، ومن كتبها بالألف يلزمه أن ينون بالشكل"^(١).

الزنجاني كان يرى كتابتها بالنون والوقف عليها بدليل قوله: "ولا يبدل من نونها ألفاً...". وقوله أيضاً: "لكن الأولى أن تكتب بالنون".

والذي دفع الباحثة -أيضاً- لوضعه هنا قول محقق كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني الدكتور أنس فجال: "المتأمل في عبارة الزنجاني أنّه لم يخطئ كتابتها بالألف، بل أجاز الوجهين، وألزم من يريد كتابتها بالألف أن ينون بالشكل. وقد وجدتُ الزنجاني كتبها بخط يده في (الكافي) غير مرة بالألف (إذا)، ووضع لها تنويهاً، علماً بأنّه قال: (لكن الأولى أن تكتب بالنون...). فوافق الكوفيين في رأيه، ووافق البصريين في استخدامه، ولعلّ سبب ذلك أنّه أراد مجازاة كتاب عصره آنذاك، إذ لاحظتُ أنّه -في مسائل فصل الهجاء- يميل إلى الكتابة الشائعة المشهورة. والله أعلم"^(٢).

اختلاف النقول عن المازني والمبرد والفراء:

اختلفت النقول عنهم، ولتحرير مذهبهم في المسألة بحثت الباحثة في مصنفاتهم التي بين يديها. فلم تجد مبتغاها.

ولكن في المقتضب مكتوبة بالنون، ولم يتحدث عن كتابتها ولا الوقف عليها، وما ذكر عنه من آراء في هذه المسألة فهي منسوبة إليه في كتب النحاة، وفي كتابه الشافي الذي مازال مخطوطاً. ولا يخفى أنّ كثيراً من آرائه المنسوبة إليه خلت منها مصنفاته التي وصلتنا، والله أعلم بالصواب.

الترجيح:

إنّ ما ذهب إليه الدكتور منها في كتابتها بالألف حجة قوية، فهي تحاكي النطق، وفيها خروج عن دائرة التشابه الهجائي، ولكنني أرى الصواب في كتابتها بالنون؛ لأنّ:

١- كتابتها بالنون أيضاً تحاكي النطق، وفيها أيضاً خروج عن دائرة التشابه الهجائي.

٢- رأي الدكتور منها مخالف للجمهور، فالفعل المضارع -على رأيها- بعد (إذن) منصوب بتقوية إرادة تعليق وقوع الحدث الذي يعبر عنه المضارع بوقوع الحدث في فعل الشرط المحذوف، لا بـ (إذن)

^(١) ص ٥٤٦.

^(٢) ص ٣٢.

نفسها، وهذا العامل فضلاً على أنه خروج عن إجماع النُّحاة، فهو عامل لا نظير له، وأيضاً عدم التقدير أولى من التقدير.

٣- "إذن" حرف من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تغير عن شكلها ورسمها.

٤- "إذن" من المبنيات، والمبني يلزم حالة واحدة، كما في سائر الحروف، إذ لم نجد حرفاً كتب برسمين، فحجة عدم النظر حجة قوية.

الثالثة: سمع ودخولها في باب "ظن"

"سمع" يكون الواقع بعدها من قبيل ما يسمع، وما لا يسمع. فإن كان ممّا يسمع فلا خلاف بين النُّحاة، فقد اتفقوا على تعديتها إلى مفعول واحد. وإن كان ممّا لا يسمع فهناك خلاف قائم حول تعديتها. قال الوشاء: "وواحد منها يفيد حصول النِّسبة في السَّمْع، وهو سمعت المعلقة باسم عين^(١)، نحو: سمعت زيدا يقول، زيداً: مفعول أول، وجملة (يقول): مفعول ثاني، هذا مذهب الأخفش، والفراسي، وابن بابشاذ، واختاره ابن أبي الربيع، وابن الصائغ، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ومذهب الجمهور أن (سمع) لا تتعدى إلّا إلى واحد، واختاره ابن الحاجب، والجملة بعده حال منه، وهو التحقيق وما انصرف منه من أفعال هذا الباب يعمل عملها"^(٢).

وقفت الباحثة على مذهبين في هذا المسألة:

المذهب الأوّل:

تتعدى إلى مفعول واحد.

قال به: الجمهور^(٣)، والرماني^(٤)، وابن السَّيِّد^(٥)، وابن بابشاذ^(٦) في أحد قوليه، وابن الباذش^(٧)، وابن

^(١) العين: الذات، والشخص المعين. وفي المثال (سمعت زيدا يقول) اسم العين زيد، والسماع من زيد، فتعلق السماع بذات معينة، وشخص معين اسمه زيد. علقت "سمعت" باسم عين، أي: ارتبطت به من حيث إنّه مفعول لها.

^(٢) ص ١٦٧.

^(٣) ينظر: شرح المقدمة لخالد الأزهرى ص ٨٣، وجمع الهوامع ٢/٢١٩.

^(٤) ينظر رأيه في شرح ألفية ابن معطي تحقيق علي موسى الشوملي ١/٤٨٩.

^(٥) ينظر رأيه في النكت الحسان ص ٩٠.

^(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٥.

^(٧) ينظر قوله في النكت الحسان ص ٩٠.

الحاجب^(١)، وابن عصفور في أحد قوليه^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والجرجاني^(٤)، والوشاء.

حجتهم:

- ١- احتجوا بالقياس على سائر أخواتها من أفعال الحواس، فهي جميعاً تتعدى إلى مفعول واحد.
- ٢- احتجوا بعدم سماع المفعول الثاني غير جملة: إذ لو كان ممّا ينصب الاثنين، لسمع الثاني غير جملة نكرة ومعرفة، فكونهم لم يسمع عنهم ذلك دلّ على أنّ الفعل المسموع في موضع الحال، فالجملة في موضع الحال، والمسموع في الحقيقة الصوت، وهو على حذف مضاف تقديره: سمعت صوت زيد في حال كلامه، فصوت زيد أعمّ من أن يكون كلاماً أو غيره. فالجملة في نحو: أ. قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(٥)، أي: هل يسمعون دعاءكم^(٦)، على حذف الدعاء كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٧).

ب. قال ذو الرمة:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ انْتَجِعِي بِلَالًا

أي: سمعت هذا الكلام الذي هو (الناس ينتجعون غيثاً) على الحكاية.

- ٣- احتجوا بأنّ "ظن" يجوز إعمالها والفاؤها، ولا يجوز في سماع إلا الإعمال. ولا تكون من باب أعطى-أيضاً-؛ لأنّه:

أ. يجوز في أحد مفعولي "أعطى" الاقتصار، ولا يجوز في "سمع"؛ لأنّه لم يسمع في كلامهم: سمعت زيداً، دون ذكر الفعل بعده.

ب. المفعول الثاني في "أعطى" لا يكون فعلاً أبداً.

المذهب الثاني:

تتعدى لمفعولين.

^(١) ينظر: الكافية في شرح الرضي ١٨٥/٥.

^(٢) ينظر: شرح الجمل ٣٠٣/١، والتكت الحسان ص ٩٠.

^(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٣/٧.

^(٤) ينظر: المقتصد ص ٥٩٨.

^(٥) سورة الشعراء، آية: ٧٢.

^(٦) ينظر: مجاز القرآن ٨٧/٢، وأمال ابن الشجري ٨٠/١، وتفسير الألوسي ٩٤/١٩.

^(٧) سورة فاطر، آية: ١٤.

قال به: الأخفش^(١)، والفارسي^(٢)، وابن بابشاذ في أحد قوله^(٣)، والعكبري^(٤)، وابن عصفور في أحد قوله^(٥)، وابن مالك^(٦)، والرضي^(٧)، وابن الصائغ^(٨)، وابن أبي الربيع^(٩)، وابن أجروم^(١٠).

حجتهم:

١- المفعول الثاني لـ "سمع" يعطي معنى المسموع، كما أن المفعول الثاني لـ "ظننت" يعطي معنى المظنون.

٢- وجود السَّماع، قال الرضي: "ومما ينصب المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات "صير": سمع المعلق بعين، نحو: سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي: سمعت قولك، ويجوز تصير الجملة بأن، نحو: سمعت أنك تقول. قالوا: وإذا عمل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فعلاً دالاً على النطق نحو: سمعتك تنطق بكذا، أو تتكلم. وأنا لا أرى منعا من نحو: سمعتك تمشي: لجواز (سمعت أنك تمشي) اتفاقاً، قال:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدٍ أَنْتَجِي بِلَا

ينصب النَّاسُ، وقد روي برفعه، على حكاية الجملة^(١١).

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ أَنَّ المفعول الثاني محذوف، أي: يسمعونكم تدعون، حذفت لدلالة ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ عليه.

الترجيح:

(١) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٨٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢، وجمع الهوامع ٢١٩/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح ص ١٥٣.

(٣) ينظر رأيه في جمع الهوامع ٢١٩/٢.

(٤) ينظر: الباب ٢٦٨/١.

(٥) لم أقف على شرح الإيضاح. ينظر رأيه في جمع الهوامع ٢١٩/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٨٤/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٥/٥.

(٨) ينظر: رأيه في النكت الحسان ص ٩٠، وجمع الهوامع ٢١٩/٢.

(٩) ينظر: البسيط ص ٤٣٣.

(١٠) ينظر: متن المقدمة ص ١٤.

(١١) المصدر السابق.

لعلَّ الصَّواب هو المذهب القائل بتعديتها إلى مفعول واحد؛ لأنَّ حجَّتْهم منطقية وقوية: لاعتمادهم على القياس، فسائر أخواتها لا تتعدى إلَّا إلى مفعول واحد، وتخريجهم أيضًا للمسموع من تعديتها إلى مفعول ثانٍ.

وأضافت الباحثة أنَّ فعل القول عندما دخل باب "ظَنَّ" قوَّى دخوله كثرة السماع، فبنو سليم أجرته مجرى "ظَنَّ" مطلقًا، فتجري عليه أحكام باب "ظَنَّ" من الإعمال والإلغاء. وأمَّا فعل الحاسة لا تجري عليه من أحكام باب "ظَنَّ" إلَّا الإعمال، ولم تقف الباحثة على جريانه مجرى "ظَنَّ" في الإعمال، إلَّا في بيت ذي الرمة الذي أنشده الرضي، والذي خُرج برفع (النَّاس) على الحكاية-والله أعلم بالصواب.

الرابعة: المذاهب في "أل"

"أل" من الأدوات التي دار الخلاف حولها، ومداره أثنائية أم غير ثنائية؟

قال الوشاء: "(الاسم الذي فيه الألف واللام) أي: المعرف بأداة التعريف، وهي "أل" عند الخليل وسيبويه. ولا خلاف بينهما، وإنَّما الخلاف في الهمزة أزاندة هي أم أصلية؟ فبالأول: قال سيبويه: وهي معتدَّة بها في الوضع كهمزة استمع، ولذا لم يعد رباعيا حتى يضمَّ أوَّل مضارعه. والثاني: قال الخليل: وهي همزة قطع، وصلت في الدَّرج؛ لكثرة الاستعمال. وقيل: اللام وحدها، والهمزة مجتلبة في الابتداء بعد أن تكون موجودة في أصل الوضع؛ ليتمكن بها من الابتداء بالساكن، وإليه ذهب الأخفش وهو المشهور بين النحويين عن سيبويه. ونقل ابن عصفور الأوَّل عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، وقيل: في أداة التعريف غير ذلك، نحو: الرجل والرجلة للمرأة، والغلام والغلامه للمرأة"^(١).

المذهب الأخير هو مذهب المبرد.

المذهب الأوَّل: "أل" ثنائية الوضع، وهمزتها قطع، وصلت لكثرة الاستعمال:

^(١) ص ١٨١.

قال به: الخليل، نقله عنه سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، وابن جني^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن مالك^(٥).

قال أبوحيان في التذييل والتكميل: "المصنف قلد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل"^(٦).

ومن بعدهم تعددت المصنفات الناقلة لمذهب الخليل^(٧).

وتبعه: ابن كيسان في الموقفي في النحو، قال: "والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل، تكون في الابتداء وتسقط في الوصل، نحو قولك: الرجل والغلام، وهي مفتوحة"^(٨).

وصححه ابن مالك في شرح التسهيل، قال: "الصحيح عندي قول الخليل: لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر"^(٩).

وقال في شرح الكافية الشافية: "وقول الخليل هو المختار عندي"^(١٠).

واختار عبدالله بن صالح الفوزان هذا المذهب أيضا، قال في دليل السالك: "وهذا هو الراجح: لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلاً لها"^(١١).

حجتهم:

١- لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في القسم: "فأَلله لأفعلن"، والنداء: "يا الله"، والتذكر، ويثبتونها مسهلة في نحو: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾^(١٢).

^(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٠٣٢٤/١٤٨.

^(٢) ينظر: المقتضب ١/٨٣.

^(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

^(٤) ينظر: المفصل ص ٣٢٦.

^(٥) ينظر: التسهيل ص ١٥، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٣.

^(٦) ٢٢١/٣، وينظر أيضا: التسهيل للمرادي ص ٢٣٣.

^(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٧، وشرح ابن الناظم ص ٦٩، ووصف المباني ص ١٥٨، ومجموعة الشافية للجاربردي ١/١٦٥.

١٦٦، وارتشاف الضرب ٢/٩٨٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٢١، والجنى الداني ص ١٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٦٠، وشرح

التسهيل للمرادي ص ٢٢٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، وأوضح المسالك ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ١/١٦٧، وشفاء العليل في إيضاح

التسهيل ص ٢٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٥، وجمع الهوامع ١/٢٧١، وكشف النقاب ص ٢٩٧.

^(٨) ص ١١٨، وينظر قوله أيضًا في ارتشاف الضرب ٢/٩٨٥، والجنى الداني ص ١٣٨، وأوضح المسالك ١/١٦١، وشرح قطر الندى

ص ١٢٠، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ٢٦٥، وجمع الهوامع ١/٢٧١.

^(٩) ٢/٢٥٤.

^(١٠) ١/٣١٩.

^(١١) ١/١٤٩.

^(١٢) سورة الأنعام، آية: ١٤٣.

- ٢- تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.
 - ٣- وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن لا نظير لذلك.
 - ٤- افتتاح حرف بهمزة وصل لا نظير لذلك.
 - ٥- لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب لا نظير لذلك.
 - ٦- أنَّ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن.
- "الأحمر" خففت الهمزة قبل دخول "أل"، ثُمَّ نقلت حركتها إلى لام التعريف، فالتقى ساكنان الألف المخففة والحاء الساكنة، فحذفت الألف، وأصبحت "الحر"، فلما ثبتت نطقاً مع عدم الحاجة لهمزة الوصل، استدل بذلك على أنَّها القطع، إذ لو كانت همزة وصل لما أتت بها، وذلك لعدم الحاجة.

المذهب الثاني: "أل" ثنائية الوضع، وهمزتها وصل.

قال به: الخليل^(١)، وسيبويه نقله عنه ابن مالك^(٢)، واختاره: المبرد^(٣)، وابن هشام^(٤)، والمرادي^(٥) حجتهم^(٦):

(هي ردٌّ على حجج المذهب الأوَّل).

١- تسقط همزة الوصل في الدرج.

٢- فتحت الهمزة؛ لأنَّها خالفت القياس في دخولها على الحرف، وعليه خالفت القياس في الحركة.

٣- وفي ثبوتها مع فتحها، نحو: الأحمر فهذا عارض ولا يعتد به، قال سيبويه: "فإن قيل: فما بالهم قالوا (أَلْحَمْرُ) فيمن حذف همزة أَحْمَرٍ، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام، فلأنَّ هذه الألف قد

^(١) نسب له أبو حيان والمرادي ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وشرح التسهيل ص ٢٣٣.

^(٢) ينظر: التسهيل ص ١٥، وارتشاف الضرب ٩٨٥/٢، والجنى الداني ص ١٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٦٠/١، وشرح التسهيل

للمرادي ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، وحاشية ابن جماعة في مجموعة الشافية ١٦٥/١، وكشف النقاب ٢٩٧/١.

^(٣) ينظر: المقتضب ٨٣-٢٥٣، ٩٠/٢.

^(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٦١/١، ومتن قطر الندى ص ١٢٠.

وفي شرحه للقطر ذكر المذهب المشهور عنه.

^(٥) ينظر: الجنى الداني ص ١٣٨، ١٣٩، ١٩٣.

^(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٤٧-٤٤٤-٤٤٥، وشرح التصريح ١٨٠/١.

ضارعت الألف المقطوعة، نحو: أَحْمَر، ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت^(١).

٤- وفي ثبوتها في القسم والنداء، نحو:ها الله لأفعلن، ويا الله ؛ لأنّ "أل" عوض عن "إله".

٥- وفي ثبوتها في قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾: لأنّ في حذفها التباس بين الخبر والاستفهام؛ لأنّ نطقهما في الابتداء واحد.

٦- وفي ثبوتها في تذكر المنسي، فبعض العرب يسد اللام أثناء التذكر حتى يطيل الوقت؛ ليتمكن من تذكر المنسي، ثم قيل بناء على ذلك لا حاجة لهزمة الوصل؛ لأنّ اللام تحركت لمحيء حرف المد بعدها، فرد ذلك بأنّ "أل" في حين انفصالها نطقاً عن الاسم المنتظر، تكون بمنزلة "قد" من حيث التلازم فلا يفترقان.

المذهب الثالث: اللام وحدها مُعَرِّفة. وهمزة الوصل مجتلية للنطق بالساكن. وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل. تخفيفاً لكثرة دورها.

قال به: الجمهور^(٢)، والخليل (١٧٠هـ)^(٣)، وسيبويه (١٨٠هـ) هذا القول المشهور عنه^(٤).
اختاره: الأخفش (٢١٥هـ)^(٥)، والرماني (٢٨٤هـ)^(٦)، والحسن بن صافي^(٧) (٥٦٨هـ)^(٨)، وأبو الحجاج

(١) ٤٤٤/٤-٤٤٥.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ١٥٩.

(٣) نسب له أبو الحجاج يوسف بن معزوز. ينظر: قوله في شرح التسهيل للمرادي، ص ٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١، واللمحة البدرية ٢٥٨/١-٢٥٩، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٨٩/٤، وشرح ابن الناظم، ص ٦٩، والجنى الداني ص ١٣٨، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، وشرح ابن عقيل ١٦٧/١، وجمع الهوامع ٢٧٢/١، وشرح الحدود النحوية ص ١٠٧، ودليل السالك للفوزان ١٤٩/١.

قال محقق شرح القطر محمد محيي الدين عبد الحميد: "هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه... فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه". ينظر ص ١٢٠.

(٥) ينظر قوله شرح قطر الندى، ص ١٢٠، وشرح الحدود النحوية، ص ١٠٧، وتعجيل الندى، ص ١١٥، وكشف النقاب، ص ٢٩٧.

(٦) ينظر: منازل الحروف ص ٢١.

(٧) الحسن بن صافي: الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار، الملقب بـ"ملك النحاة"، ولد سنة ٤٨٩هـ، كان من أئمة النحاة، غزير الفضل، متفنتاً في العلوم، من مصنفاته: الحاوي في النحو، المقتصد في التصريف، العروض، التذكرة السفرية، المقامات، وديوان شعره وغيرها. توفي سنة ٥٦٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٠٥/١.

(٨) نقل النووي عنه في تهذيب الأسماء واللغات (٦٦-٦٥/٤)، قال: "قال: وعندي أنه تدخل اللام على غير وكل وبعض، فيقال: فعل

الغير ذلك والكل خير من البعض".

يوسف بن معزوز^(١) (ت ٦٢٥هـ)^(٢)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(٣)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٤)، والرضي (ت ٦٨٦هـ)^(٥)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٦)، والمالقي (ت ٧٠٢هـ)^(٧)، والجاربردي (ت ٧٤٦هـ)^(٨)، والأزهري (٨١٧هـ)^(٩).

قال ابن يعيش: "وعليه أكثر البصريين والكوفيين"^(١٠). وقيل: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان^(١١). وقيل: مذهب المتأخرين^(١٢). وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين^(١٣).

حجتهم:

١- أنَّ اللام ضد نون تنوين التنكير، وهي ساكنة وقعت أولاً مخالفة لنون التنوين: لتحصن نفسها من الحذف، وجلبت الهمزة للنطق بها.

٢- إمكان إدغامها في نصف حروف الهجاء، وإمكان الإدغام يعني مناسبتها في النطق لأكثر الحروف، وإظهارها جائز؛ لأنَّ الإدغام ليس لازماً في كل الحروف، إذ تظهر حال كونها قمرية وذلك مع بقية الحروف.

٣- تخطي العامل الضعيف أيّاهما، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف.

^(١) هو من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحوياً أديباً، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، انتقل إلى مرسية، فأقرأ بها، أخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوقشي وغيره، وألف شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصله، مات بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ للهجرة. ينظر: بغية الوعاة ٣٦٢/٢.

^(٢) ينظر قوله في التذييل والتكميل ٢٢١/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٣٤.

^(٣) شرح المفصل ١٨/٩.

^(٤) ينظر: الكافية ص ١١.

^(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠/١.

^(٦) ذكر المرادي في توضيح المقاصد والمسالك [٤٦٠/١] أنَّ ابن مالك اختار مذهب سيبويه، قال: "ونقل في شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح، وهو اختيار المتأخرين".

^(٧) ينظر: رصف المباني ص ١٥٩.

^(٨) ينظر: مجموعة الشافية ١٥٢/١-١٦٥.

^(٩) ينظر: القاموس "بعض".

^(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩.

^(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٨٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ٢٦٥.

^(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، والجنى الداني ص ١٣٨-١٩٣، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٦٠/١.

^(١٣) ينظر قوله في شرح التسهيل للمرادي ص ٢٣٤، وجمع الهوامع ٢٧٢/١.

المذهب الرابع: الهمزة وحدها، واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعروفة.

قال به: المبرد^(١).

قال الرضي: "وذكر المبرد في كتابه (الشافي): أنَّ حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها، وإنَّما ضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام. وفي لغة حمير، ونفر من طيء: إبدال الميم من لام التعريف، كما روى النمر بن تولب عنه -صلى الله عليه وسلم-: (ليس من أمير امصيام في امسفر)"^(٢).

حجتهم:

١- أنَّها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة.

٢- أنَّها حُرِّكت: لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهزمة التكلم والاستفهام.

٣- أنَّ اللام تتغير صورتها كما في لغة حمير ونفر من طيء.

اختلاف النُّقول عن الخليل وسيبويه والمبرد:

سبب اختلاف النُّقول عن الخليل وسيبويه هو اختلاف العلماء في فهم المعنى من كلاهما. وهذا ما أكَّده محقق كتاب شرح القطر محمد عبد الحميد^(٣).

وأما المبرد فالواضح أنَّه من تطور الآراء، ففي كتابه الشَّافي -كما ذكر الرضي- ذهب إلى مذهب خاصٍ به، وهو أنَّ الأداة المعروفة، هي الهمزة وحدها.

وفي المقتضب بعدما نقل مذهب الخليل، قال: "ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام؛ لاستقام ذلك..."، ثُمَّ قال: "فإنَّ لحقت أَلِف الاستفهام أَلِف الوصل التي مع اللام لم تحذف..."^(٤).

^(١) نسبه له خالد الأزهرى في شرح التصريح ١٢٩/١، وينظر أيضاً كشف النقاب ص ٢٩٨، وحاشية الخضرى على شرح ابن شبل على الألفية ١١٦/١، وحاشية الجابري ٣٤٧/٢، وحاشية أوضاع المسالك ١٦٢/١.

قال الجابري في [٣٤٧/٢]: "أنَّ مذهب المبرد ضعيف، فكأن فيه مذهبين فقط".

^(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٩١/٤.

قال محقق بلوغ الأرب على شرح شذور الذهب الدكتور محمد عبد العاطي في الحاشية. بعد أن ورد رأي المبرد في المتن [٦٤٣/٢]: "انظر كتاب الشافي للمبرد (مخطوط)"، ولم يذكر الصفحة ولا مكان المخطوط، ولم يشر إلى المخطوط في فهرس المصادر

والمراجع.

^(٣) ص ١٢٠.

^(٤) ٨٥-٨٤/١.

وقال في موضع آخر: "ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زبدت على اللام؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها فجعلت معها اسمًا واحدًا بمنزلة قد"^(١).

والظاهر من ذلك أنه يرى أن اللام وحدها مُعرفة، والهمزة مجتلية لنطق بالساكن. قال المحقق: "حديث المبرد عن (أل) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه، فقد تكلم عنها في موضعين... وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ل)، والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزائدة هي أم أصلية؟ ثم وصلت لكثرة الاستعمال، وهذا هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه"^(٢).

الترجيح:

قال أبو حيان: "وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى"^(٣).

وفي الحقيقة لا تجد الباحثة في هذا الخلاف فائدة تذكر- كما ذكر أبو حيان- ففي النطق لا يمكن أن ننطق باللام دون الهمزة؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، وفي الكتابة - كما هو واضح في المذاهب الأربعة - لا تفارق الهمزة اللام.

الخامسة: إعراب غير في الاستثناء

المشهور إعرابها في باب الاستثناء بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا. ولكن الوشاء ذكر مذهبًا إعرابيًا آخر واختاره، قال: "...تعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وهي حال من المستثنى منه، وهو قول الفارسي، واختاره ابن مالك تبعًا لجماعة، ومن جواز الإتيان والنصب بعد الكلام التام المنفي مطلقًا، ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي"^(٤).

هو مذهب أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ومعناه: أن "غير" تحمل دلالتين، منصوبة على الحال، حال من المستثنى منه، وفيها معنى الاستثناء، وهو منسوب له في المغني^(٥)، والارتشاف^(٦)، وشرح

(١) ٣٧٨/٢.

(٢) ٨٣/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٩٨٥/٢.

(٤) ص ٢٤٩.

(٥) ينظر: ١٧٨/١.

(٦) ينظر: ١٥٤١/٤.

التصريح^(١)، والهمع^(٢).

وذكر ابن مالك أنَّ رأي الفارسي في تذكرته^(٣)، ولم تقف الباحثة عليه، ولم تجده في مؤلفاته التي بين يديها، فهناك العديد من الآراء منسوبة له في كتب النحاة، ولا أثر لها في مؤلفاته؛ لعلَّه مما نقله تلاميذه عنه.

ونسب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) هذا المذهب، قال ابن مالك: "وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير"^(٤)، ونسبه له أيضا خالد الأزهرى^(٥).

ولعل السبب وراء هذه النسبة وغيرها مما هو منسوب له هو اختلاف النحاة في فهم نصوص الكتاب، ومن هنا تعددت آراء سيبويه في المسألة الواحدة.

قال سيبويه في كتابه: "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد، فغيرهم الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى إلا، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا"^(٦).

فالذي يفهم من هذا النص خلاف ما نسب له: أن في "غير" معنى "إلا"، نقول: جاء القوم إلا زيدا، فيكون زيد خارجا مما دخل فيه غيره، وهم القوم، أي: القوم داخلون في المجيء، وزيد خارج من المجيء، ونقول: جاء القوم غير زيد، ف(غير) بعكس زيد داخل في المجيء، وزيد خارج عن المجيء، لذلك قال: غيرهم الذين جاؤوا، أي غير زيد هم الذين جاؤوا؛ لأنَّ غير زيد هم كل القوم ماعدا زيدا، فغير إذن دخل فيما خرج منه زيد.

ولكن لأنَّ في "غير" معنى "إلا" أعطي حكم الاسم الذي بعد إلا، فأى اسم فيه معنى الاستثناء يكون منصوبا، فإذا لم يرد بغير معنى الاستثناء أعرب بحسب موقعه كما يعرب نظيره وهو (مثل)، كما في قولنا: هذا غير زيد، فغير هنا خبر، مثل أن نقول: هذا مثل خالد.

وتبع أبا علي الفارسي في إعراب "غير" على الحالية:

١- ابن مالك في شرح التسهيل، قال: "والجواب عن نصب غير بلا واسطة، أنَّه منصوب على الحال

^(١) ينظر: ٥٥٧/١.

^(٢) ينظر: ٢٧٨/٣.

^(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٢.

^(٤) ينظر: المصدر السابق.

^(٥) ينظر: شرح التصريح ٥٥٧/١.

^(٦) ينظر: الكتاب ٣٤٣/٢.

وفيه معنى الاستثناء^(١).

٢- الفاكهي في كشف النقاب، قال: "ويجب في لفظ (غير) أن يعرب بما كان يعرب به المستثنى بـ إلا قد عرفت تفصيله . فيجب نصب (غير) لكن على الحالية بعد الكلام التام الموجب نحو: (قام القوم غير زيد)"^(٢).

فمن سار على مذهب الفارسي لابد أن يؤول "غير" بمشتق، وابن مالك يرى أن الحال قد تأتي جامدة، ومجيئها مشتقة على الغالب لا على اللازم، قال في ألفيته:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ، وَفِي مُبْدِي تَأُولٍ بِلا تَكْلُفٍ^(٣)

قال ابن هشام: "ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع آخر بقلة، وأنها لا تؤول بالمشتق..."^(٤).
وقال أيضًا^(٥):

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

فـ"غير" في الاستثناء التام الموجب على أربعة مذاهب^(٦):

الأول: عند جمهور البصريين: ينتصب كانتصاب الاسم بعد إلا. وناصبه: ما تقدمه من فعل أو شبهه^(٧).

الثاني: عند المغاربة، واختاره ابن عصفور^(٨): تنصب كانتصاب الاسم بعد إلا، ووجه المشابهة: وقوعهما بعد تمام الكلام.

الثالث: عند الفارسي، واختاره ابن مالك و الوشاء، وظاهر كلام سيبويه: تنصب على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

(١) ٢٧٨/٢.

(٢) ٤٣٥/١.

(٣) ص ٢٣.

(٤) أوضح المسالك ٢٦٣/٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢، والمعني ١٧٨/١، وارتشاف الضرب ٤/١٥٤١، وشرح التصريح ٥٥٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأسموني ٢٣٢/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف المسألة السادسة والثلاثون ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٨) ينظر: شرح الجمل ٢٥٤/٢.

الرابع: عند السيرافي، واختاره ابن الباذش: تنصب على التشبيه بظرف المكان، ووجه المشابهة: كلاهما يصلهما الفعل بنفسه بدون واسطة.

الترجيح:

فقد ارتضت الباحثة رأي جمهور البصريين؛ لعدة أسباب، هي:

أ. سلامته في المعنى، وصحة العامل.

ب. رأي الفارسي ومن تبعه لا نظيره، فلا يمكن أن يكون للام دالتين في وقت واحد^(١).

ج. رأي الفارسي ومن تبعه يحتاج إلى تقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير.

د. أنَّ المعطوف على مجرور "غير" يجوز فيه الجر لفظاً والنصب على معنى إلّا، وعلى مذهب الفارسي انتفى النصب على المعنى، وفي ذلك تضيق بعد اتساع.

ه. أنَّ ما ذهب إليه السيرافي وابن الباذش في أنَّ العامل في "غير" في باب الاستثناء هو مشابهما لظرف المكان لا نظيره.

و. أنَّ مذهب المغاربة وابن عصفور في أنَّ العامل هو تمام الكلام، لا نظيره.

قد يكون تمام الكلام شرط من الشروط وله نظير، فالحال من شروط انتصابها تمام الكلام، وعاملها هو العامل في صاحبها.

السادسة: المفعول معه بين القياس والسماع

المفعول معه من المنصوبات، ويصل إليه عامله بواسطة واو المعية، ومن هنا ظهرت نقطة الخلاف حول قياسيته وسماعيته، وقد نبه النوشاء على هذا الخلاف، وجعله سبباً في جعله آخر المفاعيل تناولاً في مقدمة الصنهاجي، قال النوشاء: "لأي شيء جعل آخراً؟ قلت: للخلاف فيه، فهل هو قياسي، وهو قول الأخفش وأبي علي، وصححه ابن مالك، أو سماعي؟، وعزوه جماعة للأكثرين"^(٢).

^(١) هذا رأي الدكتور شريف النجار في بحثه المسّعى: "أبو الحسن بن الباذش وأثره النحوي" منشور في مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية، العدد الثالث والعشرون.

^(٢) ص ٢٦٧.

اختلف النُّحاة حول قياسيته وسماعيته^(١):

المذهب الأول: ذهب الأخفش في أحد قوليهِ، و أبوعلي الفارسي إلى قياسيته: جريا على نصب المصدر والظرف والمفعول به؛ لعدة أسباب، هي:

١- صحة معناه.

٢- صحة عامل النصب فيه: لأنَّ عامله الفعل وما أشبهه.

٣- كثرة شواهد.

المذهب الثاني: ذهب فريق من النُّحاة^(٢)، والأخفش (ت ٢١٥هـ) في أحد قوليهِ^(٣)، والزجاجي (ت ٣٣٧هـ)^(٤)، والأكثرون^(٥) إلى سماعيته، وألَّا يقال منه إلَّا ما قالتَه العرب: لسببين:

١- وضع الحرف في غير موضعه، وجعله بمعنى "مع" اتساع، والاتساع في الشيء خروج عن القياس.

٢- قلة شواهد.

اختلاف النُّحاة حول قياسيته:

المذهب الأول: يقاس في كلِّ شيء عند قوم من النحويين: لكثرة ما جاء منه. قاله الأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٦)، واختاره أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٧)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٨)، والجمهور^(٩).

^(١) ينظر: الإيضاح ص ١٦٩، والمقتصد ١/٦٦٤، والمفصل ص ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل، ص ٦٤٦، والمحصل في شرح المفصل تحقيق عبيد المالكي - رسالة دكتوراه - ص ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٣، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٤٩٣-١٩٩٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة تحقيق حسن موسى الشاعر ص ٢٠١، وشرح الأشموني ١/٥٠١، وجمع الهوامع ٣/٢٣٦.

^(٢) ينظر: المفصل ص ٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٣، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/٤٢، ارتشاف الضرب ٣/١٩٩٤، وشرح الأشموني ١/٥٠١، وجمع الهوامع ٣/٢٣٧.

^(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٩، وشرح الأشموني ١/٥٠١، والفصول المفيدة ص ٢٠٠، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل ص ٦٤٦.

^(٤) ينظر: البسيط ١/٤٦٨.

^(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٤، وجمع الهوامع ٣/٢٣٧.

^(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٩، وارتشاف الضرب ٣/١٤٩٣، وشرح التسهيل ٢/٢٦٣.

^(٧) ينظر: الحجة ٤/٢٨٩.

^(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٩، وشرح التسهيل ٢/٢٥٠-٢٥١-٢٦٣.

^(٩) ينظر: جمع الهوامع ٣/٢٣٧.

المذهب الثاني: يقاس فيما صلح فيه العطف. نُسب ذلك إلى الأخفش، واختاره أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(١)، وهو ظاهر كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٢).

المذهب الثالث: يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له، نحو: جاء البرد والطيا لسة، فالبرد سبب لاستعمال الطيا لسة. وجئت وزيدا، أي: كنت السبب في مجيئه. اختاره الجرمي (ت ١٠٤هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، والسيراfi (ت ٣٦٨هـ)^(٣).

المذهب الرابع: يقاس فيما يختص بالألفاظ التي سمعت عن العرب، كلفظ الاستواء، والمجيء... والصنع... إلخ. وما في معنى هذه الألفاظ، فيقاس "وصل" على "جاء"، و"وافق" على "استوى"، و"فعلت" على "صنعت" وهلم جرا، وأما ما ليس في معنى ما سمع من الألفاظ فلا يتأتى القياس فيه. قاله ابن هشام الخضراوي (ت ٣٣٧هـ)^(٤).

المذهب الخامس: يقاس إذا دخل المعطوف بالواو معنى المفعول به؛ لأن دخول ذلك المعنى فيه هو الذي سَوَّغ نصبه. اختاره ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٥).

المذهب السادس: يقاس في الجميع سواء صلح جعله معطوفاً أو لم يصلحه، إلا ما منع منه مانع، مثل قولهم: كانت هند وعمرا ضاحكة، فإنَّ نصب "عمرو" هنا على أنَّه مفعول معه لا يصح؛ لفساد المعنى في خبر كان^(٦). قاله صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ)^(٧).

اختلاف رأي الأخفش والفارسي في المسألة:

عند البحث عن هذه المسألة كانت أكثر الأسماء وروداً هما: الأخفش والفارسي.

وقد نقلت المصنفات عنهما آراء متضاربة:

^(١) ينظر: المسائل البصريات ص ٢٣١، والمحصل في شرح المفصل ص ٩٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٠-٢٥١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٤. وجمع الهوامع ٣/ ٢٣٦.

^(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٤.

^(٣) ينظر: الكامل ١/ ٣٣٣-٣٣٤، وشرح كتاب سيبويه للسيراfi، تحقيق أحمد حسن مهدي ٢/ ١٩٦، والتذيل والتكميل ٨/ ١٤٧. وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٤، وجمع الهوامع ٣/ ٢٣٦.

^(٤) ينظر قوله في ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٤، والتذيل والتكميل ٨/ ١٤٨، وجمع الهوامع ٣/ ٢٣٦.

^(٥) ينظر: المصدر السابق ٨/ ١٤٥.

^(٦) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢٠١.

^(٧) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، محدث، فاضل، باحث، ولد في دمشق سنة ٦٩٤هـ، وتعلم بها، ورحل عنها رحلة طويلة، وأقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة ٧٣١هـ، وتوفي بها سنة ٧٦١هـ من مصنفاته: المجموع المذهب في قواعد المذهب، ومقدمة نهاية الأحكام، والفصول المفيدة في الواو المزيدة. ينظر: الأعلام ٢/ ٣٢١-٣٢٢، والدرر الكامنة ٢/ ٢١٢-٢١٣.

١- قال ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرح المفصل: "قال أبو الحسن الأخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب أبي الحسن ورأي أبي علي" ^(١).

٢- وحكى اللورقي (ت ٦٦١) ^(٢) في المحصل في شرح المفصل عنهما أنهما ذهبا إلى أن ما جاز أن يستعمل معطوفاً كان مقيساً، وما لم يصلح جعله معطوفاً يقتصر به على السماع: لأن المجاز لا يقاس عليه ^(٣).

٣- قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في شرح الكافية الشافية: "قال أبو علي: وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع" ^(٤).

٤- قال الرضي (٦٨٦هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب: "ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياساً" ^(٥).

٥- قال أبو حيان (٧٤٥هـ) في ارتشافه: "قال أبو الحسن: قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع... ومذهب الفارسي عدم القياس إلا فيما صالح فيه العطف..." ^(٦).

٦- قال الخفاف ^(٧) في المنتخب الأكمل على كتاب الجمل: "وقوى أبو الحسن هذا القول الثاني. وأنه الأحوط" ^(٨). القول الثاني هو السماع.

٧- قال الأشموني (ت ٩٠٠هـ) في شرحه على الألفية: "ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي" ^(٩).

ولتحرير مذهبي الأخفش وأبي علي الفارسي رجعت الباحثة لمصنفاتهما التي بين يديها:

^(١) ٥٢/٢.

^(٢) اللورقي: هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، الإمام أبو محمد اللورقي النحوي. ولد سنة ٥٧٥هـ. صنف شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية. توفي سنة ٦٦١هـ. ينظر: إنباه الرواة ٤/١٦٧-١٦٨، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠.

^(٣) ينظر: ص ٩٩.

^(٤) ٦٩٩/٢.

^(٥) ٤٢/٢.

^(٦) ص ١٤٩٣، ١٤٩٤.

^(٧) الخفاف: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي. الشهير بـ"الخفاف". له شرح على كتاب الجمل يسمى "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل". ينظر: كشف الظنون ٢/١١٥٨.

^(٨) رسالة دكتوراه تحقيق أحمد تقي الله ص ٦٤٦.

^(٩) ٥٠١/١.

أ.الأخفش: لم تجد مبتغاها في كتابه (معاني القرآن)،والله أعلم بالصواب فيما نقل عنه.

ب.أبو علي الفارسي:ففي كتابه(الحجة) قال:"وزعم أبو الحسن أن قوما يقيسون هذا الباب ويجعلونه مستمرا، وأن قوما يقصرونه على ما سمع،والقول الأول عندي أقيس"^(١).وفي (المسائل البصريات)،قال:"واو المعية لا يقع إلا حين يقع العطف الصحيح"^(٢).

ففي "الحجة" كان يرى قياسية الباب مطلقا،وفي المسائل البصريات يرى أنه لا يقاس إلا حين يقع العطف الصحيح؛لعله من تطور الآراء.

فتعدد النقول عنهما قد يكون من تطور الآراء،فلا يمكن أن ننكر أن يكون للعالم رأيان أو أكثر في المسألة،أو قد يكون بسبب الاختلاف في فهم نصوصهما،أو قد يكون ممّا تناقله تلاميذهما.

الترجيح:

كلتا الحجتين الواردة عن المذهبين قوية.

المقيس عليه موجود في كلام العرب-القرآن والأبيات الشعرية الواردة في باب المفعول معه- ليس شاذا-عند من ذهب إلى القياس-لأن المعنى صحيح،وعامل النصب صحيح.وكثرة الشواهد الواردة في حين من ذهب للسمع وجد المقيس عليه موجودا في كلام العرب،لكن فيه خروجاً عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل وهذا النوع جرى بعض الثُّحاة على حفظه وعدمه القياس عليه.

بالإضافة إلى قوة حجة من ذهب إلى القياس، تقول الباحثة:

فمثلا الحروف العاملة عمل الأفعال.المقرر عليه أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به،وعليه يجب أن تعمل "إنّ وأخواتها"الجر؛لأنّ العمل الذي يخص الاسم هو الجر.لكن علة مشابهتها للأفعال في اللفظ والمعنى غيرت عملها في الأسماء.

وعمل الحروف الجرّ في الأسماء هو الأصل الثابت المقرر في القواعد العامة ،إلا أن يمرض عارض يقتضي الخروج،والعارض الذي جعلها تعمل عمل الأفعال في الأسماء هو المشابهة.

وقد ورد ذلك كثيرا في أفصح الكلام القرآن الكريم،وأصبح باب "إنّ وأخواتها العاملة عمل الأفعال في الأسماء"من الأبواب القياسية في النحو.

^(١) ٢٨٩/٤.

^(٢) ص ٢٣١.

الواو حرف عاطف، يعطف الأسماء والأفعال والجمل على بعضها، وهو الأصل الثابت المقرر. وجاء في النظم والنثر يعمل عمل حروف الجر، وهو إيصال الفعل لما بعده، بالإضافة إلى أنه أخذ معنى المعية، مثل حروف الجر التي تتعدد معانيها، وفي ذلك خروج عن الأصل الثابت المقرر. وعلّة الخروج وجود نصوص من القرآن وكلام العرب يستحيل معنى العطف بها، بالإضافة إلى أنّ معنى المعية في الواو يستقيم به المعنى. لذا تجد الباحثة القياس أقرب لهذا الباب.

المسائل الصرفية:

المسائل الصرفية الواردة في شرح الوشاء جاءت في عشرة إشارات:

١-الإعلال بالحذف:

قال: "اشترؤا ودعؤا؛ لمناسبة الواو، وأصلهما: اشترئوا و دعؤوا، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وصار آخرهما مقصوداً تقديرًا"^(١).

٢-الإعلال بالقلب في حرف أصلي:

أقال: "التوكيد... يقرأ بالواو، وبالهزمة وبإبدالها ألفاً على القياس"^(٢).

ب. قال: "الحال... وألفها منقلبة عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصيرها حويلة"^(٣).

ج. قال: "ليت... قيل: لوت بإبدال الياء واوًا؛ لأنّهما حرفا مد ولين، ولت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء"^(٤).

٣-الإعلال بالنقل والقلب:

قال: "يباع: يبيع بضمّ أوله وفتح الياء، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها فقلبت الياء ألفاً؛ لتعديها إلى الأصلي وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ففتحة الياء مقدرة"^(٥).

^(١) ص ١٠١.

^(٢) ص ١٩٧.

^(٣) ص ٢٣٣.

^(٤) ص ١٦٣.

^(٥) ص ١٤٢.

٤-الإعلال بالنقل والتسكين:

قال: "كان وأصله (يكون) بسكون الكاف وضمّ الواو، نقلت ضمّة الواو إلى الكاف، فصار يكون بضمّ الكاف وسكون الواو"^(١).

٥-إدغام حرف أصلي في زائد للتضعيف:

قال: "فعلامه رفع (مسلّمٍ) واو مقدرة نيابة عن الضمّة، وأصله: مسلموي، اجتمعت فيه الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياء وأدغمت في مثلها، وقلبت الضمّة التي كانت مثل الواو كسرة"^(٢).

٦-إدغام حرف أصلي في مثله:

أقال: "يشدّ وأصله يشدد بدالين، أدغم أحد المثلين في الآخر، ففتح أولهما مقدر"^(٣).

ب. قال: "شدّ: أصله شدد، فأدغم أحد المثلين في الآخر، فكسر أولهما مقدر"^(٤).

٧-القلب الإعلالي في الحرف الزائد:

أقال: "صحروات جمع صحراء... قلبت همزته واؤاً"^(٥).

ب. قال: "﴿وَمِنَ كُرْسِيِّهٖ السَّمَاوَاتِ﴾ هو جمع سماء بقلب همزته واؤاً، ويجوز تصحيحها: صحروات السماءات بهمزة بين الألفين"^(٦).

ج. قال: "النداء... وهمزته بدل من الواو"^(٧).

٨-القلب المكاني:

قال: "وأصلها على مذهب المحققين منهم: الخليل وسيبويه "شيئاء" على وزن "فَعْلَاء" كصحراء، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: شيءاء

^(١) ص ١٤٣.

^(٢) ص ٦٦.

^(٣) ص ١٤٢.

^(٤) ص ١٤١.

^(٥) ص ٦٤.

^(٦) ص ٧٥.

^(٧) ص ٢٥٨.

بوزن لفعاء فهو غير منصرف لألف التانيث وإن كان اسم جمع لا جمعاً لشيء" (١).

٩- تغيير حركة الكلمة بسكون لأجل التخفيف:

قال: "كيل: وأصله كيل بضم الكاف وكسر الياء، فاستثقلت كسرة الياء، فنقلت إلى الكاف فصار كيّل بكسر الكاف وسكون الياء، فضمّ الكاف وكسر الياء مقدران" (٢).

١٠- الاسم المقصور المجموع جمع مؤنث سالم وألفه رابعة فأكثر تقلب ياء:

قال: "...حليات جمع حلى... قلبت ألف مفردة ياء" (٣).

كلّ وبعض بين تنوين التمكين والعوض

اختلف في التنوين الداخل على "كلّ وبعض"، أهو تنوين تمكين أم تنوين عوض؟

قال أبو حيان: "وأما كلّ وبعض، فقليل: التنوين فيهما عوض عما أضيفا إليه. وقيل: تنوين تمكين" (٤).

قال الوشاء: "وتنوينُ العُوضِ... وليسَ مِنْهُ العُوضُ عَنِ المفردِ في مثْلِ: كلٍّ وبعضٍ: لأنَّ تنوينَهما للتمكين، يزولُ مع الإضافة، ويثبتُ مع عدمِها هذا هو الصحيح" (٥).

الوشاء كان يرى أنَّ التنوين الداخل على "كلّ وبعض" تنوين تمكين. وفي قوله: "هذا هو الصحيح" إشارة إلى وجود مذهب أو مذاهب أخرى في هذه المسألة.

وبالبحث وقفت الباحثة على ثلاثة مذاهب في نوع التنوين الداخل على "كلّ وبعض":

المذهب الأول: تنوين كلّ وبعض تنوين تمكين.

نسبه الفاكهي إلى المحققين، قال: "الرأي الأول: القائل بأنّ التنوين في كلّ وبعض ليس تنوين عوض، بل هو تنوين تمكين هو رأي المحققين..." (٦).

(١) ص ٨٩.

(٢) ص ١٤١.

(٣) ص ٦٤.

(٤) ارتشاف الضريب ١/ ٦٦٨.

(٥) ص ٣٢.

(٦) شرح الحدود النحوية ص ٢٠٤.

وممن اختاره خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ). قال في شرح التصريح: "ولم يذكر العوض عن مفرد. وهو
اللاحق لـ"كل وبعض" إذا قطعاً عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني: "لأن التحقيق أن تنوينهما
تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها"^(١).

وقال في شرح الأزهري: "...وليس منه العوض عن المفرد في مثل كل وبعض. فإن تنوينهما تنوين
تمكين يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها هذا هو الصحيح"^(٢).

حجتهم:

أن التنوين يزول مع الإضافة ويثبت مع عدمها.

المذهب الثاني: تنوين كلّ وبعض تنوين عوض.

قال به: الجمهور^(٣).

حجتهم:

أن التنوين عوض عن المحذوف.

المذهب الثالث: التنوين في كلّ وبعض عوض وتمكين معا^(٤)

حجتهم:

أن التنوين فيهما عوض عن محذوف، وأيضاً تنوين تمكين: لأئهما معربان منصرفان.

الترجيح:

تجد الباحثة أن التنوين في كلّ وبعض تنوين عوض، وليس تنوين تمكين: لأنه لم يتصل
بالكلمة، إلا بعد حذف المضاف إليه، ولم يكن موجوداً في الكلمة حين كانت الإضافة موجودة.

ونظيرهما في ذلك (جوار، وغواش) فالتنوين فيهما عوض: لأنه لم يتصل بالكلمة إلا بعد حذف
الياء، ولم يكن موجوداً في الكلمة حين كانت الياء موجودة.

ولو نظرنا على سبيل المثال-لكلمة (قاض) التنوين فيها تنوين تمكين: لأنّ التنوين موجود قبل
حذف الياء، ولم يتصل بالكلمة بعد حذفها: لأنّ نقول: في حالة الرفع: قاضي، وفي حالة الجر: قاضي

^(١) ٢٦/١.

^(٢) ص ٥.

^(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/٢، والجنى الداني ص ١٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٦/١، وشرح ابن عقيل ١٧/١.

^(٤) ينظر: حاشية الخضري ٩٧/٢، وحاشية الصبان ٥٤/١، وحاشية النحو الوافي ٤٠/١.

،استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا،فالتقى ساكنان (الياء والتنوين)،فحذفت الياء؛
لأنه يوجد ما يدل عليها،وهي الكسرة التي قبلها،أمّا التنوين لو حذف لا يوجد ما يدل عليه،
فالتنوين تمكين؛لأنه موجود.

والمذهب الثالث القائل بأنّ التنوين فيهما تنوين عوض وتمكين معا مذهب ضعيف؛لأنّ التنوين
لا يدل على داليتين،ولا نظير لذلك.

المسائل الصوتية واللغوية:

تناولت الباحثة مسألة صوتية،ومسألتين لغويتين:

المسألة الأولى:اختلاف العلماء في عدد المخارج

المعروف في اختلاف العلماء القدماء أنّ عدد المخارج على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:سبعة عشر مخرجاً.

المذهب الثاني:سنة عشر مخرجاً.

المذهب الثالث:أربعة عشر مخرجاً.

الوشاء نقل مذهباً رابعاً،قال:"اللفظ...وهو:الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة
،قلت:وهي خمسة عشر مخرجاً على قول ابن بري في الحلق ثلاثة لسته أحرف،وفي اللسان
عشرة لثمانية عشر حرفاً،وفي الشفتين اثنان لأربعة أحرف"^(١).

إذن عدد المذاهب المختلفة في عدد المخارج أربعة:

المذهب الأول:

ذهب الخليل(ت ١٧٠هـ)^(٢)،ومكي بن أبي طالب(ت ٤٣٧هـ)، وأبو علي بن سينا(ت ٤٢٨هـ)،و ابن
الجزري(ت ٧٥١هـ)^(٣)،وأبو القاسم الهذلي(ت ٤٦٥هـ)،وأبو الحسن شريح(ت ٥٣٧هـ)^(٤) إلى أنّ عدد

المخارج سبعة عشر.

^(١)ص ١٦.

^(٢)ينظر:التمهيد في علم التجويد ص ١٠٥.

^(٣)ينظر:المقدمة الجزرية ٨/١.

^(٤)ينظر:التمهيد في علم التجويد ص ١٠٥،و المقدمة الجزرية ٨/١،والنشر في القراءات العشر ١٩٨/١.

أثبتوا مخرجي الجوف والغنة، وأثبتوا لكلٍ من اللام والنون والراء مخرجًا.

المذهب الثاني:

ذهب سيبويه (١٧٠هـ)^(١)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) في أحد قوليه^(٢)، وابن السراج (٣١٦هـ)^(٣)، وابن جني (٣٩٢هـ)^(٤)، والداني (ت ٤٤٤هـ)^(٥)، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في أحد قوليه^(٦)، والقرطبي (ت ٤٦١هـ)^(٧)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٨)، وابن الدهان (ت ٥٦٩هـ)^(٩)، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)^(١٠)، والشاطبي (ت ٥٩٠هـ)^(١١)، وأبو المعالي (ت ٦٢١هـ)^(١٢)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(١٣)، وابن بري في أحد قوليه (٧٠٩هـ)^(١٤) إلى أن عدد المخارج ستة عشر.

أسقطوا مخرج حروف المد واللين مخرج "الجوف"، ووزعوا الحروف على بقية المخارج، فجعلوا الألف من أقصى الحلق مع الهمزة، والواو من الشفتين، والياء من وسط اللسان.

المذهب الثالث:

ذهب قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) في أحد قوليه، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)^(١٥)، والقاسم محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري)^(١٦) إلى أن عدد المخارج أربعة عشر، فقد أسقطوا مخرج حروف المد واللين مخرج

^(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣.

^(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب تحقيق أحمد حسن فرحات ص ٢٤٣.

^(٣) ينظر: الأصول ٣/٤٠٠.

^(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٤٦.

^(٥) ينظر: التحديد ص ١٠٢.

^(٦) ينظر: الرعاية ص ٢٤٣.

^(٧) ينظر: الموضح في التجويد ص ٧٨.

^(٨) ينظر: المفصل ص ٥٤٦.

^(٩) ينظر: كتاب الفصول في العربية تحقيق فائز فارس ص ١٥٦.

^(١٠) ينظر: أسرار العربية ص ٢٨٧.

^(١١) ينظر: حرز الأمان ووجه التهاني ص ٩١-٩٢.

^(١٢) ينظر: الدر المرصوف في مخارج الحروف تحقيق غانم الحمد ص ٢٣٧.

^(١٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة ص ٤٢٤.

^(١٤) ينظر: معجم علوم القرآن للجرمي ص ٢٤٦.

^(١٥) ينظر: الموضح في التجويد للقرطبي تحقيق غانم الحمد ص ٧٩، والتحديد في الإتيان والتجويد للداني تحقيق غانم الحمد

ص ١٠٤، والتمهيد في علم التجويد للجزري تحقيق علي البواب ص ١٠٥، والنشر في القراءات العشر ١/١٩٨-١٩٩، وارتشاف

الضرب ١/٥.

^(١٦) ينظر: دقائق التصريف تحقيق أحمد ناجي القيسي ص ٥٤٧.

"الجوف"، ووزعوا الحروف على بقية المخارج، فجعلوا الألف من أقصى الحلق مع الهمزة، والواو من الشفتين، والياء من وسط اللسان.

أسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد، هو طرف اللسان.

المذهب الرابع:

ذهب ابن الطحان^(١) (ت ٥٦١هـ)، وابن بري (ت ٧٠٩هـ) في أحد قوليه - وتبعهما الوشاء - إلى أن عدد المخارج خمسة عشر، قال في الدرر اللوامع في أصل مَقْرَأ الإمام نافع^(٢):

وهي ثلاث مع عشر واثنتين في الحلق ثمَّ الفم والشفَتين

أسقطا مخرج الجوف، ومخرج الغنة.

هذا الحصر - بأن لكل حرف مخرج خاص به - ما هو إلا تقريب، قال ابن عبد الرزاق^(٣):

والحصر تقريبٌ وبالحقيقة لكلِّ حرفٍ بقعةٌ دقيقةٌ

إذ قال جمهور الوري ما نصُّه لكلِّ حرفٍ مخرجٌ يخصُّه^(٤)

المسألة الثانية: استعمال الكل والبعض^(٥)

اختلف اللغويون حول دخول "أل" على كلمتي "كل" و"بعض".

قال الوشاء: "فإن قلت: يرد على قول المصنف بدل البعض من الكل من حيث أن "أل" لا تدخل عليها عند الجمهور؛ لأنَّهما معرفتان بغية الإضافة قاله ابن خالويه في كتابليس: وليس من لغة العرب وبذلك نطق القرآن، ونقل التلمساني عن أئمة النحو منع تعريفه بأل، قلت: هو

^(١) ابن الطحان: هو عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة أبو حميد أبو الأصبع السماتي الإشبيلي. المعروف بابن الطحان. ولد سنة ٤٩٨هـ من مصنفاته: المفيد من كتاب الوقف والابتداء، ومرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري، وكتاب الإنباء في تجويد القرآن. توفي سنة ٥٦٠هـ، وقيل: ٥٦١هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري ٣٩٥/١، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٢٩٩/١.

ينظر قوله في مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ تحقيق حاتم الضامن ص ٣٥.

^(٢) ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع لابن بري للعلامة الشيخ سيدي إبراهيم المارغني ص ١٥٧.

^(٣) ابن عبد الرزاق: هو إبراهيم بن عبد الرزاق بن الشريف الحاج آدم بن الحاج خبار، ولد سنة ١٣٠٠هـ، كان علامة حبرا، وفهامة بحرا، وورعا زاهدا مجاهدا. من مؤلفاته: تذكرة القراء في التجويد، والدرة الفريدة، وتوفي سنة ١٣٧٧هـ ينظر هداية القارئ إلى

تجويد كلام الباري للمرصفي ٦٢٢/٢.

^(٤) ينظر: هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري للمرصفي ٦٤/١.

^(٥) ينظر: المزهر ١٤٩/٢، واللسان "بعض"، وتهذيب الأسماء واللغات ٦٦/٤.

تابع للزمخشري فشاع في ألسنة المصنفين ومتأخري النحاة حيث استعملوا في بحث البديل:
بديل الكلّ وبديل البعض كثيراً^(١).

فحجة من منع دخول "أل" على "كل" و"بعض":

- ١- أنّهما معرفتان بنية الإضافة.
- ٢- لم يرد هذان الاستعمالان في أفصح الكلام: القرآن، وأشعار القدماء.

المانعون:

الذين استطاعت الباحثة الوقوف عليهم هم:

- ١- الأصمعي (ت ٢١٦هـ):
أنكر هذا الاستعمال أشد الإنكار؛ لأنّهما معرفتان بغير (أل)^(٢).
- ٢- أبو القاسم الزجاجي (ت ٢٤٠هـ):
استخدم هذا التركيب في الجمل، ثمّ اعتذر قائلاً: "وإنّما قلنا: البعض والكلّ مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة أن تقول يبدل الشيء من الشيء وهو بعضه"^(٣).
- ٣- أبوحاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ)^(٤).
- ٤- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ):
ذكر منع دخولها، وبرره بأنّهما معرفتان بنية الإضافة، وأنّه ليس من كلام العرب. وأنّهما لم ينطق بهما القرآن، ولا أشعار القدماء^(٥).
- ٥- ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

^(١) ص ٢٠٥.

^(٢) ينظر: اللسان "بعض"، والقاموس "بعض".

^(٣) ص ٢٧.

^(٤) ينظر: القاموس "بعض"، واللسان "بعض".

^(٥) ينظر قوله في المزهري ١٤٩/٢.

ابن هشام حذر من استخدامهما، قال: "...وإنَّما لم أقل: (بدل الكل من الكل) حذرًا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل، وقد استعمله الزجاجي في جملة. واعتذر عنه بأنَّ تسامح فيه موافقة للناس.... وإنَّما لم أقل (البعض) بالألف واللام، كما قدّمت في كل"^(١).
واستخدمها في شذور الذهب^(٢)، وفي أوضح المسالك^(٣)، وفي المغني^(٤).

ووقفت الباحثة على من أجاز هذين الاستعمالين من القرن الثاني الهجري إلى القرن العاشر الهجري. وفاق عدد المجيزين عدد المانعين، وكانت حجة بعضهم أنَّ "أل" الداخلة على "كل" و"بعض" هي "أل" المعاقبة للاضافة، وليست للتعريف.

المجيزون هم:

١- ابن المقفع (ت ١٤٢هـ): استخدم "الكل" في كتاب كيلة ودمنة، قال: "...فإنَّ المرأة بزوجهما. والولد بوالديه. والمتعلم بالمعلم والجند بالقائد والناسك بالدين، والعامة بالملوك والملوك بالتقوى. والتقوى بالعمل، والعقل بالثبوت والأناة، ورأس الكل الحزم..."^(٥).

٢- سيبويه (ت ١٨٠): لم أقف إلَّا على موضعين:

أ. قال: "...وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنَّما أثَّ البعض..."^(٦).

ب. قال: "وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان. وهذا شبيه بقول من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم، إنَّما يريد كلَّ شاة وسخلتها بدرهم. ومن قال كلَّ شاة وسخلتها، فجعله بمنزلة كلَّ رجل وعبد الله منطلقًا لم يقل في الراتعين إلا النصب؛ لأنَّه إنَّما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلية في الكل؛ لأنَّ كلَّ لا يدخل في هذا الموضع إلَّا على النكرة"^(٧).

٣- الأخفش (ت ٢١٥هـ): استخدم "الكل" في أربعة مواضع في "معاني القرآن"^(٨).

^(١) شرح قطر الندى ص ٣٠٦.

^(٢) ينظر: ص ٤٤٣.

^(٣) ينظر: ١/ ٣٩٠، ٣/ ٣٦٦.

^(٤) ينظر: ١/ ٤٨١.

^(٥) ١/ ٢٧٠.

^(٦) الكتاب ١/ ٥١.

^(٧) المصدر السابق ٢/ ٨٢.

^(٨) ينظر: ١/ ٣٤-٣٧٨، ٢/ ٤٩٨-٥٢٩.

٤- الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ): استخدم "الكل" و "البعض" في البيان والتبيين^(١)، والبغلاء^(٢)، والبغال^(٣)، والحيوان^(٤).

٥- ابن درستويه (ت ٢٥٨ هـ)^(٥).

٦- المبرد (ت ٢٨٥)^(٦).

٧- ابن السراج (ت ٣١٦)^(٧).

٧- أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)^(٨).

٨- ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ): استخدم (البعض) و (الكل) في كتابه "علل النحو"^(٩).

٩- السيرافي (ت ٣٨٥)^(١٠).

١٠- ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): استخدم الاستعمالان في المحتسب^(١١)، وصرصناعة الإعراب^(١٢)، والخصائص^(١٣).

١١- الجوهري (ت ٣٩٨ هـ): وردت "الكل" مرة واحدة، و "البعض" مرتين في "الصحاح"^(١٤).

١٢- ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ): استخدم الاستعمالين في المحكم^(١٥)، والمخصص^(١٦).

^(١) ينظر: ١٣٦/١، ١٩٨/٣.

^(٢) ينظر: ص ٢٠٨.

^(٣) ينظر: ص ٧٧.

^(٤) ينظر: ٣١/١-٦٨-٣١.٠٧-١٣٣/٣، ١٥٧-٤، ٤٧٣/٥، ٤٩/٦، ٥٨٦/٧، ٣٤.

^(٥) ينظر: القاموس، "بعض".

^(٦) ينظر: المقتضب ٤٤/١.

^(٧) ينظر: الأصول ١-٢٩٢-٤، ٩/٢، ٨-٧٣-٤٤-١، ٤-٣٢٦-٣٩٧-٣، ٣٧٦.

^(٨) ينظر: عمدة الكتاب ٤٤/١.

^(٩) ينظر: ص ١٤٦-٤٠٢-٤٤١-٤٤٤.

^(١٠) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١.

^(١١) ينظر: ١-١٤٩-١٩٤-٢٣٧-٢٣٩-٢٦٨-٢، ٢٦٥-٢٨٨-٣١٥.

^(١٢) ينظر: ١-٢٧-٤٥-٣١٨.

^(١٣) ينظر: ص ٨٠-٨٧-٨٨-١٠٠-٢٨٢-٤٨٨-٤٩٢-٥٢٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٤٩-٧٨٦-٨٥٧-٨٥٨.

^(١٤) ينظر: ص ٩٧٧، ٥٣٧، ٥١٤.

^(١٥) ينظر: ١-٣٦٤-٤١٤-٤١٥-٢٤٩-٤٥٥-٢، ٣٧٢/٤، ٣٩٥-٥٠٠-٦، ٥١٠-٦٥٧-٦٥٨-٧، ٤٧٩/٩، ١-٤٩٤-٢١١-٢٨٤-٥٢٨-٥.

^(١٦) ينظر: ١-٤١٤-٤١٥-٤٥٥-٥٠٠-٥١٠-٢، ٢٤٩-٤، ٣٧٢/٦، ٥١٠-٦٥٧-٦٥٨-٧، ٤٧٩/١-١-٢١١-٢٨٤-٥٢٨-٥.

١٣- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(١).

١٤- الحسن بن صافي (ت ٥٦٨هـ).

قال النُّوويّ: "قال الإمام أبو نزار الحسن بن أبي الحسن النُّحوي في كتابه المسائل السُّفريّة: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام، قال: وعندي أنه تدخل اللام على غير وكل وبعض، فيقال: فعل الغير ذلك والكل خير من البعض، وهذا لأنَّ الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة..."^(٢).

أجاز الحسن بن صافي دخول "أل" على كلّ وبعض بحجة أنّها ليست للتعريف، بل هي "أل" المعاقبة للإضافة.

١٤- السهيلي (ت ٥٨١هـ)^(٣).

١٥- إبراهيم بن سهل الأندلسي (ت ٦٤٩هـ): قال الراعي: "ونكت الأديب إبراهيم بن سهل الإسبراني الأندلسي على الشيخ أبي القاسم في تغزله حيث قال:

أموسى أيا كلي وبعضي حقيقة	وليس مجازا قولي الكل والبعضا
خفضت مكاني إذ جزمت وسائلتي	فكيف جمعت الجزم عندي والخفضا" ^(٤) .

١٦- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٥).

١٧- ابن أجروم (ت ٧٢٣هـ): تبع في ذلك الشيخ أبي القاسم الزجاجي^(٦).

١٨- الراعي (ت ٨٥٣هـ)^(٧).

^(١) ينظر: المفصل ص ١٥٧.

^(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٤/٦٥-٦٦.

^(٣) ينظر: نتائج الفكر ص ١٧١.

^(٤) المستقل ص ٢٧٢.

^(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣٧.

^(٦) ينظر: المقدمة ص ١٦.

^(٧) علق على اعتذار الشيخ أبي القاسم الزجاجي في استخدامه هذا الاستعمال، قال في المستقل ص ٢٧٢: "وكان الأول به أن يذكر ولا يعتذر".

١٩-الأزهري(ت٩١١هـ):استخدم الاستعمالين في شرح المقدمة^(٢)، وشرح التصريح^(٣).

الترجيح:

تجد الباحثة تجويز استعمال (الكل) و(البعض)؛ لأنه:

١-إذا ثبت ما قالوا فقد وقع اللحن في مصنفات النحاة منذ عصور المتقدمين.

٢-(كل وبعض) قيل:أنهما معرفتان، بنية الإضافة، وعليه لا يجوز دخول معرف آخر عليهما؛ حتى لا تجتمع معرفتان.

فقد توصلت في المسألة السابقة(كل وبعض بين تنوين التمكين والعوض) أن التنوين الداخل عليهما تنوين عوض وهذا هو الصواب-والله أعلم!؛ لأن تنوين العوض لم يدخل عليهما إلا بعد خروج المضاف إليه عنهما.

فكيف يدخل المعوض عن الإضافة ونية الإضافة حاضرة؟!

فالمعوض لا يدخل إلا بعد خروج المعوض عنه تماما.

فبقاء نية الإضافة -على قولهم- بعد حذف المضاف إليه تكون هي العوض عما خرج، فلا حاجة إذن للتنوين العوض، لعدم جواز دخول معوضين على معوض عنه واحد.

والصواب-والله أعلم!- أن بعد حذف المضاف إليه يجوز دخول أي معرف آخر على (كل وبعض)، لأن تنوين العوض لا يعوض ما عوض عنه.

٣-حجة عدم ورودهما في القرآن ولا في أشعار القدماء، ليست حجة قوية، لأن كثيرا من التراكيب أجاز استعمالها ولم ترد فيهما ك(ليس غير).

المسألة الثالثة:استعمال لا غير

(لا غير) تركيب قام على استعماله خلاف، من العلماء من يرى صحة استعماله، ومنهم من يرى أن استعماله لحن.

^(١) ينظر:ص٩٣.

^(٢) ينظر: ١/ ١٠١-١٦٦-٢٧٧-٥١١-٥٤٢-٥٥١-٥٦١-٥٦٤-٦٦٧-٥٩٢. ٢/ ٤٦-١٢٥-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٩٢-١٩٥-٢٠١-٢٠٢-٤٦٦-٦٣٣.

قال الوشاء: "فإن قلت: قول المصنف لا غير لحن، فقد قال ابن هشام في المغني: "وقولهم لا غير لحن". قلت: ما قاله ابن هشام مردود. فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك. وأنشد ابن مالك في شرح تسميله:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوا عَتَمِدَ فَوَزَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ^(١).

المذهب الأول: برون صحة استعماله.

وتظهر رؤيتهم في مظهرين:

أ. استخدامهم لهذا التركيب في مصنفاتهم.

ب. الاحتجاج بالسماع، وهو البيت الذي أنشده ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل.

ومن العلماء الذين تمكنت الباحثة من الوقوف عليهم:

١- الخليل (ت ١٧٠هـ).

استخدم هذا التركيب في سبعة مواضع^(٢).

٢- سيبويه (ت ١٨٠هـ).

استخدمه في باب "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال"، قال: "...ويكون على إنفعل، وقالوا: إنقحل في الوصف لا غير"^(٣).

٣- المبرد (ت ٢٨٦هـ).

استخدم هذا التركيب في الكامل^(٤).

٤- ابن السراج (ت ٣١٦هـ).

استخدم هذا التركيب في كتابه "الأصول" في أكثر من موضع^(٥).

٥- أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ):

^(١) ص ٢٤٩.

^(٢) ينظر: العين ١/١٣٦-٢٧٦-٤٠٨/٤، ٥٠٢٥٠/٥، ١٥٤٦/٦، ٢٧/٨، ٤١٧.

^(٣) الكتاب ٤/٢٤٧.

^(٤) ينظر: ١/٥٥.

^(٥) ينظر: ٢/٧٧-١٤٠-١٤٩-١٨٩-٢٦٩.

استخدمه في أماليه^(١).

٦- الأزهرى (ت ٣٧٠هـ):

قال في تهذيب اللغة: "...ثعلب عن ابن الأعرابي قال الرحم خروج من علة، والرحم مؤنثة لا غير"^(٢).

٦- الجوهري (ت ٣٩٣هـ):

استخدم هذا التركيب في الصحاح^(٣).

٧- الحريري (ت ٥١٦هـ).

استخدمه في درة الغواص في ثلاثة مواضع^(٤)، منها قال: "...فمقي أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير..."^(٥).

٧- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

استخدم هذا التركيب في اثني عشر موضعاً في المفصل^(٦).

٨- ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).

استخدم هذا التركيب في كافيته، قال: "الظروف منها ما قطع عن الإضافة ك(قبل) و(بعد)، وأجري مجراه: (لا غير)، و(ليس غير)، و(حسب)"^(٧).

٩- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

أنشد ابن مالك في باب القسم^(٨):

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

١٠- ابن منظور (ت ٧١١هـ).

^(١) ينظر: ١/١٣.

^(٢) ٥/٣٤.

^(٣) ينظر: ١/٣١٩، ١٢١٠-١٢٥٦.

^(٤) ينظر: ص ٩٥-١٧٦.

^(٥) ص: ٣٤.

^(٦) ينظر: ص ٦٢، ٦٣، ٨١، ١٠١، ١١٠، ١٨٩، ١٩٠، ٢٢٥، ٢٣٨، ٣٩٣، ٤٧٧، ٤٨١.

^(٧) ص: ٣٦.

^(٨) ينظر: شرح التمهيد ٣/٢٠٩.

استخدم هذا التركيب في عدة مواضع في اللسان^(١)، منها قال: "الغدير: القطعة من النبات. على التشبيه أيضًا، والجمع غدران لا غير"^(٢).

١١- ابن أجروم (ت ٧٣٢هـ).

استخدم هذا التركيب في مقدمته في باب الإستثناء، قال: "المستثنى بغير، وسوى، وسوى، وسواء مجرور لا غير"^(٣).

١٢- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

قال في البحر المحيط: "العدل: الفداء، والعدل: ما يساويه قيمة وقدرًا، وإن لم يكن من جنسه، وبكسر العين: المساوي في الجنس والجرم. ومن العرب من يكسر العين من معنى الضدية. وواحد الأعدال بالكسر لا غير"^(٤).

١٣- الزركشي (ت ٧٩٤هـ).

قال في البحر المحيط: "قال الشيخ جمال الدين في المغني (وقولهم: لا غير لحن)، وليس كما قال، فإنه مسموح في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ قَوَرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل..."^(٥).

١٤- الفيروزبادي (ت ٨١٧هـ).

قال في قاموسه في مادة (غير): "غير... وقولهم: لا غير لحن، وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ قَوَرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل بهذا البيت..."

١٥- الراعي (ت ٨٥٣هـ).

^(١) ينظر: ١/٤٥-٩٤-٣-٢٠٥/٧٦.

^(٢) ٩/٥.

^(٣) ص ٢٠.

^(٤) ٣/٣١.

^(٥) ٣/٢١٥.

استخدمه في المستقل في أربعة مواضع^(١)، من ذلك:

١٦-الأشموني(ت٩٠٠هـ).

استخدمه في شرحه للألفية^(٢).

١٧-الشيخ خالد الأزهرى(ت٩٠٥هـ):

أقال في شرح التصريح: "...وقال: إنه لحن وبالع في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور، ورد بأن باب العباس كان يقول: لا غير بالبناء على الضم ك قل وبعد، وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك أنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ قَوَرَبَنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب القاموس"^(٣).

ب. استخدم هذا التركيب في شرح المقدمة الأجرومية^(٤).

١٨-السيوطي(ت٩١١هـ).

قال في الهمع: "...وأن قول الفقهاء: لا غير لحن، وليس كما قال فقد صرح السيرافي، وابن السراج و أبو حيان: بأن لا كليس في ذلك، وأنشد ابن مالك:

لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ"^(٥).

١٩-الشنواني(ت١٠١٩هـ):

أرد قول ابن هشام بما حكاه الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما . وأيضًا بالسماع الذي أنشد ابن مالك في باب القسم في شرحه للتسهيل^(٦).

ب. استخدم هذا التركيب في حاشيته على قواعد الإعراب لابن هشام^(٧).

٢٠-الوشاء.

^(١) ينظر: ص ٢١٠-٢٨٥-٢٩٧-٣٥٨.

^(٢) ينظر: ١٦٥/٢.

^(٣) ٧١٨/١.

^(٤) ينظر: ص ٥١.

^(٥) ١٩٧/٣.

^(٦) ينظر: المواهب الرحمانية ل ٢٣٩، والدرة الشنوانية ل ١١٩.

^(٧) ينظر: ص ٩٢-١٤٩.

١- أَيْدٍ مَا حَكَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَأَتْبَاعُهُمَا، وَأَيْدِ السَّمَاعِ الَّذِي أَنْشَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١).

٢- اسْتَخْدَمَ هَذَا التَّرْكِيْبُ فِي التَّعْبِيرِ: فِي مَوْضِعَيْنِ:

أ. قَالَ: "وَمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ لَا نَفْسَهَا، وَهِيَ: الْأَفْعَالُ الَّتِي اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: "يَفْعَلَانِ" بِالْيَاءِ الْمُثْنَاةِ تَحْتَ، وَ"تَفْعَلَانِ" بِالتَّاءِ الْمُثْنَاةِ فَوْقَ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: "يَفْعَلُونَ" بِالْمُثْنَاةِ تَحْتَ، وَ"تَفْعَلُونَ" بِالْمُثْنَاةِ فَوْقَ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: وَ"تَفْعَلِينَ" بِالْمُثْنَاةِ فَوْقَ لَا غَيْرَ"^(٢).

ب. قَالَ فِي بَابِ الْمَنَادَى: "الْمَنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالتَّنْكِيرُ الْمَقْصُودَةُ، وَالتَّنْكِيرُ الْغَيْرُ الْمَقْصُودَةُ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ. فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالتَّنْكِيرُ الْمَقْصُودَةُ فَيُثْبِتَانِ عَلَى النَّصِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلًا. وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرَ"^(٣).

٢١- الزَّيْدِيُّ (ت ١٢٠٥).

قَالَ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ: "...قِيلَ: وَقَوْلُهُمْ: لَا غَيْرَ لِحَنٍ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَهُوَ غَيْرٌ جَيِّدٌ؛ لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مَا نَصَّه:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ إِمَامُ النُّحَاةِ فِي عَصَرِهِ ابْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ شَيْخُ الْمُصَنِّفِ، فِي بَابِ الْقِسْمِ مِنْ شَرْحِ التَّسْهِيلِ... وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ، فَلَا يَكُونُ لِحْنًا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي نَقَلُوهُ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ وَحَقَّقُوهُ"^(٤).

٢٢- عَبْدُ الْغَنِيِّ الدَّقْر.

قَالَ: "لَا غَيْرُ: الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ بَعْدَ الْفَافِ الْجَحْدِ إِلَّا لَيْسَ، فَلَا يَقَالُ: أَسْلَفَتْ مَائَةٌ لَا غَيْرَ، وَلَكِنَّ السَّمَاعَ خِلَافَهُ، فِي الْقَامُوسِ: قِيلَ: وَقَوْلُهُمْ: لَا غَيْرَ لِحَنٍ، وَهُوَ غَيْرٌ جَيِّدٌ؛ لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

^(١) ص ٢٤٩.

^(٢) ص ٩٠.

^(٣) ص ٢٦٠.

^(٤) ٢٨٥/١٣.

٢٣- المعجم الوسيط.

أجيز هذا التركيب في المعجم الوسيط في مادة (غير): "غير... وهذا اللفظ ملازم للإضافة وقد يقطع عنها إن فهم معناه وسبقه ليس أولاً، نحو: قبضت عشرة ليس غير أو لا غير".

٢٤- محقق شذور الذهب محمد محي الدين عبد الحميد، قال: "قد ورد هذا الاستعمال الذي أنكره المؤلف في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوا عَتَمِدَ فَوَزَيْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُّ"^(١).

المذهب الثاني: من يرى في استعماله لحنًا:

١- السيرافي (ت ٣٦٨هـ).

قال: "الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد، لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع"^(٢).

٢- ابن هشام (ت ٧٦١هـ).

قال في المغني: "وقولهم لا غير لحن"^(٣).

وقال في شرح شذور الذهب: "وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة"^(٤).

وأرجع كثير من العلماء قوله هذا إلى قول السيرافي السابق، منهم: الفيروز آبادي، قال: "وكان قولهم: لحن مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يستعمل ..."^(٥).

٣- الحريري (ت ٥١٦هـ).

قال الحريري في درة الغواص: "ويقولون: قبضت ألفا لا غير فيوهمون، والصواب أن يقال: قبضت ألفا ليس غير؛ لأن الأصل: ليس المقبوض غير ذلك، فأضمر اسم ليس، وحذف ما أضيف.

^(١) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص ٣٧٦.

^(٢) ص ١٤٠.

^(٣) القاموس، "غير".

^(٤) ١٧٦/١.

^(٥) ص ١٤٠.

^(٦) القاموس "غير".

إليه غير، وبنيت غير على الضَّمّ تشبيها لها بقبل وبعد لإيهامها... وأما ما يردد على لسان بعض الخواص من قولهم: لا غير، فلا تتكلم به العرب^(١).

الترجيح:

وتجد الباحثة تجويز تركيب "لا غير"؛ لأنه:

١- مقرر في مصنفات أئمة النحو.

٢- مقرر في قواميس ومعاجم اللغة.

٣- يقوي توظيفه السماع، فقد أنشد ابن مالك بيتا، وأنشد العرجي^(٢) بيتا آخر^(٣):

مستنشداتٌ وَقَدْ مالت سوائُها إلى الـولائدِ لا غيرِ الهوى أَلَمْ

٤- وإن صح ما قالوا فقد وقع اللحن في كثير من معاجم اللغة، وإن علماءنا نطقوا في مصنفاتهم لحناً، وهذا بعيد.

٥- من العلماء الذين غلطوا هذا التركيب الحريري، وقد وقع في كتابه في ثلاثة مواضع.

٦- وإن كان السماع الذي أنشده ابن مالك في دائرة الشك، ف"ليس غير" تركيب أجيز بدون شاهد شعري.

وعن ما دار حول هذا البيت الشعري وغيره ممّا أنشده ابن مالك فلا ينبغي أن نطنّ بعلامة كابن مالك هذا الظن؛ لأنه:

١- لا يوجد ما يحمله على هذا الاختلاق، فإن كان المقصود الشهرة، فشهرته قد فاقت الأفاق.

٢- هذا التركيب أجاز توظيفه علماء سبقوا ابن مالك بقرون كالخليل وسيبويه.

٣- كثير من العلماء السابقين عندما أنشدوا البيت المنسوب لابن مالك، لم يظنوا أن هذا البيت له، فيها هو الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في البحر المحيط قال: "قال الشيخ جمال الدين في المغني (وقولهم: لا غير لحن)، وليس كما قال، فإنه مسموع في قول الشاعر:

(١) ص ٢٧٨.

(٢) العرجي: هو عبدالله بن عمرو بن عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، يلقب بـ العرجي. كان يزل بموضع قبل الطائف يقال له "العرج"، وهو أشعر بني أمية. اشتهر بالغزل، وكان مشغوفاً باللهو والصيد. عاش إلى سنة ١٢٠هـ. انظر الشعراء ٥٦٠/٢، ومعجم المؤلفين ٩٥/٦.

(٣) ينظر: ديوانه تحقيق سجع جميل الجبيلي ص ٣١٦.

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدُ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل...^(١).

وقال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) أيضًا في تاج العروس: "قيل: وقولهم لا غير لحن، وصوبه ابن هشام وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر ما نصه:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدُ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج به إمام النحاة في عصره ابن مالك، وهو شيخ المصنف، في باب القسم من شرح التسهيل... وقد سمع ذلك قول الشاعر المتقدم ذكره، فلا يكون لحنًا، وهذا هو الصواب الذي نقلوه في كتب العربية وحققوه"^(٢).

٤- قال الدكتور رفيع السلمي في بحثه الموسوم: (براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية): "رأى الدماميني أنه شاهد من كلام العرب، وليس لابن مالك يقول الدماميني: (وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدُ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

والظاهر أنه شاهد عربي). وقال أيضًا: (والظن بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد إلا بشاهد عربي، فيكون هذا دليلًا على جواز ما منعه المصنف) يعني: ابن هشام"^(٣).

فليس من الحق أن نظن أن هذا البيت وغيره من عمل يديه، فهناك العديد من المصنفات لم تصلنا، والكثير منها مازال مخطوطًا في زوايا مكتبات العالم.

وابن مالك في ألفيته التي لاقت قبولًا عند طلبة العلم كان يحث على مكارم الأخلاق. قال^(٤):

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَأَسْمُومٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ

فكيف لعلامة يربط بين العلم والخلق أن يختلق.

لا يحق لنا أن نطعن أو نشكك في علمائنا، فهذا أسلوب انتهجه المستشرقون.

^(١) ٢١٥/٣.

^(٢) ٢٨٥/١٣.

^(٣) مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع (رجب ١٤٣٦هـ/أبريل ٢٠١٥م) ص ١٧٣.

^(٤) ألفية ابن مالك ٩/١.

المبحث الثامن

قيمة شرح الوشاء والمآخذ عليه

أ- قيمته العلمية:

- بتحقيق هذا الشرح كشف عن شخصية مغمورة، لم تساعد المصادر الباحثة بنبذة عنها- كما ذكرت سابقًا- حيث تجلّت شخصية عالم نحوي، عارف باللغة، والقراءات، والتفسير، والفقه وأصوله، وناظم للشعر، وذو ثقافة فلسفية منطقية، وجغرافية وتاريخية وفلكية وطبية.
- تفوّق الوشاء في شرحه للأجرومية على شرح الراعي الأندلسي من علماء القرن التاسع (ت ٨٥٣هـ)، وشرح الشيخ خالد الأزهرّي من علماء القرن العاشر (ت ٩٠٥هـ). وقد وقفت الباحثة على هذا التفوّق في مبحث الموازنة.
- ظهرت قيمته العلمية في مزج الوشاء لأرائه بأراء سُراح الأجرومية السابقين له، كالحسني (ت ٧٢٣هـ)، والمكودي (ت ٨٠٧هـ)، والحلاوي (ت ٨٣٣هـ)، والراعي (ت ٨٥٣هـ)، والقرافي (ت ٨٦٧هـ)، والأزهرّي (ت ٩٠٥هـ)، والسّمهودي (ت ٩١١هـ)، والأربصي، والشنواني (ت ١٠١٩هـ)، والحلي (ت ١٠٤٤هـ).
- وبمزجه هذا كشف عن وجود شروح أخرى للأجرومية، ربما وصلتنا ولكن لم تصلها أيدي التحقيق بعد، أو أنّها لم تصلنا وضاعت مع الزّمن. كشرح القرافي، والسّمهودي، والأربصي، والحلي.
- ظهرت قيمته العلمية في اهتمامه بالمسائل الخلافية، التي كشفت عن مسائل قليلة الدّوران في ساحة الدّرس النّحوي، كإعراب "غير" في باب الاستثناء، وكذلك كشفت عن آراء طريفة. كرأي الرّاعي في إعراب الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة.
- ظهرت قيمته العلمية في إعطاء القارئ صورة عن لغات العرب المتعددة والمنتشرة بين القبائل العربية، وأيضًا أثبت وجودها بربطها بأنواع القراءات، وقد ذكرت الباحثة أمثلة لذلك عند الحديث عن شواهد الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية في اهتمامه بالمنهج التّعليلي. وقد ذكرت الباحثة ذلك عند الحديث عن منهج الشارح.

- ظهرت قيمته العلمية في ذكر القواعد الأصولية العامة والخاصة. وقد ذكرت الباحثة أمثلة لذلك عند الحديث عن منهج الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية في الاهتمام بأدلة النحو الغالبة، كالسماع والقياس، ويشهد على ذلك الشواهد الشعرية والنثرية المكتظة في الشرح.
- ظهرت قيمته العلمية في تنوع شواهد الشرح. وذكرت الباحثة أمثلة لذلك عند الحديث عن شواهد الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية في جعل شرحه تعليمياً؛ امتداداً للغرض من تأليف المقدمة. وذكرت الباحثة أمثلة لذلك عند الحديث عن منهج الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية في تقديم المبادئ الأساسية في بداية كل علم كالموضوع، والتعريف، والفائدة، والواضع وغيرها.
- ظهرت قيمته العلمية في إعرابه، وتفسيره، وضبطه لأمثلة المقدمة وأمثله. وقد ذكرت الباحثة ذلك عند الحديث عن منهجه.
- ظهرت قيمته العلمية في توضيح القواعد التي لم يصرح بها ابن جرّوم، وإنما نصَّ عليها من خلال أمثله. وذكرت الباحثة ذلك في منهجه.
- ظهرت قيمته العلمية في امتلاء شرحه بآراء النحاة السابقين، كسيبويه (١٨٠هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ)، والرضي (٦٨٦هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ). وسيجد القارئ ذلك جلياً عند تصفحه الشرح.

كما أن نقله الكثير عن العلماء؛ كشف مصنفات لم تعتاد الأذان سماعها:

أ. شرح الجمل الصغير لابن عصفور. ج. التعليقة لابن هشام

ب. التُّحفة لابن مالك. د. طبقات السيوطي.

- ظهرت قيمته العلمية في اهتمامه بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية. وإخراجه للمحترزات مع التعليل. وقد ذكرت الباحثة أمثلة لذلك عند الحديث عن منهج الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية في إثراء الشرح بالتنبهات، والتتيمات، والفوائد.
- ظهرت قيمته العلمية في اختياراته التي جاءت دون تعصب إلى مدرسة معينة، مع تعليقه لبعض اختياراته. وقد ذكرت الباحثة ذلك عند الحديث عن مذهبه النحوي.

- ظهرت قيمته العلمية في تعليقه على المقدمة، إمّا توضيحًا، أو تأييدًا، أو مخالفةً، أو استدراكًا.
- ظهرت قيمته العلمية بالإشارة إلى السبب في مجيء أبواب المقدمة على هذا الترتيب. وقد ذكرت الباحثة ذلك عند الحديث عن منهج الشارح.
- ظهرت قيمته العلمية بإعطاء القارئ صورة عن تطوّر الآراء عند العلماء. وقد ذكرت الباحثة ذلك في هوامش التحقيق، وفي مبحث القضايا.
- ظهرت قيمته العلمية في مزج شرحه بمتن المقدمة؛ حتّى صار كالكلام الواحد؛ ليسهل تناوله وفهمه على مَنْ قصده وأرادَه.
- ظهرت قيمته بتضمين شرحه بأبيات شعرية و نظوم لم تقف الباحثة عليها عند غيره.

ب- المآخذ:

هذه هنات لا تخرج العلامة الوشاء- رحمه الله رحمةً واسعة، وجزاه الله على ما قدّمه للعربية عظيم الجزاء- من مصافّ الباحثين، فالكمال لله وحده.

منها:

- الخطأ في صياغة القاعدة:

أ. قال في باب المخفوضات: "فأمّا المخفوض بالحرف، فهو ما يخفض به (من) بكسر الميم، ولها عشرة معانٍ: ابتداء الغاية في الزمان باتفاق، والمكان على الأصح. نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، و﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾"^(١).

الصواب: في المكان باتفاق، والزمان عند الكوفيين، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه، وصحّحه ابن مالك.

ب. قال في باب المفعول معه: "...فإن قلت: لأي شيء أهتم ناصبه؟ قلت: ليكون كلامه جاريًا على كل الأقوال في ناصبه، والصحيح أنّ ناصبه ما تقدّمه من فعل، وشبهه بواسطة الواو، وبه قال جمهور

^(١) ص ٢٧٣.

البصريين والكوفيين^(١).

المقصود من لفظة الجمهور: جلّهم وغالبيتهم، وفي الحقيقة القائل بنصب المفعول معه ما تقدّمه من فعل وشبهه طائفة من الكوفيين، بينما مذهب الكوفيين أنّه منصوب على الخلاف.

● غموض العبارة:

أ. قال: "والرحيم: فعيل، كمريض، المنعم بدقائق النعم كذلك، وهما اسمان يُنْبِيا للمبالغة من رحم بالكسر"^(٢).

يقصد به (هما): الرحمن والرحيم.

وقال في تفسير الرحمن: "الرحمن: فعيلان كغضبان، صفة مشبهة، المنعم بجلال النعم كمية أو كيفية، وقيل: علم"^(٣).

ب. قال: "(الكلام)... لغة: عبارة عن القول، وما كان مكتفياً بنفسه، ذكره في القاموس أي: به في أداء المراد. ولا يخفى أن ما ذكر أنسب بالمعنى الاصطلاحي، فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه. وعمّا يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، قاله الرضي وغيره، ولعلّه مراد القاموس بالقول: فيكون قد ذكر معنيين"^(٤).

● عدم الدقة في التعبير، من ذلك:

أ. قال: "وآثر المفعول به عليها؛ لأنّه أحوج إلى الإعراب، ولأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس. ولأنّه أكثر استعمالاً، وعليه جماعة منهم: الفارسي، وصاحب المقرب، والتسهيل"^(٥).

ب. قال في باب النعت: "...ولا تقدمه عليه باقياً على النعتية، وهو كذلك في سائر التوابع، كما لا يجوز الفصل بينه وبينه بأجنبي كذلك"^(٦).

● عدم الاهتمام بالترتيب الزمني للعلماء:

(١) ص ٢٦٨.

(٢) ص ٧.

(٣) ص ٦.

(٤) ص ١٤-١٥.

(٥) ص ٢١٤.

(٦) ص ١٧٠.

أ.قال في باب الاستثناء:"فإن قلت: لأي شيء أهتم الناصب؟قلت: ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال فيناصبه، والصحيح أن ناصبه نفس إلا، وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل، وسيبويه، والزجاج، والمبرد..."^(١).

ب.قال في باب لا: "وحذف التنوين من معمولها إمّا للتشاكل بتركيبها مع عاملها قاله الزجاج، أو لتناقل الكلمة بالتركيب، قاله السيرافي، أو للبناء، قاله المبرد"^(٢).

• في معظم الأحيان ينقل عن العلماء دون أن يذكرهم، أو يذكر المرجع الذي نقل منه، كالأزهري (ت ٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وأبي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، والفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، والشَّنواني (ت ١٠١٩هـ).

• أخطاء في أسماء العلماء:

أ.قال: "وخالف ابن طلحة، فزعم أنه يكون بسيطاً كنعم، وبلى، وبلى في الجواب"^(٣).

في المخطوط: "أبو طلحة".

ب.قال: "قال البنديجي: أكثر العلماء على أنه الاسم الأعظم"^(٤).

في المخطوط: "البنديجي".

ج.قال: "...فالجار والمجرور نحو: في الدار من قولك أي: مقولك زيد في الدار"، والظرف نحو: عندك من قولك: زيد عندك"، والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف، وأن تقديره: كائن أو مستقر، واختاره ابن مالك وهشام تبعاً لجماعة، وتسميئة الظرف الجار والمجرور خبراً مجازاً"^(٥).

في المخطوط: واختاره ابن مالك وهشام.

• يذكر نص العالم مرتين، مرة بدون أن يسنده إليه، ومرة أخرى يذكره ويسنده، قال في باب الكلام: "في... وضابطها: أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز كالمثال، ومجازة:

^(١) ص ٢٤٥-٢٤٦.

^(٢) ص ٢٥٥.

^(٣) ص ١٨.

^(٤) ص ٥.

^(٥) ص ١٥٣.

وهي ما فُقِدَ مِنْهُ الأمران، أو أحدهما، نحو: في نفس زيدٍ علمٌ، ونحو: في صدر فلانٍ علمٌ،
ونحو: زيدٌ في البرية^(١).

وقال في باب المخفوضات: "قال الجرجاني: فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء
وللمظروف تحيز، نحو: الدراهم في الكيس، والمجازية إذا فقد الاحتواء، نحو: زيد في البرية،
أو التحيز، نحو: في صدر فلان علم، أو نحو: في نفسه علم، سواء كانت الظرفية مكانية، نحو:
﴿ في أدنى الأرض ﴾، أو زمانية، نحو: ﴿ في بضْعِ سنين ﴾"^(٢).

- التَّفاوت في ذكر تفاصيل بعض المسائل النحويَّة كذكره شروط المثني، وجمع المذكر
السَّالم، والأسماء الخمسة، ولم يذكر شروط جمع المؤنث السَّالم.
- يذكر القاعدة والمثال خلافاً:

أ. قال: "...وفي معنى الأمر الدعاء: غفر الله لزيد لا لبكر^(٣)."

الصَّواب: اغفر اللهم لزيد لا لبكر.

ب. قال: "تنفرد النَّفسُ والعَيْنُ عَنِ الْفَاطِ التَّوَكُّيدِ بجواز جرَّهما بباء زائدة، نحو: جاءني
القوم بأجمعهم، ورأيت زيد بعينه"^(٤).

الصَّواب: بأنفسهم.

ج. قال: "ولا يجرُّهما إِلَّا الظَّاهِرُ، وهو الزَّمَنُ المعين غير المستقبل ماضياً كان، وهما فيه
لابتداء الغاية، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الخميس، ومنذ يوم الجمعة، أو حاضراً، وهما فيه
للظَّرْفِيَّةِ، نحو: ما رأيته مُذْ يوماً ومنذ يوماً"^(٥).

الصَّواب: منذ يومٍ ومنذ يومٍ.

- أخطاء في النَّقْل عن النُّحاة، قد يكون مرجعها السَّهو، أو سبق النَّظَر.
- أ. قال: "ما ذكره في حاشا وعدا من أنَّهما تنصبان المستثنى، وتجرَّانه هو حفظ الأخفش

(١) ص ٣٦.

(٢) ص ٢٧٥.

(٣) ص ١٩٢.

(٤) ص ٢٠٢.

(٥) ص ٢٨١.

وغيره، خلافاً لسيبويه في النصب^(١).

العبارة تنبئ أنَّ سيبويه لم ير في مستثنى "حاشا" و"عدا" إلا الجرّ، وما جاء في الكتاب صادق على "حاشا" دون "عدا"، قال: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنّه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"^(٢).

ب. قال: "وبدأ به؛ لأنّه أخصر من المنفصل. قال الرضي: إنّ أصل الضمائر: المتصل المستتر؛ لأنّه أخصر، ثمّ المتصل البارز؛ لأنّه أخصر من المنفصل بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثمّ المنفصل عند تعذّر الاتصال. انتهى"^(٣).

في المخطوط: "عند تعذّر الانفصال".

ج. قال في باب العطف: "...ثمّ قال: 'وليس منها لكن وفاقاً ليونس، ولا إمّا وفاقاً له ولا بن كيسان، ولا إلّا خلافاً للأخفش والفراء، ولا ليس خلافاً للكوفيين- ونقله ابن عصفور عن البغداديين- ولا أي خلافاً لصاحب المستوفى'"^(٤).

في نصّ التسهيل: "ولا إمّا، وفاقاً له، ولا بن كيسان، وأبي علي".

من نقل الوشاء سقط "أبو علي"، والدليل على ذلك أنّه ذكره بعد ذلك قائلاً: "ما ذكره المصنف من أنّ "إمّا" عاطفة، قال به أكثر النحويين، والتّحقيق أنّها غير عاطفة، وإليه ذهب يونس، والفارسيّ، وابن كيسان".

د. قال: "قال ابن هشام في التّوضيح- وهو الصحيح- كصمت شهراً كلّه، ولا يجوز صمت زماناً كلّه، ولا شهراً نفسه"^(٥).

في المخطوط: كسرت شهراً. وفي نصّ التّوضيح^(٦): "كصمت شهراً".

ه. قال في باب المنصوبات الأسماء: "كما قال الرّضي: والضمير في به إمّا عائِد إلى "أل" الموصولة

(١) ص ٢٥٢.

(٢) ٣٤٩/٢.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) ص ١٨٤.

(٥) ص ١٩٩.

(٦) ٣٠٠/٣.

في المفعول، أي: الذي يفعل به...^(١).

"إمّا" تشعر بنقص في نقل الوشاء، وبالعودة إلى شرح الرّضي تبين أنّه زادها على النصّ.

وقال: "قال الشّارح: (مفعولا ظننت وأخواتها، نحو: ظننت زيدا قائماً، وإنّما أسقطهما هنا: لتقدّم ذكرهما في المرفوعات، أو لكونهما غير داخلين في قسم المفعول به. انتهى)"^(٢).

"غير" أخلت بالمعنى المقصود، وبالعودة إلى شرح الأزهريّ على التّوضيح تبين أنّه زادها على النصّ.

• لم يتناول جميع أمثلة المقدّمة كما في باب الفاعل.

• يغيّر في صياغة أمثلة المقدّمة:

أ. في باب ظنّ وأخواتها، قال الوشاء: "خلتُ عمراً شاخصاً".

في متن المقدّمة، قال ابن جرّوم: "رأيتُ عمراً شاخصاً".

ب. في باب النّعت، والعطف، والتّوكيد، قال الوشاء: "جاء زيد العاقل"، "جاء زيد وعمرو"، "جاء زيد نفسه".

في متن المقدّمة، قال ابن جرّوم: "قام"

ج. "وزيد أجمل منك وجهًا، وأكرم منك أبًا"

في متن المقدّمة: "وزيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا"

قد يكون عذره اطلاعه على نسخ متعددة لمتن المقدّمة، كما صرّح في مواضع عدة بذلك.

• لم يتناول بعض ألفاظ المقدّمة:

أ. قال ابن جرّوم: "(والمضمرا اثنا عشر)" لم يتناول الوشاء (اثنا عشر).

ب. قال ابن جرّوم في باب إنّ وأخواتها: "(ما أشبه ذلك)" لم يتناولها الوشاء.

ج. لم يتناول الوشاء في باب التّمييز قول الصّنهاجيّ: "ولا يكون إلا بعد تمام الكلام".

• يغيّر في صياغة ألفاظ المقدّمة، لعلّ -أيضاً- عذره اطلاعه على نسخ أخرى، من ذلك:

^(١) ص ٢١١.

^(٢) ص ٢١٢.

أ.قال الوشاء: "وما صدق باب (لا النافية للجنس)..."^(١).

في متن المقدمة: "اسم لا".

ب.قال الوشاء في باب المفعول معه: "الذي يذكر بياناً لمن فعل معه الفعل"^(٢).

في متن المقدمة: "الذي يُذكر لبيان مَنْ فعلَ معه الفعل".

• يستدرك في حاشية المخطوط، ولا يتناول المستدرك في شرحه:

قال في باب ظرف الزمان والمكان: "ظرفُ الزَّمانِ هو اسمُ الزَّمانِ" أي: ما دلَّ على الزَّمانِ ولو حكماً، فدخلَ في ذلك اسمُ العينِ والمصدرُ إنَّ انتصبا على الظَّرْفِيَّةِ: لا أَكَلَمَكَ القارِظين، أو خفوقَ النَّجَمِ، وجئتكَ صلاةَ العصرِ: لأنَّها في حكمِ الزَّمانِ مِنْ حيثُ إنَّه حذفَ اسمَ الزَّمانِ، وأقيمتْ مقامه في الإعرابِ، والأصلُ: مدةٌ غيبةِ القارِظين، وزمانَ خفوقِ النَّجَمِ. فاندفعَ ما قيل: إنَّ في التَّعْرِيفِ قصوراً"^(٣).

المثال المستدرك: "جئتكَ صلاةَ العصر".

• أغفل كابن أَجْرُوم بقية علامات الأسماء والأفعال.

• نسب-كغيره من المتأخرين-آراءً وأقوالاً لسيبويه، وبالرجوع إلى "الكتاب" تبين أنَّها منسوبة إليه، من ذلك:

أ.قال الوشاء: "نقل سيبويه أنَّه لا يرتفع المجازُ عَنِ المؤكِّدِ؛ حتَّى يأتي بجميعِ ألفاظِ التَّوكِيدِ"^(٤).

لم تقف عليه الباحثة.

ب.قال الوشاء: "(الوضع)...فسرَّوه بالقصد...وهو مذهب الجمهور، منهم: سيبويه..."^(٥).

لم تقف عليه الباحثة.

^(١)ص ٣٥٢.

^(٢)ص ٢٦٨.

^(٣)ص ٢٢٦.

^(٤)ص ٢٠٠.

^(٥)ص ١٩.

ج. قال الوشاء: "...وتحياتك حكاة سيبويه"^(١).

نسب له هذه الحكاية الأزهرى- وتبعه الوشاء- قال سيبويه في الكتاب: "التاء لا تجز في القسم، ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت: تالله لأفعلن"^(٢).

• يذكر اسم العالم أو لقبه، ويكون هذا الاسم أو اللقب من المشترك والمشهور به أكثر من عالم؛ مما يوقع القارئ في لبس:

١- الأزهرى:

أ. قال الوشاء: "قال الأزهرى: وهو تصنيف"^(٣).

يقصد الأزهرى صاحب تهذيب اللغة.

ب. قال الوشاء: "قال الأزهرى: ولا يحتاج إلى ذكره؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب؛ إذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب"^(٤).

يقصد الشيخ خالد الأزهرى صاحب شرح المقامة الأجرومية.

٢- السيد:

أ- قال: "فإن قلت: دخول "كان" في التعريف مفسد له بصدقه على الأمر، قلت: قال السيد: ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقتران بزمان. انتهى"^(٥).

٢- قال: "وذكر سيدي الشريف في أول شرحه عليها: أنه قرأها على ولد المصنف- أي: محمّد بمدينة فأس- وإنه وضعها برسم ولده المذكور. انتهى"^(٦).

٣- قال: "قال السيد عيسى: المراد بالأفعال مجرد ثبوت الحدث بالفعل"^(٧).

البحث عن هذه الشخصيات يُوقع في اللبس، فهناك:

أ. السيد الشريف الحسني (٧٢٣هـ) نقل الوشاء عنه بقوله: سيدي الشريف.

(١) ص ٤٣.

(٢) ٥٩/١.

(٣) ص ٢٠١.

(٤) ص ١٩.

(٥) ص ١٠٣.

(٦) ص ١١.

(٧) ص ١٠٣.

ب.السَّيِّد الشَّريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)كثير من المصنفين نقلوا عنه بقولهم: السَّيِّد، أو السَّيِّد الشَّريف.

ج.السَّيِّد عيسى الصفوي(ت٩٥٣هـ)نقل عنه بعض المصنفين ك الشنواني^(١) بقولهم:السَّيِّد الشَّريف.

• بعض العلماء يكون له مصنفات تحمل العنوان نفسه، لا يفرقها إلا كلمة، وقد غفل الوشاء عن ذلك؛ وهذا ممَّا يوقع القارئ في اللبس:

قال الوشاء: "قال ابنُ عصفورٍ في شرح الجمل: الظُّروفُ كُلُّها مذكَّرةٌ إلَّا قَدَّام ووراء، وهما شاذان"^(٢).

ابن عصفور لديه كتابان على جمل الرَّجَاجِيّ "شرح الجمل الكبير" المشهور، و"شرح الجمل الصَّغير".

وقد فتَّشت الباحثة عن هذا القول في شرح الجمل الكبير فلم تجده، لعلَّه نقله من شرح الجمل الصَّغير، ويُقوِّي ذلك أنَّه نقل عنه من شرح الجمل الصَّغير في موضع آخر في شرحه.

- مآخذ في الاستشهادات القرآنيَّة. ذكرتها الباحثة عند التَّعرُّض إلى شواهد الشَّارح.
- مآخذ في الاستشهادات الشَّعريَّة. ذكرتها الباحثة عند التَّعرض أيضًا إلى شواهد الشَّارح.
- يذكر المسألة المختلف فيها برأي واحد. وقد تعرَّضت الباحثة إلى ذلك عند الحديث عن مذهبه. وعذره أنَّه الرَّأي الذي يميل إليه.
- يذكر الرَّأي لواحد وهو للجمهور. وقد تعرَّضت الباحثة لذلك عند الحديث عن مذهبه.
- الاعتراض على الرَّأي من غير بيان وجه الاعتراض، كما قال: "إمَّا... وأختلفَ فيها هل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ مِنْ إِنْ وَمَا، وهو مذهبُ سيبويه، ودليلُه اقتصارُهم على "إِنْ" في الضرورة، نحو قوله:

فإِنْ جَزَعًا، وَإِنْ إجمالَ صبرٍ

^(١) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قواعد الإعراب ١/١١٨.

^(٢) ص ٢٣٠.

وفيه نظراً^(١).

- تأثره بالمصطلحات المنطقية أدى إلى عسري فهم بعض المواضع في شرحه. فمثلاً قال: "وحرفٌ جاء" أي: وُضِعَ "لمعنى"، وهو لغةٌ: بمعنى المقصود من عني إذا قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو بالقوة. واصطلاحاً: له معنيان، أحدهما: ما يقصد بالفعل من اللفظ، الثاني: ما يمكن أن يقصد من اللفظ^(٢).

^(١) ص ١٩١.

^(٢) ص ٢٤.



- وَصَلْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ
- وَنَزَلْتُ فِي الْمَدِينَةِ
- وَنَزَلْتُ فِي الْمَدِينَةِ

وصفُ نسخة الكتاب

اعتمدت الباحثة في تحقيق المخطوط على نسخة واحدة، بعد أن بحثت عن نسخ أخرى له، فلم تجد.

ويوجد هذا المخطوط بعمادة شؤون المكتبات في جامعة أمّ القرى، رقمها (٢٥٦٠)، عدد لوحاتها سبع وخمسون لوحة، تحتوي كلّ لوحة على صفحتين، وجه وظهر، رُقِمَت صفحة الغلاف بـ(١)، تبدأ اللوحات بالرّقم (٢) وتنتهي بالرّقم (٥٧) الذي تكرر في اللوحة الأخيرة والصفحة الأخيرة أيضًا، يحتوي السّطر الواحد ما بين ثلاث عشرة والخمس عشرة كلمة، وبها نظام التّعقيبة.

حالة النّسخة جيدة، كتبت بخط مغربي، وقد ضبط عدد قليل جدًا من الكلمات بالشّكل، ويوجد في مواضع قليلة طمس وبياض، وفي مواضع أخرى تضبيب، وحدث في بعض المواضع تصحيف وتحريف، وكثرت المستدركات في حاشية المخطوط، وقد ختمت بكلمة "صح".

ومن الخصائص المميزة للخط الذي كتب به المخطوط:

- أ. أنّهُ سهل الهمزات، وقد حققت الباحثة ما سهّل عند التحقيق،
- ب. أنّه رسم أحيانًا الألف المقصورة مشالة والتاء المربوطة مفتوحة، وقد رسمتها الباحثة بالطريقة الصحيحة عند التحقيق.
- ج. زيادة ألف ي نهاية الأفعال المختومة بواو أصلية كـ تدعوا، وتدنوا.

وقد توصلت الباحثة إلى أنّ هذه النسخة كتبت بخط مؤلفها، عن طريقين:

- سبق اسم الوشاء في المقدّمة عبارة العبد الفقير إلى "عفو الله"، وأعقب اسمه دعوة "عفا الله عنه"، فهاتان عبارتان توحيان غالبًا أنّها من فعل المؤلف، قال: "فإنّ أفقر الخلق إلى عفو الحقّ، أحمدُ بنُ محمّدٍ الوشاء، التّونسيّ، الأنصاريّ-عفا الله عنه، وأسعده بلقاء الباري-يقول: هذا شرحٌ لطيفٌ، وضعته على المقدّمة ..."^(١).
- هذه النسخة كثر فيها التصحيح والشطب والاستدراكات، وهذا هو المعتاد في نسخ المؤلفين، فهم لا يراعون جمالية الخط ولا ترتيبه، بخلاف النّسخ التي بخط النّساخ.

وقد كتب على صفحة الغلاف:

^(١) ص ٢.

أ. "اللهم زدني علماً ونفعاً يا كاشفَ المشكلاتِ ويا عالمَ الخبياتِ، اكشفْ الحجبَ عنْ وجوهِ هذه المعاني حتَّى أطلعَ على دقائقِ هذه المسائلِ . واحفظني عنْ الخطأ والضلالِ، أنتَ موفقٌ كلِّ شيءٍ، و أنتَ علامُ الغيوبِ".

ب. "الأجرومية وجواهر الأجرومية عدة مخطوطات".

هذا المخطوط يقع ضمن مجموع يضمُّ آثار الوشاء الثلاثة، ومتسلسلة في التّقيم:

- المنح الرّبانيّة في حلّ جواهر الأجرومية: من لوحة (٢) إلى (٥٧).
- تبیین الأحكام في حلّ ألفاظ النُّكته لابن هشام: من لوحة (٥٨) إلى (٧٠).
- جواهر أولي الألباب في حلّ درر قواعد الإعراب: من لوحة (٧٢) إلى (١٤٩).

بداية المخطوط: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمْ تسليمًا. نحمدُ اللهَ على مَا يُرِيدُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَنَشْكُرُهُ عَلَى تَوَابِعِ نِعَمِهِ المتواترة عَلَيْنَا بِالْغَدْوِ وَالْأَصَالِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، خَاتَمَ أَنْبِيَائِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، الَّذِي رَفَعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَرْسَالِ، وَنَصَّبَهُ لتمييزِ أَحْوَالِ الْعِبَادِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ مَعْرِفَةَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لَهُ، الْمُتَأَدِّبِينَ بِآدَابِهِ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ، مَا دَامَ الْجَزْمُ فِي الْأَذَانِ، وَالْإِعْرَابُ فِي الْإِقَامَةِ مَدَى الزَّمَانِ"^(١).

نهاية المخطوط: "والحمدُ لله على التَّمامِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ الْأَعْلَامِ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ وَالْقِيَامِ. وَأَنْ يَكْفِينَا شَرَّ الْحَاسِدِينَ، وَلَا يَفْضَحَنَا يَوْمَ الدِّينِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. بتاريخِ خامسِ يومٍ مِنْ أَشْرَفِ الرُّبُوعِينَ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَهُوَ الْخَمِيسُ عِنْدَ أَذَانِ الظُّهْرِ الْأَوَّلِ عَامَ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ صَلَاةٍ وَأَزْكَى تَحِيَّةٍ"^(٢).

^(١) ص ٢.

^(٢) ص ٢٨٣.

مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ

إنَّ الهدف من تحقيق المخطوط هو الوصول به إلى حيث أراد له مؤلفه.
وتقتضي الأمانة العلميَّة أن لا يُمسَّ النَّصُّ إلَّا بقدرٍ ما يصلحُ خلَّه إنَّ كانَ به خللٌ.
ولاشكَّ أنَّ نشرَ الكتابِ وجعلُه في متناولِ اليَدِ مِنْ أَهمِّ ما يحرصُ عليه المحققُ، إلَّا أنَّ للتحقيقِ قواعدَ وأصولاً ينبغي إتباعُها، ولا يسعُ أحدٌ أن يخرجَ عنها.
وانطلاقاً من تلك القواعد، والأمانة العلميَّة، فإنَّ الباحثة لم تتدخل في النَّصَّ المحقق، ولم تُغيِّر فيه إلَّا بقدر ما يحافظ على إبقائه والوصول به إلى الغاية التي أرادها له مؤلفه، فكان سيرها في التَّحْقِيقِ على المنهج الآتي:

- ١- نسخت الباحثة نصَّ المخطوط كما جاء في النُّسخة الوحيدة التي وقفت عليها.
- ٢- ما كان في نسخة المخطوط مِنْ خطأ أو تصحيفٍ، فإنَّها صوَّبته في المتن، وأشارت إلى ذلك في الحاشيَّة.
- ٣- كتبت النَّصَّ بالقواعد الإملائيَّة المعروفة، ولم تلتزم الإملاء الذي كتب به المخطوط.
- ٤- صوِّبت الأخطاء النحويَّة في المتن، وأشارت إلى ذلك في الحاشية.
- ٥- وضعت الزيادة التي يقتضيها السياق بين قوسين معقوفين: []، وأشارت في الحاشية.
- ٦- وضعت الباحثة المستدركات في المتن بين معقوفين: []، وأشارت في الحاشية.
- ٧- ضبطت أواخر كلمات النص بالشكل، وراعت علامات الترقيم.
- ٨- وضعت متن ابن جرُّوم في أعلى الصَّفحة بالخطِّ الأسود العريض بين قوسين هكذا: "؛ حتَّى يستوعب القارئ الشَّرح.
- ٩- ميَّزت متن ابن جرُّوم عن شرح الوشاء بالخطِّ الأسود العريض بين قوسين هكذا: " .
- ١٠- حرصتُ على عزو النُّصوص التي أوردتها المصنّف إلى مصادرها الأساسيَّة، فإنْ تعذَّر عليها الوقوفُ على المصدرِ الأصلي، فإنَّها تعزوها إلى المصادر الأخرى التي نقلتُ عنه، أو التي وجدتُ فيها النَّصَّ بلفظٍ قريبٍ، منه، وإنْ كانت متأخرة عن وفاة المصنّف؛ إتماماً للفائدة، ومحاولةً للقيام بمقتضيات البحث العلميِّ.

١١- عزت النصوص إلى قائلها في بعض المواضع التي نقل المصنف منها من غير أن يذكر من نقل عنه أو المصدر، واكتفى فيها بعبارة: (قيل).

١٢- علق على بعض المواضع التي رأت أنها بحاجة لتعليق من توضيح كلمة، أو مناقشة قضية ونحوها، معضدة قولها بالمصادر النحوية أحياناً، واجتهدت برأيها أحياناً أخرى.

١٣- تفسير بعض المصطلحات النحوية والمنطقية الواردة بالنص في الحاشية، معولة في ذلك على كتب ومعاجم النحوي والمنطق.

١٤- النصوص المنقولة بالنص وضعها بين علامتي تنصيص هكذا: " " .

١٥- وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين هكذا: ﴿ ٥ ﴾ ، تركتها كما كتبها الشارح برسم المصحف العثماني، وعزتها إلى سورها بذكر اسم السورة ثم رقم الآية، حددت الشاهد ووجه الاستشهاد في الآيات التي تحتاج إلى توضيح، وعزت الآية إلى أكثر من سورة وردت فيها، وما جاء منها على قراءة ولم يشر إليها أشارت إلى ذلك، وعزتها إلى كتب القراءات السبع والعشر .

١٦- عزت جميع القراءات القرآنية التي أشار إليها إلى كتب القراءات السبع والعشر والشاذة.

١٧- عزت الأحاديث إلى مصادرها.

١٨- عزت أبيات الشعرية التي لم يعزها الشارح إلى قائلها، واستخرجتها من داوودينهم، والتزمت بذكر المصادر التي ورد فيها الشاهد بالسلسل الزمني، وذكرت البحر الشعري الذي تنتمي إليه في متن الشرح بين قوسين هكذا: [] ، وذكرت الروايات التي جاءت على الشاهد، وأكملت الشواهد التي لم يكملها الشارح، ودلت على موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد منه.

١٩- ذكرت مناسبات الأمثال، وعزتها إلى مصادرها.

٢٠- عرفت بـ الأماكن، والبلدان، والقبائل.

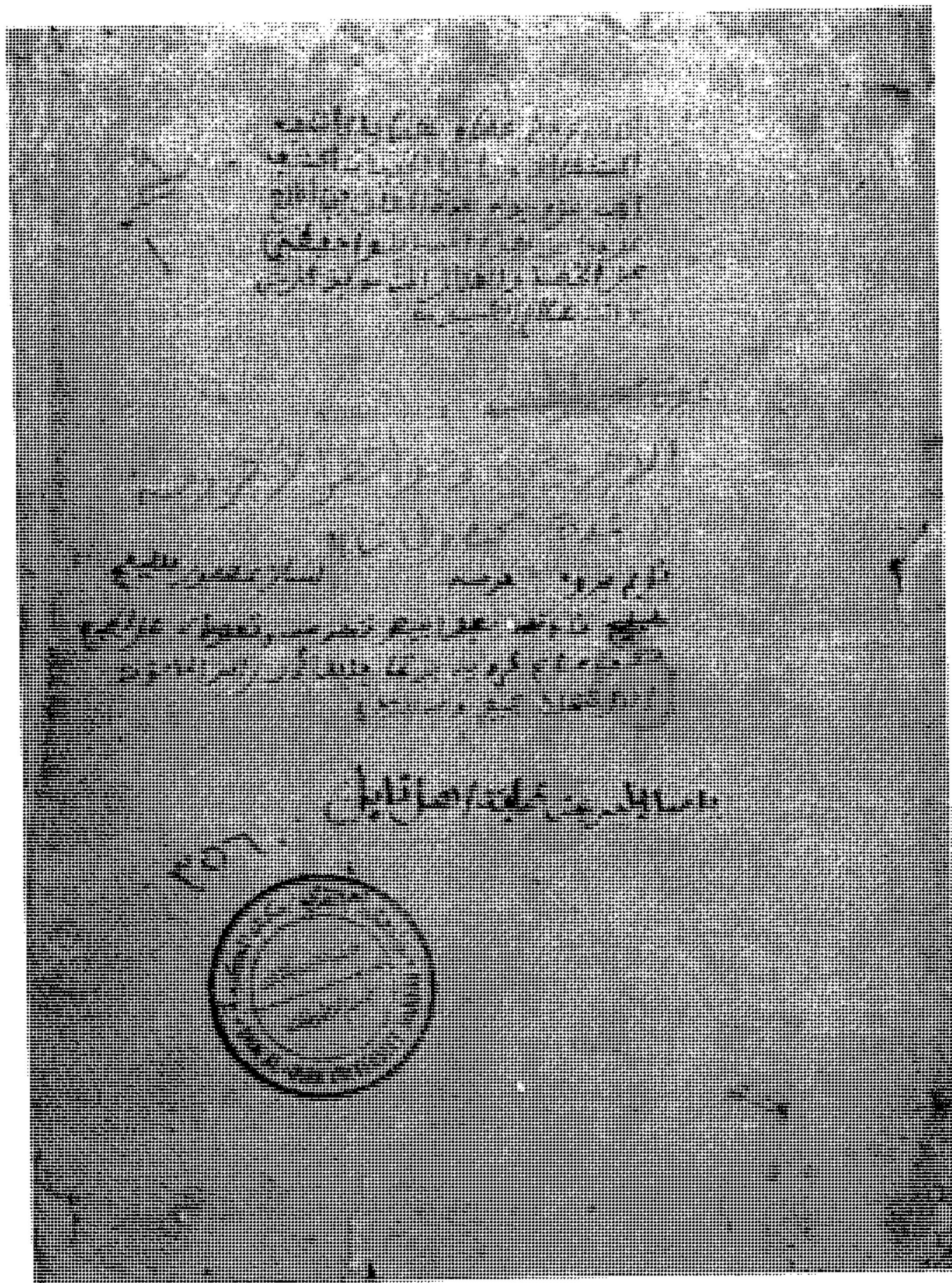
٢١- ترجمت لجميع الأعلام بترجمة مختصرة: لأن المقصود من متن الشرح والشرح المبتدئين والشداة.

٢٢- أشارت إلى بداية النسخة بوضع خط مائل هكذا: /، مع إثبات رقم اللوحة. وقد أشارت أيضاً إلى يمين اللوحة بـ "أ" ويسارها بـ "ب".

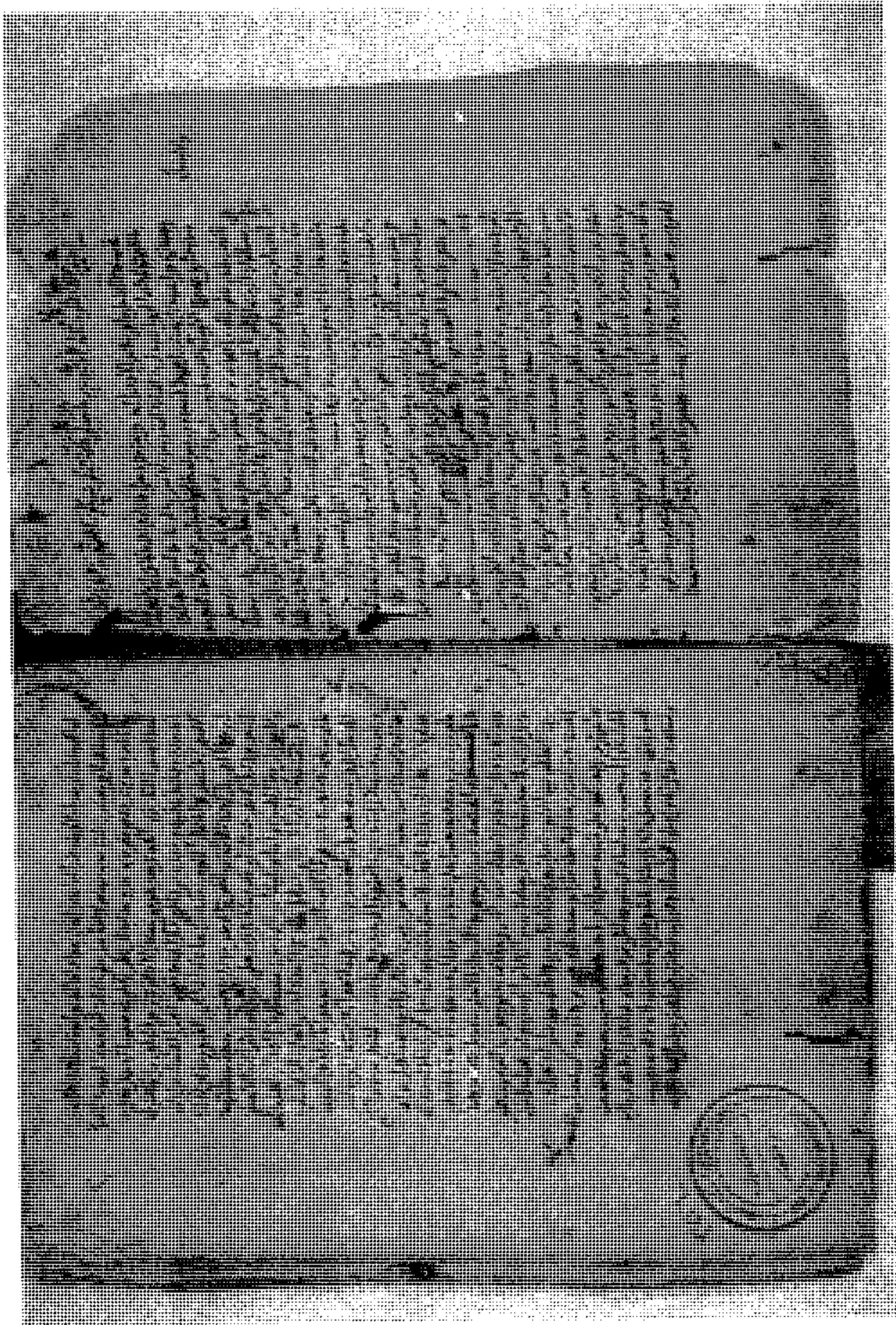
٢٣- ذيلت الكتاب بجملة من الفهارس المختلفة: إتماماً للفائدة، وتيسيراً للبحث في الكتاب والرجوع إليه.

ورُتبت الآيات في فهرس الآيات حسب ترتيب السُّور في المصحف، ورتبت باقي الفهارس على ترتيب المعجم.

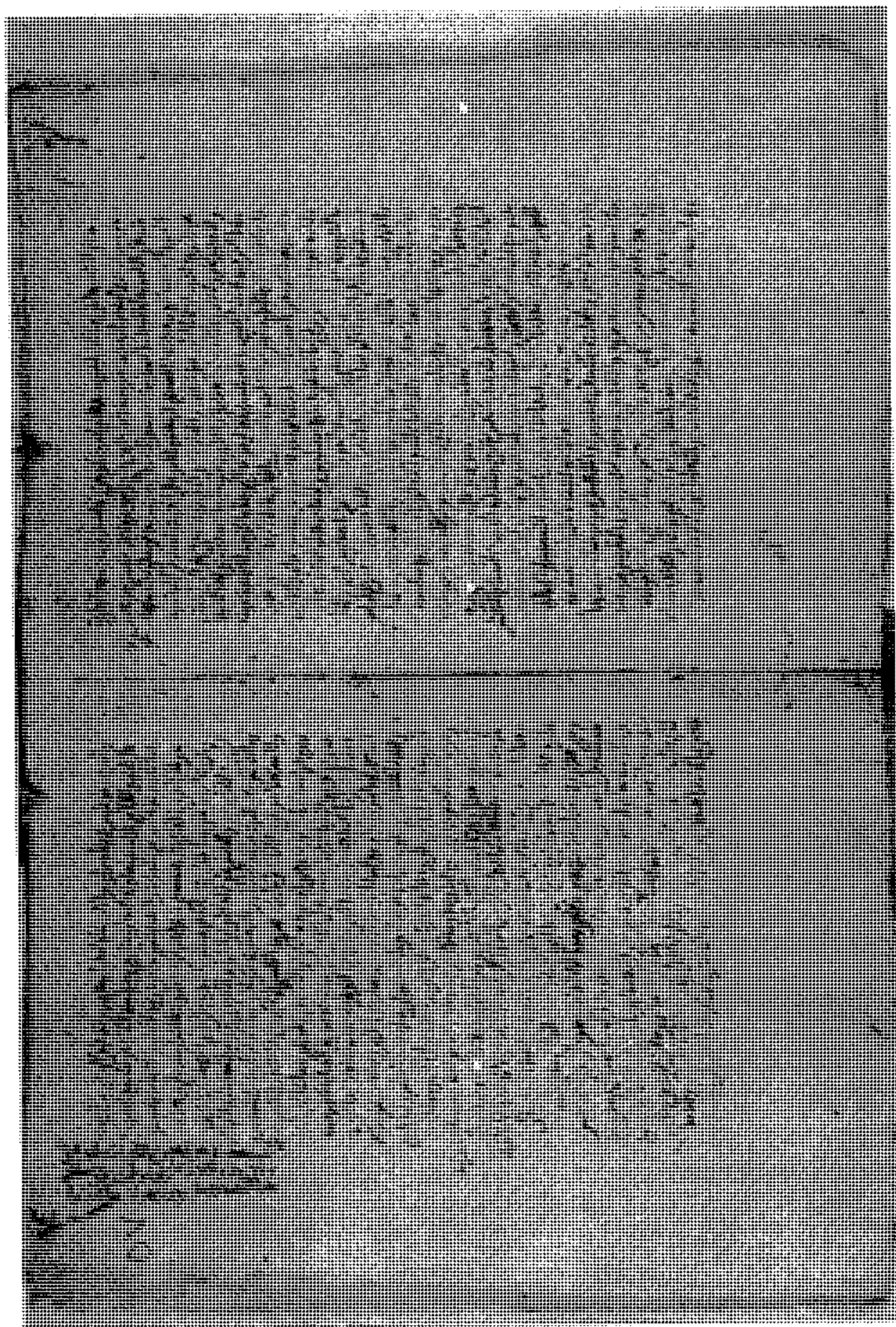
واللهُ وليُّ التوفيق،،،



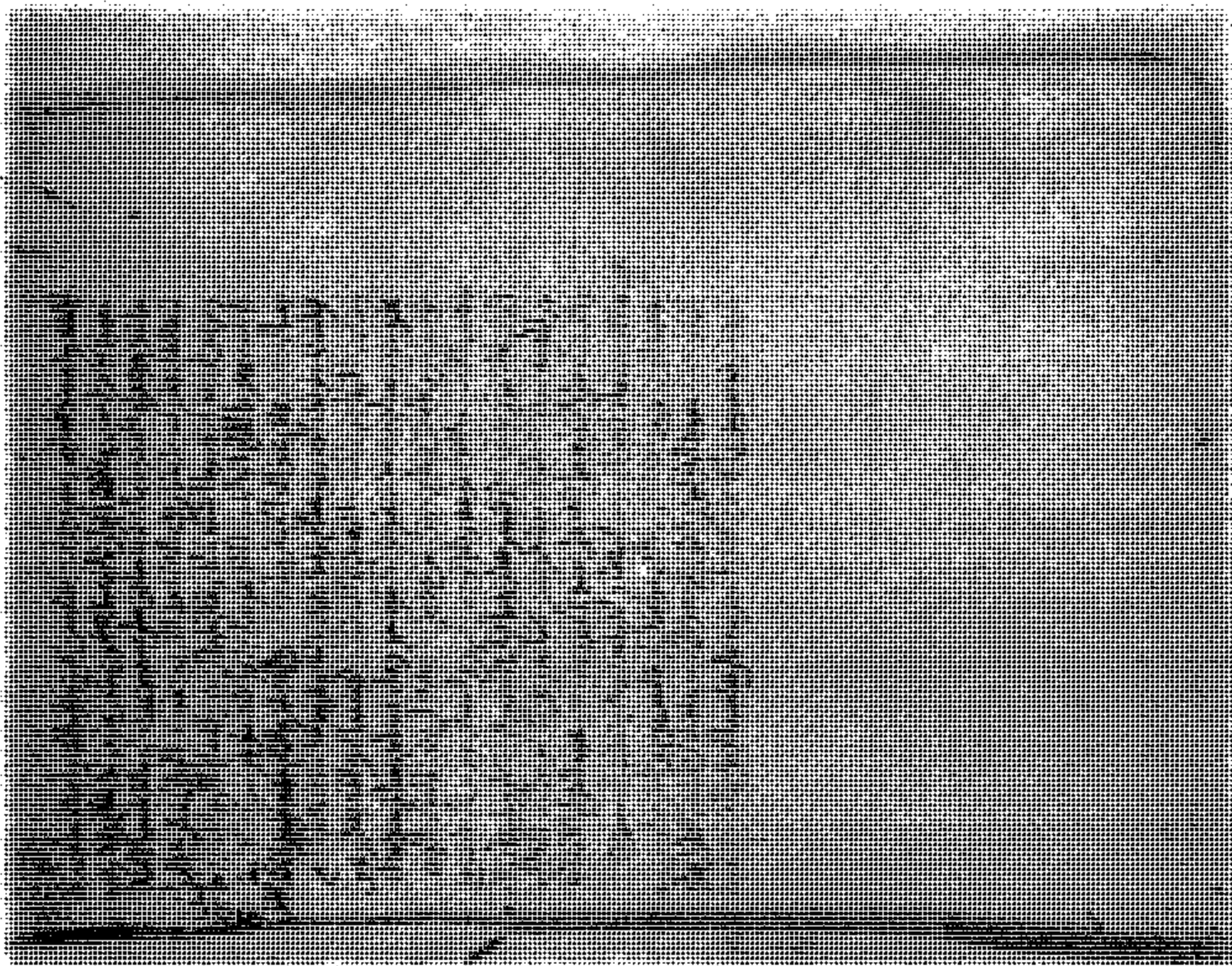
ب. اللوحة الأولى في المخطوط:

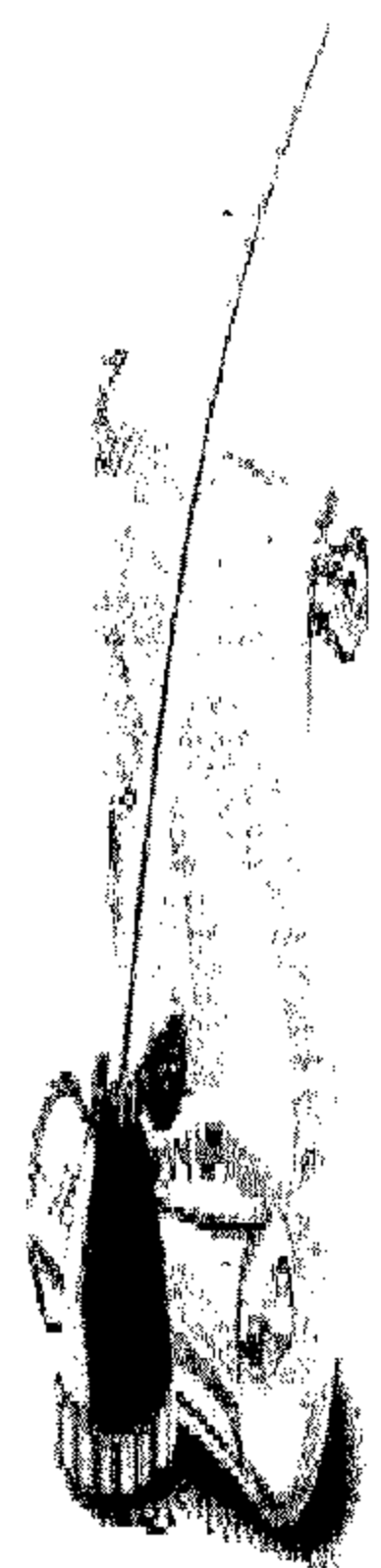


ج. اللوحة الأخيرة في المخطوط:



د. الصفحة الأخيرة في المخطوط:





القسم الثاني

التحقيق

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، [وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا] ^(١).

نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا يُرِيدُ مِنَ الْأَفْعَالِ ^(٢)، وَنَشْكُرُهُ عَلَى تَوَابِعِ نِعَمِهِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَلَيْنَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، خَاتَمُ أَنْبِيَائِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، الَّذِي رَفَعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ [وَالْأَرْسَالِ] ^(٣)، وَنَصَبَهُ لَتَمْيِيزِ أَحْوَالِ الْعِبَادِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ [مَعْرِفَةَ] ^(٤) الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ ^(٥)، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لَهُ، الْمُتَأَدِّبِينَ بِآدَابِهِ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ، مَا دَامَ الْجَزْمُ فِي الْأَذَانِ، وَالْإِعْرَابُ فِي الْإِقَامَةِ ^(٦) [مَدَى الزَّمَانِ] ^(٧).

وَبَعْدُ: فَإِنَّ أَفْقَرَ الْخَلْقِ إِلَى عَفْوِ الْحَقِّ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَشَّاءُ، التُّونِسِيُّ، الْأَنْصَارِيُّ - عفا ^(٨) اللَّهُ عَنْهُ، وَأَسْعَدُهُ بِلِقَاءِ الْبَارِي - يَقُولُ: هَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ، وَضَعْتُهُ عَلَى الْمَقْدِمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ فِي عِلْمِ

^(١) قَابِلِينَ الْمُعْقُوفِينَ: بَعْضُهُ مَطْمُوسٌ، وَبَعْضُهُ الْآخَرُ حَصَلَ فِيهِ تَاكُلٌ وَبَلَى، وَقَدْ اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِأَنَارِهِ الْآخَرَى، حَيْثُ إِنَّهُ يَسْتَفْتَحُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الرَّسُولِ بِطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، تَبَيَّنَ الْأَحْكَامُ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ التُّكْنَةِ تَحْقِيقَ يَوْسُفَ السَّلْمِيِّ ص ٢٦، وَجَوَاهِرُ أُولَى الْأَلْبَابِ فِي حَلِّ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ ل ١.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: رَسَمَهَا غَرِيبٌ، اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالسِّيَاقِ.

^(٣) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

الْأَرْسَالُ: مُفْرَدَةُ الرَّسْلِ، وَمَعْنَاهَا: الْجَمَاعَاتُ الْمُتَتَابِعَةُ، اللَّسَانُ لِابْنِ سَنُظُورٍ تَحْقِيقَ أَمِينِ عَبْدِ الْوَهَّابِ "رَسْلٌ"، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ تَحْقِيقَ يَحْيَى مُرَادٍ ص ١٣٧، وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ "رَسْلٌ".

"الْأَرْسَالُ": قَصْدُ الْوَشَّاءِ جَمَاعَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ وَرَاءَ ذِكْرِهِ كَلِمَةُ "أَرْسَالٌ" دُونَ "رُسُلٌ": لَتَسْتَقِيمَ لَهُ السَّجْعَةُ فِي الْكَلَامِ. فَقَدْ اسْتَعْدَمَ اللَّفْظَةَ نَفْسَهَا فِي مَقْدِمَةِ كِتَابِهِ جَوَاهِرُ أُولَى الْأَلْبَابِ فِي حَلِّ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ ل ١، قَالَ: "وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَفْضَلُ أَنْبِيَائِهِ وَأَرْسَالِهِ".

^(٤) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٥) لَعَلَّهُ قَدَّمَ الْحَرَامَ عَلَى الْحَلَالِ: لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَأَمَّا الْحَلَالُ فَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْحَلُّ، إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهَا، أَوْ لَعَلَّهُ قَدَّمَ الْحَرَامَ عَلَى الْحَلَالِ عَلَى خِلَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ: لِكَيْ تَسْتَقِيمَ لَهُ السَّجْعَةُ فِي الْكَلَامِ أَيْضًا.

^(٦) الْجَزْمُ: الْقَطْعُ، اللَّسَانُ "جَزَمٌ".

قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ تَحْقِيقَ عَبْدِ الرَّحِيمِ مُحَمَّدٍ ص ٩٥: "ج ز م: جَزَمْتُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ: قَطَعْتُهُ، وَجَزَمَ الْيَمِينُ: قَطَعَهَا الْيَمِينُ". (وَالْتَّكْيِيرُ جَزَمٌ، وَالسَّلَامُ جَزَمٌ)، وَهُوَ تَرْكُ الْإِفْرَاطِ فِي الْهَمْزِ وَالْمَدِّ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَةِ الْوَشَّاءِ: "الْجَزْمُ فِي الْأَذَانِ، وَالْإِعْرَابُ فِي الْإِقَامَةِ" أَنَّ الْوَقْفَ وَالتَّسْكِينَ فِي عِبَارَاتِ الْأَذَانِ، وَالْإِعْرَابَ وَالْوَصْلَ فِي عِبَارَاتِ الْإِقَامَةِ يُنْظَرُ: تَحْفَةُ الْأَحْوَدِيِّ شَرْحَ جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ لِلْإِمَامِ أَبِي الْعَلِيِّ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُبَارَكْفُورِيِّ تَحْقِيقَ رَائِدِ صَبْرِيِّ بْنِ أَبِي عُلْفَةَ ٥٠٦/١ - ٥٠٧، وَالْفَتَاوَى الْهَدْيِيَّةُ ٥٦/١.

^(٧) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٨) عفا يَعْفُو: فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ يُنْظَرُ إِلَى أَصْلِ الْأَلْفِ، إِذَا كَانَ أَصْلُهَا الْوَاوُ وَكُتِبَتِ الْأَلْفُ مِثَالَهُ.

العربية^(١)، يتكفل بحل ألفاظها، وتبين معانيها، ممزوجة الأصل بالخمرة، والشرح بالمداد؛ ليسهل تناوله على من قصد فهمه وأراد، جانب فيه الإيجاز المخل^(٢)، والإطناب الممل.

وبالله أعتصم وأستعين، وهو حسبي ونعم المعين، وسميته بالمنح الربانية في حل جواهر الأجرومية".

^(١) الأجرومية نسبة إلى ابن أجروم، جَوَزَ الأهل استعمالها مخففة-كاستخدام الوشاء-في الكواكب الدُرَّة ١/٥، قال: "وفي (أَجْرُوم) يجوز فتح الهمزة، وإسكان الجيم، وضمّ الرّاء مخففة: أَجْرُوم؛ لأنّ الاسم الأعجمي قد يتعسر النطق به، فيتوسع فيه مالا يتوسع في الاسم العربي".

وخطأ بعض العلماء هذا الاستعمال:

أقال عبد القادر المغربي في عثرات اللسان في اللغة ص ٧٤-٧٥: "(أجرومية): أشهر كتاب في مبادئ النحو بعد الهمزة وتشديد الراء نسبة إلى ابن أجروم... والناس يقولون في اسم كتابه المذكور (أجرومية) بفتح الهمزة وتخفيف الراء وهو خطأ لما ذكرنا".

ب. قال محمد العدناني في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٥: "الأجرومية: المقدمة الشهيرة في النحو التي وضعها ابن أجروم... يطلقون عليها اسم الأجرومية، والصواب: الأجرومية".

^(٢) في الأصل: اللام مطموسة، لعل ما أثبت هو الصواب.

قال الشيخ رحمه الله: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" (١)

ابتدأ المصنف (٢) -كغيره من المصنفين- كتابه: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" ابتداءً حقيقياً، وهو ذكر [الشَّيْءِ أَوَّلًا] (٣) على الإطلاق؛ اقتداءً بالذِّكْرِ الحكيم، وعملاً بقول النَّبِيِّ الكريم: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ -أي: شرفٍ وعظمةٍ، أحوالٍ وشأنٍ يُهْتَمُّ به- لا يُبْتَدَأُ فيه بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فهو أَمْرٌ". وفي رواية: أَقْطَعُ (٤)، ومعناهما: ناقصٌ قليلُ البركة.

وحكى أبو بكر التُّونسي (٥) إجماعَ علماء كُلِّ مِلَّةٍ على أَنَّ اللَّهَ سبحانه افتتحَ جميعَ كتبه بها (٦).

والباء: للاستعانةُ بتعلُّقٍ بمحذوفٍ اسمٍ أو فعلٍ، مُقَدِّمًا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا أو مؤخراً، وبتقديره اسماً- وعُزِّيَ للبصريين- محلُّ الجارِ والمجرورِ رُفِعَ على المشهورِ مِنْ أَنَّهُ الخبرُ، ولا يَرُدُّ عليه لزومُ حذفِ المصدرِ، وإبقاءُ معمولِهِ مباشرةً أو بواسطةٍ؛ لأنَّ الظَّرْفَ والجارَ والمجرورَ يُتوسَّعُ فيهما ما لا يُتوسَّعُ في غيرهما، وبتقديره فعلاً- وعُزِّيَ للكوفيين- محلُّمَا نصبٌ (٧).

(١) متن المقدمة ص ٥.

(٢) ابنُ أَجْرُوم، صاحبُ المقدمةِ الأَجْرُومِيَّة.

(٣) في الأصل: ليست بيّنة ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٤) رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- له روايات أخرى: "بالحمد لله"، "بحمد الله"، "بذكر الله".

حسنه ابن الصَّلَاح، والنَّوَوِي، والسيوطي، والجراحي. وضعفه ابن حجر، والألباني. يُنظر: سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦١٠/١، والجامع لأخلاق الرَّاوي وأدب السَّامع للخطيب تحقيق محمد الخطيب ٨٧/٢، وشرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد، ص ١١، وفتح الباري، لابن رجب تحقيق محمود شعبان عبد المقصود ٢٦١/٨، وفتح الباري لابن حجر تحقيق محبِّ الدِّين الخطيب ٢٢٠/٨، والفتوحات الربَّانيَّة لابن علَّان ٢٩٠/٣، وكشف الخفاء للجراحي ١١٩/٢، وإرواء الغليل إشراف زهير الشَّاويش ٢٩/١، وضعيف الجامع الصغير للألباني إشراف زهير الشَّاويش ص ٦١٣.

(٥) أبو بكر التُّونسي: هو أبو بكر بن محمَّد بن قاسم المرسِّي، الشَّيخ مجد الدِّين التُّونسي، النَّحوي، المقرئ. قال الحافظ ابن حجر: ولد بتونس تقريباً سنة ست وخمسين وستمائة. وتوفي في ذي القعدة سنة ثمانٍ عشرة وسبعمائة. يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة، للعسقلاني تحقيق محمَّد عبد المعيد ٥٥١/١، وبغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم ٤٧١/١.

(٦) يُنظر قوله في روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل الألويسي ٤١/١.

(٧) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري تحقيق جودة مبروك المسألة الخامسة ص ٤٠، والثَّبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمَّد البجاوي ٣/١.

قال الرّمخسري^(١): يُضمَرُ كُلُّ فاعِلٍ ما تجعلُ التَّسميةُ مبدأً / له^(٢)، البيضاوي^(٣): وهو أولى^(٤). [٢/ب]

وطُوِّلَتِ الباءُ: لتدلَّ على حذفِ الألفِ، وإنَّما حُذِفَتْ: لكثرةِ الاستعمالِ^(٥)، وكُسِرَتْ: لتناسبَ عملَها.

واللهُ: علِمَ على الذاتِ الواجبةِ الوجودِ، المعبودُ بحقِّ^(٦)، المنزّهُ عن كلِّ نقصٍ تفرّدَ به - جلَّ وعلا- فقال: ﴿هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٧)، أي: هلْ تعلمُ أحدًا يُسمَّى اللهُ غيرَ الله؟! وهو عربيٌّ عندَ الأكثرِ^(٨)، وزعمَ البلخي^(٩) مِنْ المعتزلةِ: أَنَّهُ مُعَرَّبٌ^(١٠)، فقليلٌ: عبريٌّ، وقيل: سريانيٌّ. قال البندديجي^(١١):

(١) الرّمخسريُّ: هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الرّمخسريّ، أبو القاسم جار الله، واسع العلم، كثير الفضل، متفنن في كلّ علم من تصانيفه: الكشف، والمفصل، والمستقصى، والفائق في غريب الحديث، توفي سنة ٥٣٨هـ. يُنظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/٤٨١.

(٢) يُنظر: الكشف ٢/١.

(٣) البيضاويُّ: هو عبدُ الله بن عُقَر بن محمّد بن علي البيضاويّ، الشّافعيّ، عالم بالفقه، والتّفسير، والعربيّة، والمنطق، والحديث، من آثاره: منهاج الوصول إلى علم الأصول، وشرح المطالع في المنطق. توفي سنة ٦٨٥هـ. وقيل: ٦٩١هـ. وقيل: ٦٩٦هـ. ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغداديّ ١/٤٦٢-٤٦٣، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/٢٦٦.

(٤) يُنظر: تفسير البيضاويّ المسمّى بـ"أنوار التّزليل وأسرار التّأويل" ١/٢٥.

(٥) يُنظر: الثّبيان في إعراب القرآن ١/٣، والدّر المصنوّ في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ تحقيق أحمد الخراط ١/٢٦.

(٦) في الأصل: الكلمة مطموسة. استعنت على قراءتها بآثاره الأخرى.

(٧) سورة مريم، آية: ٦٥.

(٨) قال الألوسي في روح المعاني ١/٥٧: "والذي عليه أكابر المعتبرين، كالشّافعيّ، ومحمّد بن الحسن، والأشعريّ وغالب أصحابه، والخطابيّ، وإمام الحرمين، والغزاليّ، والفخر الرازيّ، وأكثر الأصوليين والفقهاء، ونقل عن اختيار الخليل، وسيبويه، والمازنيّ، وابن كيسان أَنَّهُ عربيٌّ".

(٩) البلخيُّ: هو أحمد بن سهل البلخيّ، أبو زيد. قال ياقوت: كان قاضياً، قيماً بجميع العلوم القديمة والحديثة، يسلك في مصنفاته طريقة الفلاسفة، إلّا أَنَّهُ بأهل الأدب أشبه. أفرد أخباره بالتّأليف أبو سهل أحمد بن عبيد الله. من مصنفاته: كتاب أسماء الله تعالى وصفاته، وكتاب النّحو والتّصريف، وكتاب المختصر في الفقه وغيرها. توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. يُنظر: بغية الوعاة، ١/٣١١، ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحمويّ تحقيق حسان عباس ١/٢٧٤-٢٨٢، ومعجم المؤلفين ١/١٤٩.

(١٠) يُنظر قوله في البحر المحيط تحقيق صدقي أحمد جميل ١/٢٨، والدّر المصنوّ ١/٢٨٢٩، وروح المعاني ١/٥٦، وحاشية العلامة مصطفى العروسيّ "نتائج الأفكار القدسيّة في بيان معاني شرح الرسالة القشيريّة" للشيخ الإسلام زكريا محمّد الأنصاريّ تحقيق الشيخ عبدالوراث محمّد ١/٩.

(١١) في الأصل: البنديجي.

أكثر العلماء على أنه الاسم الأعظم^(١)، واختار النووي^(٢) تبعاً لجماعة، أنه الحي القيوم. قال: ولذلك لم يرد في القرآن إلا في ثلاثة مواطن^(٣).

الرحمن: فعلاً كفضبان، صفة مشبهة، المنعم بجلال النعم كمية أو كيفية^(٤)، وقيل: علم. ابن العربي^(٥): وهو اسم الله الأعظم^(٦).

ولا يجوز أن يقال لغيره، وأما قول شاعر اليمامة في مسيلمة الكذاب^(٧) -لعنه الله-: [الطويل]

[١] -وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَزِلْتَ رَحْمَانًا*^(٨)

= البندنجي: هو محمد بن هبة الله بن ثابت البندنجي، الشافعي، يُعرف بـ"الحرم" أبو نصر فقيه. وُلد في بندنج بقر ب بغداد سنة ٤٠٧ هـ. من آثاره: الجامع، والمعتمد، وكلاهما في فروع الفقه الشافعي. وتوفي بذي الدينين باليمن سنة ٤٩٥ هـ. يُنظر: هدية العارفين ٧٨/٢، ومعجم المؤلفين ٧٥٨/٣.

^(١) يُنظر: قوله في الرسالة القشيرية لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري مع حاشية العلامة مصطفى العروسي، ١٠٧/١. ^(٢) النووي: هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا يحيى الدين، علامة بالفقه والحديث. وُلد سنة ٦٣١ هـ. وتوفي سنة ٦٧٨ هـ. من آثاره: تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، وشرح المذهب للشيرازي. يُنظر: الأعلام، ١٨٥-١٨٤/٩، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي تحقيق محمود الطنحلي - عبدالفتاح الحلو ١٦٥/٥.

^(٣) يُنظر قوله في الرسالة القشيرية لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري مع حاشية العلامة مصطفى العروسي ١٠٧/١. المواطن الثلاثة، هي:

أ. سورة البقرة، قال الله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آية: ٢٥٥].

ب. سورة آل عمران، قال الله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آية: ٢].

ج. سورة طه، قال الله تعالى: ﴿وَعَنْتَ الْوُجُوهَ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [آية: ١١١].

^(٤) قال خالد الأزهرى في شرح التصريح على التوضيح تحقيق محمد باسل عيون السود ٧/١: "الرحمن: وزنه فعلاً من رجم بالكسر، كغضبان من غضب، صفة مشبهة، لكن بعد النقل إلى فعل بالضم، أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك: فلان يعطي؛ لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدد هو المنعم بجلال النعم كمية أو كيفية".

^(٥) في الأصل: الكلمة رسمها غريب، لعل ما أثبت هو الصواب.

ابن العربي: هو العلامة الحافظ القاضي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي. وُلد سنة ٤٦٨ هـ، صنّف في الحديث، والفقه، والأصول، وعلوم القرآن، والأدب، والنحو، والتاريخ. توفي سنة ٥٤٣ هـ. يُنظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٦٩، ٤٦٨، وطبقات المفسرين للسيوطي تحقيق علي محمد عمر ص ١٠٥.

^(٦) يُنظر: أحكام القرآن تحقيق محمد عبدالقادر عطا ٣٤٣/٢.

^(٧) مسيلمة الكذاب: هو مسيلمة بن ثمامة ابن كثير بن حبيب بن عبد الحارث بن هَمَاز بن ذهل بن الزول بن حنيفة، ويكنى أبا ثمامة، وقيل: أبا هارون، وكان قد تسمّى بالرحمن، فكان يقال له: رحمان اليمامة، وكان عمره يوم قتل مائة وخمسين سنة. يُنظر: البداية والنهاية لأبي الفداء ٥/٥٠، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي تحقيق محمد عبدالقادر عطا ٣٨٢/٣. ^(٨) صدر البيت:

* سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا بْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا*

= قائله: رجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب.

فلا اعتداد به.

وأجاب الزمخشري: بأنه من باب تعنيهم في كفرهم^(١). قال السبكي^(٢): هذا لا يفيد جواباً، بل ذكر السبب الحامل لهم^(٣)، وأجاب هو^(٤): بأن المخصوص به جلّ وعلا هو المعرف^(٥). وقال ابن مالك^(٦) وغيره: معناه لازلت ذا رحمة^(٧). انتهى.

والرحيم: فعيل^(٨) كمريض، المنعم بدقائق النعم كذلك، وهما^(٩) اسمان بُنيا للمبالغة من "رجم" بالكسر.

والرحمة هنا مجاز عن الإنعام، لا الرقة التي تحدث في القلب^(١٠)؛ لاستحالتها في حقه تعالى.

(١) يُنظر: الكشاف ٧/١.

(٢) السبكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، أبو نصر تاج الدين ابن تقي الدين، ولد سنة ٧٢٧هـ، وقيل: ٧٢٩هـ. صنف كتباً نفيسة، من تصانيفه: جمع الجوامع ومنع الموانع، وشرح مختصر ابن الحاجب. مات عشية يوم الثلاثاء، سابع ذي الحجة سنة ٧٧١هـ. يُنظر: الدرر الكامنة ٤٢٦/٢، وحسن المحاضرة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٣٢٨/١-٣٢٩.

(٣) يُنظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب تحقيق علي معوض ٣٨٤/١-٣٨٥.

(٤) (هو): الضمير عائد على السبكي.

(٥) يُنظر: قوله في روح المعاني ٦٣/١.

(٦) ابن مالك: هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الجبائي، ولد في جيان في الأندلس سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ. من تصانيفه: الألفية، وتسهيل الفوائد وشرحها، والكافية وشرحها. يُنظر: شذرات الذهب تحقيق محمود الأرناؤوط ٥٩٠/٧-٥٩١، والأعلام ٢٣٣/٦.

(٧) لم أقف على قوله هذا في كتبه التي بين يدي. يُنظر قوله في البرهان في علوم القرآن ٥٠٣/٢.

(٨) في الأصل: الكلمة غير واضحة، لعل ما أثبت هو الصواب.

(٩) الضمير عائد على الرحمن والرحيم.

الوشاء عند تناوله لكلمة "الرحمن" ذكر أنها صفة مشبهة، وعند انتقاله لكلمة "الرحيم" ذكر أن الرحمن صيغة مبالغة، لعله يقصد من صيغة المبالغة مطلق الرحمن، وليس صفة لله، أو لعله سهو منه، أو لعله إشارة منه إلى الخلاف القائم بين العلماء في "الرحمن" و"الرحيم" أصفتان مشبهتان هما، أو صفتان مبالغة. يُنظر الخلاف في العموم الصرفي في القرآن الكريم لرضا العقيد ص ١٩٧-١٩٨.

(١٠) اللسان "رجم".

الرازِيُّ^(١): إِذَا وُصِفَ اللَّهُ بِأَمْرٍ، وَلَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِهِ، حُمِلَ عَلَى غَايَةِ ذَلِكَ وَمَلَائِمِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي كُلِّ مَقَامٍ^(٢).

فائدة: الحكمة في ذكر الرَّحِيمِ بعدَ^(٣) الرَّحْمَنِ الْأَعْلَى مِنْهُ، وَلَمْ يَعْكُسْ، كَمَا هُوَ الْعَادَةُ أَنَّ الْعَظِيمَ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ الْحَقِيرُ^(٤)، فَكَأَنَّهُ -تَعَالَى- يَقُولُ: لَوْ اقْتَصَرْتُ عَلَى ذِكْرِ الرَّحْمَنِ لاحتشمت ولتعدرت عليك سؤال الأمر اليسير، ولكن كما علمتني رحمانًا تُطلبُ مِنْهُ الْأُمُورُ الْعَظِيمَةُ، فَأَنَا أَيْضًا رَحِيمٌ، فَاطْلُبْ مِنِّي شِرَاكَ^(٥) نَعْلِكَ^(٦).

وثبت في بعض النسخ بعد البسملة: "قال أبو عبد الله محمد بن داود^(٧) الصنهاجي^(٨) الشهير بابن أجروم -رحمه الله-

وعلى ثبوته سؤالات:

أحدها: لأي شيء عبّر بالماضي عن المستقبل؟

أجيبُ بأنه إنما قاله تنبيهًا على قوة رجائه، كما تقول: إذا تقوى رجاؤك؛ لحصول شيء قد حصل ذلك، إن شاء الله.

وقيل: إنما عبّر به؛ لأنه قاله في نفسه، وأختلف في إطلاق القول على النفساني، ف قيل: حقيقة، وقيل: مجاز.

وقيل: إنما عبّر به / عنه؛ لجواز ذلك في اللغة، لا لقصد معنى من المعاني؛ لأنَّ التعبير بالماضي عن [أ/٣]

^(١) الرَّاظِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيَّي، الرَّازِيَّ، الشَّافِعِيَّ، الْمَعْرُوفُ بِالْفَخْرِ الرَّازِيَّ. وَلَدَ بِالرِّيِّ سَنَةَ ٥٤٣ هـ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: مِفْتَاحُ الْغَيْبِ، وَشَرْحُ الْوَجِيزِ لِلْغَزَالِيِّ، وَالْبَيِّنَاتُ الْمَكْتُومَةُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٦ هـ. يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْمَفْسِرِينَ لِلْمَسِيُوطِيِّ ص ١١٥-١١٦، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ١١/٧٩.

^(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي الْكُتُبِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ. يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ ١/٧.

^(٣) فِي الْأَصْلِ: بَعْضُ الْكَلِمَةِ مَمْسُوحٌ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٤) فِي الْأَصْلِ: الْوَاضِحُ مِنْهَا (الْحَاءُ، وَالْيَاءُ، وَالرَّاءُ)، لَكِنَّ السِّيَاقَ وَضَحَهَا.

^(٥) شِرَاكَ: الشَّرَاكَ سِرُّ النَّعْلِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَالْجَمْعُ: شُرُكٌ، وَأَشْرَكَ: أَلْسَانَ "شَرِكَ".

^(٦) يُنْظَرُ: مِفْتَاحُ الْغَيْبِ لِلْفَخْرِ الرَّازِيَّ ١/٢٠٢.

^(٧) وَتَكْتُبُ أَيْضًا بَوَاوٍ وَاحِدَةً: لَكَرِهَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ.

^(٨) خَلَّتْ مِنْهَا النُّسخَةُ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ.

يُنْظَرُ تَرْجُمَةُ ابْنِ أَجْرُومٍ أَيْضًا فِي هَدِيَّةِ الْعَارِفِينَ ٢/١٤٥، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ١١/٢١٥.

المستقبل، وبالعكس جائزان^(١). مثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(٢)، ومثال العكس: قوله تعالى: ﴿قَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبَاءَ اللَّهِ﴾^(٣)، أي: فلم تقتلتموهم؟!

ثانيها: لأي شيء كُتِبَ نفسه وفيها تزكية، وقد نَهَى الشَّرْعُ عَنْهَا، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٤)؛ أجيب بأن ذلك مِنْ صُنْعِ بعض تلامذته، أو بأن ذلك جائز لمن بلغ درجة التَّصَنُّفِ، رُوِيَ عَنْ عليٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ: "أَنَا أَبُو الْحَسَنِ"^(٥).

قُلْتُ: وجواب آخر وهو أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُنَى الَّتِي فِيهَا تَزْكِيَةٌ، بَلْ مِنَ الْكُنَى الْمَشْرُوعَةِ، وَهُوَ أَنْ يُكْنَى الرَّجُلُ بَوْلَدِهِ أَوْ بَوْلِدِ غَيْرِهِ، وكذلك المرأةُ كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ: "تَكْنِي بَابِنِ أَخِيكَ، يَعْنِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ"^(٦)، أو بالحالة التي يكون عليها الشَّخْصُ كَأَبِي تَرَابٍ، وَأَبِي هَرِيرَةَ. وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهِ تَزْكِيَةٌ وَمُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ^(٧) الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَزَيْنِ الدِّينِ، وَمُحْيِي^(٨) الدِّينِ، قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِّ^(٩).

ثالثها: لأي شيء ذَكَرَ اسْمَهُ؟

^(١) وأضاف الوشاء في جواهر أولي الأبواب لـ ٢ قائلاً: "عبر بدون المضارع؛ إمَّا لأنه قالَ هذا بعد فراغه من التَّصَنُّفِ بالقول على هذا حقيقة: لأنه ماضٍ لفظاً ومعنى، أو لقرب الوقوع في المعنى، إلَّا أَنَّ هذا محقق الوقوع، والأوَّلُ مظنون الوقوع، أو لأجل التفاضل محمول مقصوده".

^(٢) سورة النحل، آية: ١. أي: سيأتي أمر الله.

^(٣) في الأصل: الميم مطموسة.

^(٤) هذه قراءة نافع وحده. يُنظر: معاني القراءات للأزهري ١/١٥٣، وحجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني ص ٩٨.

^(٥) سورة البقرة، آية: ٩١.

^(٦) سورة النجم، آية: ٣٢.

^(٧) يُنظر: الأُمُّ للإمام محمَّد بن إدريس الشَّافعي تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ٧/٣٤٦.

^(٨) يُنظر: سلسلة الأحاديث الصَّحِيحة لمحمَّد ناصر الدِّين الألباني المجلد الأول الجزء الثاني ص ٤٥، والطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لابن سعد

دراسة وتحقيق محمَّد عبد القادر عطا ٨/٥٠، والمدخل لابن الحاج ١/٢٤٠، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للزَّعِينِي ٣/٢٥٦.

ولهذا الحديث رواية أخرى: "يا رسول الله، كل صواحي ليئ كنى، قال: فاكتني بابنك عبد الله: يعني ابن أختها عبد الله بن الزُّبَيْرِ،

فكانت تكنى بـ أُمِّ عبد الله". يُنظر: سنن أبي داود تحقيق محمَّد كامل ٧/٣٢٦، وصحيح أبي داود الألباني ص ٢.

^(٩) في الأصل: الشرع.

^(١٠) في الأصل: محي.

^(١١) ابنُ الحاج: هو أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد العبدريِّ الفاسي، أحد العلماء العاملين المشهورين بالزُّهد والصَّلاح. كان فقيهاً

عارفاً بمذهب مالك. مات بالقاهرة سنة ٢٣٧هـ. يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٢٣٧، وحسن المحاضرة ١/٤٥٩.

يُنظرُ قوله في المدخل ١/٢٤٠.

أجيب: بأنه إنما ذكره تعظيمًا للتصنيف؛ لأنه إذا جهل مصنفه كان وضع القدر، حقير الخطر^(١)،
إذ بمعرفته يعظم التصنيف، ولهذا قال الشاعر^(٢): [الطويل]

[٢]- وَمَنْ يَكْتُبِ الْكُتُبَ^(٣) وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَهُ كَبُنْتُ لَهَا أُمٌّ وَلَيْسَ لَهَا أَبٌ

الصَّنْهَاجِيُّ^(٤): - بكسر الصاد المهملة، وضمها- نسبة إلى صنهاجة، قبيلة مشهورة من حمير^(٥)،
وهي بالمغرب نُسب إليها^(٦). انتهى.

وأما مولده ووفاته، فقال الحلوي^(٧) في شرحه: وكان مولد مؤلف الجرومية^(٨) عام اثنين وسبعين
وستمئة، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة في شهر صفر^(٩) الخير، ودُفن داخل باب
الحديد^(١٠) بمدينة فاس ببلاد المغرب^(١١).

قلت: وبالجملة مدة حياته إحدى وخمسون سنة.

(١) أي: حقير المنزلة. اللسان "خطر".

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) إذا قرئت "الكتب" بضم التاء سيكون في البيت كسر. فالصواب قراءتها بسكون التاء.

وَمَنْ يَكْتُبُ الْكُتُبَ / وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ كَبُنْتُ لَهَا أُمٌّ / وَلَيْسَ لَهَا أَبٌ

فعولن/مفاعيلن/مفاعيلن/فعول/مفاعيلن

سالمة/مكفوفة/سالمة/مقبوضة سالمة/سالمة/مقبوضة/مقبوضة

(٤) في الأصل: الكلمة مطموسة، ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٥) حمير: بطن عظيم من القحطانية. ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير القرنج، ومن بلاد
حمير في اليمن: شبام- كانت بجانب جبل كوكبان-. وذمار- وهي قرية جامعة بها زروع وآبار قريبة. ينال ماؤها باليد-. ورمغ
وغيرها. يُنظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر كحالة ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٦) يُنظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس القلقشندي تحقيق إبراهيم الإبياري ص ٣١٧. ولُب الباب في تحرير
الأنساب لجلال الدين السيوطي ص ١٦٣.

(٧) الحلوي: هو محمد بن محمد بن يوسف القدسي الحلوي، (شمس الدين، أبو العزم) نحوي. وُلد ببيت المقدس. ونشأ بها،
وتوفي في مكة سنة ٨٨٣ هـ. من آثاره: شرح على المقدمة الأجرؤمية في النحو يُنظر: كشف الظنون ١٧٩٧/٢، ومعجم المؤلفين
٣١٢/١١.

(٨) الجرومية: وردت هذه اللفظة -حسب علمي- في قول الحلوي السابق، وفي عنوان شرح الراعي "المستقل بالمفهومية في حل
ألفاظ الجرومية، وفي عنوان شرح الفاكي" الفواكة الجنية، على ممتمة الجرومية".

قال الأهدل في الكواكب الدرية ٢٥/١: "قال ابن عنقاء: (أنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم. وقد
كثر حذف همزته، فلا أدري: أي لغة، أم هو من تلعب الناس؟)".

(٩) في بغية الوعاة ٢٣٩/١: "سفر".

(١٠) في الأصل: الجديد.

(١١) يُنظر: ٢.

وَأَجْرُومَ: -همزة ممدودة، وضَمَّ الجيم، والرَّاءُ المشدَّدة -معناه بلغة البربر "الفقير الصُّوفي"، صاحبُ
المقدِّمة المشهورة^(١).

وصَفَه شَرَّاحُهَا كَالْمَكُودِيِّ^(٢)، والرَّاعي وغيرهما بالإمامة في النُّحو، والبركة والصَّلاح، ويشهدُ بِصَلَاحِهِ
عمومُ نفعِ المبتدئين بها^(٣).

وَذَكَرَ الرَّاعِي أَنَّهُ أَلْفَهَا تَجَاةَ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِفَةِ^(٤)، وَذَكَرَ سَيِّدِي الشَّرِيفُ^(٥) فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ عَلَيْهَا أَنَّهُ
قَرَأَهَا عَلَى وَلَدِ الْمُصَنِّفِ^(٦)، أَي: مُحَمَّدٍ بِمَدِينَةِ فَاسٍ، وَأَنَّهُ وَضَعَهَا بِرِسْمِ وَلَدِهِ الْمَذْكُورِ^(٧). انتهى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْهَاجِيِّ مِنْ أَهْلِ فَاسٍ، يُعْرَفُ بِالْجُرُومِ^(٨)، نَحْوِيٌّ/مَقْرِئٌ، وَلَهُ
مَعْلُومَاتٌ فِي الْفَرَائِضِ، وَالْحِسَابِ، وَأَدَبٍ^(٩) بَارِعٍ، وَلَهُ مَصْنَفَاتٌ وَأَرَاغِيزٌ فِي الْقِرَاءَاتِ^(١٠) وَغَيْرِهَا.

(١) يُنْظَرُ: بغية الوعاة ١/٢٣٨، وكشف الظنون ٢/١٧٩٦، وشذرات الذهب ٨/١١٢.

(٢) المَكُودِيُّ: هو عبد الرحمن علي صالح المَكُودِي، نحوي، صرفي، لغوي، يعرف بالمطرزي. توفي في شعبان سنة ٨٠٧ هـ من آثاره: شرح
الفيثاء ابن مالك، والبسط والتعريف في التصريف، والمقصورة في مدحه ﷺ، وشرح الأجرومية في النحو. يُنْظَرُ: بغية الوعاة ٢/٨٣،
وكشف الظنون ١/١٥٢-٢/١٧٩٧، ومعجم المؤلفين ٢/١٠٠.

(٣) هذا دليلٌ على انتفاع الدَّراسين بها. يُنْظَرُ: شرح متن الأجرومية لأبي زيد المَكُودِي تحقيق أحمد المغني ص ٢٤، والمستقل
بالمفهومية في حل ألفاظ الأجرومية تحقيق أحمد جاد الله ص ١١٠، وبغية الوعاة ١/٢٣٩، وشذرات الذهب ٨/١٢٢.

(٤) مكانُ كتابةِ متنِ المقدِّمةِ تجاهَ الكعبةِ الشَّريفة. يُنْظَرُ: المستقل بالمفهومية ص ١١٠، وبغية الوعاة ١/٢٣٨، وكشف الظنون
٢/١٧٩٦.

(٥) سيدي الشَّريف: هو الإمامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَسَنِيِّ، لَهُ شَرْحٌ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ يُسَمَّى: "الدُّرَّةُ النَّحْوِيَّةُ" فِي شَرْحِ
الْأَجْرُومِيَّةِ. يُنْظَرُ: كشف الظنون ٢/١٧٩٧، وإيضاح المكنون تحقيق مُحَمَّدُ شَرْفُ الدِّينِ ٤/٥٤١، والضوء اللامع ٧/١١٨.
لَعَلَّهُ أَوَّلُ شَرْحٍ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ: لِأَنَّ سَنَةَ وَفَاتِهِ هِيَ سَنَةُ وَفَاةِ ابْنِ أَجْرُومَ (ت ٧٢٣ هـ).

(٦) وَلَدُ الْمُصَنِّفِ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ ابْنِ أَجْرُومَ. لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ إِلَّا فِي تَرْجُمَةِ
وَالِدِهِ عِنْدَ الْكَتَّانِيِّ. يُنْظَرُ: سلوة الأنفاس تحقيق الشَّريف مُحَمَّدُ حَمْزَةُ الْكَتَّانِيِّ ٢/١٢٦-١٢٧.

وَذَكَرَ مُحَقِّقُ الدُّرَّةِ النَّحْوِيَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّلَحِيِّ: أَنَّ الْأُسْتَاذَ عَبْدَ اللَّهِ كَتَبَ بِرَأْيِ أَبِي الْكَارِمِ مَنْدِيلٍ: "لِأَنَّ سَيِّدِي الشَّرِيفَ كَانَ مِنْ تَلَامِيذِ وَلَدِ صَاحِبِ الْأَجْرُومِيَّةِ، الْأُسْتَاذِ مَنْدِيلٍ. كُنَّاهُ "أَبِي مُحَمَّدٍ"، وَكُنْيَتُهُ الْمَشْهُورَةُ "أَبِي الْكَارِمِ". يُنْظَرُ:
الدُّرَّةُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ١٧.

وَأَبُو الْكَارِمِ مَنْدِيلٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ، أَبُو الْكَارِمِ، أَخَذَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ وَأَجَازَ
لَهُ إِجَازَةً عَامَةً. تَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٢ هـ. يُنْظَرُ: أعلام المغرب لابن الأحمر تحقيق مُحَمَّدُ رِضْوَانُ الدَّايَّةِ ص ٤٥٣، ونفح الطَّيِّبِ لِلتَّلَمَسَانِيِّ
تحقيق إحسان عباس ٢/١٩٤.

(٧) يُنْظَرُ: الدُّرَّةُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ٢.

(٨) فِي الْأَصْلِ كَذَا، وَفِي نَصِّ الْبَغِيَّةِ: "أَكْرُومَ".

(٩) فِي الْأَصْلِ: عَادَابٌ، اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِنَصِّ الْبَغِيَّةِ. لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: الْقِرَاءَانِ، وَ"أَلْ" مَطْمُوسَةٌ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِنَصِّ الْبَغِيَّةِ. لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

وهو مقيم بفاس يُفيد أهلها معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات^(١)، وهو إلى الآن حيٌّ، وذلك في سنة تسعة عشر وسبعمائة^(٢)، انتهى

من طبقات السيوطي^(٣) مقدمتان^(٤):

الأولى: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخُوضَ فِي عِلْمٍ، فَلابُدَّ أَوَّلًا أَنْ يَتَصَوَّرَ حَقِيقَتَهُ بِحَدِّهِ أَوْ بِرَسْمِهِ^(٥)، لِيَكُونَ الشَّارِعُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَهُ بِمَا ذَكَرَ، وَقَفَّ عَلَى جَمِيعِ مَسَائِلِهِ إجمالًا؛ حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تَرِدُ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَأَنْ يَعْرِفَ وَاضِعَهُ، لِيَسْكُنَ قَلْبُ الْمُتَعَلِّمِ.

وموضوعه وهو ذا يبحث^(٦) في ذلك عَنْ عَوَارِضِهِ اللاحقة له؛ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ.

وغايته: وهي الثَّمَرَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا يُطَلَّبُ؛ لِيَصُونَ سَعْيُهُ عَنْ الْعَبَثِ.

وفائدته: لِيَصُونَ لِسَانُهُ عَنْ الْخَطَا.

فَحَدُّهُ: عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعْرِفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إعرابًا وبناءً^(٧).

وواضعه: أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ^(٨)، وَإِنَّهُ أَخَذَهُ أَوَّلًا عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(١) في الأصل: القراءان، استعنت على قراءتها بنص البغية، لعل ما أثبت هو الصواب.

(٢) هذا قول ابن مکتوم في تذكرته، يُنظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١-٢٣٩، وشذرات الذهب ١٢٢/٨.

لم تذكر كتب التراجم زمن تأليف المقيمة، إلا ابن مکتوم في تذكرته ذكر أنها ألفت في سنة ٧١٩هـ.

(٣) السيوطي: هو عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن فخر الدين عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر الخضيرى، الإمام جلال الدين الأسيوطي المصري الشافعي ولد سنة ٨٤٩هـ من مصنفاته: المزهري في اللغة، وحسن المحاضرة، والاتقان في علوم القرآن، توفي سنة ٩١١هـ. ينظر: الأعلام ٢٠٦/٣، ومعجم المؤلفين ٥٩٨/٢.

(٤) لم أقف عليه.

لعله يقصد "الطبقات الكبرى" التي اختصرها السيوطي في كتابه "بغية الوعاة"، بدليل قوله في ترجمة أبي الأسود: "أول من أسس النحو على ما ذكرناه في مقيمة الطبقات الكبرى، وذكرنا فيها الخلاف في أول من وضعه وفي سببه، فليراجع". ينظر: ٢٢/٢. وينظر: أيضًا سبب وضع علم العربية للسيوطي، تحقيق: مروان العطية، ص ٣٥، ٣٠.

(٥) قال العسكري في الفروق اللغوية تحقيق محمد باسل عيون السود ص ٤٤: ((الفرق بين الحد والرسم)): أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود، والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد. ولا بد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه، والرسم غير محتاج إلى ذلك. وأصل الرسم في اللغة العلامة، ومنه رسوم النيار. وفرق المنطقيون بين الرسم والحد، فقالوا: الحد مأخوذ من طبيعة الشيء، والرسم من أعراضه.

(٦) في الأصل: يبحث.

(٧) هذا تعريف علم النحو. ينظر: شرح الحدود النحوية ص ٤٤-٤٥.

(٨) أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي البصري. كان من الفراء، قرأ على أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأول من أسس النحو، وأول من نقط المصحف، ولي القضاء بالبصرة في ولاية عبدالله بن العباس، وأصيب بالفالج بالبصرة، وتوفي بها سنة ٦٩هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، للأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٤٨، ٥٥/١. وبغية الوعاة ٢٢/٢.

وسببه: أَنَّ أبا الأسود سَمِعَ ذاتَ يومٍ قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) بكسر اللام، فَجَاءَ إلى عليٍّ -- عليه السلام -- قَالَ: انْحُ إلى استنباطِ قانونِ تقوُّمِ العربِ كلامها، فكتب علي في رقعةٍ الاسم: ما أنبأ عَنْ المسمَّى، والفعل: حركةُ المسمَّى، والحرف: ما ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ، ثُمَّ دَفَعَ الرِّقعةَ إلى أبي الأسود، وَقَالَ لَهُ: انْحُ على هَذَا، وَأشارَ إلى الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ^(٢).

وموضوعه: الكلماتُ العربيَّةُ؛ لأنَّه يبحثُ فيها عن الحركاتِ الإعرابيَّةِ والبنائيَّةِ.

وغايتهُ: الاستعانةُ على فهمِ كلامِ الله ورسوله، و مسائلِ الفقه، ومخاطبةِ العربِ بعضهم لبعضٍ^(٣).

وفائدتهُ: مَعْرِفَةُ صَوَابِ الكلامِ مِنْ خَطْئِهِ.

الثَّانِيَّةُ: للعلماءِ في ابتداءِ كُتُبِهِمْ في هَذَا الفنِ طَرِيقَانِ:

فَمَنْ قَدَّمَ تعريفَ الكلمةِ على الكلامِ^(٤)، قَالَ: لِأَنَّهَا جزؤُهُ، وَالجزءُ مُقَدَّمٌ على الكلِّ طبعاً، فَقَدَّمَ وضعاً؛ ليوافقَ الوضعُ الطَّبْعَ^(٥)، والمرادُ بِهِ أَنْ يكونَ المُتَقَدِّمُ^(٦) يَحْتَاجُ إليه المتأخر، ولا يكونُ علةً لَهُ.

وَمَنْ آثَرَ الكلامَ^(٧)، قَالَ: لِأَنَّهُ أَهَمُّ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ التَّفَاهُْمُ وَالتَّخَاطُبُ.

والمصنّفُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَلِهَذَا بَدَأَ بِهِ، فَقَالَ بعدَ الابتداءِ الحقيقيِّ: لِأَنَّهُ اكْتَفَى بِهِ عَنْ الإِضَافِيِّ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُ لفظاً وَلَمْ يجعلْهُ في الرَّقْمِ^(٨).

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) قيل: إِنَّ هَذِهِ الروايةَ مختلفةٌ منحولة، وَأَنَّهَا مِنْ صنعِ الشَّيْعةِ؛ لِأَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مشغولاً بإعدادِ الجيوشِ في العراقِ والكوفةِ لحربِ معاوية، وَكَانَ مشغولاً في حربِ الخوارجِ، فطبائعُ الأشياءِ تنفي أَنْ يكونَ قَدْ وَضَعَ ذلكَ وقيل: إِنَّ سببَ كتابةِ هَذِهِ الرِّقعةِ أَنَّهُ سَمِعَ ابنْتَهُ تلحنُ، فشكى فسادَ لسانها لعلي بن أبي طالب عليه السلام يُنظر: المدارس النُحويَّةُ لشوقي ضيف ص ١٥، ١٤.

(٣) كَانَ الأولُ حذفَ اللام؛ لِأَنَّ (بعض) مفعول به لمصدر متعلِّقٍ خاطبته مخاطبة، و"بعضهم" بدل بعض من كلِّ "العرب".

(٤) كَمَا فَعَلَ أَبُو حَيَّانَ وابنُ هِشَامِ في بعضِ مصنفاتهما يُنظر: شرحُ اللَّمحةِ البدريةِ في علمِ اللغةِ العربيَّةِ لابنِ هِشَامِ، تحقيقُ هادي نهري ٢٣٧/١، وشرحُ قطرِ الندى تحقيقُ محمَّد بن عبد الحميد ص ٣١، وشرحُ شذورِ الذَّهَبِ تحقيقُ محمَّد بن عبد الحميد ص ٢٢.

(٥) يُنظر: بلوغُ الأربِ بشرحِ شذورِ الذَّهَبِ لأبي يحيى زكريا الأنصاري تحقيقُ محمَّد عبد العاطي ٣١١/١.

(٦) في الأصل: المتعذر.

(٧) كالجزولي وابن معطي يُنظر: المفهومة الجزوليَّة في النُحو تحقيقُ شعبان عبد الوهاب ص ٣، والفصولُ الخمسون تحقيقُ

محمود محمد الطناحي ص ١٤٩.

(٨) الرَّقْمُ: الْكِتَابَةُ وَالخَتْمُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [سورة المطففين، آية: ٩] يُنظر: اللسان، "رَقَمَ"، والصَّحاح، "رَقَمَ".

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ:

بابُ الكلام

"الكلامُ: هُوَ اللفظُ المُركَّبُ المُفيدُ بالوَضْعِ"^(١).

الكلامُ: أَل^(٢) فيه للحضور، أي: هذا اللفظُ الحاضرُ الذي هُوَ لفظُ الكلام.

[١/٤]

وقال/ الحلبي^(٣): إِنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ مِنَ المضافِ إليه المحذوفِ، تقديره: كلامُ النُّحاةِ^(٤).

لغة: عبارةٌ عن القولِ^(٥)، [و]^(٦) ما كَانَ مُكتفياً بنفسِهِ ذكره^(٧) في القاموس^(٨)، أي: به في أداءِ

المرادِ.

(١) متن المقديمة ص ٥.

(٢) اختلف النُّحاةُ في نوع "أل" الدَّاخلَةِ على لفظة "الكلام". فقد تكون:

- للحضور، أي: هذا اللفظ الحاضر الذي هو لفظ الكلام.
- للعوض، أي: عوض من المضاف إليه المحذوف، تقديره: كلام النحاة.
- للعهد، أي: الكلام المعهود عند النحاة، وأن تكون للحقيقة والمأهبة، أي: حقيقة الكلام وماهيته.
- للمع الأصلى كما في الحارث والنعمان: لأنَّ لفظ الكلام صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعا عربيا، والعلم لا يقبل "أل" المعرفة، فليست للعهد ولا للحقيقة، وإن كثر قائله.
- استغراق الجنس، فلا يريد به كلاما دون كلام، يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم المرجان ٦٨/١، وشرح الكفراوي على متن الأجرومية ص ١٣، وحاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبدالرحمن المكودي ٣٠/١.

(٣) الحلبي: هو علي بن برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الحلبي، ثُمَّ القاهري نور الدين الشافعي. سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

له شرح على الأجرومية يُسمى "التُّحفة السُّنَّية في شرح الأجرومية" لم أقف عليه. يُنظر: هدية العارفين ٧٥٥/١، والأعلام ٢٥١/٤ - ٢٥٢، وشرح زروق على متن الأجرومية - رسالة ماجستير - لندي الساعي ١٣٠/١، والتَّقريرات الهيئة على متن الأجرومية للسَّيف ص ٢٥.

(٤) هذا القولُ أورده الشَّيْخُ زُرُوقُ في شرحه على المقديمة، ولم يسنده. قال: "الكلام، قيل: إِنَّ الألف واللام فيه عوض عن المضاف إليه المحذوف، تقديره: كلام النُّحاة". يُنظر: ص ٣.

(٥) القول: الكلام. القاموس تحقيق أنس محمد الشامي "قول".

(٦) في الأصل: كذا، وفي القاموس ما نصُّه: "عبارة عن القول أو ما كان مكتفياً بنفسه".

(٧) وجدت الشيخ خالد الأزهرى في [شرح التَّصريح ١٥/١، وشرح الأزهريَّة ص ٢] ذكر العبارة نفسها، قال: "والكلام في اصطلاح اللغويين: عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، كما ذكره في القاموس".

(٨) الضمير عائد على الفيروزآبادي، هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة والأدب. ولد سنة ٧٢٩ هـ، وتوفي سنة ٨١٧ هـ من تصانيفه: القاموس المحيط، وسفر السعادة، والجلس الأنيس في أسماء الخندريس يُنظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ١٣/١ - ١٤، والأعلام ١٤٦/٢.

(٩) يُنظر: القاموس "كَمْ".

ولا يخفى [أنَّ ما] ^(١) ذكر أنسب بالمعنى الاصطلاحي. فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه، وعمّا يتكلم به قليلاً ^(٢) كان أو كثيراً، قاله الرضي ^(٣) وغيره.

ولعله مرادُ القاموس "بالقول"، فيكون قد ذكر معنيين ^(٤).

وعن الكلمة الواحدة قاله ^(٥) في الصحاح ^(٦).

وعن الحدث الذي هو التّكليم ^(٧)، فهو اسمُ المصدرِ من "كَلَّمَ".

واصطلاحاً: "هو"، إن قيل لأي شيء أتى بضمير الفصل في حدّ الكلام دون الإعراب ^(٨)؟

قلت: اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس، وصرّح بذلك في بعضها: لتكون صورة التّصريح دالة على صورة الاكتفاء.

"اللفظ" لغة: مصدر بمعنى الرّمي والطّرح ^(٩)، أي: من الفم خاصّة، لا الرّمي مطلقاً ^(١٠). كما يتوهم من [معنى] ^(١١) لفظة الرّمي الدّقيق: لأنّه مجازٌ صرّح به في الأساس ^(١٢) - ثمّ نقل في عُرف

^(١) في الأصل: ما بين المعقوفين مطموس. استعنت على قراءتها بالسياق، ولعلّ ما أثبت هو الصّواب.

^(٢) في الأصل: مطموسة. استعنت على قراءتها بالسياق، ولعلّ ما أثبت هو الصّواب.

^(٣) الرّضي لم يذكر ذلك نصّاً، بل قال: "هو موضوع لجنس ما يتكلم به، سواء كان كلمة على حرف، كواو العطف أو على أكثر، أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مهملًا أو لا". شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب تحقيق عبدالعال سالم مكرم ٥/١.

^(٤) يشمل اللفظ الدّال على معنى، وكلّ ما أفاد وليس بلفظ.

^(٥) الضمير عائد على الجوهري. هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، لغوي، من الأئمة. أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وغيرهما. من مصنفاته: الصحاح، وكتاب في العروض. توفي سنة ٣٩٣هـ. يُنظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١/٨٧-٨٨، والأعلام ١/٣١٣.

^(٦) قال: "الكلام جنس يقع على القليل والكثير". يُنظر: "كلم".

^(٧) يُنظر: المصباح المنير ص ٧٤٠.

^(٨) بعد الرّجوع إلى متن الأجروميّة. وجدتُ ضمير الفصل موجوداً، لعله سهوٌ منه، أو سبق نظره، أو اطلع على نسخ أخرى خلت منه. ودليل اطلاعه على العديد من نسخ الأجروميّة، قال في ص ٨: "وثبت في بعض النّسخ..."

^(٩) اللسان "لَفَظَ".

^(١٠) (مطلقاً) كالذي ذكره ابن منظور، قال: "والدُّنيا لافظة تلفظ بمن فيها إلى الآخرة: أي ترمي بهم. والأرض تلفظ الميت: إذا لم تقبله ورمت به. والبحر تلفظ الشّيء: يرمي به إلى السّاحل، والبحر يلفظ بما في جوفه إلى الشّطوط. وفي الحديث: «وَيَبْقَى فِي كُلِّ أَرْضٍ شِرَارُ أَهْلِهَا، تَلْفِظُهُمْ أَرْضُهُمْ» أي تقدّفهم وترمهم من لفظ الشّيء إذا رماه...". اللسان "لَفَظَ".

قال الوشاء: "لا الرّمي مطلقاً": ليخرج كلّ ملفوظ غير الكلام.

^(١١) زيادة يلتئم بها السياق.

^(١٢) يقصد أساس البلاغة، قال الرّمخسري في ص ٤١١: "ومن المجاز لَفَظَ القول وَلَفَظَ به، ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾، ويقال: ما يَلْفِظُ بشيء إلا حَقِظَ عليه".

النُّحَاة ابتداءً، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كالخلق بمعنى المخلوق، إلا أنَّ الخلق بمعنى المخلوق مجازٌ لغويٌّ.

واللفظُ بمعنى الملفوظ حقيقةٌ عُرفيَّةٌ أو مجازٌ [مشهورٌ قرينتهُ بالوضع وهو الأولى، قيل: وإبداله بالقول أولى^(١)؛ لأنَّه أخصُّ بالمستعمل^(٢)، وهو أعمُّ بالمهمَل، كرفعِ مقلوبِ جعفر، قاله البعض^(٣)، وقيل: اللفظُ أولى؛ لأنَّهما مترادفان^(٤)].

وإطلاقُ القولِ على الرَّأي والاعتقادِ صارَ شائعاً متعارفاً دونَ اللفظِ، وهو الأرجحُ إلى^(٥) جنسِ ما يتلفظُ به الإنسانُ، وهو^(٦)؛ الصَّوتُ المعتمدُ على شيءٍ من المخارجِ المعلومة^(٧). قلتُ: وهي خمسة عشر مخرجاً^(٨) على قولِ ابنِ بري^(٩) في الحلقِ ثلاثة لستة أحرفٍ، وفي اللسانِ عشرة لثمانية عشر حرفاً، وفي الشَّفتين اثنتان [الأربعة أحرف]^(١٠).

والاعتمادُ معناه الذي إذا قامَ بالإنسانِ يكون صوتاً، والصَّوتُ: عَرَضٌ يخرجُ مع النَّفسِ مستطيلاً متصلاً بمخرجِ الحلقِ، واللسانِ، والشَّفتين^(١١).

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبدالرحمن السَّيد ٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ٢٦٩/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥/١.

(٢) في الأصل: نصفُ الكلمة مطموسٌ. لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٣) استخدم ابن مالك لفظة "اللفظ" في تعريف الكلام في الخلاصة، وفي الكافية استخدم لفظة "القول" يُنظر: متن الألفية ص ٢، وشرح الكافية الشافية تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي ١٥٧/١.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٩/١.

وهذا استطراد خارج عن موضوع القول واللفظ في دراسة النُّحو.

(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٦) يقصد اللفظ.

(٧) يُنظر: شرح الحدود النُّحويَّة ص ٥٨-٥٩.

(٨) يُنظر: النُّجوم الطُّوالع على الدُّرر اللوامع في أصل مَقْرَأ الإمام نافع لابن بري للعلامة الشَّيخ سيدي إبراهيم المارغني ص ١٥٧.

(٩) ابن بري: هو أبو الحسن علي محمَّد علي محمَّد الحسين الرباطي، المغربي، المالكي، معروف بـ"ابن بري" مقرئ، ناظم، مشارك

في العلوم الإسلاميَّة. ولد تقريباً سنة ٦٦٠هـ من تصانيفه: منظومة الدُّرر اللوامع في قراءة نافع، والكافي في علم القوافي، وحاشية

على المعرَّب للجواليقي. توفي سنة ٧٠٩هـ، وقيل: ٧٣٠هـ يُنظر: هدية العارفين ٧١٦/١، ومعجم المؤلفين ٥١٨/٢.

(١٠) مستدرک في حاشية المخطوط.

(١١) يُنظر: شرح الحدود النُّحويَّة ص ٦٠.

وعند المحدثين. قال تمام حسان في اللغة العربيَّة معناها ومبناها لتمام حسان ص ٦٦: "عمليةٌ حركيَّة يقوم بها الجهاز النُّطقي، وتصحُّبها آثار سمعيَّة معينة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصَّوت، وهو الجهاز النُّطقي، ومركز استقباله وهو الأذن".

والمرادُ هُنا اللفظُ كانَ حقيقةً أو حكماً ؛ ليدخلَ الضَّميرُ المستترُ، فإنَّه ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ، ولم يوضعَ له لفظٌ، واستعاروا له لفظَ المنفصلِ مِنْ نحو: هُوَ وأنتَ، وأجروا عليه أحكامَ اللفظِ مِنْ إسنادٍ إليه، وإبدالٍ، وعطفٍ عليه، وتأكيده، وكونه ذا حالٍ، فهذا لفظٌ حكماً^(١).

"المرْكَبُ"^(٢): ما تركَّبَ مِنْ كلمتين فصاعداً^(٣)، وعَبَّرَ به عَنِ المؤلِّفِ مع أنَّه أخصُّ مِنْهُ: لدفعِ توهُمِ اشتراطِ التَّأليفِ في الكلامِ.

"المفيدُ" ما دلَّ على معنى يحسنُ السُّكوتُ عليه، بأنَّ لا يصيرُ السَّامِعُ بعدَ فهمِهِ المعنى منتظراً لشيءٍ آخر انتظاراً تاماً كالانتظارِ الذي يبقى مع المسندِ، كقاعِدٍ بدونِ المسندِ إليه كـبكرٍ، أو يبقى مع المسندِ إليه بدونِ المسندِ، وقَيَّدنا الانتظارَ بالتَّامِ ؛ ليدخلَ مجردُ الفعلِ والفاعلِ، كـ"ضربَ

زيدٌ"، مع أنَّه يبقى انتظارُ المفعولِ به، والحالِ، والظَّرْفِ/؛ لأنَّه انتظارٌ ناقصٌ.

[٤/ب]

فدخلَ في كلامِهِ ما استحالَ معناه، كـ"صعدتُ السَّمَاءَ، وحملتُ الجبلَ"، وما لم يقصده^(٤) المتكلمُ لنحو: نومٍ أو سهوٍ، وما لم يجهلِ السَّامِعُ معناه، نحو: النَّارُ محرقةٌ، والشمسُ مضيئةٌ، إلَّا أن يراودَ به المفيدُ بالفعلِ فلا يُسقى كلاماً، وعليه جرى بعضُهم.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ بينَ اللفظِ والمفيدِ عمومًا وخصوصًا مِنْ وجهٍ؛ لصِدْقِهِمَا على نحو: قامَ زيدٌ، وانفرادِ اللفظِ بصدقه على المفردِ، والمفيدِ بصدقه على الإشارةِ^(٥)، وكلُّ شَيْئَيْنِ كانَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا أعمَّ مِنَ الآخرِ مِنْ وجهٍ، يُجعلُ أحدهُما جنسًا، والآخرُ فصلًا، فيحترزُ بكلِّ عمَّا يشاركُهُ الآخرُ مِنْ غيرِهِ، فيحترزُ باللفظِ حقيقةً أو حكماً عَنِ الدَّوَالِ الأربعِ، وهي: الإشارةُ، والكتابةُ، والعقدُ، والنُّصَبُ، وما يُفهمُ مِنْ حالِ الشَّيْءِ؛ لأنَّ كلاً مِنْها ليسَ بلفظٍ، وإنَّ كانَ مفيدًا، فلا يُسقى كلاماً عندَ النُّجاةِ^(٦).

ويحترزُ بالمرْكَبِ مِنَ المفردِ كزيدٍ، وعمرو، والأعدادِ المسرودةِ، نحو: واحدٌ اثنانٍ^(٧).

^(١) ينظر: المواهب الرِّحمانية لـ ٣.

^(٢) في اللغة: وضع بعضه على بعض اللسان "ركب".

^(٣) ينظر: شرح المقيِّمة الأجرومية لخالد الأزهرى تحقيق محمود نصَّار ص ١٦.

^(٤) في الأصل: الياء والقاف مطموسة. ولعلَّ ما أثبت هو الصُّواب.

^(٥) ينظر: مجيب النِّدا ص ٦٤.

^(٦) ينظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح ١٦/١، وشرح المقيِّمة الأجرومية ص ١٨، وشرح الكفراوي على متن الأجرومية ص ١٤.

^(٧) ينظر: شرح المقيِّمة الأجرومية ص ١٨.

[قال الأزهرى^(١)]: ولا يحتاج إلى ذكره؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب، إذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب^(٢).

وقد يجاب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الكلام، ولو لم يُقيد بالتركيب، لم يفهم اعتباره في مفهومه، وإن كان كذلك في نفس الأمر.

وخالف ابن^(٣) طلحة^(٤)، فزعم أنه يكون بسيطاً كـ "نعم، وبلى، وبلى" في الجواب^(٥).

ويحترز بالمفيد ممّا^(٦) ليس بمفيد بالمعنى المذكور، كالمركب الإضافي، كعبدالله، [والعددي كأحد عشر]^(٧)، والمزجي كـ بعلبك^(٨)، والتفديدي^(٩) كالحيوان الناطق، والإسنادي المتوقف على غيره، نحو: إن قام زيد، والصوتي^(١٠) كسيبويه، والمعلوم للمخاطب كـ القمر منير^(١١)، والمجعل علماً، نحو:

(١) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦/١، وشرح المقيمة الأجرومية ص ١٨.

(٣) في الأصل: أبو.

(٤) ابن طلحة: هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموي، الأشبيلي، كان إماماً في العربية، عارفاً بعلم الكلام، درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلاً وذكياً ذا عدالة ومروءة مقبولاً عند الحكام والفضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن

الطراوة في النحو. مات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ. يُنظر: بغية الوعاة ١٢١/١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٦٥.

(٥) لم يشترط ابن طلحة في الكلام التركيب، وزعم أن الكلمة الواحدة ولو تقديراً قد تكون كلاماً، إذا قامت مقام الكلام (كـ نعم)،

و(لا) في الجواب، يُنظر قوله في توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٠/١، وهمع الهوامع ٣٣/١.

قال المرادي في المصدر السابق: "والصحيح أن الكلام هو الجملة المقترنة بعدهما، لا واحدة منها".

(٦) في الأصل: الميم الأولى والثانية مطموسة.

(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٨) بعلبك: بالفتح ثم السكون، وفتح اللام والباء الموحدة، وتشديد الكاف- مدينة قديمة تقع في الجانب الشرقي من وادي

الليثاني، فيها أبنية عجيبة وأثار عظيمة، وقصور لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من

جهة الساحل، وقيل: من عجائب الشام أربعة أشياء، منها: أحجار بعلبك، ترتفع عن سطح البحر نحو ١١٧٠ مترًا. يُنظر: معجم

البلدان ٤٥٣/١، والبلدان لابن الفقيه تحقيق يوسف الهادي ص ١٦٦، والرحلة الشامية للأمير محمد علي تحقيق علي كنعان ص

٨٥.

(٩) المركب التفديدي: المركب من اسمين، أو اسم وفعل، يكون الثاني قيداً في الأول، ويقوم مقامهما لفظ مفرد. مثل: حيوان

ناطق. يُنظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصبهاني تحقيق محمد مظهر بقا ١٥٧/١.

(١٠) صنف الشيخ مصطفى الغلاييني أنواع المركبات، فقال: "والمركب ستة أنواع: إسنادي، وإضافي، وبياني، وعطفي، ومزجي، وعددي" ثم

شرحها بالترتيب حتى وصل إلى المركب المزجي، فقال: "المركب المزجي: كل كلمتين ركبنا وجعلنا كلمة واحدة، مثل: بعلبك، وبيت

لحم، وحضرموت، وسيبويه، وصباح مساء، وشذر مذر". جامع الدروس العربية ١٤/١-١٥.

ابن إياز خالف هذا التصنيف في [المحصول في شرح الفصول تحقيق شريف النجار ٩٩/١]، فقال: "...ما كان الجزء الثاني منه

صوتاً مبنياً على الكسر، نحو: (سيبويه)، و(عمرويه)".

(١١) في الأصل: منيرة.

بَرَقَ نَحْرُهُ^(١)، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ كَلَامَها لفظٌ وليس بمفيدٍ.

وزاد المصنفُ - تبعًا للجزولي^(٢) في مقدمته^(٣)، وابنُ مالكٍ في تسهيله^(٤)، وابنُ عصفورٍ^(٥) في مقربه^(٦) - في تعريفِ الكلامِ قولَه: "بالوضع"، وهو لغةٌ: الحَطُّ^(٧)، واصطلاحًا: تعيينُ اللفظِ للمعنى^(٨).
وأختلفَ في تفسيره هُنا، فجمهورُ الشَّارحين فسروه بـ"القصد"، وهو: أنَّ يقصدَ المتكلمُ إفادةَ السَّامعِ^(٩).

قال ابنُ هشامٍ^(١٠): وعبرَ به المتأخرون، وهو أوضحُ^(١١). قلتُ: وهو مذهبُ الجمهورِ، منهم: سيبويه^(١٢)، وابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ^(١٣).

وفسره الشَّيخُ خالدٌ^(١٤) بوضعِ العربِ^(١٥). قلتُ: وهو أنَّ يكونَ مِنْ/ الأوضاعِ العربيَّةِ.

[أ/٥]

^(١) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٧.

^(٢) الجزولي: هو عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، البربري، المراكشي، يكنى بأبي موسى. ولد سنة ٥٤٠هـ، وتوفي سنة ٦٠٧هـ. من مصنفاته: الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، وشرح قصيدة بانث سعاد. يُنظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٥، والأعلام ٥/١٠٤.

^(٣) شرح المقدمة الجزولية في النُّحو ص ٣.

^(٤) ص ٢.

^(٥) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، يكنى بأبي الحسن، معروف بـ ابن عصفور. ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧هـ، وتوفي بها سنة ٦٦٩هـ. من تصانيفه: المقرب، والمتع، والمفتاح، والهلل. يُنظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠، والأعلام ٥/٢٧.

^(٦) تحقيق أحمد عبد الستار الجوارري ١/٤٥.

^(٧) اللسان "وضع".

^(٨) يُنظر: التعريفات ص ٢٥٢.

^(٩) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٧.

^(١٠) ابن هشام: هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن أحمد بن هشام الأنصاري، هو علّمة مشهور. ولد سنة ٧٠٨هـ، ومات سنة ٧٦١هـ. من آثاره: المغني، وشذور الذهب، وشرحه، وقطر الندى، وشرحه، شرح اللوحة لأبي حيّان. يُنظر: بغية الوعاة ٢/٦٨-٦٩، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ١/٤٠٠-٤٠١.

^(١١) لم أقف عليه في مصنفاته التي بين يدي. يُنظر قوله في المواهب الرّحمانية ل ٤.

^(١٢) لعلَّ في كتابِ سيبويه مملحًا، لم أقف عليه. يُنظر قوله في الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٤٩.

^(١٣) يُنظر: ٢/١.

^(١٤) الشيخ خالد: هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، الأزهرّي، الشافعيّ، زين الدين المصري، يعرف بالوفاد. ولد سنة ٨٣٨هـ، وتوفي سنة ٩٠٥هـ. من مصنفاته: التصريح بمضمون التوضيح، والمقدمة الأزهرية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب،

وشرح المقدمة الأجرومية. يُنظر: الضوء اللامع ٣/١٧١، والأعلام ٢/٢٩٧.

^(١٥) يُنظر: ص ٣.

قال الشَّاطِئِيُّ^(١): وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِثَلَا يَدْخُلُ الْكَلَامُ الْعَجَجِي . فَإِنَّهُ لَفْظٌ مُفِيدٌ بِالْقَصْدِ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِوَضْعِ الْعَرَبِ، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ.

اصطلاحًا: فَلَا بُدَّ مِنْ^(٢) إخراجِهِ عَنِ الْحَدِّ، إِذْ مَدَارُ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَجِيِّ.

فيحترزُ بالوضعِ على التفسيرِ الأوَّلِ مِنْ كَلَامِ النَّائِمِ، وَالسَّاهِي، وَالسَّكَرَانِ، وَالْمَجْنُونِ، وَمَحَاكَاةِ بَعْضِ الطَّيُورِ، وَمَا ضَاهَى ذَلِكَ.

وعلى التفسيرِ الثَّانِي مما ليس بعَرَبِيٍّ كالأعجميِّ، والمفيدِ بالعقلِ، كَمَا فِي غَلَامِ زَيْدِ الْمَسْمُوعِ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ حَيَاةَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ لَكِنْ بِالْعَقْلِ لَا بِالْوَضْعِ، أَوْ بِالطَّبْعِ، كَأَحِ أَحَ فَإِنَّهُ يُفِيدُ وَجَعَ الصَّدْرِ لَكِنْ بِالطَّبْعِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي صُدُورَ ذَلِكَ عِنْدَ وَجَعِ الصَّدْرِ لَا بِالْوَضْعِ؛ لِأَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَضَعْهُ لَذَلِكَ^(٣).

تنبيهٌ: قال السَّمُودِيُّ^(٤): بَقِيَ عَلَى الْمُؤَلِّفِ قَيْدٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: "لِذَاتِهِ"، لِيَحْتَرِزَ بِهِ عَنْ

^(١) الشَّاطِئِيُّ: هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى اللَّخْمِي. الشَّاطِئِيُّ تُوُفِيَ سَنَةَ ٧٩٠ هـ مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: الْأُصُولُ الْعَرَبِيَّةُ، وَالْإِفَادَاتُ وَالْإِنْشَادَاتُ، وَالْمُؤَافَقَاتُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. يُنْظَرُ: بَرْنَامِجُ الْمَجَارِي لِلْمَجَارِي الْأَنْدَلُسِيِّ تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ أَبُو الْأَجْفَانِ ١/١١٦، وَالْمُقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةِ الْكَافِيَةِ لِلشَّاطِئِيِّ تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَثِيمِينَ وَآخَرِينَ ص ١-١٤.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: نَصَفَ التُّونَ مَطْمُوسًا، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٣) يُنْظَرُ: الْمُقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةِ الْكَافِيَّةِ، ٣٦/١، ٣٧، ٣٨.

^(٤) فِي الْأَصْلِ: السَّمُودِيُّ، - دُثَّ فِي الْكَلِمَةِ تَحْرِيفًا. لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ: لِأَنِّي:

أَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَارِحٍ لِلْأَجْرُومِيَّةِ، أَوْ عَالِمٍ نَحْوِي يُسَمِّي: السَّمُودِيَّ.

ب. لَوْ فَارَضْتُ أَنَّهُ: السَّمُودِيُّ، أَوْ السَّمُودِيُّ، أَوْ السَّمُودِيُّ.

السَّمُودِيُّ: وَقَفْتُ عَلَى شَرْحِينَ لَهُ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ:

* شَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ لِلْسَّمُودِيِّ، رِسَالَةُ مَا جَسْتِيرَ، جَامِعَةُ آمِّ الْقُرَى، تَحْقِيقُ مُوسَى السُّلَمِيِّ، رَقْمُهَا (٥٢٤٢).

* شَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْسَّمُودِيِّ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ خَلِيلُ شَرْفٍ، مَطْبُوعٌ فِي مَجْلَدَيْنِ.

لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الشَّرْحِينَ.

السَّمُودِيُّ: وَقَفْتُ عَلَى الْعَدِيدِ مِمَّنْ اشتهَرُوا بِـ"السَّمُودِيِّ"، وَلَكِنْ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ.

وَلَمْ أَقِفْ فِي عِلْمِ النَّحْوِ إِلَّا عَلَى عَالِمٍ وَاحِدٍ مِنْ شَرَّاحِ شَذُورِ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ، هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مُوسَى

بْنِ مُحَمَّدِ الْخُمَسِيِّ بْنِ التَّقِيِّ الْعَسَاسِيِّ، السَّمُودِيُّ، الشَّافِعِيُّ، وُلِدَ سَنَةَ ٨٤٥ هـ بِسَمْنُودٍ وَنَشَأَ بِهَا، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَجَمِيعَ أَلْفِيَةِ

النَّحْوِ، عَالِمٌ بِالْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، قَرَأَ فِي الْقَاهِرَةِ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ. مِنْهُمْ: الْجَوَاجِرِيُّ فَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ. يُنْظَرُ: الضُّوْءُ اللَّامِعُ ٨/٤٥.

لَمْ أَقِفْ عَلَى شَرْحٍ لَهُ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ.

السَّمُودِيُّ: نُورُ الْبَيِّنِ - ي. ب. مُحَمَّدُ السَّمُودِيُّ الشَّافِعِيُّ وَُلِدَ فِي سَمْنُودٍ سَنَةَ ٨٤٤ هـ، وَاسْتَوطنَ الْمَدِينَةَ سَنَةَ ٨٧٣ هـ، وَهُوَ

مُؤَرِّخُهَا وَمُفْتِيهَا. مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: الْإِيضَاحُ فِي الْمَنَاسِكِ، وَمَوَاهِبُ الْكَرِيمِ الْفَتَاحِ فِي الْمَسْبُوقِ الْمُشْتَغَلِ بِالِاسْتِفْتَاةِ، وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى

الجملة المقصودة لغيرها، وهي الصِّلَّة، نحو: وجهه حسنٌ من: جاء الذي وجهه حسنٌ^(١). انتهى.
قلت: وكذلك جملة الصِّفَةِ، وجملة الخبر، وجملة الحال، فلا يُسَمَّى شيءٌ من ذلك كلامًا
فإن قلت: إذا كان كذلك فلا شيء لم يذكره المصنف في تعريف الكلام؟
قلت: لأنَّ الإفادة^(٢) تُغني عن ذلك.

[فإن قلت: بقي عليه أيضًا الإسناد، فلا شيء لم يُصرَّح به؟
قلت: إمَّا لأنَّه عنده شرطٌ وهو المختار - لا جزء له، وإلَّا لزم ألا يوجد كلامٌ يكون لفظًا حقيقةً،
وهو في غاية البعد، وإمَّا لأنَّ الإفادة تُغني عن ذلك]^(٣).
فائدة: الكلام: مشتقٌّ من الكلام، وهو الجرح^(٤)، فإذا كان حسنًا أثر في النفس سرورًا، وإذا كان
قبيحًا أثر في النفس تغييرًا، فاشتقاقه من الكلام بين: لأنَّه يؤثر في النفس حسنه وقبحه، كما
يؤثر الجرح في الجسد، وهذا تنبيه حسنٌ قاله ابنُ أبي الربيع^(٥).

=الأجرومية، والأنوار السُّنِّيَّة في أجوبة الأسئلة اليمينية، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، يُنظر: كشف الظُّنون ١/١٩٤ - ٢١٠ - ٣٠٢.
٦١٤ - ٧٥٨، ٢/١٠٤٩ - ١١١٩ - ١١٥١ - ١٨٩٦ - ٢٠١٦، والأعلام ٤/٣٠٧ - ٣٠٨.

هذا هو المقصود والله أعلم:- لأن:

* له شرح على الأجرومية مخطوط في المكتبة الأزهرية - القاهرة، رقمه ((١٠٦٥/٩٢٠٥)).

* وجدت ردًّا للشيخ أحمد زروق - سيأتي الحديث عنه - على استدراك التمهودي السابق، فهما عاشا تقريبًا في نفس الحقبة
الزمانية، فابن زروق ولد عام (٨٤٦هـ)، والتمهودي - كما ذكرت - ولد عام (٨٤٤هـ)، يُنظر ترجمة أحمد زروق في الأعلام ١/٩١.
^(١) لم أقف عليه.

ردَّ الشيخ زروق على هذا الاستدراك في شرحه للأجرومية ص ٦، قال: "ولا يقال: بقي على المصنف قيد آخر، وهو أن
يقول: لذاته؛ ليحترز به عن الجملة المقصودة لغيرها كالصِّلَّة، نحو: وجهه حسن، من: جاء الذي وجهه حسن؛ لأنَّا نقول: هذه
الجملة خرجت بقوله: المفيد، فذكر بالوضع بعده للاهتمام بشأنه، لا للاحتياج إليه، أو بقوله بالوضع أنَّ المتبادر منه كونه
مقصودًا لذاته".

^(٢) في الأصل: الثاء مطموئة، لعل ما أثبت هو الصواب.

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٤) اللسان "كلم".

^(٥) لم أقف عليه في مصنفاته التي بين يدي. يُنظر قوله في الدرر النحويَّة ص ٨.

قال الشَّيْخُ رَحْمَةُ اللهِ:

أقسامُ الكلام

"وأقسامه ثلاثة: إسم، وفعل، وحرف جاء لَمَعْنَى"^(١).

ولمَّا فرغَ مِنْ تعْيِيفِ الكلامِ، وكانَ له أجزاءٌ يتركَّبُ مِنْهَا، طَفِقَ في ذِكْرِهَا معْبِرًا عَنْهَا بالأقسامِ مجازًا؛ لِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ في الجزئياتِ، كَمَا فعلَ الرَّجَائِيُّ في جَمْلِهِ^(٢).

فقال: "وأقسامه" جمعُ قِسْمٍ لا قَسِيمٍ^(٣). كأزْطَالٍ جمعُ رِطْلٍ، أي: أجزاءُ الكلامِ التي يتركَّبُ مِنْ مجموعِها لا أفرادِها، [إِذْ لا يصحُّ إطلاقُ اسمِ الكلِّ^(٤) على كلِّ واحدٍ^(٥) مِنْ أجزائه.

وهي [١] "ثلاثة".

فإن قلت: لأي شيءٍ فَصَّلَهُ، ومَلَّا اقتصرَ عليه؟

فالجوابُ: إنَّما فعلَ ذلكَ للمحافظةِ على فوائِدِ الإجمالِ والتَّفصيلِ التي مِنْهَا، أَنْ يَرى المتكلمُ المعنى في صورتين مختلفتين، إحداهُما: مِهْمَةٌ، والأُخرى: مَوْضِعَةٌ، وعِلْمانَ خَيْرٍ مِنْ عِلْمٍ واحدٍ، وَمِنْهَا تَكْمُلُ اللَّذَّةُ؛ نَحْنُ المنساقَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَلَدُ وَأَعَزُّ مِنَ المنساقِ بلا تعبٍ.

تنبيهٌ: ما قررنا به كلامه مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ^(٧) راجِعٌ للكلامِ الاصطلاحِيّ، / هو الذي عليه جمهورُ الشَّارِحِينَ^(٨).

وقال بعضهم: هو راجِعٌ للكلامِ اللغوي بمعنى الكلمة^(٩)، و^(١٠) عليه يَكُونُ في الضَّمِيرِ استخدامٌ

^(١) من المَقْدِمة ص ٥.

^(٢) يُنْظَرُ ص ١٧.

^(٣) اللسان "قَسَمَ".

قَسِيمٌ: الجمعُ أَقْسِمَاءُ وجمعُ الجمعِ أَقاسِيمٌ.

^(٤) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسِّيَاق.

^(٥) في الأصل: مطموس، والسِّيَاق دلّني إلى ما أثبت، لعَلَّه الصَّواب.

^(٦) مستدرَكٌ في حاشية المخطوط.

^(٧) يقصدُ الضَّمِيرَ في قولِ ابنِ أَجْرُومَ: "أقسامه".

^(٨) كالحسني، والرَّاعي، وأحمد زروق. يُنْظَرُ: الدُّرَّةُ النُّحُويَّةُ ص ١٠، والمستقل بالمفهوميَّة ص ١١٤، وشرح زروق على الأَجْرُوميَّة ص ٧.

^(٩) يُنْظَرُ: إلْتِحَافُ المِثَّةِ بشرح المَقْدِمة الأَجْرُوميَّة لعبد الحميد الهنداوي ص ١٨، ١٧.

^(١٠) في الأصل: مطموس.

(١). نحو^(٢): [الوافر]

[٣]- إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَغَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٣)

[وقيل: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ بِدُونِ^(٤) قَيْدِهِ^(٥)].

ثُمَّ أُبْدِلَ^(٦) مِنْ قَوْلِهِ: "ثَلَاثَةٌ" قَوْلَهُ: "اسْمٌ"، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْحَاءٍ: مَظْهَرٌ، نَحْوُ: زَيْدٌ، وَمُضَمَّرٌ، نَحْوُ: أَنَا، وَمَمْهِمٌ، نَحْوُ: هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَصْلَحَ لِكُلِّ جِنْسٍ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ: الْمَمْهِمُ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ: الْمُضَمَّرُ، الثَّانِي: الْمَظْهَرُ.

"وَفَعَلٌ" وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ عَلَى الْأَصَحِّ^(٧): مَاضٍ، نَحْوُ: قَالَ، وَمُضَارِعٌ، نَحْوُ: يَقُولُ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: قُلْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو^(٨) إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ أَوْ لَا، الثَّانِي: الْمَاضِي، وَالْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالْاِسْتِقْبَالِ أَوْ

(١) الاستخدام: هُوَ أَنْ يَذَكَرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ، فَيَرَادُ بِهِ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ يَرَادُ بِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ مَعْنَاهُ الْآخَرُ، أَوْ يَرَادُ بِأَحَدِ ضَمِيرِيهِ أَحَدُهُمَا، وَبِالْآخَرِ الْآخَرُ. يُنْظَرُ: التَّعْرِيفَاتُ ص ٢١-٢٢، وَبَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ لِتَلْخِيصِ الْمَفْتَاحِ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ لِعَبْدِ الْمُنْعَالِ الصَّعِيدِيِّ ٥٩٩/٤.

(٢) (رغيناه): أَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى السَّمَاءِ مَرِيدًا بِالسَّمَاءِ الْمَطَرِ؛ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ مِنْهَا، لَكِنَّهُ فِي الضَّمِيرِ أَرَادَ أَثَرُ الْمَطَرِ، وَهُوَ نَبَاتُ الْأَرْضِ، وَ(أقسامه) أَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْكَلَامِ، لَكِنَّهُ أَرَادَ بِالضَّمِيرِ الْكَلِمَةَ.

(٣) قائله: نُسِبَ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةٍ، وَلِمَعَاوِيَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَلِلْفَرَزْدَقِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِي جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ. من شواهد: المفضليات تحقيق أحمد شاكر-عبد السلام هارون ص ٣٥٩، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق تحقيق محمد عبد الحميد ٢٦٦/١، واللسان "سما"، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح العباسي تحقيق محمد عبد الحميد ٢٦٠/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٣/٣٨. بلا نسبة في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق إبراهيم شمس الدين ص ٨٨، ومعجم ديوان الأدب للفارابي تحقيق أحمد مختار عمر ٤٧/٤، والتعريفات للجرجاني ص ٢٢. وشرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق طيبة حمد بودي ص ١٥١، وبغية الإيضاح ٥٩٩/٤.

ولهذا البيت ثلاث روايات، الرواية الأولى: التي ذكرها الشارح، والرواية الثانية:

إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَغَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

والرواية الثالثة:

إِذَا نَزَلَ السَّحَابُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَغَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

(٤) فِي الْأَصْلِ: التُّونُ مَطْمُوسَةٌ، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَ هُوَ الصُّوَابُ.

(٥) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

(٦) بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ. وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، قَالَ الْكُفَرَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ فِي

ص ١٦: "إِنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَسْتَوْفِ الْأَجْزَاءَ، فَإِنَّ اسْتَوْفِيَتْ -كَمَا هُنَا- فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، أَوْ أَنَّ الضَّمِيرَ مُقَدَّرُ تَقْدِيرِهِ: اسْمُ مِنْهَا".

(٧) الْفِعْلُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ، وَنَوْعَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ بِإِسْقَاطِ الْأَمْرِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْمُضَارِعُ.

(٨) فِي الْأَصْلِ: يَخْلُو.

لا، الثاني: المضارع. والأول: الأمر^(١).

"وحرفٌ جاء" أي: وُضِعَ "لمعنى"، وهو لغةٌ: بمعنى المقصودِ مِنْ عُنِي إذا قصدَ مِنْ غيرِ اعتبارِ قصدهِ مِنْ اللفظِ بالفعلِ أو بالقوة^(٢).

واصطلاحاً: له معنيان، أحدهما: ما يقصدُ بالفعلِ مِنَ اللفظِ، الثاني: ما يمكنُ أَنْ يقصدَ مِنَ اللفظِ^(٣).

وهو ثلاثة أصنافٍ أيضاً، حرفٌ مشتركٌ بينَ الأسماءِ والأفعالِ، نحو: هل، ومختصٌّ بالأسماءِ، نحو: في، ومختصٌّ بالأفعالِ، نحو: قد.

وقوله: "جاءَ لمعنى" أخرجَ به حروفَ التَّهجي، سواءً كانت أجزاء كلمة كُـمَسَّى الزَّاي، والياء، والدَّال، الذي هو يه، يه، ده مِنْ زِيدٍ مثلاً، وهي أجزاءُهُ، أو لم تكن كالزَّاي والياء، فإنَّ حروفَ التَّهجي لا معنى لها مطلقاً.

ومَنْ قال^(٤): إِنَّ حروفَ التَّهجي إذا لم تكن أجزاء كلمة، فهي أسماءٌ لمعانٍ؛ فقد التبسَ عليه الاسمُ بالمسعى، فإنَّ حروفَ التَّهجي إنما هي مسمياتُ أسماءِ حروفِ التَّهجي، قاله أستاذُ^(٥) شيخِ شيخنا^(٦).

تنبيهات:

الأول: تقسيمُ الكلامِ إلى هذه الثلاثة مِنْ تقسيمِ الكلِّ إلى أجزائه، كانقسامِ السَّكَنجِيلِ^(٧) إلى

(١) ما يختصُّ بالفعلِ فيه لف ونشر مشوَّش.

(٢) قاله السيّد عيسى الصفوي: يُنظرُ قوله في حاشية الشُّنَوَانِي على شرح مقيِّمة الإعراب لابن هشام تحقيق محمَّد شقَّام ١/١٥، والمواهب الرِّحمانِيَّة لـ ٥.

(٣) قاله السيّد الجرجاني: يُنظرُ: المواهب الرِّحمانِيَّة لـ ٥.

(٤) مِنْ الذين قالوا بذلك الشَّيْخُ خالد الأزمري: "جاءَ لمعنى" مِنْ حروفِ التَّهجي إذا كانت أجزاء كلمة، كزاي زيد، ويائه، وداله لا مطلقاً؛ لأنَّ حروفَ التَّهجي إذا لم تكن كذلك كانت أسماءَ لمعانٍ، فجيم مثلاً جه، والدَّليل على أنَّها اسم قبولها لعلامات الاسم. نحو: كتبت جيمًا، وهذه الجيم أحسن من جيمك، وكذا الباقي: يُنظرُ: شرح المقدمة الأُجروميَّة ص ٢٢.

(٥) في الأصل: اشتاذ.

(٦) يُنظرُ: الدُّرَّة الشُّنَوَانِيَّة لـ ٢٠، والمواهب الرِّحمانِيَّة لـ ٥.

(٧) السَّكَنجِيلين: كلمة فارسية معربة، وهي شراب مرَّكَّب مِنْ حامض وحلو يُنظرُ: المعجم الوسيط "سَكَن". لم أقف على "السَّكَنجِيل" في المعاجم وكتب المعرب.

خَلٍ وَعَسَلٍ. قَالَ السَّمُودِيُّ فِي الصَّغِيرِ^(١): وَهَذَا مُسَلَّمٌ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ؛ إِذْ كُلُّ مِثْمَا رَكْنٌ لِلْإِسْنَادِ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَكَيْفَ يَكُونُ جُزْءًا؟ وَلِهَذَا قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ الْكَلَامَ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَسْمٍ وَفِعْلٍ، وَلَمْ يَقُولُوا مِنْ أَسْمٍ وَحَرْفٍ، وَقَدْ قَالَه أَبُو عَلِيٍّ مُحْتَجًّا عَلَى ذَلِكَ بِمِثْلِ: يَا زَيْدُ^(٢)، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُؤَلَّفٌ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، وَأَنَّ "يَا" فِيهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَالْمُؤَلَّفُ إِنْ رَأَى رَأَى أَبِي عَلِيٍّ، فَكَلَامُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنْ رَأَى رَأَى الْجُمْهُورِ، فَيُؤَوَّلُ كَلَامُهُ بِأَنَّ الْحَرْفَ [لَمَّا كَانَ]^(٣) يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، بِحَيْثُ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهِ؛ جَعَلَهُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ جُزْءًا^(٤). انتهى./

[١/٦]

وَلَيْسَ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَلْبِيِّ إِلَى جُزْئَاتِهِ، كَانْقِسَامِ الْحَيَوَانِ إِلَى إِنْسَانٍ، وَفَرَسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ فِي الْكَلِمَةِ حَيْثُ جُعِلَتْ أَقْسَامًا لَهَا^(٥).

الثَّانِي: دَلِيلُ انْحِصَارِ الْكَلَامِ فِي الثَّلَاثَةِ اسْتِقْرَاءً^(٦) بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ تَتَّبَعُوا الْكَلَامَ الْفَصِيحَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ

^(١) بحثت في المصادر التي ترجمت له، وفي المخطوط المسنن بـ "الفيض الشهودي في مناقب السمودي"، فلم أقف على مصنف له يسمى "الصغير"، لعله من كتبه المخطوطة أو المفقودة؛ إذ أن عدد كتبه المخطوطة والمفقودة فاق المطبوع.

^(٢) قال الفارسي في الإيضاح تحقيق كاظم المرجان ص ٧٣: "...الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فإنَّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء".

قال السهري في شرح الأجزومية في علم العربية تحقيق محمد خليل شرف ٨٦/١: "ولعلَّ التَّقْيِيدَ الذي ذكره الفارسي بقوله: ((في النداء)) يدلُّ على موافقته للجُمهور؛ فتكون إرادته الحرف الذي ناب عن الفعل، وليس كلُّ حرف".

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٤) لم أقف عليه.

^(٥) قال محمد الأهدل في الكواكب الدرية ص ٢٩-٣٠: "لأنَّ التَّقْسِيمَ إمَّا قِسْمَةَ الْكَلْبِيِّ إِلَى جُزْئَاتِهِ، بَأَن كَانَتْ مَاهِيَّةُ الْمَقْسُومِ قَدْ تَوْجَدَ مِنْ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ، وَقَدْ تَوْجَدَ مِنْ بَعْضِهَا، فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَقْسُومِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِهِ، بِأَنَّ يَجْعَلَ كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا مَبْتَدَأً مَخْبِرًا عَنْهُ بِالْمَقْسُومِ، كَقَوْلِكَ: الْاسْمُ كَلِمَةٌ، وَالْفِعْلُ كَلِمَةٌ، أَمَّا قِسْمَةُ الْكَلْبِ إِلَى أَجْزَائِهِ بِأَن كَانَتْ مَاهِيَّةُ الْمَقْسُومِ لَا تَوْجَدُ إِلَّا بِوُجُودِ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ مَعًا، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَقْسُومِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِهِ، كَقَوْلِهِ: السُّكْنَجِبِينَ: عَسَلٌ، وَخَلٌّ وَمَاءٌ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: الْعَسَلُ سَكْنَجِبِينَ، وَالْمَاءُ سَكْنَجِبِينَ؛ لِأَنَّ مَاهِيَّةَ السُّكْنَجِبِينَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالثَّلَاثَةِ مَعًا، بِحَيْثُ إِنَّهُ إِذَا انْتَفَى وَاحِدٌ مِنْهَا: انْتَفَى كَوْنُهُ سَكْنَجِبِيًّا، وَعَلَى كَلَا الْقِسْمِينَ لَا يَصِحُّ جَعْلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَقْسَامًا لِلْكَلامِ، أَمَّا عَلَى قِسْمَةِ الْكَلْبِيِّ إِلَى جُزْئَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: الْاسْمُ كَلَامٌ، أَوِ الْفِعْلُ كَلَامٌ، أَوِ الْحَرْفُ كَلَامٌ، وَأَمَّا عَلَى قِسْمَةِ الْكَلْبِ إِلَى أَجْزَائِهِ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ لَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِانْتِفَاءِ الْحَرْفِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْحَرْفِ وَالْفِعْلِ فِي الثَّانِي، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْكَلَامُ إِلَّا نَحْو: قَامَ زَيْدٌ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. فَإِنَّ مَاهِيَّةَ الْكَلَامِ تَوْجَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَقَطْ، وَمِنَ الْأَفْعَالِ كَمَا تَقَدَّمَ".

^(٦) الاستقراء: هو الحكم على كلي؛ لوجوده في أكثر جزئياته يُنظر: كتاب التعريفات ص ١٨.

يُخْرِجُ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ^(١)، فَحَكَمُوا بِأَنْ لَا رَابِعَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: بَلْ ثُمَّ رَابِعٌ، وَهُوَ اسْمُ الْفَعْلِ، قَالَ بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ صَابِرٍ^(٢)، وَسَمَاءُ خَالِفَةٌ^(٣): لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنِ الْفَعْلِ، فَكَيْفَ هَذَا؟

قُلْتُ: قَوْلُهُ حَدَثَ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ^(٤).

وَبَيَانُ الْقَصْرِ إِمَّا أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْمُفْهُومِيَّةِ أَوْ لَا. الثَّانِي: الْحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يَدُلَّ مَهْيُئَتُهُ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمَنِ^(٥) الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، الثَّانِي: الْأِسْمُ، وَالْأَوَّلُ: الْفَعْلُ^(٦).

قُلْتُ: وَهَذِهِ قِسْمَةٌ دَائِرَةٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَتَكُونُ حَاصِرَةً، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ فِي كُلِّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ يُعْبَرُ بِمَنْهَا عَنْ جَمِيعِ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَيَتَوَهَّمُ فِي الْخِيَالِ.

الثَّالِثُ: أَثَرُ الْأِسْمِ فِي الذِّكْرِ؛ لِلإِخْبَارِ بِهِ وَعَنْهُ، وَثَنَى بِالْفَعْلِ؛ لِلإِخْبَارِ بِهِ لَا عَنْهُ، وَأَخَّرَ الْحَرْفَ؛ لِعَدَمِهِمَا فِيهِ. وَسَمِّيَ الْأَوَّلُ اسْمًا؛ لِاسْمُوهِ^(٧) وَعُلُوِّهِ عَلَى أَخُوَيْهِ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا، وَافْتِقَارِهِمَا إِلَيْهِ^(٨)، وَلِهَذَا أُوتِرَ عَلَيْهِمَا، وَالثَّانِي فَعَلًا؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ، وَهُوَ الْفَعْلُ حَقِيقَةً^(٩)، وَالثَّالِثُ حَرْفًا؛ لَوْقُوعِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الثَّلَاثِ.

(٢) أَبُو جَعْفَرِ بْنِ صَابِرٍ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ صَابِرٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْقَيْسِيُّ، كَانَ رَفِيقًا لِأَبِي جَعْفَرِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَكَانَ كَاتِبًا مَتْرَسَلًا، شَاعِرًا، حَسَنَ الْخَطِّ، قَاضِيًا، نَبِيلًا. عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، مِنْ رُؤَسَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنُّحُو، خَرَجَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَنَزَلَ مَصْرَ بَعْدَ السَّبْعِمِائَةِ. يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاءِ ٣١١/١.

(٣) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ تَحْقِيقَ حَسَنِ هِنْدَاوِيِّ ٢٢/١-٢٣: "وَأَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ أَقْسَامَ الْكَلِمَةِ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفَعْلٌ، وَحَرْفٌ. وَحَكَى لَنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الرَّبِيعِ شَيْخُنَا عَنْ صَاحِبِهِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ صَابِرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ ثُمَّ رَابِعًا، وَهُوَ الَّذِي نَسْمِيهِ نَحْنُ ((اسْمُ فَعْلٍ))، وَكَانَ يَسْمِيهِ ((خَالِفَةً))، إِذْ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ. حَكَى لَنَا ذَلِكَ عَنْهُ أَسْتَاذُنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَابِ وَالِاسْتِنْدَارِ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ."

قَالَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقْدِمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ٢٠: "فَلَا التَّفَاتُ لِمَا زَادَهُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ صَابِرٍ، وَهُوَ: اسْمُ الْفَعْلِ، وَسَمَاءُ الْخَالِفَةِ، نَحْوُ: "صَه"، فَإِنَّهُ خَلَفَ عَنْ "اسْكْتَ"، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَفْرَادِ الْأِسْمِ."

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَزْهَرِيِّ ص ٤.

(٥) فِي الْأَصْلِ: الْأَزْمَنَةُ.

(٦) يُنْظَرُ: مَجِيبُ الْبَدَا ص ١٣.

الْفَ وَتَشْرَهْنَا مَشْأَنَ.

(٧) وَفِي هَذَا مَلْمَحٌ إِلَى تَأْيِيدِ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي أَنَّ اسْتِغْنَاءَهُ عَنْ السَّمَوِ، وَسَيَأْتِي اخْتِيَارُهُ صَرِيحًا فِي ص ٢٨.

(٨) قَالَ الْفَاكِهِيُّ فِي الْفَوَاكِي الْجَنِيَّةِ ص ٦٨: "وَلَأَصَالَتُهُ فِي الْإِعْرَابِ."

(٩) قَالَ الْفَاكِهِيُّ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ: "وَاتَّبَعَهُ بِالْفَعْلِ: لِكَوْنِهِ يَقَعُ جُزْءُ الْكَلَامِ، وَلِحُلُولِهِ مَحَلَّ الْأِسْمِ وَدُخُولِ الْإِعْرَابِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ."

طريقاً وفضلةً مِنَ الكلام^(١).

فإن قلت: لأي شيء عدل عن قوله "أسماء، وأفعال، وحروف" إلى ما ذكر؟

قلت: لأنه أراد معقول كل واحدٍ منها، ومعقوله شيء مفرد^(٢).

فائدة: في الاسم سبع لغات^(٣) نطقها بعضهم، فقال: [البسيط]

[٤]- في الاسم سبع لغات كلها سمعت

وأنني قد جمعت الكل مرتجلاً

اسم بضم وكسر مع سم بهما

وفي سماء بثلاث حسبما نقل^(٤)

(١) الحرف طرف هذا معنى من معانيه في اللغة، أما الحرف فضلة، قال د. محمد عبد العاطي، محقق بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب [٣١٥-٣١٤/١]: إن كان يُقصد بالفضلة ما يستغنى عنه، فالحرف ليس كذلك في اللغة؛ لأنَّ وظيفته أساسية، إذ يربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والفعل بالاسم؛ فهو إذا لا يُستغنى عنه. وإن كان المقصود بالفضلة ما يأتي بعد الإسناد، فليس كذلك؛ إذ إنَّ الحرف يدخل على المسند إليه في مثل "إنَّ محمدًا عالم"، وعلى المسند في مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، ولعلَّ الشَّارح في هذه الكلمة جرى على عادة النُّحاة من ظلمهم للحرف، وادعائهم أنَّ معناه ليس في نفسه، بل في غيره، ولم أجد في معاجم اللغة إشارة إلى كون الحرف فضلة. بتصرف.

(٢) يُنظر: الدُّرَّة النُّحَوِّيَّة ص ١٣.

(٣) اقتصر الشَّارح على الأشهر، فهي تتراوح ما بين أربع لغات إلى ثمان عشرة لغة. جمعها بعضهم، فقال:

للاسم عَشْرُ لُغَاتٍ مَعَ ثَمَانِيَةٍ يَنْفُلُ جَدِّي شَيْخِ النَّاسِ أَكْمَلِيهَا
سَعَى سَمَاءٌ سَمَّ اسْمٌ وَزِدْ سِفَةً كَذَا سَمَاءٌ يَنْثَلِيثُ لِأَوَّلِيهَا

يُنظر: روح المعاني ٥٢/١. وشرح المفصل لابن يعيش تحقيق إميل يعقوب ٨٣/١، وحاشية الصَّبَّان ٨٦/١، واللسان "سما"، وحاشية البُخَيْرِي على الخطيب ٣٣/١.

وذكر ابن الحاج أيضًا في [حاشيته على شرح المكوذي ص ٨] أنَّ للاسم ثماني عشرة لغة:

إِسْمٌ بِسَمٍّ سَمًا سَمَاءٌ وَسِمَةٌ سَمَاءٌ تَلْهَيْنُ نَلَتْ الْكَرْقَةُ

(٤) لم أقف على قائلهما.

من شواهد: بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب ٣١٥/١.

ولعجز البيت الثاني رواية أخرى:

وفاسمًا بثلاث حسبما نقل

قال الشيخ رحمه الله: "فالاسم يُعرف بالخفض، والتَّنوين، ودخول الألف واللام"^(١).

ولما ذكر أجزاء الثلاثة، وكان لكلٍ منها علاماتٌ، وحدٌ يُعرف ويتميز بها عن أخويه؛ أثر التَّمييز بالعلامة على الحذف، وهو أضبط؛ لاطراده، وانعكاسه^(٢) بخلافها، إذ لا تنعكس^(٣) تسهيلًا على المبتدئ. فقال: "بالاسم" أي: ماصدقاته^(٤)، وهو: ما دلَّ على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(٥) [وضعًا]^(٦).

فإن قلت: لأي شيء عدل عن مقام الإضمار إلى ما ذكر؟

قلت: لأنه أوضح للمبتدئ المقصود بالذات بهذه المقدمة.

واللام فيه للعهد الذكري: لتقدم مصحوبها ذكرًا.

فائدة: اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاسم، فقال الكوفيون: أصله وسمٌ، فهو محذوف

الفاء، معوض عنها الهمزة، وقال البصريون: أصله سَمُو^(٧)، فهو محذوف اللام، ثم سكنت فاءه، [٦/ب]

وعوضت من لامه همزة وصل، وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ التَّصغير والتَّكسير يشهدان له^(٨).

"يُعرف" أي: يتميز عن قسيميه الفعل والحرف "بالخفض" في آخره، وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها عامل الجرّ، سواء كان حرفًا، نحو: مررتُ بزيدٍ، فزيدٌ: اسمٌ؛ لدخول الخفض في آخره، أم إضافةً، نحو: غلامُ زيدٍ، فزيدٌ: اسمٌ؛ لأنه مجرورٌ بالإضافة، أم تبعيةً على رأي، نحو: مررتُ بزيدٍ

^(١) متن المقدمة ص ٥.

^(٢) الاطراد: أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، والانعكاس: أن يوجد الحد كلما وجد المحدود. يُنظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لـ محمود عبد المنعم ١/٢١٤.

^(٣) قال ابن هشام: والفرق بين الحذف والعلامة، أنَّ الحد يلزمه أمران: الاطراد والانعكاس، والعلامة يلزمها أمر واحد منهما: هو الاطراد، خاصة دون الانعكاس، وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل: وجد الإنسان. ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان. يُنظر: شرح اللّمْحة البدرية تحقيق هادي نهر ١/١٦٧.

^(٤) ماصدقات: جمع "الماصدق" عند المناطقة هو الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلّي. يُنظر: المعجم الوسيط "صدق".

وقد استخدم هذه اللفظة قبله شيخه الشَّونائي في مصنفه الدُّرة الشَّونائية، و"المواهب الرِّحمانية".

^(٥) يُنظر: شرح الحدود النُّحوية ص ٧٣.

سيبويه لم يذكر تعريفًا للاسم، قال في [الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ١/٢]: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط".

^(٦) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٧) أو: سَمُو بضم الفاء.

^(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة الأولى ص ٤، والتَّبيان في إعراب القرآن ١/١٠، وأسرار

العربية ص ٢٤، واللسان "سما".

العالم، فالعالمُ: اسمٌ؛ لأنَّه مجرورٌ بالتبعية، وقد اجتمعن في البسمة، هذا هو الجاري على الألسنة.

قلت: وتعريفه بما ذكر مبني على أن الإعراب لفظي.

فإن قلت: لأي شيء اقتصر على الكسرة؟

قلت: لأنَّها الأصل، وإلا فمثلها ما ناب عنها من ياء، وفتحة.

فإنما على أنه معنوي، وإليه ذهب المصنف [كما يأتي]^(١)، فهو تغييرٌ مخصوصٌ في آخر الكلمة، علامته الكسرة وما ناب عنها.

فإن قلت: لأي شيء اختصَّ الخفض بالاسم؟

قلت: لأنَّ كلَّ مخفوضٍ مُخبرٌ عنه في المعنى، ولا يُخبر إلا عن الاسم؛ فلا يُخفض إلا الاسم.

فائدة: الخفضُ عبارةُ الكوفيين^(٢)، قال بعضهم: والمصنفُ كان على مذهبيهم؛ لأنَّه عبَّر به في مقدِّمته، والجرُّ عبارةُ البصريين، وهي الفصحى.

ويُعرف أيضًا بـ"التَّنوين"^(٣) في آخره، وهو: نونٌ ساكنةٌ^(٤)، تلحقُ الآخرَ لفظًا لا خطأً لغير توكيدٍ^(٥).

فخرج بـ"ساكنة" نونٌ ضَيِّقَتْنِ^(٦)، ورَعَشَتْنِ^(٧)؛ لتحركهما.

وبـ"تلحقُ الآخر" نونٌ (انكسر) ومُنكسرٍ.

فإن قلت: هل يخرج بالقيد قولٌ بعضهم: شربتُ ما بالقصرِ والتَّنوين، فإنَّ الميمَ أوَّلُ الاسمِ، وقد لحقَّها التَّنوينُ؟

^(١) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء تحقيق محمد علي النجار وآخرون ٣/١.

^(٣) التَّنوين مصطلح بصريٍّ، والكوفيون يقولون: الإجراء. يُنظر: المصدر السابق ٤٣/١.

^(٤) كثير من العلماء يقيد تعريف التَّنوين بـ"الزائدة"، قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب تحقيق رمضان عبدالنواب ٦٦٧/٢]: "وهي نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة".

^(٥) يُنظر: أوضح المسالك تحقيق محمد عبد الحميد ١٤/١.

"لغير التوكيد" هذا القيد لم يذكره ابن مالك وأبو حيان. يُنظر: ارتشاف الضرب ٦٦٧/٢.

^(٦) ضَيِّقَتْنِ: الذي يتبع الضَّيْفَ متطافلاً للسان "ضيف".

النُّونُ الأولى متحركة زائدة: لأنَّ ضَيِّقَتْنِ مِنْ ضَيِّفٍ، والنُّونُ الثانية هي: التَّنوين.

^(٧) رَعَشَتْنِ: المرتعش. اللسان "رعش".

قال عزيمة في [المعني في تصريف الأفعال ص ١٠٦]: "لا نحكم على النُّون المتطرفة التي لم تسبق بالفاء بالزيادة، إلا إذا دلَّ الدليل على زيادتها، كما في رعش للمرتعش".

قلتُ: لا؛ لأنه لَحِقَ الألفَ، وهي آخر، ثُمَّ حذفتُ؛ لالتقاء الساكنين، قاله الموضحُ في الحواشي^(١).

وبـ"لا خطأ" النُّونُ اللاحقةُ لآخرِ القوافي.

و"بغيرِ توكيدٍ" نونٌ، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٢) الواقعةُ بعدَ فتحةٍ.

ومعلومٌ أنَّ ما خَرَجَ بقيدي السُّكونِ ولحوقِ الآخرِ يخرجُ بـ"لا خطأ"، فالقيدانِ لتحقيقِ الماهيةِ لا للاحترازِ، لكن لما سُبِقا وأمكن الاحترازُ بهما، أُسندَ الاحترازُ إليهما لسبقيهما، قاله أستاذُ شيخِ شيخنا^(٣).

تنبيهٌ: أقسامُهُ^(٤) أربعةٌ^(٥):

^(١) لم أقفِ عليه. يُنظرُ قوله في شرح التَّصريح ٥/١.

لابن هشام حواشي عدة، منها:

* حواشي على الألفية.

* حواشي على التَّسهيل، لابن مالك، ذكرها خالد الأزهري.

* حواشي على شرح الألفية، لابن النَّاظم، ذكرها السيوطي يُنظرُ: بغية الوعاة ٦٩/٢، وشرح التَّصريح ٥/١، وهمع الهوامع تحقيق عبدالعال مكرم ١٥٦/٢، والأعلام ١٤٧/١.

^(٢) قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [سورة العلق، آية: ١٥]. أسهلها: لنسفَعنْ، متصلة بنون التَّوكيدِ الخفيفة، قلبت النُّونُ الخفيفة عند الوقف لِقَا.

^(٣) يُنظرُ: المواهب الرُّحمانية ل ٧.

^(٤) أي: أقسام التَّنوين.

^(٥) قال الشيخُ محمدُ الأهدل [الكواكب الدُّرية، ٣١/١-٣٢-٣٣-٣٤]: إنَّ للتَّنوين عشرة أقسام: الأربعة المذكورة، وأربعة أيضًا مختصة بالاسم، واثنين غير مختصين. أمَّا الأربعة المختصة بالاسم - غير المذكورة - فهي:

^(١) تنوين الضُّرورة: هو اللاحق للمنادي المبني باقيًا على ضَمِّهِ، كقولِ الشَّاعر: [الوافر]

* سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرُ عَلَيَّهَا*

أو منصوبًا كقول الآخر:

* يا عدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي*

=

^(ب) تنوين الزِّيادة أو المنامية: وهو اللاحق لغير المنصرف، كقراءة نافع: ﴿سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ يتنوين "سلاسلا"، وهو باقي على منعه، وصورته صورة المنصرف والتَّنوين للمناسبة.

^(ج) تنوين التَّكثير أو الهمز: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية: لقصد التَّكثير، نحو: "هؤلاء قومك" بتنوين الهمزة.

^(د) تنوين الحكاية: وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها، كقولك: "مَضْرَابٌ وزن مِفْعَال، وضاربة وزن فاعلة، ف(مفعال، وفاعلة)" ممنوعان من الصَّرف لعلمية الجنس والتَّأنيث، فحقَّهما ألا ينونا، وإنَّما نونا لمجرد حكاية موزونها. والاثنتان الباقيان هما:

^(١) تنوين التَّرنيم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي: التي آخرها حرف صحيح ساكن، كقول الشاعر:

= أقَلِّي اللُّومَ عَاذِلٍ وَالْعِتَابَيْنِ وقولي إنَّ أَصْبَحْتُ لَقَدْ أَصَابْتِ

تنوينُ التَّمَكِينِ: كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ.

وفائدته: الدِّلالَةُ على خَفَةِ الاسمِ، وتمكُّنه في بابِ الاسمِيَّةِ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فَيُبْنَى، ولا الفعلَ فَيُمنَعُ الصَّرْفُ.

ويُسَمَّى تنوينُ الصَّرْفِ، فإذا دخلَ كلمةً كانت منصرفَةً، ولا يلزمُ مِنْ عدمِ دخوله كونُ الاسمِ غيرَ منصرفٍ. ألا ترى أنَّ مسلماتٍ/مثلاً منصرفٌ، مع أنَّ تنوينه ليس بصرفٍ.

[١/٧]

وتنوينُ التَّنْكِيرِ: وهو اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيةِ، ويقعُ سماعًا في بابِ اسمِ الفعلِ كصِهٍ، وقياسًا في العلمِ المختومِ بويه، كراهويه.

وفائدته الدِّلالَةُ على أنَّ ما لحقه أُريدَ بِهِ غيرُ معيَّنٍ، وإلاَّ فهو معيَّنٌ.

وتنوينُ المقابلةِ: وهو اللاحقُ لنحوِ مسلماتٍ سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ العربَ جعلوه في مقابلةِ التَّوْنِ في مسلمين في كونه علامةً؛ لتمامِ الاسمِ، كما أنَّ التَّوْنَ قائمةٌ مقامُ التَّنوينِ الذي في الواحدِ في ذلك، قاله الرُّضِّيُّ^(١).

وتنوينُ العِوضِ: وهو اللاحقُ لنحوِ: جوارٍ وَ﴿يَوْمَئِذٍ﴾^(٢)، فالأوَّلُ: عوضٌ عَنِ الياءِ المحذوفةِ اعتباطًا^(٣) رفعًا وجراً وفاقًا لسيبويه والجمهور^(٤)، والثَّاني: عوضٌ عَنِ جملةٍ، والأصلُ -واللهُ أعلم!- ويومٌ إذْ غلبتِ الرُّومُ، فحذفتُ الجملةَ، وعُوضَ عَنْهَا التَّنوينُ فالتقى ساكنانِ ذالُ (إِذْ) وَالتَّنوينُ، فكسرتُ الذَّالَ، لالتقاءِ السَّاكنينِ، قال ابنُ مالكٍ: والإضافةُ في يومئذٍ مِنْ أَحَدِ المترادفينِ للآخرِ^(٥)، وقال الدِّمامينيُّ^(٦):

= تنوين الغلو. اللاحق للقوافي المقيدة التي آخرها حرف صحيح ساكن. كقول الشاعر:

وهو:

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِيِ المَخْتَرَفِ

وقد سمي غاليًا؛ لغلوه ومجاوزته الحدَّ بكسرو زن الشعر.

^(١) يُنظر: شرح الرُّضِّيِّ على كافِيَةِ ابنِ الحاجب ٣٢/١.

^(٢) سورة الرُّوم، آية: ٤.

^(٣) في الأصلِ: اعتباطًا.

^(٤) حكاه سيبويه عن الخليل. يُنظر: الكتاب ٣١٠/٣.

^(٥) يُنظر: قوله في حاشية الصَّبَّان ٥٢/١.

^(٦) الدِّمامينيُّ: هو محمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمَّد بن سليمان الإسكندراني بدر الدين المالكي، المعروف بابن الدِّماميني، وُلِدَ سنة ٧٦٣. وتوفي سنة ٨٢٧ بالهند، وقيل: ٨٢٨، من تصانيفه: تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب، لابن هشام، وتعليق الفوائد في شرح تسهيل الفوائد، والمنهل الصافي. يُنظر: كشف الظُّنون ١٩٩٨/٢، وهدية العارفين ١٨٥/٢.

بَلْ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخَصِّ كَشَجَرِ أَرَاكِ^(١). انتهى.

وليسَ مِنْهُ الْعَوْضُ عَنْ الْمَفْرَدِ فِي مِثْلِ: كُلٌّ وَبَعْضٌ؛ لِأَنَّ تَنْوِينَهُمَا لِلتَّمَكِينِ، يَزُولُ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَيَثْبُتُ مَعَ عَدَمِهِمَا، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ^(٢).

[وَنَظَّمُهَا، فَقُلْتُ: [الرَّجَز]

[٥]-تَنْوِينُ الْأَسْمِ أَرْبَعُ مَهَامٍ عُرِفَ مَكِّنٌ وَتَكْرَرُ قَابِلُنْ عَوْضٌ وَقِفٌ

فَائِدَةٌ: قَالَ بَعْضُهُمْ: وَأُخِّرَ التَّنْوِينُ عَنْ الْجَرِّ؛ لِتَأْخِرِهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا. انتهى^(٣).

"و" يُعْرَفُ أَيْضًا بِ"دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ" فِي أَوَّلِهِ بِجَمِيعِ أَقْسَامِهِمَا، حَتَّى الْمَوْصُولَةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ^(٤)؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ خَوَاصِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْمَوْصُولَةَ [وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةَ]^(٥) قَدْ تَدَخَّلَ الْفِعْلُ^(٦)، فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٧): [البسيط]

[٦]-*مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ^(٨)*

^(١) يُنْظَرُ: قَوْلُهُ فِي شَرْحِ التَّنْصِيحِ ٢٦/١، وَحَاشِيَةِ الصَّبَّاحِ ٥٢/١.

^(٢) يُنْظَرُ: اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي التَّنْوِينِ الدَّخْلِ عَلَى "كُلٍّ وَبَعْضٍ" فِي مَبْحَثِ الْقَضَايَا وَالْمَسَائِلِ.

^(٣) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٤) خِلَافَ الشَّيْخِ خَالِدٍ فِي شَرْحِ التَّنْصِيحِ ٣٢/١، قَالَ: "الْعَلَامَةُ الرَّابِعَةُ: أَلْ بِجَمِيعِ أَقْسَامِهَا غَيْرِ الْمَوْصُولَةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ".

^(٥) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٦) قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ: "أَلِ الْمَوْصُولَةِ فَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ اخْتِيَارًا عِنْدَ النَّاطِمِ وَبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، وَاضْطِرَارًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ". يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

^(٧) الْفَرَزْدَقُ: هُوَ أَبُو فَرَّاسٍ هَمَّامُ بْنُ غَالِبٍ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ عِقَالٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفْيَانَ الثَّمِيمِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْفَرَزْدَقِ الشَّاعِرِ. كَانَ أَبُوهُ مِنْ حِلَّةٍ قَوْمَهُ يَسْكُنُ بِالْكُوفَةِ، وَالْفَرَزْدَقُ دَارُ الْبِلَادِ. وَلِدَ سَنَةَ ٣٨ هـ، وَتَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١١١ هـ. لَهُ دِيْوَانٌ شَعْرٌ وَقَصَائِدٌ. يُنْظَرُ: هَدِيَّةُ الْعَارَفِينَ ٥١/٢.

^(٨) عَجَزَ الْبَيْتُ:

وَلَا الْأُصِيلَ وَلَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ

نَسَبَ هَذَا الشَّاهِدَ لِلْفَرَزْدَقِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ.

مِنْ شَوَاهِدِ: الْإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةَ الرَّابِعَةَ وَالسَّبْعُونَ ص ٤٠٩، وَبَلُوغُ الْأَرْبِ بِشَرْحِ شَذُورِ الدَّهَبِ ٣١٧/١، وَشَرْحُ التَّنْصِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٣٢/١، وَالدُّرَرُ اللَّوَامِعُ لِلشَّنَقِيطِيِّ تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ بَاسِلِ عَيُونِ السُّودِ ١٥٧/١، وَاللِّسَانُ "أَمْسَنُ" - "لَوْمٌ". وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ ٣٢/١، وَالنَّحْوُ الْمَصْفَى لِمُحَمَّدٍ عَيْنِ ص ١٢.

بَلَا نِسْبَةٍ فِي: رِصْفِ الْمُبَانِي تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الْخَرَّاطِ ص ١٦٢، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٠١/١، وَشَرْحِ الْعَمْدَةِ ص ٩٩، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٢٤/١، وَالْجَنَى الدَّانِي تَحْقِيقُ فُخْرِ الدِّينِ قِبَاوَةَ ص ٢٠٢، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٤٥/١، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ تَحْقِيقُ=

لشذوذ دخولهما عيه، والمراد دخول لا شذوذ فيه، كما هو المتبادر من إطلاقه، وفي نحو: الفعلت بمعنى هل فعلت، حكاه قطرب^(١)؛ للعلّة المذكورة.

وفي نسخة "الزائدتين عليه"، وهي مستدركة.

فإن قلت: لأي شيء اختصت به؟

قلت: لأنها موضوعة للتعريف، ورفع الإبهام، وإنما تقبل ذلك الاسم، ومرادّه به ما يمكن دخول "أل" عليه، كالرجل والغلام، فهذان اسمان؛ لدخول الألف واللام عليهما؛ لأنّ المضمّرات، والمبهّمات، وأكثر الأعلام لا يدخلها الألف واللام.

فإن قلت: لأي شيء عدل عن أن يقول "وأداة التعريف"؛ لشمولها لـ أل، واللام على قول من يراها هي المعرفة وحدها^(٢)، ولا بدّلها ميمًا على لغة حمير، كقوله ﷺ: "ليس من أم ير أم صيام في أم سفر"^(٣) إلى ما ذكر؟

قلت: لأنه قصد الإيضاح والتّقريب على المبتدئ^(٤).

قال الشيخ رحمه الله: "وحروف الخفض، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، وربّ، والباء، والكاف، واللام"^(٥).

=تحقيق محمد عبد الحميد/١٥٧، وشرح شذور الذهب للجوهرّي تحقيق نواف الحارثي/٣٠٣، وحاشية الصّبان على شرح الأشموني/٢٧٧، وجمع الهوامع/٢٩٤، وضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد النّجار/٣٤.

الشّاهد: "الترضى"، دخلت "أل" الموصولة على الفعل "ترضى"، ودخولها شاذ.

(١) قطرب: هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بـ قطرب، لقب دعاه به أستاذه سيّويه. عالم بالأدب واللغة. توفي سنة ٢٠٦ هـ. من مصنفاته: معاني القرآن، والنوادر، والمنلّثات. يُنظر: بغية الوعاة/٣٨٢، والأعلام/٩٥.

يُنظر حكايته في شرح التّصريح/٣٣.

(٢) يُنظر: إلى تعدد المذاهب حول أداة التعريف في مبحث القضايا والمسائل.

(٣) يُنظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغداديّ تحقيق: إبراهيم المدني ص ١٨٣، ونصب الرّاية للزّبيّ تحقيق: محمد عوامة/٤٦١، والمعجم الكبير للطبرانيّ تحقيق حمدي السلفي/١٧٢، والتّليخيص الحبير تحقيق: أبو عاصم قطب/٣٩٣.

وحكم الألباني بشذوذه يُنظر: إرواء الغليل ٥٨/٤، وسلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة ٢٦٤/٣.

(٤) هنالك علامات أخرى للاسم يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك/١٠، والمستقل بالمفهومية ص ١١٥.

(٥) متن المقيّمة ص ٥.

"و" يُعرفُ بدخولِ كلِّ حرفٍ مِنْ "حروفِ الخفضِ"، ويُقالُ لَهَا: حروفُ الجرِّ^(١)؛ لِأَنَّهَا تَجْرُ معنى الفعلِ إلى الاسمِ، أي: إلى معناه.

وَقَالَ الرُّضِيُّ: "لِأَنَّهَا تَعْمَلُ إعرَابَ الجرِّ، كَمَا سُمِّيَتْ بعضُ الحروفِ حروفَ الجزم، وبعضُها حروفُ [٧/ب] النَّصْبِ"^(٢). انتهى.

قَالَ المرادِيُّ^(٣): وَيُسَمَّى الكوفيون حروفَ الإضافة؛ لِأَنَّهَا تُضِيفُ الفعلَ إلى الاسمِ، أي توصلُهُ إليه وتربطُهُ به. وحروفُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُحْدِثُ في الاسمِ صفةً مِنْ ظرفِيَّةٍ وَتبعِيَّةٍ وَغَيْرِهِمَا^(٤). انتهى.

فَإِنْ قُلْتَ: لَأَيِّ شَيْءٍ عَكَسَ التَّرْتِيبَ الطَّبِيعِي^(٥)؟

قُلْتَ: لَطَوِيلِ الكلامِ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: لَأَيِّ شَيْءٍ عَطَفَ العَلَامَاتِ بالواوِ التي لمطلقِ الجمعِ دُونَ غَيْرِهَا؟

قُلْتَ: لِأَنَّ بعضَهَا قد يُجَامِعُ بَعْضًا في الجملة، كالخفضِ مَعَ التَّنْوِينِ أو مَعَ "أل"، وَقَدْ لَا يُجَامِعُ كـ"أل" مَعَ التَّنْوِينِ.

"وهي" أي: [مجموعُ]^(٦) حروفِ الخفضِ، أي: ما صدقَتْهَا.

[ذَكَرَهَا^(٧) هُنَا؛ لِأَنَّهَا علامةٌ للأسماءِ، وفي آخرِ الكتابِ^(٨)؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ الجرَّ كَالإضافةِ فلا تَكَرَّرُ، وَلَمْ

(١) الجرُّ مصطلحٌ بصريٌّ، والخفضُ مصطلحٌ كوفيٌّ يُنْظَرُ: الكتاب ٢٠٩/١، ومعاني القرآن ٣/١، وشرح جمل الزَّجَاجِيِّ لابن عصفور ٤٦٨/١، وأوضح المسالك ٥/١.

(٢) يُنْظَرُ: شرح الرُّضِيِّ على كافِيَةِ ابنِ الحاجب ٤/٦.

(٣) المرادِيُّ: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادِيُّ، المصري، يَكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ، معروفٌ بابن أم قاسم، توفي سنة ٧٤٩ هـ. من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية، وشرح التسهيل. يُنْظَرُ: بغية الوعاة ٥١٧/١، والأعلام ٢١١/٢.

(٤) يُنْظَرُ: شرح التسهيل د ٦٩٦.

(٥) لم يبدأ ابن أجروم بـ"أل"، وهي الدَّاخلَةُ على أولِ الاسمِ، بل بدأ بـ"الخفض" الذي يدخل على آخرِ الاسمِ؛ لِأَنَّ الكلامَ فيه يطول بعكس "أل"، فلا إطالة.

(٦) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٧) يقصد حروفَ الجرِّ.

(٨) في الأصل: الكتب.

تعمل الرِّفْعُ؛ لاستئثار الفعل به^(١)، ولا النَّصْبُ؛ لإيهامه^(٢) [...] فتعَيَّنَ الجَرُّ^(٣).

"مِنْ" بكسر الميم، وبنائها على السُّكُونِ.

قال ابنُ درستويه^(٤): وكانَ حَقُّهُ الفَتْحُ، لكنْ قَصَدَ الفرقَ بينها وبينَ "مَنْ" الاسمِيَّةِ^(٥).

وَقَالَ الكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٦): أَصْلُهَا (مِنَا)، فَحُذِفَتْ الألفُ؛ لكثرة الاستعمالِ^(٧).

فإِنْ قُلْتَ: لأي شيءٍ بَدَأَ بِهَا؟

قُلْتُ: لِأَنَّهَا الأَصْلُ؛ ولأنَّ مِنْ معانيها ابتداءُ الغايةِ في المكانِ باتِّفاقِ الزَّمانِ على الصَّحِيحِ؛ لصحة السَّماعِ بذلك، فَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ في الابتداءِ، [وعلى هذا فالمناسب في "إلى" أَنْ تكونَ خاتِمَةً، لكنَّهُ جَمَعُهُمَا تَبَعًا لِلنُّحَاةِ وإيهامِ الطَّبَاقِ]^(٨).

^(١) قال الأنيباريُّ في أسرار العربية ١٨٩/١: "...وإنَّما وجب أن تعمل الجرُّ، لأنَّ إعراب الأسماء رفع ونصب وجرُّ، فلمَّا سبق الابتداء إلى الرِّفْعِ في المبتدأ والفعل إلى الرِّفْعِ —أيضًا— في الفاعل، وإلى النَّصْبِ في المفعول، لم يبقَ إلَّا الجرُّ، فهذا وجب أن تعمل الجرُّ".
^(٢) لم أتَّحَقَّقْها.

^(٣) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٤) ابن درستويه: هو عبد الله بن جعفر بن درستويه —بضمِّ الدَّالِّ والراءِ— يكنى بأبي محمَّد، اشتهر وعلا قدره وكثر علمه، جيد التَّصنيف، صاحب المبرد، كان شديد الانتصار للبصريين في النُّحو واللغة، ولد سنة ٢٥٨هـ من تصانيفه: الإرشاد في النُّحو، وشرح الفصيح، والمقصود والممدود. توفي سنة ٣٤٧هـ يُنظر: بغية الوعاة ٣٦/٢، وكشف الظُّنون ١١٠٧/٢.

^(٥) يُنظرُ قوله في همع الهوامع ٢١١/٤.

^(٦) الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء، يكنى بأبي زكريا، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنُّحو واللغة وفنون الأدب، ولد سنة ١٤٤هـ من تصانيفه: معاني القرآن، والمقصود والممدود. توفي سنة ٢٠٧هـ يُنظر: بغية الوعاة ٣٣٣/٢، والأعلام ١٤٢/٨-١٤٦.

^(٧) يُنظرُ قولهما في المصدر السابق.

^(٨) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

يقصد الوشاء أنَّ ابنَ أَجْرُوم ذكرَ "مِنْ" أوَّلًا؛ لأنَّ من معانيها ابتداء الغاية، فكان حقُّ "إلى" أَنْ تكونَ خاتمة حروف الجرِّ؛ لأنَّ من معانيها انتهاء الغاية، فلم يجعلها خاتمة لسببين:

الأوَّل: تَبَعًا لِلنُّحَاةِ في ترتيب حروف الجرِّ.

الثَّاني: إيهامِ الطَّبَاقِ، فذكرَ "مِنْ" و"إلى" يوهَمُ بالطَّبَاقِ، وإيهامِ الطَّبَاقِ، هو: الجمع بين معنيين ليسا متقابلين، ولكن غيَّرَ عنهما بلفظين متقابلين، فـ"مِنْ" و"إلى" توهُمان بالطَّبَاقِ: لابتداء الغاية بـ"مِنْ"، وانتهاء الغاية بـ"إلى"، وفي الحقيقة لكلِّ منهما معانٍ أخرى تختلف عن بعضها. يُنظر: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمَّد التهانوي تحقيق رفيق العجم-علي دحروج ٤٦٦/١.

ولها عشرة معانٍ تركتها خوف الإطالة. وهي ثنائيةٌ عند الجمهور^(١).

وتجرُّ الظاهرَ والمضمرَ، نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾^(٢)، فالكافُ ونوحُ: اسمانِ: لدخولِ "مِنْ" عليهما.

"وإلى" ولها ثمانية معانٍ تركتها أيضًا. وَمِنْ معانيها: انتهاء الغاية^(٣) في المكانِ والزَّمانِ.

وهي ثلاثيةٌ، وتجرُّ الظاهرَ والمضمرَ، نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٤)، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٥)، فالله والهاءُ: اسمانِ: لدخولِ "إلى" عليهما.

تنبيهٌ: قال الرُّضيُّ: كثيرًا ما يجري في كلامهم أن "مِنْ" لا ابتداءً الغاية، و"إلى" لا انتهاءً الغاية. ولفظُ الغاية يُستعملُ بمعنى النِّهاية، وبمعنى المدى، أي: جميع المسافة، والمرادُ بها في قولهم: جميعُ المسافة، إذ لا معنى لهما^(٦).

قال^(٧): والمقصودُ منه في "مِنْ" أن يكونَ الفعلُ المعدَّى بها شيئًا ممتدًّا، كالسَّيرِ والمشْيِ، ويكونُ المجرورُ بـ"مِنْ" الشَّيء الذي ابتداءً مِنْهُ ذلك الفعلُ، نحو: سرتُ مِنْ البصرة، أو يكونَ الفعلُ أصلًا للشَّيء الممتدِّ، نحو: تبرأتُ مِنْ فلانٍ، وخرجتُ مِنْ الدَّارِ: لأنَّ الخروجَ جليسٌ ممتدًّا. لحصوله بالانفصالِ ولو بأقلِّ خطوة. انتهى باختصارٍ^(٨).

"وعن" ولها عشرة معانٍ، مِنْهَا: المجاوزة.

وهي ثنائيةٌ، وتجرُّ الظاهرَ والمضمرَ، نحو: ﴿[رَضِيَ اللَّهُ] عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٩)، ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(١٠)، فالمؤمنين والهاءُ: اسمانِ، لدخولِ "عن" عليهما.

^(١) ورأي الكسائي والفرَّاء السابق مخالف للجمهور: لأنَّها عندهما ثلاثية، أصلها: "مِنَّا" على وزن "إلى"، حُذِفَت الألفُ: لكثرة الاستعمال. يُنظر: همع الهوامع ٢١٢/٤.

^(٢) سورة الأحزاب، آية: ٧.

^(٣) أثبت لها سييويه هذا المعنى. يُنظر: الكتاب ٢٣١/٤.

^(٤) سورة المائدة، آية: ٤٨.

^(٥) سورة الأنعام، آية: ٦٠.

^(٦) يُنظر: شرح الرُّضي على كافية ابن الحاجب ٦/٦.

^(٧) الرُّضيُّ.

^(٨) يُنظر: المصدر السابق ص ٧. وهمع الهوامع ٢١٢/٤-٢١٣.

^(٩) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(١٠) سورة الفتح، آية: ١٨.

^(١١) سورة المائدة، آية: ١١٩.

تنبيه: المجاوزة لغة: بُعِدَ شيءٌ عَنْ شيءٍ^(١). وَعُرْفًا: بُعِدَ شيءٌ عَنْ المجرورِ بِهَا بسببِ إيجادِ المصدرِ المعدَّى بِهَا. [وهي قسمان: مجازةٌ كالمثال، وحقيقيةٌ كرمىتُ عن القوسِ]^(٢).

"وعلى" ولها عشرة معانٍ، مِنْهَا: الاستعلاء.

وهي ثلاثيةٌ، وَتَجْرُ الظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ، نحو: صعدتُ على السَّطْحِ وعليه، فَالسَّطْحُ وَالْهَاءُ: اسمانِ؛ لدخولِ

[أ/٨]

(على) عليهما، وهو حقيقيٌّ كالمثال، ومجازيٌّ نحو: /السَّيِّدُ على غلامِهِ وعليه.

"وفي" ولها عشرة معانٍ، مِنْهَا: الظرفيةُ.

وهي ثنائيةٌ، وَتَجْرُ الظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ، نحو: زيدٌ في الدَّارِ وفيها، فَالدَّارُ وَالْهَاءُ: اسمانِ؛ لدخولِ "في" عليهما.

وهي حقيقيةٌ، وضابطُهَا: أَنْ يَكُونَ للظرفِ احتواءٌ، وللمظروفِ تحيُّزٌ كالمثال، ومجازيةٌ: وهي ما قُفِدَ مِنْهُ الأمرانِ، أو أحدهما، نحو: في نفسِ زيدٍ علمٌ، [ونحو: في صدرِ فلانٍ علمٌ، ونحو: زيدٌ في البريةِ]^(٣).

"ورُبَّ" بضمِّ الرَّاءِ، وفتحِ الباءِ وشدِّهَا، وهذه أشهرُ اللغاتِ.

وفيها ثمانيةٌ أقوالٍ، مِنْهَا: التَّقليلُ^(٤).

وهي ثلاثيةٌ، وَتَجْرُ الظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ بِقَلَّةٍ، نحو: ربُّ رجلٍ لقيتهُ، وَرُبُّهُ فِتْيَةٌ^(٥)، فَرَجُلٌ وَالْهَاءُ: اسمانِ؛ لدخولِ "رُبَّ" عليهما.

=الوشاء جعل هذه الآية والآية التي قبلها آية واحدة، لعلَّه سهوٌ منه، أو اعتمد على ذاكرته؛ لأنَّ تكملة الآية في سورة المائدة: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ والآية في سورة الفتح: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾.
^(١) اللسان "جوز".

^(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

أسند هذا القول إلى الجرجاني في بابِ المخفوضات.

^(٤) سيذكر بقية الأقوال في بابِ المخفوضات.

^(٥) قطعة من بيت بشار بن برد: [الخفيف]

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمُجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولعجزه رواية أخرى:

يُورِثُ الْخَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

من شواهد: شرح التسهيل ١٨٤/٣، وأوضح المسالك ١٦/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٧٢، ومغني اللبيب ١٥٠/٢، وشرح الأشموني ٤١٢/١، وشرح التصريح ٦٣٥/١، وجمع الهوامع ١٨١/٤، وكشف النقاب للفاكهي تحقيق عبدالمقصود محمد عبدالمقصود ٢٩٣/١، وشرح شواهد المغني تحقيق محمد الشنقيطي ٨٧٤/٢، والثَّرر اللوامع ٥٠/٢.

وتكونُ حرفَ جرٍّ بثلاثةٍ^(١) شروطٍ: أن يكونَ لفظُها مصدرًا، ومجرورُها منكرًا، وعاملُها مؤخرًا.
فائدة: في "رَبٍّ" سبع^(٢) عشرة لغة^(٣). رَبٌّ بضمِّ الرَّاءِ وفتحِهَا كلاًهُمَا مَعَ تشديدِ الباءِ، وتخفيفِهَا مفتوحة. وبهذه الأربعة رُوِيَ مَعَ تاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ والمتحركةِ أَيضًا. وبضمِّ الرَّاءِ، وفتحِهَا، مَعَ إسكانِ الباءِ. وبضمِّ الرَّاءِ والباءِ معًا^(٤)، مخففة، ومشددة. ورُبَّتَا كَذَا^(٥) في الجنى الدَّاني^(٦).
"والباءُ" الموحدة، أي: مُسمَّاهَا، ولَهَا خمسة عشرَ معنى، وهي: مكسورةٌ مُطلقًا؛ لتناسبَ عملِهَا، وهو الجرُّ المناسبُ للكسرة، وقيل: تفتحُ مَعَ الظَّاهِرِ. فيُقَالُ: بَرِّدِ حَكاةً^(٧) أبو الفتح^(٨) عَنْ بعضهم. وهي: حرفٌ واحدٌ، [مِنْهَا^(٩): الاستعانةُ]^(١٠).
وتَجَرُّ الظَّاهِرَ والمضمَرَ، نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ بِهِ، فالقَلَمُ وَالْهَاءُ: اسمانِ؛ لدخولِ الباءِ عليهما.
"والكافُ" أي: مُسمَّاهَا، وهي مفتوحةٌ مُطلقًا.

= الشاهد: "ربه فتية" جرُّ ب(رَبٍّ) المضمير، وهذا قليل.

^(١) في الأصل: بثلاث.

^(٢) في الأصل: سبعة.

^(٣) وقيل: ست عشرة لغة ذكرها الدماميني. يُنظر: شرح المزج تحقيق حسن مصطفى العسيلي ٢/٧٠٨.

وقيل: ثماني عشرة لغة ذكرها أبو يحيى زكريا الأنصاري في شرحه على المنفرجة الكبير- لم أقف عليه وأشار إليها في شرحه على شذور الذهب. يُنظر: ٢/٩٤٨.

^(٤) في الأصل: مع.

^(٥) اللغات هي:

*رَبٌّ	*رَبَّتْ	*رَبٌّ	*رَبَّتْ
*رَبٌّ	*رَبَّتْ	*رَبٌّ	*رَبَّتْ
*رَبٌّ	*رَبَّتْ	*رَبٌّ	*رَبَّتْ
*رَبٌّ	*رَبَّتْ	*رَبٌّ	*رَبَّتْ

^(٦) يُنظر: ص ٤٤٧-٤٤٨.

^(٧) حكى ابن جني عن بعضهم فتحها مع المضمَر، نحو: به: تشبيهاً بفتح اللام مع المضمَر. نحو: له. ولم أقف على حكاية فتحها مع الظاهر. يُنظر: سر صناعة الإعراب ٢/١٣.

^(٨) أبو الفتح: هو عثمان بن جني الموصلي. يكتفى بأبي الفتح من أئمة الأدب والنحو. توفي سنة ٣٩٢ هـ ببغداد. من تصانيفه: سر الصناعة، والخصائص، والمبهيغ. يُنظر: بغية الوعاة ٢/١٣٢، والأعلام ٤/٢٠٤.

^(٩) يقصد من معانيها.

^(١٠) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

وَدَلِيلُ حَرْفِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ: وَقَوَعُهُ صِلَةٌ فِي نَحْوِ: جَاءَ الَّذِي كَزِيدٍ، فَهُوَ مِثْلُ الَّذِي فِي الدَّارِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُكْسَرْ: لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ اسْمًا، فَسَبَبِيَّةٌ لَا يَحْكُمُ بِاسْمِيَّتِهَا إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَتَبَعُهُ الْجَزُولِيُّ^(١).

وهي: حرفٌ واحدٌ، وَلَهَا^(٢) [أربعة معانٍ]^(٣)، مِنْهَا: التَّشْبِيهُ.

وَتَجَرُّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ شَذُوذًا^(٤)، نَحْوُ: زَيْدٌ كَالْقَمَرِ، [وَنَحْوُ]^(٥): [الرَّجَزُ]

[٧]- وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَـ هَا أَوْ أَقْرَبًا*^(٦)

فَالْقَمَرُ وَالْهَاءُ: اسْمَانِ: لِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِمَا.

"وَاللَّامُ" أَي: مُسَمَّاهَا، وَلَهَا وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ مَعْنَى، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ مَعَ الظَّاهِرِ، مَفْتُوحَةٌ مَعَ الْمُضْمَرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ فُتِحَتْ مَعَهُ؟

قُلْتَ: لِأَنَّهُمْ أَحَقُّوْهَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَامِ جَوَابِ (لَوْ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَحَزَاعَةُ تَكْسُرُهَا مَعَهُ^(٧).

فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ حُصِتْ بِذَلِكَ؟

^(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٦/٧٩-٨٠.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: الْكَلِمَةُ مَطْمُوسَةٌ، اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِتَعْيِيرِ سَابِقِ لِهْ، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَ هُوَ الصُّوَابُ.

^(٣) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٤) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٧١.

^(٥) زِيَادَةٌ يَلْتَنِمُ بِهَا السِّيَاقُ.

^(٦) صَدَرَ الْبَيْتُ:

خَلَى الدَّنَابَاتِ شَمَالًا كُنْبًا

قَائِلُهُ: الْعِجَاجُ بْنُ رُوْبَةَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ تَحْقِيقُ عَبْدِ الْحَفِيزِ السَّطَلِيِّ ٢/٢٦٩.

مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢/٣٨٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٨/١٦، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْمَوَاضِعِ لِلْبَكْرِیِّ تَحْقِيقُ مِصْطَفَى السَّقَا. ١/٢١٢، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ بَاسِلِ عَيُّونِ السُّودِ ص ٢٥٨، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣/١٧، وَشَرْحُ النَّصْرِحِ ١/٦٣٤، وَالدُّرَرُ اللَّوَامِعُ ٢/٦٦، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/٢٠٢.

بِلا نِسْبَةٍ فِي: الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّاتِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ لِلْفَارِسِيِّ تَحْقِيقُ عَلِيِّ الْمَنْصُورِيِّ ص ٧٧، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٧١، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ ص ٢٥٧، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢/٧٩٣، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلَ ٢/١٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٨/٤٢-٤٤، وَبَلُوغُ الْأَرْبِ ٢/٩٤٠.

الشَّاهِدُ: "كَهَا" جَزَّ بِالْكَافِ الضَّمِيرِ، وَهُوَ شَاذٌ.

أَمِ أَوْعَالٍ: جَمْعٌ وَعَلْ، هُضْبَةٌ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ يُنْظَرُ خَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٠/٢٠٣.

^(٧) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٧٠، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤/٢٠٦.

قلت: لأنَّها لا تلتبسُ بغيرها، إذ المجرور غير المرفوع، ولو فتحتُ في غيره لالتبسَ بلامِ الابتداء^(١).
وهي: حرفٌ واحدٌ، مِنْهَا^(٢): الملكُ^(٣)، والاختصاصُ.

وتَجْرُ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ، نحو: الثَّوبُ لَزِيدٍ وَلَهُ، وَالْبَابُ لِلدَّارِ وَلَهَا، فزِيدٌ، وَالْهَاءُ، وَالِدَارُ، وَ الْهَاءُ:

أَسْمَاءٌ؛/لدخولِ اللامِ عليها.

[٨/ب]

قال السَّيِّخُ رَحِمَهُ اللهُ: "وَحُرُوفُ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ"^(٤).

"وَحُرُوفُ الْقَسَمِ"-بفتحِ الْقَافِ وَالسَّيْنِ-أَي: الْيَمِينِ^(٥).

و"حُرُوفٌ"إِمَّا بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى "مِنْ"، فَتَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، أَوْ بِالْخَفْضِ عَطْفًا عَلَى
"بِالْخَفْضِ"، وَتَكُونُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِ بَعْدَ الْعَامِ^(٦).

"وهي"-أَي: حُرُوفُ الْقَسَمِ، أَيْ: مَجْمُوعُهَا فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: رِجَالُ الْبَلَدِ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ
الْعَظِيمَةَ^(٧)-ثَلَاثَةٌ: "الْوَاوُ" أَيْ: مُسَمَّاهَا، وَبَدَأَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَإِنْ كَانَتْ الْبَاءُ أَصْلَ أَحْرِفِهِ.

وهي: حرفٌ واحدٌ، وتَجْرُ الظَّاهِرَ فَقَطْ، نحو: ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾^(٨)، ﴿ وَالصَّافَّاتِ ﴾^(٩)، ﴿ وَالْعَادِيَّاتِ ﴾^(١٠)،
فَالْفَجْرُ، وَالصَّافَّاتُ، وَالْعَادِيَّاتُ: أَسْمَاءٌ؛ لدخولِ واوِ الْقَسَمِ عَلَيْهَا.

^(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨.

^(٢) يقصد من معانيها.

^(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢١٧/٤: "ولام الإضافة ومعناه: الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى هو عبدك".

^(٤) متن المقدمة، ص ٥.

^(٥) اللسان "قسم".

^(٦) "حُرُوفُ الْقَسَمِ": كلمة "حُرُوفٌ" قد تكون مرفوعةً على اعتبار أنَّها معطوفةٌ على خبر المبتدأ، وهو كلمة "مِنْ" مِنْ الْجُمْلَةِ
الاسمية "وهي مِنْ"، أو تكون مجرورةً على اعتبار أنَّها معطوفةٌ على كلمة "بِالْخَفْضِ" مِنْ الْجُمْلَةِ الفعلية "الاسمُ يُعرفُ بِالْخَفْضِ"،
فالخفض هو العام، وحُرُوفُ الْقَسَمِ هي الخاص.

وقد تكون مجرورة بالعطف على الألف واللام، أَيْ: ودخول حُرُوفِ الْقَسَمِ.

^(٧) المقصود: هو مجموع حُرُوفِ الْقَسَمِ لا كلَّ حرفٍ حرفٍ، كما لا يراد من قولهم: "رجالُ الْبَلَدِ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ" كلَّ فردٍ
فرد، بل المراد مجموعهم.

الكلُّ: هو الحكمُ على مجموع أفرادٍ لا يستقلُّ واحدٌ منها بالحكم. فـ"رجالُ الْبَلَدِ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ" الحكمُ هُنَا
للمجموع، لا أنَّ كلَّ واحدٍ منهم يستقلُّ بحمل الصَّخْرَةِ الْعَظِيمَةِ. ينظر: الثَّعَارِيفَاتُ ص ١٨٦، وغاية الوصول في شرح لب الأصول
لتركيب الأنصاري ص ٧٣.

^(٨) سورة الفجر، آية: ١.

^(٩) سورة الصَّافَّاتِ، آية: ١.

^(١٠) سورة العاديات، آية: ١.

وَيَحذفُ فعلُ القسمِ مَعَهَا^(١)، فلا يقالُ: أقسمُ واللهُ؛ لكثرة استعمالِها في القسمِ.

وَلَا تستعملُ في قسمِ السُّؤالِ، فلا يقالُ: واللهِ أخبرني.

وَلَا تدخلُ على الضَّميرِ، فلا يقالُ: وك، كَمَا يُقالُ: بِكَ.

وفي جُلِّ النُّسخِ: "الباءُ" الموحدة، أي: مُسمَّاهَا، وهي أصلُ أحرفِ القسمِ؛ لأنَّها للإلصاقِ، فهي تُلصقُ فعلَ القسمِ بالمقسمِ بهِ^(٢).

ولكونِها الأصلُ اختصَّتْ بأمورٍ، مِنْهَا: إظهارُ فعلِ القسمِ مَعَهَا، نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾^(٣)، وَمِنْهَا: جوازُ إضممارِها، نحو: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾^(٤)، بخلافِ غيرها، وَمِنْهَا: جوازُ حذفِها فينصبُ تاليها بإضممارِ فعلٍ^(٥).

ابنُ خروفٍ: ويرفَعُ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ^(٦)، ورُويَ بهما قولُه: [الطَّويل]

[٨]-*فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا^(٧)*

وَلَا يُجرُّ خِلافاً لِمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ^(٨)، وَهُمُ الكوفيونَ وَبَعْضُ البصريينَ، ومنعَ النَّصبَ إلَّا في حرفينَ قضاءِ اللَّهِ، وكعبةِ اللَّهِ بعضُ أئمةِ الكوفيينَ^(٩)، قالَ^(١٠): لَأَنَّ فعلَ القسمِ لا يعملُ ظاهراً إلَّا بحرفٍ.

^(١) خلافاً لابن كيسان يُنظر: ارتشاف الضرب ١٧١٧/٤، وجمع الهوامع ٢٣٦/٤.

^(٢) يُنظر: جمع الهوامع ٢٣٢/٤.

^(٣) سورة النور، آية: ٥٣.

^(٤) سورة ص، آية: ٨٢.

^(٥) يُنظر: المصدر السابق.

^(٦) يُنظر: شرح جمل الرُّجائي تحقيق سلوى عرب ١/٥١١-٥٠٩.

^(٧) عجزه:

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قائله: امرؤ القيس ديوانه ص ١٢٥.

من شواهد: الكتاب ٥٠٤/٣، وشرح شواهد أبيات الكتاب للسيرافي تحقيق محمَّد هاشم ٢/٢٠٣، والجمل تحقيق ابن أبي شنب ٨٥، واللمع في العربية لابن جني تحقيق فائز فارس ص ١٨٦، والخصائص تحقيق محمَّد النُّجار ص ٤٩٤، وشرح جمل الرُّجائي لابن عصفور ١/٥٣٢، وشرح التَّصريح ١/٢٣٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٣٤١، واللسان "يَمَن"، والدُّرر اللُّوامع ٢/١٠٦، وخزانة الأدب ٩/٢٣٨-٢٣٩، ١٠/٤٢-٤٣-٤٥.

بلا نسبة في: المقتضب تحقيق سحَّمد عزيمة ٢/٣٦٢، وشرح جمل الرُّجائي لابن خروف ١/٥١٠، وأوضح المسالك ١/٢٣٢، ومغني اللبيب ٢/٢٩٤، وجمع الهوامع ٤/٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠/٩٤.

الشَّاهد: "يمين"، جاز فيها بعد حذف الباء نصبها على إضممار فعل، أوقفها بالابتداء والخبر محذوف.

^(٨) أجاز الكوفيون وبعض البصريين جرَّ "يمين" بحرف جرٍّ محذوف.

^(٩) يُنظر: جمع الهوامع ٤/٢٣٣.

^(١٠) ابن خروف.

فكيف يكون مضمراً أقوى منه مظهراً^(١)؟

وأجيب: باتساعهم في هذا الباب^(٢) كثيراً، قاله أستاذ شيخ شيخنا^(٣).

وتجرُّ الظاهر والمضمَر، نحو: بالله وبِهِ، فآله وآلهاء: اسمان؛ لدخول باء القسم عليهما^(٤).

تنبيه^(٥): التكرار في كلام المصنف على رواية الرِّفْع، وعلى ما في جُلِّ النُّسخ، وأمَّا على رواية الخفض، وعلى ما في بعض النُّسخ بإسقاط الباء، فلا تكرر^(٦): [للعلّة المتقدِّمة]^(٧)، وفيه إشكال، وهو إطلاق الجمع عن المثني، وأجاب الأريصيّ^(٨) عنه: بأنَّ أقلَّ الجمع اثنان^(٩)، فحينئذٍ يزول الإشكال.

(١) يُنظر: همع الهوامع ٢٣٣/٤.

(٢) في الأصل: الكلمة بعضها مضموس، استعنت على قراءتها بالسِّيَاق، ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: ته.

(٦) جُلِّ النُّسخ تكررت فيها: (والباء)، وبعض النُّسخ وردت فيها مرة واحدة، بإسقاط أحد الموضعين.

ثمة روايتان في "وحروف القسم":

(أ) رواية بالرِّفْع (وحروف)، كأنه قال: "و(دخول) حروف الخفض"، وشرع يعددها، فقال: "وهي: من، وإلى..... واللام، وحروف القسم"، وهنا انتهى التعداد، ثمَّ بيّن (حروف القسم) هذه، فقال: "وهي: الواو.....".

(ب) رواية الخفض (وحروف)، كأنه قال: "و(دخول) حروف الخفض، وهي:"، وعددها، وانتهى تعداده عند اللام، ثمَّ قال: "و(دخول) حروف القسم، وهي:"، وعددها.

فيما يخصُّ النُّسخ التي فيها تكرار لـ (الباء):

(أ) إذا أخذنا برواية الرِّفْع، يكون تعداده لحروف الخفض متضمناً للباء مرتين: مرة باعتبارها من حروف الخفض، ومرة باعتبارها من "حروف القسم"، فباء القسم نوع خاص من باء الخفض، وهذا تكرار في المعنى.

(ب) إذا أخذنا برواية الخفض، يكون قد ذكر الباء ضمن حروف الخفض مرة واحدة، ثمَّ انتقل إلى ضابط آخر لمعرفة الاسم، وهو دخول حروف القسم، فلا تكرار في المعنى هنا.

فيما يخصُّ النُّسخ التي ليس فيها تكرار لـ (الباء):

لا يوجد أي تكرار في المعنى، بصرف النظر عن اختيار رواية الرِّفْع أو رواية الخفض.

(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٨) الأريصيّ: لم أقف على ترجمته.

لديه شرح على الأجزؤميّة يُسمّى: "الأسرار النُّحويّة في شرح ألفاظ الأجزؤميّة"، يوجد لهذا الشرح نسخة مخطوطة في مكتبة الأحمدية بتونس، رقمها (٤٢٠٨). يُنظر: عنوان لإفادة لإخوان الاستفادة ص ٥، والتَّقريرات الهيّة ص ١٩.

(٩) اختلف العلماء في أقلَّ الجمع: قالت طائفة: أقلُّ الجمع اثنان فصاعداً، وقالت طائفة أخرى: أقلُّ الجمع ثلاثة. يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم تحقيق أحمد شاكر ٢/٤، والإحكام في أصول الأحكام لعلي الأمدّي تحقيق عبد الرزاق عفيفي ٢/٢٧٣-٢٧٩.

"والتاء"-المثناة من فوق- أي: مُسمَّاهَا، وتختصُّ بلفظِ الجلالةِ غالبًا، نحو: تالله، فالله: اسمٌ؛ لدخولِ تاءِ القسمِ عليه.

وبلفظِ رَبٍّ مضافًا للكعبةِ أو لياءِ المتكلمِ، نحو: رَبِّ الكعبةِ، وترتبي حكاةُ الأخفش^(١)، قال بعضهم: وهو شاذٌّ^(٢).

وَنَدَرَ تالرحمن، وتحياتك/ حكاةُ سيبويه^(٣).

[٩/أ]

وأصلُّها: الواو^(٤)، وَقَدْ تُجْعَلُ هاءٌ، نحو: هالله^(٥)، وَقَدْ تَخْلُقُهَا اللامُ^(٦)، نحو: لله لا يؤخِّرُ الأجل!

تتمَّة: بقي عليه من حروفِ الخفضِ لعلٌ، ومتمى، وكى، ولولا^(٧)، وإنما أسقطتها؛ لأنَّ الجرَّ بها شاذٌّ. وأمَّا خلا، وعدا، وحاشا، فذكرها في بابِ الاستثناء.

واقصر على هذه العلامات؛ لأنها مشهورةٌ، ولأنَّه في مقامِ التعليم.

قال الشيخُ رحمه الله: "والفعلُ يُعرَفُ بقَد، والسَّينِ، وسَوَفَ، وتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ"^(٨).

^(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، والجنى الداني ص ٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٤٣، وشرح الألفية لابن الفاضل ص ٢٥٩، وشرح التصريح ١/٦٣٦.

ذكر السيوطي أنَّه سمع "تربَّ الكعبة"، و"ترتبي" دون أن يسند هذا السماع. يُنظر: معجم الهوامع ٤/٢٣٥.

^(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٧، ومعجم الهوامع ٤/٢٣٥.

هي من صيغ القسم المحرمة؛ لأنَّ القسمَ بغير الله شرك أكبر.

^(٣) لم أقف على حكاية سيبويه لـ "تحياتك" في كتابه، لعلَّها منسوبة له؛ لأنَّه قال: "التاء لا تجزئ في القسم، ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت: تالله لأفعلن". يُنظر: الكتاب ١/٥٩.

وذكر السيوطي أنَّه سمع "تالرحمن" و"تحياتك" دون أن يسند هذا السماع. يُنظر: المصدر السابق.

اختلف النحاة في إطلاق الحكم على تالرحمن وتحياتك بين الشذوذ والندرة:

الفرق بينهما كبير، الشذوذ: يكون مغالطًا للقياس من غير النَّظَر لقلَّة وجوده أو كثرته، والنادر يكون موافقًا للقياس، ووجوده قليل. يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٧، والجنى الداني ص ٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٧٤٣، وشرح التصريح ١/٣٦٣، ومجيب البندا ص ٤٥٣.

^(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٧، والجنى الداني ص ٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٤٣.

^(٥) لكثرة الإقسام بـ "الله" حصَّ بدخولِ التاء عليه، وهذه التاء يكثر حذفها بعوضٍ، ومنَّ العوضِ الهاء. يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٥.

^(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٢٤: "وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب. نحو: الله لا يبقى أحدًا، يقسم على فناء الخلق متعجبا من ذلك. ولما لم تكن اللام أصلا في هذا الباب لم تنصرف فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى".

^(٧) يُنظر: مغني اللبيب ١/١٧٤-٢٠١-٣٤٦.

^(٨) متن المقدمة ص ٥.

ولما قَرَعَ مِنْ علاماتِ الاسمِ، طَفَقَ في علاماتِ الفعلِ^(١)، وفيه لَفٌّ وَنَشْرٌ^(٢) مرتبٌ^(٣)، فَقَالَ:

"والفعلُ" بِكسرِ الفاءِ اسمٌ للكلمةِ مخصصةٌ، وبفتحةٍ مصدرٌ، وَهَذَا بحسبِ الاصطلاحِ^(٤).

وَأَمَّا لُغَةُ فَكُلٌّ مِنْهُمَا^(٥) مصدرٌ لَفْعِلَ يَفْعَلُ، كَعَلِمَ يَعْلَمُ^(٦).

واللامُ فيه للعهدِ الذِّكْرِي؛ لِتَقْدُمِ مَصْحُوبِهَا ذِكْرًا، وَهُوَ^(٧): مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَاقْتَرَنَ بِأَحَدِ الْأَرْمَنِ الثَّلَاثَةِ [وَضْعًا]^(٨).

"يُعرفُ" أي: يَتَمَيَّزُ عَنْ قَسِيمِهِ الاسمِ والحرفِ بِـ"قَدْ" الحرفيةِ^(٩) في أَوَّلِهِ، سواءَ كَانَ ماضِيًا أو مضارعًا، نحو: قَدْ قَامَ، وَقَدْ يَقُومُ، فَقَامَ وَيَقُومُ؛ فَعَلَانِ؛ لِدُخُولِ "قَدْ" عليهما.

(١) علامات الفعل كثيرة، ابن أجروم ذكر أربع علامات فقط، والوشاء في شرحه اكتفى بما ذكره المصنف.

(٢) قال الجرجاني في التعريفات ص ١٩٣: "هو أن تلف شيئين. ثم تأتي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ماله".

(٣) اللف والنشر نوعان:

أحدهما: مرتب، هو الذي استخدمه الأجرومي كثيرًا.

والآخر: غير مرتب، مثاله قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾. جاء بعد هذا اللف النشر غير المرتب، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ مناسبة للجملة الأولى ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ مناسبة للجملة الثالثة ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ مناسبة للجملة الثانية ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾: لأن معنى الآية: وجدك الله جاهلاً فعلمك أمور الدين ومسائله، وهذه من نعم الله على رسوله الأمين والبشر عامة. استخدمه الأجرومي مرة واحدة.

ابن أجروم عدد أقسام الكلام الثلاثة: اسم، وفعل، وحرف (هذا لفٌّ)، ثم ذكر بعد ذلك علاماتها على الترتيب الذي عدّه (هذا نشرٌ).

(٤) الفعل "بكسر الفاء اسمٌ للكلمةِ مخصصةٌ": يعني اسم مسماه لفظ، كقامَ يَقُومُ قَمٌ: مسعى، اسمه فعلٌ.

"وبفتحةٍ مصدرٌ": فعل بفتح الفاء من المصادر، هذا عند الأئمة.

(٥) اللسان "فعل".

(٦) "فعل" بكسر الفاء وفتحةٍ في اللغة لا فرق بينهما. فهما مصدران لَفْعِلَ يَفْعَلُ فِعْلًا أو فَعْلًا "كَعَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا أو غَلِمًا".

(٧) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ٧٧.

وقد حدّه سيبويه في الكتاب ٢/١ قال: "وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، فبنيت لما مضى ولما يكون، ولم يقع، ولما هو كائن، ولم ينقطع. انتهى".

(٨) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٩) ((قد)) هي حرف مختصٌ بالفعل، تدخل على الماضي المثبت المتصرف، والمضارع المجرد من أي جازم أو ناصب، أو حرف تنفيس. وتعد قد مع الفعل كالجاء الواحد لا يفصل بينهما إلا بالقسم. نحو: "قد والله أحسنت"، ولها معانٍ، منها: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل لوقوع الفعل، والتكثير، والنفي. يُنظر: الجني الداني ص ٢٥٤-٢٦٠، ومغني اللبيب ١/ ١٨٩-١٩٣.

فإن قلت: كان عليه أن يقيدها بما ذكر: للاحتراز عن "قد" الاسمية^(١): لأنها بمعنى "حسب"، تقول: قد زيد درهم، وقدني بالنون، قلت: لأنها عند الإطلاق تنصرف للحرفية فاستغنى عن التقييد.

"و" يُعرف أيضًا بدخول أو قبول مُسمًى "السَّيْنِ"^(٢) في أوّل المضارع، نحو: سيقوم زيد، فيقوم: فعل مضارع؛ لدخول السَّيْنِ عليه، وهي حرف استقبال.

"و" يُعرف أيضًا بدخول أو قبول "سَوْفَ" في أوّل المضارع أيضًا، نحو: فسوف يكون، فيكون: فعل مضارع؛ لدخول "سوف" عليه، وهي حرف استقبال أيضًا.

تنبيه^(٣): قد تُخفف بحذف الفاء المتحركة، لأجل الساكنين، فتقول: سَوَّ^(٤)، وقد تقلب الواو ياءً، فتقول: سَيَّ^(٥)، وقد تحذف الواو، فتسكن الفاء المتحركة، فتقول: سفُ أفعَل^(٦)، وقيل: إنَّ السَّيْنَ منقوصٌ من "سَوْفَ"^(٧).

ويُعرف أيضًا بصحة دخول مسمًى "تاء التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ"^(٨) عليه، أي: الماضي في آخره، وهي

(١) الاسميّة هي: إمّا اسم فعل مرادفة لـ "يكفي"، مثل: "قد زيدا درهم، وقدني درهم أي: يكفي ويكفي"، وإمّا اسم مرادف لـ "حسب"، وهي إمّا مبنية لشيء بالحرفيّة، وهو الغالب مثل: "قد زيد درهم، وقدني درهم"، وإمّا معربة وهو قليل، مثل: "قد زيد درهم بالرفع، كما يقال: "حسبه درهم"، "وقدي درهم" كما يقال: "حسي". يُنظر: الجنى الدّاني ص ٢٥٣-٢٥٤، ومغني اللبيب ١/١٨٩.

(٢) ((السَّيْنِ)) فأما سين التنفيس فمختصة بالمضارع، وتخلصه للاستقبال. ومعنى التنفيس: التوسيع؛ وذلك أنّها تقلب السَّيْنَ المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. يُنظر: المصدر السابق ص ٥٩، والمصدر السابق ١/١٥٨.

(٣) يُنظر: شرح مختصر التصريف العزّي ص ٥٩.

(٤) روى ثعلب ذلك عن البغدادين، وقيل: هي لغة حكاها الكسائي عن أناس من أهل الحجاز. يُنظر: مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون ١/٣١٥، وإعراب القرآن للنحاس تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ١٦٨/٢، والممتع الكبير في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة، ص ٣٩٩، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السُّلَسِيّ تحقيق عبد الله البركاتي ص ١٠٧، والجنى الدّاني ص ٦٠، والإنصاف المسألة الخامسة والتسعون ص ٥١٥، وهمع الهوامع ٤/٣٧٦.

(٥) حكاها الكوفيون، وصاحب المحكم. يُنظر: شفاء العليل ص ١٠٧، والجنى الدّاني ص ٦٠، وهمع الهوامع ٤/٣٧٦.

(٦) حكاها الكوفيون. يُنظر: مجالس ثعلب ١/٣١٥، والمحكم لابن سيده ٤٢١/٨، وشفاء العليل ص ١٠٧، والجنى الدّاني ص ٦٠، وهمع الهوامع ٤/٣٧٦.

(٧) يُنظر: شرح مختصر التصريف العزّي ص ٥٩.

هذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين، أنّ السَّيْنَ حرفٌ مستقلٌّ. يُنظر: الإنصاف المسألة الخامسة والتسعون ص ٥١٥، والجنى الدّاني ص ٥٩-٦٠، ومفتاح الإعراب لمحمد مرجان ص ٢٩.

(٨) بعضهم يقيّد التاء السَّاكِنَةَ بـ "الأغلب": لأنَّ تاء التَّائِيثِ السَّاكِنَةَ قد تدخل على بعض الحروف، نحو: "رَبَّتْ وَثَمَتْ" بضمّ الأوّل فهما، وذلك في حال تسكينها: لأنها قد تسكن مع "رَبَّ" و"ثَمَّ". يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/١٦٧.

ومن العلماء من لا يقيّد بـ "الأغلب"، كابن مالك في شرح التسهيل ١/١٤، وابن هشام في أوضح المسالك ١/٢٣.

التَّاءُ الدَّالَّةُ عَلَى تَأْنِيثِ فاعِلِهِ أَوْ نَائِبِهِ متصرفًا كَانَ أَوْ جامدًا، فلا يقدحُ في كَوْنِ بعضِ الأفعالِ ماضيًا عدمُ دخولِها عليه؛ لالتزامِ تذكيرِ فاعِلِهِ، كفعلِ التَّعَجُّبِ، وأفعالِ الاستثناءِ كـ"ليسَ ،وماعداً، وماخلا، وحبذا في المدحِ"، نحو: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾^(١)، فقال: فعلٌ ماضٍ؛ لدخولِ تاءِ التَّأْنِيثِ عليه.

والمرادُ بالسَّاكِنَةِ: التي وقعتْ على السُّكُونِ، فلا يَضُرُّ تحريكُها لعارضٍ، كالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ فتُكسرُ، نحو: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾^(٢)، أَوْ تُضَمُّ نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنِ﴾^(٣)، وخرجَ بها المتحركةُ بحركةِ الإعرابِ، فتختصُّ بالاسمِ كقاعدةٍ، أَوْ البناءِ، فقد تدخلُ الاسمَ أيضًا، نحو: لاحولَ ولا قوةَ، وقد تدخلُ الحرفَ، كرَبَّتْ وَثُمَّتْ.

فإن قلت: لأي شيءٍ اختصتُ/التَّاءُ به؟

[٩/ب]

قلت: إمَّا لاستغناءِ المضارعِ عنها بتاءِ المضارعةِ، والأمرِ بياءِ المخاطبةِ، أَوْ للفرقِ بينَ تاءِ الأسماءِ وتاءِ الأفعالِ.

فإن قلت: فهل عكسوا؟

قلت: لئلا يفضي ثقلُ الحركةِ إلى ثقلِ الفعلِ.

فإن قلت: من أين تعلم^(٤) أنَّ الفعلَ ثقيلٌ؟

قلت: لأنَّ مدلوله مرَكَّبٌ مِنْ أمرين، وهما: الحدثُ والزَّمانُ، بخلافِ الاسمِ، فإنَّه خفيفٌ؛ لأنَّ مدلوله بسيطٌ.

فإن قلت: بقيَ على المصنّفِ فعلُ الأمرِ وعلاماته، وكانَ عليه أنْ يذكرَهُ ويذكرَ علاماته، قلت: لعلَّ

= ومن لم يقيدَها بـ"الأغلب"، لعلَّه يرى أنَّ دخولَها على الحروفِ شذوذٌ، أو لأنَّ التَّاءَ التي تلحقُ الفعلَ ليست كالتَّاءِ التي تلحقُ الحرفَ، فتاءُ الفعلِ جلبتْ لتأنيثِ الفاعلِ، فلا تلحقُ إلا بالفعلِ المؤنثِ. وتاءُ الحرفِ جلبتْ لتأنيثِ الحرفِ، ودليلُ ذلك دخولُها على المذكرِ والمؤنثِ، نحو: "رَبَّتْ رَجُلٌ أَكْرَمْتُ"، و"رَبَّتْ امْرَأَةٌ أَكْرَمْتُ". يُنظر: الإنصافُ، ص ٩٢، وشرح الأجزومِيَّةِ للسَّهْوَريِّ ١٤٧/١.

^(١) سورة النمل، آية: ١٨.

^(٢) سورة يوسف، آية: ٥١. "قالت" فعل ماضٍ مبني على الفتح؛ لاتصاله بتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، التي حركتْ بالكسر، لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، سكونِ التَّاءِ، وسكونِ الميمِ.

هذه قراءة عاصمٍ وحده. يُنظر: معاني القراءات، للأزهريِّ ١٩٠/١.

^(٣) سورة يوسف، الآية: ٣١. "قالت" حركتْ تاءِ التَّأْنِيثِ بالضَّمِّ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ: سكونِ التَّاءِ، وسكونِ الخاءِ.

هذه قراءة هارونَ عن أبي عمرو. يُنظر: معاني القراءات، للأزهريِّ ١٩٠/١.

^(٤) في الأصل: تعلموا.

المصنف مَشَى هُنَا على مذهب الكوفيين^(١) مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ مُضَارِعٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ مقدَّرَةٌ على ما يأتي في بابِ الأفعالِ^(٢)، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ على أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ كُوفِيَّ المذهبِ، [أو تركَّهُ معهما مَعَ جزمِهِ بمذهبِ البصريين فيما يأتي؛ لَأَنَّهُ رَأَى عَلامَتَهُ مركبةً مِنْ محسوسٍ ومعقولٍ^(٣)، وذلك مظنَّةُ الخفاءِ على المبتدئ]^(٤).

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "والحرفُ ما لا يصلحُ معه دليلُ الاسمِ ولا دليلُ الفعلِ"^(٥).

ولَمَّا قَرَعَ مِنْ عَلامَاتِ الفعلِ، طَفَّقَ في الحرفِ، فقال: "والحرفُ" لغةً: الطَّرْفُ^(٦).

وَعُرْفًا^(٧): ما دلَّ على معنى في غيره فَقَطُّ^(٨).

واللامُ فيه للعهدِ الذِّكري: لتقدُّمِ مصحوبها ذكرًا.

يُعْرَفُ بِأَنَّهُ "ما لا يصلحُ مَعَهُ" أي: يَصِحُّ أَوْ يَقْبَلُ "دليلُ الاسمِ"، أي: مَا يَدُلُّ عليه، وَيُعْرَفُ^(٩) بِهِ الاسمُ مِنَ الخفضِ، وَمَا عُطِفَ عليه مِنْ عَلامَاتِهِ، "و" "مَا" "لا" يصلحُ معه "دليلُ الفعلِ"، أي: مَا يَدُلُّ عليه، وَيُعْرَفُ بِهِ الفعلُ مِنْ قَدْ، وَمَا عُطِفَ عليه.

^(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الخامسة والسبعون ص ٤١٤، وأسرار العربية ص ١٦٥. وشرح الرُّضِيِّ على كافية ابن الحاجب ١٣٦/٥، واختلاف التصرة في اختلاف نعاة الكوفة والبصرة المسألة الحادية عشرة تحقيق طارق الجنابي ص ١٢٥-١٢٦.

^(٢) يُنظر: المواهب الرُّحمانية ل ١٤.

^(٣) علامة فعل الأمر المحسوسة، هي: قبوله نون التوكيد، وباء المخاطبة؛ لَأَنَّهُ تدرك بحاسة السمع، وعلامته المعقولة هي: الدلالة على الأمر؛ لَأَنَّهُ تدرك بالعقل.

^(٤) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٥) متن المقيمة ص ٥.

^(٦) يُنظر: الصحاح "حرف".

^(٧) أحيانًا يذكر المعنى اللغوي والاصطلاحي، وأحيانًا أخرى يذكر المعنى اللغوي والعرفي، فالعرفي هو: ما استقرَّ في النَّفس من جهة العقل، واستقبلته الطَّبَاع بالقبول.

^(٨) قال السَّيْهَوِيُّ في [شرح الأجرومية في علم العربية ١/١٤٩]: "(ما دلَّ على معنى) شمل الكلم الثلاث، وقولنا: (في غيره) خاصة، امتازيها عن الاسم والفعل؛ إذ دلَّاهما في أنفسهما".

هذا هو المشهور بين النُحويين، غير أنَّ الشَّيْخَ بهاءَ الزَّيْنِ بن النُّحاس زعم في تعليقته أَنَّهُ دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه في زعمه هذا أبوحيان في شرح التَّسْهِيلِ. يُنظر: شرح اللَّمحة البدرية ١/١٦٤.

وعرف ابن مالك الحرف في [الفوائد المَحْوِيَّة في المقاصد النُّحويَّة-رسالة ماجستير- تحقيق وداد يحيى ص ١] فقال: "ما يمتنع بالأصالة أَنْ يسند، ويسند إليه".

^(٩) في الأصلي: ويعرف.

وَأَعْتَرَضَ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ لِلحَرْفِ بِمَا ذَكَرَ، فَإِنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْأَعْمِ: لَصَدَقِهِ عَلَى الحَرْفِ وَالْجُمْلَةِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَصْلِحُ مَعَهُمَا مَا ذَكَرَهُ. وَأَجِيبَ^(١): بِأَنَّ "مَا" عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلِمَةِ بِقَرِينَةٍ كَوْنِ الحَرْفِ مِنْ أَقْسَامِهَا، فَعَدَمُ صِلَاحِيَّتِهِ لِمَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ^(٢)، كَمَا قَالَ الْحَرِيرِيُّ^(٣) [الرَّجَز]:

[٩]- الحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةً^(٤)

[قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنَّمَا لَمْ تُجْعَلْ لَهُ عَلَامَةٌ وَجُودِيَّةٌ كَقَسِيمِيهِ: لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ عَلَامَةٌ، فَلَوْ جُعِلَ لَهُ عَلَامَةٌ: لَزِمَ الدَّوْرَ أَوْ التَّسْلِسَ، انْتَهَى.]^(٥)^(٦)

وَنَظِيرُهُ^(٧) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ج ح خ، فَعَلَامَةُ الْجِيمِ نَقْطَةٌ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَعَلَامَةُ الْخَاءِ نَقْطَةٌ مِنْ فَوْقِهِ، وَعَلَامَةُ الْحَاءِ عَدَمُ النَّقْطِ بِالْكَلْبَةِ^(٨).

^(١) يُنْظَرُ: الدُّرَّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل ١٥.

^(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، وَالْمَوَادُّ الرِّحْمَانِيَّةُ ل ١٥.

^(٣) الْحَرِيرِيُّ: هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَثْمَانَ الْحَرِيرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ الْمَقَامَاتِ، وُلِدَ سَنَةَ ٤٤٦ هـ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٥١٦ هـ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٥١٥ هـ يُنْظَرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَيْدِي الزَّمَانِ تَحْقِيقُ إِحْسَانَ عَبَّاسٍ ٤/٦٣-٦٧، وَكُشِفَ الظُّنُونُ ٢/١٨١٧.

^(٤) مِلْحَةُ الْإِعْرَابِ ص ٢٨.

^(٥) يُنْظَرُ: بُلُوغُ الْأَرْبِ ١/٣٣٥.

^(٦) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٧) يُنْظَرُ: الْفَوَاكِهِ الْجَنِيَّةُ ص ٧٧.

^(٨) مُكَرَّرٌ فِي الْمَخْطُوطِ.

^(٩) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْعُمْدَةِ تَحْقِيقُ عِدْنَانَ الدُّورِيِّ ص ١٠٦.

قال الشيخ رحمه الله:

باب الإعراب

"الإعراب: هو تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا"^(١).

ولما فرغ من بيان أقسام الكلام، طفق في بيان الإعراب؛ لأن آخر الكلمة لا تخل عنه. فقال: "باب" أي: هذا باب شرح "الإعراب" - بكسر الهمزة^(٢)، أو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: باب الإعراب هذا بابه. ويجوز نصبه بعامل محذوف؛ لدلالة المقام، تقديره: خذ، أو افهم، أو اقرأ. قلت: والأول أولى؛ لأن فيه إبقاء ركن الإسناد^(٣).

وهو^(٤) لغة: الطريق إلى الشيء والموصل إليه^(٥). وعرفاً: اسم لنوع من مسائل العلم المراد^(٦).

^(١) من المفيدة ص ٦.

^(٢) اللسان "عرب".

^(٣) ينظر: الدرة الشنوية ل ٢٦، والمواهب الرُحمانية ل ١٦.

"باب الإعراب" له ثلاثة أوجه إعرابية:

^(١) أصله "هذا باب شرح الإعراب"، فتكون هاء للتنبيه مبنية على الفتح، لا محل لها من الإعراب. وذا اسم إشارة مبني السكون في محل رفع مبتدأ، والياء خبر لمبتدأ محذوف. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والياء مضاف، والشرح مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وأيضاً هو مضاف، والإعراب مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. الراعي ذكر فقط هذا الوجه من الإعراب. ينظر: عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة - رسالة ماجستير - تحقيق سليمان تاج الدين أحمد ص ١٠٤.

^(٢) أصله "باب الإعراب هذا بابه"، فيكون الباب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، والإعراب مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء للتنبيه مبنية على الفتح، لا محل لها من الإعراب، وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان. وبابه خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة.

^(٣) أصله "خذ باب الإعراب"، خذ فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والياء مفعول به (خذ) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والإعراب مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وهناك إعراب آخر، اعتماداً على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز خفض بإضمار حرف خفض من غير عوض، وتقديره: "خذ في باب الإعراب"، خذ: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر وجوباً، والياء: اسم مجرور بفي المحذوفة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والإعراب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

عبارة الوشاء "قلت: الأول أولى" قد توهم الفارئ أن المقصود هو الإعراب الأول خبر المبتدأ من الثلاثة إعرابات التي ذكرها، ولكن تعليقه أوضح أنه يقصد أولوية الرفع؛ لأن حذف المبتدأ، أو الخبر وبقاء أحدهما فيه إبقاء لأحد أركان الإسناد في الجملة الاسمية، وفي حذف الفعل وفاعله وبقاء المفعول به فيه حذف لأركان الجملة الفعلية وبقاء الفضلة.

^(٤) الضمير "هو" عائد على الباب.

^(٥) ينظر: الكليات للكفوي تحقيق عدنان درويش ص ٢٤٩.

^(٦) ينظر: المصدر السابق.

وسمّوا أصناف ذلك النوع بالفصول.

وهو حسبي، أي: حقيقي، وهو: ما يدرك بالحواس، كباب الجامع وغيره، ومعنوي، كهذا^(١)، وغيره^(٢).

فائدة: قال الرّمخسري: بَوَّبَ الْكُتُبَ: لَأَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ بَابًا، وَشَرَعَ فِي آخِرِ كَانِ أَنْشَطَ وَأَبْعَثَ، /

ونظيره كالمسافر إذا قطع فرسخًا، وإذا كان القرآن سورة^(٣). انتهى.

[أ/٨٠]

وقال أستاذ شيخ^(٤) شيخنا^(٥): ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعى لحسن الترتيب والنظم، وإلا لربما تُذكر المسائل منتشرة فافهم^(٦).

والإعراب لغة: مصدر أعرب، إمّا بمعنى: أبان، أو بمعنى: تكلم بالعربية، أو بمعنى: أزال عربها، أي: فسّادها، وقيل: إنّه من قولهم: امرأة عروّب، أي: متحبة إلى زوجها متحسنة؛ لأنّ الكلام إذا فهم قُرب من قلب سامعه^(٧).

قال ابن إياز^(٨): والمختار هو الأوّل؛ لأنّ العرب لم تقصد بإعراب كلمها تحسينًا، ولا تغييرًا^(٩).

وعرفًا: يُقال على التحو، وعلى ما يقابل البناء، وهو المراد هنا.

^(١) أي نحو هذا العنوان (باب الإعراب).

^(٢) قال الرّاعي في [عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ١٠٤]: "الباب هو المدخل إلى كلّ شيء، ويكون حسبيًا، ويكون معنويًا، فالحمي: هو الذي يباشر بالأقدام، نحو: باب الدار، وباب المسجد، وما أشبه ذلك، والمعنوي: هو الذي يحاول بالأذهان، نحو هذا يقصد نحو هذا العنوان "باب الإعراب".

^(٣) يُنظر قوله في الدرة السنّويّة ل ٢٦، والمواهب الرّحمانيّة ل ١٦، وحاشية السنّويّ على قواعد الإعراب ٣٤/١، وحاشية عبادة ٧٨/١، ومغني المحتاج لمحمّد الشّريبي ٣١/١.

ورد هذا القول في الكشف ٩٨/١ بصيغة أخرى، قال: "...ومنها أنّ القارئ إذا ختم سورة أو بابًا من الكتاب ثمّ أخذ في آخر كان أنشط له وأهز لعطفه، وأبعث على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله، ومثله المسافر، إذا علم أنّه قطع ميلًا، أو طوى فرسخًا، أو انتهى إلى رأس يريد...".

^(٤) في الأصل: شيخ.

^(٥) أستاذ شيخ شيخنا: هو السيّد عيسى الصّفويّ، سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

^(٦) يُنظر قوله في حاشية عبادة ٧٨/١.

^(٧) اللسان "عرب".

^(٨) ابن إياز: هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله أبو محمّد، العلامة جمال الدين، مات سنة إحدى وثمانين ومستمائة، من تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي، يُنظر: بغية الوعاة ٥٣٢/١، وكشف الطّنون ١٠٨٧/٢، والأعلام ٢٣٤/٢.

^(٩) يُنظر: المحصول في شرح الفصول ٦١/١.

واختلفَ فيه، فقال ابنُ خروفٍ^(١)، وأبو علي الفارسي^(٢)، وابنُ الحاجبِ^(٣)، وابنُ مالكٍ^(٤)، والجمهورُ^(٥): إنَّه لفظيٌّ، وهو المختارُ عندهم. وتعريفُهُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُهُ العاملُ في آخرِ الاسمِ المتمكِّن والفعلِ المضارعِ^(٦).

وقال سيبويه^(٧)، والزَّمخشرِيُّ^(٨) - واختيارُ الأَعلَمِ^(٩)، وكثيرٌ مِنَ المتأخِرِينَ -: إنَّه معنويٌّ، والحركاتُ دلائلٌ عليه^(١٠)، وعَرَّفُوهُ بقولِهِم: "الإعرابُ"، أي: المتقدِّمُ؛ لأنَّ المعرفةَ إذا أُعيدتْ كانت عينَ الأولى.

فإنِ قلتَ: حيثُ كانت كذلك، فلاي شيءٌ عدلٌ عن الإضمارِ إليها؟

قلتُ: لأنَّه أوضَحُ للمبتدئِ المقصودُ بالذاتِ بهذا الكتابِ^(١١).

(١) ابن خروف: هو أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي الحضرمي. النَّحوي. الأندلسي. الإشبيلي. شرح كتاب سيبويه شرحًا جيدًا، وشرح "الجمال" لأبي القاسم الرَّجَاجي. توفي سنة ٦١٠ هـ. وقيل: ٦٠٩ هـ في إشبيلية. يُنظر: وفيات الأعيان ٣/٣٣٥، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٣/١١٥.

يُنظرُ قوله في شرح جمال الزجاجي ١/٢٥٩.

(٢) أبو علي الفارسي: هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار. الفارسي الأصل. أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا سنة ٢٨٨ هـ. وتوفي سنة ٣٧٧ هـ من تصانيفه: الإيضاح، والمسائل البصريات، والإغفال. يُنظر: الأعلام ٢/١٧٩١٨٠، ووفيات الأعيان ٢/٨٠. يُنظرُ قوله في الإيضاح ص ٧٣.

(٣) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي، المالكي. وُلد في أسنا سنة ٥٧٠ هـ. وتوفي سنة ٦٤٦ هـ من تصانيفه: الكافية في النَّحو، والشافية في الصُّرف، والأُمالي. يُنظرُ: الأعلام ٤/٢١١، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٨-٢٤٩.

يُنظرُ قوله في الكافية تحقيق صالح الشاعر ص ١١.

(٤) يُنظرُ: شرح التَّسْهِيل ١/٣٢، وشرح العمدة ص ١٠٧.

(٥) يُنظرُ: همع الهوامع ١/٤٠.

(٦) يُنظرُ: شرح الحدود النَّحويَّة ص ١٢١-١٢٢.

(٧) يُنظرُ: الكتاب ١/١٣١٤.

(٨) يُنظرُ: المفصل ص ١٦، والأنموذج في النَّحو، تحقيق سامي المنصور ص ١٦.

(٩) الأَعلَم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى السَّنْتَمري. الأندلسي. أبو الحاج المعروف بـ "الأَعلَم"، عالم بالأدب واللغة. ولد سنة ٤١٠ هـ، وتوفي سنة ٤٧٦ هـ من تصانيفه: شرح الشعراء الستة، والنُّكت على كتاب سيبويه. يُنظرُ: الأعلام ٨/٢٣٣، ووفيات الأعيان، ٨١/٧.

يُنظرُ قوله في ارتشاف الضُّرب ٢/٨٣٣، وهمع الهوامع ١/٤١. وحاشية الحامدي على شرح الكفراوي للأجرومية ص ٣٣.

(١٠) يُنظرُ: كتاب التَّعْريفات ص ٣١.

(١١) يقصد الوشاء أنَّ ابن أَجْرُوم كرر كلمة الإعراب. وكان ينبغي عليه أن يأتي بالضَّمير، لكنَّه عدل عن الإضمار إلى الإظهار؛ لقصد الإيضاح.

"تغيير" وأعرض عليه بأن المقصود^(١) تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ. والتغيير فعل الشخص، فكيف صح تفسيره به، وحمله عليه؟

وأجيب^(٢): بأنه أراد به التغيير، والمصدر كثيرًا ما يُطلق ويُراد به الحاصل بالمصدر^(٣).

- "أواخر الكلم" ذاتًا بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقةً، كما في التثنية والجمع حال النصب والجر، نحو: رأيتُ الزيدَين، والزيدَين، ومررتُ بالزيدَين [والزيدَين، أو حكمًا كما فيهما]^(٤) حال الرفع، نحو: جاءَ الزيدان والزيدون؛ لأنهما فيهما صارا لشئين بعدما كانا لشيء واحد أي: صارا علامتين للتثنية والجمع، وعلامتين للإعراب، بعدما كانا للأول فقط، لا لأنهما يقدران بعد الإعراب متغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية^(٥) والجمع، أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقةً، كما في المفرد حال النصب والجر^(٦)، نحو: رأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيد، أو [حكمًا كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه نحو]^(٧): رأيتُ أحمدًا، ومررتُ بأحمدًا، مثلًا.

قال بعضهم: ولقائل أن يقول: المراد بتغيير أواخر الكلم تصييرها مرفوعةً مثلًا بعد كونها دالةً على غيره، فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفات، فليتأمل^(٨)!

وأعرض على قوله: "أواخر"، بأنه جمع^(٩)، وأقله ثلاثة، فيلزم ألا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة

أواخر، والأمر بخلافه. وأجيب: بأن الإضافة تردُّ له اللام، وقد صرح العلماء/ بأن لام التعريف

[٥٣/ب]

(١) في الأصل: الكلمة مطمؤنة، استعنت على قراءتها بالسياق. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٢) ينظر: الدرة الشنوية لـ ٢٦.

(٣) ينظر: المواهب الرِّحمانية لـ ١٧.

قال الشنقيطي في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٨٨: "تغيير: هذا مصدر، وهو فعل الفاعل، وليس هو الإعراب، وجوابه أن يقال: هذا من باب إطلاق المصدر وإرادة أثره الحاصل بالمصدر، وهو التغيير، والمراد بالتغيير: صيرورة أواخر الكلم على وجه مخصوص: كونك تصير آخر الكلمة الذي هو محل الإعراب على وجه مخصوص، من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم؛ لأن أقسام الإعراب منحصرة في هذه الأربعة".

(٤) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٥) في الأصل: التثنية.

(٦) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٨) ينظر: الدرة الشنوية لـ ٢٧، والمواهب الرِّحمانية لـ ١٨.

(٩) أواخر: جمع آخر.

التي للجنس^(١) تبطل معنى الجمعية، فالمرادُ جنسُ الأواخرِ الصادق بالواحدِ والأكثرِ، ولعلَّ التعبيرَ بصيغةِ الجمعِ: للإشعارِ بتعددِ أنواعِها وتنوعِ التَّغييرِ. وقد يُجابُ بحذفِ مضافٍ، أي: أحدُ أواخرِ الكلمِ.

وخرجَ به مفيدُ غيرِ الأواخرِ كالأوائلِ والأواسطِ، كتغييرِ التَّصغيرِ والتَّكسيرِ، نحوُ: فُلَيْسٍ، وأَفْلَسٍ في فُلَيْسٍ^(٢).

فإن قلت: قيَّدُ الأواخرِ مستدرَكٌ؛ لأنَّ ما خَرَجَ به يخرجُ بما بعده؛ لأنَّ التَّغييرَ بسببِ العواملِ لا يكونُ إلَّا في الأواخرِ، قلتُ: لو سَلِمَ ذلك، فالقيدُ لا يجبُ أن يكونَ المقصودَ منه الاحترازُ، بل قد يكونُ لغيرِهِ، كبيانِ الواقعِ، وتحقيقِ أجزاءِ الماهيةِ^(٣)؛ فلا استدراك، فلما ذكرَهُ لذلك ناسبَ إخراجُ ما ذكرَ به لسبقِهِ^(٤).

والمرادُ بالكلمِ: الاسمُ المتمكَّنُ^(٥). قال أبو حيان: يعنى به الذي ليس فيه علةٌ تقتضي البناءَ، كزَيْدٍ وجَعْفَرٍ^(٦). انتهى.

والفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصلْ بآخرِهِ النُّونُ الموضوعَةُ للإناثِ، وإن أُستعملتْ في غيرهنَّ، ولم تباشِرُهُ نونُ التَّوكيدِ لفظاً وتقديراً^(٧).

^(١) يُنظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي ٢٠١/٨، وشرح تنقيح الفصول للقارفي تحقيق طه عبد الرؤوف ص ١٨٠، وفتح رب البرية في شرح نظم الأجرؤمية لأحمد الحازمي ص ٩٠.

^(٢) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٢٧.

^(٣) الماهية: قال الجرجاني في [التعريفات ص ٢٥٠-٢٥١]: "تطلق غالباً على الأمر المتعلِّق من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، والأمر المتعلِّق من حيث إنَّه مقول في جواب ماهو، يسمَّى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمَّى حقيقة".

^(٤) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٢٧.

^(٥) قال الجرجاني في المصدر السابق ص ٢٥: "الاسم المتمكَّن: ما تغير آخره بتغير العوامل في أوَّلِهِ، ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيد، ورأيت زَيْداً، ومررت بزيد، وقيل: الاسم المتمكَّن هو الاسم الذي لم يشابه الحرف والفعل، وقيل: الاسم المتمكَّن ما يجري عليه الإعراب، وغير المتمكَّن ما لا يجري عليه الإعراب".

^(٦) يُنظر: التُّكْتُ الحسنُ في شرح غاية الإحسان تحقيق عبد الحسين الفتلي ص ٣٥.

^(٧) قال الشنقيطي في [فتح رب البرية في شرح نظم الأجرؤمية ص ٩١]: "المراد بالكلم هنا نوعان: الاسم المتمكَّن، والفعل المضارع الخالي من نون الإناث، ومن نوني التوكيد".

الفعل المضارع إذا لم تباشِر نون التوكيد، فهو معرب تقديراً: "ل يفعلان"؛ لأنَّ سبب بناء الفعل المضارع تركيبه مع النُّون، وتنزله منها منزلة الصُّدر من العجز، فإذا حال بينهما ألف الضمير، أو واو، أو ياء؛ لم يبق تركيب؛ لأنَّ ثلاثة أشياء لا تُجعل شيئاً واحداً. يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٥/١-١٧٦.

فإن قلت: لأي شيء جعل الإعراب في الآخر؟

قلت: لأن المعاني المحتاجة للإعراب من أحوال الذات، وهي متأخرة عنها، والدال على المتأخر متأخر^(١).

وقال بعضهم: لأنه دال على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخرًا عن الدال عليه. قلت: ولا فرق بينهما.

وأعرض على قوله: "الكلم" بأنه اسم جنس جمعي^(٢)، أي: لا يُطلق على أقل من ثلاث كلمات، وإن لم يتحد نوعها أفادت أم لا. فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين. قلت: قد صرحوا بأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع، فالمراد جنس الكلم. ويُجاب بحذف المضاف، أي: أحد الكلم، وهو بمعنى الكلمات^(٣).

فإن قلت: لأي شيء عدل عن إيرادها إلى ما ذكر؟

قلت: لأنه أخف، ولا ميزة لأحدهما على الآخر في المعنى، فالأخف لفظًا أولى من الأثقل^(٤).

واللام في قولهم: "لاختلاف العوامل": للعلّة أو الوقت^(٥).

وأعرض عليه بأنه قد يوجد اختلاف العامل^(٦) بدون تغيير الآخر، كما في "ضربت زيدًا، وإن زيدًا، ورأيت زيدًا"، وبالعكس، كما في المعرب^(٧) ابتداءً، فإن إعرابه بوجود العامل لا اختلافه. والجواب

^(١) يُنظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك ص ٧٦.

^(٢) يُنظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي تحقيق نهان ياسين حسين ٩٤/١.

اختلف في لفظة "الكلم"، قال الأشموني في شرحه للألفية ٩/١: "واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار. وقيل: جمع، وقيل: اسم جمع. وعلى الأول، فالمختار أنه اسم جنس جمعي؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر. سواء اتحد نوعها أو لم يتحد. أفادت أم لم تفد. وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة. وقيل: إفرادي، أي: يُقال على الكثير والقليل. كمااء وتراب، وعلى الثاني، فقليل: جمع كثرة. وقيل: جمع قلة".

^(٣) يُنظر: الدرّة الشّنوانيّة ل ٢٧.

^(٤) يُنظر: المصدر السابق.

^(٥) المفصود باللام الوقتية، هي التي بمعنى "عند". يُنظر: الجنى الداني ص ١٠١.

إذا كانت اللام للتعليل، يكون التقدير: "الإعراب: تغيير أواخر الكلم لأجل اختلاف العوامل"، وإذا كانت للوقت، يكون التقدير: "الإعراب: تغيير أواخر الكلم عند اختلاف العوامل".

^(٦) قال الجرجاني في [التعريفات ص ١٤٥]: "العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".

^(٧) في الأصل: المغرب.

عَنْ الْأَوَّلِ: بَأَنَّ الْمَرَادَ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ اخْتِلَافُهَا فِي الْعَمَلِ، وَعَنْ الثَّانِي: فَإِنَّ الْمَرَادَ اخْتِلَافُ جِنْسِ

العوامل مِنْ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، / أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْاخْتِلَافِ الْوُجُودَ؛ لِلْمَلَاذِمَةِ وَالْمَشَاكِلَةِ. [١١/أ]

وخرج به تغيير أواخر الكلم لا بسببها، كحيث إذا فُتحت بعد ضمها، أو بسبب آخر، كحركة النقل، أو الإتياع، أو الحكاية، أو التقاء الساكنين^(١).

وأعترض عليه بأن العوامل: جمع عامل، وأقله ثلاثة، فيلزم ألا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل، والأمر بخلافه. وأجيب عنه بما تقدم في الكلم^(٢)، فإن كنت حياً كفاك ما تقدم، وإلا فالमित لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار^(٣).

قال ابن الحاجب: "العامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"^(٤). انتهى.

أي: شيء ملفوظ به، أو مقدر، أو معنوي، به يتحصل معنى من المعاني المقتضية للإعراب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة كجاءني زيد، فإنه يطلب الفاعلية المقتضية للرفع، وضربت زيدا، فإنه يطلب المفعولية المقتضية للنصب، و الباء في نحو: مررت بزيد، فإنها تطلب الإضافة المقتضية للجر^(٥).

"الداخلية عليها" أي: على الكلم واحداً بعد واحد، يعني المتحققة معها، والطلالبة لها، يدخل المعنوي، نحو: الابتداء في المبتدأ، والتجرد في الفعل المضارع، والمقدر، والمتأخر عنها، كزيداً رأيت، وبكم درهم اشتريت، إذ التقدير: بكم من درهم.

والأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم الحرف، ثم الاسم، ولا يؤثر أثران^(٦) في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولات، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد، فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول.

وقوله: "الداخلية عليها" ليس للإخراج، بل لبيان الواقع أو غيره، بناءً على أنه لا يكون التغيير للآخر بسبب العوامل ألا وهي داخلية.

^(١) ينظر: الدرر السنوية ل ٢٨.

^(٢) ينظر: المواهب الرُحمانية ل ١٩.

^(٣) مقولة خاصة بشيخنا الوشاء يُطلقها بين ثنايا شرحه. لعل السبب وراء إطلاقها تنبيهاً وتشجيعاً للمبتدئ المقصود بهذا المتن، أو اعتراضاً بما ذكر.

^(٤) ينظر: الكافية ص ١١.

^(٥) ينظر: المواهب الرُحمانية ل ١٩.

^(٦) في الأصل: أثرين.

ويجوزُ أن يخرج به التَّغييرُ بحركةِ الحكايةِ، نحو: مَنْ زَيْدًا؟ لَمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، فإنَّها بسببِ عاملٍ غيرِ داخلٍ، وهو "رَأَيْتُ" في كلامِ الأوَّلِ.

وقولُ الشَّيخِ: "لفظًا أو تقديرًا" إمَّا حالان مِنْ "تغيير"، وهما مصدران بمعنى المفعول، أي: تغييرُ أواخرِ الكلامِ؛ لاختلافِ العواملِ الدَّاخِلَةِ عليها، حالَ كَوْنِ التَّغييرِ ملفوظًا، أي: [ملفوظًا]^(١) أثره، أو ما يدلُّ عليه مِنْ الحركاتِ، وما نابَ عَنْها؛ لأنَّ نفسَ التَّغييرِ ليسَ ملفوظًا، أو مقدَّرًا أثره، أو ما يدلُّ عليه مما ذكر.

أو منصوبان على المصدرية بمعنى المفعول أيضًا، والتَّقديرُ ما سبق^(٢)، ويجوزُ على هذا أن يكونَ المضافُ مقدَّرًا، أي: تغييرُ لفظٍ أو تقديرٍ، أي: تغييرًا يظهرُ في اللفظِ علامته ويُدرِكُ، أو يتعلَّقُ باللفظِ بأنَّ يتغيَّرَ اللفظُ، أو تغييرًا يُقدَّرُ في اللفظِ علامته وما يدلُّ عليه.

أو منصوبان على التَّمييزِ، محوَّلًا عَنْ المضافِ/ إليه، أي: تغييرُ لفظٍ أواخرِ [الكلمِ]^(٣) أو تقديرِها. [١١/ب]

أما الأوَّلُ فواضحٌ؛ لأنَّه يُحرِّكُ تارةً بالضمِّ، وتارةً بالفتحة وهكذا، وهذه تغييراتٌ. وأما تغييرُ تقديرِها، فالإضافةُ بأدنى ملابسةٍ؛ لأنَّ الآخرَ محلُّ التَّقديرِ، فالتَّقديرُ متعلِّقٌ به وهو مختلفٌ؛ لأنَّ تقديرَ الضَّمِّ غيرُ تقديرِ الفتحِ، وهكذا. أو يكونان^(٤) تفصيلًا لتغييرِ الأواخرِ واختلافِ العواملِ، فيكونُ مِنْ بابِ تنازعِ المصدرينِ، وهما منصوبان إمَّا صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ وقد سبق، أو خبرٌ "كانَ" محذوفٌ، أي: سواءَ كانَ ما ذكرَ ملفوظًا أو مقدَّرًا، وتكونُ الجملةُ مِنْ بابِ التَّنْذِيلِ^(٥)، وهو: تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ تشتملُ على معناها للتَّأكيدِ^(٦).

و"أو" هنا لتقسيمِ المحدودِ، أي: ما كانَ على أحدِ هذينِ الوجهينِ، فلا تفسدُ الحدَّ، لا للتَّرديدِ الشَّامِلِ للشُّكِّ، أو الظَّنِّ، أو الإيهامِ؛ لأنَّها تفسدُه^(٧).

(١) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٢) تغيير أواخر الكلام.

(٣) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٤) في الأصل: يكونان.

(٥) التَّنْذِيلُ من طرق الإطناب.

(٦) يُنظر: كتاب التعريفات ص ٥٥، والدُّرَّة السُّنَوَانِيَّة ل ٣٢، والمواهب الرُّحْمَانِيَّة ل ٢١.

(٧) يُنظر: المواهب الرُّحْمَانِيَّة ل ٢١.

قال السَّنْفِيْطِيُّ في فتح ربِّ البرية في شرح نظم الأجرُوميَّة ص ٩٤: "أو: للتَّنَوُّعِ والتَّقْسِيمِ، وليست للشُّكِّ ولا للتَّردُّدِ؛ لأنَّ "أو" التي للشُّكِّ لا يجوز إدخالها في الحدود".

مثالُ التَّغْيِيرِ اللَّفْظِيِّ، نحو: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ بكرًا، ومررتُ بعمرو، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ ضمَّةٌ ملفوظةٌ بها، وفي الثَّاني فتحةٌ ملفوظةٌ بها، وفي الثَّالثِ كسرةٌ ملفوظةٌ بها. ونحو: يضربُ، ولنَّ يضربَ- كذلك، ولم أضربْ علامتهُ السُّكُونُ.

ومثالُ التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِيِّ، نحو: جاءَ الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ، منعٌ مِنْ ظهورِها التَّعْذُرُ؛ لأنَّ الألفَ هوائِيَّةً^(١) لا تقبلُ التَّحْرِيكَ، ويُسمَّى مقصورًا، وهو: الاسمُ المعرَّبُ الذي آخرُه ألفٌ لازمةٌ. وفي الثَّاني: فتحةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ كذلك، وفي الثَّالثِ: كسرةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ كذلك أيضًا، هذا حيثُ كانت الألفُ موجودةً.

فإنَّ كانت محذوفةً، نحو: جاءَ فتى، ورأيتُ فتى، ومررتُ بفتى، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ المحذوفةِ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ بينَ الألفِ المحذوفةِ والتَّنوينِ، وفي الثَّاني: فتحةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ كذلك، وفي الثَّالثِ: كسرةٌ مقدَّرةٌ فيه كذلك أيضًا.

ونحو: يخشى، ولن يخشى، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ، منعٌ مِنْ [ظهورِها التَّعْذُرُ]^(٢)، وفي الثَّاني: فتحةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ كذلك.

ونحو: جاءَ القاضي، ومررتُ بالقاضي، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الياءِ، منعٌ مِنْ ظهورِها الاستثقال؛ لكونِها تقبلُ الحركةَ، ويُسمَّى منقوصًا، وهو: الاسمُ المعرَّبُ الذي آخرُه ياءٌ لازمةٌ قبلُها كسرةٌ^(٣)، وفي الثَّاني: كسرةٌ مقدَّرةٌ في الياءِ كذلك، هذا حيثُ كانت الياءُ موجودةً.

فإنَّ كانت محذوفةً، نحو: جاءَ قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ؛ فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الياءِ المحذوفةِ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ بينَ الياءِ المحذوفةِ والتَّنوينِ، / وفي الثَّاني: كسرةٌ مقدَّرةٌ في الياءِ كذلك. [أ/١٢]

ونحو: زيدٌ يرمي، ولم يرمِ، فإنَّ علامتهُ في الأوَّلِ: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الياءِ، منعٌ مِنْ ظهورِها الاستثقال، [و]^(٤) في الثَّاني: حذفُ الآخرِ، وهو الياءُ، وقسْ على هذا.

فائدةٌ: إنَّما جيءَ بالإعرابِ في الاسمِ؛ ليدلَّ على المعاني المعتورةِ عليه، كقولهم: ما أحسنَ زيدًا، بالرفعِ في النِّفي، وبالنَّصبِ في التَّعجِبِ، وبالجرِّ في الاستفهامِ [فلولا الإعرابُ، لالتبسَتْ هذه^(٥)

(١) في الأصل: هوائِيَّة.

(٢) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٣) يُنظر: كتاب التَّعْرِيفَات ص ٢٣١، وشرح الحدود النُّحَوِيَّة ص ٩٦.

(٤) زيادةٌ يلتزم بها السياق.

(٥) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسياق، ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

[المعاني]^(١)، وليس^(٢) كذلك الأفعال؛ لأنَّ صيغةَ الفعلِ تختلفُ لاختلافِ معانيه، هذا مذهبُ الجمهورِ^(٣). وذهبَ قطربٌ إلى أنَّ الإعرابَ لم يدخلَ للفرقِ بينَ المعاني، وإنَّما دخلَ ليفرِّقَ بينَ الوصلِ والوقفِ^(٤).

"وأقسامُهُ أربعةٌ: رَفْعٌ، وَنَصَبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ"^(٥).

ولمَّا فَرَعَ مِنْ حَدِّ الإعرابِ، [وهوَ حسيٌّ]^(٦)، طَفِقَ في أقسامِهِ، فقال: "وأقسامُهُ"-أي: أنواعُ^(٧) إعرابٍ مجموعِ الاسمِ والفعلِ مِنْ غيرِ ملاحظةٍ؛ كونُها أقسامَ إعرابِ الاسمِ أو إعرابِ الفعلِ. أو أقسامَ إعرابِهِما-"أربعةٌ" بالاستقراءِ.

فإن قلت: لأي شيءٍ فصله ولم يقتصر عليه؟

قلت: محافظةً على فوائدِ الإجمالِ والتفصيلِ؛ لأنَّ ذلك أمكنُ في معرفتها، والاحتفاظِ على كلِّ منها؛ للاحتياجِ إلى معرفةِ إتقانِ كلِّ وملاحظته؛ للتحققِ مطابقةً العددِ، قاله أستاذُ شيخِ شيخنا^(٨).

فائدة: اعلم أنَّ القسمَ، والنَّوعَ، والضَّرْبَ، والصَّنَفَ، والأنحاءَ ألفاظٌ مترادفةٌ بمعنى^(٩).

ثمَّ أبدلَ^(١٠) مِنْ قولِهِ: "أربعةٌ" قولَهُ: "رَفْعٌ" وهو على القولِ بأنَّ الإعرابَ معنويٌّ: تغييرٌ مخصوصٌ في آخرِ الكلمةِ، علامتهُ الضَّمَّةُ وما نابَ عنها.

وأثره؛ لأنَّه أشرفٌ، ولأنَّه لا يستغنى الكلامُ عنه، كـ"جاءَ زيدٌ".

^(١) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٢) في الأصل: لس.

^(٣) يُنظر: الإيضاح في علل النُّحُوص ص ٦٩-٧٧.

^(٤) يُنظر: قوله في المصدر السابق ص ٧٠. وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٩٨/١.

^(٥) متن المقدمة ص ٦.

^(٦) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٧) الوشاء عبّر عن أقسام الإعراب بالأنواع، وسار في ذلك على منوال ابن الحاجب في كافيته ص ١١، وأبي حيان في ارتشافه ص ٨٣٥، وابن هشام في أوضحه ٣٧/١، والسيوطي في همعه ٦٤/١.

ومنهم من عبّر عنها بالقباب، كابن أبي الربيع في البسيط ص ١٧٥، وابن عصفور في مقربه ٤٨/١، وأبي حيان في شرح اللّمْحة البدرية لابن هشام ٢٧٧/١، والرّاعي في عنوان الإفادة ص ١٠٦، والمستقل بالمفهومية ص ١٣١.

وعبّر عنها ابن مالك في شرح الكافية الشّافية بالوجوه ١٧٨/١، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ٢٦١/١.

^(٨) يُنظر الدُّرّة السُّنَوَانِيَّة ل ٣٤، والمواهب الرّحْمَانِيَّة ل ٢١.

^(٩) يُنظر: المواهب الرّحْمَانِيَّة ل ٢٤.

^(١٠) بدل بعض من كل مرفوع بالضمة؛ لأنّه بدل من خبر المبتدأ "أربعة".

فائدة: سُمِّيَ رفعا؛ لارتفاع الشَّفَةِ السُّفْلَى عند التَّلْفِظِ بعلاماته، أو به نفسه^(١).

"ولصب" وهو على القول بأنه معنوي: تغييرٌ مخصوصٌ في آخرِ الكلمة، علامته الفتحة وما ناب عنها. وثني به؛ لأنَّ عامله قد يكونُ فعلاً، والعملُ له بالأصالة، فيكونُ معمولُه أصلاً بالنسبة للمجرور.

فائدة: سُمِّيَ نصبا؛ لانتصابِ الشفتين على حالهما عند التَّلْفِظِ بعلاماته، أو به نفسه.

"وخفض" ويُسمَّى على القول بأنه معنوي جرًّا، [وهو]^(٢): تغييرٌ مخصوصٌ في آخرِ الكلمة، علامته الكسرة وما ناب عنها. وثلث به؛ لاختصاصه بالأشرف.

فائدة: سُمِّيَ جرًّا؛ لأنَّ الشَّفَّةَ تجرُّ إلى أسفل عند التَّلْفِظِ بعلاماته، أو به نفسه^(٣).

"وجزم" وهو على القول بأنه معنوي: تغييرٌ مخصوصٌ في آخرِ الكلمة، علامته السُّكُونُ وما ناب عنها.

فائدة: سُمِّيَ جزمًا؛ لأنه بمعنى القطع^(٤)، والحرفُ الجازمُ كالشيءِ القاطعِ للحركة أو الحرفِ^(٥).

ثمَّ هذه الأسماءُ الأربعة/ مختصةٌ عند البصريين بأنواع الإعراب^(٦).

[١٢/ب]

تبيهاً:

الأول: تقسيمُ الإعرابِ إلى ما ذكر من تقسيمِ الكلِّيِّ إلى جزئياته، والمراد بالجزئي: ما يدخل تحت كليٍّ، يصحُّ كونُ ذلك الكلِّيِّ خبراً عنه^(٧)، نحو: الإنسانُ حيوانٌ.

الثاني: إنما كانت أنواعُه أربعة؛ لأنه إمَّا سكونٌ وهو واحدٌ، أو حركةٌ وهي ثلاثة.

(١) ينظر: الدُّرَّة السَّنَوِيَّة ل ٣٥.

(٢) زيادة يلتزم بها السياق.

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

(٤) اللسان "جزم".

(٥) يُنظر: المصدران السابقان.

(٦) ينظر: الدُّرَّة السَّنَوِيَّة ل ٣٥.

لأنَّ الإعرابَ عند البصريين إعراب لفظي، وعند الكوفيين هذه الأسماء الأربعة مختصة بعلامات الإعراب، لأنَّ الإعرابَ عندهم معنوي.

(٧) يُنظر: كتاب التعريفات ص ٧٥.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْخَفْضِ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا"^(١).

فلجنس "الأسماء" -ولو مبنية- "مِنْ ذَلِكَ" أي: المذكور مِنْ الأقسام الأربعة، وصحت الإشارة إليها بذلك مع إفراده وتذكيره؛ لأنه يجوز أَنْ يُكْنَى به عَنْ أَشْيَاءٍ^(٢) كثيرة، باعتبار كونها في تأويل ما ذكر، وما تقدّم قصدا للاختصار.

"الرَّفْعُ" نحو: زيدٌ يقرأ، فزيدٌ: مبتدأ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، ويقرأ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرده من الناصب والجازم كذلك، وفيه ضميرٌ مستترٌ جواراً تقديره "هو"، والجملة خبرٌ المبتدأ.

"وَالنَّصْبُ" نحو^(٣): إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَضْرِبَ، فإن: حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيدٌ: اسمٌ إنّ وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ولن: حرفٌ نفي ونصب واستقبال، ويقوم: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"لن"، وعلامة نصبه... إلخ، والجملة مِنْ "لن" وما بعدها خبرٌ إنّ.

"وَالْخَفْضُ" نحو: مررتُ بزيدٍ، مررتُ: فعلٌ ماضٍ، وفاعلٌ حذفُ الفعلِ الرّاء، والتّاء: ضميرُ الفاعلِ، بزيدٍ: جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

"وَلَا جَزْمَ" يتصور دخوله في نوعيها^(٤)، [وذلك إنّما امتنع فيها؛ لامتناع لحوق عامله لها كما لا يلتبس]^(٥).

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْجَزْمِ وَالْخَفْضُ"^(٦).

ولجنس "الأفعال" المعربة "مِنْ ذَلِكَ" أي: المذكور مِنْ الأقسام الأربعة "الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ" وتقدّم مثالهما^(٧).

^(١) متن المقيّمة ص ٦.

^(٢) في الأصل: أشياء.

^(٣) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

^(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/١٤: "وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها وللحاق التّنوين، فإذا ذهب التّنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة". وينظر أيضاً الإيضاح في علل النّحو ص ١٠٢-١٠٦، والبسيط تحقيق عياد الشبيبي ص ١٨٢-١٨٣.

^(٥) مستدرّكٌ في حاشية المخطوط.

يقصد المصنف أنّ الجزم لا يدخل الأفعال؛ لسببين:

* لامتناع دخول حروف الجزم على الأسماء.

* تجنباً للالتباس بين الخفض والجزم.

^(٦) متن المقيّمة ص ٦.

^(٧) مثال الرّفْع: "زيد يقرأ"، ومثال النّصب: "إنّ زيدا لن يضرب".

"والجزم" نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(١)، فلم: حرف نفي وجزم، وولد: فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه السكون في آخره.

"ولا خفض" يتصور دخوله في نوعها: [الزيادة الثقل]^(٢).

قال الشيخ رحمه الله: "باب معرفة علامات الإعراب"^(٣).

ولما فرغ من أقسام الإعراب، طفق في ذكر علامات كل واحد منها، فقال: "باب"، أي: هذا باب بيان أو سبب "معرفة" وهي: الإدراك^(٤)، وأضاف الباب إليها، وإن لم تكن^(٥) معناه: لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب: حصلت له معرفة^(٦) "علامات"، أي: أمارات^(٧) أقسام "الإعراب".

والإضافة تصح لأدنى ملابسة، ثم المعرفة تُقال: لإيراد الجزئي أو البسيط، والعلم للكلّي أو المركّب؛ ولذا يقال: عرفت الله دون علمته^(٨).

والمصنف عبّر بها^(٩)، مع أن العلامات التي تعرف لها أمور كليّة، وقد جرت عادتهم باستعمالها في الجزئيات، والعلم في الكليات، إمّا لأنهما بمعنى كما عليه الأكثر، وإمّا أن تكون لقلتها المفهومة من التعبير بعلامات الذي هو جمع سلامة، وهو من جموع القلة نزلها^(١٠) منزلة الجزئي: تسهيلاً على

(١) سورة الإخلاص، آية: ٢.

(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

الأفعال ثقيلة: لأنها تدلّ على الحدث والزمان، والخفض ثقيل: لثقل علامته وهي الكسرة، فدخل الخفض على الأفعال يزيدنها ثقلاً؛ لذا أعطي الخفض الثقيل للأسماء: لخفضها، وأعطى الخفيف الجزم للأفعال: لثقلها.

قال سيبويه في الكتاب ١/١٤: "وليس في الأفعال المضارعة جز، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجزور داخل في المضاف إليه معاقب للتثنية، وليس ذلك في هذه الأفعال". وينظر أيضاً الإيضاح في علل النحو ص ١٠٧، والبسيط ص ١٨٤ - ١٨٥ - ٨٤٠، وشرح الكفراوي على متن الأجرومية ص ٣٥.

(٣) متن المقدمة ص ٦.

(٤) ينظر: الدرة الشنوية ل ٣٦، وحاشية أبي النجا ص ٢٥.

(٥) في الأصل: رسمها غريب، ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٦) ينظر: المصدران السابقان.

(٧) الأمارات: بفتح الهمزة جمع أماره. قال ابن منظور: "كل علامة تعدّ، فهي أماره". اللسان "أمر".

(٨) ينظر: شرح الحدود النحوية ص ١٠٣، والمواهب الرّحمانيّة ل ٢٥.

(٩) الضمير عاد في "بها" على المعرفة.

(١٠) في الأصل: نزلها.

الطَّالِبِ حَتَّى كَانَ إِدْرَاكُهَا وَإِنْ كَانَتْ كَلِيَّةً كإِدْرَاكِ الْجَزَائِي فِي السَّهُولَةِ وَقَرَبِ التَّنَاولِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهَا تُشْعَرُ بِسَبْقِ الْجَهْلِ، فَهِيَ تَنَاسَبُ الْمُتَعَلِّمَ الْمُقْصِدُ بِوَضْعِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالنُّونُ"^(٢).

[١٣/أ] "لِلرَّفْعِ" مِنْ حَيْثُ هُوَ، سِوَاكَ كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ / مِلَاحِظَةُ كَوْنِهِ رَفْعَ اسْمٍ، أَوْ رَفْعَ فَعْلٍ، أَوْ رَفْعَ اسْمٍ، وَرَفْعَ فَعْلٍ "أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ"، وَفَصَّلَهُ لَمَّا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْعِلَامَاتِ الْمَذْكُورَةَ عِلَامَاتٌ لِلرَّفْعِ وَمَا بَعْدَهُ، إِنَّمَا يُوَافِقُ بَظَاهِرَ [هـ]^(٣) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ، وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّهُ لَفْظِيٌّ، فَهُوَ بِظَاهِرِهِ لَا يُوَافِقُهُ. قُلْتُ: الَّذِي اخْتَارَهُ أَسَاتِذُ شَيْخِ شَيْخٍ^(٤) مَعًا شَيْخُنَا تَبَعًا لِبَعْضِ مُشَايِخِهِ أَنَّ هَذِهِ عِبَارَةٌ الْمُتَقَدِّمِينَ الْقَائِلِينَ^(٥) بِأَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ جَرَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ^(٦).

[وَحَذَفَ التَّاءَ مِنْ أَرْبَعٍ: لِأَنَّ أَحَادَ الْمَعْدُودِ وَهُوَ عِلَامَاتٌ مُؤَنَّثَةٌ، إِذْ وَاحِدُهُ عِلَامَةٌ. قُلْتُ: وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَا يَضَاهِي هَذَا التَّرْكِيبَ]^(٧).

"الضَّمَّةُ" بِدَأْ بِهَا: لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَالْمِرَادُ بِالْأَصَالَةِ: أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ الْأَفْرَادِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا، أَوْ أَغْلَبَ، أَوْ أَرْجَحَ فِي نَظَرِ الْوَاضِعِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

"وَالْوَاوُ" نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَثَنَى بِهَا: لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنِ الضَّمَّةِ إِذَا أُشْبِعَتْ؛ فَهِيَ بِنْتُهَا^(٨).

"وَالْأَلْفُ" كَذَلِكَ وَثَلَّثَ بِهَا: لِأَنَّهَا أُخْتُ الْوَاوِ فِي الْمَدِّ وَاللِّينِ.

^(١) يُنْظَرُ: الدُّرَّةُ السَّنَوَانِيَّةُ لـ ٣٦، وَالْمَوَاهِبُ الرَّحْمَانِيَّةُ لـ ٢٥-٢٦.

^(٢) مَتْنُ الْمُقَدِّمَةِ ص ٦.

^(٣) زِيَادَةٌ يَلْتَنِمُ بِهَا السِّيَاقُ.

^(٤) فِي الْأَصْلِ: شَيْخُ شَيْخٍ.

^(٥) فِي الْأَصْلِ: الْقَائِلِينَ.

^(٦) يُنْظَرُ: الْمَوَاهِبُ الرَّحْمَانِيَّةُ لـ ٢٦.

^(٧) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٨) الْأَلْفُ تَتَوَلَّدُ مِنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ، وَالْوَاوُ تَتَوَلَّدُ مِنْ إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ، وَالْيَاءُ تَتَوَلَّدُ مِنْ إِشْبَاعِ الْكَسْرِ، فَالْحُرُوكَاتُ سَابِقَةٌ لِحُرُوفِ الْمَدِّ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ مَتَوَلَّدَةٌ عَنْهَا: لِذَا كَانَتْ الْفَتْحَةُ لِلْأَلْفِ كَالْأَمِّ. وَكَانَتْ الْأَلْفُ لِلْفَتْحَةِ كَالْبِنْتِ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ مَعَ الضَّمَّةِ، وَالْيَاءُ مَعَ الْكَسْرِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَلْفُ بِنْتُ الْفَتْحَةِ: نَابَتْ عَنْهَا.

اسْتَعْدَمَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي التَّعْبِيرِ قَبْلَهُ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِي فِي شَرْحِهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ ص ٤١، قَالَ: "قَدَّمَ الضَّمَّةَ: لِأَصَالَتِهَا، وَثَنَى بِالْوَاوِ: لِكَوْنِهَا تَنْشَأُ عَنِ الضَّمِّ إِذَا أُشْبِعَتْ فَهِيَ بِنْتُهَا..."

"والتَّوْنُ" كذلك أيضًا، وختمَ بها؛ لأنها شبيهة بحروفِ العلةِ في الغنةِ عندَ سكونِها.

قال الشيخُ رحمه الله: "فأما الضَّمَّةُ، فتكونُ علامةً للرفعِ في أربعةِ مواضعٍ: في الاسمِ المفردِ، وجمعِ التَّكْسِيرِ، وجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، والفعلِ المضارعِ الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ"^(١).

ولما فرغَ من ذكرِها مجملَةً، طفقَ في بيانِها، وبيانِ المواضعِ التي تقعُ فيها مفصلةً، فقال: "فأما الضَّمَّةُ فتكونُ علامةً"، أي: أمارَةً "للرفعِ في أربعةِ مواضعٍ"، وفيه ما تقدَّم ظاهراً أو مقدَّراً "في" ماصدقاتِ "الاسمِ المفردِ"، وهو أوَّلُ المواضعِ، وهو هنا ما ليسَ مثنى، ولا جمعاً، ولا من الأسماءِ الخمسةِ في اللغةِ الآتية.

قال أستاذُ شيخِ شيخنا: وإنَّ دلَّ على جماعةٍ^(٢)، كقومٍ، ورهطٍ، وركبٍ^(٣). انتهى.

سواءً كانَ لمذكرٍ، نحو: جاءَ زيدٌ، وعبدُ الله، والفتى، والقاضي، والقوم، و﴿قَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾^(٤) بالإدغام^(٥) [٦]، وغلّامٍ، أو لمؤنَّثٍ، نحو: هندٌ وحبلٌ، فعلازمةً رفعٍ "القوم" ضَمَّةً مقدَّراً على آخره، منعٌ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالسُّكُونِ العارضِ للوقفِ، قاله أستاذُ شيخِ شيخنا^(٧)، وعلامةً رفعٍ "غلّامٍ" ضَمَّةً مقدَّراً على ما قبلَ الياءِ، منعٌ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، وباءُ المتكلمِ في محلِّ جرٍّ، أي: في محلِّ اسمٍ لو كانَ معرباً لكانَ مجروراً لفظاً أو تقديرًا.

فإن قلتَ: قد يردُّ عليه بأنَّ من المفردِ ما لا يُرفعُ بالضَّمَّةِ، كملحقاتِ التَّثْنِيَةِ والجمعِ، قلتُ: يمكنُ الجوابُ بأنَّ هذه القاعدةُ وأمثالُها أغلبيةٌ، وبأنَّ الألفَ واللامَ في المفردِ للجنسِ، وبأنَّ المرادَ بالمثنى ما يشملُ المثنى حقيقةً أو حكماً، وكذا الجمعُ.

"و" في ماصدقاتِ "جمعِ التَّكْسِيرِ"، ويقالُ له: الجمعُ المكسَّرُ، وهو ثانيُ المواضعِ، وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مفردِهِ عن حالَتِهِ الأصليَّةِ حقيقةً أو تقديرًا بغيرِ إلحاقِ آخره علامةً الجمعِ.

(١) متن المقدمة ص ٦.

(٢) في الأصل: جملة.

(٣) يُنظرُ قوله في المواهب الرِّحمانية ل ٢٧.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

(٥) تدغم الدَّالُ في عشرة أحرف: هي: التَّاء، واليَّاء، والدَّال، والسين، والضَّاد، والتَّاء، والرَّاء، والصاد، والظَّاء، والجيم، من ذلك

قال تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾. يُنظر: الوافي في شرح الشَّاطِبيَّة لعبد الفتاح القاضي ص ٦٢.

(٦) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٧) يُنظرُ قوله في المواهب الرِّحمانية ل ٢٧.

فإن قلت: يردُّ عليه أنَّ مِنْ جموعِ التَّكْسِيرِ ما لا يُرْفَعُ بالضَّمةِ، كملحقاتِ جمعِ المذكرِ السَّالمِ،

نحو: /سنين، قلت: يمكنُ الجوابُ بأنَّ هذه القاعدةُ وأمثالُها أغلبيةٌ، وبأنَّ "أل" في التَّكْسِيرِ للجنسِ، [١٣/ب]

سواءً كانَ لمذكرٍ، نحو: جاءَ الرِّجالُ، والأسارى، وغلماي، أو لمؤنثٍ، نحو: الهنودُ والعداري.

فعلامَةُ رَفْعِ "غلماي" ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعٌ مِنْ ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ.

و"الهنودُ" ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخرِها، منعٌ مِنْ ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالسُّكُونِ العارضِ للوقفِ، قاله بعضهم^(١).

والمَقْدَرُ في ستة: فُلُكٍ، ودِلَاصٍ^(٢)، وهِجَانٍ^(٣)، وشِمَالٍ^(٤)، وعِفْتَانٍ^(٥)، وَكِنازٍ^(٦)، فُلُكٌ وأخواته^(٧) إنَّ جعلَها جمعًا، فضمُّته كضمَّةِ أُسْدٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فضمُّته كضمَّةِ قُفْلٍ، فالتَّغْيِيرُ أمرٌ اعتباريٌّ^(٨).

"و" في ماصدقاتِ "جمعِ المؤنثِ السَّالمِ" مِنْ تغييرِ مفردِها بناءً على جعلِ السَّالمِ صفةً للجمعِ، قاله بعضهم وجوَّزَ بعضهم أنَّ يكونَ صفةً للمؤنثِ، فإنَّه الموصوفُ بالسَّلامةِ حقيقةً^(٩).

وهو ثالثُ المواضعِ، وهو ما جمعُ بآلفٍ وتاءٍ مزيدتين، نحو: قامتِ الهنداتُ وزوجاتي.

^(١) يُنظر: المواهب الرِّحمانية لـ ٢٨.

^(٢) دِلَاص: اللين البراق الأملس، يُقال للواحد، وللجمع من الدروع، اللسان "دلص".

إنَّ جعلَها جمعًا، فكسرتها ككسرةِ كِرامٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فكسرتها ككسرةِ كِتَابٍ.

^(٣) هِجَان: يُقال للواحد والجمع من الإبل، اللسان "هجن".

إنَّ جعلَها جمعًا، فكسرتها ككسرةِ كِرامٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فكسرتها ككسرةِ كِتَابٍ.

^(٤) شِمَال: الخُلُق والطَّبَع. اللسان "شمل".

إنَّ جعلَها جمعًا، فكسرتها ككسرةِ كِرامٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فكسرتها كسرةِ كِتَابٍ.

^(٥) عِفْتان: القوي الجاقي، اللسان "عفت".

إنَّ جعلَها جمعًا، فكسرتها ككسرةِ غِلْمانٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فكسرتها كسرةِ سِرْجانٍ.

^(٦) كِنَاز: مكتنزة اللحم، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، اللسان "كنز".

إنَّ جعلَها جمعًا، فكسرتها ككسرةِ جِراحٍ، وإنَّ جعلَها مفردًا، فكسرتها كسرةِ كِتَابٍ.

^(٧) قوله: "وأخواته" تشعر القارئ بأنَّ الكلامَ الثَّاني يعمُّ الكلمات الست، في حين أنَّ الكلامَ يخصُّ كلمةَ "فُلُك" فقط.

^(٨) في الأصل: جعلته.

^(٩) يُنظر: شرح الأجرؤميَّة في علم العربية، للشَّهْورِيّ ١/١٦٥، ١٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٧٧.

^(١٠) الأصل: جمع المفرد المؤنث السَّالم، أجد الصُّواب أنَّ "السَّالم" وصف للجمع؛ لأنَّه هو الذي سلَّم فيه المفرد.

فإن قلت: الأولى أن يُعبرَ بالجمع^(١) بـ"ألفٍ وتاءٍ مزيدتين": ليدخل جمعُ المذكرِ، كحَمَامَاتٍ جمعُ حَمَامٍ، وما سَلِمَ فيه المفردُ، وما تغيرَ كحُبَلِيَّاتٍ جمعُ حُبَلَى، وصحراواتٍ جمعُ صحراءَ، فإنَّ الأولَ: قلبتُ أَلِفَ مفردِهِ ياءً، والثَّاني: قلبتُ همزَتَهُ واوًا^(٢)، قلتُ: تعبيرُهُ بما ذكرَ جرى على الغالبِ، أو بأنَّ في كلامِهِ حذفًا مضافًا، أي: صيغةُ جمعِ المؤنثِ، أو حذفَ معطوفٍ، أي: جمعُ المؤنثِ السَّالمِ وما على صيغَتِهِ، فلا يخرجُ جمعُ المذكرِ أو المكسرِ، وإنَّ كانَ جمعٌ بِأَلِفٍ وتاءٍ؛ لأنَّ صيغَتَهُ صيغةُ جمعِ المؤنثِ السَّالمِ في عُرْفِهِم، وإنَّ كانَ في الحقيقةِ جمعُ مذكرٍ أو مكسرٍ، وبأنَّ المصنّفَ لم يلتفتْ لهما؛ لقلَّتِهما ودأبِهِم المألوفَ ذكرُها هو الأغلبُ والأكثرُ، لا ما هو الأقلُّ والأندرُ.

وتقييدُ التَّاءِ والألفِ بالمزيدتين^(٣)؛ ليخرجَ بيتٌ وأبياتٌ، وميتٌ وأمواتٌ، فإنَّ التَّاءَ فيهما أصليةٌ^(٤)، وكذلك نحو: غَزَاةٍ، وقُضَاةٍ، فإنَّ الألفَ فيهما أصليةٌ؛ لأنها منقلبةٌ عن أصلٍ^(٥).

"و" في ماصدقاتِ "الفعلِ المضارعِ الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ" صحيحًا^(٦) كانَ أو معتلَّ الآخرِ، نحو: يقومُ زيدٌ، ويخشى بكرٌ، ويغزو عمرو، ويرمي خالدٌ، و﴿يَعْلَمُ مَا﴾^(٧) بالإدغام^(٨) [٩].

والمرادُ بالشَّيءِ: الذي نفى اتصاله بالفعلِ أَلِفُ الاثنينِ، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ، وهو رابعُ المواضعِ [وذكر الوصفِ: لبيانِ الواقعِ، إذ لا يعربُ منُ الأفعالِ على الرَّاجحِ سواه]^(١٠).

^(١) في الأصل: الجمع، والأصوب ما أثبت: يستقيم السياق.

^(٢) حُبَلَى وحُبَلِيَّاتٌ: الاسمُ المعتلُّ المقصور إذا تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف، يجب قلب ألفه ياءً، إذا جُمع جمع مؤنث سالم. صحراء وصحراوات: إذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة (صحرا)، فإنها تقلب همزة، وعند جمعها جمع مؤنث سالم، فإنه يجب قلب همزتها واوًا؛ لأنَّ همزتها بدل من ألف التانيث.

^(٣) الباء في "بالمزيدتين" للمصاحبة والملازمة، فإذا كانت كذلك، فلا بد من قيد، وهو: خروج التَّاءِ الأصلية.

^(٤) "بيت" و"ميت" كلمتان ثلاثيتان. تُجمعان على أبيات وأموات، فتكون الألف زائدة، والتَّاء أصلية.

^(٥) الوشَاء لم يذكر شروط جمع المؤنث السَّالم، في حين أنه سيذكر شروط جمع المذكر السَّالم.

^(٦) في الأصل: صحعا.

^(٧) سورة البقرة، آية: ٧٧، وآية: ٢٥٥.

^(٨) قال عبد الفتاح القاضي: إذا التقى حرفان متماثلان في كلمتين منفصلتين، بأنَّ كان أولهما آخر الكلمة، وثانيهما أول الكلمة التي تليها، وكانا متحركين: فلا بدَّ أن يدغم الحرف الأول -بعد إسكانه- في الثاني وصلًا، سواء كان ما قبل الحرف الأول المدغم متحركًا، نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾... ينظر: الوافي في شرح الشَّاطبية ص ٥٤.

^(٩) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(١٠) مستدرک في حاشية المخطوط.

يرى الكوفيون أنَّ فعل الأمر معرب، فيكون على رأيهم الفعل الماضي هو المبني فقط. بينما الرَّاجح أنَّ الفعل المضارع هو المعرب فقط؛ لأنَّ البصريين يرون بناء فعل الأمر على السُّكون. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الخامسة والسبعون ص ٤١٤.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال" ^(١).

ولما فرغ من علامات الضمة، طفق في الواو، وفيه لف ونشر مرتب، فقال: "وأما الواو فتكون علامة"، أي: أماره للرفع ظاهرة أو مقدره نيابة عن الضمة في موضعين"، وفصله لما تقدم.

"في" ماصدقات "جمع المذكر السالم" وفيه ما تقدم فلا تغفل عليه ^(٢)! - [وهو: ما سلم فيه بناء

المفرد، وختم بواو ونون في حالة الرفع، وبياء و نون في حالتي النصب والجر] ^(٣)، نحو: جاء الزيدون،

والمسلمون، ومسلمي، وصالح المؤمنين، فعلامة رفع "مسلمي" / واو مقدره نيابة عن الضمة، وأصله: [١٤/أ]

مُسْلِمُوِي اجتمع فيه الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في مثلها، و

قلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة، وعلامة رفع "صالح" الواو المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين بين

الواو المحذوفة واللام ^(٤).

إن قلت: الأولى أن يُعبر بالجمع بـ "الواو والنون"؛ ليعم جمع المذكر السالم [وما ألحق به] ^(٥)، من

نحو: أرضين، بل الأولى التعبير بما ذكر وما ألحق به؛ ليشمل أيضًا أسماء الجموع، نحو: أولو، أو

عشرون وأخواته، قلت: جوابه تقدم في جمع المؤنث، فإن كنت حيًا كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا

ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار!

تنبيهان:

الأول: إنما لحقت النون في الجمع والمثنى؛ لرفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى

وعيسى، ومررت ببنتين كرام؛ إذ لولا النون؛ لتوهمت الإضافة، ولرفع توهم الأفراد في نحو: الخوزلان

^(١) متن المقدمة ص ٦.

^(٢) حرف الجر "على" جاء في هذا الموضع بمعنى المجاوزة، أي: فلا تغفل عنه. كما قال الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشير

أي: إذا رضيت عني.

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٤) الأصل: (صالحون) حذف النون لإضافة (المؤمنين)، فالتقى ساكنان (الواو الساكنة) مع (اللام الساكنة) في كلمة المؤمنين، فحذفت الواو؛ منعًا من التقاء الساكنين.

^(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

تثنية الخوَزلى، ومررت بالهنديين. ثُمَّ حُمِلَ ما لا يوجد فيه هذا التَّوهم على ما وُجد فيه؛ ليجري الباب على سني واحدٍ.

وقال سيبويه: التُّونُ في الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معاً^(١)؛ لأنَّ حروف المدِّ عنده حروفٌ إعرابٍ امتنعت من الحركة والتنوين. اللذين كانا لمفردٍ يستحقهما ثمة^(٢). والحركة وإن كانت مقدَّرةً على الحرف عند بعض أصحابه، لكنَّ لما لم تظهر كانت كالعدم. قال بعضهم: وفيما قال بُعد؛ لأنَّ حروف العلة الدَّالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة^(٣).

الثاني: مفردُ هذا الجمع إمَّا أن يكون علماً أو صفةً، كما مثلنا، ويُشترطُ فيهما أن يكونا: لمذكرٍ، عاقلٍ، خالٍ من تاء التَّأنيث. وفي العلم أن يكون غيرَ مركَّبٍ تركيباً إسنادياً ولا مزجياً. وفي الصِّفة أن تقبل التَّاء، أو تدلَّ على التَّفضيل، فلا يُجمع ما كان منهما مؤنثاً، نحو: زينب، وحائضٌ، ولما كان منهما لما لا يعقل. نحو: واشقَّ وسابقٌ، ولما فيه تاء تأنيثٍ، نحو: طلحةٌ وعلامةٌ، ولا نحو: برقَ نحره، ولا معديكرب^(٤)، ولا نحو: جريحٌ، وصبورٌ، وسكرانٌ، وأحمرٌ.

"وفي" ما صدقات "الأسماء الخمسة" في اللغة المشهورة، "وهي": كلمات هذه الأمثلة التي هي: "أبوك، وأخوك، وحموك" بكسر الكاف على المشهور، قال بعض اللغويين: لأنَّه قريبُ الزوج، فعلى

(١) يُنظر: الكتاب ١/١٨١٩.

(٢) في الأصل: ثمَّ.

(٣) من قول سيبويه وما بعد يُنظر: شرح الرُّضي على كافية ابن الحاجب ١/٧٥-٧٦.

(٤) في الأصل: معدي كرب.

(معدي كرب) هنا مركب مزجي. فالصَّواب كتابته بهذه الطريقة (معديكرب) متصلة؛ لأنَّ هذا ما نصَّ عليه السلف، قال سيبويه [٢٩٦/٣]: "باب الشَّيْنين اللذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلاً بمنزلة اسم واحد...". ثمَّ قال: "وأما معديكرب ففيه لغات فمنهم من يقول معدي كرب فيضيف، ومنهم من يقول معدي كرب فيضيف ولا يصرف يجعل كرب اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول معديكرب فيجعله اسماً واحداً".

وقال المبرد في المقتضب [٢٠/٤]: "الاسمان اللذان يجعلان اسماً واحداً نحو: حضرموت، وبعليك، ومعديكرب". وذكر ابن مالك في شرح التَّسهيل [٤١/١] أنَّ معديكرب مما يمنع من الصَّرف للتركيب.

معدي كرب هو: عمرو بن معدي كرب الزبيدي فارس العرب من مذحج. ويكنى بأبي ثور، وهو ابن خالة الزرقان بن بدر التميمي، وأخته ربحانة بنت معدي كرب. يُنظر: الشَّعر والشُّعراء ١/٣٦٠.

قال ابن إياز في المحصول في شرح الفصول ١/١٠٢: "(مُعْدِي كَرِب) هو اسم رجل، وفسره الرَّمْخسريُّ بأنَّ (مُعْدِي) مأخوذ من (عداه)، أي: تجاوزه، و(الكرب): الفساد فكأنَّه قيل: عداه الفساد".

هذا لا يُخاطبُ به إلا المؤنثُ، فتجبُ كسرةُ كافِهِ، بخلافِ باقيها، فإنّه يُخاطبُ بها المذكِرُ والمؤنثُ، قاله الرَّاعي^(١).

وفي شرحِ القَرَّافِي^(٢): وحموك بكسرِ الكافِ وفتحِها. والحمُ أبو الزوجِ، ومَنْ أدلى^(٣)، كالآخِ، وابنِ العمِّ، وأبو المرأةِ أَيْمًا ومَنْ أدلى به، وقيل: أقاربُ الزَّوجِ فقط، وقيل: أقاربُ المرأةِ فقط^(٤). انتهى.

"وفوك وذو مال"، نحو: جاء أبوك، وأخوك... إلخ، وجاء أبو الحسنِ، فعلامةُ رفعِ "أبو" الواو المحذوفة^(٥): لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام.

تنبيهٌ: يُشترطُ فيها: أن تكونَ مكبرةً، فلو صُغرتُ أُعربتُ بالحركاتِ، نحو: جاء أبيتُك، ورأيتُ أبيتُك، ومررتُ بأبيتُك، مفردةً، فلو ثنيتُ أُعربتُ إعرابَ المثنى بالألفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًا، نحو: جاء أبواك، ورأيتُ أبويك، ومررتُ بأبويك، ولو جُمعتُ جمعَ تكسيرٍ أُعربتُ بالحركاتِ الظاهرةِ نحو: جاء آباؤُك، ورأيتُ آباءَك، ومررتُ بآبائِك، أو جمعَ تصحيحٍ أُعربتُ إعرابه بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًا، نحو: جاء أبون، ورأيتُ أبين، ومررتُ بأبين، مضافةً، فلو لم تضافْ أُعربتُ بالحركاتِ، نحو: جاء أبٌ، ورأيتُ أبًا، ومررتُ بأبٍ، ولغيرِ ياءِ المتكلمِ، فلو أُضيفتُ إلى بابِهِ أُعربتُ بحركاتِ مقدرةٍ على ما قبلَ الياءِ على الأصح^(٦)، نحو: جاء أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي.

(١) يُنظر: المستقل بالمفهومية ص ١٣٨.

(٢) القَرَّافِي: محمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري المالكي، فقيه، محدث، نحوي، وُلد بالقاهرة في العشرة الأخيرة من رمضان، ونشأ وتوفي بها. من آثاره: شرح الجرومية، وكراسة في مسألة أحداث الكنائس، وشرح الملحّة لم يكمل. توفي سنة ٨٦٧. يُنظر: هدية العارفين ٢/٢٠٣، ومعجم المؤلفين ٨٩/٣.

(٣) أدلى به: مصطلح يكثر استخدامه في علم الموارد، والمقصود به (أدلى به) أي: أنجبه أو ولده من الولادة أو الإيلاد. يُنظر: مباحث في علم الموارد لـ د. مصطفى مسلم ص ٣٥.

فأبو الزوج أنجب (أدلى به) الزوج وأخ الزوج هذا الأب الصلي المباشر للزوج.
أما غير المباشر الأعلى، فهو الجد: أي أب أبي الزوج، فقد أنجب (أدلى به) عم الزوج، وعم الزوج أنجب (أدلى به) ابن عم الزوج.
وهذا معنى قول القَرَّافِي -رحمه الله تعالى-: "والحم أبو الزوج، ومَنْ أدلى به، كالآخ وابن العم".
والقَرَّافِي من أئمة علماء المالكية.

(٤) له شرح على الأجرومية، يُسمّى "الذُرر المضينة" لم أقف عليه. يُنظر: التّقريرات الهية ص ١٨، ومعجم المؤلفين ٨٩/٣.

(٥) ذكر الوشاء أن العلامة هي حذف الواو، وقد أثبت الواو في "أبو الحسن": لأنها تلفظ عند الوقف على الكلمة، بصرف النظر عن قبح الوقف هنا من حيث المعنى. وهذه بطبيعة الحال هي القاعدة العامة للرسم أو الخط في العربية.
(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْفَمِ أَنْ تَفَارِقَهُ الْمِيمُ، وَفِي "ذُو" أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ؛ لِتَخْرُجَ الْمَوْصُولَةُ، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ بِنَاوَهَا ^(١)، وَأَضَاقَهَا ^(٢) إِلَى ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ لِلضَّمِيرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ^(٣).

فَإِنْ قُلْتُ: لِأَيِّ شَيْءٍ اسْتَفْنَى الْمُصَنِّفُ عَنِ التَّصْرِيحِ بِهَذِهِ الشَّرُوطِ؟

[قُلْتُ] ^(٤): لِنَطْقِهِ بِهَا كَذَلِكَ.

وَأَسْقَطَ "الْهَنْ" تَبَعًا لِلْفَرَاءِ، وَالزَّجَاجِي ^(٥)؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهَا ^(٦) بِالْحُرُوفِ لُغَةً قَلِيلَةً. قُلْتُ: وَلَقَلَّهَا وَكُونُهَا غَيْرَ مَشْهُورَةٍ لَمْ يَطَّلَعَا عَلَيْهَا، فَادَّعِيَا أَنَّ الْمَعْرَبَ بِالْحُرُوفِ خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ لَا سِتَّةَ، وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَذْكُرُهُ مَعَهَا، وَلَمْ يَنْبَغِ بِالْحُرُوفِ، فَيُوْهَمُ ذَلِكَ مَسَاوَاتِهِ لِهَنْ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "وَمَنْ لَمْ يَنْبَغِ عَلَى قَلْبِهِ، فَلْيَسِنَ بِمَصِيبٍ، وَلَوْ خَطِي مِنْ الْفَضْلِ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ" ^(٧).
انتهى.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً" ^(٨).

وَلَمَّا فَرَعَ مِنْ عَلَامَتِي الْوَاوِ، طَفِقَ فِي الْأَلْفِ، فَقَالَ: "وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ" ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

"فِي" مَاصِدَقَاتِ "تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ"، وَيُقَالُ لَهُ: الْمُنَى، وَلَا حَاجَةَ لِتَأْوِيلِ التَّثْنِيَةِ بِالْمُنَى؛ لِأَنَّهُ صَارَ اسْمًا لَمَّا ذَكَرَ، وَهُوَ: اسْمٌ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بزيادةٍ فِي آخِرِهِ، صَالِحٌ لِلتَّجْرِيدِ وَعَطْفٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ، سِوَاءٍ كَانَ

^(١) يُنْظَرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١/١٣٩.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: أَضَافَهُ.

^(٣) قَالَ ابْنُ إِيَازٍ فِي الْمَحْصُولِ [١/١٦٢]: "امْتَنَعَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُضْمَرَاتِ، إِذْ كَانَتْ لَا تُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهَا، وَأَجَازَ الْمُبَرَّدُ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُضْمَرِ، وَاحْتِجَّ بِكُسْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ كَعْبُ بْنُ زَيْعِرٍ:

صَبَّخْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرَهْفَاتٍ بَانَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا دُؤُومَا

^(٤) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٥) الزَّجَاجِيُّ: هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الزَّجَاجِيُّ، الْهَاشِمِيُّ، يَكْنَى بِأَبِي الْقَاسِمِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٣٩ هـ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٣٤٠ هـ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: الْجَمَلُ، وَالْإِيضَاحُ، وَالْكَافِي. يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ النُّوعِ ٢/٧٧، وَالْأَعْلَامُ ٣/٢٩٩.

يُنْظَرُ قَوْلُهُمَا فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٢/٨٣٦، وَشَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ٤٤، وَفَتْحِ رَبِّ الْبَرَّةِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ١٣٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/١٢٣.

^(٦) فِي الْأَصْلِ: إِعْرَابُهُ.

^(٧) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٤٤.

^(٨) مَتْنُ الْمُقَدِّمَةِ ص ٦.

لمذكر، نحو: جاء الزيدان، والمسلمان، وصالحا القوم، أو المؤمن، نحو: جاء الهندان، والمسلمتان، وصالحتا القوم، فعلمة رفع "صالحا وصالحتا" الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام^(١).

تنبيهان:

الأول: يُشترط فيه عند الأكثرين ثمانية شروط: الإفراد، والإعراب، والتَّنْكِيرُ، وعدمُ التَّركيبِ، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثانٍ له في الخارج، ولا يُستغنى بتثنية غيره عن تثنيته.

الثاني: إنَّما رُفِعَ المثنى بالألف والجمع بالواو؛ لأنَّ المثنى أكثرُ دورانًا في الكلام، ولأنَّ المثنى أسبقُ مِنَ الجمع، والألف خفيفةٌ حينئذٍ والواو ثقيلةٌ؛ فجُعِلَ الخفيفُ في الكثير، والثَّقِيلُ/ في القليل؛ ليكثرَ ما يستخفونه، ويقلُّ ما يستثقلونه، قاله ابنُ إيازٍ في شرح الفصول^(٢). قلتُ: ولمشابهة الأسماء الخمسة بالمثنى والجمع في أنَّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب؛ جُعِلَ إعرابُها بالحروف.

وقوله: "خاصة" ليس للاحتراز، كما يقولُه بعضُ علماء بلدين من تثنية الأفعال؛ لأنَّ الألف في الأفعال اسمٌ، بخلاف تثنية الأسماء، فإنه علامة، بل لبيان الواقع.

قال بعضهم: الذي يظهر أنَّه مصدرٌ بمعنى خصوصًا منصوبٌ على^(٣) أنَّه مفعولٌ مطلقٌ محذوفٌ، تقديرُه: أخصُّ تثنية الأسماء بزيادة الألف عن الضمَّة خصوصًا، على ما هو المنصور^(٤) من جواز حذف عامل المؤكِّد، وهو من المصادر التي جاءت على فاعلة، كالعاقبة والعافية، ولا يجوزُ نصبه على الحال؛ لأنَّك تقول: جاء الرجال أو الزيدان خاصةً.

(١) صالحا وصالحتا: أصلها: صالحان وصالحتان، حذفت النون للإضافة، ثم حذفت الألف فهما؛ لالتقاء الساكنين مع ألف القوم؛ فأصبحت: صالح القوم، وصالحتا القوم.

ذكر الوشاء حذف الألف وأثبتها في كلامه؛ لأنَّ القدماء عرفوا الخط بأنه: تصوير الكلمة بحروف هجائها. بتقدير الابتداء بها والوقف عليها. يُنظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٥.

ولذلك فقد رسموا ألفات الوصل: لأنَّها تُلفظ ابتداءً، ورسموا الألف في (صالحا، وصالحتا): لأنَّها تُلفظ وقفًا، ولم يرسموا تنوين الضم والكسر؛ لأنَّه لا يُلفظ وقفًا، ورسموا تنوين الفتح: لأنَّه يبدل في الوقف ألفًا، وهكذا.

(٢) يُنظر: ص ٨٠.

(٣) مكرر في الأصل.

(٤) انتصر الوشاء لمذهب ابن النَّاظم ومن تبعه كابن هشام الذي يجيز حذف عامل المصدر المؤكِّد، وهذا مخالف لمذهب ابن مالك الذي يمنع حذف عامل المصدر المؤكِّد؛ لأنَّ الحذف منافٍ لمجيء المصدر المؤكِّد. يُنظر: الألفية ص ١٩، وشرح الكافية ٦٥٧/٢، وشرح ابن النَّاظم تحقيق محمَّد ياسل عيون السود ص ١٩٣، وشرح التصريح ٤٩٩/١.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة"^(١).

ولما فرغ من علامة الألف، طفق في النون، وهي خاتمة علامات الرفع، فقال: "وأما النون فتكون علامة للرفع ظاهرة أو مقدرة، نيابة عن الضمة" في "ما صدقات الفعل المضارع" - [وفيه ما تقدم]^(٢) - "إذا اتصل به ضمير تثنية"، أي: شخصين اثنين مطلقاً، وهو الألف، نحو: تضربان، "أو ضمير جمع"، أي: جماعة الذكور مطلقاً، [وهو الواو]^(٣)، نحو: تضربون، "أو ضمير المؤنثة المخاطبة"، وهي: الياء، نحو: تضربين، فعلمة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

ونحو: ﴿تُبَلَّوْنَ﴾^(٤)، و﴿تَسْمَعْنَ﴾^(٥)، علامة الرفع نون مقدرة فيها، وإن حذفت: [لا اجتماع الأمثال، إذ أصلهما: لتبلوونن، لتسمعونن]^(٦).

تنبيه: إنما كانت النون علامة للرفع عند جمهور النحويين؛ للضرورة التي دعتهم إلى ذلك، وهي أن الضمة لا يمكن تقديرها في الضمائر التي قبلها؛ لأنها مبنيات، والمبني لا يصح تقدير الإعراب فيه، فلما امتنع تقدير الضمة، اضطروا إلى أن يعوضوا من الضمة حرفاً، فيكون بعد تلك الضمائر، وكانت النون أولى بذلك من غيرها؛ لأنها شبيهة بحروف^(٧) العلة التي الحركات أبعاضها؛ لأنها تدغم في الياء، نحو: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ﴾^(٨)، وفي الواو، نحو: ﴿مِنْ وَالٍ﴾^(٩)، وتبدل منها الألف في الوقف، نحو: رأيت زيداً، وتبدل من نون التوكيد الخفيفة في الوقف، نحو: [الطويل]

[١٠] - *.....والله فاعبدًا*^(١٠)

^(١) متن المقدمة ص ٦.

^(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٨٦.

لم يبن الفعل المضارع في هذه الآية على الفتح؛ لأنه فصل بينه وبين نون التوكيد بواو الجماعة، التي هي نائب فاعل.

^(٥) سورة آل عمران، آية: ١٨٦.

لم يبن الفعل المضارع في هذه الآية أيضاً على الفتح؛ لأنه فصل بينه وبين نون التوكيد بواو الجماعة المحذوفة التي هي الفاعل.

^(٦) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٧) في الأصل: بحرف.

^(٨) سورة الأحزاب، آية: ٣١.

^(٩) سورة الرعد، آية: ١١.

^(١٠) البيت:

وجعلت علامة الرِّفْعِ دونَ أخويه؛ لأنَّه أسبقُ مِنْهُمَا، ومستغنٍ عَنْهُمَا؛ بدليلِ وجودِهِ دونهما، كما في الفاعلِ والمبتدأ. ولا يكونان إلا حيث يكونُ.

قال الشَّيْخُ رحمه الله: "وللنَّصْبِ خمسُ علاماتٍ: الفتحةُ، والألفُ، والكسرةُ، والياءُ، وحذفُ النُّونِ"^(١).

ولمَّا فرغَ مِنْ علاماتِ الرِّفْعِ، طفقَ في علاماتِ النَّصْبِ، فقال: "وللنَّصْبِ" مِنْ حيثُ هو، سواءَ كان في الأسماءِ، أو في الأفعالِ مِنْ غيرِ ملاحظةِ كونه نصبَ اسمٍ، أو نصبَ فعلٍ، أو نصبَ اسمٍ ونصبَ فعلٍ.

فائدة: قولنا: مِنْ حيثُ هو^(٢) كذا، قد يُرادُ به بيانُ الإطلاقِ، وأنَّه لا قيدَ هُناك، نحو: الإنسانُ، مِنْ حيثُ هُوَ إنسانٌ جسمٍ، وقد يُرادُ به التَّقْيِيدُ، نحو: الإنسانُ، مِنْ حيثُ هُوَ يصحُّ ويزولُ عن الصَّحَّةِ موضوعَ علمِ الطِّبِّ، وقد يُرادُ به التَّعْلِيلُ، نحو: النَّارُ، مِنْ حيثُ إنَّها حارةٌ تسخنُ، وما في هذا الكتابِ^(٣) مِنْ قبيلِ الأوَّلِ^(٤).

"خمسُ علاماتٍ" وفصله لمَّا تقدَّم، ولا تغفلُ عن السُّؤالِ، والجوابِ المتقدِّمِ في علاماتِ الرِّفْعِ! "الفتحةُ" بدأَها: لأنَّها الأصلُ، والمرادُ بالأصالةِ ما تقدَّمَ أَيضًا، فإنْ كنتَ حيًّا كفاك ما سبقَ، وإلَّا فالميتُ لا ينفعُهُ التَّكرارُ، ولوتليتُ عليه صحاحُ الأخبارِ!

= وَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبِذَا

قائله: الأعشى الكبير ميمون بن قيس، يمدح بها النَّبِيَّ ﷺ تحقيق محمد حسين ديوانه ص ١٣٧.

من شواهد: الكتاب ٥١٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٢/٢، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢، والدُّرَرُ اللُّوَامِعُ ٢٣٤/٢، واللسانُ "نصب" و"شيخ".

بلا نسبة في: الإنصاف ص ٥٢٨، والمقتضب ١٢/٣، وشرح الكافية الشافعية ١٤٠٠/٣، والمغني للبيب ٣٥/٢، وشرح قطر الندى، ص ٣٢٢، وأوضح المسالك ١١٠/٤، وشذا العرف في فن الصُّرَفِ للحملاني تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله ص ٤٨، والمتع لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة ص ٢٧١، وشرح النَّصْرِح ٣١٣/٢، واللسانُ "نون".

الشَّاهد: "اعبدا"، الأصل: اعبدن، أبدلت نون التوكيد الحفيفة ألقا عند الوقف.

ولصدر البيت روايتان:

وَسَيِّحٌ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

و:

وَذَا النَّصْبِ الْمُنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ

^(١) متن المقیمیة ص ٦.

^(٢) هذه مقولة تتردد في كتب الفقهاء، يُنظر: البحر المحيط ٧/٥، ومغني اللبيب ١٥٢/١.

^(٣) في الأصل: "الكتب"، وما أثبت ملائم للسياق.

^(٤) المقصود بالأوَّل: الإطلاق يُنظر الدُّرَّة السَّنَوَانِيَّة ل ٣٦-٣٧، والمواهب الرُّحْمَانِيَّة ل ٢٦.

"والألفُ" نيابةً عن الفتحة، وثني بها؛ لأنها تنشأ عنها إذا أشبعت؛ فهي بنتها.

"والكسرة" كذلك، وثلث بها؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك.

"والياء" كذلك أيضًا، وربّع بها؛ لأنها تنشأ عن الكسرة إذا أشبعت؛ فهي بنتها.

"وحذف النون" كذلك أيضًا، وختم بها؛ للبعد المشابهة، وضعفها بحروف العلة.

قال الشيخ رحمه الله: "فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ، ولم يتصل بآخره شيء" ^(١).

ولما فرغ من ذكرها مجملّة، طفق في بيانها، وبيان المواقع التي تقع فيها مفصلةً، فقال: "فأما الفتحة أي: مسمّاها" فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع" -وفصله لما تقدّم- [ظاهرة أو مقدّرة] ^(٢) "في" ماصدقات "الاسم المفرد" -وهو أوّل المواضع ولا تغفل عن ما زاده بعضهم!- سواء كان لمذكر، نحو: رأيتُ زيدًا، والفتى، وغلامي، والرّهط، وفتى، [و﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ ^(٣) أيضًا] ^(٤)، أو لمؤنث، نحو: هندًا وحبلً.

فإن قلت: يردّ عليه أن من المفرد ما لا ينصب بالفتحة، كملحقات التثنية والجمع، قلت: جوابه تقدّم في علامات الرّفْع.

"و" في ماصدقات "جمع التكسير" -وهو ثاني المواضع- سواء كان لمذكر، نحو: أكرمتُ الرّجال، والأسارى، وغلمانِي، أو لمؤنث نحو: الهنود والعذارى.

فإن قلت: يردّ عليه أن من جموع التكسير ما لا ينصب بالفتحة، كملحقات جمع المذكر السالم، نحو: أرضين، قلت: جوابه تقدّم في علامات الرّفْع أيضًا.

"و" في ماصدقات "الفعل المضارع" إذا دخل عليه ناصبٌ "من النواصب الآتية"، ولم يتصل

^(١) متن المقيّمة ص ٧.

^(٢) مستدرّك في حاشية المخطوط.

^(٣) سورة الذاريات، آية: ٥٨.

الله: اسم مفرد منصوب بإِنَّ علامته الفتحة.

^(٤) مستدرّك في حاشية المخطوط.

بآخره شيء" وهو خاتمة المواضع نحو: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ﴾^(١)، وَلَنْ يَخْشَى، [و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ﴾^(٢) أَيْضًا]^(٣).

ومرادُه بالشيء: الذي نفى اتصاله بالفعل ما تقدّم ذكره في علامات الرّفْع.

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "وَأَمَّا الألفُ فتكونُ علامةً للنَّصبِ في الأسماءِ الخمسةِ، نحو: رأيتُ أباك وأخاك، وما أشبه ذلك"^(٤).

"وَأَمَّا الألفُ فتكونُ علامةً للنَّصبِ" ظاهرةٌ أو مقدّرةٌ، نيابةً عن الفتحةِ "في" ماصدقاتِ "الأسماءِ الخمسةِ" في اللغةِ المشهورةِ بالشُّروطِ المذكورةِ "نحو" -برفعه على أنّه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، أو نصبه بفعلٍ محذوفٍ^(٥) - "رأيتُ أباك وأخاك"، أي نحو: أباك وأخاك، مِنْ رأيتُ أباك وأخاك، وقد تسمَحُ^(٦) المصنّفُ في التَّمثيلِ؛ لما علمتُ مِنْ أنّ المثالَ: أباك وأخاك، لا رأيتُ أباك وأخاك، اتكالا على ظهورِ المرادِ.

"وما أشبه ذلك" مِنْ "رأيتُ حماك، وفاك، وذا مال".

فإن قلت: هل في ذكر هذا العطفِ مع وقوعِ المعطوفِ عليه في حيزِ "نحو" الدّالةِ على التَّمثيلِ وعدمِ الحصرِ فائدةٌ^(٧)؟

قلت: نَعَمْ، وهي بيانُ عدمِ الانحصارِ في الخارجِ في ما ذكر؛ لأنّ أداة التَّمثيلِ/ قد تكونُ باعتبارِ [أ/١٦]

(١) سورة طه، آية: ٩١.

نبرح: فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء، منصوب بـلن.

(٢) سورة الحج، آية: ٥.

يعلم: فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء، منصوب بـكي.

(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٤) متن المقدمة ص ٧.

(٥) "نحو" لها إعرابان:

* خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا نحو.

* مفعول لفعل محذوف، تقديره: اقرأ نحو.

(٦) تسمَح: تساهل. اللسان "سمَح".

يقصد الوشاء أنّ ابن أجروم تساهل في تمثيل الأسماء الخمسة في حالة النصب؛ لأنّه ذكر الأمثلة دون أن يضعها في سياق جملة، وسبب هذا التساهل أنّ ابن أجروم اتّكل على ظهور المراد، أي: أنّها جاءت مكتوبة بالألف. وهذا دليل على أنّها وافقت ما ذكره قبل التمثيل أنّ الألف علامة للنصب في الأسماء الخمسة.

(٧) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسياق، ولعلّ ما أثبت هو الصّواب.

الأفراد الذهنية، وقد تكون باعتبار كل واحد من المذكور مخصصه، وهذا كله إذا لم يجعل نحو: رأيت أباك وأخاك من باب الكناية^(١)، وأما إذا جعل منها، فيكون المقصود هو المجرور بـ"نحو"، فلا يقال: هذا العطف لا فائدة فيه.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم"^(٢).

"وأما الكسرة" أي: مسمّاها "فتكون علامة للنصب" ظاهرة أو مقدّرة، نيابة عن الفتحة "في" ما صدقات "جمع المؤنث السالم" - ويجري فيه ما تقدّم، فلا تغفل! - نحو: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾^(٣)، هو: جمع "سماء" بقلب همزته واوًا، ويجوز تصحيحها، نحو: السمّاءات بهمزة بين الألفين^(٤)، ورأيت زوجاتي، فعلامة نصبه كسرة مقدّرة على ما قبل الآخر، منع من ظهورها... إلخ.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع"^(٥).

"وأما الياء" أي: مسمّاها "فتكون علامة للنصب" ظاهرة أو مقدّرة، نيابة عن الفتحة "في" ما صدقات "التثنية" - ويقال لها: المثني، وفيه ما تقدّم - سواء كان لمذكر، نحو: رأيت الزّيدين، والمسلمين، وصالحي القوم، أو لمؤنث، نحو: الهندين، والمسلمتين، وصالحي القوم، فعلامة نصب صالحي وصالحي ياء محذوفة؛ لالتقاء الساكنين.

وفي ما صدقات "الجمع" السالم المذكر.

فإن قلت: لأي شيء أطلقه ولم يقيده بما ذكرنا؟

قلت: لأن الجمع إذا ذكر مع المثني انصرف إلى جمع المذكر؛ لأنّه أخوه في الإعراب بحرفين، وفي أنّ آخر كلّ منهما نونٌ تحذف للإضافة، وفيه ما تقدّم، نحو: رأيت الزّيدين، والمسلمين، وصالحي القوم، فعلامة نصب صالحي ياء محذوفة؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام.

(١) يُنظر: الدرّة الشّنوانيّة لـ ٤٢.

قال الصّعيدي في بغية الإيضاح ٥٣٨/٣: "الكناية لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه حينئذ".

(٢) متن المقدمة ص ٧.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٥.

(٤) إذا تطرفت الواو بعد ألف زائدة لها وجهان:

* الأولى: قلب الواو همزة تقلب (سماء أصلها: سماو، بدليل جمعها على سماوات).

* الثاني: التصحيح؛ لأنّ ما همزته بدل من أصل، يترجح فيه التّصحيح على الإعلال.

(٥) متن المقدمة ص ٧.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون" ^(١).

"وأما حذف النون فيكون علامة للنصب" ظاهرة أو مقدرّة، نيابة عن الفتحة "في" ماصدقات الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون"، وهي: الأفعال التي اتصل بها ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: لن تضربا، ولن يضربا، ولن تضربوا، ولن يضربوا، ولن تضربي، فعلمة نصيها حذف النون.

فإن قلت: لأي شيء عرّ بثبات النون؟

قلت: لمقابلة الحذف فيها، مضى.

قال الشيخ رحمه الله: "وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة" ^(٢).

ولما فرغ من علامات النصب، طفق في علامات الخفض، فقال: "وللخفض ثلاث علامات" - وفصله لما تقدّم - "الكسرة" بدأ بها: لأنها الأصل، والمراد بالأصل: ما تقدّم.

"والياء" نيابة عن الكسرة، وثنى بها: لأنها تنشأ عنها إذا أشبعت: فهي بنتها.

"والفتحة" كذلك، وختم بها: لأنها أخت الكسرة في التحريك.

قال الشيخ رحمه الله: "فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم" ^(٣).

ولما فرغ من ذكرها مجملّة، طفق في بيانها، وبيان المواضع التي تقع فيها مفصلة: لأنه أوقع وأثبت للنفس، الأول للأول، والثاني للثاني، وهكذا، وفيه لفّ ونشر على الترتيب.

فقال: "فأما الكسرة" أي: مسمّاها "فتكون علامة/ للخفض في ثلاثة مواضع" - وفصله لما تقدّم -

"في" ماصدقات "الاسم المفرد المنصرف" أي: الذي يكسر آخره، وينوّن على قول الأقدمين ^(٤)، وعند

^(١) متن المقيمة ص ٧.

^(٢) المصدر السابق.

^(٣) المصدر السابق.

^(٤) كابن السراج والزّمخشري، ينظر: الأصول ٧٩/٢، والمفصل ص ٣٥.

ابن الحاجب^(١) وكثيرين: ما ليس فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، سواء كان لمذكر، نحو: مررت بزيد [وركب]^(٢)، أو لمؤنث، نحو: بهند.

تنبيه: قوله: "المنصرف" أي: حقيقة أو حكماً، فيشمل غيره إذا كان مضافاً أو مقروناً بأل.

"و" في ماصدقات "جمع التّكسير المنصرف" - ويجري فيه ما تقدّم - سواء كان لمذكر، نحو: مررت برجال، أو لمؤنث، نحو: بهنود.

فإن قلت: كان عليه أن يختصر، ويقول في "الاسم المفرد وجمع التّكسير المنصرفين"، فلا شيء أطنب؟

قلت: لأنّه قصد المشاكلة في ما ذكر، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾^(٣) في مقابلة قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾^(٤).

"و" في ماصدقات "جمع المؤنث السالم" - يجري فيه ما تقدّم - نحو: مررت بهندات ومسلمات، ولا يكون إلا منصرفاً؛ ولهذا لم يقيده بالمنصرف، ولا حاجة إلى تقييده؛ لأنّه إذا جعل علماً: يكون مفرداً، وكلامه في الجمع وإن صح إطلاقه عليه باعتبار أصله.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع"^(٥).

[أ/١٧] "وأما الياء" أي: مسمّاهما "فتكون علامة للخفض" ظاهرة أو مقدّرة، نيابة عن الكسرة "في ثلاثة مواضع" - وفصله لما تقدّم - "في" ماصدقات "الأسماء الخمسة" في اللغة المشهورة بالشروط المذكورة، نحو: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذو مال، وبأبي حسن، فعلمة خفض "أبي" ياء محذوفة؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام.

^(١) ابن الحاجب عرّف الاسم غير المنصرف في الكافية ص ١٢، فقال: "ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما".

^(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٣) سورة الكهف، آية: ٢٩.

^(٤) سورة الكهف، آية: ٣١.

يُنظَرُ الدُّرَةُ السَّنَوَانِيَّةُ ل ٤٤.

^(٥) متن المقيمة ص ٧.

"وفي" ماصدقات "التثنية" في اللغة المشهورة - وفيه ما تقدم - سواء كان لمذكر، نحو: مررت بالزَّيدين، والمسلمين، وبصالحى القوم، أو لمؤنث، نحو: بالهنديين، وبالمسلمتين، وبصالحتي القوم، فعلامه خفض صالحى وصالحتي ياءً محذوفة؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام.

"و" في ماصدقات "الجمع" السَّالم المذكر.

فإن قلت: كان عليه أن يقيده بما ذكرنا، قلت: مراده ذلك.

فإن قلت: المراد لا يدفع الإيراد، كما اشتهر، قلت: بل يدفعه إذا دلَّ عليه دليل، وهو هنا كذلك؛ لأنه إذا ذكر مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السَّالم؛ لأنه أخوه في الإعراب.

فإن قلت: فلا فائدة في التقييد المذكور؛ لأنه حيث ذكر مع المثنى اختصَّ به ومع غيره؛ فلا يقع إلا مقيداً، قلت: قد يكون القيد؛ لبيان الواقع ورفع الإيهام؛ وحينئذ لا حشو في الكلام، نحو: مررت بالزَّيدين، وبالمسلمين، وبصالحى القوم.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف" ^(١).

"وأما الفتحة" أي: مسمَّاهما "فتكون علامة للخفض" ظاهرة أو مقدَّرة، نيابة عن الكسرة "في" ماصدقات "الاسم الذي لا ينصرف" سواء كان مفرداً، أو جمع تكسير، وهو: الذي لا يكسر آخره ولا ينون عند الأقدمين، وعند الأكثرين، منهم: ابن الحاجب؛ ما فيه علتان من عليّ تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، أي: اسم معرب تحقَّق فيه علتان، أي: شيئان مسمَّيان بعليّ منع الصَّرف معتبرين؛ فلا يشكُّل، بنحو: "هند" إذا صُرف، أو تحقَّق فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما، أي: تفيد فائدتهما، أو تكون في حكمهما، جمعها بعضُهم، فقال ^(٢): [البسيط]

[١١]- عدلٌ، ووصفٌ، وتأنيتٌ، ومعرفةٌ وعجمةٌ، ثُمَّ جمعٌ، ثُمَّ تركيبٌ

والنون زائدة من قبلها ألفٌ ووزنٌ فعلٍ، وهذا القولٌ تقريبٌ

أي: موجبٌ لتقريب المسألة إلى الحفظ والضبط، فإن المنظوم أسهل حفظاً من المنثور ^(٣).

^(١) متن المقيمة ص ٧.

^(٢) لم أقف على قائلهما.

من شواهد: أسرار العربية ص ٢٢٢، والدُّرة النُّحويَّة ص ٩٧، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢١، وشرح زروق ص ٧٤، وشرح الأشموني ٣/١٣٥، والشُّرة السُّنويَّة ل ٤٤.

^(٣) يُنظر: الدُّرة السُّنويَّة ل ٤٤.

فإن قلت: كان عليه أن يقيّد جرّ ما لا ينصرف بالفتحة، إذا لم يصف ولم تدخله "أل": لأنه إذا أضيف ولو إلى مقدر، نحو: ابدأ بذا من أول^(١)، في رواية الكسر بلا تنوين^(٢)، أو دخلته "أل" معرفة، نحو: بالأحسن، أو موصولة، نحو^(٣): [الطويل]

[١٢]-*.....وهنّ الشّافياتُ الحوائم*

بخفض الحوائم.

أوزائدة كاليزيد، نحو^(٤): [الطويل]

[١٣]-*رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا*

وزادَ في التّسهيل^(٥) بَدَلْ أَل، وهي: الألفُ والميمُ، نحو: [الطويل]

^(١) حكاه أبو علي الفارسي. ينظر: أوضح المسالك ١٣٨/٣، وشرح ابن عقيل ٧٤/٣، وضيء السالك للنجار ٣٦١/٢.

^(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ٨٤/١.

^(٣) البيت:

أبانا بهم قتل، وما في دماهم وفاء وهنّ الشّافياتُ الحوائم

قائله: الفرزدق، ديوانه تحقيق علي فاعور ص ٦١٣.

من شواهد: خزانة الأدب ٣٧٣/٧.

وللبيت رواية أخرى:

أبانا بها قتل، وما في دماها شفاء وهنّ الشّافياتُ الحوائم

بلا نسبة في: أوضح المسالك ٨٠/٣، وشرح التصريح ٨٤/١، وشرح الأشموني على الألفية ١٣١/٢.

الشاهد: "الحوائم" خفضت: لدخول أل الموصولة عليها.

^(٤) عجز البيت:

شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

قائله: ابن ميادة، شعرا بن ميادة تحقيق حنا جميل حداد ص ١٩٢.

ونسب لجريز في لسان العرب "وسع"، وليس في ديوانه.

من شواهد: شرح شواهد المغني ١٦٤/١، وأوضح المسالك ٦٧/١، وشرح شافية الحاجب تحقيق محمّد نور الحسن ٣٦/١، وشرح

قطر الندى ص ٦٨، والدرر اللوامع ١٧/١، واللسان "زيد"، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢.

بلا نسبة: أمالي ابن الحاجب تحقيق فخر صالح ٣٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، ومغني اللبيب ٧٤/١، وشرح

التصريح ٨٤/١، وشرح الأشموني على الألفية ٧٣/١، وجمع الهوامع ٧٧/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩.

أحناء الخلافة: أمورها، كاهله: ما بين الكتفين.

الشاهد: "الوليد"، و"اليزيد"، دخول الألف واللام عليهما وهما علمان: التقدير التذكير فيهما.

ولعجزه رواية أخرى:

شديدًا بأحناء الخلافة كاهله

^(٥) يُنظر: ص ١٥.

[١٤] -*تبَيُّتْ بَلِيلُ أُمَازَمِدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا^(١)*-

أي: بليل الأرمَدِ، جُرَّ بالكسرة، قلتُ: لعلَّه يرى أنَّه عندَ الإضافةِ، أو "أل" منصرفٌ، كما هو أحدُ مذاهبِ ثلاثة، وليسَ الكلامُ فيه بناءً على أنَّ الصَّرْفَ هو الجرُّ، وهو ضعيفٌ^(٢)، الثاني: أنَّه غيرُ منصرفٍ، الثالثُ: وهو التحقيقُ أنَّه إنْ زالتْ إحدى علتَيْهِ بالإضافةِ أو "أل": فمَنصَرَفٌ، نحو: مررتُ بأحمدِكم، وإلاَّ فغيرُ منصرفٍ، نحو: مررتُ بأحسنكم، قلتُ: وهذان المذهبان يدلَّانك على أنَّ الصَّرْفَ هو التَّنوينُ^(٣).

وأما الجرُّ فليسَ داخلًا في مسمَّاه، بدليلِ أنَّ الشَّاعِرَ متى اضطرَّ إلى صرفِ الممنوعِ صرفه، وإنَّما حُذِفَ تبعًا لحذفِ التَّنوينِ؛ لأنَّه لو جُرَّ بعدَ حذفِ التَّنوينِ: لالتبسَ بالمبني على الكسرِ، ك(نزالِ ودرالك).

ولنذكرُ الأمثلةَ على ترتيبِ النُّظمِ، فنقولُ:

مثالُ العدلِ معَ العلميَّةِ: مررتُ بعُمَرَ؛ لأنَّه معدولٌ مِنْ^(٤) "عامر".

والمعدولُ: خروجُ الاسمِ وتجاوُزه عن صيغَتِهِ الأصليَّةِ، بأنْ يكونَ الاسمُ مأخوذًا مِنْ لفظٍ آخرَ كانَ الأصلُ^(٥).

ومثالُ الوصفِ معَ وزنِ الفعلِ، نحو: مررتُ بأحمرَ، أي: ما له الحمرة، وهي اسمٌ يدلُّ على ذاتٍ معينة، وحالٍ مِنْ أحوالِها. وشرطُ الوصفِ أنْ يكونَ وصفيَّةً تحقِّقه في أصلِ الواضعِ.

(١) صدر البيت:

أِنْ شِئْتُ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْفًا نَأْلَقَا

قائله: بعضُ الطَّائِفِينَ.

من شواهد: حاشية الصَّبَّان، ١٤٣/١.

بلا نسبة في: شرح الكافيَّة ١/١٨١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/٤٢، والمساعد ١/٢٤، ومجيب النِّدا ص ٩٥، وشرح الأشموني على الألفيَّة ١/٧٤، وجمع الهوامع ١/٧٧، والدُّرر اللُّوامع ١/١٧.

الشَّاهد: "أم أرمَد" مخفوضة بالكسر. "أم" الدَّاخِلَةُ عليها هي بمثابة "أل".

ولعجزه رواية أخرى:

تُكَابِدُ لَيْلُ أُمَازَمِدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا

(٢) يُنظَرُ: الدُّرَّةُ السَّنَوَانِيَّةُ ل ٤٩.

(٣) مذهبُ المحقِّقين أنَّ الصَّرْفَ هو تنوينُ النُّمَكِينِ، وقيل: "الصَّرْفُ" هو الجرُّ والتَّنوينُ معًا.

(٤) استخدم حرفَ الجرِّ "مِنْ" في هذا الموضع بمعنى المجاوزة كما في قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [سورة

الأنبياء، آية: ٩٧] أي: عن هذا.

(٥) يُنظَرُ: شرح الرُّضِيِّ على كافيَّة ابن الحاجب ١/١٠٢.

والتأنيث مع العلمية قسمان: تأنيث لفظي، وتأنيث معنوي.

مثال اللفظي: ويكون بالتاء ظاهرة مطلقاً، نحو: مررت بحمزة وفاطمة.

[١٧/ب]

ومثال المعنوي، نحو: مررت / بزئب. وشرطه: الزيادة على ثلاثة أحرف، أو تحرك الوسط، نحو:

استعدت من سقر^(١)، أو العجمة، [نحو: مررت]^(٢) بحمص^(٣)، أو الثقل من المذكر إلى المؤنث كزيد لـ امرأة.

فإن تخلف شرط من هذه الشروط؛ جاز الصّرف وعدمه، كهند ودعد، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد فارقت^(٤) إحدى الفرعيتين، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود الفرعيتين في الجملة، واختلف في الأولى منهما، فعن سيبويه المنع من الصّرف أولى، وعن أبي علي الصّرف أولى^(٥)، ورؤي بالوجهين قول الشاعر^(٦): [الطّويل]

[١٥]- أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

قلت: ومراده بالمعرفة في النظم: العلمية.

ومثال العجمة مع العلمية: وشرطها: كون علميتها في اللغة الأعجمية، والزيادة على ثلاثة أحرف، نحو: مررت بإبراهيم^(٧).

(١) سقر: اسم من أسماء جهنم. اللسان "سقر".

(٢) في الأصل: غير واضحة، ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٣) حمص: بالكسر ثم السكون، والصاد مهملة: تقع بين دمشق وحلب. يناد رجل يقال له: حمص بن المهر بن جان بن مكنف. ينظر: معجم البلدان ٢/٢-٣٠٣-٣٠٣.

(٤) في الأصل: قاومت.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ١٥٥/٣.

(٦) قائله: الحطينة. ديوانه حقيق مفيد محمّد قميحة ص ٧١.

من شواهد: الدرر اللوامع ٢/٢٨٣، واللسان "سند" - "نأي".

بلا نسية في: الصّاحبي في فقه اللغة العربية تحقيق محمّد بيضون ص ٦٠، وسرّ الفصاحة للخفاجي ص ١٠٣، وتفسير القرطبي تحقيق أحمد البردوني ١/٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، واللسان "جدر"، وأضواء البيان للشنقيطي ص ٣٧.

الشاهد: تكررت كلمة "هند" في الشاهد الشعري ثلاث مرات، المرة الأولى والثالثة: جاءت مصروفة، فقد نؤنت بتنوين الضم، والمرة الثانية: لم تصرف.

(٧) إبراهيم بن تارخ بن ناحور بن ساروغ بن راغو بن فالغ بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام، كان يكنى أبا الضيفان. ولد بغوطة دمشق. في قرية يقال لها: رزة في جبل يقال له: قاسيون. يعد أحد أولي العزم من الرسل، ويسمونه "خليل الله". ينظر: قصص الأنبياء لأي الفداء تحقيق مصطفى عبد الواحد ١٦٧/١-١٦٨.

وفيه ستُّ لغاتٍ: هذه، وإبراهامُ، وإبراهومُ، وإبراهيمُ. بلا ياءٍ مثلث الهاء^(١). قلتُ: وقُرئ في السَّبْعِ بالأولتين^(٢).

فائدة: اعلم أن أسماء الأنبياء- عليهم الصَّلَاة والسلام- ممنوعةٌ من الصَّرف، إلا ستة، [هم] ^(٣) محمدٌ، وصالحٌ، وشعيبٌ، وهودٌ؛ كونها عربيةً، ونوحٌ، ولوطٌ ^(٤)؛ لخفئهما^(٥)، قال بعضهم: وأسماء الملائكة ^(٦) كُلُّها أعجميةٌ إلا أربعة، [هم] ^(٧) مُنكَرٌ بفتح الكاف، ونكيرٌ، ومالكٌ، ورضوانٌ^(٨). انتهى.

ومثالُ الجمعِ مع العلمية، والمرادُ به صيغةٌ منتهى الجموع، وهو: ما كان على وزنِ "مَفَاعِلٍ"، نحو: صليتُ في مساجدٍ، أو "مَفَاعِيلٍ"، نحو: مررتُ بمصابيحٍ.

فإن قلت: لأي شيء استأثر هذا الجمعُ بالمنع؟

قلت: لأنه بمثابة جمعين.

= *نقل الأئمة.

*خروجه عن أوزان الأسماء العربية. نحو: إبراهيم.

*أن يُعربى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي.

*أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والقاف. يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢١.

^(١) هي:

*إبراهيم.

*إبراهام.

*إبراهوم.

*إبراهم بفتح الهاء.

*إبراهم بضم الهاء.

*إبراهم بكسر الهاء.

*وأيضاً: إبرهم. يُنظر: القاموس "برهم"، والحجة في القراءات السبعة لابن خالويه تحقيق عبدالعال مكرم ص ٨٩، وزاد المسير

في علم التفسير لابن الجوزي تحقيق عبدالرزاق المهدي ١/١٠٧، وتفسير الثعلبي تحقيق أبي محمد بن عاشور ١/٢٦٧.

^(٢) "إبراهام" قراءة ابن عامر وحده. يُنظر: الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ص ٨٨، والبحر المحيط ١٠/٤٥٩، ومعاني القراءات

للأزمري ١/١٧٥، وتفسير السمرقندي ص ٩٠.

^(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

^(٤) يُنظر: الكتاب ٢/٢٣٥.

^(٥) يُنظر: الدرّة الشّنوائيّة ل ٤٦.

^(٦) في الأصل: رسمها غريب.

^(٧) زيادة يستقيم بها السياق.

^(٨) رضوان: ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

ومثال التركيب مع العلمية، والمراد به التركيب المزجي، وهو: كل كلمتين رُكِبَتْ ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها^(١)، نحو: مررتُ بـعُليكَ.

ومثال زيادة الألف والنون مع العلمية: مررتُ بعمرانَ، ومع الوصف: نحو: مررتُ بسكرانَ.

ومثال وزن الفعل مع العلمية، وشرطه اختصاصه بالفعل، وافتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى كأحرف المضارعة، نحو: مررتُ بأحمدَ ويشكر^(٢) علمين لنبينا ونوح^(٣) -عليهما الصلاة والسلام-، فإنَّ الهمزة والياء لا يدلّان في الاسم، ويدلّان في الفعل على المتكلم والغائب.

ومن موانع الصّرف: ألف التّأنيث الممدودة والمقصورة^(٤)، نحو: مررتُ بحمراءَ وبحبلى.

فإن قلت: لأي شيء استأثرت بالمنع؟

قلت: لأنّه تأنيث لازم، فتزلّ لزومه منزلة تأنيث آخر^(٥).

تنمة: قال الحلاوي: الأسماءُ مِنْها ما هو متمكّن أمكن وهو المنصرف؛ لأنّه متمكّن من الإعراب، أمكن

من التّنوين، ومنها متمكّن غير أمكن، وهو غير المنصرف؛ لأنّه متمكّن من الإعراب غير أمكن من

التّنوين، ومنها اسم لا متمكّن، ولا أمكن، وهو المبني/ كالمضمرات، وأسماء الشروط، والاستفهام، و

الإشارة^(٦). انتهى.

[١٨/أ]

^(١) يُنظر: شرح الحدود النحويّة ص ٧١-٧٢.

^(٢) قال القرطبي في تفسيره ٣٣٤/١٣: "وذكر القشيري أبو القاسم عبد الكريم في كتاب التّخبر له: يروى أنّ نوحاً عليه السلام كان اسمه يشكر، ولكن لكثرة مكانه على خطيئته أوحى الله إليه يا نوح كم تنوح، فسقي نوحاً".

^(٣) نوح: نبي الله -عليه السلام-، ولد بعد وفاة آدم بمائة سنة وست وعشرين سنة. بعثه الله لما عبثت الأصنام والطواغيت، وشرع الناس في الضلالة والكفر، فكان أول رسول بُعث إلى الأرض. كان قومه يُقال لهم: بنو راسب. واختلف في عمره يوم بعث، فقيل: ابن خمسين سنة، وقيل: ابن ثلاثمائة وخمسين سنة، وقيل: ابن أربع مائة وثمانين سنة. يُنظر: البداية والنهاية ١/١٠٠-١٠١.

^(٤) قال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١١٩/٣: "قال ابن مالك:

فألفُ التّأنيث مطلقاً مَنع مَصْرَفُ الذي حَوَاهُ كَيْفَما وَقَعَ

يعني: أنّ ألف التّأنيث مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة تُمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة".

^(٥) قال المرادي في المصدر السابق: "إنّما استقلّت الألف بالمنع: لأنّها قائمة مقام شينين، وذلك لأنّها لازمة لما هي فيه، بخلاف التّاء، فإنّها في الغالب مقدّرة الانفصال. ففي المؤنث بالألف فرعيّة من جهة التّأنيث، وفرعيّة من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتّاء".

^(٦) يُنظر: شرح الحلاوي على الأجروميّة ص ١٩.

قال الشيخ رحمه الله: "وللجزم علامتان: السكون والحذف"^(١).

ولما فرغ من علامات الخفض، طفق في الجزم. فقال: "وللجزم علامتان"، أي: أمارتان، وفصله لما تقدم، وفيه ما تقدم "السكون"، وهو عدم الحركة، وبدأ به؛ لأنه الأصل، وفيه ما تقدم.

"والحذف" نيابة عن السكون، وهو حذف النون، أو حذف حرف العلة.

فإن قلت: لو قال: "وللجزم الحذف" لشمّل السكون، وهو حذف الحركة، وحذف النون، وحذف حرف العلة؛ ولأنه أخصر، قلت: لأنه أراد التصريح بالمقصود، والاحتراز عما قد يتوهم خلافه، فإنه لو قال: "وللجزم الحذف" ربما توهم اختصاصه بأحد القسمين، والتصريح بالمقصود، والاحتراز عن توهم خلافه؛ من المقاصد المعتبرة والأغراض المشتهرة، قاله بعضهم^(٢).

قال الشيخ رحمه الله: "فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر"^(٣).

ولما فرغ من ذكرهما مجملتين، طفق في بيان المواضع التي تقعان فيها مفصلتين. الأول للأول وهكذا، وفيه لف ونشر مرتب، فقال: "فأما السكون" [ولو تقديرًا^(٤)] "فيكون علامة للجزم" في ماصدقات "الفعل المضارع الصحيح الآخر"، وهو: ما ليس آخره حرف علة، وهو الألف، والواو، والياء، يجمعها قولك: وأي، وألا يتصل آخره بألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المؤنثة المخاطبة بقرينة المقابلة بالأفعال التي رفعها... إلخ، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(٥).

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون"^(٦).

^(١) متن المقيمة ص ٨.

^(٢) يُنظر: الدرة السنوائية ل ٤٩-٥٠.

^(٣) متن المقيمة ص ٨.

^(٤) تكون السكون علامة للجزم مقدرة في الفعل المضارع المضعف الآخر، نحو: "ترد" أصله: "تردد" فعين جزم سكن آخره: تردد، فالتقى ساكنان، ولمنع التقاء الساكنان حركت الدال الثانية بالفتحة؛ لأنها أخف الحركات: لم تردد. تردد. فتكون السكون (علامة للجزم) مقدرة على الحرف الأخير.

ومثال آخر: قوله تعالى في [سورة البينة، آية: ١]: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ يكن: فعل مضارع مجزوم بـ لم، وعلامة جزمه السكون المقدّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالتخلص من التقاء الساكنين.

^(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٦) سورة الإخلاص، آية: ٣.

^(٧) متن المقيمة ص ٨.

"وَأَمَّا الحذفُ فيكونُ علامةً للجزم"^(١) ظاهرةً أو مقدَّرةً^(٢)، نيابةً عن السُّكونِ في موضعين: "في" ماصدقاتِ "الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ" بإضافةِ المعتلِّ إلى الآخرِ إضافةً لفظيةً، أي: الذي اعتلَّ آخره.

والمعتلُّ: اسمُ فاعلٍ مِنْ "اعتلَّ"، أي: مرضَ^(٣)، وهو: ما آخره واوٌ، أو ياءٌ، أو ألفٌ، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، فیدعُ وما بعده: مجزومٌ بـ"لم"، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره، وهو الواوُ مِنْ "يدعو"، والياءُ مِنْ "يرمي"، والألفُ مِنْ "يخشى"، والحركاتُ قبلها دليلٌ عليها: لأنَّ أحرفَ العلةِ لضعفها بسكونها صارتُ كالحركاتِ، فتسلطَ عليها العاملُ بتسلطه على الحركاتِ.

تنبيهاتٌ:

الأوَّلُ: إنَّما سُميتُ أحرفُ العلةِ: لأنَّ مِنْ شأنها أنْ ينقلبَ بعضها إلى بعضٍ، وحقيقةُ العلةِ تغيُّرُ الشَّيءِ عن حاله.

الثاني: تقييدُ الفعلِ بالمضارعِ كغيره: لبيانِ الواقعِ لا للاحترازِ، إذ لا يُعرفُ سواه.

الثَّالثُ: ^(٤) ما ذكره مِنْ أنَّ علامةَ الجزمِ حذفُ حرفِ العلةِ، إنَّما يتماشى على قولِ ابنِ السَّراجِ ^(٥)،

وهو المشهورُ مِنْ أنَّ هذه الأفعالَ لا يقدَّرُ فيها الإعرابُ في حالتي الرِّفَعِ والنَّصْبِ؛ لأنَّها فرعٌ عن

الاسمِ ولا حاجةً ^(٦) لتقديره، وجعلَ الجازمَ كالِدَّواءِ المسهلِ، والحركةُ كالفضلةِ في الجسمِ، فالجزمُ

إنْ وجدَ فضلةٌ أزالها، وإلَّا أخذَ مِنْ قوَى البدنِ. وذهبَ سيبويه إلى تقديرِ الإعرابِ فيها، فلمَّا دخلَ

الجازمُ حذفَ الحركةَ المقدَّرةَ واكتفى بها، ثُمَّ لما صارتُ صورةُ المرفوعِ و المجزومِ واحدةً، فرقوا

بينهما / بحذفِ حرفِ العلةِ، فحرفُ العلةِ محذوفٌ عندَ الجازمِ لا به.

[١٨/ب]

^(١) في الأصل: للجزم.

^(٢) يكون الحذف علامة للجزم مقدَّرة في كلِّ فعل مضارع معتل الآخر، مثل: "لم يخش زيد"، فيخش: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السُّكون، والفتحة قبلها دليل عليها، فالحذف هنا حدث في ألف الفعل "يخشى"، وهذا الحذف علامة على الجزم المقدير عليها لو كانت باقية.

وأرى أنَّهم لما رأوا أنَّ جميع الأفعال التي آخرها حرف معتل (الألف والواو والياء) ساكنة الآخر، رأوا أنَّ يحذفوا هذا الحرف المعتل كعلامة على الجزم المقدَّر على هذه الأحرف الساكنة، إذ لو بقيت من غير حذف كان هناك تنازع بين كون السُّكون أصلي وعارض والله أعلم.

^(٣) اللسان "علل"، والمعجم الوسيط "اعتلَّ".

^(٤) يُنظر: التنبيه الثالث في شرح التَّصريح ٨٧-٨٦/١.

^(٥) يُنظر: الأصول ١٦٤/٢.

^(٦) في الأصل: حاجة.

الرَّابِعُ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي الْمَعْتَلَ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَيَحْذِفُ الْحَرَكَةَ الْمَقْدَّرَةَ دُونَ أَحْرِفِ الْعِلَةِ، نَحْوُ: لَمْ يَدْعُو، وَلَمْ يَخْشَى، وَلَمْ يَرْمِ، بِإِثْبَاتِ أَحْرِفِ الْعِلَةِ.

"وَفِي" مَاصِدَقَاتِ "الْأَفْعَالِ" الْخَمْسَةِ "الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ"، أَيِ: بِالنُّونِ الثَّابِتَةِ، بِإِضَافَةِ إِثْبَاتِ إِلَى النُّونِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ الَّتِي [اتَّصَلَ]^(١) بِهَا ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: لَمْ تَضْرِبْ، وَلَمْ يَضْرِبْ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: لَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ يَضْرِبُوا، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ^(٢)، نَحْوُ: لَمْ تَضْرِبِي؛ فَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

^(١) مستدرِكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: الْمُخَاطَبَةُ.

قال الشيخ رحمه الله: "فصل: المعربات قسمان: قسم يُعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف"^(١).

"فصل": بالرفع والتنوين خبر مبتدأ محذوف^(٢)، وبالوقف على سبيل التعداد للتأرجح، وعليه لا إعراب له^(٣)، وهو لغة: القطع^(٤)، ومنه: سُميَ المفصل مفصلاً؛ لأنه محل للقطع هذا من باب تسمية الشيء بما يقع فيه، وهو من باب تسمية المحل باسم الحال فيه. وقيل: هذا فصل الفذّادين^(٥)، أي: الحاجز بينهما. واصطلاحاً: هو الحاجز بين الكلام السابق والكلام اللاحق^(٦).

وأتى بها المصنف على عادة المتقدمين: لتمرين المبتدئ أي: ليمرنه، أي: ليعودّه فيما تعلّمه.

"المعربات": من حيث هي من غير نظر إلى كونها معربة بالحركات أو معربة بالحروف، وإن لم تخل عن أحدهما في الخارج.

"قسمان" فصله لما تقدّم، فانظره^(٧) وفيه الإخبار بالمثل عن الجمع^(٨).

فإن قلت: هل يصح ذلك مع أن المبتدأ عين الخبر؟ قلت: إمّا لأن المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنتين، أو لأنّ كائناً قسم متعدّد، فالمثنى جمع في المعنى، وهذا يجري في كلّ ما يضاهاى هذا التركيب.

"قسم يعرب بالحركات" أي: وجوداً أو عدماً؛ ليدخل المعرب بالسكون^(٩).

"وقسم يعرب بالحروف" كذلك، ليدخل المعرب بالحذف. والحروف هي: الثلاثة والنون.

(١) متن المقدمة ص ٨.

(٢) تقديره: هذا فصل.

(٣) يقصد الوشاء أن ابن آجروم بعدما فصل علامات الإعراب، شرع بتعداد أقسام المعربات على سبيل الإجمال. ومترجماً لذلك بالفصل، فتكون علامة "الفصل" السكون للوقف ولا إعراب فيه.

(٤) اللسان "فصل".

(٥) فذّان فذّان فذّادين، أمّا فذّادان فهو مثنى "فذّاد"، وهو الشديد الصوت الغليظ الكلام من "فدّ": اشتدّ صوته. اللسان "فدّ".

(٦) قال الكفراوي في شرحه للأجرومية ص ٥٥: "واصطلاحاً: اسم لجملة من العلم مشتملة على مسائل غالباً".

وقال البويطي: "واصطلاحاً: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة". ينظر: الدرر البهية، ص: ١٢٧.

(٧) عندما تحدث عن أقسام الكلام.

(٨) "المعربات" جمع، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. "قسمان" مثنى. خبر المبتدأ مرفوع بالالف: لأنه مثنى.

(٩) يقصد بالمعرب بالسكون: فعل الأمر عند الكوفيين، والفعل المضارع المجزوم بالسكون.

قال الشيخ رحمه الله: "فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التَّكْسِير، وجمع المؤنث السَّالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء"^(١).

"فالذي يُعرب بالحركات" إجمالاً "أربعة أنواع" - وفصله لما تقدّم، وبدأ به؛ لأنه الأصل، ومراده بالأصل ما تقدّم.

فإن قلت: لأي شيء زاد لفظ أنواع؟

قلت: للتأكيد والمبادرة إلى بيان أن المراد الأنواع لا الأفراد.

- نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء، فأنواع الأسماء الثلاثة: ما يصدق عليه "الاسم المفرد"، وما يصدق عليه "جمع التَّكْسِير" غالباً أو جميعاً فيهما، إلا ما ألحق [منهما]^(٢) بالثنى وجمع المذكر، وتقدّمت الإشارة إلى ذلك فلا تغفل!

وما يصدق عليه "جمع المؤنث السَّالم" مفردُه من التَّغْيِير غالباً^(٣).

ونوع الأفعال ما يصدق عليه "الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء"، والمراد بالشيء المنفي تقدّم.

قال الشيخ رحمه الله: "وكُلُّها تُرفع بالضَّمة، وتُنصب بالفتحة، وتُخفّض بالكسرة، وتُجرّم بالسُّكون، وخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ: جَمْعُ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ يُنصب بالكسرة، والاسم الذي لا يَنْصَرِفُ يُخفّض بالفتحة، والفعل المضارع المُعْتَلُّ الآخر يُجرّم بحذف آخره"^(٤).

"وكُلُّها" أي: مجموع الأنواع الأربعة بقرينة قوله: "وخرج... إلخ، فلا ينافي تخلف بعض الأحكام في بعض

، ويصح أن يُراد به الجميع، ولا يضرُّ التخلف الذي ذكره المصنف؛ لأنَّ العامَّ المخصوص عند ابن السُّبكي^(٥) عمومُه مرادٌ تناوُلًا لا حكماً^(٦)، ويجوز أن يُراد به الجميع بالنسبة لقوله: "ترفع بالضَّمة"،

نحو: يخرج زيدٌ، وزيودٌ، ومؤمناتٌ، فإنه لم يخرج عنه شيءٌ، والمجموع بالنسبة لما بعده.

(١) متن المقيّمة ص ٨.

(٢) مستدرّك في حاشية المخطوط.

(٣) كجاء مفردة مؤنثة، عند جمعها جمع مؤنث سالم تغيرت صورة المفرد حيث قلبت الألف المقصورة ياء.

(٤) متن المقيّمة ص ٩.

(٥) ابن السُّبكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي تاج الدِّين وُلد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها سنة ٧٧١هـ. من تصانيفه: طبقات الشافعية الكبرى، ومعيد التَّعَم ومبيد التَّيَم، وجمع الجوامع، ومنع الموانع، وترشيح التَّوشيح وترجيح التَّصحيح، والطبقات الوسطى، والطبقات الصُّغرى يُنظر: الأعلام للزركلي ٤/١٨٤.

(٦) يُنظر: جمع الجوامع في أصول الفقه تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ص ٤٧.

"وتنصب بالفتحة"، نحو: لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا وزِيودًا، "وتخفض بالكسرة"، نحو: مررتُ بزيدٍ، وزِيودٍ، ومؤناتٍ، "وتجزم بالسكون"، نحو: لَمْ يُولَدْ، هذا هو الأصل، "وخرج عن ذلك" الأصل المذكور "ثلاثة أشياء" فصله لما تقدّم على ما في هذا الكتاب.

وأصلها على مذهب المحققين، منهم: الخليل وسيبويه "شَيْئَاءٌ" على وزنِ فَعْلَاءٍ كحمرَاءٍ، كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، فقلبوا اللامَ وهي الهمزة الأولى إلى موضعِ الفاءِ، فقالوا: أَشْيَاءٌ بوزنِ لَفْعَاءٍ، فهو غيرُ منصرفٍ لألفِ التَّأْنِيثِ، وإنْ كَانَ اسمٌ جمعٍ لا جمعًا لشيءٍ^(١).

ما يصدق عليه "جمع المؤنث السالم" لا نفسه- وفيه ما تقدّم- "ينصب بالكسرة" نيابةً عَنِ الفتحةِ وجوبًا حملًا للنصبِ على الجرِّ، قياسًا على أصله؛ لأنّه فرعٌ لجمعِ المذكرِ السالمِ، وسكتَ عَن رفعِهِ وجرِّهِ: لمجيئهما على الأصلِ.

فإن قلت: لأي شيءٍ تخلفَ الفرعُ عَنِ الأصلِ في الإعرابِ بالحروفِ؟

قلت: لعلّةٍ مفقودةٍ في الفرعِ، وهي أنّه ليسَ في آخرِهِ حروفٌ تصلحُ للإعرابِ^(٢).

تنبيهٌ: كسرةُ هذا الجمعِ حالُ النَّصبِ -التي ذكرها المصنّف- كسرةُ إعرابٍ، وهو مذهبُ الجمهورِ^(٣)، وقال المبردُ والأخفشُ: كسرةُ بناءٍ^(٤)، وأجازَ الكوفيون نصبَه بالفتحةِ مطلقًا^(٥)، وهشامٌ^(٦) منهم نصبَه بالفتحةِ إنْ^(٧) حذفَتْ لامُه ولم تردَّ، كلغاتٍ وثباتٍ، فإن رُدَّتْ في الجمعِ كسنواتٍ نصبَ بالكسرةِ وفاقًا^(٨)، نحو: ﴿قَانِفِرُوا ثُبَاتٍ﴾^(٩).

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن وزن "أشياء": أفعَاء، إذ أصلها: أفعلاء بكسر العين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها: أفعال. يُنظر: الكتاب ٤/٣٨٠، والمفتضب ١/٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الواحدة والعشرون بعد المائة ص ٦٥٤، وشذى العرف ص ٥٥.

(٢) يُنظر: مجيب النّدا ص ٩٣.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٤٢.

(٤) يُنظر قولهما في المصدر السابق.

(٥) يُنظر: المصدر السابق.

(٦) يُنظر قوله في المصدر السابق.

(٧) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسّياق، ولعلّ ما أثبت هو الصّواب.

(٨) يُنظر: همع الهوامع ١/٦٧.

(٩) سورة النساء، آية: ٧١.

"ثُبَاتٌ": بضمّ الثاء وفتح الباء جمع "ثُبّة"، وهي الجماعة من الرّجال فوق العشرة، وقيل: فوق الاثنين، ووزنها: فُعْلة كحُطْمة، ويجمع مفردُها جمع المؤنث السالم، وبالواو والثّون، فيكون ملحقًا بجمع المذكر السالم، وفاؤها يجوز فيها الضمّ والكسر يُنظر: الثّبيان في إعراب القرآن ١/٣٧١، واللسان "ثبا".

وما يصدق عليه "الاسم الذي لا ينصرف" لا نفسه "يخفض بالفتحة" نيابة عن الكسرة، نحو: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾^(١)، حملاً للجَرِّ على النَّصْبِ دون غيره؛ لأنَّ الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضَّمة، فحملت على الأقرب^(٢).

وما يصدق عليه "الفعل المضارع المعتل الآخر" لا نفسه، وهو: ما آخره واو، أو ياء، أو ألف، "يجزم بحذف آخره" نيابة عن السكون، نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش.

فإن قلت: لأي شيء جاز حذف الآخر في الجزم، وليس علامة الرفع؟ قلت: قال الرضي: لأنَّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال^(٣)، [أو التَّعْذِيرُ]^(٤) قبل دخول الجازم، فلمَّا دخل الجازم، لم يجد في آخر الكلمة إلا حرفاً علىٍّ مشابهاً للحركة؛ فحذفه^(٥)، انتهى.

وقد يقال: هلاً حذف الحركة المقدَّرة؟^(٦)

فإن قلت: لأي شيء لم يلحق النَّصْبُ بالجزم في المعتل، كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنما ألحق به ثمَّ لتعذير الإعراب بالحركة بخلافه هنا، فأعرب نصباً بالحركة على الأصل^(٧). [١٩/ب] فإن قلت: تقييد المعتل بالآخر لا فائدة فيه؛ لأنَّ المعتل في عُرفِ النحويين مختصُّ بما آخره حرفٌ علىٍّ، والتَّعْمِيمُ عرفٌ صرفيٌّ. قلت: إن سلِّمَ ذلك، ففائدة القيد بيانُ الواقع ودفعُ التَّوْهَمِ^(٨). قال الشَّيْخُ رحمه الله: "والذي يُعَرَّبُ بالحروفِ أربعة أنواع: التَّثْنِيَّةُ، وجمعُ المذكرِ السَّالمِ، والأسماءِ الخمسة، والأفعالِ الخمسة، وهي: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلونَ، وتَفْعَلونَ، وتَفْعَلينَ"^(٩).

(١) سورة النساء، الآية: ٨٦.

"أحسن" ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة.

(٢) قال السيوطي في جمع الهوامع ١/٧٦-٧٧: "فلما منع الكسر حمل جرّه على نصبه. فجَرَّ بالفتحة كما ينصب بها: لاشتراكهما في الفضلية، بخلاف الرفع فإنه عمدة".

(٣) في الأصل: للاستثقال أي.

(٤) ما بين المعقوفين لم أجده في نصِّ الرضي، وإنما وجدته في نقل الصَّبَّان عن الرضي يُنظر: حاشية الصَّبَّان ١/١٥١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي علو كافية ابن الحاجب ٥/٢٢.

(٦) ينظر الدرة الشنوية ل ٥٢.

(٧) يُنظر حاشية الصَّبَّان ١/١٥١، والدرة الشنوية ل ٥٢.

(٨) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٥٢.

(٩) متن المقامة ص ٩.

"والذي يُعرب بالحروف" إجمالاً "أربعة أنواع" [و] ^(١) فصله لما تقدّم، وزاد لفظ أنواع لما تقدّم، نوعٌ من الأفعال، وثلاثة من الأسماء، فأنواع الأسماء الثلاثة: ما يصدق عليه "التثنية" لا نفسها، وفيه ما تقدّم حقيقة أو حكماً، وما يصدق عليه "جمع المذكر السالم" كذلك - وفيه ما تقدّم - لا نفسه. وما يصدق عليه "الأسماء الخمسة" لا نفسها في اللغة المشهورة بالشروط المذكورة. وما يصدق عليه "الأفعال الخمسة" لا نفسها، "وهي": الأفعال التي اتّصل بها ضمير تثنية، نحو: "يفعلان" - بالياء المثناة تحت -، و"تفعلان" - بالتاء المثناة فوق -، أو ضمير جمع، نحو: "يفعلون" - بالمشناة تحت -، و"تفعلون" - بالمشناة فوق -، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: و["تفعلن"] ^(٢) - بالمشناة فوق - لا غير.

قال الشيخ رحمه الله: "فأما التثنية فترفع بالالف، وتُنصب وتُخفّض بالياء" ^(٣).

"فأما التثنية" بمعنى المثنى من إطلاق المصدر ^(٤) على اسم المفعول، أي: على معنى اسم المفعول؛ لأنّها في الأصل مصدرٌ نُقل إلى كلمة مخصوصة، ولُوحيظ فيه معنى اسم المفعول؛ لتكون المناسبة أتمّ، وليس هو اسم مفعول لا قبل النّقل ولا بعده، بل هو قبل النّقل مصدرٌ، وبعده اسمٌ لكلمة مخصوصة ^(٥).

فإن قلت: ما الدّاعي إلى دعوى نقل التثنية إلى معنى اسم المفعول؟

ولم لم يجعل إطلاقه عليه من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً؟

قلت: الدّاعي إليه التبادر إلى الدّهن عند الإطلاق، وهو علامة الحقيقة ^(٦).

"فترفع بالالف نيابة عن الضمّة، نحو: قال رجلان، وقول القائل ^(٧)": [الطويل]

[١٦] - *لَقَدْ قَالَ عَبْدًا اللَّهُ شَرَّ مَقَالَةٍ*

^(١) في الأصل: زيادة بدونها يستقيم الكلام.

^(٢) في الأصل: تفعلن.

^(٣) المصدر السابق.

^(٤) ثبوت تثنية اللسان "ثى".

^(٥) يُنظر: الدرة الشنوية لـ ٥٣.

^(٦) يُنظر: المصدر السابق.

^(٧) ممّا أنشده بعض العلماء يُنظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني ص ١٠١، و الألفاظ

النحويّة لابن هشام تحقيق موفق فوزي جبر ص ٥٥، والدرة الشنوية لـ ٥٤.

فعبداء: مثنى عبداً، وأصله عبدان حُذفت نونُهُ للإضافة وألفُهُ: لالتقاء الساكنين، وهو مرفوعُ فاعلٍ بـ"قال".

"وَتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بالياءِ" المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نيابةً عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيتُ الزيدَين، ومررتُ بالزيدَين.

تنبيهات:

الأول: ما ذكره من أن المثنى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء هو مذهب طائفةٍ من النحويين - وعُزِّي للزجاج^(١) والكوفيين - وهو المشهور، ومذهب سيبويه وموافقيه أن الإعراب فيه مقدَّر، فتقدَّر الضمَّة في الألف، والفتحة والكسرة في الياء^(٢).

الثاني: في المثنى لغةً أخرى، وهي: لزومُ الألف في أحوالِ الثلاثة، وعُزِّيَتْ لقبائلٍ كثيرةٍ من العرب^(٣)، قال ابنُ قاسمٍ^(٤): وهي أحسنُ ما يُخرَجُ عليها قراءةٌ ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٥). قال بعضهم: وكذلك قوله ~~الثلثاء~~: "لا وتَرانِ في ليلةٍ"^(٦).

الثالث: من/ العرب^(٧) مَنْ يلزمُ المثنى الألفَ، وإعرابه بالحركاتِ على النونِ كالمفرداتِ، نحو: جاء [أ/٢٠]

^(١) حكي عن الزجاج أن التنقيّة والجمع مبدیان يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثالثة ص ٢٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٠١.

ولعل هذا الاختلاف هو من تطور الآراء عند الزجاج.

^(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثالثة ص ٢٥، وجمع الهوامع ١/١٦١، وشرح الأشموني ١/٦٦.

^(٣) منهم: كنانة، وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخشعم، وهمدان، وفزارة. وعذرة يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٨-١٩٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٠، وجمع الهوامع ١/١٣٣، وحاشية أوضح المسالك ١/٦٠.

^(٤) ابن قاسم: هو المرادي. سبقَت ترجمته في ص ٣٤.

^(٥) سورة طه. آية: ٦٣. يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٣٠.

تشديد نون "إن" قراءة الجمهور، وقراءة ابن كثير وحفص عن عاصم بتخفيفها. ينظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٢.

^(٦) اختلف بين صحته وحسنه. يُنظر: سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر ٢/٣٣٣. وصحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرنؤوط.

١/٦٠. وسنن النسائي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ٣/٢٢٩. وشرح معاني الآثار. للطحاوي تحقيق محمد النجار ١/٣٤٢.

^(٧) قال الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوي للأجرومية ص ٤٣: "بعض من يلزمه الألف بعربه بحركات ظاهرة على النون، ويمنع حينئذ من الصرف. إذا انضم إلى زيادة الألف والنون هلة أخرى. كالوصفية في نحو: صالحان".

الزیدانُ بضمِّ النُّونِ، ورأيتُ الزیدانَ بفتحِها، ومررتُ بالزیدانِ بكسْرِها^(١). حكى عن العرب^(٢):
 "هذانِ خلیلانُ" بضمِّ النُّونِ.

ولو سُمِّيَ بالمثلثي جازَ إعرابُه كما قبلَ التَّسميَّةُ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، وجازَ إلزامُه
 الألفَ، وإعرابُه إعرابَ ما لا ينصرفُ، كعمرانَ وسلمانَ^(٣).

قالَ الشَّيْخُ رحمَهُ اللهُ: "وأما جمعُ المذكرِ السَّالمِ فيُرفعُ بالواوِ، ويُنصبُ ويُخفَضُ بالياءِ"^(٤).
 وأما ما يصدقُ عليه "جمعُ المذكرِ السَّالمِ" برفعِ السَّالمِ صفةً للجمعِ، كما ضبطَه بعضهم، وجوزَ
 بعضهم جرَّه صفةً للمذكرِ؛ لأنَّه الموصوفُ بالسَّلامةِ حقيقةً أو حكمًا "فيرفعُ بالواوِ" نيابةً عن
 الضَّمَّةِ، نحو: جاءَ الزيدونَ والمسلمونَ، "وينصبُ ويخفَضُ بالياءِ" المكسورِ ما قبلَها لفظًا أو
 تقديرًا^(٥)، المفتوح ما بعدها، نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، نحو: رأيتُ الزيدَينَ والمصطفيَينَ، ومررتُ
 بالزيدَينَ المصطفيَينَ.

تنبيهاتٌ:

الأوَّلُ: ما ذكره من إعرابِ الجمعِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا مذهبُ قطربٍ وجماعةٍ من
 المتأخريين-وعُزِّيَ للزَّجاجِ والكوفيِّين-^(٦) [وهو المشهور]^(٧)، ومذهبُ سيبويه أنَّه يعربُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ
 في الواوِ والياءِ^(٨).

ولو سُمِّيَ بالجمعِ جازَ إعرابُه كما قبلَ التَّسميَّةُ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا.
 وجازَ إعرابُه بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّونِ منونةً، وإلحاقُه بغسلينَ في لزومِ الياءِ، نحو: جاءَ زيدَينَ،
 ورأيتُ زيدَينَا، ومررتُ بزيدَينِ، ما لم يكنْ أعجميًا، وإلا امتنعَ التَّنوينُ وأُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ

^(١) في الأصل: بكسها.

^(٢) وحكى أبو عمرو الشيباني أنَّه سمع بعض العرب يقول: "هُما خلیلانُ" بضمِّ النونِ. يُنظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/١٦٠، وحاشية أوضح
 المسالك ١/٦١.

^(٣) يُنظر: شرح الكفراوي على متن الأجرؤميَّة ص ٤٣.

^(٤) متن المقدِّمة ص ٩.

^(٥) لفظًا كالزيدَينَ، وتقديرًا كالمصطفيَينَ، ما قبلَ الياءِ مفتوح: لأنَّ ألفَ "مصطفى" حذفت عند الجمعِ. ولا نقول: إنَّ فتح ما قبل
 الجمعِ "المصطفيَينَ" يلبسها بالمثلثي: لأنَّ المثلثي "المصطفيَينَ" ياءَينِ. قلبت ألفه عند الجمعِ ياءً، وأدغمت بياءِ المثلثي.

^(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة ص ٢٥، وهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/١٦١.

^(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٨) يُنظر: المصدران السابقان، وشرح الأشموني ١/٦٦.

كجاء تشرين^(١)، ورأيت تشرين، ومررت بتشرين، وجاز إلحاقه بعربون في لزوم الواو، وإعرابه بالحركات منونة، وإلحاقه بها في لزوم الواو، وإعرابه على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة^(٢)، وجاز لزوم الواو، وفتح النون، وكسر النون^(٣)، ويُقدَّرُ الإعرابُ^(٤).

واعلم أن المثنى والجمع إذا جاوزا سبعة أحرف لم يعربا بالحركات^(٥).

الثاني: تقدّم سرُّ رفع المثنى بالألف والجمع بالواو في علامات الرفع، وإلحاق النون بهما كذلك.

الثالث: إنّما جعلت الياء علامة للنصب والجر فيهما حملاً للنصب على الجر دون الرفع؛ لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلةً مستغنى عنه يستقلُّ الكلام بدونه، بخلاف الرفع، فإنه عمدة في الكلام^(٦).

وإنّما قلنا: إنّ النصب محمول؛ لأنّ حقّ الياء أن تكون للجر؛ لأنّ علامته الأصلية الكسرة، وهي بعض الياء.

الرابع: إنّما حرك ما بعد علامة التثنية فراراً من التقاء الساكنين، وكانت كسرةً على الأصل في الفرار منه، وإنّما فتح ما قبلها؛ لأنّ الألف لا يكون قبلها إلا فتحةً، والياء محمولةٌ عليها.

الخامس: إنّما ضمّ ما قبل الواو، وكُسِرَ ما قبل الياء؛ لشدة الامتزاج، وليس لما من التغيير^(٧) و

الانقلاب، وحُرِّكتْ نون / الجمع فراراً من التقاء الساكنين و جعلت فتحةً؛ طلباً للخفة^(٨). [٢٠/ب]

قال الشيخ رحمه الله: "وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو، وتُنصبُ بالألف، وتُخفَضُ بالياء"^(٩).

^(١) في الأصل: نشرين.

^(٢) قال الكفراوي في شرحه للأجرومية ص ٤١: "شبه العجمة؛ لأنّ وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية".

^(٣) لم أقف على هذه اللمجة.

^(٤) هي خمس لغات أو لهجات مع اللغة الأساسية. وهي بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، ولعلّ الوشاء جاء بها على هذا الترتيب: ليبين تدرج اللهجات من الأقوى إلى ما دونه. يُنظر: شرح الكفراوي على متن الأجرومية ص ٤١، وجمع الهوامع ١/١٧٠-١٧١.

^(٥) يُنظر: المصدر السابق ص ٤٣، والمصدر السابق ١/١٧١.

^(٦) يُنظر: جمع الهوامع ١/٧٦-٧٧.

^(٧) في الأصل: التعيين.

^(٨) طلباً للتخفيف؛ لتتناسب مع ثقل الجمع، وقيل: فرقاً بين نون الجمع ونون المثنى.

^(٩) متن المقيمة ص ٩.

"وَأَمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهَا" الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ" فِي اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ- لَا نَفْسُهَا، "فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ" نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: جَاءَ أَبُوكَ... إلخ، "وَتَنْصَبُ بِالْأَلْفِ" نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ... إلخ، "وَتَخْفِضُ بِالْيَاءِ" نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَبِي... إلخ.

تنبيهات:

الأول: ما ذكره المصنف من أنها معربة بالحروف، هو المشهور عندهم^(١)، وعن سيبويه، وجمهور البصريين، والفراسي^(٢): أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف كإعراب المقصور، لكن اتبع فيها حركات ما قبل الحروف لحركات الإعراب، فحذفت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة للاستثقال، فانقلبت الواو ياء، لكسر ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً، لتحريكها وانفتاح ما قبلها^(٣).

قال جماعة: وهذا هو الصحيح؛ لأنه يلزم على الأول أن يكون: فوك، وذو مالٍ معربين، وهما على حرفٍ واحدٍ، إذ الإعراب زائد على الكلمة، ولا نظير له^(٤). وأجيب: بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له، كما جعلوه في المثنى والجمع من نفسيهما، وهما علامة التثنية والجمع، وفضلت عليهما باستيفاء الحروف لأصالتها بالإفراد.

وتقدم سرُّ إعرابها بالحروف في علامات الرفع.

الثاني: فيها لغات أخرى تُعرب فيها بالحركات، منها: [قصرها وهو]^(٥) إلزامها الألف في الأحوال الثلاثة، والحركات مقدرة عليها، ومنها: النقص، وهو حذف اللام في الأب والأخ والحم بضعف، ومنها: التشديد في الأب والأخ، نحو: جاء أبك وأخك، وهو دون النقص^(٦).

وجاء في الأخ سكون الخاء بوزن "دَلُو"^(٧) كقول الشاعر: [البسيط]

[١٧]- *مَا الْمَرْءُ أَخُوكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا^(٨)*

(١) مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي يُنظر: شرح الأشموني ٥٤/١، والمطالع السعيدة ١٤٣/١-١٤٤، وجمع الهوامع ١٢٣/١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب ٢٧/١، والمطالع السعيدة ١٤٤/١، وجمع الهوامع ١٢٤/١.

(٣) هذان الوجهان من الإعراب وغيرهما من الأوجه الإعرابية للأسماء الخمسة بالتفصيل تُنظر في الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثانية ص ١٣، وجمع الهوامع ١٢٣/١-١٢٧.

(٤) يُنظر: المطالع السعيدة ١٤٣/١-١٤٤.

(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ٨٣٩/٢، وحاشية الصبان ١٣١/١، والمطالع السعيدة ١٤٥/١-١٤٦، وجمع الهوامع ١٢٩/١.

(٧) يُنظر: جمع الهوامع ١٢٩/١.

(٨) عجز البيت:

الثَّالِثُ: في الفمِ عشرُ لغاتٍ^(١): إذا كانَ بالمِيمِ نَقْصُهُ، وقَصْرُهُ، وتَضْعِيفُهُ، وكلُّ منها مع فتحِ الفاءِ، أو كسْرِها، أو ضَمِّها، وإِتْباعُ فائِهِ لِمِيمِهِ^(٢)، ونَطَقُها بَعْضُهُمْ فَقَالَ^(٣): [البسيط]

[١٨]- تُثَلَّثُ فاءُ فَمٍ معِ نَقْصٍ آخِرِهِ كذاكَ في حَالِتي قَصْرٍ وتَضْعِيفٍ

والفاءُ تَتَّبِعُ مِيمًا حينَ تَعَرُّبِهِ فَهذهُ عَشْرَةٌ منَ غَيْرِ تَكْلِيفٍ

قالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "وأَمَّا الأفعالُ الخمسةُ، فترْفَعُ بالنُّونِ، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحذفِها"^(٤).

"وأَمَّا" يَصْدُقُ عَلَيْهِ "الأفعالُ الخمسةُ" لا نَفْسُها، "فترْفَعُ النُّونُ" نِياْبَةً عَنِ الضَّمَّةِ، [نحوُ]^(٥): تَضْرِبَانِ، وتَضْرِبُونَ، وتَضْرِبِينَ. وتَقْدِّمُ سُرُورَها بِها في عَلاماتِ الرَّفْعِ.

"وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحذفِها" أي: النُّونُ نِياْبَةً عَنِ الفَتْحَةِ والكُسْرَةِ، نحوُ: لَنْ تَضْرِبَا، وتَضْرِبُوا، وتَضْرِبِي، وَلَمْ تَضْرِبَا... إلخ.

تَنْبِيْهَانِ:

عِنْدَ الْكَرْبَةِ مِعْوَانًا عَلَى النُّوبِ

قائله: لم أقف عليه.

من شواهد: المساعد/ ٢٧، وجمع الهوامع/ ١٢٩، والدُّرَّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل/ ٥٤-٥٥.

الشاهد: "أَخُو" بفتح الهمزة وضم الخاء، جاءت على وزن "ذَلُو".

^(١) يُنْظَرُ: جمع الهوامع/ ١٢٩.

^(٢) عشر لغات للفم في حالة الإعراب بالحركات:

-قَمٌ: بفتح الفاء مع تخفيف الميم.

-قُمٌ: بضم الفاء مع تخفيف الميم.

-فِمٌ: بكسر الفاء مع تخفيف الميم.

-فَمًا: بفتح الفاء والميم كعصا.

-فَمًا: بضم الفاء، وفتح الميم كهدى.

-فِمًا: بكسر الفاء، وفتح الميم كرضا.

-قَمٌ: بفتح الفاء مع تشديد الميم.

-قُمٌ: بضم الفاء مع تشديد الميم.

-فِمٌ: بكسر الفاء مع تشديد الميم.

-الإِتْباعُ: إِتْباعُ الفاءِ للميمِ. فإذا رَفَعْتَ الميمَ ضَمَّتْ الفاءُ، وإذا نَصَبْتَ الميمَ فَتَحَتْ الفاءُ، وإذا كُسِرَتْ الميمَ كُسِرَتْ الفاءُ.

^(٣) لم أقف على قائليهما.

^(٤) متن المقدمة ص ٩.

^(٥) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

الأول: قال ابن إياز: وحذفها علامة الجزم على الأصل. والنصب محمولٌ عليه؛ لأنَّ منصوبَ جمع الاسم محمولٌ على الياء على مجروره، فكذا المنصوبُ/ هُنا محمولٌ في الحذفِ على المجزوم، هذا [أ/٢١] مقتضى القياس^(١). انتهى.

الثاني: إعرابها بما ذكره المصنف هو المشهور، وقيل: بحركاتٍ مقدَّرةٍ على لاماتها، وعليه فالجزم حذف الحركة المقدَّرة، واكتفى بها، وحُذفتِ التَّوْنُ عندَ الجازم لا به، وقيل غير هذا^(٢).

فائدة: ورد حذف التَّوْنِ في الأفعال الخمسة لغير ناصبٍ وجازمٍ نثرًا ونظمًا: قُرئ^(٣) ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(٤) بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تتظاهران بحذفِ المبتدأ، وهو ضميرُ المخاطبين، وأدغمتِ التَّاءُ في الظاء، وحُذفتِ نونُ الرَّفْعِ. وفي الصَّحيح: "لا تدخلوا الجنةَ حتَّى تؤمنوا. ولا تؤمنوا حتَّى تحابوا"^(٥)، فحُذفتِ مِنْ "تدخلوا" و"تؤمنوا".

قال الشَّاعرُ^(٦): [الرَّجَز]

^(١) يُنظر: المحصولُ في شرح الفصول ١/٢٢٨-٢٢٩.

^(٢) اختلفَ في إعرابِ الأفعالِ الخمسة:

- مذهب الجمهور: ترفع بثبوت النون. وتنصب وتجرب بحذفها، وهذا هو المشهور.
- وقيل: إنَّ الإعرابَ بالألف والواو والياء، وردَّه صاحب البسيط بأنَّه لو كان كذلك: لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.
- وقيل: الإعراب بحركات مقدَّرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسهيلي. وردَّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.
- وقيل: معربة. ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي إذ قال: لأنَّه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون: لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح. ولا الضمير: لأنَّه الفاعل، ولأنَّه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات: لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم، وفتح، وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها. يُنظر: همع الهوامع ١/ ١٧٥-١٧٦.

^(٣) قراءة عاصم وحمة والكسائي وخلف. يُنظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه ص ١١٤. والسبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف ص ٤٩٥، ومعاني القراءات ٢/ ٢٥٤، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران تحقيق سبيع حمزة ص ٣٤١، والكشاف ٣/ ٤٢٠، والبحر المحيط ٣/ ٢٠٩.

^(٤) سورة القصص، الآية: ٤٨.

^(٥) قيل: صحيح، وقيل: حسن، وقيل: ضعيف. يُنظر: سنن الترمذي تحقيق إبراهيم عوض ٤/ ٦٤٤، ومسند أحمد تحقيق أحمد شاکر،

٢/ ٢٠٣، ومسند ابن ماجه تحقيق شعيب الأرناؤوط ١/ ٤٧، وسنن أبي داود تحقيق شعيب الأرناؤوط ٧/ ٤٩٠، وإرواء الغليل ٣/ ٢٣٧. وللحديث رواية أخرى: "لا تدخلوا الجنةَ حتَّى تسلموا، ولا تسلموا حتَّى تحابوا". يُنظر: صحيح الأدب المفرد للبخاري تحقيق محمد

الألباني ص ١١٥.

^(٦) قائله: لم أقف عليه.

وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ الْمَسْكِ الذِّكِّي

[١٩] - أَيْبُتُ أَسْرِي وَتَبِيَّتِي تَدْلُكِي

وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْاِخْتِيَارِ ^(١).

=من شواهد:الخصائص تحقيق محمد علي النجار لابن جني ص ٣٠٣، والمحتسب ٢/٢٢، والبحر المحيط ٣/٢٠٩، وضرائر الشعير لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد ص ١٠٩، والمساعد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات ٢/٣٢، وارتشاف الضرب ١/٨٤٥، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/٢، ومجيب الندا ص ١٠٠، وجمع الهوامع ١/١٧٦، واللسان "زدم" - "ذلك". والخزانة ٨/٦٣٠.

الشامد: "تبيتي تدلكي" حذف النون من الفعلين من غير أن يسبقا بجازم ولا ناصب.

^(١) يُنْظَرُ: للفائدة في جمع الهوامع ١/١٧٦، والذرة الشَّنَوَانِيَّة ل ٥٥.

قال الشيخ رحمه الله:

باب الأفعال

"الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر، نحو: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، واضْرِبْ"^(١).

"باب" في بيان أقسام الأفعال الاصطلاحية - جمع فعلٍ - وأحكامها، وتعاريفها، وما يتعلق بذلك.

"الأفعال" - وفيه ما تقدّم - ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناءً على أنه مقتطع من المضارع، فهو معربٌ بلام الأمر مقدرةً، وليس بالوجه؛ لأنَّ إضمارَ الجازم كإضمارِ الجار^(٢).

فإن قلت: لأي شيء كانت الأفعال ثلاثة؟

قلت: لانهصار الزمان في ذلك؛ لأنَّ الفعل الذي هو الحدث إمّا مقدّرٌ على زمانٍ الإخبار وهو الماضي، أو مقارنٌ له وهو الحال، أو متأخرٌ عنه وهو الاستقبال.

فإن قلت: ما الدليل على أنَّ الأزمنة ثلاثة؟

قلت: قال ابنُ الخباز^(٣): قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٤)، وقولُ زهير بن أبي سلمى^(٥): [الطويل]

^(١) متن المقدمة ص ١٠.

^(٢) يُنظر: الكتاب ٢/١، ومعاني القرآن ٤٦٩/١، والإنصاف المسألة الخامسة والسبعون ص ٤١٤، والفواكه الجنية ص ٧٢، وجمع الهوامع ٢٦/١.

^(٣) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، يكنى أبوعبد الله شمس الدين ابن الخباز، نحوي ضريب من تصانيفه: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وتوجيه اللمع يُنظر: بغية الوعاة ٢٧٤/٢، والأعلام ١١٧/١.

^(٤) سورة مريم، آية: ٦٤.

^(٥) زهير بن أبي سلمى: هو زهير بن ربيعة بن قرط، والناس بنسبونه إلى مزينة، وإنما نسبته في غطفان، وهو أحد الشعراء الثلاثة الفضول المتقدمين على سائر الشعراء بالاتفاق، كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً، وأخته سلمى والخنساء شاعرتين، وابنتاه كعب وبجير شاعرتين، وابن ابنه المضرب بن كعب شاعراً، توفي قبل المبعث بسنة. يُنظر: الشعراء والشعر ١٣٧/١، وخزانة الأدب ٣٣٢/٢ - ٣٣٦ - ٣٣٣.

^(٦) لهذا البيت روايتان، الرواية الأولى هي التي ذكرها الوشاء، وجاءت في بعض المصنفات، والرواية الثانية هي ما جاءت في الغرة وديوان زهير:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ غمي

يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى تحقيق علي قاعور ص ١١٠، وشرح المعلقات التسع تحقيق عبد المجيد همو ص ٢١٣، وحماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء للزوزني تحقيق محمّد سالم ٣٧٧/١، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباس ٣٢٥/١، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١٠١/٦.

[٢٠] -وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي^(١)

قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ هو الاستقبال، ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ هو الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ هو الحال^(٢).

وفُصِّلَ قوله: "ثلاثة" -لما تقدَّم- "ماضي" وهو ما دلَّ وضعًا على حدثٍ وزمانٍ انقضى^(٣).

فإن قلت: لأي شيء أثره؟

قلت: لتقدُّم زمانه بحسبِ الوجودِ على زمانٍ غيره، وللاتفاقِ على بقائه الذي هو الأصل.

"ومضارع" أي: مشابهة، وثني به؛ لأنَّه لما شابه الاسمَ في الإعرابِ: قَوِيَّ وَشَرُفَ، وهو ما دلَّ وضعًا على حدثٍ مقترنٍ بأحدِ زمانَي الحالِ والاستقبالِ^(٤).

وسُمِّيَ مضارعًا؛ لأنَّها في اللغةِ المشابهةُ مِنَ الضَّرْعِ، كَأَنَّ كِلَا التَّشْبِيهِينِ ارْتَضَعَا مِنْ ضَرْعٍ وَاحِدٍ، فهما أَخَوَانِ رَضَعَا^(٥).

"وأمر"^(٦) وأخَّره عن المضارع؛ لأنَّه قيل: بفرعه عنه، وزمانه مستقبلٌ باعتبارِ الحدثِ المأمورِ بإيقاعه، إذ المقصودُ به حصولُ ما لم يحصل، أو دوامُ ما حصل.

وعلامته: أنْ يدلَّ على الطَّلَبِ، ويقبلُ ياءَ المؤنثةِ المخاطبةِ.

[٢١/ب] "نحو" أي: مثلُ "ضرب": للماضي، و"يضرب"/للمضارع، و"اضرب"/للأمر.

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "فالماضي مفتوحُ الآخرِ أبدًا"^(٧).

وللهِ درُّ المصنِّفِ! حيثُ أشارَ إلى تفاريعها بالأمثلةِ، وإنْ أردتَ معرفةَ أحكامِها، "فالماضي" أي: ماصدقائه -واللامُ فيه للعهدِ الذِّكْرِيّ؛ لتقدُّمِ مصحوبِها ذكرًا- "مفتوحُ الآخرِ" أي: مبنيٌّ على فتحِ

(١) يُنظر: الغرة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفيَّة في علم العربيَّة لابن معطل ص ٢١.

(٢) يُنظر: حاشية الأجرُومية، لابن قاسم ص ٤٤.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحويَّة ص ٧٩.

(٤) يُنظر: المصدر السَّابِق ص ٨٠.

(٥) يُنظر: شرح تصريف العَرَبِي، ص: ٥٧، واللسان "ضَرَع".

(٦) قال الفاكهي في شرح الحدود النحوية ص ٨١-٨٢: "حدُّ الأمر: كلمة دلَّت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد".

(٧) متن المقيِّمة ص ١٠.

آخره لفظًا، نحو: أكل، وصنّف، نحو: ضربنا على الأصح^(١)، أو تقديرًا، نحو: رمى.

قال بعضهم: وأشار بقوله: "أبدًا"^(٢) إلى غاية على الفتح، لكن تقديرًا، وإن اتّصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ضربت، أو ضمير جمع، نحو: ضربوا، وهو ظاهر كلام التّوضيح^(٣)، وذهب إليه جمع. وضمّ ضمير الجمع لفظًا، نحو: ضربوا، أو تقديرًا، نحو: اشتروا ودعوا؛ لمناسبة الواو، وأصلهما: اشتريوا ودعوا، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، ثمّ حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وصار آخرهما مقصورًا تقديرًا.

وبُني على حركة؛ لمشابهة الاسم في وقوعه صفةً، وصلّةً، وخبرًا، وحالًا، نحو: مررتُ برجلٍ ضرب، وجاء الذي ضرب، وزيدٌ ضرب، ورأيتُ زيدًا قد ضرب. ولأنّه لو بُني على الضّم؛ لاجتمع ضمّتان في مثل: شرف، ولو بُني على الكسر؛ لاجتمع كسرتان في مثل: علم، وكانت الحركة فتحة؛ لتعادل خفتها ثقل الفعل.

قال الشيخ رحمه الله: "والأمر مجزومٌ أبدًا"^(٤).

"والأمر" أي: ما صدقائه - وفيه لفٌ ونشْرٌ مشوش^(٥)، واللام للعهد الذّكري؛ لتقدّم مصحوبها ذكرًا - "مجزومٌ أبدًا" - على قول الكوفيين المتقدّم، ومنّ هنا يعلم أنّ الشيخ كان كوفي المذهب أيضًا قاله بعضهم.

ويصحُّ حمّله على قول البصريين بأنّ يقال: حُذِفَ المضاف وهو أداة التشبيه تنبيهًا على المبالغة، والأصل: مثل المجزوم في سكون آخره - إن كان صحيحًا، نحو: اخرج، أو على حذف الآخر إن كان مغتلاً، نحو: اغز، واخش، وارم، أو على حذف النون إن كان مسندًا لضمير التّثنية، نحو: اخرجوا، أو ضمير جمع، نحو: اخرجوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: اخرجي، فإذا اتّصل به نون

(١) قد بُني على حذف النون، وهذا من الآراء التي انفرد بها الراعي. يُنظر: المستقل بالمفهوميّة، ص ١٥٦-١٥٧، وعنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، ص ١١٧.

واحتج على ذلك بأنّ الإمام سيّويه - رحمه الله! - قال في باب التّسمية بالحروف "الكتاب ٢/٢٠٩": "إنّك إذا سميت ابنك به عند اتّصال الألف أو الواو به، فإنّك تعيد إليه النون. فتقول: يا ضربان، يا ضربون".

(٢) قال الراعي: "في كلام الشيخ نظر: لأنّ الماضي قد يسكن، وقد يُبنى على حذف النون، كما سيأتي، فليس هو مفتوح الآخر أبدًا، لكن يريد أنّه مبني على الفتحة في الأصل، وسواء سُكّن أو بُني على حذف النون، وهو مراده بقوله: "أبدًا". المصدر السابق ص ١٥٦. (٣) يُنظر: ٣٥/١.

(٤) من المقيّمة ص ١٠.

(٥) يقصد الوشاء أنّ ابن جرّوم في بداية الباب ذكر الأفعال مجمّلة، فقال: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وعند التّفصيل بدأ بالماضي، وثبّى بالأمر، ثمّ ختم بالمضارع؛ لذلك أطلق عليه لف ونشْر مشوش.

النُسوة، فبنيا على السُكون، نحو: اغزُون، واخشَيْن، وارمَيْن، أو نون التوكيد مبنيا على الفتح، سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو: اضْرَبَنَّ واغزُون، وهذا المذهب هو المنصرم^(١)، ويؤيده قول المصنف (الأفعال الثلاثة)^(٢).

فائدة: قد يُستعمل ضمير التثنية أو واو الجمع في الواحد؛ لتكرير الفعل مرتين أو أكثر، نحو: يا حرسًا اضربا عنقه، أي: اضرب اضرب^(٣)، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٤)، أي: ارجعني، ارجعني، ارجعني.

قال الشيخ رحمه الله: "والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: أتيت، وهو مرفوع أبدًا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم"^(٥).

"والمضارع" - أي: ما صدقائه، واللام فيه للعهد لما تقدم - أي: المشابهة للاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، فالاسم كقولك: /ما أحسن زيدًا- كما تقدم في باب الإعراب- والفعل كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع (تشرب) إذا أردت النهي عن الأول، ويكون الثاني مستأنفًا، وينصبه إذا أردت النهي عن الجمع بينهما، وبجزمه إذا أردت النهي عن كليهما.

وقضية ذلك أن يشتركا في الإعراب، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب؛ لأن الرافع، والناصب، والخافض في أمثله إنما هو أحسن، وعلى المضارع يميزها غيره أيضًا، كإظهار العوامل المقدرة من (أن) في النصب، و"لا" الناهية في الجزم، والقطع في الرفع، كان الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع، فجعل الإعراب أصلًا فيه، فرعًا في المضارع^(٦).

(١) النصرم: القطع البائن، المنصرم: المنقضي والمنتهي. اللسان "صهرم"، والمعجم الوسيط "انصرم".

(٢) "النصرم: القطع البائن، المنصرم: المنقضي والمنتهي. اللسان "صهرم"، والمعجم الوسيط "انصرم".

(٣) "مجزوم أبدًا" يؤيد أن الشيخ كوفي المذهب؛ لأن الكوفيين يرون أن الأمر مقتطع من المضارع، فهو معرب بلام الأمر المقذرة، أما قوله: "الأفعال ثلاثة" لا يؤيد أنه كوفي؛ لأن الأفعال قسمان عند الكوفيين. وثلاثة عند البصريين، فقوله: "الأمر مجزوم أبدًا" يناقض قوله: "الأفعال الثلاثة".

(٤) حكى عن الحجاج أنه كان يقول: يا حرسى اضربا عنقه، أي: اضرب اضرب. والمراد بضمير التثنية في "ضربا" تكرير الفعل لا الفاعل. ينظر: الأزمعة والأمكنة للمرزوقي ص ١٨٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٩/١.

(٥) سورة المؤمنون، آية: ٩٩.

(٦) متن المقدمة ص ١٠.

(٧) هذا مذهب البصريين.

"ما كان في أوله إحدى الزوائد" جمع زائدة لا زائد. بدليل إحدى والأربع، وقد صرح المرادي بأن الحروف تذكر وتؤث^(١).

وفي الدليل الثاني^(٢) نظر: لأن زيادة التاء للمذكر، وتركها للمؤنث، إنما يجب إذا كان المميز مذكورًا بعد اسم العدد، وأما إذا حذف أو قديم، وجعل اسم العدد صفةً، فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة^(٣)، ويجوز تركها كما في غيرها، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة، وبالعكس، كذا نقله النووي عن النحاة، فاحفظها فإنها عزيزة^(٤).

فإن قلت: دخول "كان" في التعريف مفسدٌ له بصدقه على الأمر. قلت: قال السيّد^(٥): ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقتران بزمانٍ انتهى^(٦)، بل قال السيّد عيسى^(٧): المراد بالأفعال مجردُ ثبوت الحدث بالفعل^(٨)، وقيل: يُراد بها الاستمرار، وعلى التقديرين مجازٌ مشهورٌ، فلا ضرر على أن التعريف بالأعم أجازه الأقدمون^(٩).

ولو أسقط كلمة "كان"، لكان أخصر وأظهر^(١٠).

فإن قلت: لأي شيء صحّ لفظة "في"؟

ومذهب الكوفيين: "إنه أصل فهما؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالجزم نهي عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني. يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٣٤، وجمع الهوامع ١/٤٤.

^(١) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمّد عبد النبي ٢/٦٦٣.

^(٢) يقصد بالدليل الثاني مجيء "الأربع" بلا تاء.

^(٣) وهي ذكر الأربع بدون التاء.

^(٤) هذا القول لعيسى الصفوي في شرح الكافية. ينظر: ص ٢٦٧، وحاشية الصبان ٤/٦١، وحاشية العلامة أبي النجاص ٤٣.

^(٥) السيّد: هو علي بن محمّد بن علي الجرجاني، الحسيني، الحنفي، يعرف بـ(السيّد الشريف)، يكنى بـ(أبي الحسن). عالم مشارك في علوم متنوعة، وحكيم، وفيلسوف، من كبار عالم العربيّة، ولد سنة ٧٤٠هـ في تاكو (قرب استراباد) من مصنفاته: كتاب التعريفات، حاشية على شرح التَّنقيح للتَّفَتازاني في الأصول، وحاشية على المطول للتَّفَتازاني في المعاني والبيان، وحاشية على تفسير البيضاوي. توفي سنة ٨١٦هـ في شيراز. يُنظر: الأعلام ٥/٧، ومعجم المؤلفين ٧/٢١٦.

^(٦) يُنظر: قوله في الدرة السنونئية ل ٤٨.

^(٧) السيّد عيسى: هو عيسى بن محمّد بن عبيد الله بن محمّد الأيجي، الشافعي، المعروف بـالصفوي. سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

^(٨) يُنظر: شرح الكافية ص ٣٢٨.

^(٩) يُنظر: الدرة السنونئية ل ٤٨-٦١.

^(١٠) يُنظر: المصدر السابق ل ٦١.

قلت: لأنَّ النسبةَ بينَ قوله: "أوله" وبينَ "إحدى الزوائد" العمومُ من وجهٍ، وتصحُّ نسبةُ العامِ إلى الخاصِّ بـ(في)، وبالعكسِ، أو لأنَّ المرادَ في موضعِ أوله، كما تصحُّ نسبةُ الصَّفةِ إلى الموصوفِ بـ(في)، وهو شائعٌ^(١).

فإن قلت: لا يصحُّ تعريفُ المضارعِ بما ذكر: لأنَّ الزوائدَ الأربعَ وُجدتْ في أولِ الماضي: أكرم، ورجس، ويزناً^(٢)، وتعلَّم. قلت: المرادُ بها الهمزةُ للمتكلِّمِ وحدَه مطلقاً، والنونُ له ومعه غيره أو المعظمُ نفسه، نحو: نقوم، والياءُ للغائبِ مطلقاً، نحو: يقوم، والتاءُ للمخاطبِ مطلقاً، نحو: تقوم، فهذه الأحرفُ بهذه المعاني لا توجدُ في غيرِ المضارعِ.

فإن قلت: يدفعُ هذا إعرابُ بآئها ذُكرتْ غيرَ مقيدةً بهذه/ المعاني في كلامه. قلت: لأحاجةً لتقييدها بها؛ لأنَّها صارتْ في الاصطلاحِ علماً على الحروفِ ذاتِ المعاني المخصوصة؛ حتَّى لا يفهمُ منها غيرها. فإن قلت: لو سلَّمنا ذلك، فقدَّ يجهلُ المبتدئُ ذلك وقدَّ يغفلُ. قلت: المقصودُ بوضعِ الكتبِ بالنسبةِ للمبتدئِ، إنَّما هو استفادتهُ منها في الجملة، للقطعِ بعجزه عن الاستفادةِ على الوجهِ الكاملِ، وغالبِ الأفعالِ التي توجدُ بها هذه الحروفُ أفعالٌ مضارعة، فيستفيدُ مضارعيةً كثيرٌ من تلكِ الأفعالِ، وكفى هذا في الاستفادةِ بالنسبةِ إليه، ولا يضرُّ أنَّه قدَّ يخطئُ باعتقادِ مضارعيةِ بعضِ تلكِ الأفعالِ؛ لقلَّةِ ذلك بالنسبةِ لغيره، وكما لو أخطأ في غيرِ ذلك، فإنَّ المبتدئَ مظنةُ الخطأ استقلَّ بالأخذِ، قاله أستاذُ شيخِ شيخنا^(٣).

فإن قلت: هلا ذكرها مقيدةً بها؟

قلت: لأنَّه يفضي إلى الطولِ، مع توقُّعِ الاشتباهِ على المبتدئِ المقصودِ بالذاتِ بوضعِ هذا الكتابِ؛ للاحتياجِ إلى ملاحظةِ المعنى الذي قد يخفى عليه^(٤).

"يجمعُها" أي: تلكَ الزوائدُ حروفُ "قولك" أي: مقولُك الذي هو "أنيث" أي: أدركتْ^(٥).

^(١) يُنظر: الدرَّةُ الشَّوْانِيَّةُ لـ ٦١.

^(٢) يَزَنًا لحيته: صبغها باليرثاء، أي: بالحناء. اللسان "رناً".

^(٣) يُنظر: الدرَّةُ الشَّوْانِيَّةُ لـ ٦٢.

^(٤) يُنظر: المصدر السابق.

^(٥) يُنظر: اللسان "أني".

فإن قلت: كما يجمعها قولك: أنيت، يجمعها أيضًا غيره ك(نأيت)، أي: بعدت^(١)، ونأتي وأتين، فما وجه اختيار ما ذكر؟

قلت: التفاؤل بإدراك المطلوب^(٢)، ولاختياره على (نأتي) وجه آخر، وهو أن الماضي قبل المضارع كما سبق^(٣).

فإن قلت: لِمَ زادوا هذه دون غيرها؟

ولم خصُّوا كلاً منها بما خصُّوا؟

قلت: قال سعد الدين^(٤): لأنَّ الزيادة مستلزمة للثقل، وهم احتاجوا إلى حروفٍ تُزادُ لنصبِ العلامات، فوجدوا أولى الحروفِ بذلك حروفَ المدِّ واللين؛ لكثرة دَوْرِها في كلامهم إمَّا بأنفسها أو بأعضائها، أعني: الحركات الثلاثة، فزادوها، وقلبوا الألفَ همزة؛ لرفضهم الابتداء بالسَّكَنِ، ومخرجُ الهمزة قريبٌ من مخرجها، وأعطوها للمتكلم؛ لأنَّه مقدَّمٌ، والهمزة لها مخرجها مقدَّمٌ على مخرجها؛ لكونها من أقصى الحلق، ثمَّ قلبوا الواو تاءً؛ لأنَّه يفضي زيادتها إلى الثُّقل، لاسيما في مثل: وَوَجَل، بالعطف، وقلبها تاءً كثيرٌ في الكلام، نحو: تُراثٍ وتُجاهٍ، والأصل: وُراثٍ و وُجاهٍ، فقلبوها هُنا أيضًا تاءً وأعطوها للمخاطب؛ لأنَّه مؤخَّرٌ عنه، وخُصَّتْ الياءُ بالغائب؛ للمناسبة لكون مخرج الياءِ متوسطًا بين الهمزة والواو، وفرَّقوا في المضارع بين المتكلم وحده ومعه غيره بالتَّوْنِ؛ لمشابتها حروفِ المدِّ واللين من جهة الخفاء والغنة^(٥). انتهى باختصار.

"وهو" أي: المضارع "مرفوعٌ أبدًا" وجوبًا في أشهر اللغات؛ لتجرده من النَّاصِبِ والجازم، وإن اتصلت به إحدى التَّوْنَاتِ لكنَّ محلًّا.

فإن قلت: لأي شيء أهتم رافعه؟

قلت: ليكونَ كلامه جاريًا على كلِّ الأقوال، فإنَّهم اختلفوا في رافعه حينئذٍ /، فقال الكوفيون: هو [أ/٢٣]

(١) اللسان "نأي".

(٢) قال أبو النجا في حاشيته ص ٤٤: "لما في الذي ذكره من التفاؤل، فإن أنيت: بمعنى أدركت، ولما في نأيت من التشاؤم، فإنه بمعنى بعدت".

(٣) يُنظر: الدُّرة الشَّنَوَانِيَّة ل ٦١.

(٤) سعد الدين: هو مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني الثُّفَتازاني. (سعد الدين) عالم في النُّحو والتَّصريف والمعاني والبيان والفقه والمنطق وغير ذلك، ولد بـ (تفتازان) سنة ٧٢٢هـ من مؤلفاته: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وحاشية على الكشف، والتَّهذيب في المنطق، توفي سنة ٧٩١هـ، وقيل: ٧٢٢هـ يُنظر: هدية العارفين ١/ ٤٢٩-٤٣٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨.

(٥) يُنظر: شرح مختصر التَّصريف العزّي، ص ٥٦-٥٧.

تجرده من النَّاصِبِ والجازم^(١)، واختاره ابنُ مالك^(٢)، وصحَّحه ابنُ هشام^(٣).

فإن قلت: يردُّ عليه أنَّ التَّجَرَّدَ أمرٌ عَدَمِيٌّ، والرَّفْعُ وجوديٌّ، والعَدَمِيُّ لا يكونُ علَّةً للوجوديِّ، قلتُ: لا نُسلِّمُ أنَّه عَدَمِيٌّ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الإتيانِ بالمضارعِ على أوَّلِ أحواله، وهذا ليسَ بعَدَمِيٍّ، ولو سلِّمَ، فلا نُسلِّمُ أنَّه لا يعملُ في الوجوديِّ، بل يعملُ؛ لأنَّه هُنا علامةٌ لا مؤثِّر^(٤)، قلتُ: وهذا القولُ هو الجاري على السَّنةِ المعريين.

"حتَّى" أي: إلَّا، [أو إلى]^(٥) أنَّ "يدخلَ عليه ناصِبٌ" ملفوظٌ به أو مقدَّرٌ فينصبُه، "أو جازمٌ" كذلك فيجزمُه.

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "فالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ، وهي: أن، ولن، وإذن، وكَي، ولام كي، ولام الجُحود، وحتى، والجوابُ بالفاء، والواو، وأو"^(٦).

وإن أردتَ معرفةَ كلِّ "فالنَّوَاصِبُ": جمعُها ناصِبٌ، وأقلُّه ثلاثةٌ، فيلزمُ عليه ألاَّ يستحقَّ الإعرابُ] إلَّا باختلافِ ثلاثةِ نواصبٍ^(٧)، [والأمرُ بخلافه وجوابُه تقدَّم]^(٨).

"عشرةٌ" على قولِ الكوفيين، لا على قولِ البصريين، فإنَّ النَّاصِبَ عندهم أربعةٌ^(٩)، وهي الأوَّلُ.

ويحتملُ على قولِ البصريين بأنَّ تكونَ تسميُّها نواصبٍ على طريقِ التَّقْلِيْبِ أو المجاورةِ^(١٠).

^(١) هذا رأي الفراء، والأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وابن الخباز، ونسب لحدائق الكوفيين، وحاصله: أنَّ الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، تجرده من النَّاصِبِ والجازم. وهذا عامل من العوامل المعنوية. ورأي سيبويه وجمهور البصريين أنَّ رافع الفعل المضارع أيضًا معنوي، وحاصله: وقوعه موقع الاسم. ورأي الكسائي أنَّ رافعه لفظي، وهو ارتفاعه بحروف المضارعة. وهناك رأي رابع، وحاصله: أنَّ الذي يرتفع به المضارع هو مضارعه، وعليه ثعلب والراجح: يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة السابعة والسبعون ص ٤٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٢٩، وجمع الهوامع ٢/٢٧٣-٢٧٤، وحاشية أبي النجا ص ٤٤.

^(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٤/٥.

قال في شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩: "وبه أقول: لسلامته من النقص".

^(٣) يُنظر: أوضح المسالك ٤/١٢٩.

^(٤) يُنظر: مجيب التَّيْدَا ص ١٠٩، وبلوغ الأرب ٢/٧٦٥-٧٦٦.

^(٥) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٦) متن المقدمة، ص ١٠.

^(٧) ما بين المعنويين بعض من حروفه ممسوح، لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(٨) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٩) الوفاق بين المدرستين حصل في أربعة نواصب: أن، لن، إذن، كي.

^(١٠) التَّقْلِيْب: لعلَّه يقصد بالتَّقْلِيْب أنَّ كلمة نواصب جاءت على وزن فواعل: لأنَّ مفردَها ناصب على وزن فاعل، وهو من نصب. و

ألف ناصب منقلبة عن واو بدليل الجمع: نواصب اللسان "نصب".

السَّيِّئَةُ الباقية للتَّاصِبِ، وهي: "أَنَّ" المفتوحة الهمزة، المخففة النُّون، ويُقال لها: حرفٌ مصدرِيّ. ونصب، واستقبال: لأنَّها تسبِّكُ مع صلَّتها بمصدرٍ، نحو: أَنَّ يَخْفَفَ.

فإن قلت: لأي شيء بدأ بها؟

قلت: لأنَّها أمُّ النَّوَادِمِ^(١)، قال أبو حَيَّان: بدليل الاتفاقِ عليها^(٢).

فإن قلت: لأي شيء عملُ "أَنَّ" النَّصْبُ؟

قلت: لكونها مشابهة^(٣) لـ"أَنَّ"، وهي تنصبُ الأسماءَ، فهذه تنصبُ الأفعالَ، وإنَّما لم تعمل الرَّفْعَ والنَّصْبُ: لأنَّها فرعٌ عنها.

فإن قلت: فلم لم تعمل الرَّفْعَ دون النَّصْبِ، مع أنَّه عملٌ لأصلها؟

قلت: ليس في كلامهم حرفٌ يرفع ولا ينصب، وأيضاً لو رفعوا لم يظهر لها عملٌ.

فإن قلت: لأي شيء لم يقيد "أَنَّ" المصدرية، لتخرج المفسرة والزائدة، فإنَّهما لا ينصبان خلافاً للأخفش في الزائدة، فإنَّه جوَّزَ إعمالها حملاً لها على المصدرية^(٤)؟

قلت: استغنى المصنف عن ذلك: لأنَّها إذا أُطلقت تنصرف إلى المصدرية.

تنبيه: ذكر أبو عبيدة^(٥) وبعض اللغويين^(٦) أَنَّ بعضهم يجزم بـ(أَنَّ)، ونقله اللحياني^(٧) عن بعض بني

= المجاورة: لعلَّه يقصد أَنَّ كلمة نواصب جاءت على هذه التسمية لمجاورتها كلمة: جوازم.

(١) يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٢١٧.

(٢) يُنظر قوله في مجمع الهوامع ٤/٨٨.

(٣) في الأصل: لكونه مشابهاً.

(٤) يُنظر: رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٨-١٥٢٩.

قال السيوطي في الهمع ٣/٩٠: "ولا تعمل أَنَّ الزائدة عند الجمهور: لأنَّها لا تختصُّ بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَى جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: آية ٩٦]. ولا يعمل إلا المختص، وجوَّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة، حيث تعمل الجرّ".

(٥) أبو عبيدة: هو معمر بن المنثى التيمي، النحوي، صاحب الثَّانِيَّات. وُلِدَ في سنة عشر ومائة. وتوفي سنة تسع ومائتين. وقيل: توفي سنة عشر. يُنظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٩/٤٤٥، وبغية الوعاة ٢/٢٤٩-٢٥٠.

(٦) كالرُّوَاسِيّ. يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٢٢٦، وجمع الهوامع ٣/٩١.

(٧) اللحياني: هو علي بن حازم اللحياني، قيل: علي بن المبارك. لغوي أخذ عنه العلماء. عاصر القراء، له كتاب في التَّوَادِرِ حسن جليل، أخذ عنه القاسم بن سلام. يُنظر: إنباه الرواة ٢/٢٥٥، وبغية الوعاة ٢/١٨٥.

صُباح^(١)، وأنشدوا^(٢): [الطَّويل]

[٢١] - إذا ما غَدَوْنَا قالَ ولدانُ أَهلِنَا تعالوا إلى أن يأتينا الصَّيْدُ نخطب^(٣)

وقد يرفعُ المضارعُ بعدها، كقراءة ابن محيصن^(٤): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٥) بضم الميم؛ فتكونُ مهملةً^(٦).

"لن" وهي حرفُ نفي، ونصبٍ، واستقبالٍ محدودًا كان النفي: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾^(٧)، أو غيرَ محدودٍ، نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(٨).

ولا تفيدُ تأكيدَ النفي خلافاً للرَّمْخِشِيِّ في كشافه^(٩)، ولا تأبيده، وهو: نهايةُ التأكيد، خلافاً له في أنموذجهِ^(١٠)، قال ابنُ مالك: الحاملُ له على ذلك اعتقادهُ الباطلُ مِنْ أَنَّ اللهَ - تعالى - لا يرى

(١) بنو صباح: قوم من بني ضبة. يُنظر: الجني الداني ص ٢٢٦، ومغني اللبيب ٥٢/١.

(٢) قائله: امرؤ القيس، شرح ديوان امرئ القيس جمع وقدم وصنف حسن السندوني، وراجع وشرح أسامة صلاح الدين ص ٦٨. من شواهد المحتسب ٢٩٥/٢، وسمط اللالي في شرح أمالي القالي تحقيق عبد العزيز الميمني ص ٦٧، وشرح شواهد المغني ٩١/١، وخزانة الأدب ٢٩٢/٤.

بلا نسبة في: الجني الداني ص ٢٢٧، ومغني اللبيب ٥٢/١، ومجيب الندا ص ١٢٠، وحاشية الصبان ٤١٧/٣.

الشاهد: "أَنْ يَأْتِنَا" الفعل المضارع جزم بـ"أَنْ"، وهذه لغة من لغات العرب.

ولصدر البيت رواية أخرى في (الديوان - والخزانة ٢٩٢/٤):

إذا ما رَكِبْنَا قالَ ولدانُ أَهلِنَا تعالوا إلى أن يأتِيَ الصَّيْدُ نخطب

(٣) في الأصل: يخطب.

(٤) ابن محيصن: هو محمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ ابن محيصن السهبي، يكنى أبا حفص المكي، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. توفي سنة ١٢٣، يُنظر: الأعلام ١٨٩/٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤٧٤/٧.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٣٣، "يَتِمُّ" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و"أَنْ" قبلها مهملة.

(٦) وأيضًا قراءة مجاهد، وحמיד بن قيس، والحسن، وأبي رجاء، تشبهاً لها بما المصدرية عند البصريين، وعلى أنها المخففة من الثقيلة عند الكوفيين يُنظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٢١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٥/١، وتفسير القرطبي ١٦٢/٣، والبحر المحيط ٤٩٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤.

(٧) سورة طه، آية: ٩١، نبرح: فعل مضارع منصوب بـ"لَنْ"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٨) سورة الحج، آية: ٧٣، يخلقوا: فعل مضارع منصوب بـ"لَنْ"، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(٩) يُنظر: الكشاف ١٥٤/٢.

(١٠) هذه العبارة لم أجد لها على شهرتها في الأنموذج، قال في ص ٣٢: "ولن نظيرة لا في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"، لعلَّه اطلع على نسخة أخرى أو نقلها من المصنفات السابقة له.

ينظر قوله في شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، ومغني اللبيب ٢٩٨١/١، وهمع الهوامع ٩٤/٤.

وقد ردَّ ما ذكره الرَّمْخِشِيُّ في كتابيه. يُنظر: حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ١٣٥/٤-١٣٦.

تنبيهان:

الأول: أنَّها حرفٌ بسيطٌ على وضعها الأصلي، لا تركيبٌ فيها ولا إبدال، وهو مذهب الجمهور وصحَّح^(٢)، خلافاً للخليل في الأول، وللغراء في الثاني^(٣).

ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة الشعر، كقوله^(٤): [الكامل]

[٢٢]- لما رأيتُ أبا يزيدٍ مُقاتلاً أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ^(٥)

الثاني: زعمَ بعضهم^(٦) أنَّها قد تجزُم، كقوله^(٧): [الطَّويل]

[٢٣]- فلنَّ* يحلَّ للعَيْنَيْنِ بعدكَ منظرٌ*

^(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

^(٢) ينظر: الكتاب ٥/٣، ورصف المباني ص ٣٥٥، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، وشرح الرضي للكافية ٣٧/٤، وأوضح المسالك ١٣٨/٤، وجمع الهوامع ٩٣/٤.

^(٣) ينظر: الكتاب ٥/٣، والأصول ١٤٧/٢، ورصف المباني ص ٣٥٥، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، والجنى الداني ص ٢٧٠-٢٧١، ومغني اللبيب ٢٩٨/١، وشرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب ٣٨-٣٧/٥، وأوضح المسالك ١٣٨/٤، وجمع الهوامع ٩٣/٤.

^(٤) قائله: لم أفق عليه.

بلا نسبة في: الخصائص ص ٥٧٧، ومغني اللبيب ٢٩٧/١، ومجيب البّدا ص ١١٢، وحاشية الصّبان ٤١٦/٣، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢.

الشاهد: أنَّ الفعل "أدع" نصب بـ"لن"، وقد فصل بينها وبين معمولها بقوله: "ما رأيتُ أبا يزيدٍ مقاتلاً". وهذا لا يقع إلا في ضرورة الشعر، وقد أدغمت نون "لن" في ميم "ما" للتقارب.

^(٥) في الأصل: رسمها غريب.

^(٦) قال السيوطي في [جمع الهوامع ٩٧/٤]: "وحكى اللحياني الجزم بـ(لن) لغة".

^(٧) صدر البيت:

أيادي سبايا عزّ ما كنتُ بعدكم

قائله: كثير عزة، ديوانه، شرح قدري مايو ص ١٥٠.

من شواهد: شرح شواهد المغني ٦٨٧/٢.

بلا نسبة في: رصف المباني ص ٣٥٧، ومغني اللبيب ٢٩٩/١، وحاشية الصّبان ٤٠٨/٣.

الشاهد: "فلنَّ يحلَّ" جزمّت لن الفعل المضارع يحل.

رواية الديوان:

فلم يحل.....

وعلى هذا لا شاهد في البيت.

^(٨) في الأصل:

.....لنَّ يحلَّ للعَيْنَيْنِ بعدَ منظرٌ

وقوله^(١): [المنسرح]

[٢٤]-لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ^(٢) دُونَ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

وَالأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ لِلإِجْتِرَاءِ بِالْفَتْحَةِ عَنْ الْأَلْفِ لِلضَّرُورَةِ^(٣).

"إِذَنْ": بِكسْرِ الهمزة، وفتح الدَّالِ المعجمة، وسكونِ التَّوْنِ، وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، قاله سيبويه^(٤)، وأُخْتَلَفَ فِيهِ^(٥)، فَقَالَ الشَّلُوبِيُّ^(٦): فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ^(٧)، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: فِي الْأَكْثَرِ، وَقَدْ تَخْتَصُّ^(٨) لِلْجَوَابِ فَقَطْ^(٩).

تنبيهان:

الأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا^(١٠)، وَصَحَّحَ^(١١)، وَلِلنَّاصِبِ بِهَا شُرُوطٌ: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً فِي أَوَّلِ الْجَوَابِ، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا، مُتَّصِلًا بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَصْلُهُ مِنْهَا بِالْقِسْمِ: لِأَنَّهُ

^(١) قائله: رجل إعرابي دخل المدينة، فبينما هو يجول في أزقتها، إذ مرَّ بباب الحسين بن علي بن أبي طالب، فلمَّا عرف الدَّارَ أنشأ قصيدة منها هذا البيت.

من شواهد: شرح شواهد المغني ٦٨٨/٢، والذَّيْلُ اللُّوَامِعُ ٧/٢.

بلا نسبة في: مغني اللبيب ٢٩٩/١، وحاشية الصَّبَّانِ ٤٠٨/٣، وسمع الهوامع ٩٧/٤.

الشَّاهد: "لَنْ يَخِبَ" جَزِمَتْ (لَنْ) الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ يَخِبُ.

^(٢) فِي الْأَصْلِ:

حَرَّكَ دُونَ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

^(٣) يُنْظَرُ: مغني اللبيب ٢٩٩/١.

^(٤) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ١٢/٣، ١٣، ٢٣٤/٤.

^(٥) يُنْظَرُ: مغني اللبيب ٤٢٤٣/١، وجمع الهوامع ١٠٤/٤.

^(٦) الشَّلُوبِيُّ: هُوَ أَبُو عَلِيٍّ عَمْرٍو بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ، الْأَزْدِيُّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، وُلِدَ بِأَسْبِيلِيَّةٍ سَنَةَ ٥٦٢ هـ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٦٤٥ هـ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: التَّوْطُنَةُ، وَشَرَحَ الْمُقِيمَةَ الْجَزُولِيَّةَ الْكَبِيرَ وَغَيْرَهُمَا، يُنْظَرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣/٤٥١-٤٥٢، وَبَغِيَّةُ الْوَعَادَةِ ٢/٢٢٤-٢٢٥، وَكُشَفُ الظُّنُونِ ٢/١٤٢٨.

^(٧) يُنْظَرُ: شَرَحُ الْمُقِيمَةِ الْجَزُولِيَّةِ ٢/٤٧٧، وَالتَّوْطُنَةُ تَحْقِيقُ يُوسُفَ الْمُطَوَّعِ ص ١٤٥، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٦٥٤.

^(٨) فِي الْأَصْلِ: الْكَلِمَةُ غَرِيبَةٌ فِي رِسْمِهَا، لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصُّوَابُ.

^(٩) يُنْظَرُ: الْمُقْتَصِدُ ٢/١٠٥٤، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ص ١٥١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٦٥٤، وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٣٦٤، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ١/٤٢، وَحَاشِيَةُ أَبِي النَّجَّاسِ ص ٤٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤/١٠٣-١٠٤.

^(١٠) خَلِيقًا لِلخَلِيلِ، وَالزَّجَاجِ، وَالْفَارِسِيِّ، فَالْنَّاصِبُ عِنْدَهُمْ "أَنْ" الْمُضْمَرَّةُ بَعْدَهَا: لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصصة، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، نَحْوُ: إِذَنْ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِيكَ، وَتَلْمِيزُ الْأَسْمَاءَ مَبْنِيَّةً عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ، يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ١٦/٣، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/٦٣، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ص ١٥٦-١٥٧، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٦٥٠، وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٣٦٣، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/١٠٤-١٠٥.

^(١١) يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي ص ٣٦٣-٣٦٤، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ١/٤٢.

تأكيد لربط "إذن" ^(١)، نحو ^(٢): [الوافر]

[٢٥] - *إذن - والله - نَرَمَهُمْ بِحَرْبٍ*

أو بلا النافية، نحو: إذن لا أفعل؛ لأنَّ النَّافِي كَالْجَزءِ مِنَ الْمَنفِي، فكأنَّ لا فاصل ^(٣). ولا يجوز الفصل بغير ذلك؛ لأنه شاذٌّ. فإذا توقَّرت هذه الشُّروطُ فتنصبُ ^(٤)، نحو: إذن أزورك غدًا، فتقولُ له: إذن أكرمك.

الثاني: الصَّحِيحُ أَنَّ نَوْنَهَا تَبْدُلُ أَلْفًا فِي الْوَقْفِ؛ تَشْبِيهَا لَهَا بِتَنوينِ الْمَنصُوبِ، ومقابله بالتَّوْنِ كَتَوْنِ (لَنْ، وَ أَنْ) لِلْمَازْنِيِّ وَالْمَبْرُودِ.

وعليه ينبغي خلافُ كتابتها، فالجمهورُ يكتبونها أَلْفًا، وكذا رُسِمَتْ فِي الْمَصْحَفِ، وَالْمَازْنِيِّ، وَالْمَبْرُودِ نَوْنًا، وعنه: أَكْوِي يَدَ مَنْ يَكْتُبُ (إذن) بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ "لَنْ وَأَنْ"، و[لا] ^(٥) يَدْخُلُ التَّنوينُ فِي الْحُرُوفِ.

وعن الفراءِ إِنَّ عَمِلْتَ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ، وَأَنْ أُلْغِيَتْ كُتِبَتْ بِالتَّوْنِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِذَا)، وَتَبَعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ ^(٦).

^(١) يُنْظَرُ: مَعَمُّ الْهُوَامِعِ ٤/١٠٥.

^(٢) عَجَزَ الْبَيْتُ:

تُشْيِبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْيِ

قَائِلُهُ: حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، دِيَوَانُهُ تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ سَنَدُهُ ص ٣.

مِنْ شَوَاهِدٍ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٤/١٥٣، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٢/٩٧٠.

بِلا نِسْبَةٍ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٤/١٦٥٣، وَمَغْنِي اللَّيْلِيبِ ٢/٣٤٩، وَشَرَحَ قَطْرُ النَّدى ص ٥٩، وَشَرَحَ شَذُورُ الشَّهْبِ ص ٣٠٩، وَشَرَحَ الْأَجْرُومِيَّةَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لِلشَّهْرُورِيِّ ١/٢٠٧، وَمَجِيبُ الْبَيِّنَاتِ ص ١١٧، وَشَرَحَ التَّنْصِيحُ ٢/٣٦٩، وَمَعَمُّ الْهُوَامِعِ ٤/١٠٥، وَالْمَطَالَعُ الشَّعِيدَةُ ١/٣٩، وَحَاشِيَةُ أَبِي النُّجَا ص ٤٦.

الشَّاهِدُ: "إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمُهُمْ" نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ بِإِذْنٍ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِفَاصلٍ "وَاللَّهِ".

^(٣) يُنْظَرُ: الْفَوَاكِهِ الْجَنِّيَّةُ ص ٣١٧، وَمَجِيبُ الْبَيِّنَاتِ ص ١١٧.

^(٤) وَقَدْ ذَكَرَ الْفَاكِهِيُّ فِي (مَجِيبِ الْبَيِّنَاتِ ص ١١٧) نَظْمًا لِهَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ، وَمَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بِهِ عَلَى قَوْلٍ ضَعِيفٍ فِي ثَلَاثَةِ آيَاتٍ:

أَعْمِلْ إِذِنْ إِذَا أَتَيْتُكَ أَوْ لَا	وَسُقْتَ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا	إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِـ
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ	عَلَى رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ الثُّبَلَا

^(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَدَلَّنِي عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقُ، وَالرَّجُوعُ لِلْجَنَى الدَّانِي ص ٣٦٦.

^(٦) تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَبْحَثِ الْقَضَايَا وَالْمَسَائِلِ.

والأصحُّ أنَّها بسيطةٌ^(١)، لا مركبةٌ من "إِذْ وَأَنْ"، خلافاً لمن زعمه^(٢).

"وكي" المصدرية، وعلامتها: تقدُّم اللام عليها لفظاً^(٣)، نحو: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾^(٤) - ولا يجوز أن تكون حرف جرٍّ؛ لئلا يدخل الجار على مثله - أو تقديرًا، نحو: كي لا يكون، هذا مذهب سيبويه والجمهور^(٥).
فإن قلت: لأي شيء لم يقيّد (كي) بالمصدرية؛ لتخرج كي المختصرة من (كيف) كقوله^(٦): [البسيط]

[٢٦] - *كي تجنحون إلى سلمٍ وما ثُرت*

أي: كيف تجنحون؟

و"كي" التعليلية، فإنهما لا ينصبان المضارع؟

[٢٤/أ]

قلت: جوابه تقدّم في "أن".

لما فرغ من القسم الأول طفق في الثاني، فقال: "ولام كي" التعليلية.

فإن قلت: لأي شيء أُضيفت إليها؟

قلت: لأنها تخلفها في إفادة التعليل^(٧)، نحو: جئت لأزورك، فإنه يصح أن تحذف اللام وتعوّض

^(١) هذا مذهب الجمهور. يُنظر: رصف المباني ص ١٥٧، وجمع الهوامع ٤/١٠٣-١٠٤، وحاشية أبي النجاس ص ٤٦.

^(٢) ذهب الخليل وبعض الكوفيين إلى أنها مركبة من "إِذْ" و"إِنْ". والرندي ذهب إلى أنها مركبة من "إذا أن". يُنظر: رصف المباني ص ١٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٤، والجنى الداني ص ٣٦٣، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، ومغني اللبيب ١/٤٢١، وجمع الهوامع ٤/١٠٤.

^(٣) يُنظر: أوضح المسالك ٤/١٣٨، والفواكه الجنية ص ٣١٥، وجمع الهوامع ٤/٩٩.

^(٤) سورة الحديد، آية: ٢٣.

^(٥) لا يجوز وقوع "كي" حرف جرٍّ. هذا مذهب الكوفيين والأخفش. الذين يرون أنها ناصبة للفعل دائماً، ومذهب الجمهور وسيبويه أن "كي" حرف مشترك يكون ناصباً وجاراً. يُنظر: الكتاب ٣/٥٧، والمقتضب ٢/٩، والإنصاف المسألة الحادية والثمانون ص ٤٥٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥، والجنى الداني ص ٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٣٢، ومغني اللبيب ١/٢٠١-٢٠٢.

^(٦) عجز البيت:

قتلاكُم، ولغى الهيجاء تُضطَرُّ

قائله: لم أقف عليه.

من شواهد: شرح التسهيل ٤/١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١، والجنى الداني ص ٢٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٢٩، وشرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك ص ٤٧٤، ومغني اللبيب ١/٢٠١، ومجيب النّدا ص ١١٣، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٧-٥٥٧/٢، وحاشية أبي النجاس ص ٤٦.

الشاهد: "كي تجنحون" كي مختصرة من "كيف".

^(٧) يُنظر: الجنى الداني ص ١١٥.

عَنْهَا (كِي). وَتَقُولُ: جِئْتُ ^(١) كِي أَزُورُكَ، فَأُزَوِّرُ: مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٍ جَوَازًا بَعْدَ لَامِ كِي. هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ^(٢)، وَيَجُوزُ إِظْهَارُهَا بَعْدَهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ ^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَضْمَرْتُ (أَنْ) بَعْدَ كِي؟

قُلْتُ: لِثَلَا يَدْخُلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى الْفَعْلِ.

تَنْبِيهُ: لَكَ فِي هَذِهِ اللَّامِ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ: لَامٌ كِي، وَلَامٌ الْجَرِّ، وَلَامٌ التَّعْلِيلِ.

"وَلَامٌ الْجَحُودِ" وَهِيَ الْمُسَبَّوْقَةُ بِ"مَا كَانَ" وَ"لَمْ يَكُنْ"، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ^(٤)، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ ^(٥)، ﴿فَيُعَذِّبُ وَيُغْفِرُ﴾: مَنْصُوبَانِ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٍ وَجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجَحُودِ. هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، لَا بِاللَّامِ نَفْسِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ^(٦)، وَلَا بِهَا لِقِيَامِهَا مَقَامَ "أَنْ"، وَهُوَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ ^(٧).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ تَجْرِي فِي (لَامِ) كِي، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ، لَا زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْخَبَرُ لَا الْفَعْلُ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ ^(٨).

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْعِلَّةُ فِي مَنْعِ ذِكْرِ "أَنْ" بَعْدَهَا؟

قُلْتُ: لِأَنَّ مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلْ، كَانَ زَيْدٌ سَيَفْعَلُ، فَاللَّامُ فِي مُقَابَلَةِ السَّيْنِ، فَكَمَا لَا تُذَكَّرُ "أَنْ" مَعَ السَّيْنِ، كَذَلِكَ لَا تُذَكَّرُ مَعَ اللَّامِ فِي اللَّفْظِ: مِرَاعَاةٌ لِلْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا لَفْظًا ^(٩).

^(١) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالسِّيَاقِ.

^(٢) مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٧/٢، وَالْإِنْصَافُ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْثَّمَانُونَ ص ٤٦١، وَالْإِيضَاحُ لِابْنِ الْحَاجِبِ تَحْقِيقُ مُوسَى الْعَلْبِيِّ ١٤/٢، وَاتِّتِلَافُ النَّصْرِ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ ص ١٥١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٣٥٩/٢.

^(٣) سُورَةُ الزَّمْرِ، آيَةُ: ١٢.

^(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، آيَةُ: ٣٣.

^(٥) سُورَةُ النَّسَاءِ، آيَةُ: ١٦٨.

^(٦) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْثَامِنُونَ ص ٤٧٤، وَالْجَنَى الدَّانِي ص ١١٨-١١٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٢٨/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٠٨/٤.

^(٧) ثَعْلَبٌ: هُوَ أَبُو الْعِيَّاسِ، أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ سَيَّارِ الشَّيْبَانِيِّ بِالْوَلَاءِ، مَعْرُوفٌ بِثَعْلَبٍ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وُلِدَ فِي بَغْدَادِ سَنَةِ ٢٠٠ هـ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٢٩١ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْفَصِيحُ، وَالْمَجَالِسُ، وَمَعَانِي الشَّعْرِ يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ ٢٦٧/١، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١٧٣/١.

يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ١٦٥٦/٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٢٨/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٠٨/٤.

^(٨) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، أَنَّ خَبَرَ كَانَ مَحذُوفٌ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الْمَحذُوفِ، وَأَنَّ الْفَعْلَ لَيْسَ بِخَيْرٍ، بَلِ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبِتُ مِنْ "أَنْ" الْمُضْمَرَةِ، وَالْفَعْلُ الْمَنْصُوبُ بِهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْفَعْلَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ الْخَيْرُ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ. يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١١٠/٤.

^(٩) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٠٨/٤.

تنبيه: تسميتها بما ذكر عند الأكثر؛ لملازمتها للجحد، وهو النفي^(١)، مِنْ بابِ تسمية العام باسم الخاص^(٢). قال النَّحَّاسُ^(٣): والصَّوابُ تسميتها لَمْ النفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار^(٤). انتهى.

"وحتى" الجارة المفيدة للغاية^(٥)، نحو: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(٦)، أو للتعليل، نحو: اسلم حتى تدخل الجنة.

فإن قلت: لأي شيء لم يقيدها بما ذكر؛ لتخرج الابتدائية والعاطفة؟

قلت: جوابه تقدّم في "أن".

تنبيهان:

الأول: مذهب البصري أن النَّصْبَ ب(أن) مضمرة بعد حتى وجوبًا، لا بحتى نفسها، خلافًا للكوفي^(٧). قال ابن هشام الأنصاري: "لأنّها قد عملت في الأسماء الجرّ، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾، ﴿ حَتَّى حِينَ ﴾^(٨)، فلو عملت في الأفعال النَّصْبَ لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء، وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية"^(٩). انتهى.

الثاني: قال ابن هشام: لا ينتصب الفعل بعد حتى، إلا إذا كان مستقبلًا، ثم إن كان استقباله بالنظر

إلى زمن التكلم؛ فالنَّصْب واجبٌ، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ/ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [٢٤/ب]

(١) اللسان "جحد".

(٢) يُنظر: الدرّة الشّنوانيّة ل ٦٩.

تسمية النفي العام باسم الجحد الخاص.

(٣) النَّحَّاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يُعرف بابن النَّحَّاس، أبو جعفر النُّحوي، المصري. من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية وغيرها. توفي سنة ٣٣٨، وقيل: سنة ٣٣٩. يُنظر: بغية الوعاة ١/٣٦٢، ووفيات الأعيان ١/١٠٠.

(٤) يُنظر قوله في مغني اللبيب ١/٢٢٩، والدرّة الشّنوانيّة ل ٦٩.

(٥) قال أبو النُّجّاء في حاشيته على شرح الأزهري للأجرومية ص ٤٧: "المفيدة للغاية: أي أنّ ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها، فما بعدها غاية له، وهذا هو الغالب فيها".

(٦) سورة القدر، آية: ٥.

(٧) يُنظر: الكتاب ٣/١٧١٨، والإنصاف المسألة السادسة والثمانون ص ٤٧٧، والجنى الداني ص ٥٥٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣١٣، وجمع الهوامع ٤/١١١-١١٢.

(٨) سورة يوسف، آية: ٣٥.

(٩) شرح القطر ص ٨٢.

(١) وإن كان بالنَّظَرِ إلى ما قبلها خاصَّةً فالوجهان، نحو: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٢)، فإنَّ قولهم إنَّما هو مستقبلٌ بالنَّظَرِ إلى الزَّلْزَالِ، لا بالنَّظَرِ إلى زمنٍ قُصَّ [ذاك] (٣) علينا (٤). انتهى.

وفي قوله: "والجوابُ بالفاءِ" المفيدة للسَّببية، و"الواوِ" المفيدة للمعِيَّة قلبٌ، وأصله: "والفاءِ والواوِ في الجوابِ مسبوقتين بنفي محضٍ، أو طلبٍ بالفعلِ".

فإن قلت: لأي شيء لم يقيدهما بما ذكر؛ لتخرج الفاءَ المجردة للعطفِ أو للسَّببية، والواوِ المجردة للعطفِ والاستثنائية، كما في: لا تاكل السمكَ وتشرب اللبن، إن جزمت (تشرّب) أو رفعتَه؟ قلت: جوابه (٥) ما تقدّم في "أن".

وشملَ قوله أو طلبٌ بالفعلِ الأمرَ، والنَّهيَ، والدُّعاءَ، والاستفهامَ، والعرضَ، والتَّمييزَ، والتَّحضيضَ، والنَّفيَ، وهي المعبَّرُ عنها بالأجوبة الثمانية. وزاد الفراءُ التَّرجيَ (٦)، واختاره ابنُ مالكٍ؛ لثبوت ذلك سماعاً (٧)، ونطقاً بعضهم، فقال (٨): [الرَّجَز]

[٢٧]-مُرْوانةٌ وادعُ وسلْ وأعرضْ لحضهم تمنَّ وارحُ كذلك النفي قد كُملاً

مثالُ النَّصبِ بعدَ الفاءِ والواوِ في جوابِ الأمرِ: اقبلْ إليّ، فأحسنْ إليك، أو وأحسنْ إليك.

وفي جوابِ النَّهيِ قوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ (٩)، وقولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

[٢٨]-*لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله (١٠)*

(١) سورة طه، آية: ٩١.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١٤.

(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب ١/١٤٦.

(٥) يُنظر: مجيب البدا ص ١٣٣.

(٦) معاني القرآن ٣/٩٢٣٥.

(٧) خالف الجمهور في إضافة التَّرجي إلى الأجوبة يُنظر: شرح التَّسهيل ٤/٣٤، وشرح الكافية الشافعية ٣/١٥٥٤، وشرح العمدة ص ٣٣٧.

(٨) يُنظر: مجيب البدا ص ١٣٤، وحاشية أبي النجا ص ٤٨.

(٩) سورة طه، آية: ٨١.

(١٠) عجز البيت:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وفي جوابِ الدُّعاء: اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ؛ فأتوبَ أو وأتوب.

وفي جوابِ الاستفهام: ﴿فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونْ﴾^(١)، وقوله^(٢): [الكامل]

[٢٩]- أَتَبَيْتُ رَبَّنَا الْجُفُونَ مِنْ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وفي جوابِ العَرَضِ-بسكونِ الرَّاءِ وفتحِ العينِ-وهو: طلبٌ بليّنٍ ورفقٍ: [البسيط]

[٣٠]- *يا ابن الكرام ، ألا تدنوا؟ فتبصر ما^(٣)*

أو ويبصر.

وفي جوابِ التَّحْضِيضِ-بضادين معجمتين بينهما تحتيّةٌ-وهو: طلبٌ بحثٍ أو إزعاجٍ: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾^(٤)، وهَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ وَيَغْفِرَ لَكَ.

وفي جوابِ التَّمْنِي: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٥)، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ

= قائله: نُسَبُ إِلَى الْأَخْطَلِ، وَحُسَّانَ، وَسَابِقِ الْبَرِيرِيِّ، وَالطَّرْمَاحِ، وَالْمَتَوَكِّلِ اللَّيْثِيِّ، وَالْمَشْهُورِ أَنَّهُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي دِيْوَانِهِ تَحْقِيقُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ ص ٤٠٤.

من شواهد: الكتاب ٤٢/٣، وشرح أبيات السيرافي ١٧٨/٢، والمساعد ٩١/٣، وشرح التَّصْرِيحِ ٣٧٦/٢، وحاشية الصَّبَّانِ ٤٤٩/٤، وهمع الهوامع ١٢٧/٤، واللسان "عظظ"، والدُّرَرُ اللُّوَامِعُ ٢٣-٢٢/٢، وخزانة الأدب ٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦.

بلا نسبة في: المقتضب ٢٦/٢، وارتشاف الضُّرْبِ ١٦٧٨/٤، والجنى الدَّانِي ص ١٥٧، ومغني اللبيب ٢٤/٢، وأوضح المسالك، ١٦٤/٤، وشرح قطر الندى ص ٧٧، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٠، ومجيب البَدا ص ١٣٥، وحاشية الصَّبَّانِ ٤٤٩/٣.

الشَّاهد: "وتأتي مثله" نصب الفعل المضارع بعد الواو في جواب التَّهْمِي "لا تنه عن خلق".

^(١) سورة الحج، آية: ٤٦.

^(٢) قائله: الشريف الرضي، ديوانه ٦٥٢/١، ونسب للشريف المرتضى.

من شواهد: المغني ٣٢٥/٢، وحاشية الصَّبَّانِ ٤٥٠/٣، وهمع الهوامع ١٢٧/٤.

بلا نسبة في: ارتشاف الضُّرْبِ ١٦٧٨/٤، والبحر المحيط ٢٢٩/١، والمساعد ٩/٣، ومجيب البَدا ص ١٣٥، وشرح التَّصْرِيحِ ٢٣٤/١، والدُّرَرُ اللُّوَامِعُ ٢٣/٢.

الشَّاهد: "وأبيت" نصب الفعل المضارع بعد الواو في جواب الاستفهام "أتبيت".

^(٣) عجز البيت:

قد حدَّثوك فما راءِ كمن سمعا

قائله: لم أقف عليه.

من شواهد: شرح التَّسْيِيلِ، لابن مالك ٣٣/٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥، والمساعد ٨٨/٣، ومجيب البَدا ص ١٣٥، وحاشية الصَّبَّانِ ٤٤٣/٣، والدُّرَرُ اللُّوَامِعُ ١٩/٢.

الشَّاهد: "فتبصر ما" نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب العَرَضِ "ألا تدنو".

^(٤) سورة الفرقان، آية: ٧.

^(٥) سورة النِّساء، آية: ٧٣.

﴿^(١) في قراءة النَّصْب ^(٢)﴾.

وفي جوابِ التَّرجي: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾ ^(٣) في قراءةِ حفصٍ ^(٤) بالنَّصْبِ ^(٥) عن عاصمٍ ^(٦)، لَعَلِّي أَرَا جُعَ الشَّيْخِ وَيُفْهَمَنِي عِلْمًا.

وفي جوابِ النَّفي: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ^(٧)، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٨).

ولم يُسمعِ النَّصْبُ بعدَ الواوِ المذكورةِ إِلَّا في خمسةٍ، وهي: النَّفي، والأمر، والنهي، والتَّمني، والاستفهام، وقاسمها النَّحويون في الباقي ^(٩)، قال أبو حيان: ولا أحفظُ النَّصْبَ جاءَ بعدَ الواوِ بعدَ الدُّعاء، والعرض، والتَّحضيض، والرَّجاء؛ فينبغي أن لا يقدِّمَ على ذلك إلا بسماعٍ ^(١٠).

و"أو" العاطفة، الصَّالِحُ في موضعها (إلى) كقوله: لألزمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي، أو "إلا" كقوله: لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسَلِّمَ.

تنبيهان:

الأوَّل: قد علمَ ممَّا تقررَ أنَّ النَّصْبَ بعدَ الواوِ/ ليسَ على معنى النَّصْبِ بعدَ الفاءِ، وإنَّ اشترطَ أيَّ شرطٍ، وقولهم: تقعُ الواوُ في جوابِ كذا وكذا، تجوُّزٌ ظاهرٌ، وزعمَ بعضهم: أنَّ النَّصْبَ بعدها على معنى الجوابِ، وليسَ بصحيحٍ، نَبَّهَ عليه المرادي ^(١١).

^(١) سورة الأنعام، آية: ٢٧.

^(٢) قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص، ويعقوب، يُنظر البحر المحيط ٤/٤٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦١-٢٦٢.

^(٣) سورة غافر، الآيتان: ٣٦-٣٧.

^(٤) حفص: هو حفص بن سليمان، أبو عمر الدوري، قال خلف بن هشام: مولد حفص سنة تسعين ومات سنة ثمانين ومائة وقيل عنه في القراءة ثقة ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي-رضي الله عنه-، يُنظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص ٨٤-٨٥.

^(٥) يُنظر: البحر المحيط ٧/٤٤٦.

^(٦) عاصم: هو عاصم بن أبي النُّجود، بهذلة، الكوفي، الأُسَينِيّ بالولاء، توفي سنة ١٢٧هـ، وقيل: سنة ١٢٨هـ أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة ووفاته فيها، رواه هما: حفص، وأبو بكر، يُنظر: الأعلام ٣/٢٤٨، وتهذيب التهذيب ٥/٣٩.

^(٧) سورة فاطر، آية: ٣٦.

^(٨) سورة آل عمران، آية: ١٤٢.

^(٩) يُنظر: شرح شذور الذهب ص ٣٢٧، ومجيب النِّداء ص ١٣٧.

^(١٠) يُنظر: ارتشاف الضُّرب ٤/ ١٦٨٠.

^(١١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥٥، والجنى الداني ص ١٥٧.

ولا تجوّز^(١) في كلام المصنّف: لرفع الواو بالعطف على "أن"^(٢).

الثاني: ما ذكر من أن النّصب بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء، والواو، و "أو"، هو الصّحيح^(٣)، خلافاً للكسائي، ولا بالمخالفة قلت: وهو مخالفة ما بعدها لما قبلها خلافاً للفراء، وجماعة من الكوفيين^(٤).

ويُردُّ على الكسائي بأن هذه حروف عاطفة، فلا تصلح^(٥) للعمل: لعدم اختصاصها، وعلى الفراء ومن معه بأن العامل اللفظي حيث أمكن، فلا يعدل عنه إلى المعنوي.

قال الشيخ رحمه الله: "والجواز ثمانية عشر، وهي: لم، لما، ألم، ألما، ولأم الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء، وإن، وما، ومن، ومهما، وأدما، وأي، ومتى، وأيان، وأين، وأتى، وحيثما، وكيفما، وإذا في الشعر خاصة"^(٦).

ولما فرغ من نواصب المضارع، طفق في جوازمه، فقال: "والجواز جمع جازم لا جازمة: لقوله: "ثمانية عشر". لما تقدّم عن النووي، وفصله لما تقدّم. وهي قسمان: ما يجرّم فعلاً واحداً بالأصالة، وما يجرّم فعلين غالباً، وبدأ بالأوّل، فقال: "وهي أي: مجموع الجوازم" لم، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(٧)، فلم: حرف نفي وجرّم يجرّم المضارع، وينفي معناه، ويقبله إلى الماضي.

تنبيه: قد تُلغى فلا يُجرّم بها، فقال في التسهيل: حملاً على "لا"^(٨)، وفي شرح الكافية: حملاً على "ما"^(٩)، وهو أحسن: لأنّ "ما" تنفي الماضي بخلاف "لا".

قال في المغني: وقد يرتفع الفعل بعدها، نحو^(١٠): [البسيط]

(١) تجوّز: تسامل. اللسان "جوز".

(٢) يُنظر: الدرّة الشّنوائيّة لـ ٧٠.

(٣) هذا مذهب البصريين يُنظر: الكتاب ٢٨/٣، والإنصاف المسألة الثامنة والسبعون ص ٤٤٢- والمسألة التاسعة والسبعون ص

٤٤٥، والإيضاح لابن الحاجب ١٤١/٢- ٥١٦، وارتشاف الضرب ١٦٦٨/٥، والمساعد ٨٤/٣، وانتلاف النُصرة ص ١٢٧.

(٤) يُنظر: الأصول ١٥٣/٢، والإنصاف المسألة التاسعة والسبعون ص ٤٤٥، والإيضاح لابن الحاجب ١٤١/٢- ٥١٦، وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور ١٤٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤، والجنى الداني ص ٧٤، والمساعد ٨٤/٣.

(٥) في الأصل: غير واضحة، لعلّ ما أثبت هو الصواب.

(٦) متن المقدمة ص ١٠.

(٧) سورة الإخلاص، آية: ٣.

(٨) يُنظر: ص ٦٤.

(٩) ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلغاء "لم"، لكنّه لم يذكر حملها على "ما". يُنظر: ١٥٧٤/٣.

(١٠) البيت:

فائدة: اعلم أن "لم" و"لما" يشتركان من أوجه، ويفترقان من أوجه. فالأول^(١) منهما: أن كلاهما حرفٌ، ومِنها: أن كلاهما للنفي، ومِنها: أن كلاهما يقلب المضارع للمضي، بحيث لا يفهم منه الحال والاستقبال.

الثاني^(٢) مِنها: أن النفي بـ(لم) لا يلزم اتصاله بالحال، بل يكون متصلاً، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٣)، ومنقطعاً، نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٤)، بخلاف "لما"، فإنه يجب اتصال نفيها بالحال، ومِنها: أن الفعل بعد (لما) يجوز حذفه اختياريًا، بخلاف (لم)، فلا يحذف إلا في ضرورة. كقوله: [الكامل]

[٣٢]- *يَوْمَ الْأَعَارِبِ، إِنْ وَصَلْتَ، وَإِنْ لَمْ^(٥) *

ومِنها: أن "لما" لم تصححها شيءٌ من أدوات الشرط، بخلاف (لم)، نحو: إِنْ لَمْ، وَلَوْ لَمْ، ومِنها: أن الفعل يرفع بعد (لم) في لغةٍ صرَّحَ بها^(٦) ابنُ مالك^(٧)، نحو: [البسيط]

[٣٣]- *يَوْمَ الصَّلَيقَاءِ لَمْ يُوَفُّونَ بِالْجَارِ^(٨) *

بخلاف "لما" فإنه لم يحك هذه اللغة فيها^(٩).

(١) يقصد الاشتراك.

(٢) يقصد الافتراق.

(٣) سورة مريم، آية: ٤.

(٤) سورة الإنسان، آية: ١.

(٥) صدر البيت:

احفظُ وديعتك التي استودعتمها

قائله: إبراهيم بن هرمة، شعره تحقيق محمد نفاع ص ١٩١.

من شواهد: شرح شواهد المغني ٦٨٢/٢، والذُرر اللوامع ١٧٦/٢، وخزانة الأدب ٨/٩.

بلانسية في: الجني الداني ص ٢٦٩، ومغني اللبيب ٢٩٤/١، ومجيب النبا ص ١٤٤، وشرح التصريح ٣٩٧/٢، وجمع الهوامع ٣١٣/٣، وحاشية أبي النجا ص ٤٩.

الشاهد: "وإن لم" حذف الفعل المضارع بعد لم، ولا يقع ذلك إلا في ضرورة الشعر.
(٦) في الأصل: به.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل ٢٨/١.

(٨) تقدّم هذا الشاهد ص ١١٩.

الشاهد: "لم يوفون" رفع الفعل المضارع بعد "لم" في لغة.

(٩) يُنظر: الفروق في الجني الداني ص ٢٦٨-٢٦٩.

"وَأَلَمْ"، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(١)، الهمزة للتقرير^(٢).

"وَأَلَمْ"، نحو: أَلَمْ أَقُمْ إِلَيْكَ.

وتسمَح المصنّف في عدِّ (أَلَمْ) و(أَلَمْ) مِنَ الْجَوَازِمِ؛ لأنَّ الجَازِمَ هُوَ "لَمْ" و"لَمْ"، والهمزة ليستَ الجَازِمَ، بلْ هِيَ لِلتَّعْزِيرِ، وَهُوَ: الِاسْتِفْهَامُ عَنْ أَمْرٍ مَعْلُومٍ لِلْمَخَاطَبِ، يَسْتَلْزِمُ حَمْلَهُ عَلَى إِقْرَارِهِ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْهُ أَوْ غَيْرِهِ.

"وَلَا أَمْرٍ"، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(٣).

"وَلَا أَمْرٍ الدُّعَاءَ"، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^(٤).

"وَلَا أَمْرٍ الْاِلْتِمَاسِ"، كَقَوْلِكَ لِمَسَاوِيكَ: لِيَفْعَلْ فَلَانْ كَذَا.

تنبيه: [أَضَافَ الْأَمْرَ وَالْدُّعَاءَ إِلَى اللَّامِ] ^(٥): لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ قَابِلٌ لِلإِضَافَةِ، وَلَمْ يَضَفْ "لَا": لِأَنَّهَا عَلِمَ لِنَفْسِهَا، فَلَا تَقْبَلُ الإِضَافَةَ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ عَمِلْتُ لَامُ الْأَمْرِ الْجَزْمَ؟

قُلْتَ: لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لَمَّا دَخَلَهُ لَامُ الْأَمْرِ شَابَهُ أَمْرَ الْمَخَاطَبِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ بِنَاءٌ ذَلِكَ لَوْجُودِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مَعَ تَعَذُّرِ الإِعْرَابِ، فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِ يَشْبَهُ الْبِنَاءِ، وَهُوَ السُّكُونُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ، فَالْلامُ [لِالْكُونِ] ^(٦) الْمِشَابَهَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُ [عَمَلٌ] ^(٧) عَمَلُ الْجَزْمِ ^(٨).

=وأضاف ابن مالك فرقاً خامساً وسادساً، فقال في [شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧]: "وانفردت لَمَّا بجواز حذف مجزومها والوقف عليها، كقول الشاعر:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَاءً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي

وانفردت "لم" بأشياء، منها: أن فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقول الشاعر:

فَذَاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرِينَا - تَكُنْ فِي النَّاسِ يَدْرِكُكَ الْمَرَاءُ

والتقدير: ولم تكن إذا نحن امترينا يدركك المرء.

^(١) سورة الشرح، آية: ١. الفعل "نشرح" مجزوم بـ أَلَمْ، وعلامة جزمه السكون.

^(٢) قال المالقي في رصف المباني ص ٣٥: "اعلم أن الهمزة اللاحقة لها تصير الكلام تقريراً أو توبيخاً".

^(٣) سورة الطلاق، آية: ٧. الفعل "ينفق" فعل مضارع مجزوم بـ لَامِ الْأَمْرِ، وعلامة جزمه السكون.

^(٤) سورة الزخرف، آية: ٧٧. الفعل "يقض" فعل مضارع مجزوم بـ لَامِ الدُّعَاءِ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

^(٥) في الأصل: أضاف الأمر إلى اللام والدُّعَاءَ، وما أثبت هو الأوضح.

^(٦) زيادة يلتئم بها السياق.

^(٧) زيادة يلتئم بها السياق.

^(٨) ينظر: شرح تصريف الغزي ص ٦٦.

"ولا" المستعملة في "النهي"، نحو: لا تخف.

"ولا" المستعملة في "الدعاء"، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(١)، أو في الالتماس، كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه: لا تفعل كذا.

تنبيه: خرج بالقيد النافية والرائدة، وإن سمع عن العرب الجزم بـ(لا) النافية إذا صلح منها كي، نحو: جئت لا يكن له عليّ حجة، ولقلته: لم يتعرض له المصنف.

فإن قلت: لأي شيء عملت "لا" الناهية الجزم؟

قلت: لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنهما للطلب، ونقيضهما من جهة أن اللام لطلب الفعل، وهي لطلب تركه، بخلاف (لا) النافية، إذ لا طلب فيها^(٢).

ولما فرغ من القسم الأول، طفق في الثاني، وهو: ما يجزم فعلين، الأول: يُسمى شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، والثاني: جواباً؛ لأنه مرتب على الشرط، كما يترتب الجواب على السؤال، وجزاء أيضاً؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط^(٣).

قال أبو حيان: التسمية بهما مجازاً؛ لأن الجزاء هو الفعل المرتب على فعل آخر، تالياً لتلوه الأول، وتبعيته له^(٤).

فقال: وهي "إن" - بكسر الهمزة، وسكون النون - أي: الشرطيّة.

فإن قلت: لأي شيء لم يقيدها بما ذكر: لتخرج النافية والرائدة والمخففة من الثقلية؟

قلت: استغنى عنه؛ لأنها إذا أطلقت تنصرف إلى الشرطيّة،/ نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(٥). [أ/٢٦]

"وما" الشرطيّة، وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ﴾^(٦)، فما: اسم شرط جازم منصوب محلاً؛ لأنه مفعول مقدّم لـ(تفعلوا).

"ومن" وهي موضوعة لمن يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٧).

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٦. الفعل "تؤاخذنا" فعل مضارع مجزوم بلا الدعاء، وعلامة جزمه السكون.

(٢) يُنظر: شرح تصريف الغرّي ص ٦٨.

(٣) يُنظر: مجيب الندا ص ١٥١.

(٤) يُنظر قوله في معجم الهوامع ٤/٣٢٢.

(٥) سورة الأنفال، آية: ١٩.

(٦) سورة البقرة، آية: ١٩٧.

(٧) سورة النساء، آية: ١٢٣.

فَقَنْ: اسمُ شرطٍ جازمٌ، مبتدأ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وفي خبره خلافٌ^(١)، الأصحُّ أنَّه جملةٌ شرطٌ وحده: لأنَّه اسمٌ تامٌّ، وفعلُ الشرطِ مشتملٌ على ضميره، فقولك: مَنْ يَقمُ، لو لم يكن فيه معنى الشرطِ بمنزلة قولك: كلُّ النَّاسِ يقومُ، وإنَّما توقفتُ الفائدةُ على الجوابِ مِنْ حيثُ التَّعليقُ فقط، لا مِنْ حيثُ الخبرية.

"ومهما" وهي موضوعةٌ لغير العاقل، وضُمِنَتْ معنى الشرط، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، فمهما: اسمٌ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وخبره تقدَّم أنفاً. تنبيه: اختلفَ فيها، هل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ اختارَ أبو حيانَ البسيطةَ^(٣)؛ لأنَّه لم يَقمُ على التَّركيبِ دليلٌ، وعليها فهل ألفها للتأنيثِ أو للإلحاقِ^(٤)؟ وعلى التَّركيبِ فقليلٌ^(٥): مركبةٌ مِنْ "ما" الشرطيَّةِ و"ما" الزائدة، ثُمَّ أُبدلتِ الهاءُ مِنْ الألفِ الأولى؛ دفعًا للتكرار، أو لتقاربها في المعنى، وقيل: غيرُ ذلك^(٦).

"وإذا" وهو حرفٌ موضوعٌ لمجرد الشرطِ، أي: التَّعليق، نحو: إذا تقمَ نَقمُ. تنبيه: ماتقدَّم في (إذا) مِنْ أنَّها حرفٌ شرطٍ هو الأصحُّ، ومذهبُ سيبويه^(٧)، وصحَّحه ابنُ مالك^(٨)، وغيره^(٩).

(١) إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، ففي خبره ثلاثة آراء:

*الرأي الأول: أنَّ جملي الشرط والجواب معاً هما الخبر.

*الرأي الثاني: أنَّ جملة الجواب هي الخبر.

*الرأي الثالث: أنَّ جملة الشرط هي الخبر.

والصواب أنَّ جملة الشرط وحدها هي الخبر. تُنظرُ هذه المسألة في رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية لابن هشام تحقيق مازن المبارك ص ٤٣-٦٦.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٣٢.

(٣) يُنظرُ: ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣.

(٤) يُنظرُ: المصدر السابق، والجنى الداني ص ٦١٢، والمساعد ٣/١٣٧.

(٥) القول للخليل يُنظرُ: الكتاب ٣/٥٩٦، والبغداديات لأبي علي الفارسي تحقيق يحيى مراد ص ٣١٣، وشرح الرضوي على كافية ابن الحاجب ٥/٩٣، وشرح التسهيل ٤/٦٨.

(٦) يرى الأخفش، والرَّجَّاج، والبغداديون أنَّها مركبة من "مه" بمعنى: اسكت، و"ما" الشرطيَّة، وأجاز سيبويه أن تكون "مه" أضيف إليها "ما" يُنظرُ: الكتاب ٣/٦٠، ومعاني القرآن وإعرابه للرَّجَّاج تحقيق عبد الجليل شلبي ٢/٣٦٩، والجنى الداني ص ٦١٢-٦١٣، وشرح الرضوي على كافية ابن الحاجب ٥/٩٣، والمساعد ٣/١٣٧.

(٧) قال في الكتاب ٣/٥٧: "فتصير إذ مع ما بمنزلة إنَّما وكأثما، وليست مافهما بلغوا، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد".

(٨) يُنظرُ: شرح التسهيل ٤/٦٧.

(٩) يُنظرُ: الفواكه الجنية ص ٣٢٨.

"وأيّ"-بفتح الهمزة وتشديد الياء- وهي بحسب ما تُضاف إليه مِنْ عاقلٍ وغيره مِنْ زمانٍ، أو مكانٍ، أو حدثٍ، أو غير ذلك، نحو: أَتَيْتُمُ يَقْمُ أَقْمُ معه. وأيّ الدَّوَابِّ تركبُ نركبُ، وأيّ يومٍ تسافرُ أسافرُ، وأيّ مكانٍ تجلسُ أجلسُ، وأيّ ضربٍ تضربُ تضربُ، فهو في الأوّل: مفعولٌ به ^(١)، وفي الثّاني: ظرفٌ زمانٍ، وفي الثّالث: ظرفٌ مكانٍ، وفي الرّابع: مفعولٌ مطلقٌ.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ^(٢)، فأَيُّ: اسمٌ شرطٍ جازمٌ، مفعولٌ ل(تدعوا)، وما: صلةٌ.

"ومتى" للعموم في الزّمان، نحو قوله: [الوافر]

[٣٤]-*متى أضع العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي* ^(٣)

فأضعُ: فعلٌ الشّروط، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمه سكونٌ مقدّرةٌ على آخره، منعٌ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ العارضةِ؛ لالتقاءِ السّاكنين بينَ العينِ واللامِ، قاله بعضهم.

"وأيّان"- بفتح الهمزة، وتشديد الياء- وكسرُ همزتها لغةٌ/ سُلَيْم ^(٤)، وقُرئَ بها شاذًّا ^(٥)، وهي للعموم في [٢٦/ب] الزّمان، نحو قوله: [الطّويل]

^(١) المقصود بالأوّل قوله: أيّ الدَّوَابِّ تركبُ نركبُ. ذكر خمسة أمثلةٍ إعرابيةٍ لـ أيّ، وأعرّبها ابتداءً بالمثل الثاني. لعلّه ترك الأوّل سهواً.

"أَيُّهُمْ يَقْمُ أَقْمُ معه"، أيّ: اسمٌ شرطٍ جازمٌ. مبتدأ مرفوع، وفعل الشرط وجوابه خبره.

^(٢) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

^(٣) صدر البيت:

أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثّنايا

قائله: سُحَيْم بن وثيل الرّياحي.

من شواهد: الأصمعيّات تحقيق عبد السّلام هارون ص ١٧، والكتاب ٢٠٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١، واللسان "جلا".

بلا نسبة في: الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السّلام هارون ص ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٤، ومغني اللبيب ٣٤٦/١، وشرح قطر النّدى ص ٨٦، وحاشية الصّبّان ٣٨٢/٣، واللسان "ثنى".

الشّاهد: "متى" من أدوات الجزم التي تجزم فعلين، وهي للعموم في الزّمان.

^(٤) سليم: قبيلة عربية مشهورة، هي: سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر. تفرقت في البلاد، وهي بطون متعددة، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. يُنظر: الأنساب للسمعاني تحقيق عبدالرحمن اليماني ١٨١/٧، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٦١-٤٦٨.

تنظر لغة سليم في شرح التّسهيل لابن مالك ٧١/٤، وهمع الهوامع ٣١٧/٤، وحاشية أبي النجاص ٥١.

^(٥) يُنظر: المحتسب ٦٨٢/١-٩/٢، والبحر المحيط ٢١٧/٥.

[٣٥]-*فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ^(١)*

"وَأَيْنَ"-بفتح الهمزة، وسكون الياء، وفتح النون-وهي للعموم في المكان، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٢).

"وَأَنَّى"-بفتح الهمزة، وتشديد النون بعدها ألف- وهي للعموم في المكان أيضًا، نحو قوله: [الطَّوِيل]

[٣٦]-*خَلِيلِيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا^(٣)*

"وحيثما" للمكان، نحو: حيثما تقم نقم.

فائدة: فيها تسع لغات، تثليث الثاء مع الياء والواو والألف^(٤).

^(١) صدر البيت:

إِذَا التَّعَجُّهُ الْأَذْنَاءُ كَانَتْ بِقُفْرَةٍ

قائله: أمية بن أبي عاتق.

من شواهد: شرح أشعار الهذليين تحقيق أحمد الزين ١٩٤/٢. وشرح العمدة ص ٣٦٣.

بلا نسبة في: البحر المحيط ٢١٤/٥، وشرح قطر الندى ص ٨٨، وشرح الأشموني على الألفية ٥٨٠/٣، وجمع الهوامع ٣١٤/٤، والدرر اللوامع ١٩٧/٢.

الشاهد: "أَيَّانَ" من أدوات الجزم التي تجزم فعلين، وهي للعموم في الزمان.

ولعجز البيت رواية أخرى:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الدَّهْرُ تَنْزِلُ

^(٢) سورة النساء، آية: ٧٨. الفعل "تكونوا" فعل مضارع مجزوم بـ أينما، وعلامة جزمه حذف النون. "أينما" أداة جزم للعموم المكان.

^(٣) عجزه:

أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

قائله: لم أقف عليه، وخرجه محقق كتاب مجيب الندا الدكتور مؤمن عمر بآته من شواهد لبدي بن ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤، وشرح شنور الذهب ص ٤٣٧، وشرح ابن عقيل ٣١/٤، ومجيب الندا ص ١٤٩، والنحو الوافي ٤٣١/٤، والنحو المصنف ص ٣٨٣، وجامع الدروس ١٨٩/٢.

الشاهد: "أَنَّى" من أدوات الجزم التي تجزم فعلين، وهي للعموم في المكان.

ولصدر البيت رواية أخرى:

خَلِيلِيَّ، أَنَّى تَقْصِدَانِي تَقْصِدَا

^(٤) يُنْظَرُ: الصَّحاح "حيث"، والبحر المحيط ٢٥١/١، ومعني اللبيب ١٥١/١، وتاج العروس للزبيدي ٢٢٩/٥.

"حيث" ظرف مكان مبني على كلِّ حال، وفيه تسع لغات:

• حيثُ البناء على الضمِّ.

• حيثُ البناء على الكسر.

=

وحكى ابن الدَّهَانِ^(١) أَنَّ بني أسدٍ يكسرونها جرًّا، ويفتحونها نصبًا^(٢). وحكى الكسائيُّ أَنَّ فقْعَسَ يعربونها مطلقًا^(٣). فهذه أحد عشر لغة^(٤)، وقُرِئَ شاذًّا^(٥) ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦) إمَّا على لغةٍ مَنْ يكسرها، أو مَنْ يعربها جرًّا، أو مَنْ يعربها مطلقًا.

"وكيفما" ما ذكره مِنْ أنَّها تجزم هوَ مذهبُ الكوفيين وقطرب^(٧)، نحو: كيفما تجلسن اجلسن. قال بعضهم: ومِنْ هُنَا يعلمُ أَنَّ الشَّيْخَ أَيضًا كَانَ كوفي المذهب.

ومذهبُ سائرِ البصريين للمجازاةِ بها معنى لا عملاً؛ وذلك لمخالفتها لأدواتِ الشَّرْطِ بوجوبِ موافقةِ جوابها لشرطها^(٨).

ويوجدُ في بعضِ النَّسخِ "وإذا في الشَّعرِ" بكسرِ الهمزة، وفتحِ الدَّالِ المعجمةِ مِنْ غيرِ تنوينٍ- زيادةً على ثمانية عشرَ على المشهورِ^(٩)، نحوُ قوله^(١٠): [الكامل]

- حيثُ البناء على الفتح.
- حوْثُ البناء على الضَّم.
- حوْثُ البناء على الكسر.
- حوْثُ البناء على الفتح.
- حاْثُ البناء على الضَّم.
- حاْثُ البناء على الكسر.
- حاْثُ البناء على الفتح.

^(١) ابن الدَّهَان: هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام، ناصح البَّيِّن ابن الدَّهَان، البغدادي. النَّحْوِي. وُلِدَ سنة ٤٩٣ هـ، وقيل: ٤٩٤ هـ، وتوفي سنة ٥٦٩ هـ. من مصنفاته: شرح الإيضاح، وشرح اللمع، والأضداد، والدُّروس في العروض. يُنظر: إنباه الرواة ٤٧٤٨/٢، وبغية الوعاة ٥٨٧/١٣.

^(٢) لم أقف عليه. ذكر ابن الدَّهَان لغةَ عشرةٍ لـ "حيث": معربةٌ في حال الجرِّ بالكسرة، ومعربةٌ في حال النِّصب بالفتحة.

^(٣) تُنظرُ حكاية الكسائي في البحر المحيط ٢٥١/١.

^(٤) ذكر الكسائي اللغةَ الحادية عشرةَ لـ "حيث": معربةٌ في الأحوال الثلاثة.

^(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٢٩/٢، ومغني اللبيب ١٥١/١.

لم يحدد إعراب هذه القراءة الشاذة، كأنَّها إشارةٌ منه إلى أَنَّ لغةَ بنائها على الكسر، ولغةُ بني أسدٍ، ولغةُ بني فقْعَس شاذةٌ.
^(٦) سورة الأعراف، آية: ١٨٢.

^(٧) يُنظر: ارتشاف الضَّرْب ١٨٦٨/٥، ومغني اللبيب ٢٢٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١-١٩٥/٢، وجمع الهوامع ٣٢١/٤.

^(٨) يُنظر: ارتشاف الضَّرْب ١٨٦٨/٥، والدُّرة الشَّنَوَانِيَّة لـ ٧٥.

^(٩) يُنظر: الكتاب ١٣٤/١، وشرح الكافيَّة الشَّافِيَّة ١٥٨٣/٣.

^(١٠) صدر البيت:

واستغني، ما أغناكَ رُبُّكَ، بالغى

قائله: عبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة، ونُسب إلى حارثة بن بدر التميمي.

[٣٧] - *وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ*

وخرج بالشعر الثَّورُ، فلا تجزم فيه؛ لأنها موضوعةٌ لزمنٍ معينٍ واجب الوقوع، والشَّرْطُ المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه، وذهب الصَّيمريُّ^(١) إلى الجواز مطلقاً إذا كان بـ "مَا"^(٢)، نحو قوله^(٣): [الطَّويل]

[٣٨] - *وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلِي السَّيْفَ يَضْرِبُ*

قلت: أجاب بعضهم بأنَّ الروايةَ الصَّحيحة: متى ما^(٤)، وعلى تقدير تسليم ذلك يكون ضرورةً^(٥).

تنبيهات:

الأوَّل: أنَّ "حيث" و"إذ" لا يجزمان إلا إذا اقترنا بـ "مَا"^(٦) كما لَفَظَ به: وهو الأصحُّ^(٧)، وأجاز الفراء

= من شواهد: الأصمعيات ص ٢٣٠، والمفضليات ص ٣٨٥، وشرح شواهد المغني ٢٧١/١، واللسان "كرب".
بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣، ومغني اللبيب ٣٥٣/٢، واللائل العبقريّة في شرح العينية الحميريّة لمحمّد بهاء الدّين الأصبهاني تحقيق جعفر السّبحاني ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ٢٤٣/٤.
الشَّاهد: "إذا" في الشعر من الأدوات الجازمة التي تجزم فعلين.
ورواية أخرى لعجز البيت:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ

^(١) الصَّيمريُّ: هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري. يُكنى أبا محمّد. قال السيوطي: "عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري، أبو محمّد، له الثبصرة في النّحو". قال القفطي: "عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري، النّحوي، أبو محمّد، قدم مصر، وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها، وكان فيها عاقلاً". يُنظر: بغية الوعاة ٤٩/٢، وإنباه الرّواة ١٢٣/٢، وكشف الظّنون ٣٣٩/١.
^(٢) يُنظر: الثبصرة والتذكّرة تحقيق فنجي أحمد ٤٠٩/١.
^(٣) صدر البيت:

فَقَامَ أَبُو لَيْلى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ

قائله: الفرزدق، ديوانه تحقيق علي فاعور ص ٢٤.
من شواهد: كتاب اليباج لأبي عبيدة تحقيق عبد الله الجربوع ص ٦١، والثبصرة والتذكّرة ٤٠٩/١، وشرح المفصل ٧٢/٥، وتفسير القرطبي ٢٠١/١، وخزانة الأدب ٧٨/٧.

بلا نسبة في: معجم شواهد النّحو الشعريّة لـ حنا حداد ص ٤٣.

الشَّاهد: "إذا ما"، أجاز الصَّيمري جواز الجزم بـ إذا مطلقاً إذا اتصلت بـ ما.

^(٤) هذه رواية الإمام حمزة الأصبهاني يُنظر: الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ٣٣٨/١، وخزانة الأدب ٧٧/٧.

^(٥) يُنظر: الدرة السنوانيّة لـ ٧٥.

^(٦) يُنظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١٣٣/١، والمقرّب ٢٧٤/١، وحاشية الصّبان ١٩/٤.

^(٧) قال سيبويه في الكتاب ٥٦/٣-٥٧: "ولا يكون الجزاء في حيث، ولا في إذ: حتّى يضمّ إلى كلّ واحد منهما ما، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنّما".

الجزمَ بهما مجردتين^(١)، وهو الضَّعِيفُ. وأما غيرهما، فهو قسمان: مالا يلحقه (ما)، وهو: مَنْ، وما، ومهما، وأتَى، وما يجوزُ فيه الأمران، وهو: أَيْنَ، أَيَّ، ومتى، وأَيَّانَ^(٢).

الثاني: ما ذكره مِنْ أَنَّ هذه الأدواتِ جازمةٌ للشَّرْطِ والجوابِ معًا هو مذهبُ الجمهورِ مِنَ البصريين^(٣)، واختاره ابنُ عصفورٍ^(٤)، والأبديُّ^(٥)، وابنُ هشامٍ^(٦).

وأعترضَ بأنَّ الجازمَ كالجارِّ: فلا يعملُ في شيئين، وبأنَّه ليسَ لنا ما يتعدَّدُ عمله إلا ويختلفُ. كرفعٍ ونصبٍ. ويُجابُ بالفرق: بأنَّ الجازمَ لما كانَ لتعليقِ حكمٍ على آخرٍ عملَ فيهما، بخلافِ الجارِّ، وبأنَّ تعدَّدَ العملِ قد عُهِدَ مِنْ غيرِ اختلافٍ: كمفعولي "ظَنَّ"، ومفاعيلٍ "أَعْلَمَ"^(٧).

وقيل: الشَّرْطُ مجزومٌ بالأداة، والجوابُ مجزومٌ بالشَّرْطِ. وعُزِّيَ للأخفش^(٨)، واختاره ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ^(٩).

وقيل: الشَّرْطُ والجوابُ تجازماً. ونقله ابنُ جني عن الأخفش^(١٠).

^(١) يُنظرُ رأيه في حاشية الصَّبَّان ١٩/٤.

^(٢) يُنظرُ: مجيب التَّنَادِ ص ١٥٣.

^(٣) يُنظرُ: الكتاب ٦٢/٣-٦٣. والإنصافُ المسألة السابعة والثمانون ص ٤٨٣، وشرح الرُّضِيِّ على كافِّيَةِ ابنِ الحاجب ٩٨/٥. وحاشية الصَّبَّان ٢٣/٤.

^(٤) يُنظرُ: المقرب ٢٧٣/١.

^(٥) الأبديُّ: هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أحمد الشَّهاب، البجائي، الأُبْدِيُّ، المغربي، المالكي، شهاب الدين. توفي بالقاهرة سنة ٨٦٠هـ. وعمره ستون عامًا. من مصنفاته: بيان كشف الألفاظ التي لا بُدَّ للفقيه من معرفتها. والحدود النَّحْوِيَّة. يُنظرُ: الأعلام ٢٢٩/١، والضَّوء اللامع ١٨٠/٢-١٨١.

يُنظرُ: اختياره في المساعد ١٥٢/٣، وشرح التصريح، ٤٠٠/٢، وجمع الهوامع ٣٣١/٤.

(الأُبْدِيُّ) // (الأبْدِيُّ): عند البحث عن رأيه في مصنفات النَّحو، وجدتُ اختلافًا في لقبه، مرةً بالدَّالِّ ومرةً بالذَّالِّ، وهذا الاختلاف ذكره محقق كتابه (الحدود في علم النَّحو) نجاة نولي ص ٤٠٤-٤٠٥، قال: "فقد ذهب الحميريُّ، والحافظ ابن حجر، والحافظ الذهبي، والبدر الدَّمَامِيَّيْنِ في حواشي المغني والسيوطي، وعبد الباقي اليماني، والزركلي، وعمر رضا كحاله، إلى أنَّ دالَّ مدينة أُبْدَة التي ينتسب إليها المؤلف معجمة، ومن ثَمَّ فإنَّ لقبه "الأُبْدِيُّ" بذال معجمة. وذهب صاحب لب الباب والتَّكملة، وياقوت الحموي، والفيروزآبادي، والسَّخاوي، وحاجي خليفة إلى أنَّ دالَّ مدينة "أُبْدَة" مهملة. وعليه فإنَّ لقبه الأُبْدِيُّ بدال مهملة. وأرجح أنَّه "الأُبْدِيُّ" بذال معجمة: لأنَّ اسم المدينة "أُبْدَة"، والدليل أنَّها صارت تعرف بـ "أُبْدَة" العرب، فكلا اللقبين صحيح، خاصةً أنَّ ياقوت ذكر الحرفين فيها".

^(٦) يُنظرُ: شرح شذور الذهب ص ٣٤٩، وأوضح المسالك ١٨٥/٤.

^(٧) يُنظرُ: مجيب التَّنَادِ ص ١٥٣، وشرح التصريح ٤٠٠/٢.

^(٨) يُنظرُ: شرح التصريح ٤٠٠/٢، وشرح الرُّضِيِّ على كافِّيَةِ ابنِ الحاجب ٩٨/٥. وحاشية الصَّبَّان ٢٣/٤-٢٤.

^(٩) يُنظرُ: ص ٦٤.

^(١٠) يُنظرُ: شرح التصريح ٤٠٠/٢.

وقيل: / الأدوات والشرطُ كلاهما جزمَ الجواب. وعُزِيَ لسيبويه والخليل^(١). [أ/٢٧]

الثالث: إنَّ هذه الأدوات لها أقسامٌ: ما هو بحرفٍ باتفاق، وهو: إنَّ، وما هو اسمٌ باتفاق، وهو باقي الأدوات عدا مهما و إذما. وما فيه خلافٌ والأصحُّ أنَّها حرفٌ. وهو: إذما^(٢). وما فيه خلافٌ أيضًا والأصحُّ أنَّه اسمٌ، وهو: مهما^(٣).

^(١) يُنظر: الكتاب ٦٢-٦٣، وارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤، وحاشية الصُّبان ٢٤/٤، والمساعد ١٥٢/٣، وشرح التصريح ٤٠٠/٢.

هذه المذاهب بصريَّة، وكان للمازني قولان:

*الأول: الشرط معرب، والجواب مبني.

*الثاني: الشرط والجواب مبنيان.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار. يُنظر: الإنصاف المسألة السابعة والثمانون ص ٤٨٣، والمساعد ١٥٣/٣، وجمع الهوامع ٣٢١-٣٢٢/٤.

^(٢) هذا عند الجمهور، ويرى سيبويه أنَّها بمنزلة "إنَّ" الشرطيَّة، ويرى المبرد وابن السَّراج والفارسي اسميَّتها. يُنظر: الكتاب ٥٦-٥٧، والمقتضب ٤٨/٢، والأصول ١٥٩/٢، والإيضاح ص ٢٥٢، وشرح الكافيَّة الشَّافِيَّة ١٦٢٢/٣، وشرح التَّسهيل ٦٧/٤، وشرح الرُّضي على كافيَّة ابن الحاجب ٩٤-٩٣/٥، والجنى الدَّاني ص ١٩١، وحاشية الصُّبان ١٦/٤، وشرح التصريح ٣٩٨/٢.

^(٣) هذا عند الجمهور، ويرى خطَّاب والسَّهيلي حرفيَّتها. يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٦١١، وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤، وشرح الرُّضي على كافيَّة ابن الحاجب ٩٤/٥، ومغني اللبيب ٣٤٢/١، وشرح التصريح ٣٩٨/٢.

قال الشيخ رحمه الله:

باب مرفوعات الأسماء

"المرفوعات سبعة، وهو: الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"^(١).

ولما فرغ من ذكر الإعراب ومحاله^(٢) إجمالاً، طفق بذكرها تفصيلاً، فقال: "باب مرفوعات الأسماء"، واحترز بها من^(٣) مرفوعات الأفعال؛ لأنها تقدمت.

"المرفوعات" - فإن قلت: لأي شيء عدل عن مقام الإضمار إلى ما ذكر؟

قلت: جوابه تقدم في الإعراب.

- جمع المرفوع: لأنه موصوف اللفظ، وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً [على]^(٤) صيغة المذكر الذي لا يعقل؛ كالصافنات للذكور من الخيل، وجمال سحلات، أي: ضخمة، وكالأيام الخاليات، والجالال الراسيات، لا المرفوعة لقوله: "سبعة" - لما تقدم عن النووي، وفصله لما تقدم^(٥) - وهي^(٦): ما اشتمل على علم الفاعلية^(٧)، والمراد بعلم الفاعلية: علامة كون الاسم فاعلاً هو الضمة، أو الواو، أو الألف. والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً، أو تقديرًا، أو محلاً.

وبدأ بها؛ لكونها عمدة في الكلام كالفعل، والمبتدأ، والخبر. ولا يخفى أنها أكثر من سبعة؛ إذ بقي منها: اسم أفعال المقاربة، واسم ما ولا ولات وإن المشبهات بـ (ليس)، وخبر لا النافية للجنس. فعموم المبتدأ هنا وخصوص الخبر لم يقصد به حقيقة الحصر، بل التسهيل على المبتدئ بمنعه عن التوجه لغيرها الموقع في المشقة الناشئة عن الإشارة للغير بالتعبير عما يشعر بعدم الحصر فيها^(٨).

(١) من المقدمة ص ١١.

(٢) محال: جمع محل. تهذيب اللغة "حل".

(٣) جاء حرف الجر "من" هنا بمعنى المجاوزة.

(٤) زيادة يلتزم بها السياق.

(٥) ينظر: السرة الشنوية ل ٧٥.

(٦) الضمير عائد على المرفوعات.

(٧) ينظر: كتاب التعريفات ص ٢١١.

(٨) ينظر: السرة الشنوية ل ٧٥.

فإن قلت: فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره؟

قلت: لشهرتها وكثرتها. هذا ولقائل أن يقول: لا نسلم أن ما ذكرنا خارج عن السبعة، بل هو داخل فيها فلي تأمل! ^(١)

"وهي" - أي: مجموع المرفوعات ^(٢)، لا كل واحد منها - "الفاعل"، نحو: قام زيد، "والمفعول الذي لم يسم" أي: لم يذكر معه فاعل فعله الاصطلاحي، بأن ترك ولم يقصد. نحو: ضرب زيد بضمة الضاد، وكسر الراء، وإنما أضاف الفاعل إلى [ضمير] ^(٣) المفعول: لملايسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به، ويحتمل ما قررناه.

"والمبتدأ وخبره"، نحو: الله ربنا، محمد رسولنا، "واسم كان" واسم إحدى أخواتها - أي: نظائرها، شبه النظائر بالأخوات؛ لما بينهما من التقارب والتماثل، كما يكون ذلك بين الأخوات. ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه، ويسمى بالاستعارة المصريح بها ^(٤) - نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ^(٥).

"وخبر إن" وخبر إحدى أخواتها، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٦). "والتابع" هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ^(٧)، وسمي تابعاً؛ لسبقيته لما قبله في إعرابه.

ويمتنع تقديم التابع على متبوعه، كما يشعر به لفظ / التابع، وأجاز صاحب البديع ^(٨) تقديم [٢٧/ب] الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنتين أو جماعة. وتقدم أحد الموصوفين، نحو: قام زيد العاقلان وعمرو ^(٩)، وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها. وكذا امتنع تقديم معمول

^(١) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٧٥.

^(٢) في الأصل: المرفعات.

^(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٤) قال الجرجاني في التعريفات ص ٢٠: "الاستعارة: ادعاء معنى الحقيقة في الشيء؛ للمبالغة في التشبيه، مع طرح ذكر المشبه من البين، كقولك: لقيت أسداً، وأنت تعني به الرجل الشجاع، ثم إذا ذكر المشبه به مع ذكر القرينة يسمى استعارة تصريحية وتحقيقية".

^(٥) سورة الفرقان، آية: ٥٤. ربك: اسم كان. وقديراً: خبرها.

^(٦) سورة البقرة، آية: ١٩٩. الله: اسم إن. غفور رحيم: خبرها.

^(٧) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ١٧٥.

^(٨) صاحب البديع: هو محمد بن مسعود الغزني. هكذا سُمِّد أبوحيان، وأكثر من النقل عنه. وذكره ابن هشام في المغني. وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين، وله ذكر في جمع الجوامع، ولم أعرف شيئاً من أحواله. توفي سنة ٤٢١ هـ. يُنظر: بغية الوعاة ١/٢٤٥. ومعجم المؤلفين ١٢/١٩.

^(٩) يُنظر قوله في حاشية الصبان ٣/٨٤-٨٥. وجمع الجوامع ٥/١٨٥.

التَّابِعِ عَلَى الْمَتَّبِعِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ قَالَهُ فِي التَّسْهِيلِ^(١).

إِذَا اجْتَمَعَتْ التَّوَابِعُ يَبْدُوونَ^(٢) بِالنَّعْتِ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْ مَتَّبِعِهِ، ثُمَّ بَعْطَفِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى النَّعْتِ، ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الْبَيَانَ فِي جَرَيَانِهِ مَجْرَى النَّعْتِ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ كَلًّا تَابِعٌ لَكُونِهِ مُسْتَقْلًا، ثُمَّ بِالنَّسْقِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ بِوَاسِطَةِ^(٣).

تَنْبِيْهُ: اِخْتَلَفَ فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتَّبِعِ إِلَّا الْبَدَلَ، فَالْعَامِلُ فِيهِ عِنْدَهُمْ مَقْدَرٌ^(٤)، وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ^(٥)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٦)، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٧).

"لِلْمَرْفُوعِ" لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ مُحَلًّا.

"وَهُوَ" أَيِ: التَّابِعُ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ تَابِعَ الْمَرْفُوعِ "أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ" - وَفَصَّلَهُ لَمَّا تَقَدَّمَ - "النَّعْتُ" نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ، "وَالْعَطْفُ" - وَهُوَ قِسْمَانِ: عَطْفُ بَيَانٍ، وَعَطْفُ نَسْقٍ. وَالْمَصْنَفُ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَّا لِلنَّسْقِ - كَمَا سَيَأْتِي - وَكَانَ عَدَمُ تَعَرُّضِهِ لِلْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ كَالرَّضِيِّ لَا يَرَى فَرْقًا بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَبَدَلِ الْكَلِّ مِنْ الْكَلِّ - نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو^(٨).

"وَالتَّوَكِيدُ" - وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَّا لِلْمَعْنَوِيِّ - كَمَا سَيَأْتِي - وَكَانَ عَدَمُ تَعَرُّضِهِ لِلتَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَعْرِبَاتِ لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ عَطْفُ النَّسْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ أَيْضًا بِالْمَعْرِبَاتِ، فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ - نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ.

"وَالْبَدَلُ" نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَلِهَا أَبْوَابٌ تَذَكَّرُ فِيهَا مَتَفَرِّقَةُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَفِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ لَعَلَّ مَا أَثْبَتَ هُوَ الصَّوَابُ. يُنْظَرُ: ص ٤٨.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَبْدُوْنَ.

(٣) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٦٥/٥.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) يُنْظَرُ: الْمُقْتَضِبُ ٢٩٨، ٢٩٥/٤.

(٦) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٣٠-٣٣١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٢٧٤/٣.

(٧) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ١/١٥٠، ٣٩٨.

(٨) يُنْظَرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ١١٣/٣.

قال الشيخ رحمه الله:

بابُ الفاعلِ

"هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَهُ فِعْلُهُ، وهو على قسمين: ظاهرٍ ومُضمَرٍ"^(١).

"بابُ الفاعلِ" وإنَّما قدَّمَهُ؛ لأنَّه أصلُ المرفوعاتِ عندَ الجمهورِ^(٢)، وقيل: أصلُها المبتدأ؛ لأنَّه باقٍ غالبًا على ما هو الأصلُ في المسندِ إليه، وهو التَّقدُّمُ، وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمولٍ على الآخر، ولا فرعٌ عنه. واختاره الرُّضِيُّ، ونقلَ عن الأَخْفَشِ وابنِ السَّراجِ^(٣). قال أبو حَيَّان: وهذا الخلافُ لا يجدي فائدةً^(٤).

وأخَرَهُ على نائيه؛ لأصاليته. وعلى المبتدأ؛ لأنَّ عامِلَهُ لفظيٌّ، وعاملُ المبتدأ معنويٌّ، واللفظيُّ أقوى من المعنويِّ.

كما رسمَهُ ببعضِ خواصِّهِ تقريبًا على المبتدئ، فقال: "الفاعلُ" هو الأوَّلُ؛ لأنَّ المعرفةَ إذا أُعيدتْ كانت عَيْنُ الأوَّلَى، وفيه ما تقدَّم.

"هو الاسمُ" حقيقةً، نحو: قامَ زيدٌ، أو حكمًا، نحو: إنا أنزلنا من قولهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾^(٥).

لا يقال: يلزم أن يكون الاسمُ مستعملًا في حقيقته و مجازهِ إن استعملَ فيهما جميعًا، أو في مجازهِ

فقط إن استعملَ في معنى شاملٍ لهما بعمومِ المجازِ و على التَّقديرين يلزمُ المجازُ في التَّعريفِ؛ لأنَّنا

نقول: هو مجازٌ مشهورٌ، ومثله يجوزُ في التَّعريفِ على أنَّه يمكنُ أن يدعي إطلاقَ الاسمِ على الحكمي [أ/٢٨]

حقيقةً لا مجازًا^(٦).

"المرفوعُ" لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا.

فإن قلت: لأي شيء أبهم رافعه؟

^(١) متن المقدِّمة ص ١١.

^(٢) يُنظر: همع الهوامع ٣٤/٢.

^(٣) يُنظر: شرح الرُّضِيِّ على كافِّيَّة ابن الحاجب ٥٥/١.

^(٤) يُنظرُ قوله في همع الهوامع ٤/٢، والدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة ل ٧٦.

^(٥) سورة العنكبوت، آية: ٥١.

^(٦) يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة ل ٧٦.

قلت: ليكون كلامه جارياً ^(١) على كلِّ الأقوال في رافعه ^(٢)، والصَّحِيحُ أَنَّ رافعه ما أُسندَ إليه مِنْ فعلٍ أو شبهه، وعليه الجمهور ^(٣).

تنبيه: ما ذكرَ هنا مِنْ أَنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، وفيما سيأتي مِنْ أَنَّ المفعولَ منصوبٌ: هو المشهور ولغة الجمهور ^(٤).

فإن قيل: فهلاً عكسوا؟

قيل: لا وجه، الأولُ أَنَّ الفعلَ لا يكونُ له إِلَّا فاعلٌ واحدٌ، ويكونُ له مفعولاتٌ كثيرةٌ، والرفعُ ثقیلاً والفتحُ خفيفٌ؛ فأعطوا الأقلَّ الأثقلَ، والأكثرَ الأخفَّ للتَّعادلِ، الثاني: إِنَّ الفاعلَ أقوى مِنْ المفعولِ؛ فأعطي للفاعلِ الأقوى وهو الرفعُ، وللمفعولِ الأضعفُ وهو النَّصبُ، الثالثُ: إِنَّ الرفعَ أوَّلُ، والفاعلَ أوَّلُ، والمفعولَ آخرَ، والنَّصبَ آخرَ، فأعطي الأولَ للأوَّلَ، والآخرَ للآخرِ. انتهى مِنْ أسرارِ العربيَّةِ ^(٥) باختصارٍ.

والحاصلُ أَنَّهُ سُمِعَ في إعرابِ الفاعلِ والمفعولِ أربعةٌ أوجهٍ: رفعُهُما، ونصبُهُما، ونصبُ الفاعلِ ورفعُ المفعولِ، وعكسه، وهو الوجهُ، وما عداه لا يقعُ إِلَّا في الشَّعرِ، أو في شاذٍّ مِنْ الكلامِ: بشرطِ أَمَنِ الإلباسِ، ولا يجبُ أَنْ يدخلَ في الحدِّ الشَّاذُّ ^(٦).

"المذكورُ" أي: الذي ذُكرَ "قبله فعله" [وجوباً، أي] ^(٧): الاصطلاحُ، حقيقةً، نحو: قامَ زيدٌ، أو حكماً كما في الفاعلِ المستترِ، فإنَّ القبليَّةَ ^(٨) فيه حكميَّةٌ كوجوده، أو هو على خلافِ الأصلِ: لما نَعِ الاستتارَ ^(٩).

فإن قلت: لأي شيءٍ اقتصرَ على الفعلِ؟

^(١) في الأصلِ: مطموس. استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

^(٢) يُنظر: همع الهوامع ٢/٢٥٤.

^(٣) يُنظر: المصدر السابق.

^(٤) يُنظر: المصدر السابق ٢/٢٥٢، ٣/٧.

^(٥) يُنظر: أسرار العربيَّة ص ٦١.

^(٦) يُنظر: همع الهوامع ٣/٨٥٧.

^(٧) مستدرکٌ في حاشية المخطوط.

^(٨) في الأصلِ: القبلة.

^(٩) يُنظر: الدُّرَّة السَّنَوِيَّة ل ٧٧.

قلت: لأنه الأصل [وإضافته إلى الفاعل: لصدور مدلوله عنه، أو قيامه به]^(١)، ويحتمل تقدير مضاف، أي: مفيد فعله، أي: [اللغوي]^(٢)، وهو الحدث الصادر منه أو القائم به، نحو: مات زيد.

تنبيهان:

الأول: علم من تعريف الفاعل، أنه لا يكون إلا اسمًا، ولو حكمًا كما تقدم: لأنه مُسندٌ إليه، ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعًا: لأنَّ الرِّفْعَ علامةُ الفاعليَّةِ، ولا يكون إلا مؤخرًا عن فعله، ولو حكمًا كما تقدم: لأنه معمولُ الفعل، وليس فاعلاً فيه، ولم يعتنوا بحال المفاعيل، فلم يعرفوا موضعها الطبيعي، أعني: ما بعد الفاعل: لكونها فضلات.

الثاني: ما ذكره من وجوب تأخير الفاعل عن عامله، هو مذهب البصريين، وعن الكوفيين جواز تقدمه^(٣).

فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين؟

قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فتقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، وبالأفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لابد من الضمير المطابق في "قام"^(٤).

وأعترض على هذا التعريف بأنه يشمل التابع، كالبدل، والنسقي، والبيان، / مع أنه لا يُسمَّى فاعلاً [٢٨/ب]

اصطلاحاً. وأجيب: بأنه مراده به لا على وجه التبعية، بدليل إجراء التوابع بأبواب مستقلة.

فإن قلت: في هذا الرسم نظر: لأنَّ الرِّفْعَ حكمٌ، والحكم فرعُ التَّصَوُّرِ، والتَّصَوُّرُ موقوفٌ على الرسم المأخوذ فيه الحكم: فجاء الدور. ويُجاب: بأن لا نسلم أنَّ تصور الحكم فرعُ تصور الفاعل، فيتوقف على الرسم: لأنَّ الرِّفْعَ لا ينحصر في الفاعل: لتحقيقه في غيره، كناية واسم كان.

"وهو" أي: الفاعل صادق "على قسمين" -ولو أسقط كلمة "على": لكانَ أخصر - قسم "ظاهر" وقسم "مضمّر"، ويجوز جرُّهما على البدلية^(٥)، ونصيهما بمحذوف تقديره: أعني.

(١) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، والتذليل والتكميل ١٧٦/٦، وجمع الهوامع ٢٥٤-٢٥٥، والدرة السنوية ل ٧٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، والتذليل والتكميل ١٧٨/٦، والدرة السنوية ل ٧٧.

(٥) بدل من قسمين، ويجاز أيضاً رفعهما على اعتبار أنهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أحدهما ظاهر، وثانيهما مضمّر.

قال الشيخ رحمه الله: "فالظاهر نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هند، وتقوم هند، وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وتقوم الهندات، وقامت الهنود، وتقوم الهنود، وقام أخوك، ويقوم أخوك، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك" ^(١).

وبدأ بالظاهر: لأنه [الأصل] ^(٢)، فقال: "فالظاهر" وهو ما ليس بمضمير، "نحو": زيد من "قولك" أي: مقولك الذي هو: "قام زيد"، "ويقوم زيد"، "وقام الزيدان"، "ويقوم الزيدان"، "وقام الزيدون"، "ويقوم الزيدون" - والنون التي بها: لرفع توهم الإضافة أو الإفراد، كما تقدم - "وقام أخوك"، "ويقوم أخوك" ^(٣).

تنبيهان:

الأول: يؤخذ من كلام الشيخ أن الاسم الظاهر يرفعه كل من الماضي والمضارع على أنه فاعل إذا أسند إلى غائب مطلقاً معهم، يستثنى (أفعل) التعجب، كـ "ما أحسن زيداً"، وأفعال الاستثناء، نحو: قام الناس ما خلا زيداً، وليس بكراً، ولا يكون زيداً، فإنها لا ترفع إلا الضمير المستتر، وكذلك الأمر يرفعه والبارز ^(٤).

الثاني: إن اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمه، والظرف، والجار والمجرور ^(٥): يرفع الظاهر والمضمير.

قال الشيخ رحمه الله: "والمضمر اثنا عشر، نحو قولك: ضربت، وضربنا، وضربت، وضربتم، وضربتم، وضربتن، وضرب، وضربت، وضربنا، وضربوا، وضربن" ^(٦).

"والمضمر" - ويقال له: الضمير، وهو: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، وسيأتي وجه تسميته بذلك في باب المعارف، إن شاء الله - قسمان: متصل ومنفصل، وكل منهما "اثنا عشر" ضميراً، ومجموع أنواعها أربعة وعشرون.

^(١) متن المقيمة ص ١٢.

^(٢) في الأصل: غير واضحة، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٣) لم يتناول بقية الأمثلة، لعله اكتفى بما ذكر، أو خلت منها نسخه.

^(٤) ينظر: الدرة الشنوية ل ٧٨.

^(٥) هذا مذهب الكوفيين، والأخفش والمبرد من البصريين أن الظرف والجار والمجرور إذا تقدمتا على الاسم يرتفع بهما، ومنهجه البصريين أنه يرتفع بالابتداء، ينظر: الإنصاف المسألة السادسة ص ٤٨.

^(٦) متن المقيمة ص ١٢.

فالمتصل: هو الذي لا يُبتدأ به، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار^(١).

وبدأ به: لأنه أخصر من المنفصل. قال الرضي: أن أصل الضمائر المتصل المستتر: لأنه أخصر، ثم المتصل البارز: [لأنه أخصر من المنفصل بالاستتار]^(٢): لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر [الاتصال]^(٣). انتهى^(٤).

ويرفعه الماضي، والمضارع، والأمر، وغير ذلك مما تقدم، "نحو": التاء من "قولك": أي مقولك الذي هو: "ضربت" - بضم التاء - للمتكلم وحده: لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوه بها: لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب. ثم الغائب في محل رفع الفاعلية بـ "ضرب"، وهكذا ما يأتي.

"و" نا من قولك: "ضربنا" - بسكون الباء - بنا: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، وكذا حيث

سكن ما قبلها و كان غير ألف، وإن انفتح ما قبلها لفظاً أو / تقديرًا ، فهي مفعولة ، وهذا كله مع الماضي، أمّا مع المضارع والأمر فهي مفعولة أبداً.

"و" تاء من قولك: "ضربت" - بفتح التاء - للمخاطب المذكور.

"و" تاء من قولك: "ضربت" - بكسر التاء - للمخاطبة المؤنثة.

"و" تاء من قولك: "ضربتُما" - بضم التاء - للمثنى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً، والميم والألف علامة التثنية. قال الرضي: شركوا في المتكلم بين الذكر والمؤنث، وزادوا الميم قبل ألف المثنى في (تما)، وقبل واو الجمع في (تموا): لئلا يلتبس بالمخاطب والمتكلم إذا أشبع حركة التاء وحذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها. وزيدت للمؤنث نونً مشددة: ليكون بإزاء الميم والواو في المذكر^(٥). انتهى باختصار.

"و" تاء من قولك: "ضربتُم" - بضم التاء - لجماعة الذكور المخاطبين، والميم علامة الجمع، وضُمَّت التاء مع الميم في ذلك كله: إجراء للميم مجرى الواو، ولتقاربهما في المخرج.

(١) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ١١١.

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في نص الرضي، ووجوده أخل بالمعنى.

(٣) في الأصل: الانفصال. لعله سهو منه.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الجاحظ ١٦٨/٣.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١٤٨/٣، ١٤٩، ١٥٠.

"و" تاءٌ مِنْ قولِكَ: "ضَرَبْتَنِّ" - بضمِّ التَّاءِ - لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، والتَّوْنُ المشددةُ علامةُ الجمعِ، ولا تقعُ هذه التَّاءُ إلَّا فاعلةً أو نائبةً عن الفاعلِ. فهذه أمثلةُ المخاطبِ.

وما بقي للغائبِ وهو قولُكَ: بَكَرَ ضَرَبَ - بفتحِ الرَّاءِ - في "ضَرَبَ" ضميرٌ مستترٌ جوازًا، تقديرُهُ: هو عائدٌ على بكرٍ للمفردِ المذكِرِ الغائبِ.

تنبيهٌ: قولُهُم: تقديرُهُ "هو" لم يريدوا أنَّ المستترَ لفظُ (هو)، بل المرادُ أنَّه إذا أُريدَ تفسيرُ معناه فُسِّرَ بـ(هو)، فإنَّ المستترَ له صورةٌ في العقلِ، لا في اللفظِ .

وقولُكَ: دَعَدْتُ ضَرَبْتُ، في "ضَرَبْتُ" ضميرٌ مستترٌ جوازًا، تقديرُهُ: "هي" عائدٌ على (دَعَدْتُ) للمفردةِ المؤنثةِ، والتَّاءُ الساكنةُ حرفٌ دالٌّ على تأنيثِ الفاعلِ على المشهورِ^(١).

وقولُكَ: العمرانُ "ضرباً"، فالألفُ ضميرُ المثني المذكِرِ الغائبِ عائدٌ على (العمران).

وتقولُ: الهندانُ ضربتا. فالألفُ ضميرُ المثني المؤنثِ الغائبِ عائدٌ على "الهندان"، والتَّاءُ علامةُ التأنيثِ، وأصلُها السُّكُونُ لَكُنَّها حركتُ؛ لالتقاءِ الساكنين، وفُتِحَتْ لمناسبةِ الألفِ. قلتُ: وهذا المثالُ ساقطٌ مِنْ أصلِ الشَّيخِ.

وقولُكَ: المسلمونُ "ضربوا"، فالواوُ ضميرُ جماعةِ الذُّكورِ الغائبينِ العائدُ على (المسلمون)، والألفُ زائدةٌ في الخطِّ؛ فرقاً بينها وبينَ واوِ العطفِ.

وقولُكَ: الهنداتُ "ضربنَّ"، فالتَّوْنُ ضميرُ جماعةِ النُّسوةِ الغائباتِ عائدٌ على الهنداتِ. قال الرُّضَيُّ: واقتصروا على نونٍ واحدةٍ؛ لأنَّها في مقابلةِ الواوِ إذا كانتِ واحدةً^(٢).

فإن قلتَ: لأي شيءٍ بدأ بضميرِ المتكلمِ؟

قلتُ: لأنَّه أعرفُ المعارفِ بعدَ اسمِ اللهِ تعالى.

وأخَرُ ضميرِ الغائبِ؛ لأنَّه دونَ الكلِّ. والصَّرْفِيُّون يبدؤون بالغائبِ؛ لأنَّه مجردٌ عن اللواحقِ/ ثُمَّ [٢٩/ب]

يراعون أسلوبَ التَّرقِي. انتهى.

وتقولُ مع المضارعِ: أَضْرِبُ، وَنَضْرِبُ إلى آخرِها.

وتقولُ مع الأمرِ: اضْرِبْ، اضْرِبْنَا، اضْرِبُوا، اضْرِبِي، اضْرِبْنَ.

^(١) قال ابن هشام في المغني ١/١٣٧: "زعم الجلولي أنَّها اسم. وهو خرق لإجماعهم".

^(٢) يُنظر: شرح الرُّضَيِّ على كافِّيَّة ابن الحاجب ١٥١/٣.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

"وهو الاسم، المرفوع، الذي لم يذكر معه فاعله. فإن كان الفعل ماضيًا: ضمَّ أوله وكسِرَ ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا: ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره"^(١).

ولما فرغ من الفاعل، طفق في نائيه، فقال: "باب المفعول الذي لم يسم"، أي: لم يذكر معه فاعل فعله الاصطلاحي بأن ترك ولم يقصد، فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لفظًا ولا تقديرًا. وأضاف الفاعل إلى [ضمير]^(٢) المفعول: لملاسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به^(٣)، ويحتمل ما قررناه.

وترجم ابن مالك في ألفيته باب "النائب عن الفاعل"^(٤)، قال أبو حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك^(٥).

وفي المغني: إن عبارة النائب أولى لوجهين، أحدهما: أنها أخصر، وثانيهما: أنها أوضح في المراد. والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر^(٦). انتهى.

أمّا الأخصر: فلأن هذه العبارة كلمتان بخلاف السابقة فإنها سبع كلمات. وأمّا الأوضح: فموجود.

ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبًا على المبتدئ، فقال: "وهو" أي: المفعول الذي لم يسم فاعله. "الاسم" حقيقة أو حكمًا، ويرد عليه الجار والمجرور، اللهم إلا أن يقال: إنه في حكم الاسم. وفيه ما تقدم.

(١) متن المفهومة ص ١٢.

(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٣) ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهري ص ٩٣.

قال ابن هشام في اللوحة البدرية ٣٩١/١: "المفعول الذي لم يسم فاعله ففيه خدوش: لأن المفعول إنما يتبادر للذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به، والمرفوع في هذا الباب لا يختص به. ولأنه يصدق على المنصوب في نحو: أعطي زيد درهمًا أنه مفعول لم يسم فاعله".

(٤) قال ابن مالك ص ١٧.

يُنُوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ فيما له كنيئ خير نائل

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٥/٦.

(٦) ينظر: ٣٢١/٢.

"المرفوع" لفظاً، أو تقديرًا، أو محلاً بما أُسندَ إليه مِنْ فعلٍ أو اسمٍ مفعولٍ. وفيه ما تقدّم. فإن كنتَ حيًّا كفاك ما سبق، وإلا فالميتُ لا ينفعُه التّكرارُ، ولو تليتُ عليه صحاحُ الأخبار!

"الذي لم يُذكر معه فاعله" اصطلاحاً بأن تُركَ ولم يقصد... إلخ؛ لقيامه مقامه في إسنادِ العاملِ إليه، ووجوب تأخّره عنه، واستحقاقه الاتصالَ به^(١). وفي وجوب الرّفع، والعُمديّة، وتأنيث الفعل لتأنيثه، ولا يردُّ عليه نحو: مرَّ بهندان؛ لأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ لفظاً أعني الجارَّ والمجرورَ مِنْ حيثُ هوَ هوَ ليسَ بمؤنثٍ، فلا وجهَ لتأنيثِ العاملِ^(٢).

فإن قلت: هذا الرّسمُ صادقٌ على الرّبيعِ في قولهم: أنبتَ الرّبيعُ البقلَ، فإنَّه اسمٌ حُذفَ فاعله. أي: أنبتَ اللهُ البقلَ وقتَ الرّبيعِ، قلتُ: المرادُ بفاعلِهِ ما قررناه فلا يردُّ هذا.

واعلم أنَّ الأغراضَ التي يُحذفُ لأجلِها الفاعلُ مِنْها: التّعظيمُ، نحو: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾^(٣)، و مِنْها: التّحقيرُ، نحو: ضُربَ الأميرُ، و مِنْها: قصدُ صدورِ الفعلِ عن أي فاعلٍ كانَ، نحو: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾. و مِنْها: الإيجازُ كقوله: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤)، و مِنْها: الإيهامُ، نحو: ضُربَ زيدٌ، و مِنْها: التّوافقُ، سواءً كانَ في رءوس^(٥) الأي^(٦) ﴿مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾^(٧)، أم في قوامِ الشّعْرِ، كقوله: [الطّويل]

[٣٩]- وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ^(٨)

(١) في الأصل: غير واضحة، ولعلَّ ما أثبت هو الصّواب.

(٢) يُنظر: شرح مختصر التّصريف العزّي ص ٨٩.

(٣) سورة الدّاريات، آية: ١٠. التقدير: قتل اللهُ الخراصين. حذف لفظ الجلالة وأقيم الخراصون مقامه.

(٤) سورة النّحل، آية: ١٢٦. التقدير: بسبب مماثل لما عوقبتم. يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨١٠.

(٥) وتكتب أيضًا: رؤوس؛ لأنَّ حركة الهمزة وما قبلها الضّمّ، ولكن لكراهة توالي الأمثال تكتب: رؤوس. كلا الكتابين صحيحة.

(٦) في الأصل: الأي.

الأي: اسم جنس جمعي، مفردة: آية. يُنظر: جوانب الدّرس التّصريفي للفظ "آية" لأبي أوس إبراهيم الشّمسان- مجلة كلية الآداب (مكتبة الأسكندرية)- ص ٢٧٣- ٣١٠.

(٧) سورة الليل، آية: ١٩.

(٨) قائله: لبيد بن ربيعة، ديوانه تحقيق حمدو طماس ص ٥٦. وقيل: يزيد بن الحكم الثّقفي.

من شواهد: الحماسة البصريّة تحقيق مختار الدين أحمد ١٧/ ٢، والشّعْر والشّعراء ٢٧٠/ ١، واللسان "عمر"، وخزانة الأدب ١١٧/ ٥.

بلا نسبة في: بغية الإيضاح ٧٥/ ١، والمواهب الرّحمانيّة ل ٣٣، وحاشية العطار على شرح الأزهريّة ص ٩٣.

الشّاهد: "تُرَدُّ الودائع"، حذف الفاعل وأقيم نائبه (الودائع) مقامه.

رواية البَيَّوان:

وما المَالُ والأَهْلُونَ إلا وديعةٌ ولا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الودائعُ

أو في السَّجْع، نحو: مَنْ طابَتْ سِريرُته؛ حُمِدَتْ سِريرُته. ومنها: الجَهْلُ، نحو: سُرِقَ المتاعُ، ومنها: العلمُ
نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(١)، ومنها/غير ذلك ممَّا تقررَ في علمِ المعاني^(٢).

ومما يُنسبُ لأبي حَيَّانَ في حذفِ الفاعلِ، وإقامةِ المفعولِ مقامَه قوله^(٣): [الرَّجَز]

[٤٠]- وَحَذَفَهُ لِلْخَوْفِ، وَالْإِهْـمَامِ

وَالْوِزْنَ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالْإِعْظَامِ

وَالْعِلْمِ، وَالْجَهْلِ، وَالْإِخْتِصَارِ

وَالسَّجْعِ، وَالْوَفَاقِ، وَالْإِيثَارِ

"فإنَّ كانَ الفعلُ" الذي يبنى للمفعولِ "ماضيًا ضَمَّ أوله" وجوبًا لفظًا أو تقديرًا، "وكُسِرَ ما قبلَ
آخره" كذلك إنَّ لم يكنْ مكسورًا، كـ"ضُرِبَ وكيلاً"، وأصله: كَيْلٌ بضمِّ الكافِ وكسرِ
الياءِ، فأستثقلتْ كسرةُ الياءِ فنُقلتْ إلى الكافِ، فصارتْ: كَيْلٌ بكسرِ الكافِ وسكونِ الياءِ، فضمَّ
الكافِ وكسرُ الياءِ مقدَّران، وشُدَّ أصلُه: شُدِّدَ، فأدغمَ أحدُ المثلينِ في الآخرِ. فكسرُ أولهما مقدَّرٌ.

تنبيهٌ: قالَ سعدُ الدِّينِ والسَّيِّرُ في ضَمِّ الأوَّلِ، وكسرِ ما قبلَ الآخرِ: لأنَّه لا بدَّ مِنْ تغييرٍ؛ لِيتميَّزَ
مِنْ^(٤) المبنيِّ للفاعلِ، والأصلُ: فَعَلٌ، فغيَّروه إلى "فَعِلٌ" بضمِّ الأوَّلِ، وكسرِ الثاني دونَ
سائرِ الأوزانِ؛ لِيَتَبَعَدَ عَنْ أوزانِ الاسمِ. ولو كُسِرَ الأوَّلُ، وضمَّ الثاني لحصلَ هذا الغرضُ، لكنَّ
الخروجَ مِنَ الضَّمةِ إلى الكسرةِ أولى مِنَ العكسِ؛ لأنَّه طلبُ خِفَّةٍ بعدَ ثَقَلٍ، ثُمَّ حُمِلَ غيرُ الثلاثيِّ
المجرَّدِ عليه في ضَمِّ الأوَّلِ، وكسرِ ما قبلَ الآخرِ^(٥). انتهى.

وإنَّ كانَ الفعلُ الذي يُبنى للمفعولِ مضارعًا ضَمَّ أوله وجوبًا لفظًا أو تقديرًا، وفُتِحَ ما قبلَ
آخره كذلك، كـ"يُضْرَبُ، وَيُبَاعُ"، وأصلُه: يُبَيِّعُ بضمِّ أوله وفتحِ الياءِ، فنُقلتْ فتحةُ الياءِ إلى ما قبلَها؛
فقلبتْ الياءُ ألفًا؛ لتحركِها الأصليِّ، وانفتاحِ ما قبلَها بعدَ الثَّقَلِ، ففتحةُ الباءِ مقدَّرةٌ، ويشدُّ،
وأصلُه: يشدُّ بدالين، أدغمَ أحدُ المثلينِ في الآخرِ. ففتحُ أولهما مقدَّرٌ.

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٠. التقدير: قضى الله الأمر، حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه؛ للعلم به.

(٢) قال الجرجاني في التعريفات ص ١٥٦: "علم المعاني: علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال".

وينظر: علم المعاني لـ بسيوني عبد الفتاح ص ٨٢-٨٤.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضَّرْب ١٣٢٥/٣. والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل ٢٢٢٧/٦.

(٤) جاء حرف الجر "من" هنا بمعنى المجاوزة.

(٥) يُنظر: شرح مختصر التصريف العزّي ص ٥٤.

تنبيه: إنما فُتِحَ ما قبل الآخر؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع، الذي هو أثقل من الماضي. وسكت عن فعل الأمر؛ لأنه لا يُبنى للمفعول؛ لفساد الصيغة. واقتصر على الفعل؛ لأنه الأصل. وإلا فاسم الفاعل يغير إلى صيغة اسم المفعول، نحو: مضروب.

قال الشيخ رحمه الله: "وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر، فالظاهر، نحو قولك: ضَرَبَ زيدٌ، ويُضَرَّبُ زيدٌ، وأكرم عمرو، ويكرم عمرو"^(١).

"وهو" أي: المفعول الذي لم يسم فاعله صادق "على قسمين" لو حذف كلمة "على" لكان أخصر وأوضح. وفصله لما تقدّم - قسم "ظاهر"، وقسم "مضمر" - كما تقدّم في الفاعل - فالظاهر: ما ليس بمضمر ويرفعه الماضي، "نحو [قولك]"^(٢) "زيدٌ من: ضَرَبَ زيدٌ" - بضم الضاد وكسر الراء - فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وزيدٌ: مفعول لما لم يسم فاعله، ويُسمى أيضًا نائبًا عن الفاعل. والأصل: ضَرَبَ بكر زيدا، بمعنى أن الأولى والأبين إسناد الفعل إلى الفاعل.

وما ذكره المصنف من أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول هو الأصح - وعزّي لسيبويه^(٣) - وذهب قوم إلى أنه أصل برأيه^(٤).

والمضارع "يُضَرَّبُ زيدٌ" بضم الياء وفتح الراء: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، أو مبني للمفعول

أو المجهول، وزيدٌ: مفعول ما لم يسم فاعله، / أو نائب الفاعل. [٣٠/ب]

ولا فرق في الفعل بين أن يكون مجردا كما مرّ، أو مزيدا، نحو: "أكرم عمرو" - بضم الهمزة، وكسر الراء - "ويكرم عمرو" - بضم الياء وفتح الراء - وإعرابهما على وزن ما مرّ. وقس عليه أقسام الظاهر المذكورة في باب الفاعل.

تنبيه: "عمرو يكتب بالواو في حال الرفع والجر؛ للفرق بينه وبين عمر، ولم يحتج إلى ذلك في حال النصب؛ لوقوع الفرق بألف التثنية، وخُصّ بذلك عمرو دون عمر؛ لخفته"^(٥). انتهى من

(١) متن المقدمة، ص ١٢.

(٢) لم يذكرها الوشاء، لعلّه سهو منه.

(٣) وأكثر التّحويين يُنظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٩٥١، ٩٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/

٥٤٠، وهمع الهوامع ٣٦/٦.

(٤) الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة يُنظر: المقتضب ٥٠/٤، وارتشاف الضرب ١٣٤٠/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٤٠.

وهمع الهوامع ٣٦/٦.

(٥) اللال الفريدة في شرح القصيدة - رسالة ماجستير - تحقيق عبدالله عبد المجيد نمكاني ٣٠-٣١.

الفاسي^(١).

ويرفعه أيضًا اسمُ المفعول، نحو: زيدٌ مضروبٌ عبده، والمصدر: أعجبني أكلُ الخبر، إن جعلَ مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى نائبِ الفاعلِ، أي: أعجبني أَنْ أكلَ الخبرَ.

قال الشيخُ رحمه الله: "والمضمرُ اثنا عشر، نحو قولك: ضُربتُ، وضُربنا، وضُربتَ، وضُربتِ، وضُربتُما، وضُريتُم، وضُريتُنَّ، وضُربَ، وضُربتِ، وضُربنا، وضُربوا، وضُرينَّ"^(٢).

"والمضمرُ [اثنا عشر]"^(٣) "قسمان: متصلٌ ومنفصلٌ، فالمتصلُ "نحو": "التاء" مِنْ "قولك" أي: مقولك الذي هو: "ضُربتُ" -بضمِّ الضَّادِ وكسرِ الرَّاءِ- فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، والتَّاءُ المضمومةُ ضميرُ المتكلمِ حدّه في محلِّ رفعِ نائبِ الفاعلِ.

"و" (نا) مِنْ قولك: "ضُربنا" كذلك، فناء: ضميرُ المتكلمِ، معهُ غيره، أو المعظمُ نفسه كذلك.

"و" (تاء) مِنْ قولك: "ضُربتُ" -بفتحِ التَّاءِ للمخاطبِ- كذلك.

"و" (تاء) مِنْ قولك: "ضُربتِ" -بكسرِ التَّاءِ- للمخاطبةِ كذلك أيضًا.

"و" (تاء) مِنْ قولك: "ضُريتُما" -بضمِّ التَّاءِ- للمثنى المخاطبِ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا كذلك، والميمُ والألفُ حرفانِ دالانِ على التثنيةِ، وفيه ما تقدّمُ فلا تغفل!

"و" (تاء) مِنْ قولك: "ضُريتُم" -بضمِّ التَّاءِ- أيضًا للجمعِ المذكرِ المخاطبِ كذلك، [و الميمُ علامةُ الجمعِ]^(٤).

"و" (تاء) مِنْ قولك: "ضُريتُنَّ" -بضمِّ التَّاءِ- لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، والتَّوْنُ المشددةُ علامةُ الجمعِ.. فهذه أمثلةُ الحاضرِ.

"و" تقولُ في الغائبِ "ضُربَ" -بضمِّ الضَّادِ وكسرِ الرَّاءِ- فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، وفيه ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديره "هو" للمفردِ الغائبِ في محلِّ رفعِ نائبِ الفاعلِ، وفيه ما تقدّمُ.

"وضُربتُ" كذلك تقديره "هي" للمفردةِ الغائبةِ كذلك، والتَّاءُ علامةُ التَّانيثِ.

^(١) الفاسيُّ: هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الفاسي. كان رأسًا في القراءات والنحو. ولد في فاس سنة ٥٨٠هـ. استوطن حلب. توفي سنة ٦٥٦هـ. من مصنفاته: اللآلئ الفريدة في حلِّ قصيدة الشاطبية. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٨٧/١٦، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٩.

^(٢) متن المقيمة ص ١٣.

^(٣) لم يذكرها الوشاء، لعلّه سهو منه، أو خلط منها نسخه.

^(٤) مستدرک في حاشية المخطوط.

وَضُرِبًا" كذلك، والألفُ ضميرُ المثنى المذكر الغائبِ كذلك.

و"ضربتَا"^(١) كذلك، والألفُ ضميرُ المثنى المؤنث الغائب كذلك، والتَّاءُ علامةُ التَّأْنِيثِ، وفيه ما تقدَّم. ولَمَّا كَانَ ضميرُ المثنى الغائبِ مطلقاً، وهو الألفُ؛ استغنى بمثالٍ واحدٍ.

"وَضُرِبُوا" كذلك، والواوُ ضميرُ جمعِ المذكرِ الغائبِ كذلك، وفيه ما تقدَّم.

"وَضُرِبْنِ" كذلك، والنُّونُ ضميرُ جمعِ الإناثِ الغائباتِ كذلك، وفيه ما تقدَّم؛ لأنَّك تضمُّ الماضي، وتكسرُ ما قبلَ آخره.

والمنفصلُ -وسياتي حُدُّه أَنْفَاً^(٢)- ما ضُرِبَ إِلَّا أَنَا، وما ضُرِبَ إِلَّا نَحْنُ... إلخ، والفعلُ في جميعِ ذلك مضمومُ الأوَّلِ، مكسور ما قبلَ الآخر، وتقولُ: إِنَّمَا ضُرِبَ أَنَا، وَإِنَّمَا ضُرِبَ نَحْنُ... إلخ، ومعِ المضارعِ ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنَا، وَإِنَّمَا يُضْرَبُ أَنَا... إلخ، بضمِّ الأوَّلِ، وفتحِ ما قبلَ الآخرِ.

فائدة: الأولى بالنيابة عن الفاعلِ المفعولُ به، فإن لم يوجد، / فالمصدرُ المختصُّ، نحو: ﴿فَإِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٣)، فإن لم يوجد، فظرفُ الزَّمانِ المختصُّ، نحو: صِيَمَ رَمَضَانٌ، فإن لم يوجد فظرفُ المكانِ المختصُّ، نحو: جُلَسَ مَكَانَكَ، فإن لم يوجد، فالجارُّ والمجرورُ المقيَّدُ، نحو: ﴿وَلَمَّا سَقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾^(٤).

(١) استدركها الوشاء على ابن أجزوم.

(٢) من معاني "أنفاً":

أ. أوَّل وقت يقرب مني سواء كان في الماضي أو المستقبل. هذا المعنى ينطبق على قول الوشاء: "وسياتي حُدُّه أَنْفَاً".

ب. لا ابتداء؛ أي سيأتي ذكره مبتدئاً به.

ج. الآن. اللسان "أنف".

(٣) سورة الحاقة، آية: ١٣، نفخة: (مصدر) ناب مناب الفاعل.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٤٩، في أيديهم: (جار ومجرور) ناب مناب الفاعل.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المبتدأ والخبر

قال الشيخ رحمه الله: "المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية"^(١).

هذا "باب المبتدأ والخبر"، قال القرافي: ولشدة احتياج كلٍّ منهما إلى الآخر: عدَّهما غالبُ أهل الفنِّ بابًا واحدًا. وإن اختلف تعريفُهما. وحسنُ إيلاء هذا الباب لما قبله وجودُ الإسنادِ الحاصل نظيره في بابِ الفاعلِ، ورُجِّحَ تقدُّمه على ما بعده؛ كونُ ما بعده إمَّا ناسخٌ وإمَّا تابعٌ. وكلاهما يستدعي سبقَ منسوخٍ ومتبوعٍ^(٢). انتهى.

تنبيه: التسميةُ بالمبتدأ والخبر هي الشهيرة، وسيبويه يقول: المبنيُّ والمبنيُّ عليه^(٣)، والأصوليون يقولون: المحكومُ به والمحكومُ عليه، والمنطقيون يقولون: الموضوعُ والمحمولُ، والبيانون يقولون المسندُ والمسندُ إليه^(٤).

و"المبتدأ: هو [الاسم]"^(٥) - حقيقةً أو حكمًا، وفيه ما تقدَّم من السُّؤالِ والجوابِ، فلا تغفل! - "المرفوع" لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا، وفيه ما تقدَّم أيضًا، فلا تغفل!

فإن قلت: لأي شيءٍ أهتم رافعَه؟

قلت: ليكونَ كلامُه جاريًا على كلِّ الأقوالِ في رافعِه، والصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، وهو: كونُ الاسمِ مجردًا عن العواملِ اللفظيةِ، أي: إسنادُ غيره إليه، وإسنادُه إلى غيره. وهذا مذهبُ سيبويه والجمهور^(٦).

"العاري" أي: المجردُ "عن العواملِ اللفظيةِ" عن الرَّائدةِ وشبهها.

فإن قلت: لأي شيءٍ لم يقيَّدَها بما ذكرنا؟

(١) متن المقدمة ص ١٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ينظر: ١٢٦-١٢٧.

(٤) ينظر: الدرة الشنوية ل ٨٢، والمواهب الرِّحمانية ل ٤١.

(٥) "سم" مستدركة في حاشية المخطوط.

(٦) ينظر: الكتاب ١-١٢٧/٢-٨١، والمقتضب ٢/٤٩-١٢٦/٤، وارتشاف الضرب ٣/٨٥.

قلت: أراد العاري... إلخ حقيقة أو حكماً- وكلُّ من المجرور بالزائد^(١) وشبهه^(٢) الزائد عارٍ حكماً-؛ لأنَّ الزائد وجوده كلاً وجوداً. ومن المجرور بحرف زائد "حَسْبُ" من قولك: بحسبك درهمٌ، فإنَّ حسب: مبتدأ في محلِّ رفع بالابتداء، والباء: فيه زائدة، ومن المجرور بحرف يشبه الزائد: "أبي المغوار" من قول القائل^(٣): [الطَّويل]

[٤١]- *لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ*

فإن قلت: يردُّ على هذا الحدِّ اسمُ (إنَّ)، فإنَّه مبتدأ، ولهذا يجوزُ العطفُ على محلِّه بالرفعِ، مع أنَّه ليسَ عارياً عن العواملِ المذكورة. قلت: أجاب الرُّضيُّ بأنَّ "إنَّ" لما لم تغيِّر المعنى، وهي مقوِّيةٌ كانت بمنزلة الزائدة^(٤).

وأوردَ عليه أنَّه لا ينفعُ في "لا" النَّافِيَّةُ للجنسِ، فإنَّ اسمها يجوزُ رفعُ صفته على المحلِّ، ولا يمكنُ أن يُقال: إنَّ "لا" بمنزلة الزائدة؛ لتغييرها المعنى قطعاً.

فإن قلت: نحنُ لا نحمل الصِّفَّةَ المرفوعةَ على اسمِها وحدَّه، بل على محلِّ المركَّبِ، وهو (لا) مع اسمِها، وهو مجردٌ عن العواملِ. قلت: هذا المركَّبُ يخرجُ عن حدِّ المبتدأ، بقولهم: هو الاسمُ، وليسَ

(١) في الأصل: زايد.

(٢) في الأصل: يشبه.

(٣) صدر البيت:

فقلت: ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ دعوةً

قائله: كعب بن سعد الغنوي.

من شواهد: شرح أبيات سيبويه للسيراقي ٢/٢٤١، والأصمعيات ص ٩٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٨٤، واللسان "علل" - "جوب"، وخزانة الأدب ١/٤٢٦.

بلا نسبة في: مغني اللبيب ١/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤، وشرح التصريح ١/١٩١، وحاشية الأشموني ١/١٨٢، وجمع الهوامع ٤/٢٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٢، واللسان "لم".

الشاهد: "لعلَّ" حرف يشبه الزائد.

ولصدر البيت روايات أخرى:

فقلت: ادعُ أخرى، وارفعِ الصَّوتَ رفعةً

و

فقلت: ادعُ أخرى، وارفعِ الصَّوتَ جهرةً

ورواية أخرى لعجزه:

لعلَّ أبا المغوارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وعلى هذا لا شاهد.

(٤) يُنظر: شرح الرُّضي على كافية ابن الحاجب ١/٢١٧.

باسمٍ، بل هو حرفٌ مع اسمٍ، إلا أن يقال: / أنه بالتركيب صار كاسمٍ واحدٍ، لكن الاعتراضُ واردٌ على [٣١/ب] من أجاز رفعَ صفةِ اسمٍ (لا) إذا كان مضافاً، نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفٍ في الدارِ، فإنه لا يصحُّ فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسمٍ واحدٍ^(١).

تنبيه: الاسمُ [في الحدِّ]^(٢) جنسٌ يشمل الصريحَ، كزيدٍ من قولك: زيدٌ قائمٌ، والمؤوَّلُ كـ (أنْ تصوِّموا) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٣)، فإنه مبتدأٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وخيرٌ: خبره. وخرج به الفعلُ، والحرفُ، والجملةُ.

فإن قلت: قد وقع الفعلُ مبتدأً في قولهم: تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ^(٤) خيرٌ من أنْ تراه^(٥)، قلت: الحقُّ أنه مؤوَّلٌ بالمصدرِ، أي: سماعُك.

فإن قلت: قد وقع الحرفُ مبتدأً في نحو: من حرفٍ جرٍّ، والفعلُ مبتدأً في نحو: ضربَ فعلٌ ماضٍ، فإنَّ الحكمَ على الحرفِ والفعلِ لا على الاسمِ، وإلا لَكُذِباً، فإنَّ الاسمَ لا يكونُ

^(١) يُنظر: شرح الرُّضِّي على كافِّيَّة ابن الحاجب ١/٢١٧، ٢١٨.

^(٢) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

^(٤) المعَيْدِيُّ: بضم الميم، وفتح العين، وإسكان الياء، وكسر الدال، وياء مثددة بعدها- منسوب إلى معد بن عدنان. يُنظر: وفيات الأعيان ٤/٦٨.

^(٥) قال الميدانيُّ في مجمع الأمثال تحقيق محمَّد عبد الحميد ١/١٢٩: "يضرب لمن خبره خير من مرأه".

وقيل: أوَّل من تكلم به المنذر بن ماء السماء. ينظر: أمثال العرب للضبيِّ تحقيق إحسان عباس ص ٥٥، ووفيات الأعيان ٤/٦٨. من شواهد الكتاب ٤/٤٤، والبيان والتبيين ١/١٥٤-٢٠٠، والشعر والشعراء ص ٦٢٢، والفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبد العليم الطحاوي ص ٦٥، والزاهر في معاني كلمات النَّاس للأنباريِّ تحقيق حاتم صالح الضَّامن ٢/٢٣٥، والعقد الفريد للأندلسي ٢/١٤٦، وشرح الرُّضِّي على كافِّيَّة ابن الحاجب ١/٢١٨، وخزانة الأدب ١/٣١٢.

رُوي هذا المثل بثلاث روايات:

الأولى: أن تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه. الفعل "تسمع" منصوبٌ بأن المصدرية، والمبتدأ هو المصدر المنسبك من أن والفعل، فلا إشكال فيها.

الثانية: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه. انتصب الفعل المضارع "تسمع" بأن المصدرية المحذوفة، والقياس أنه متى حذفت: ارتفع الفعل المضارع؛ لضعف عامل النصب.

الثالثة: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه. ارتفع الفعل المضارع "تسمع" بعد حذف أن المصدرية، وهذا هو القياس، فلا إشكال فيها.

والرَّوَايتَانِ الثَّانِيَّةُ والثَّالِثَةُ هما الرَّوَايتَانِ اللَّتانِ تكلم عنهما المؤلِّف وخَرَّجهما.

حرفًا ولا فعلاً، قلت: المشهور عند النحويين أنَّ (مِنْ)، و (ضَرْبَ) اسمان مبنيان أريدَ بهما الأفعال والحروف المستعملة في معنهما^(١).

وخرج بـ"المرفوع" المنصوب مِنْ حيث هو، والمخفوضُ بغير زائدٍ أو شبهه، فلا ينافي ما سبق مِنْ أنَّ اسمَ "إِنَّ" و"لَا" مبتدأ.

و[خرج]^(٢) ما لا إعرابَ له، كالأعداد^(٣)، واسمِ الفعلِ عندَ الجمهورِ^(٤).

وخرج بـ"العاري".... إلخ الفاعل، ونائبه، واسمُ كَانَ وأخواتها، ومنها: أفعالُ المقاربة، وخبرُ إِنَّ وأخواتها، وخبرُ لَا النافية للجنس.

وشملَ التعريفُ المبتدأَ المسندَ إليه ما بعده، نحو: زيدٌ قائمٌ، أو المسندَ إلى ما بعده وصفاً كان، أو مضافاً إلى وصفٍ مِنْ اسمِ فاعلٍ، أو اسمِ مفعولٍ، أو صفةٍ مشبهةٍ، أو اسمِ تفضيلٍ معتمداً على استفهامٍ، أو نفي بحرفٍ أو غيره فيهما رافعاً لما يغني عن الخبرِ بأنْ يكونَ مع الوصفِ كلاماً كالخبرِ مع المبتدأ.

قالَ الشيخُ رحمه الله: "والخبرُ: هو الاسمُ المرفوعُ المسندُ إليه، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون"^(٥).

ولما فرغَ مِنْ حدِّ المبتدأ، طفقَ في حدِّ الخبرِ، فقال: "والخبرُ" -أي: خبرُ المبتدأ الأصلي، وهو المفرد- "هو الاسمُ المرفوعُ" وفيه ما تقدَّم مِنْ السُّؤالِ والجوابِ.

فإن قلت: لأي شيءٍ أهتمُّ رافعه؟

(١) يُنظر: الدرّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ لـ ٨٣.

(٢) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٣) ما لا يعرب من الأعداد هي الأعداد المسرودة. فمن أراد إحصاء أشياء أو أشخاص. فإنَّه يشير إليها فرداً فرداً غالباً. ويقول: (واحدٌ، اثنان، ثلاثة... إلخ) بلا إعراب.

وكالأعداد حروف الهجاء المسرودة، ومنها: الحروف المقطعة في أوائل بعض الشُّور. نحو: (الف، لام، ميم).

(٤) مذهب الأَخْفَش أنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب. ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور، ومذهب آخر يرى عكس ذلك:

*ذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري إلى أنَّها في موضع نصب.

*ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّها في موضع رفع على الابتداء. وأغنى الضَّمير المستكن فيها عن الخبر. يُنظر: ارتشاف الضَّرْبِ

٥/٢٣١١، وشرح الأشموني ٤٣/١، وجمع الهوامع ٥١/١.

(٥) متن المقيِّمة ص ١٢.

قلت: ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال في رافعه، والصحيح أنه المبتدأ، وقيل: الابتداء^(١).

"المسند إليه" أي: المحكوم به على المبتدأ بأنه هو، أو ليس هو.

فإن قلت: لأي شيء كان الأصل في الخبر الإفراد؟

قلت: لأن تركيبها يتضمن نسبة أمرٍ إلى آخر، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا لكانت [هناك]^(٢) نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبراً واحداً، فالتقدير في: زيد ضرب غلامه: زيد مالك لغلام ضارب^(٣).

"نحو قولك": أي مقولك الذي هو "زيد قائم"، و"الزيدان قائمان"، و"الزيدون قائمون".

والنون أتى بها: لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

قال الشيخ رحمه الله: "والمبتدأ قسمان: ظاهر، ومضمر. فالظاهر ما تقدم ذكره. والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن. نحو قولك: أنا قائم، ونحن قائمون، وما أشبه ذلك"^(٤).

"والمبتدأ" - من حيث هو، وتقدم سر قولنا من حيث هو - "قسمان" - ويجري ما في المعربات

قسمان هنا - قسم "ظاهر"، وقسم "مضمر"، "فالظاهر ما تقدم ذكره" من نحو قولك: زيد

قائم... إلخ، و"المضمر" - تقدم تعريفه في باب الفاعل - قسمان: متصل / وتقدم حده، ومنفصل: وهو [١/٣٢]

الذي يصح الابتداء به، ويقع بعد إلا أو ما هو في معناها.

"اثنا عشر" ضميراً منفصلاً، "وهي: أنا" للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً. وهو عند البصريين همزة

ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون للوقف؛ لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت^(٥)

لوقف، فكان تلتبس بأن الحرفية لسكون النون؛ فلذا تكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف

^(١) يُنظر: الكتاب ١٢٧/٢، وشرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ص ٧٦، ٧٧، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

^(٢) زيادة يلتزم بها السياق.

^(٣) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٣٩/١، والدرة الشنوية ل ٨٤.

^(٤) متن المقيمة ص ١٢، ١٣.

^(٥) سقطت الفتحة.

والابتداء. ومذهب الكوفيين أنَّ الألفَ بعدَ النُّونِ مِنْ نفسِ الكلمةِ وهي الضَّميرُ^(١). واختاره ابنُ مالكٍ^(٢).

"ونحنُ" للمتكلِّمِ معَ غيره، أو المعظِّمِ نفسه، وحُرِّكَتْ نوْنُهُ للسَّاكنينِ وكانتْ ضَمَّةً. إمَّا لكونه ضميرًا مرفوعًا، وإمَّا لدلالته على المجموع الذي منه الواو، والضَّمَّةُ مِنْ جنسِهَا.

"وأنتَ" -بفتحِ التَّاءِ- للمخاطبِ.

"وأنتِ" -بكسرِ التَّاءِ- للمخاطبةِ.

"وأنتُما" -بضمِّ التَّاءِ- للمثنى، مذكَّرينَ كانا أو مؤنثين.

"وأنتُم" -بضمِّ التَّاءِ- لجمعِ الذُّكورِ المخاطبين.

"وأنتنَ" لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ. قالَ الرُّضِّيُّ: "وأما أنتَ إلى أنتنَ، فالضَّميرُ عندَ البصريينَ أنْ، وأصلُّه: أنا، وكأَنَّ (أنا) عندهم ضميرُ صالحٍ لجميعِ المخاطبينِ والمتكلِّمِ، فابتدؤوا بالمتكلِّمِ، وكانَ القياسُ أنْ يبيِّنوه بالتَّاءِ المضمومة، نحو: أنتنَ، إلَّا أنَّ المتكلِّمَ لما كانَ أصلًا، جعلوا تركَ العلامةِ له علامةً. وبيَّنوا المخاطبَ بتاءٍ حرفيةٍ بعدَ (أنْ)، كَ أنَّ الاسمِيَّةَ في اللفظِ وفي التَّصرفِ.

ومذهبُ الفراءِ أنَّ "أنتَ" بكماله اسمٌ، والتَّاءُ مِنْ نفسِ الكلمةِ. وقالَ بعضهم: الضَّميرُ هو التَّاءُ المتصرفُ، فكانتْ متصلةً، فلمَّا أرادوا انفصالَها دعموها بِأنْ لتستقلَ لفظًا، كما هو مذهبُ بعضِ الكوفيينَ وابنِ كيسانَ في إِيَّاكَ وأخواتِه، وهو أنَّ الكافَ هي الضَّميرُ"^(٣). انتهى.

"وهو" للمفردِ الغائبِ.

"وهي" للمفردةِ الغائبةِ.

"وهُما" لمثنى الغائبِ، مذكَّرينَ كانا أو مؤنثين.

"وهُم" لجمعِ الذُّكورِ الغائبينِ.

(١) يُنظر: شرح الرُّضِّيِّ على كافِّيَّةِ ابنِ الحاجب ١٥٥/٣، ١٥٦.

(٢) يُنظر: شرح التَّسْهِيلِ ١/١٤١.

(٣) المصدر السابق ١٥٦/٣-١٥٧.

و"هَنْ" لجمع الإناث الغائبات، قال الرُّضِيُّ: بالواو والياء عند البصريين مِنْ أَصْلِ الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها؛ بدليل التثنية والجمع، فإنَّكَ تحذفهما فيهما والأوَّل هو الوجه؛ لأنَّ حرفَ الإشباع لا يثبت إلا ضرورة^(١).

فإن قلت: لأي شيء حركت الواو والياء؟

قلت: لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة؛ حتَّى يصحُّ كونها ضميراً منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانت كائهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، فإذا أردتُ عدم استقلالهما سكَّنتُ الواو والياء، نحو: هو، وهي^(٢). وكان قياسُ المثني والجمع على مذهب البصريين: هوما، وهيما، وهوم، وهين، فخفف بحذف الواو والياء^(٣). قلت: والكلام في زيادة الميم، وحذف الواو في جمع المذكر، وزيادة النونين في جمع المؤنث^(٤) تقدَّم في المتصل، والله الحمد.

تنبيه: تسكين هاء هو وهي بعد الواو، / والفاء، واللام، وثُمَّ لغة قيسٍ وأسدٍ، وهما قرئ في السَّبْع، [٣٢/ب]

وتشديدُهما همدان^(٥)، قال: [الطَّويل]

[٤٢]- وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ^(٦)

والمضمَّر "نحو قولك" أي: مقولك الذي هو "أنا" مِنْ قولك: "أنا قائمٌ"، فأتانا ضميرُ رفعٍ منفصلٌ، مبتدأ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وقائِمٌ: خبرُهُ.

"و" نحنُ مِنْ قولك: "نحنُ قائمونٌ" كذلك، والتَّطابقُ بينهما شرطٌ.

(١) يُنظر: شرح الرُّضِيِّ على كافيّة ابن الحاجب ١٥٧/٣.

(٢) يُنظر: الدُّرَّة السُّنَوَانِيَّة لـ ٨٦.

(٣) القول للرُّضِيِّ، يُنظر: المصدر السابق.

(٤) القول للرُّضِيِّ، يُنظر: المصدر السَّابِق.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١٥٨/٣-١٥٩.

(٦) البيت لرجل من بني همدان.

من شواهد: شرح الرُّضِيِّ على كافيّة ابن الحاجب ١٥٩/٣، وشرح التَّصْرِيح ١٧٧/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢، وجمع

الهوامع ٢١٠/١، والدُّرَر اللُّوَامِع ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٢٢٦/٥.

بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٢، وشرح التَّسْهِيل، ١٤٤/١، والجنى الدَّاني ص ٤٧٤، وأوضح المسالك ١٧٩/١، ومغني

اللبيب ٩٦/١، وشرح الأَشْمُونِي ١٦٢/١، واللسان "ها".

الشَّاهد: "هو" شددت هاء (هو) بعد الواو في لغة همدان.

"وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ" مِنْ قَوْلِكَ: أَنْتَ قَائِمٌ، وَأَنْتِ قَائِمَةٌ، وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ، وَأَنْتُمْ قَائِمُونَ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، وَهُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ، وَهَمَّ قَائِمُونَ، وَهِنَّ قَائِمَاتٌ. وفيه ما تقدّم من السُّؤال والجواب في باب معرفة علامات الإعراب، فلا تغفل!

قال الشيخ رحمه الله: "والخبرُ قسمان: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ. فالمفردُ نحو قولك: زيدٌ قائمٌ. وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء: الجارُّ والمجرورُ، والظرفُ، والفعلُ مع فاعله، والمبتدأُ مع خبره. نحو قولك: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندك، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ جاريتهُ ذاهبةٌ"^(١).

"والخبرُ" مِنْ حَيْثُ هُوَ "قسمان وفصله لما تقدّم. وفيه إخبارٌ بالمتنّى عن المفرد، إمّا لأنّ المراد بالخبر الجنس، أو لأنّ كلّ قسمٍ متعدّدٍ - قسمٌ "مفردٌ"، وهو ما لعوامل الأسماء تسلطٌ على لفظه ولو متنّى أو جمعًا أو مضافًا أو غير ذلك، فيُسمّى في هذا الباب مفردًا.

"و" قسمٌ "غيرُ مفردٍ"، وهو بخلافه.

"فالمفردُ نحو": قائمٌ مِنْ "قولك" أي: مقولك الذي هو: "زيدٌ قائمٌ"، والزَّيدانِ قائمانِ، والزَّيدون قائمون، وهذا عبدُ الله.

"وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء" - وفصله لما تقدّم، وفيها ما تقدّم - شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها، فالشيئان في شبه الجملة، هما: "الجارُّ والمجرورُ، والظرفُ" التَّامَّانِ، بخلافِ الناقصين. وهو الذي لا يُفهمُ لمجرد ذكره، وذكر ما يتعلقُ به، نحو: زيدٌ بك، أو فيك، أو عنك، أي: أثقُ بك، أو راغبُ فيك، أو معرضٌ عنك، فلا يقعُ خبرًا؛ إذ لا فائدة فيه، والتَّامُّ هو: الذي تتمُّ به الفائدةُ إذا لوحظَ أنّ التَّقديرَ ما مرَّ.

"و" الشَّيْئانِ في الجملةِ هُما: "الفعلُ مع فاعله" ولو حكمًا فدخلَ الفعلُ مع نائبِ فاعله.

ولو قال: الفعلُ وفاعله لكانَ أَوَّلِي: لأنّ الواقعَ خبرًا مجموعُ الفعلِ وفاعله؛ لأنّ الفعلَ مضمونٌ بفاعله. قال شيخُ الإسلام^(٢) في حاشيته على المحلّي: والمختارُ أنّ المفعولَ مِنْ جملةِ الخبر: لأنّ

(١) متن المقيّمة ص ١٣.

(٢) في الأصل: مضمونا.

(٣) شيخ الإسلام: هو زكريا بن محمّد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبد الولي الأنصاري. اختلف المؤرخون في سنة مولده ووفاته، وأكثر من ترجم له ذكروا أنه وُلد سنة ٨٢٤ هـ، وتوفي سنة ٩٢٦ هـ. من تصانيفه إعراب القرآن، وحاشية على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع يُنظر: شذرات الذهب، ١/١٩٧، والأعلام ٣/٤٦-٤٧، ومعجم المؤلفين ٤/١٨٢.

المقصود الإخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها. وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها^(١).

"والمبتدأ مع خبره" مفردًا كان أو غيره.

ولو قال: المبتدأ وخبره لكان أولى لمثل ما تقدم.

فالجار والمجرور "نحو": في الدار من قولك "أي: مقولك "زيد في الدار". "و" الظرف، نحو: عندك من قولك: "زيد عندك"، والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف، وأن تقديره: كائن أو مستقر. واختاره [ابن] (٢) مالك (٣) وهشام (٤) تبعًا لجماعة (٥).

وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرًا مجاز.

وقال جماعة: الصحيح أنه معمول المحذوف، وهو نفس الظرف والجار والمجرور، والعامل صار

/نسيًا منسيًا. وقال آخرون: الصحيح أنه مجموعهما؛ لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف،
إلا أنهم حذفوا بعضه لزومًا، وسموا الباقي باسم الخبر مجازًا^(٦). واختاره الرضي^(٧).

وقد يقال: الخلف لفظي^(٨)، قاله شيخ الإسلام^(٩) فتأمل!

"و" الفعل مع فاعله، نحو: قام أبوه، من قولك: "زيد قام أبوه". "و" المبتدأ مع خبره، نحو: جاريته ذاهبة من قولك: "زيد جاريته ذاهبة"، والمعنى: جارية زيد ذاهبة.

(١) يُنظر قوله في الدرة السنوية ل ٨٧.

(٢) في الأصل: ابن. والصواب ما أثبت.

(٣) يُنظر: التسهيل ص ١٧.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب ٩٥/٢.

(٥) يُنظر: الدرة السنوية ل ٨٧. والمواهب الرّحمانية ل ٥٢.

(٦) يُنظر: المواهب الرّحمانية ل ٥٢-٥٣.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٩٣/١.

(٨) قال المناوي في [فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٠٩/١]: "اختلاف افتعال من الخلف، وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في

أمر من الأمور".

(٩) معنى الخلف اللفظي: لا يترتب عليه حكم وفائدة ذات نفع، ولا خلاف ذا فرقة.

(١٠) يُنظر قوله في الدرة السنوية ل ٨٧.

قال الشيخ رحمه الله:

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر^(١)

هذا "باب العوامل" -تقدّم الكلام عليها في باب الإعراب- "الداخلة على المبتدأ والخبر"، وتُسمّى النَّوَاسِخُ: جمعُ ناسخٍ، وهو لغة: الإزالة، نسختِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، إذا أزالته ورفعته بانبساطها. ويقالُ له: النَّقْلُ أَخْذاً مِنْ قولِهِمْ: نسخت ما في الكتاب: إذا نقلته بأشكال كتابته^(٢).

وسُمِّيتْ نَوَاسِخُ: لأنّها أزالَتْ حكمَ المبتدأ والخبر، وهو رفعُ المبتدأ بالابتداء، والخبرُ بالمبتدأ. [وفهم من كلامه عدم دخولها على المبتدأ المغني عن الخبر. وبه صرح ابن مالك في العُمدَة وشرحها^(٣)] ^(٤).

قال الشيخ رحمه الله: "وهي ثلاثة أشياء: كَانَ وأخواتها، وَإِنَّ وأخواتها، وظَنَنْتُ وأخواتها"^(٥).

"وهي" أقسامٌ "ثلاثة" -وفصله لما تقدّم- أحدها: "كَانَ وأخواتها" أي: نظائرها.

والتّصريحُ بها في التّرجمة، وعطفُ أخواتها مع عدم تعيينها إشارةً إلى أنّها أمُّ الباب^(٦). وقال ابنُ بابشاذ^(٧): كَانَ أمُّ الأفعال؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ داخلٌ تحتِ الكونِ لا ينفكُ شيءٌ عن معناها، ومن ثمَّ صرّفوها تصرّفًا ليس لغيرها^(٨).

ثانيها: "إِنَّ وأخواتها" أي: نظائرها.

وفي التّسهيل: "وما لا تدخلُ عليه دَامَ، لا تدخلُ عليه هذه الأحرفُ"^(٩). انتهى.

وثالثها: "ظننتُ وأخواتها" أي: نظائرها.

^(١) متن المقيّمة ص ١٣.

^(٢) اللسان "نسخ".

^(٣) يُنظر: شرح العمدَة ص ١٥٩، ١٦٠.

^(٤) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٥) متن المقيّمة ص ١٣.

^(٦) يُنظر: الدُّرّة السَّنَوِيَّة ل ٨٨.

^(٧) ابن بابشاذ: هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحوي. يُقال: إنّ أصله من الديلم، كان إمام عصره في مصر. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب الأصول لابن السراج. توفي سنة ٤٥٤ هـ. يُنظر: وفيات الأعيان ٥١٥/٢. وإنباه الرّواة ٩٧/٢.

^(٨) يُنظر: شرح الجمل تحقيق حسين علي السعدي ص ١٢١.

^(٩) ص ١٨.

وما دخلت عليه "كان" دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا، إلا المبتدأ المشتمل على استفهام، نحو: أيهم أفضل؟

فهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

قال الشيخ رحمه الله: "فأما كان وأخواتها، فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دام، وما تصرف منها، نحو: كان، ويكون، وكُن، وأصبح، ويُصبح، وأصبح، تقول: كان زيد قائماً، وليس عمرو شاخصاً، وما أشبه ذلك" (١).

"فأما كان وأخواتها" أي: نظائرها "فإنها ترفع الاسم" أي: المبتدأ، ويُسمى اسمها حقيقة، وفاعلاً مجازاً، "وتنصب الخبر" أي: خبر المبتدأ، ويُسمى خبرها حقيقة، ومفعولاً مجازاً.

والتسمية المذكورة خالية عن المعنى، فلا يرد أن المرفوع ليس اسمها، والمنصوب ليس خبرها؛ لأن الفعل لا يُخبر عنه، ولا حاجة إلى تقدير مضاف، أي: خبر اسمها وعملها المذكور.

والتسمية المذكورة [هي التي] (٢) عليه الجمهور، ولا يعرف المتأخرون غير اسم كان وخبرها، وكذا بقية أخواتها.

فإن قلت: لأي شيء لم يُسموا المرفوع فاعلاً، والمنصوب مفعولاً، أي: حقيقة كما هو قول المبرد (٣)؟ قلت: لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر من الفاعل، ويقع على المفعول، وصارت كالرواية، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً (٤).

تنبيهات:

الأول (٥): دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على غير القياس؛ لأن الأفعال حقها أن تنسب

معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، / فإن ذلك للحروف، نحو: هل جاء زيد، ولكنهم توسعوا فيها، ونسبوا معانيها إلى الجمل، ورفعوا بها المبتدأ: تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر: تشبيهاً بالمفعول،

(١) متن المقيمة ص ١٣.

(٢) في الأصل: هو الذي.

(٣) ينظر: المقتضب ٨٦/٤.

(٤) قال الزجاجي في [الجمل ص ٥٣]: "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر".

(٥) في الأصل: لأول.

وهذا^(١) هو مذهب البصريين والجمهور، خلافاً للكوفيين من أنه لا عمل لها إلا في الخبر؛ لأن الاسم لا يتغير ما عليه^(٢).

والصحيح الأول: بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً، نحو: كنت قائماً، و﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، والضمير بالاستقراء إنما يتصل بعامله، ويلزمهم أن تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة، وهذا غير معهود في الكلام، وإن هذا الرفع غير ذلك الرفع: لأن الأول ناشيء عن عامل لفظي، والثاني ناشيء عن عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

الثاني: قد يقع المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين، نحو: كان زيد عالم، فيكون اسمها ضمير شأن مستتراً فيه، والجملة بعدها خبر، أي: الشأن زيد عالم^(٤)، وقول الشاعر^(٥): [الطويل]

[٤٣]- إذا متَّ كان النَّاسُ نِصفان: شامتٌ وأخرُ متُّنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

الثالث: جوز ابن هشام الخضراوي في قولهم: كان قولك أن تفعل، أن يكون "قولك" اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها، كما يسد مسد خبر المبتدأ، وهي مسألة لطيفة^(٦).

الرابع: سُميت أفعال هذا الباب نواقص: لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تكتفي به. وهذا مذهب الجمهور^(٧).

"وهي" ثلاثة عشر فعلاً ذكرها هنا، وإلا فهي أكثر من ذلك، واقتصاره على ما ذكره: لشهرته، ولأنه متفق على عده الأول.

^(١) في الأصل: مطموس.

^(٢) يُنظر: الإنصاف المسألة السابعة عشر ص ١٢٩، وارتشاف الضرب ٤/١١٤٦، وجمع الهوامع ٢/٦٢، ٦٣.

^(٣) سورة الزخرف، آية: ٧٦، "كانوا": اتصل الاسم، وهو: واو الجماعة بـ كان.

^(٤) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٨٨.

^(٥) قاتله: العجير السلولي.

من شواهد: شرح أبيات سيبويه للسرافي ١/٩٩.

بلا نسبة في: الجمل في النحو للخليل أحمد تحقيق فخر الدين قباوة ص ١٤٥، والكتاب ١/٧١-١٤٥، واللمع في العربية لابن جني ص ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٦-٢/٣٣٨، وأمال ابن الشجري تحقيق محمود الطناحي ٣/١١٦، والجمل للرجاجي ص ٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٧٨، والدرة الشنوية ل ٨٨.

الشاهد: "كان الناس نصفان"، (كان) دخلت على الجملة الأسمية، رفعت الأول والثاني.

^(٦) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٨٨، والمواهب الرِّحمانية ل ٦٣.

^(٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٩٨، وشرح قطر الندى ص ١٤٣، وجمع الهوامع ٢/٨٢.

"كَانَ" وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ في الماضي دائماً، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(١)، أو منقطعاً، نحو: كَانَ الكهلُ صغيراً.

"و" الثاني: "أَمْسَى"، وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ في المساء، نحو: أَمْسَى الأميرُ مسروراً، أي: ثبتَ للأميرِ السُّرورُ وقتَ المساءِ.

"و" الثالثُ: "أَصْبَحَ"، وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ في الصباح، نحو: أَصْبَحَ زيدٌ عالماً، أي: ثبتَ لزيدِ العلمُ وقتَ الصباحِ.

"و" الرابعُ: "أَضْحَى"، وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ في الضُّحَى، نحو: أَضْحَى بكرٌ قارئاً، أي: ثبتَ لبكرٍ القراءةُ وقتَ الضُّحَى.

"و" الخامسُ: "ظَلَّ" - بالظاء المشالة - وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ نهائياً، نحو قوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(٢)، أي: ثبتَ للوجهِ السَّوَادُ وقتَ النَّهَارِ.

"و" السادسُ: "بَاتَ"، وهي لاتصافِ المخبرِ عنه بالخبرِ ليلاً، نحو: بَاتَ عمرو شبعاناً^(٣)، أي: ثبتَ لعمرو الشَّبَعُ وقتَ الليلِ.

"و" السابعُ: "صارَ"، وهي لتحويلِ الشَّيْءِ وانتقاله مِنْ حالةٍ إلى أخرى، نحو: صارَ العالمُ جاهلاً، أي: ثبتَ للعالمِ الجهلُ. ومِنْ حقيقةٍ إلى أخرى، نحو: صارَ الطَّيْنُ خزفاً.

[٣٤/أ]

"و" الثامنُ: "ليسَ"، وهي لنفي الحالِ على الإطلاقِ، والتَّجَرُّدُ عَنِ القرينةِ، نحو: ليسَ الصُّلْحُ قائماً، أي: الآنَ.

"و" التاسعُ، والعاشرُ، والحادي عشرُ، والثاني عشرُ: "ما زالَ"، وهي للثبوتِ والاستمرارِ، نحو: ما زالَ زيدٌ عالماً، "وما أنفكُ" كذلك، نحو: ما أنفكُ الفقيهُ مجتهداً، "وما فتئَ" - بكسر العين - كذلك، "وما برحَ" - بكسر العين - كذلك أيضاً، نحو: ما برحَ الجهلُ مضراً.

"و" الثالث عشرُ: "ما دامَ" نحو: لا أصحابُهُ ما دامَ زيدٌ متردداً إليك، فَمَا: مصدريةٌ ظرفيةٌ، وسُمِّيَتْ (ما) هذه ظرفيةٌ: لنيابتها عَنِ الظَّرْفِ، وهو: المَدَّةُ. وسُمِّيَتْ مصدريةٌ: لتأوُّلِ صلتها بمصدرٍ هذا هو

^(١) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

^(٢) سورة النحل، آية: ٥٨.

^(٣) في الأصل: شبعاناً.

التَّحْقِيقُ، قَالَه السَّيِّدُ^(١)، والتقدير: مدة دوام زيد مترددًا إليك، فحذف الظرف، وخلفته (ما) وصلتها.

تنبيه: أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

ما يعمل بلا شرط، وهو ثمانية: كان وليس وما بينهما.

وما يشترط فيه: تقدّم نفي بأيّ أداة كانت، سواء كان لفظًا، أو تقديرًا، أو شبهة، وهو النفي، والدعاء، والاستفهام، وهو أربعة: زال، وأنفك، وفتى، وبرح، وإنما اشترط فيها ذلك: لأنّ معناها النفي، ونفي النفي إثبات.

وما يشترط فيه: تقدّم (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دام خاصة.

"وما" أي: والذي "تصرف منها" أي: من المذكورة-إمّا معطوف على (كان)، أو أنّه مبتدأ خبره محذوف تقديره يعمل عملها-والتصرف والتصرف هنا، وفي قولهم: ما يجيئ ثالثًا في تصريف الفعل^(٢)، عبارة عن تحويل الفعل أو تحويله إلى أمثلة أخرى من المصدر ونحوه، إمّا على طريقة الكوفيين، أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة، فيشمل: ما تصرف للمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر^(٣).

تنبيه: أفعال هذا الباب في التصرف على ثلاثة أقسام:

مالا يتصرف بحال: وهو ليس باتفاق؛ لأنّها وضعت وضع الحروف في أنّها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها. و(دام) عند الفراء وكثير من المتأخرين^(٤)، وصحّحه المرادي^(٥)، ووجهه بأن الغرض ممّا يتصرف منها حاصل بها، نحو: أكرمك مادمت محسنًا، وبأنّها صلة (ما) الظرفية، وكلّ فعل وقع صلة ل(ما) التزم مضيه^(٦).

(١) قاله السيّد الشريف في شرحه لكافية ابن الحاجب، الذي قام على تحقيقه الدكتور خليل العباس-رسالة دكتوراه-جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لم أقف عليه يُنظر قوله في الدرة الشنوية ل ٩١.

(٢) هذا مذهب الكوفيين، قال ابن جرّوم في مقبّمته ص ١٨: "المصدر هو الاسم المنصوب، الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل".

(٣) يُنظر: الدرة الشنوية ل ٩١، ومواهب الرّحمان ل ٧٠.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك ٢٣٣/١.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٤/١.

(٦) قاله أبوحيان يُنظر: النكت الحسان ص ٦٩، وشرح النصريح ٢٣٩/١.

وما يتصرف ناقصًا: وهو زال وأخواتها، فإنما لا يُستعمل منها أمر^(١) ولا مصدر^(٢)، ودائم عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعًا فقط.

وما يتصرف تصرفًا تامًا: وهو الباقي. مثال المضارع المتصرف من نحو: "كان" على وزن فَعَلَ بفتح العين، "يكون" نحو قوله: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٣)، وأصله (يَكُونُ) بسكون الكاف، وضم الواو، ونُقلت ضمة الواو إلى الكاف، فصارَ (يَكُونُ) بضم الكاف وسكون الواو.

[٣٤/ب]

"و" مثال الأمر منها: "كُنْ"، نحو/ قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾^(٤).

ومثال اسم الفاعل: كائن زيد قائمًا.

ومثال اسم المفعول-على قول الفراء:-مكون قائم، فحذف الاسم وأنيب عنه الخبر؛ فارتفع ارتفاعه، خلافاً للجمهور في أنه لا يُقام خبرها مقام اسمها، وهو الأصح؛ لأنه مسندٌ إلى اسمها، فلو أنيب لبقِيَ المسندُ بغير المسندِ إليه، وهو ممتنعٌ إلا إذا عملت في الظرف، وهو الصحيح، فإنه يقوم مقام اسمها^(٥)، وسُمع من كلام سيبويه: "مكون" فيه^(٦)، وعلى مقابله يتعينُ نيابةُ المصدر^(٧)، [وأما جواز بناء "كان وأخواتها" للمفعول، فمذهب الجمهور^(٨)] ^(٩).

ومثال المصدر: عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ بَكْرِ قَاعِدًا.

"و" مثال المضارع المتصرف من نحو: "أصبح يُصبح"، نحو قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(١٠).

^(١) لأن من شروط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، يُنظر: شرح النصير ٢٣٩/١.

^(٢) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين، يُنظر: المصدر السابق.

^(٣) سورة البقرة، آية: ١٤٣.

^(٤) سورة المائدة، آية: ٨.

^(٥) نيابة خبر كان عن اسمها مسألة قام حولها اختلاف: مذهب الجمهور لا يقام خبرها مقام اسمها؛ لأنه مسندٌ إلى اسمها فلو أنيب لبقِيَ المسندُ بغير المسندِ إليه . إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ومذهب الفراء يجوز نيابة خبر كان عن اسمها؛ لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه، ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف، يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١، والدرّة الشّنوائيّة ٩١، وشرح العطار على الأزهريّة ص ١٠٢.

^(٦) الكتاب ٤٦/١.

^(٧) يُنظر: الدرّة الشّنوائيّة ل ٩١.

^(٨) يُنظر: شرح العطار على الأزهريّة ص ١٠٢.

^(٩) مستدرّك في حاشية المخطوط.

^(١٠) سورة الحج، آية: ٦٣.

"و" مثال الأمر منها: "أَصْبَحَ" - بقطع الهمزة - نحو: أَصْبَحَ قَارِئًا.

قلت: وقس على ما تقدّم أخواتها.

تنبيه: قال أبو حيان: مصدرُ كان: الكونُ والكينونةُ، ومصدرُ أضحى، وأمسى، وأصبح: الأضحى، والأمسى والإصباح، ومصدرُ صار: الصَّيرُ والصَّيرورةُ، ومصدرُ بات: البَيَاتُ والبيتوتةُ، ومصدرُ ظلّ: الظلول^(١). انتهى.

نحو قولك^(٢) أي: مقولك "كَانَ زَيْدٌ قائمًا"، وإعرابه: كانَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، وزيدٌ: اسمُها، وقائمًا: خبرُها.

"وليس عمرو شاخصًا" أي: [مسافرًا]^(٣)، وإعرابه على وزنٍ ما تقدّم.

"وما أشبه ذلك" من الأمثلة، ولا تغفل على ما تقدّم في قوله: "وما أشبه ذلك" بعد الإتيان بنحو تنبيهان:

الأوّل: قد [يتقدّم] خبر "كَانَ" وأخواتها على أسمائها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾^(٥) بالنصب في قراءة حمزة^(٦) وحفص عن عاصم^(٧)، وقول الشاعر^(٨): [الطويل]

(١) يُنظرُ قوله في شرح التصريح ٢٣٩/١، وحاشية الصَّبان ٣٤٠/١، والمواهب الرُّحمانية ٧٠.

(٢) في متن المقدمة: "تقول". لعلّه سهو منه؛ لأنّ في بعض الأبواب يستخدم الأجرميّ عبارة: "نحو قولك"، أو خلت نسخه منها، وهذا أقرب؛ لأنّه قال بعد ذلك: "ولا تغفل على ما تقدّم في قوله: وما أشبه ذلك بعد الإتيان بنحو".

(٣) مستدرک في حاشية المخطوط. اللسان "شخص".

(٤) في الأصل: يتوسط. الفعل "يتوسط": جعل العبارة ركيكة.

(٥) سورة الروم، آية: ٤٧. تقدم خبر كان ﴿حَقًّا﴾ على اسمها ﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) سورة البقرة، آية: ١٧٧. تقدم خبر كان ﴿الْبِرِّ﴾ على اسمها المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه ﴿أَنْ تُؤْلُوا﴾.

(٧) حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الإمام، أبو عمار الكوفي، مولى آل عكرمة بن ربيعي التميمي الزيات، أحد القراء السبعة. وُلد سنة ٨٠ هـ، ومات سنة ١٥٦ هـ يُنظر: شذرات الذهب ٢/٢٥٥، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات، ص ٦٦-٧١.

(٨) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٩.

(٩) صدره:

سلي إن جهلتِ النَّاسَ عَنَّا وعنهم

فائله: السموأل بن عادياء الغساني. ديوانه تحقيق وشرح واضح العمدة ص ١٤٢.

من شواهد: خزانة الأدب ٣٣١/١.

[٤٤] - *فليس سواء عالم وجهول!*

الثاني: قد يتقدّم الخبر على الفعل والاسم، نحو: عالمًا كان زيدٌ، ودليله قوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءُ بِثَأْنِكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(١)، فإنّكم: مفعول (يعبدون)، وقد تقدّم على "كان"، وتقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل، إلا ليس ودام، فيمتنع بالاتفاق [في "دام"، وعند الجمهور في "ليس"]^(٢).

وكلّها يجوز استعمالها تامّة، إلا ليس، وفتى، وزال؛ فللنقص.

قال الشيخ رحمه الله: "وأما إن وأخواتها، فإنّها تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي: إن، وأن، ولكن، وكأن، وليت، ولعل، تقول: إن زيدًا قائمٌ، وليت عمرًا شاخصٌ، وما أشبه ذلك"^(٣).

ولما فرغ من القسم الأوّل، طفق في الثاني، فقال: "وأما إن وأخواتها" أي: أشباهها "فإنّها تنصب الاسم"، أي: المبتدأ، ويُسمّى اسمها، "وترفع الخبر"، أي: خبر المبتدأ، ويُسمّى خبرها، والتسمية المذكورة تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى، وما ذكره المصنف هو المشهور وقول الجمهور.

تنبيه: ما ذكره المصنف من أنّها عاملة في الخبر، هو مذهب البصريين، وهو الصحيح خلافًا للكوفيين، من أنّها لم تعمل فيه شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها.

فحجة البصريين: إنّ لهذه الأحرف شبهًا بـ "كان" الناقصة، في لزوم دخولهنّ على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملنّ عملهما معكوسًا؛ ليكون المبتدأ والخبر معهنّ كمفعول قديم/أو فاعل آخر؛

تنبيهًا على الفرعية. وقال بعضهم: بل بالفعل من جهة أنّ لها مرفوعًا ومنصوبًا، كما أنّ الفعل كذلك، ومن جهة أنّها مبنية على الفتح؛ لأنّها بمعنى الفعل دون حروفه؛ لأنّ إن وأن بمعنى: أوكد، وكأنّ بمعنى: أشبه، ولكنّ بمعنى: استدرك، وليت بمعنى: أتمنى، ولعلّ بمعنى: أترجى وأتوقع، ومن جهة

اتصال الضمائر بها، نحو: إني [وإنّنا، فلهذا سُمّيت الأحرف المشبهة بالفعل، انتهى.

(١) سورة سبأ، آية: ٤٠.

(٢) مستدرک في حاشية المخطوط، ينظر: أوضح المسالك ١/٢٢٠.

(٣) متن المقدمة ص ١٤.

(٤) زيادة يلتزم بها السياق.

وحجة الكوفيين: أنه لا يجوز: "إنَّ قائمٌ زيدًا"، فلو كان الخبر معمولًا؛ لجاز أن يليها، وينبغي على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبرين، قال: إنها رافعة، أي: منع العطف قبله؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، ومن قال: إنَّ الرَّافعَ المبتدأ، جَوَزَ العطف؛ لأنه لا يلزم منه توارد عاملين على... إلخ.

"وهي" ستة أحرف- كما ذكرهنا- "إنَّ"- بكسرة الهمزة وتشديد النون- وبدأ بها؛ لأنها أمُّ الباب، "وَأَنَّ"- بفتح الهمزة وتشديد النون- وهذا فرعٌ عن (إنَّ) المكسورة على الأصح، قاله في المغني^(١)، "ولكنَّ" بفتح النون المشددة.

تنبيه: اختلف فيها، فقال البصريون: بسيطةً، وقال الفراء: أصلها لكنَّ أن، فطُرحت الهمزة؛ للتخفيف، ونون لكنَّ للسَّاكنين^(٢) كقوله^(٣): [الطويل]

[٤٥]- *وَلَاكِ اسْقِينِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ*

وقال باقي الكوفيين: مركبة من لا وإنَّ، والكاف زائدة لا للتشبيهية، وحُذفت الهمزة؛ للتخفيف^(٤)، وأُعتُرض بأنَّ الكاف التشبيهية والزائدة كلُّ منهما مفتوح فَمِنْ أين هذه الكسرة؟

وقد يُحذف اسمها كقول الشاعر: [الطويل]

[٤٦]- *وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَاغِرِ*^(٥)

^(١) يُنظر: ٦٢/١.

^(٢) يُنظر: الجني الداني ص ٦١٧، ومغني اللبيب ٣٠٥/١.

^(٣) صدر البيت:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ

قائله: النجاشي.

من شواهد الكتاب: ٢٧/١، وأما ابن الشجري ١٦٧/٢، وشرح التصريح ٢٦٠/١، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢، وحاشية الصبيان ٣٩٩/١، وخزانة الأدب ٤١٩/١.

بلا نسبة في: كتاب الشعر للفارسي تحقيق محمود الطناحي ص ١١٣، ومغني اللبيب ٣٠٥/١، وأوضح المسالك ٢٦٣/١، واللسان "لكن"، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥.

الشاهد: "ولاكِ" حُذفت النون؛ لالتقاء السَّاكنين ضرورة.

^(٤) يُنظر: الجني الداني ص ٦١٧، والمغني اللبيب ٣٠٥/١.

^(٥) صدر البيت:

* فلو كنت ضبيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي *

قائله: الفرزدق، لم أقف عليه في ديوانه.

"وكأنَّ" كذلك.

"وليتَّ"-بفتح التَّاء المثناة مِن فوق-ويُقالُ فيها:لوتَّ بإبدال الياءِ واوًا؛ لأنَّهما حرفا مدٍّ ولينٍ^(١)، و"لتَّ" بإبدال [الياءِ]^(٢) تاءً، وإدغامها في التَّاءِ^(٣).

"ولعلَّ" بفتح اللام الأخيرة مشددة.

تنبيهٌ:أختلفَ فيها، فالجمهورُ على أنَّها بسيطةٌ، ولأنَّها أصلٌ^(٤) حكاةٌ في البسيطِ عن الكوفيين وأكثر المتأخرين^(٥)، وقيل:مركبةٌ مِن (على) واللام الزائدة، وقيل:مِن لامِ الابتداء^(٦).

وفيهما لغاتٌ:حذفُ اللامِ الأولى وإثباتُها، وفتحُ الهمزة وكسرها^(٧)، وفيها غيرُ ذلك^(٨).

"تقول:إنَّ زيدًا قائمٌ" وإعرابه إنَّ: حرفٌ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وزيدًا: اسمها، وقائمٌ:

خبرُها، وبلغني أنَّ بكرًا قاعدٌ، فأنَّ: حرفٌ مصدريٌّ مؤوَّلٌ مع معموليه بالمصدر، سواءً كانَ فاعلاً كما

مرَّ، أو مفعولًا، نحو: رأيتُ أنَّ خالدًا قانتٌ^(٩)، أو مجرورًا، نحو: عَجِبْتُ مِن أنَّ عمرًا جالسٌ، وقامَ

القومُ لكنَّ زيدًا قاعدٌ، وكأنَّ زيدًا أسدٌ، وأصلُه:إنَّ زيدًا كالأسدِ، فقُدِّمَتِ الكافُ على (أنَّ):ليدلَّ

الكلامُ مِن أوَّلِ الأمرِ على التَّشبيهِ، "وليتَّ عمرًا شاخصٌ"، ولعلَّ الحبيبَ قادمٌ^(١٠)، وغير ذلك.

[٣٥/ب]

تنبيهاتٌ:

= من شواهد الكتاب ١٣٦/٢، والأصول ٢٤٧/١، والمحتسب ١٨٢/٢، وتفسير القرطبي ٢٣٦/١١، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/١.

بلا نسبة في: مغني اللبيب ٣٠٥/١، والقاموس "لكن".

الشاهد: "ولكن زنجي" حذف اسم لكن، والتقدير: لكنك زنجي.

(١) يُنظر: رصف المياني ص ٣٦٦.

(٢) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ١٤٨/٢.

(٤) يُنظر: الجنى الداني ص ٥٧٩.

(٥) يُنظر: همع الهوامع ١٥٣/٢.

(٦) يُنظر: الجنى الداني ص ٥٧٩.

(٧) علَّ، لعلَّ، لأنَّ، لأنَّ.

(٨) يُنظر: الجنى الداني ص ٥٨٢.

(٩) يُنظر: الدرة الشَّنَوَانِيَّة ل ٩٨.

(١٠) في متن المقدِّمة: "وما أشبه ذلك"، لم يذكرها الوشاء، لعلَّه سهو منه. أو خلت نسخه منها، أو اكتفى بشرحها فيما تقدَّم.

الأول: لا يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ على **إِنَّ** وأخواتها مطلقًا، سواءً كانَ ظرفًا، أو مجرورًا، أو غيره، فلا يُقالُ: قائمٌ **إِنَّ** زيدًا، ولا عندَكَ أو في الدَّارِ **إِنَّ** زيدًا؛ لضعفِها في العملِ؛ لأنَّها إنَّما عملتُ بالحملِ على الأفعالِ، ولا توسطه بينها وبينَ اسمِها لذلك، إلَّا **إِنْ** كانَ ظرفًا أو مجرورًا، فيجوزُ، نحوُ: ﴿ **إِنْ** فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ﴾ ^(١)، ﴿ **إِنْ** لَدَيْنَا أَنْكَالٌ ﴾ ^(٢)؛ للتَّوسُّعِ فيهما.

[الثاني: **إِنْ** اقترنَ بهنَّ ما الحرفيَّةُ: بطلَ عملهنَّ، إلا ليتَ يجوزُ] ^(٣).

قالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "ومعنى **إِنَّ** وأنَّ للتَّوكِيدِ، وَلَكِنَّ للاستِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ للتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ للتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ للتَّرَجِّي والتَّوَقُّع" ^(٤).

"ومعنى **إِنَّ**" - المكسورة الهمزة - "وأنَّ" - المفتوحة - "للتَّوكِيدِ" - النَّسْبَةِ، سواءً كانتُ إيجابًا أو سلبًا، وورفع الشَّكِّ والإنكارِ عنهما.

تنبيهٌ: قالَ أستاذُ شَيْخِ شَيْخِنَا: الظَّاهِرُ أَنَّ اللامَ في قوله: "للتَّوكِيدِ" زائدةٌ، أي: ومعنى **إِنَّ** وأنَّ التَّوكِيدُ، ويحتملُ أنَّها دخلتْ على توهمٍ ما قبلها، وإنَّ وأنَّ بدونِ معنى، ويحتملُ أَنَّ المعنى: ومعنى **إِنَّ** وأنَّ منسوبٌ للتَّوكِيدِ، نسبةً الجزئيِّ إلى الكلِّ ^(٥).

"و" معنى "لكنَّ" للاستدراكِ، وهو رفعُ توهمٍ يتولَّدُ مِنَ الكلامِ السَّابِقِ، رفعًا شبيهاً بالاستثناءِ. ولا بدَّ أَنْ يتقدَّمَهَا كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، أو ضدُّ له، أو خلافٌ له على الأصح، ويمتنعُ أَنْ يكونَ مماثلاً له باتِّفاقٍ، قاله أبو حَيَّانَ في النُّكْتِ الحِسانِ ^(٦).

وقد تأتي للتَّوكِيدِ، نحو: لو جاءني أعطيتُّه، لكنَّه لم يَجِ. ويجري في اللامِ ما سبقَ آنفًا. ويحتملُ أَنَّ قوله: ولكنَّ للاستدراكِ مِنْ عطفِ الجملي، ويكونُ التَّقْدِيرُ: ولكنَّ للاستدراكِ، أي: موضوعٌ له، ويجري نظيرُ ذلك فيما سيأتي بعده.

^(١) سورة التَّراعات. آية: ٢٦. توسط الخبر الحارَّ والمجرور ﴿ في ذلك ﴾ بين **إِنَّ** واسمِها ﴿ عبرة ﴾.

^(٢) سورة المزمل. آية: ١٢. توسط الخبر الظرفِ ﴿ لدينا ﴾ بين **إِنَّ** واسمِها ﴿ أنكالا ﴾.

^(٣) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٤) متن المقدِّمة ص ١٤.

^(٥) يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة لـ ٩٨.

^(٦) يُنظر: ص ٧٩.

"و" معنى "كَانَ لِلتَّشْبِيهِ"، أو وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ، أي: موضوع له. أي: لإنشاء تشبيه اسميها بخبرها، سواء كان جامدًا أو مشتقًا.

"و" معنى "لَيْتَ لِلتَّمَنِّي"، أو وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، أي: موضوع له، وهو: طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، نحو^(١): [الوافر]

[٤٧]-*فيا^(٢) ليت الشباب يعود يوماً*

وليت لي مالا فأحج منه.

فإن قلت: هذا من النوع الذي قبله مالا طمع لمنقطع الرجاء في الحج، قلت: المراد بما لا طمع فيه، ما شأنه ألا يطمع فيه أحد، كعود الشباب، بخلاف مال يحج به، فإن الأطماع تتعلق به غالبًا. "و" معنى "لعل للترجي"، أو لعل للترجي، أي: موضوع له، وهو: طلب أمر محبوب^(٣)، نحو: لعل الحبيب قادم.

"التوقع" أي: انتظار الوقوع، وأراد به التوقع في المكروء المعبر عنه في كلام بعضهم بـ "الإشفاق"، نحو: لعل زيدا هالكًا، فإن الهلاك مما يُكره والقُدوم مما يحب. ولو اقتصر المصنف على التوقع لشمّل الترجي، وقد فسّره في المغني بقوله: "وهو ترجي المحبوب،

^(١) عجز البيت:

فأخبره بما فعل المشيب

قائله: أبو العتاهية ديوانه ص ٤٦. ونُسب لمحمد بن عبد الملك الزيات. يُنظر: الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ص ٧٧. من شواهد: الوحشيات لأبي تمام تحقيق عبدالعزيز الميمني ص ٢٨٧. والبيان والتبيين للجاحظ ٥٦/٣. وحلية المحاضرة ص ٦٩، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري تحقيق أحمد حسن ١٥٥/٢. وربع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري ٥٠/٣. والتذكرة الحمدونية تحقيق إحسان عباس ٢٠/٦، والنحو المصنف ص ٢٨٥.

بلا نسبة في: مجالس نعلب ٢٤٦/١، ومغني اللبيب ٢٩٩/١، وحاشية ابن العطار على شرح الأثرية ص ١٠٤. ونُسب لمحمد بن عبد الملك الزيات. يُنظر: الفاضل في اللغة والأدب، للمبرد، ص: ٧٧.

رواية الديوان:

فيا ليت الشباب يعود يوماً

ولبيت رواية أخرى:

ألا ليت الشباب يعود يوماً

الشاهد: "ليت الشباب"، معنى ليت: التمني. وهو طلب ما لا طمع فيه، وهو: "عودة الشباب بعد المشيب".

^(٢) في الأصل: ليت الشباب يعود يوماً. نقص في صدر البيت، لعلّه اعتمد على ذاكرته.

^(٣) يُنظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد اللبدي ص ٩٣.

والإشفاق في المكروه^(١)، وعلى هذا فالتوقع عبارة عنهما. وتختص بالممكن.

قال ابن جرّوم: "وأما ظننت وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، وهي: ظننت، وحسبت، وخلصت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتخذت، وجعلت، وسمعت، تقول: ظننت زيداً قائماً، ورأيت عمراً شاخصاً، وما أشبه ذلك"^(٢).

ولما فرغ من القسم الثاني، طفق في الثالث، فقال: "وأما ظننت وأخواتها" أي: أشباهها، / و تسمى
أفعال القلوب؛ لكون معاني غاليتها متعلقة بالقلب.

وهي ثلاثة أنواع: مالا يتعدى بنفسه، ك فكّر وتفكّر، وما يتعدى لواحد، ك عرّف وفهم، وما يتعدى
لاثنين، وهي: ظننت وأخواتها، "فإنها تنصب المبتدأ"، ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر ويسمى
مفعولها الثاني، وإنما تنصبهما "على"، أي: لأجل "أنهما مفعولان لها" حيث لا مانع من نصبها لهما من
إلغاء وتعليق.

فإن قلت: لأي شيء نصبت هذه الأفعال المبتدأ والخبر مفعولين؟

قلت: لأنّها وضعت للدلالة على التعليق بالشئ على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين تنصبهما،
كما تنصب "أعطى" المفعولين: لتعلقه بهما.

وذكر من ذلك عشرة أفعال، أربعة منها^(٣): تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني غالباً "وهي: ظننت"،
نحو: ظننت بكرّاً قاعداً، "وحسبت"، نحو: حسبت الخير محبوباً، "وخلصت" - ماضي يُخال - نحو: خلت
زيداً صادقاً، وأكثر استعمال هذه المتقدمة في غير المتيقن، "وزعمت" نحو: زعمت خالداً عالماً.

وثلاثة منها تدل على تحقق المفعول الثاني غالباً، وهو: "رأيت"، نحو: رأيت عمراً منطلقاً،
"وعلمت"، نحو: علمت المستشار ناصحاً، وأكثر استعمالها في المتيقن^(٤)، "ووجدت" نحو: وجدت
العلم نافعاً.

وإثان منهما يفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، وهما: "اتخذت" نحو: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ

(١) يُنظر: ٣٠٢/١.

(٢) متن المقدمة ص ١٤.

(٣) في الأصل: الميم والنون غير واضحة. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٤) في الأصل: غير واضحة، وجرى التعديل بالنظر إلى القسم الأول، وهو التعقيب عليه بـ "غير المتيقن".

إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا^(١)، و"جَعَلْتُ"، نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^(٢).

وواحدٌ مِنْهَا يفيدُ حصولَ النَّسْبَةِ فِي السَّمْعِ، وَهُوَ "سَمِعْتُ" الْمَعْلُوقَةُ بِاسْمِ عَيْنٍ، نَحْوُ: سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ، زَيْدًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجَمْلُهُ "يَقُولُ" مَفْعُولٌ ثَانٍ، هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٣)، وَالْفَارِسِيِّ^(٤)، وَابْنِ بَابِشَادٍ^(٥)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^(٦)، وَابْنُ الصَّائِعِ^(٧)، وَابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ^(٨)، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ "سَمِعَ" لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ^(٩)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(١٠)، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ حَالٌ مِنْهُ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْ أَفْعَالٍ هَذَا الْبَابِ يَعْمَلُ عَمَلَهَا.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا النَّكْتَةُ فِي تَرْكِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ هُنَا، وَإِثْبَاتِهَا فِي بَابِ "كَانَ"، وَهَلَا تَرَكَّهَا هُنَاكَ وَأَثْبَتَهَا هُنَا، أَوْ ذَكَرَهَا فِيهِمَا؟^(١١)

قُلْتُ: لِتَكُونَ صُورَةُ التَّصْرِيحِ دَالَّةً عَلَى صُورَةِ الْاِكْتِفَاءِ.

"تَقُولُ" فِي إِعْرَابِ "ظَنَنْتُ زَيْدًا" مَنْطَلَقًا "ظَنَنْتُ: فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَمَنْطَلَقًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَتَقُولُ: "خِلْتُ" عَمْرًا شَاخِصًا، وَأَصْلُ "خِلْتُ": خَيْلْتُ بِكَسْرِ الْيَاءِ، فَنَقَلْتُ الْكُسْرَ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حَذَفْتُ الْيَاءَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(١) سورة النساء، آية: ١٢٥، المفعول الأول: إبراهيم، والثاني: خليلًا.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٢٣، المفعول الأول: الهباء، والثاني: هباء.

(٣) يُنْظَرُ رَأْيُهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٥٤٧/٢، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

(٤) يُنْظَرُ رَأْيُهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٥٤٧/٢، وَالتُّكْتُ الْحَسَانِ ص ٩٠، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

(٥) يُنْظَرُ رَأْيُهُ فِي هَمْعِ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

وَفِي شَرْحِ الْجَمَلِ كَانَ يَرَاهَا مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، قَالَ فِي ص ٧٤: "وَمِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، مِثْلَ أَفْعَالِ الْحَوَاسِ الْخَمْسِ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا، مِنْ نَحْوِ: أَبْصَرْتُ، وَشَمِمْتُ، وَذُقْتُ، وَلَسْتُ، وَسَمِعْتُ..."

وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِهِ لِلْمَقْدِمَةِ النَّحْوِيَّةِ ص ٣٢١.

(٦) يُنْظَرُ: الْبَسِيطُ ص ٤٣٣.

(٧) يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي هَمْعِ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

(٨) يُنْظَرُ رَأْيُهُ فِي هَمْعِ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ فِي التُّكْتُ الْحَسَانِ، أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ يَرَى أَنَّ "سَمِعَ" تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، يُنْظَرُ: ص ٩٠.

(٩) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢١٩/٢.

(١٠) يُنْظَرُ: الْكَافِيَةُ ص ٤٧.

(١١) فِي الْأَصْلِ: الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ، وَاسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالسِّيَاقِ.

(١٢) فِي مَتْنِ الْمَقْدِمَةِ: "وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا" لَعَلَّهُ سَهْوٌ مِنْهُ، أَوْ اطَّلَعَ عَلَى نَسْخِ أُخْرَى.

وقوله: "وما أشبه ذلك": معطوفٌ على مقولٍ "تقول" من الأمثلة.

تنبيهان:

[الأول: لهذه الأفعال ثلاثة أحوال: التَّقدُّمُ، والتَّوسطُ، والتَّأخُّرُ

مع الأول: الإعمالُ فقط، ما لم يقع بعدها استفهامٌ، أو قسمٌ، أو لامٌ ابتداءً، أو ما، أو لا، أو إنَّ التَّأفِيَّاتِ، فإن وقع ذلك فالتَّعليقُ، وهو: إبطالُ العملِ لفظاً^(١). وفي الثاني: الإلغاء، والإعمالُ، وهو أرجحُ. وفي الثالث: الإعمالُ، والإلغاء، وهو أرجحُ.

الثاني^(٢): هذا القسمُ دخیلٌ في المرفوعاتِ، وكان حقُّه أن يذكره في المنصوباتِ، ولكنَّه ذكره استطراداً: لتتميمِ بقيَّةِ النَّواسخِ.

(١) يُنظر: معجم المصطلحات النحويَّة والصَّرْفِيَّة ص ١٥٥.

(٢) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

قال الشيخ رحمه الله:

باب النعت

"النعت: تابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره، تقول: قام زيد العاقل، ورأيت زيدا العاقل، ومررت بزيد العاقل"^(١).

هذا "باب النعت" قال أبو حيان: وهي عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الوصف/والصفة^(٢). انتهى. [٣٦/ب]

فهي ألفاظ مترادفة خلافا لبعضهم، فإنه قال: النعت خاص بما يتغير، والوصف لا يختص به^(٣).

قال ابن هشام: وهو تابع مشتق أو مؤول به، يقتضي تخصيص متبوعه، أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، أو توكيده، أو الترحم عليه^(٤). زاد بعضهم: أو تعميمه، أو تفصيله، أو إبهامه.

والمصنف لم يعرفه، وإنما ذكر بيان حكم من أحكامه^(٥)، فقال: "النعت: من حيث هو"^(٦) تابع للمنعوت "وجوبا" في "نوع" رفعه "إن كان مرفوعا، و"في نوع" نصبه "إن كان منصوبا، و"في نوع" خفضه "إن كان مخفوضا لفظا، أو تقديرا، أو محلا"^(٧)، اتفقا في نوع الإعراب أو اختلفا.

تنبيهان:

الأول: إنما لم يقل: 'وفي جزمه': لأن النعت لا يكون إلا للأسماء.

الثاني: علم من كلام المصنف أن النعت لا يجوز أن يخالف منعوته في الإعراب، فلا يُنعت مرفوع بغيره، ولا منصوب بغيره، ولا مخفوض بغيره.

^(١) متن المقيمة ص ١٤.

^(٢) يُنظر قوله في مجمع الهوامع ١٧١/٥.

^(٣) يُنظر: القروق اللغوية ص ٤٢، والكليات ص ٩٠١. وليس في هذا الاختلاف أثر في تناول النُحاة.

^(٤) يُنظر: شرح شذور الذهب ص ٤٣٥.

^(٥) ذكر ابن أجزوم حكما من أحكامه، وهو اتباعه للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه وتنكيره.

وقال الجرجاني في تعريف النعت في التعريفات ص ٢٤٢: "النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا".

وقال الفاكهي في شرح الحدود النحوية ص ١٧٧ "حد النعت: التابع المشتق أو المؤول به، المبين للفظ متبوعه".

^(٦) مستدرك في حاشية المخطوط.

^(٧) الجر اللفظي: هو الجر الحقيقي، بحيث تظهر علامة الجر على الاسم المجرور، والجر التقديري: هو تعذر ظهور علامة الجر، والجر

على المحل: يكون في الأسماء المبنية.

فإن قلت: هذا منتقض، فقولهم: "هذا جحر ضب خرب"^(١)، فوصفوا المرفوع بالمخفوض، قلت: أكثر العرب يرفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض؛ وذلك للمناسبة في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعليه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة^(٢)، وليس ذلك بمخرج له عما ذكر^(٣).

[ولا تقدمه عليه باقياً على النعتية، وهو كذلك في سائر التوابع، كما لا يجوز الفصل بينه وبينه بأجنبي كذلك]^(٤) ^(٥).

وتقدم الكلام على العامل في التابع^(٦)، والله الحمد.

"و" في نوع "تعريفه" إن كان المنعوت معرفة، وهو الإشارة إلى أن مدلول اللفظ معلوم، متعين، حاضر في^(٧) الذهن، "و" في نوع "تنكيره" حقيقة أو حكماً إن كان المنعوت نكرة كذلك.

تنبيهان:

الأول: علم من كلام المصنف أن النعت لا يجوز أن يخالف منعوته في التعريف والتنكير، بل يوافقه وجوباً، وهو مذهب جمهور البصريين^(٨)، وإنما وجبت الموافقة في ذلك؛ حذراً من التدافع؛ لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا.

(١) القول في الكتاب ٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٦٧.

(٢) اختلف النحاة في مسألة الخفض على الجوار:

أ. إثباته في اللغة، ويكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً. وهذا رأي جمهور البصريين والكوفيين.

ب. إنكاره، وتأويل ما ورد منه. قال به: السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ).

ج. قصره على السماع، ومنع القياس منه. قال به: الفراء (ت ٢١٥هـ). ينظر: الكتاب ٤٣٧/١، وارتشاف الضرب ٤/١٩١٢، ومغني اللبيب

٣٤٠/٢، وجمع الهوامع ٤/٤، ٣٠٥، ٣٠٤.

(٣) ينظر: الدرة الشنوائية ل ١٠١.

(٤) الأولى التعبير بالظاهر أي يقول: "ولا يجوز الفصل بينه وبين متبوعه بأجنبي".

(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٦) ينظر: ص ١٣١.

(٧) في الأصل: غير واضحة ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٢٢، ٤٢١/١، وارتشاف الضرب ٥/١٩٠٨، والمساعد ٢/٤٠٢.

أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة، إذا كان النعت مدح أو ذم، وأجاز الأخفش ذلك، إذا حُصصت النكرة قبل ذلك

بوصف. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/١٩٠٨، وشرح التسهيل للمراذني ص ٧٨٥، والمساعد ٢/٤٠٢.

الثاني: يُستثنى مِنْ كلامه ما سيأتي في باب النداء مِنْ نحو: يا كريمًا لا يبخل، ويا رجلًا^(١) صالحًا
أقبل: لمعين؛ فإنه لا تبعية فيه في التعريف.

والنعت ثلاثة أقسام: حقيقي، ومجازي، وسبي.

فالأول^(٢): هو الذي يكون معناه لما قبله، ويرفع ضميره^(٣).

وحكمه أن يتبع ما قبله في أربعة مِنْ عشرة: واحد مِنْ أوجه الإعراب، وواحد مِنْ التعريف
والتنكير، وواحد مِنْ الأفراد والتثنية والجمع، وواحد مِنْ التذكير^(٤) والتأنيث، نحو: [قولك] "أي:
مقولك في الرفع مع الأفراد والتعريف: "جاء^(٥) زيد العاقل"، "و" في النصب معهما: "رأيت زيدًا
العاقل"، "و" في الخفض معهما أيضًا: "مررتُ بزيد العاقل".

وفي التثنية معه: جاءَ الزيدان العاقلان، ورأيتُ الزَيدَين العاقلين، ومررتُ بالزَيدَين العاقلين.

وفي الجمع معه أيضًا: جاءَ الزَيدون العاقلون، / ورأيتُ الزَيدَين العاقلين، ومررتُ بالزَيدَين العاقلين. [I/٣٧]

وفي الأفراد مع التنكير: جاءَ رجلٌ عاقلٌ، ورأيتُ رجلًا عاقلًا، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ.

وفي التثنية معه: جاءَ رجلان عاقلان، ورأيتُ رجلين عاقلين، ومررتُ برجلين عاقلين.

وفي الجمع معه أيضًا: جاءَ رجالٌ عَقَلًا، ورأيتُ رجالًا عَقَلًا، ومررتُ برجال عَقَلًا.

وفي التثنية معه: جاءَتِ الهندان العاقلتان، ورأيتُ الهندَين العاقلتين، ومررتُ بالهندَين العاقلتين.

وفي الجمع معه أيضًا: جاءَتِ الهنداتُ العاقلاتُ، ورأيتُ الهنداتُ العاقلاتُ، ومررتُ بالهنداتِ
العاقلاتِ.

وفي الأفراد مع التنكير: جاءَتِ امرأةٌ عاقلةٌ، ورأيتُ امرأةً عاقلةً، ومررتُ بامرأةٍ عاقلةٍ.

(١) حقُّ التكررة المقصودة البناء على الضمِّ، ولكن إذا كانت موصوفة تؤثر العرب نصبها على ضمِّها، يُنظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٣،
وشرح الرضوي على كافيّة ابن الحاجب ١/٣٥٨، والمساعد ٢/٤٩٢، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/٨٠٥.
(٢) يقصد الحقيقي.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحويّة ص ١٧٨.

(٤) في الأصل: الكلمة رسمها غريب. لعلَّ ما أثبت هو الصواب.

(٥) في متن المقبّمة: تقول. لعله سهو منه: لأنَّ ابن أجروم اتبع طريقة واحدة في التمهيد للأمثلة، وهي: "نحو قولك"، أو أنه أطلع على
نسخ أخرى.

(٦) في متن المقبّمة: قام زيد العاقل.

وفي التثنية^(١) معه: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيتُ امرأتين عاقلتين، ومررتُ بامرأتين عاقلتين.
وفي الجمع معه أيضًا: جاءتني نساء عاقلات، ورأيتُ نساء عاقلات، ومررتُ بنساء عاقلات.

"و" الثاني^(٢): هو الذي يكون معناه لما بعده، ويرفع ضمير ما قبله^(٣).

وحكمه كحكم الأول في كونه يتبع ما قبله في أربعة من عشرة. نحو: جاء زيدُ القائم الأخ، ورأيتُ
زيدًا القائم الأخ، ومررتُ بزيد القائم الأخ، وجاء الزيدان القائم الأخ، ورأيتُ الزيدين القائم الأخ،
ومررتُ بالزيدين القائم الأخ، وجاء الزيدون القائم الأخ، ورأيتُ الزيدون القائم الأخ، ومررتُ
بالزيدين القائم الأخ، وجاء رجل قائم الأخ، ورأيتُ رجلًا قائم الأخ، ومررتُ بـ رجل قائم الأخ، وجاء
رجلان قائما الأخ، ورأيتُ رجلين قائم الأخ، ومررتُ برجلين قائم الأخ، وجاء رجال قائم
الأخ، ورأيتُ رجالًا قائم الأخ، ومررتُ برجال قائم الأخ، وجاءت هند القائمة الأخ، ورأيتُ هندًا
القائمة الأخ، ومررتُ بهند القائمة الأخ، وجاءت الهندان القائمات الأخ، ورأيتُ الهندين القائمات
الأخ، ومررتُ بالهندين القائمات الأخ، وجاءت الهندات القائمات الأخ، ورأيتُ الهندات القائمات
الأخ، ومررتُ بالهندات القائمات الأخ، وجاءت امرأة قائمة الأخ، ورأيتُ امرأة قائمة الأخ، ومررتُ
بامرأة قائمة الأخ، وجاءت امرأتان قائمتا الأخ، ورأيتُ امرأتين قائمتي الأخ، ومررتُ بامرأتين قائمتي
الأخ، وجاءت نساء قائمات الأخ، ورأيتُ نساء قائمات الأخ، ومررتُ بنساء قائمات الأخ.

وهذا إذا كان النعت مشتقًا، ولم يمنع من التبعية في ما ذكر مانع.

"و" الثالث^(٤): هو الذي يكون معناه لما بعده، ويرفعه حال كونه متلبسًا بضمير ما قبله^(٥).

[٣٧/ب] وحكمه أن يتبع ما قبله في اثنين من خمسة، / واحد من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف
والتنكير، ولا يلزم أن يتبعه في الخمسة الباقية، وهي: الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث؛

لأنه في المعنى نعت للمرفوع به لا للجاري عليه؛ ولذلك سمي سببيًا؛ لكونه قائمًا في المعنى.

فالسببي: وهو المضاف إلى ضمير المنعوت. نحو: جاء زيد القائم أبوه، ورأيتُ زيدًا القائم أبوه،
ومررتُ بزيد القائم أبوه، وجاء الزيدان القائم أبوهما، ورأيتُ الزيدين القائم أبوهما، ومررتُ

(١) في الأصل: التثنية.

(٢) يقصد المجازي.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ١٧٩.

(٤) يقصد السببي.

(٥) يُنظر: المصدر السابق.

بالزيدين القائم أبواهما، وجاء الرجال العاقل أبؤهم، ورأيت الرجال العاقل أبؤهم، ومررت بالرجال العاقل أبؤهم، وجاء رجل عاقل أبوه، ورأيت رجلاً عاقلاً أبوه، ومررت برجل عاقل أبوه، وجاء رجلان عاقل أبواهما، ورأيت رجلين عاقلاً أبواهما، ومررت برجلين عاقل أبواهما، وجاء رجال عاقل أبؤهم، ورأيت رجالاً عاقلاً أبؤهم، ومررت برجال عاقل أبؤهم، وجاءت هند العاقل أبوها، ورأيت هنداً العاقل أبوها، ومررت بهند العاقل أبوها، وجاءت الهندان القائم أبواهما، ورأيت الهندين القائم أبواهما، ومررت بالهندين القائم أبواهما، وجاءت الهندات القائم أبؤهن، ورأيت الهندات القائم أبؤهم، ومررت بالهندات القائم أبؤهم، وجاءت امرأة عاقل أبوها، ورأيت امرأة عاقلاً أبوها، ومررت بامرأة عاقل أبوها، وجاءت امرأتان قائم أبواهما، ورأيت امرأتين قائما أبواهما، ومررت بامرأتين قائم أبواهما، وجاءت نساء قائم أبؤهن، ورأيت نساء قائما أبؤهن، ومررت بنساء قائم أبؤهن.

فالتعت في هذا القسم يلزمه الأفراد دائماً في اللغة المشهورة، إذا لم يكن مرفوعه جمعاً، وإلا فيجوز الأفراد والتكسير فيه، ونص سيبويه أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد^(١)، وقيل: الأفراد أحسن -وعزى للجمهور-^(٢) وفصل بعضهم، فقال: الجمع أولى إن تبع جمعاً^(٣)، والأفراد أولى إن تبع مثنى أو مفرداً^(٤).

تنبيه: يمكن حمل كلام المصنف على التعت الحقيقي، وهو ظاهر بقريضة الأمثلة، ولكنه اقتصر

^(١) قال به أيضاً: المبرد (ت ٢٨٦هـ)، وابن بطلال (ت ٤٤٩هـ)، وأبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبو حيّان (٧٤٥هـ). يُنظر: الكتاب ٣٦/٢، والمقتضب ٤/١٦٢، ١٦١، والمقدمة الجزولية ص ١٥٢، وشرح التسهيل ٣/١٠٠، ١٠١، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٣، والمساعد ٢/٢٢٠.

^(٢) قال به أيضاً: الشلوبي (ت ٦٤٥هـ)، والأبدي (ت ٨٦٠هـ). يُنظر: التوطئة ص ٢٦٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٧، والمساعد ٢/٢٢٠، الدرّة الشنوية ل ١٠٢.

^(٣) يُنظر: وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٧، والمساعد ٢/٢٢٠.

^(٤) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ٣/١٠٠، وتوضيح المقاصد ٣/٩٥١، وجمع الهوامع ٥/١٨٥، ١٨٦.

اختلف النحاة فيما إذا أسند التعت السببي إلى جمع:

المذهب الأول: إفراد التعت أولى من تكسيره، سواء كان المنعوت مفرداً، أم مثنى، أم جمعاً.

المذهب الثاني: التكسير أولى من الإفراد، سواء كان المنعوت مفرداً، أم مثنى، أم جمعاً.

المذهب الثالث: إذا كان المنعوت مفرداً أو مثنى يكون إفراد التعت السببي المسند إلى جمع أولى من تكسيره، وإذا كان المنعوت جمعاً، يكون تكسير التعت السببي المسند إلى جمع أولى من إفراده.

على الموافقة في اثنين من الخمسة الأوجه المشار إليها؛ لعدم [انفكاكها عنه وعن] ^(١) السببي. والمثال لا يخصص وعلى الجميع، ولكنه ترك أمثلة السببي واقتصر على الأوجه المشار إليها؛ لجريانها في جميعها، وترك ما ينفرد به الحقيقي وما جرى مجراه؛ لعلومه بالمقايضة، والله أعلم.

ولما قدّم أن النعت [تابع] ^(٢) المنعوتة في تعريفه وتنكيره، احتاج إلى بيان ذكر المعرفة والنكرة. وبدأ بالمعرفة، وإن كانت النكرة هي الأصل ^(٣)؛ لأنها أشرف ^(٤).

قال الشيخ رحمه الله: "والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمّر. نحو: أنا، وأنت، والاسم العلم. نحو: زيد ومكة. والاسم المبهّم. نحو: هذا. وهذه. وهؤلاء. والاسم الذي فيه ألف واللام. نحو: الرجل والغلام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة" ^(٥).

فقال: "والمعرفة" - من حيث هي ^(٦)، وسيأتي ما يعلم منه سر ذلك - مبتدأ خبره "خمس" ^(٧) "أشياء". وصحّ الإخبار به عنه؛ لأنّ المراد بالمعرفة الجنس.

وزاد لفظة "أشياء" للتوكيد، والمبادرة إلى بيان أنّ المراد الأنواع لا الأفراد.

وحدها: ما وضع لشيء بعينه، قاله ابن الحاجب ^(٨).

وعند غيره ستة ^(٩)، وعند آخر سبعة ^(١٠)، زاد الموصول الاسمي، والمنادى المقصود، والتوفيق ممكن

^(١) في الأصل: انفكاكه عنها وعلى.

^(٢) مكرّر في المخطوط.

^(٣) قال السيوطي في الهمع ١/١٨٩: "وهي الأصل خلافاً للكوفيّة".

^(٤) قال الفاكهي في الفواكه الجنية ص ١٤١-١٤٢: "لانسراج كل معرفة تحتها من غير عكس. ولأنّها تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج".

^(٥) متن المقدمة ص ١٤.

^(٦) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ٨٨، والمواهب الرّحمانية ل ٩٦.

^(٧) المعارف في المشهور خمسة. يُنظر: الكتاب ٥/٢، والأصول ٣١/٢-٣٢، وشرح جمل الرّجائي لابن خروف ص ٧٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٠، وارتشاف الضرب ٢/٩٠٨.

^(٨) الكافية ص ٣٧.

^(٩) قال الفاكهي في شرح الحدود النجوية ص ١٠٥: "عند الأكثر ستة أقسام بالاستقراء".

وممن عدّها ستة: ابن مالك في ألفيته ص ٥-٩، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص ١٦٥، وشرح القطر ص ١٠٤، والفاكهي في

شرح الحدود ص ١٠٥، والفواكه الجنية ص ١٤٣، ومجيب النّدا ص ١٦١.

^(١٠) وممن عدّها سبعة: ابن مالك في التسهيل ص ٨، وشرح الكافية الشافعية ١/٢٢٢، وابن هشام في أوضح المسالك ١/٧٧،

والسيوطي في الهمع ١/١٩٠. لعلّ اختلاف الرأي عند ابن مالك وابن هشام من تطور الآراء.

بالغاء مفهوم العدد،/فلا يفيد حصراً، أو أَنَّ الموصولَ مندرجٌ في الاسمِ المبهِم، لا اسمِ الإشارة فقط. [أ/٣٨]

والمثال لا يخصص.

وأهمَل ذكرَ النكرة المقصودة بالتداء هنا بناءً على أَنَّها ليست معرفة^(١) ب(أل) اختصاراً، وحصَره فيه تسامحاً، أو أَنَّها مندرجة في الضمير؛ لكونها فرعاً عنه؛ لأنَّ تعريفها واقعة موقع كاف الخطاب وهو الضمير، ولا شيء في الحصر.

وفصله محافظة على فوائد الإجمال ثم التفصيل، فقال: الأول "الاسم المضمَر"، ويقال له: الضمير^(٢). وتقدمت أقسامه في باب الفاعل وبدأ به؛ لأنَّه أعرف المعارف على الصحيح^(٣).

فائدة: سُمِّي ضميراً ومضمراً من قولهم: أضمرت الشيء؛ إذا سترته وأخفيتَه، ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي^(٤)، أو من الضمور وهو الهزال^(٥)؛ لأنَّه في الغالب قليل الحروف، وهي مهموسة في الغالب، وهي: التاء، والكاف، والهاء^(٦)، والهمس: هو الصوت الخفي^(٧)، والكوفي يُسمِّيه كنايةً ومكنياً؛ لأنَّه ليس باسمٍ صريح^(٨).

(١) في الأصل: ليس معرِفاً.

(٢) قال الفاكهي في شرح الحدود النحوية ص ١٠٨: "حدُّ الضمير: ما دلَّ وضغاً على متكلم، أو مخاطب، أو غائب".

(٣) مذهب الجمهور وسيبويه يُنظر: الكتاب ٦/٢، والمقتضب ٤/٢٨١-٢٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٩٠٨، وجمع الهوامع ١/١٩٠.

وقيل: العَلَم أعرفها، وعليه الصيمري، وعُزِّي للكوفيين، ونسب لسيبويه، واختاره أبو حيان في رواية.

وقيل: اسم الإشارة أعرفها، ونُسب الأمر لابن السراج.

وقيل: إنَّ المعارف لا تتفاوت، وعليه ابن حزم.

وقيل: المعرف بآل ينظر: الإنصاف المسألة الرابعة بعد المائة ص ٥٦٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٣٦، وارتشاف

الضرب ٢/٩٠٨، وجمع الهوامع ١/١٩١، وحاشية الحمصي ١/٢٠٢.

(٤) اللسان "ضمير".

(٥) المصدر السابق.

(٦) يُنظر: الدرة الشنوية ل ١٠٢.

(٧) اللسان "همس".

(٨) الضمير تسمية بصرية، ويسمِّيه سيبويه: الإضممار، والمضمَر، والاسم المبهِم، والكوفيون يسمونه: الكناية، ويسميه الفراء: المكنى. يُنظر: الكتاب ١/٧٨-٧٩-٦/٧٧، والمقتضب ٣/٢٧٩، ومعاني القرآن ١/٥، وارتشاف الضرب ٢/٩١١، وجمع الهوامع ١/١٩٤، ومجيب النَّداس ١٦٢، والمواهب الرِّحمانية ل ٩٧.

قال ابن يعيش في المفصل ٣/٨٤: "لا فرق بين المضمَر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناها واحد، وأنَّ اختلافاً من جهة اللفظ، وأمَّا البصريون فيقولون: المضمَرات نوع من المكنيات، فكل مضمَر مكنى، وليس كل مكنى مضمراً...".

قال ابن هاني^(١): [الطويل]

[٤٨]- فصرخ بمن تهوى ودعني من الكنى
فلا خير في اللذات من دونها ستر^(٢)

وهو ما دلّ على متكلم، نحو: "أنا" أي: اسمٌ دلّ وضعاً على متكلمٍ به. أي: شخصٌ حكى به عن نفسه، أو مخاطبٍ، نحو: "وأنت"، وأنتما، وأنتم، وأنتن، أي: شخصٌ توجه إليه الخطاب به، أو غائبٍ، نحو: هو وفروعه، أي: شيءٌ غير متكلمٍ ولا مخاطبٍ بالمعنى المذكور، تقدّم ذكره على^(٣) الضمير لفظاً بأن يذكر لفظاً^(٤) ذلك الغائب قبل الضمير تحقيقاً، نحو: جاءني رجلٌ فأكرّمته. أو رتبةً، نحو: ضرب غلامه زيداً، أو معنى بأن يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجع الغائب، نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٥)، فإنه راجع للعدل المفهوم من (اعدلوا)، أو حكماً بأن يكون معلوماً حاضراً في ذهن المخاطب والمتكلم، فإنه في حكم المذكور مقدماً كضمير الشأن، فإن معنى الشأن يعرفه كل أحد^(٦).

^(١) ابن هاني: هو أبو نواس الحسن بن هاني الأديب الشاعر المجيد اللغوي الحكيّ البغدادي، شاعر العراق، جمع ديوانه في مجلدات، مات سنة ١٦٩هـ، ينظر: ديوان الإسلام لشمس الدين أبو المعالي تحقيق سيد حسين كسروي ٢١٣/٤، ومعجم المؤلفين ٣/٣٠٠.

^(٢) ينظر: ديوان أبي نواس الحسن بن هاني الحكيّ تحقيق سليم خليل قهوجي ص ٣٨٤.
نسبه - محقق شرح اللمحة البدرية - هادي نهر إلى ابن هاني الأندلسي الذي ولد في إشبيلية سنة ٣٢٠هـ، ينظر: ١/٣٣٧.
من شواهد: شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٧، وشرح التصريح ١/٩٧.
بلا نسبة في: تزيين الأسواق في أخبار العشاق للأنطاك ٢/٤٤.

رواية الديوان:

فبح باسم من أهوى ودعني من الكنى
فلا خير في اللذات من دونها ستر

وفيه رواية:

ابح باسم من تهوى ودعني من الكنى
فلا خير في اللذات من دونها ستر

ورواية أخرى:

فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى
فلا خير في اللذات من دونها ستر

^(٣) في الأصل: الكلمة غريبة في رسمها، استعنت على قراءتها بالسياق، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٤) في الأصل: غير واضحة، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٥) سورة المائدة، آية: ٨.

^(٦) ينظر: المواهب الرّحمانية ل ١٠٢.

تنبيه: أعرف المعارف بالإجماع اسمُ الله - تعالى - ويليه ضميره، وحكي أن سيبويه رأي^(١) في النوم، ف قيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرًا كثيرًا، بجعلي اسمه أعرف المعارف^(٢). وحكاه ابنُ القطان^(٣) عن أحدِ الرجلين المبرد والرجاج^(٤).

ثم ضميرُ المتكلم؛ لأنه يدلُّ على المرادِ بنفسه، ثم ضميرُ المخاطب؛ لأنه لا يدلُّ على المرادِ بنفسه، ثم ضميرُ الغائب؛ لأنه دونَ الكلِّ.

قلت: ومعنى قولهم: "هذا أعرفُ من هذا" تطرُّقُ الاحتمالِ إليه أقلُّ من تطرُّقه إلى الآخر^(٥).

"و" الثاني: "الاسمُ العلمُ" - بفتح العين واللام - لغة: العلامة، و علمُ الثوب، والجبل^(٦).

وثنى به؛ لأنه يدلُّ على المرادِ حاضرًا، وغائبًا على سبيلِ الاختصاص.

واصطلاحًا: ما عيِّنَ مُسمَّاه تعيينًا مطلقًا^(٧)، يعني بلا قيدٍ، سواءً كانَ علمَ شخصٍ^(٨) لعاقلي، "نحو: زيد" و هندی، أم غيره، إمَّا لمكانٍ، نحو: عدنٍ - وهي: بلدٌ بساحلِ اليمن - "ومكَّة" - وفيها لغةٌ أخرى، وهي:

(١) في الأصل: رسمها غريب، استعنت على قراءتها بالسياق، ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٢) الحكاية لابن جني يُنظر: الدر المصون ٢٤/١. والفواكة الجنية على متممة الجرومية ص ١٤٤، وحاشية شرح الحدود النحوية ص ٣٣. ومواهب الجليل ١١/١. وحاشية الشنواني على قواعد الإعراب ص ١٢٣. والمواهب الرحمانية ل ٩٨. ومعجم المناهي اللفظية لبكر أبي زيد ص ٦٦٩.

(٣) ابن القطان: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن زياد القطان المثنوي - بفتح الميم وتشديد التاء ثالثة الحروف مضمومة وبعد الواو ثاء مثناة - سمع الحديث ورواه، كان ثقة جيد المعرفة، وسمع كثيرًا من كتب الأدب عن بشر بن موسى الأسدي. ومحمد بن يونس الكندي. وأبي العيلاء. وتعلب والمبرد وغيرهم. توفي سنة ٣٤٩ هـ يُنظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٣/٥، ٢٩، والوافي بالوفيات للصفدي تحقيق تركي مصطفى ٥٥/٢.

تُنظر حكايته في المواهب الرحمانية ل ٩٨.

(٤) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأردني، البصري، المعروف بـ المبرد، ويكنى بأبي العباس، أديب. نحوي، لغوي، إخباري، نسابة، ولد بالبصرة، وأخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وتصدر للاشتغال ببغداد، وتوفي ببغداد في ذي الحجة من أثاره: المقتضب، و الاشتقاق، و نسب عدنان و قحطان، والكامل. يُنظر: بغية الوعاة ٢٦٩/١، ومعجم المؤلفين ١١٤/١٢.

الرجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل الرجاج، يكنى بأبي إسحاق، نحوي، لغوي، مفسر. من أثاره: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي، والعروض. مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. يُنظر: المصدر السابق ٤١١/١، ٤١٣. والمصدر السابق ٣٣/١.

(٥) يُنظر: همع الهوامع ١٩١/١.

(٦) اللسان "علم".

(٧) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ١١٢.

(٨) قال الفاكهي في شرح الحدود النحوية ص ١١٢، ١١٣: "حدّ الشخصيّ، ما وُضع لمعين في الخارج، لا يتناول غيره من حيث الوضع له".

(١) يُنظر: معجم البلدان ١٨١/٥. هذه اللغة وردت في القرآن. قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة آل عمران، آية: ٩٦].

(٢) النّعمان بن المنذر: هو النّعمان بن المنذر بن المنذر بن امرئ القيس، يُكنى أبا قابوس. يُنظر: المعارف ٦٤٩/١.

(٣) قال الفاكهي في شرح الحدود النّحويّة ص ١١٧: "حدّ العلم الجنسي: ما وضع لمعّن في اليهنّ".

(٤) ارتشاف الضرب ٩٠٩/٢.

(٥) يقصد العلم الشّخصي.

(٦) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة ص ١١٦.

(٧) يُنظر: شرح الرّضي على كافّيّة ابن الحاجب ٢١٤/٤.

(٨) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة ص ١١٥.

(٩) في الأصل: غير واضحة. لعلّ ما أثبت هو الصّواب.

(١٠) في الأصل: غير واضحة. لعلّ ما أثبت هو الصّواب.

(١١) في الأصل: غير واضحة. لعلّ ما أثبت هو الصّواب.

(١٢) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك ١٧٤/١.

(١٣) يُنظر: الفواكه الجنية ص ١٥٩، وشرح الأجرومية للشّهوري ٣٩٧/١.

والظاهر أنَّ الشَّيْخَ أرادَ به الاسمَ الموصولَ واسمَ الإشارةِ، لا اسمَ الإشارةِ فقط، والمثال لا يخصص.

وإنَّما سَمَّيتُ مِهمًّا؛ لأنَّه لا يعلم معانيها مِنْها بالتَّعْيِينِ، وإنَّ اعتَبَرَ في معانيها الإشارةُ إلى التَّعْيِينِ، وإنَّما تُعرَفُ معانيها مِنْ الإشارةِ والصِّلَةِ^(١)، بخلافِ الضُّمائرِ، فإنَّ التَّكَلَّمَ، والخطابَ، والغيبةَ معتبرةً في معانيها، فيعلمُ مِنْها المقصودُ؛ فلم تكنْ مِهمَّةً مطلقًا، فتأملْ ذلك فإنَّه لا يخلُ عنْ نظرٍ!

فإنْ قلتَ: ما ذكره الأصوليون مِنْ أنَّ الموصولاتِ مِنْ ألفاظِ العمومِ يخالفُ ما ذكره النُّحويون أنَّها معارفٌ؛ لأنَّ المعرفةَ - كما سبقَ - ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهذا ينافي العمومَ^(٢)، قلتُ: قالَ أستاذُ شيخِ شيخٍ معًا شيخنا: قد تدفعُ المخالفةُ بأنَّ لها استعمالين، ذكرَ الأصوليون أحدهما، والنُّحويون الآخرَ، لكنْ ذكرَ الأصوليون خلافًا في أنَّ صيغَ العمومِ هل هي حقيقةٌ فيه، أو في الخصوصِ، أو مشتركةٌ بينَ العمومِ والخصوصِ؟^(٣)

ورجَّحَ صاحبُ جمعِ الجوامعِ^(٤) وغيره الأولَ^(٥)، وقضيتُه: أنَّه ليسَ لها إلَّا استعمالٌ واحدٌ، وهو العمومُ، وإنَّ الخصوصَ^(٦) معنى مجازيٌّ لها، فالإشكالُ بحالِه^(٧)، قالَ أستاذُ شيخِ شيخٍ شيخنا: ولعلَّ الأقربَ أنْ يُجابَ بأنَّ النُّحويينَ ثبتَ عندهم وضعُها للخصوصِ، وهو القولُ الثاني، أو على الاشتراكِ، وهو القولُ الثالثُ، فذكروا أحدَ المعنيين وهو الخصوصُ^(٨)، انتهى باختصارٍ.

و"الاسمُ الموصولُ" عرَّفَه^(٩) بعضهم بقوله: ما أفترَقَ إلى الوصلِ بجملةٍ خبريةٍ أو ظرفٍ أو مجرورٍ

(١) في الأصل: غير واضحة. ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٢) يُنظر: كتاب التَّعْرِيفات ص ٢٢١.

(٣) يُنظر قوله في المواهب الرُّحمانِيَّة ل ١٠٩.

(٤) صاحب جمع الجوامع، هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبُكِّي تاج الدِّين. سبقت ترجمته ص ٧.

(٥) يُنظر: جمع الجوامع في أصول الفقه تحقيق عبد المنعم خليل ص ٤٥.

(٦) في الأصل: الكلمة غير واضحة. لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٧) في الأصل: الكلمة غير واضحة. لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٨) في الأصل: اشتاذ.

(٩) يُنظر قوله في المواهب الرُّحمانِيَّة ل ١٠٤.

(١٠) هذا تعريف الموصول الأسعِيّ، قال الفاكهِي في شرح الحدود النُّحويَّة ص ١٢٠: "حد الموصول الحرفي: ما أوَّل مع صلته بالمصدر

ولم يحتج إلى عائد."

تأمين، أو وصفٍ صريحٍ وإلى عائدٍ أو خلفه^(١).

وهو أقسامٌ: الذي للمذكر، والتي للمؤنثة، والاذان لمثنى المذكر، واللذان لمثنى المؤنث، والذين والألى

[أ/٣٩]

لجمع المذكر، واللاتي واللائي^(٢) / لجمع المؤنث.

و"اسمُ الإشارة" عرفه ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ بقوله: "ما وُضع لمسمًى وإشارةً إليه"^(٣).

عرفًا: و[...] إلّا بها^(٤).

وهو أقسامٌ: "نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء" ممدودًا عندَ الحجازيين، وبها جاءَ في التَّنزيلِ، مقصورًا عندَ غيرهم^(٥).

ف"هذا" للمذكر، و"هذه" للمؤنث، و"هذان" لمثنى المذكر، و"هاتان" لمثنى المؤنث بالألفِ رفعًا وبالياءِ فيهما جرًّا ونصبًا، و"هؤلاء" لجمع المذكر والمؤنث.

تنبيهٌ: الأكثرون^(٦) قسّموا المشارَ إليه إلى قريبٍ، وبعيدٍ، ومتوسطٍ، فللقريبِ: المجردُ مِنَ الكافِ واللامِ، وللبعيدِ: المقرونُ بهما، وللمتوسطِ: المقرونُ بالكافِ فقط، وعليه فأعرفُ الإشاراتِ ما كانَ للقريبِ، ثُمَّ للمتوسطِ، ثُمَّ للبعيدِ. نقله أبو حيانَ عن أصحابه^(٧).

"و"الرَّابِعُ": الاسمُ الذي فيه الألفُ واللامُ "أي: المعرّفُ بأداةِ التعريفِ، وهي "أل" عندَ الخليلِ وسيبويه^(٨)، ولا خلافَ بينهما، وإنّما الخلافُ في الهمزة أزائدةٌ هي أم أصليةٌ؟

فبالأوّلِ: قالَ سيبويه: وهي معتدَّةٌ بها في الوضعِ^(٩) كهمزة استمع: ولذا لم يعدْ رباعيًا حتّى يُضمَّ أوّلُ مضارعه.

(١) يُنظر: شرح الحدود النحويّة للفاكهي ص ١١٨، ١١٩.

(٢) في الأصل: الالى.

(٣) ص ١٥.

(٤) لم أتحقّقها.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣١٥/١: "أولاء بالمدّ على لغة أهل الحجاز، وبالقصر على لغة بني تميم".

(٦) هذه طريقة الجمهور. يُنظر: شرح التَّسهيل ٢٣٩/١، ومجيب النِّدا ص ١٨٣، وجمع الهوامع ٢٦١/١. وطريقة ابن مالك تقتضي أنّه ليس للإشارة إلا مرتبتان: قربي وبعدي. يُنظر: شرح التَّسهيل ٢٤٢/١، وشرح العمدة ص ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ١٦/١.

(٧) يُنظر: التُّكْت الحسان ص ٤٤، وجمع الهوامع ١٩٢/١.

(٨) قال سيبويه في ٣٢٤/٣: "وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد".

(٩) قال سيبويه في ٢٢٦/٤: "أل تعرف الاسم في قولك: (القوم والرجل)".

(١٠) ذكر ابن مالك عنه ذلك. يُنظر: شرح التَّسهيل ٢٥٤/١، وارتشاف الضَّرْب ٩٨٥/٢، والمساعد ١٩٥/١، ١٩٦.

وبالثاني: قال الخليل: وهي همزة قطع^(١)، وُصِلَتْ في الدَّرَج: لكثرة الاستعمال.

وقيل: اللام وحدها، والهمزة مجتلية في الابتداء بعد أن لم تكن موجودة في أصل الوضع؛
ليتمكن بها من الابتداء بالسّاكن، وإليه ذهب الأخفش^(٢)، وهو المشهور بين النّحويين عن
سيبويه^(٣)، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان^(٤)، والثاني عن بقيّة النّحويين^(٥).

وقيل: في أداة التعريف غير ذلك، "نحو: الرَّجُل" والرجلة للمرأة، والغلام والغلامه للمرأة.

وأى بمثالين، وإن كان المثال لا يُسأل عنه، كما قال السّيرافي: لزيادة الإيضاح^(٦).

تنبيه: قال أبو حيّان: قال أصحابنا: وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في
شخصين، ثم للجنس^(٧).

"و"الخامس: "ما أضيف" إضافة محضة، وليس متوغلاً في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما
مطلق المغايرة والمماثلة^(٨)، سواء كان بلا واسطة أو بواسطة، فيدخل المضاف إلى المضاف إلى
واحد من هذه الأربعة المذكورة، نحو: غلامك، وغلام أبك، وغلام زيد، وغلام أبي زيد، وغلام
هذا، وغلام أبي هذا، وغلام الذي قام أخوه، وغلام أبي الذي قام أخوه، وغلام الرجل، وغلام أبي
الرجل.

والمضاف في رتبة ما أضيف إليه^(٩)، إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في درجة العلم^(١٠)؛ لثلاث
ينتقض القول بأن الضمير أعرف المعارف، ويكون أعرفها^(١١) شيئين: المضمّر، والمضاف إليه، وهذا

(١) يُنظر: شرح التّسهيل ٢٥٣/١، وارتشاف الضّرْب ٩٨٥/٢، والمساعد ١٩٥/١-١٩٦.

(٢) يُنظر قوله في شرح قطر الندى ص ١٢٠، وشرح الحدود النّحويّة ص ١٠٧.

(٣) يُنظر: شرح الكافية ٣١٩/١، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، وشرح التّصريح ١٧٩/١، وجمع الهوامع ٢٧٢/١.

(٤) ابن كيسان: هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان النّحويّ أخذ عن المبرد وتعلّب، وكان قيماً بمعرفة البصريين
والكوفيين. من مصنفاته: المهذب في النّحو، وشرح الطوال. توفي سنة ٢٩٩ هـ. يُنظر: الوافي بالوفيات ٢٤-٢٥، ونزهة الأدباء في
طبقات الأدباء تحقيق إبراهيم السّامرائي ص ١٧٨.

(٥) يُنظر: شرح قطر الندى ص ١٢٠، وشرح التّصريح ١٧٩/١.

(٦) يُنظر قوله في المواهب الرّحمانيّة ل ١١٣.

(٧) يُنظر قوله في جمع الهوامع ١٩٢/١.

(٨) في الأصل: المتائلة.

(٩) المضاف للعلم في رتبة العلم، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة.

(١٠) يُنظر: الجمل ص ١٩٢، وشرح جمل الرّجائي لابن عصفور ٢٠٥/١، وشرح المقليمة الأجرومية ص ٨٩، وجمع الهوامع ١٩٣/١.

والفواكه الجنّة ص ١٧٧، وحاشية الحمصي ص ٢٣٨.

قال ابن عصفور في المصدر السابق ١٣٦/٢: "هذا مذهب سيبويه، رحمه الله".

(١١) في الأصل: الكلمة غير واضحة، استعنت على قراءتها بالشّيق.

مذهب سيبويه والأندلسيين^(١).

تنبيه: إنما قيِّدَت المعرفة بالحيثية المطلقة^(٢): لأنَّ المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت ويُنعَت بها أقسام، قسم لا يُنعَت ولا يُنعَت به، وهو: الضَّمير. أمَّا الأوَّل: فلائته غني عن الإيضاح: [٣٩/ب] لكونه نصًّا في مُسمَّاه، وأمَّا الثاني^(٣): فلائته ليس مشتقًّا ولا مؤوَّلًا بالمشتق، وقسم يُنعَت ولا يُنعَت به، وهو: العلم. أمَّا الأوَّل: فلازالة الاشتراك، وأمَّا الثاني: فلجموده وعدم تأويله بالمشتق، وقسم يُنعَت ويُنعَت به، وهو: الموصول، والإشارة، والمعرَّف بالألف واللام، والمضاف إلى واحدٍ منها^(٤).

قال الشيخُ رحمه الله: "والنكرة: كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، لا يختصُّ به واحدٌ دونَ آخر، وتقريبه كلُّ ما صلَح دخولُ الألفِ واللامِ عليه، نحو: الرَّجلُ والفرسُ"^(٥).

ولمَّا فرغَ من أقسام المعرفة، طفقَ في حدِّ النكرة، فقال: "والنكرة" لا تنحصر بالعدِّ، بل^(٦) الحدِّ. وقد أكثر النَّاسُ من حدود المعرفة والنكرة، وليسَ فيها حدٌّ سالمٌ، قال ابنُ مالك: مَنْ تعرَّضَ لحدِّهما، عجزَ عن الوصولِ إليه دونَ استدراكٍ عليه^(٧).

"كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه"^(٨)، أي: في أفراد مفهوم كلٍّ موجودة، أي: حاصلة في الخارج؛ لوضعه لذلك المفهوم الصَّادق على كلٍّ من تلك الأفراد كرجلٍ، فإنَّه شائعٌ في زيدٍ وبكرٍ وعمرو وغيرهما من الأفراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذَّكر الموضوع له لفظ رجلٍ، فإنَّه يُطلق على كلٍّ منها إطلاقًا حقيقيًّا من حيث كونه فردًا ذلك المفهوم. لا من حيث خصوصه، أو غير موجودة، أي: غير حاصلة

^(١) يُنظر: الدرة الشَّوانية لـ ٩٤. هذا أحد المذاهب الأربعة:

الأوَّل: أنَّه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا حتَّى المضمر: لأنَّه اكتسب التعريف منه، فصار مثله. وعليه ابن خروف، وجزم به في التَّسهيل.

الثاني: أنَّه دونه مطلقًا حتَّى المضاف لذي أل. وعليه المبرد، كما أنَّ المضاف إلى المضمر دونه.

الثالث: أنَّه دونه إلَّا المضاف لذي أل. حكاه في الإقصاص يُنظر: همع الهوامع ١/١٩٣.

^(٢) عاد إلى ما ذكره في بداية الحديث عن المعارف، قال: "والمعرفة" من حيث هي، وسيأتي ما يعلم منه سرُّ ذلك.

^(٣) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسِّياق.

^(٤) يُنظر: شرح المقیمة الأجرومية ص ٨٩.

^(٥) متن المقیمة ص ١٤.

^(٦) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسِّياق. لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(٧) يُنظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ١/١١٥.

^(٨) قال الفاكهي في شرح الحدود النُّحوية ص ١٠٢: "حدَّ النكرة: ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدَّده، أو مقدر وجود تعدَّده فيه".

في الخارج، لكنّها بحيث كلّما فرضَ منها صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم، بالأخصّ به واحدٌ دون غيره، بل يُستعمل استعمالاً حقيقياً في كلٍّ منها، كلفظِ شمسٍ، فإنّه شائعٌ في أفرادِ المفهوم الكوكبيّ التّهاريّ، لا يختصُّ به واحدٌ منها دون آخر، وهي غير حاصلةٍ في نفس الأمر، لكنّها بحيث كلّ ما فرضَ منها أطلق عليه هذا الاسم إطلاقاً حقيقياً من حيث كونه فرد ذلك المفهوم، لا من حيث خصوصه، فعُلم أنّه لم يردّ بالجنس ما هو مصطلحُ أهل الميزان^(١)، بل ما يعمُّ التّوع والصّنف وغيرهما، والمرادُ أفرادُ المفهوم الكلّي، وأمّا الجنس فلا يتصور فيه شياغ؛ لأنّه شيءٌ واحدٌ، ولا حصول له في الخارج إلّا في ضمن الأفراد على نزاع كبيرٍ في محلّه، وأمّا الحصول الذهنيّ، هو ثابتٌ لسائر الأجناس، كذا أفاده أستاذُ شيخ شيخ معاً شيخنا^(٢).

وإنّ قوله "لا يخصُّ به واحدٌ من الأفراد" دون آخرٍ منها، تفسيرٌ لقوله: "شائعٌ"، ويحتملُ أنّه أرادَ بالجنس حقيقته، لكنّ على تقديرٍ مضافٍ، أي: شائعٌ في أفراد جنسه.

فإن قلت: يردُّ عليه أنّ التعريفَ للماهيّة وكلّ للأفراد، قلت: المرادُ أنّها بالمفهوم الكلّي الصّادق على كلّ اسمٍ شائعٍ... إلخ؛ لظهور أنّ الموضوع له الماهيّة لا الأفراد^(٣).

ولو أسقطَ لفظَ "كلّ" المشعرة بالأفراد، كان أوضحٌ، لكنّه أتى بها؛ لبيان الإطراد^(٤).

ولما كان في هذا التعريف غموضٌ أردفَه بقوله: "وتقريبه" أي: تقريبُ حدِّ النّكرة على المبتدئ

أن يُقال: "كلُّ ما" أي: كلّ اسمٍ "صلحٌ" - بفتح اللام وضمِّها^(٥) - "دخولُ الألفِ واللام عليه" في [٤٠/أ]

فصيح الكلام، "نحو": الألفِ واللام من "الرّجلِ والفري" في أنّها للتّعريف، فلا إشكال في

التّمثيل، غاية الأمر أنّه تسامحٌ على عادة المصنفين^(٦).

تنبيهان:

^(١) أهل الميزان: لعلّ أهل الميزان، هم أهل الكلام والمنطق، ولعلّهم هم الذين جاء وصفهم بهذه العبارة: "وهؤلاء يقولون: إنّ المنطق ميزان العلوم العقلية، ومراعاته تعصم البّهمن عن أن يغلط في فكر، كما أنّ العروض ميزان الشّعر، والنّحو والتّصريف ميزان الألفاظ العربية المركبة والمفردة، وآلات المواقيت موازين لها..." الرد على المنطقيين لأحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية ص ٢٦، ٢٧.

^(٢) يُنظر: الدّرة الشّنوانية ل ٩٤.

^(٣) ينظر: المصدر السّابق ص ٩٥.

^(٤) ينظر: المصدر السّابق.

^(٥) اللسان "صلح".

^(٦) يُنظر: الدّرة الشّنوانية ل ٩٥، والمواهب الرّحمانية ل ١١٩.

الأول: ظاهرُ كلامِ المصنّف أنّه لا واسطةٌ بين النّكرة والمعرفة، وهو مذهبُ الجمهور^(١)، وأثبتها بعضهم في الخالي من التّنوين واللام، كَمَا، وَمَنْ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وكيفَ.

الثاني: أنكرَ النّكراتِ شيءٌ، ثُمَّ متحيزٌ، ثُمَّ جسمٌ، ثُمَّ نائمٌ، ثُمَّ حيوانٌ، ثُمَّ ماشٍ، ثُمَّ ذو رجلين، ثُمَّ إنسانٌ، ثُمَّ رجلٌ. فهذه تسعةٌ تقابلُ كلّ منها ما هو في رتبته. انتهى من المراد^(٢).

(١) يُنظر: معجم الهوامع ١/١٩٤، والمواهب الرّحمانية ل ١٢٠.

(٢) يُنظر: شرح التّسهيل ص ١٣٩، وارتشاف الضّرْب ٢/٩٠٧، والتّذليل والتّكميل ٢/١٠٢، ومجيب البّدا ص ١٦١.

قال الشيخ رحمه الله:

باب العطف

" وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبَلْ، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع"^(١).

وهو قسمان: عطف بيان^(٢) - والمصنف لم يتعرض له لما تقدم^(٣)، فإن كنت حيًا كفاك ما سبق وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار - وهو: تابع جامد يوضح متبوعه إن كان معرفة. نحو^(٤): [الرجز]

[٤٩] - *أقسم بالله أبو حفص عمر*

أو يُخصّصه إن كان نكرة^(٥)، نحو: ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾^(٦)، وقد يجئ للمدح، نحو قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾^(٧)، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جيئ به للمدح لا للإيضاح، كما تجيء الصفة لذلك، ذكره الزمخشري^(٨).

^(١) من المقيمة ص ١٥.

^(٢) سمّاه الخليل وسيبويه: صفة، يُنظر: الكتاب ١٨٨/٢.

^(٣) ص ١٣٢.

^(٤) عجز البيت:

* مَا إِنَّ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ *

وبروى:

* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ *

قائله: عبد الله بن كَيْسبة - بفتح الكاف وسكون الياء - ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لـ رؤية، وليس في ديوانه. يُنظر: شرح المفصل ٢/٢٧٢.

من شواهد: خزائن الأدب ٥/١٥٤.

بلا نسبة في: شرح المفصل ٢/٧١، والتحليل في شرح أبيات الجمل للبطلاني تحقيق يحيى مراد ص ٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩١، وشرح ابن النّاطم ص ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٨، وأوضح المسالك ٣/٣١٠، وشرح التّصريح ٢/١٤٧، والفواكة الجنية ص ٣٤١، ومعاهد التّنصيص لأبي الفتح العباسي تحقيق محمد عبد الحميد ١/٢٧٩، واللسان "نقب".

الشّاهد: "أبو حفص عمر"، عمر عطف بيان لـ المعرف بالإضافة "أبو حفص".

^(٥) يُنظر: شرح الحدود التّحوتية ص ١٧٩، ١٨٠.

^(٦) سورة إبراهيم، آية: ١٦، ﴿ صَدِيدٍ ﴾ عطف بيان لـ ﴿ مَاءٍ ﴾ جيئ به لتخصيص متبوعه: لأنّه نكرة.

^(٧) سورة المائدة، آية: ٩٧.

^(٨) يُنظر: الكشاف ١/٣٦٦.

ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة، كالنَّعْتِ وعطفِ النَّسْقِ^(١)، وهو مرادُ المصنّفِ بقريّةِ قوله: "وحروفُ العطفِ عشرة" أي: مجموعها عشرة، وعدّها ابنُ الحاجبِ كذلك^(٢)، وعدّها ابنُ مالكٍ في الخلاصةِ تسعةً^(٣)، وفي التَّسهيلِ ثمانيةً^(٤)، ثمَّ قال: وليسَ مِنْها لكنّ، وفاقاً ليونسَ، ولا إمّا، وفاقاً له ولابنِ كيسانَ^(٥)، ولا إلّا، خلافاً للأخفشِ والفراءِ، ولا ليسَ، خلافاً للكوفيين - ونقله ابنُ عصفورٍ عن البغداديين^(٦) - ولا أي، خلافاً لصاحبِ المُستوفى^(٧).

وعرفوه: بأنّه تابعٌ يتوسّطُ بينه وبينَ متبوعه أحدُ الحروفِ الآتية^(٨).

قال أبو حيّان: ولكونه بأدواتٍ محصورةٍ لا يحتاج إلى حدٍّ، ومَنْ حدّه - كابنِ مالكٍ^(٩) - بكونه تابعاً بأحدِ حروفِ العطفِ لم يصب مع ما فيه من الدَّورِ: لتوقّفِ معرفةِ المعطوفِ على حرفه^(١٠)، ومعرفةِ الحرفِ على العطفِ^(١١).

تنبيهان:

الأوّل: العطفُ لغةٌ: هو رجوعُك إلى الشَّيءِ بعدَ انصرافِك عنه^(١٢). واصطلاحاً: يُقالُ لعملُ المتكلمِ هذا العملَ الخاصَّ^(١٣).

الثَّاني: سُمِّيَ نسقاً^(١٤): لأنَّ ما بعدَ حرفِ العطفِ على نظمٍ ما قبله إعرابه ونسقه، والنَّسقُ: النَّظْمُ

(١) في الأصل: نسق.

(٢) ينظر: الكافية ص ٣٠.

(٣) يُنظر: ص ٣٦.

(٤) يُنظر: ص ٥١.

(٥) في نصِّ التَّسهيلِ: "ولا إمّا وفاقاً له، ولابنِ كيسانَ، وأبي عليّ" سقط "أبو عليّ" من نقل الوشاء؛ لعلّه سهو منه أو اعتماد على ذاكرته؛ لأنه ذكره بعد ذلك في ص ١٩١، قال: "ما ذكره المصنّف من أنّ "إمّا" عاطفة قال به أكثرُ النُّحويين، والتَّحقيق أنّها غيرُ عاطفة، وإليه ذهب يونس، والفارسيّ، وابنُ كيسان".

(٦) يُنظر: شرح الجمل الكبير ٢٢٥/١.

(٧) يُنظر: المصدر السابق.

(٨) يُنظر: التَّعريفات ص ١٥١، وشرح الحدود النُّحوية للفاكهي ص ١٩٢.

(٩) يُنظر: التَّسهيل ص ٥١، وشرح الكافية الشَّافية ١٢٠/٢/٣، وشرح العمدة ص ٦٠٦.

(١٠) في الأصل: حروفه.

(١١) يُنظر قوله في همع الهوامع ٢٢٣/٥، والدُّرة الشَّنَوَانِيَّة ل ٩٥.

(١٢) اللسان "عطف".

(١٣) هذا التَّعريف ذكره قبله شيخه الشَّنَوَانِي في درته، يُنظر: ل ٩٥.

(١٤) يسميه سيبويه الشركة، يُنظر: الكتاب ٤٤١/١-٣٢/٣.

والمرادُ به هُنا المنسوقُ، يُقالُ: نَسَقْتُ الدُّرَّ^(١)، أي: نظمتُه، ويقالُ: نَسَقْتُ الشَّيْءَ نَسَقًا-بالإسكانِ:- إذا أَتَيْتَ^(٢) به مُتَابِعًا^(٣)، ويُقالُ: هذا على نسقِ هذا أي: على نظميهِ.

"وهي": أي حروفُ العطفِ "الواوُ" لمطلقِ الجمعِ على الصَّحِيحِ، وهوَ مذهبُ البصريين^(٤) أي: الاجتماعُ في شيءٍ مِنْ غيرِ تقييدٍ بقبليَّةٍ، أو مصاحبةٍ، أو بعديةٍ، وهذه المذكوراتُ تستفادُ بالتَّقييدِ بالخُطْبِ، نحو: جاءَ زيدٌ وبكرٌ قبلَه، أو معَه، أو بعده، فإذا خَلا مِنْ ذلك/ احتَمَلَ المعاني الثلاثُ على السَّواءِ^(٥).

تنبيهٌ: التَّعبيرُ بالجمعِ المطلقِ مساوٍ للتَّعبيرِ بمطلقِ الجمعِ مِنْ حيثُ المعنى، ولا التفاتُ لِمَنْ غايرَ بينهما بالإطلاقِ والتَّقييدِ^(٦).

"والفاءُ" للترتيبِ والتَّعْقِيبِ^(٧) بحسبِ الحالِ، نحو: جاءَ زيدٌ فصالحٌ، إذا كانَ صالحٌ جاءَ بعدَ زيدٍ بلا مهلةٍ، ونحو: تزوَّجَ زيدٌ^(٨) فولدَ له، إذا لم يكنْ بينَ التَّزْوِجِ والولادةِ إلَّا أَقلُّ مدَّةِ الحملِ معَ لحظةٍ الوطءِ^(٩).

ولا يُعترضُ على المعنى الأوَّلِ، أعني التَّرتيبَ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(١٠)؛ لأنَّ الهلاكَ بمعنى الإرادةِ، ولا الثَّاني، أعني التَّعْقِيبَ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً

(١) في الأصل: الدار. لعلَّ ما أثبت هو الصَّواب: لأنَّ الدَّارَ مؤنثة، والضَّميرُ في "نظمتُه" عائد على مذكور، وأيضًا هذا النُّص من النُّصوص التي نقلها عن شيخه الشَّنَوَانِي الذي أثبت فيها ذلك. يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة لـ ٩٥.

(٢) في الأصل: أتيت.

(٣) يُنظر: شرح التَّصريح ١٥٣/٢، واللسان "نسق".

(٤) خلافًا لِهشام، وثعلب، وقطرب في زعمهم أنَّها تفيد التَّرتيب. يُنظر: شرح التَّسهيل ٣٤٩/٣، ٣٥٠، والجنى الدَّاني ص ١٥٨. وشرح التَّصريح ١٥٦/٢، وجمع الهوامع ٢٢٤/٥.

وُسب للفراء أنَّها تفيد التَّرتيب، وفي معاني القرآن خلاف ذلك، قال في ٣٩٦/١: "فأما الواو. فإنَّك إن شئت جعلت الآخر هو الأوَّل، والأوَّل الآخر، فإذا قلت: زرتَ عبدَ اللهِ وزيدًا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة". فهو موافق للبصريين.

(٥) قال سيبويه في ٢١٨/١: "ما مررتَ برجلٍ وحمارٍ، أي: مررتَ بهما، وليس في هذا دليل على أنَّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء".

(٦) يُنظر: شرح التَّصريح ١٥٦/٢.

(٧) هذا مذهب البصريين. يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٦١.

(٨) في الأصل: ذهب أول حروفها سهواً. ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

(٩) في الأصل: الوطي. يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة لـ ٩٦.

(١٠) سورة الأعراف، آية: ٤.

أَخَوَى^(١)؛ لَأَنَّ الْفَاءَ بِمَعْنَى ثُمَّ.

تنبيه: معنى التَّرتيب: كَوْنُ ما بعدها واقعًا بعدَ ما قبلها. ومعنى التَّعقيب: كَوْنُ ما بعدها واقعًا بعدَ ما قبلها مِنْ غيرِ مهلةٍ.

فإن قلت: التَّعقيبُ مشتملٌ على التَّرتيبِ ومستلزمٌ له، فلمَ صرَّحَ به؟

قلت: لبيانِ أَنَّهُ معتبرٌ في الوضع؛ لأنَّه لا يلزم من استلزامِ التَّعقيبِ له أَنَّهُ معتبرٌ في المعنى الموضوع له الفاء، فلو سكَّت عنه لم يعلم أَنَّهُ معنى وضعي للفاء؛ لأنَّه لا يلزم، بل ولا يتبادر من كونه لازماً لمعناها أَنَّها موضوعةٌ له، والتَّعقيبُ في كلِّ شيءٍ بحسبه^(٢).

"وَتَمَّ" - بضم المثلثة - للتَّرتيبِ والتَّراخي^(٣). نحو: جاء زيدٌ ثمَّ عمرو، إذا كان مجيءُ عمرو بعدَ مجيءِ زيدٍ بمهلةٍ.

ولا يُعترض^(٤) على التَّرتيبِ بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٥)؛ لأنَّ التَّقدير: ولقد خلقنا أباكم - أي: آدم - ثمَّ صوَّرنَاهُ بحذفٍ مضافٍ.

ولا على التَّراخي^(٦) بقوله^(٧): [المتقارب]

[٥٠] - *جَرَى فِي الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ اضْطَرَبَ*

فإنَّ الاضطرابَ يعقبُ الجري بلا تراخٍ؛ لأنَّ ثُمَّ نائبةٌ فيه عن الفاء^(٨).

تنبيه: معنى التَّراخي: كَوْنُ ما بعدها واقعًا بعدَ ما قبلها بمهلةٍ وتراخٍ.

(١) سورة الأعلى، الآية ٣: ٤٠.

(٢) يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة ل ٦٩.

(٣) هذا مذهب الجمهور. يُنظر: الجني الدَّاني ص ٤٢٦.

(٤) زعم الفراء، والأخفش. وقطرب أَنَّها لا تفيد التَّرتيب. يُنظر: ارتشاف الضُّرب ١٩٨٨/٥.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١١.

(٦) زعم الأخفش أنَّ "ثمَّ" قد تتخلف عن التراخي. يُنظرُ قوله في شرح التصريح على التوضيح ١٦٤/٢.

(٧) صدر البيت:

* كَهَزَ الرُّذَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ *

قائه: أبو دؤاد الإيادي في بائية في ديوان حميد الهلالي ص ٢٩٢.

من شواهد: مغني اللبيب ١٣٩/١. وشرح التصريح ١٦٥/٢. والدرر اللوامع ٤٢٤/٢.

وبلا نسبة في: شرح العمدة ص ٦١٢، وارتشاف الضُّرب ١٩٨٨/٥. وأوضح المسالك ٣٢٣/٣. وشرح ابن النَّاظم ص ٣٧٤. والجني

الدَّاني ص ٤٢٧. وحاشية الصبان ١٣٧/٣. وشرح شواهد المغني ٣٥٨/١. وجمع الهوامع ٢٣٧/٥.

الشَّاهد: "ثمَّ اضطرب" جاءت "ثمَّ" بمعنى الفاء؛ لأنَّ هـَ الرَّمْعَ مع الجري يعقبه اضطراب دون تراخٍ.

(٨) يُنظر: الجني الدَّاني ص ٤٢٧. والمغني اللبيب ١٣٩/١.

وفيهما أربع لغات: ثُمَّ، وَفُتْمٌ بالفاءِ، وَتُمْتُ بتاءٍ ساكنةٍ أو مفتوحةٍ^(١).

و"أو" للتَّخْيِيرِ أو الإِبَاحَةِ إذا وقعتْ بعدَ صيغةِ الطلبِ؛ لأنَّه لا طلبَ في التَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ^(٢).

والظاهرُ أنَّ المرادَ بالطلبِ صيغةُ الأمرِ دونَ غيره من أنواعِ الطلبِ فليتأمل! قاله أستاذُ شيخِ شيخنا^(٣): لأنَّه لا يتأتَّى فيها تَخْيِيرٌ ولا إِبَاحَةٌ، مثالُ التَّخْيِيرِ: تَزَوَّجْ دَعْدًا أو أَخْتَهَا، ومثالُ الإِبَاحَةِ: تَعَلَّمْ فَقَهًا أو أَصُولًا.

والفرقُ أنَّ التَّخْيِيرَ يمنعُ الجمعَ، والإِبَاحَةُ لا تمنعُه^(٤).

وللشَّكِّ والإِبْهَامِ إذا وقعتْ بعدَ الخبرِ^(٥). مثالُ الأوَّلِ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٦). ومثالُ الثَّاني، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٧).

والفرقُ أنَّ الإِبْهَامَ يجامعُ العلمَ بخلافِ الشَّكِّ^(٨).

"وَأُمٌّ" وهي ضربان: متصلةٌ ومنفصلةٌ، فالمتصلةُ: هي المعادلةُ للهمزةِ في كونها لطلبِ التَّعْيِينِ، نحو:

أَعْنَدَكَ بَكْرًا أم خالداً؟ إذا كنتَ عالماً بأنَّ أحدهما / عنده، ولكنْ شككتَ في عينه، أو المعادلةُ لهمزةِ

التَّسْوِيَةِ: وهي الواقعةُ بعدَ همزةِ التَّسْوِيَةِ، نحو: سواءٌ علي أقامَ بَكْرًا أم خالداً.

و"أُمٌّ" هذه في التَّوَعِينِ عاطفةٌ عندَ الجمهورِ^(٩).

قالَ في المغني: "وربَّما توهم أنَّ المرادَ بها-أي: همزةُ التَّسْوِيَةِ-الهمزةُ الواقعةُ بعدَ كلمةٍ سواءٍ بخصوصِها، وليسَ كذلك، بل كما تقعُ بعدها تقعُ بعدَ ما أبالي، وما أدري، وليت شعري ونحوهنَّ، والضَّابطُ أنَّها الهمزةُ الدَّاخِلَةُ على جملةٍ يصحُّ حلولُ المصدرِ محلَّها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

(١) لغاتها: ثُمَّ، وَفُتْمٌ، وَتُمْتُ. ينظر: الجنى الداني ص ٤٣٢. والمغني اللبيب ١/١٣٧.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٢١٠، والمغني اللبيب ١/٨٤، وشرح الحدود النحويَّة للفاكهي ص ١٩٣.

(٣) ينظر: الدرة الشنوانية ل ٩٧.

(٤) ينظر: رصف المباني ص ٢١٠، والمغني اللبيب ١/٨٤.

(٥) ينظر: رصف المباني ص ٢١١.

(٦) سورة الكهف، آية: ١٩.

(٧) سورة سبأ، آية: ٢٤.

(٨) ينظر: رصف المباني ص ٢١١.

(٩) ينظر: الجنى الداني ص ٢٠٥.

الثاني: أن الكلام مع (إما) مبني من أوله على ما جيء بها لأجله بخلاف (أو) ^(١).

تنبيهان:

الأول: ما ذكره المصنف من أن "إما" عاطفة قال به أكثر النحويين ^(٢)، والتحقق أنها غير عاطفة. وإليه ذهب يونس ^(٣)، والفارسي ^(٤)، وابن كيسان ^(٥)، ووافقهم ابن مالك ^(٦) على ذلك؛ لملازمتهما غالباً الواو العاطفة. ولا يدخل عاطف على عاطف ^(٧)، قال: فلأن وقوعها بعد الواو مسبوقاً بمثلها شبيهة بوقوع ((لا)) بعد الواو مسبوقاً بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و"لا" هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن إما كذلك ^(٨).

الثاني: فيها أربع لغات، إما بكسر الهمزة وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، وهي الفصحى-وفتحها- وهي لغة قيس وأسد وتميم- وإبدال ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها ^(٩).

وأختلف فيها هل هي/ بسيطة أو مركبة من إن و ما؟ وهو مذهب سيبويه ^(١٠)، ودليله اقتصارهم [٤١/ب]

على "إن" في الضرورة ^(١١)، نحو قوله: [الوافر]

[٥١] - *فإن جزعاً، وإن إجمال صبر ^(١٢)*

^(١) وزاد المرادي وجهاً آخر في الجنى الداني ص ٥٣١: "أن ((أو)) قد تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل عند بعضهم، و((إما)) لا تكون كذلك".

^(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والجنى الداني ص ٥٢٨، والمغني للبيب ٨٢/١.

^(٣) ينظر رأيه في الجنى الداني ص ٥٢٩، والمغني للبيب ٨٢/١، وجمع الهوامع ٢٥٢/٥.

^(٤) ينظر: المسائل المنثورة تحقيق شريف النجار المسألة الأربعون ص ٤٢.

^(٥) ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والجنى الداني ص ٥٢٩، والمغني للبيب ٨٢/١، وجمع الهوامع ٢٥٢/٥.

^(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣.

^(٧) ينظر: المصدر السابق.

^(٨) ينظر: المصدر السابق.

^(٩) لغاتها: إما، وأما، وإيا، وأياً. ينظر: الجنى الداني ص ٥٣٥، ورصف المباني ص ١٨٤، ١٨٥، وجمع الهوامع ٢٥٣/٥، والدرة الشنوائية ل ١٠٤.

^(١٠) ينظر: الكتاب ٢٦٦/١-٢٦٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١٦/٣، والجنى الداني ص ٥٣٤.

^(١١) قال في ٢٦٦/١-٢٦٧: "فهذا على إما، وليس على إن الجزء، كقولك: إن حقاً وإن كذباً".

وقال في موضع آخر بعد الاستشهاد بالبيت في ٣٣٢/٣: "وإنما يريدون إما".

^(١٢) صدر البيت:

لقد كذبتك نفسك فاكذبها

قائله: دريد بن الصمة. ديوانه تحقيق عمر عبد الرسول ص ١١٠. رواية الديوان برفع "جزعاً".

من شواهد الدرر اللوامع ٤٤٥/٢، وخزانة الأدب ١٠٩/١.

وفيه نظر^(١).

"وبل" للإضراب، ويعطفُ بها بشرطين عند الجمهور: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بإيجاب^(٢)، أو أمر، أو نهي، أو نفي.

فإن كانت بعد الأولين، فهي لإزالة الحكم عما قبلها: حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها، نحو: قام بكر بل زيد، وخذ درهما بل دينارًا.

وإن كانت بعد الآخرين، فهي لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام عمرو بل زيد، ولا تضرب زيدًا بل عمرًا^(٣).

تنبيه: قد تكرر (بل) في الجمل رجوعًا عما ولي المتقدمة، نحو: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾^(٤)، أو تنبيهًا على رجحان ما ولي المتأخرة، نحو: ﴿بَلْ إِذَا رَأَيْتَهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾^(٥).

"ولا" للنفي، ويُعطفُ بها بشروط: إفراد معطوفيها، خلافًا لابن الخباز في النهاية^(٦)، وأن لا تقترن بعاطف، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا، نحو: جاء زيد لا بكرًا، واضرب عمرًا لا زيدًا، أو النداء،

= وبلا نسبة في: الكتاب ١/٢٦٦، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٣/٢٨، والكامل للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١/٢٣٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٤٢، وكتاب الشعر ص ٨٦، وشرح المفصل لابن يعش ٨/١٠١، ورصف المباني ص ١٨٥، والجنى الداني ص ٥٣٤، ٢١٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٠١٦، وجمع الهوامع ٥/٢٥٤.

الشاهد: "إن جزعا"، و"إن إجمال"، الأصل: "إما" مركبة من إن وما على مذهب سيبويه، ودليله الاقتصار عليها في بيت دريد بن الصمة.

^(١) وفيه نظر: يحتاج إلى أن يُعاد النظر فيه، أو يحتاج أن يُنظر فيه: لإظهار ما يلوح فيه من فساد، ولا يُقال ذلك في كلام مقطوع بفساده ولا صحته، بل فيما كان فسادُه محتملًا.

ولعلَّ مقصود الوشاء أنَّ في رواية البيت نظرًا، أو أنَّ في محل الاستشهاد ووجه الاستدلال به نظرًا، أو لا يُستشهد به.

وفي هذا البيت حديث مطول لا يتسع له المجال هنا يُنظر في كتاب الشعر ص ٨٧، وخزانة الأدب ١١/١٠٩-١١٠.

^(٢) مذهب الكوفيين وأبي جعفر بن صابر أنَّ "بل" بعد الإيجاب لا تكون نسفًا، يُنظر: الجنى الداني ص ٢٣٧، وجمع الهوامع ٥/٢٥٦.

^(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٢٣٦، ٢٣٧.

^(٤) سورة الأنبياء، آية: ٥.

^(٥) سورة النمل، آية: ٦٦، يُنظر التنبيه في الدرة السنوية ل ١٠٥.

^(٦) ينظر قوله في المصدر السابق.

لم أقف على قوله هذا في الأجزاء المحققة من كتاب "النهاية":

أ. النهاية في شرح الكافية لابن الخباز (من باب القول والكلم إلى باب الأفعال) تحقيق عبد الله عمر حاج إبراهيم- رسالة ماجستير- جامعة أم القرى، رقمها (١٩٦٩).

ب. النهاية في شرح الكافية، لابن الخباز (من باب نعم وبئس إلى باب المفعول المطلق) تحقيق ياسر الجعيد- رسالة ماجستير- جامعة أم القرى، رقمها (٨٥٦٣).

خلافًا لابن سعدان^(١)، نحو: يابن أخي، لا ابن عمي.

وفي معنى الأمر الدعاء، نحو: اغفر اللهم^(٢) لزيد لا لبكر، والتَّحْضِيضُ، خلافًا للرُّضْيِ^(٣)، نحو: هَلَّا تضرب بكرًا لا زيدًا.

تنبيه: أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل، كما يعطف بها على اسم إن، نحو: لعل زيدًا لا عمرًا منطلق^(٤)، ولا يُعطف بها بعد الاستفهام، لا يقال: أضربت زيدًا لا عمرًا.

"ولكن" - يسكون النون للاستدراك - ويُعطف بها بشروط: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بالواو، وهو مذهب الفارسي^(٥) وأكثر النحويين^(٦)، نحو: ما ضربت بكرًا لكن عمرًا، أو لا يقيم زيد لكن عمرو.

فإن دخلت على جملة، أو جاءت بعد الواو؛ فهي حرف ابتداء^(٧)، نحو: [البسيط]

[٥٢] - لكن وقائعه في الحرب تُنتظر^(٨) *

^(١) ابن سعدان: هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي، النحوي، المقرئ، يكنى أبا جعفر. ولد سنة ١٦١ هـ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ. صنف

كتبًا في النحو والقراءات. منها: الجامع، والمجرد. يُنظر: بغية الوعاة ١/١١١، والأعلام ٦/١٣٧.

زعم ابن سعدان أن العطف بـ(لا) على منادى ليس من كلام العرب. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/١٩٩٦، والجنى الداني ص ٢٩٤. وجمع الهوامع ٥/٢٦١، والذرة الشوانية ل ١٠٥.

ونص سيبويه العطف بها بعد النداء قال في ١٨٦/٢: "ونقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا)، وكذلك يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو".

^(٢) في الأصل: غفر الله. المثال الذي ذكره لا يناسب سياق الكلام: لأن المثال لفظه خبر ومعناه إنشاء، والصواب: ما أثبت.

^(٣) قال الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ٦/١٨٧: "ولا تجيء بعد الاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض. ونحو ذلك".

^(٤) ينظر: مغني اللبيب، ٦/٣٠٧-٣٠٦، وجمع الهوامع، ٥/٢٦١.

^(٥) ينظر: المسائل المنتهية المسألة الأربعون ص ٤١، ورصف المباني ص ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/٣٠٦-٣٠٧.

^(٦) ينظر: الجنى الداني ص ٥٨٧، ومغني اللبيب ١/٣٠٧.

^(٧) ينظر: رصف المباني ص ٣٤٧، والجنى الداني ص ٥٨٧-٥٩١، ومغني اللبيب ١/٣٠٦-٣٠٧.

^(٨) صدر البيت:

* إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى عَوَائِلُهُ *

قائله: زهير بن أبي سلمى. ديوانه تحقيق علي فاعور ص ٥٣.

من شواهد: الجنى الداني ص ٥٨٩، ومغني اللبيب ١/٣٠٦، وشرح التصريح ٢/١٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٣، والدرر النوامع

٢/٤٥٦-٤٥٧.

وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٣/٣٤٦، وحاشية الصبان ٣/١٦٤، وجمع الهوامع ٥/٢٦٢.

الشاهد: "لكن وقائعه في الحرب تُنتظر" لكن حرف ابتداء؛ لدخولها على الجملة الاسمية.

﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

تنبيه: ما ذكره المصنف من أن "لكن" من حروف العطف هو مذهب أكثر النحويين^(٢).

"وحتى" للتدرج^(٣) والغاية، ومعنى الغاية: هو آخر الشيء^(٤). والتدرج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية^(٥)، وهو الاسم المعطوف؛ ولذا وجب في المعطوف بها كونه جزءاً ممّا قبلها تحقيقاً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها- بنصب الرأس- أو تقديراً، نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها.

وقوله: "في بعض المواضع" راجع لحتى.

فإن قلت: لأي شيء خصصتها بما ذكر مع أن غيرها من حروف العطف كذلك؟

قلت: لأن العطف بها قليل، ولهذا ذهب الكوفيون إلى أنها ليست عاطفة، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل^(٦)، على أنه يحتمل عود^(٧) قول المصنف: "في بعض المواضع" لجميع حروف العطف^(٨).

[٤٢/أ]

ويُعطف بها بشروط: /

الأول: تقدّم^(٩).

والثاني: غاية له في شرف، أو دناءة، أو قوة، أو ضعف، [نحو]^(١٠): مات الناس حتى الأنبياء - عليهم السلام - وزارني الناس حتى الحجامون، [وقوله]^(١١): [الطويل]

(١) سورة الزخرف، آية: ٧٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٥٨٧، ومغني اللبيب ١/٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) في الأصل: للتدرج.

(٤) اللسان "غياً".

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٠.

(٦) ويرى سيبويه وغيره من أئمة البصريين أنها عاطفة. ينظر: الكتاب ١/٩٦، وارتشاف الضرب ٥/١٩٧٨، والجنى الداني ص ٥٤٦.

ومغني اللبيب ١/١٤٨.

(٧) في الأصل: عدد.

(٨) ينظر: الدرة الشنوية ل ١٠٦.

(٩) أن يكون المعطوف بها جزءاً مما قبله تحقيقاً أو تقديراً.

(١٠) زيادة يلتئم بها السياق.

(١١) زيادة يلتئم بها السياق.

قائله: لم أقف عليه.

[٥٣] - قَهْرْنَاكُمْ ^(١) حَتَّى الْكَمَاءَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا ^(٢) الْأَصَاغِرَا ^(٣)

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا لَا مَضْمَرًا، كَمَا هُوَ شَرْطٌ فِي مَجْرُورِهَا إِذَا كَانَتْ جَارَةً، فَلَا يَجُوزُ: "قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا" ذَكَرَهُ الْخَضِرَاوِيُّ ^(٤)، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ ^(٥).

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا غَيْرَ نَكْرَةٍ، فَلَا يَجُوزُ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى رَجُلٌ، فَإِنْ خَصَصْتَهُ جَارًا، كَجَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى رَجُلٍ كَبِيرٍ مِنْهُمْ.

وَأِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالْإِسْمِ: لِأَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْإِسْمِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

تَنْبِيْهُ: فِي حَتَّى لُغَةً أُخْرَى، إِبْدَالُ حَائِلِهَا عَيْنًا، قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ ^(٦): ﴿عَتَّى حِينَ﴾ ^(٧)، وَهِيَ [لُغَةٌ] ^(٨) هَذَا، وَإِمَالَةُ أَلْفِهَا لُغَةً يَمْنِيَّةٌ ^(٩).

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ" ^(١٠).

= من شواهد: شرح العمدة ص ٦١٥، والجنى الداني ص ٥٤٩، والمغني ١/١٤٧، وحاشية الصبان ٣/١٤٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٣، وهمع الهوامع ٥/٢٥٨، والدرر النواع ٢/٤٥٣، والدرة الشنوائية ل ١٠٦.

الشاهد: قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءَ، وَتَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا. من شروط العطف بـ "حَتَّى" أَنْ تَكُونَ غَايَةً فِي قُوَّةِ "حَتَّى الْكَمَاءَ"، أَوْ تَكُونَ غَايَةً فِي ضَعْفِ "حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا".

^(١) فِي الْأَصْلِ: قَهْرْنَاكُمْ.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: بَنِينَ.

^(٣) فِي الْأَصْلِ: الْأَصَاغِرَا.

^(٤) يَنْظُرُ قَوْلُهُ فِي الْمَغْنِيِّ ١/١٤٧، وَالدَّرَةُ الشَّنَوَائِيَّةُ ل ١٠٦.

^(٥) يَنْظُرُ: ١/١٤٧.

^(٦) ابْنُ مَسْعُودٍ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ غَافِلِ الْهَنْدَلِيِّ، مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَمِنْ شُهَدَاؤِ بَدْرٍ، وَاحِدُ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، مَعْلَمُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَاضِيهَا، وَمُؤَسِّسُ طَرِيقَتِهَا، كَانَ يَنْحُو مِنْهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢ هـ يَنْظُرُ: الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِزِ الصَّحَابَةِ لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ تَحْقِيقَ عَادِلِ عَبْدِ الْمَوْجُودِ ١/٥٨، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٣/٢٨٠.

^(٧) سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةُ: ٣٥.

تَنْظُرُ الْقِرَاءَةَ فِي الْكَشَافِ ٢/٤٦٨، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٦/٢٧٤.

^(٨) زَيْدٌ لِيَطَابِقَ عَجْزُ الْكَلَامِ أَوَّلُهُ.

^(٩) يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي ص ٥٥٨.

^(١٠) مَتْنُ الْمَقْدَمَةِ ص ١٥.

"فإن عطفت" أنت "بها" -أي: بالأحرف المتقدِّمة- "على مرفوعٍ رفعت" المعطوفَ بها، "أو" عطفتَ بها "على منصوبٍ نصبت" المعطوفَ بها، "أو" عطفتَ بها "على مخفوضٍ خفضت" المعطوفَ بها، "أو" عطفتَ بها "على مجزومٍ جزمتض" المعطوفَ بها.

وعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عطفُ الاسمِ على الاسمِ رفعًا ونصبًا وجرًّا، وعطفُ الفعلِ على الفعلِ، بشرطِ أنْ يتحدَا في الزَّمانِ، ولا يضرُّ اختلافُهما في اللفظِ، فلا يعطفُ ماضٍ على مستقبلٍ وعكسه رفعًا ونصبًا وجرًّا "تقولُ" في عطفِ الاسمِ على الاسمِ في الرَّفْعِ: "جاءَ" ^(١) زيدٌ وعمرو، "و" في النَّصْبِ: "رأيتُ زيدًا وعمرًا"، "و" في الخفضِ: "مررتُ بزيدٍ وعمرو".

وتقولُ في عطفِ الفعلِ على الفعلِ - بالشَّرْطِ المتقدِّمِ - في الرَّفْعِ: يقومُ ويقعدُ زيدٌ، وفي النَّصْبِ: لنْ يقومَ ويقعدَ بكرٌ، وفي الجزمِ: "لمْ يَقمْ ويقعدْ زيدٌ"، وقسْ سائرَ الحروفِ على هذا!

وفُهِمَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَجُوزُ عطفُ الظَّاهِرِ على المضمَرِ وعكسه، والظَّاهِرُ على مثله، والمضمَرُ على المضمرِ، والنَّكْرَةُ على مثلِها، والمعرفةُ على النُّكْرَةِ، والعكسُ، والمفردُ، والمثنى، والمجموعُ، والمذكرُ، والمؤنثُ بعضُها على بعضٍ، تطابقًا وتخالفاً، والمؤولُ على الصَّرْحِ، والعكسُ ^(٢).

تنبيهٌ: الخطابُ في قوله: "رفعت، ونصبت، وخفضت، وجزمت" عامٌّ لكلِّ مَنْ يتأتَّى مِنْهُ ذلك على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا﴾ ^(٣) أي: مَنْ تتأتَّى مِنْهُ الرُّؤيةُ.

^(١) في متن المقدمة "قام زيد وعمرو". لعَلَّه اطلع على نسخة أخرى.

^(٢) قال الراعي في المستقل بالمفهومية ص ٢٦٢: "يجوز عطف الجملة الخبرية على مثلها، والطلبية على مثلها، كانتا فعليتين أو اسميتين، أو إحداهما فعلية والأخرى اسمية، ولا يجوز عطف الخبرية على الإنشائية، ولا العكس، وقيل: يجوز. ويجوز عطف الفعل على الاسم الشبيه به، والعكس، نحو قوله تعالى: ﴿وجيئاً في الدنيا﴾. ثم عُطف عليه ﴿ويكلم الناس في المهد﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ويخرج الحي من الحي﴾، فعطف يكلم على وجيئاً، ومخرج على يخرج.

^(٣) سورة الأنعام، آية: ٢٧.

قال الشيخ رحمه الله:

باب التوكيد

"التوكيد تابع للمؤكد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه. ويكون بالفاظ معلومة، وهي: النفس، والعين، وكل، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع، تقول: قام زيد نفسه. ورأيت القوم كلهم، ومررت بالقوم أجمعين"^(١).

هذا "باب التوكيد" يُقرأ بالواو، وبالهزة، وبإبدالها ألفاً على القياس، في نحو: فاس، ورأس، والأول أفصح^(٢)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٣).

وهو مصدرٌ سُميَّ به التَّابِعُ^(٤)؛ لأنه يفيدُه، ويُقال: أَكَّدَ تأكيداً، ووَكَّدَ توكيداً^(٥).

وهو قسمان:

لفظي: وهو إعادة اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه^(٦).

^(١) متن المقدمة ص ١٥.

^(٢) القاموس واللسان (أكد-وكد).

اختلف اللغويون في الأفصح استعمالاً:

المذهب الأول: يرون أن "التأكيد" أفصح.

قال به: الأزمري (ت ٣٧٠ هـ)، وابن منظور (ت ٧١١ هـ)، والزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

المذهب الثاني: يرون أن "التوكيد" أفصح.

قال به: الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، والرازي (ت بعد ٦٦٦ هـ)، والفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، والوشاء. يُنظر: تهذيب اللغة ١٠/ ١٨٠، واللسان "وكد".

وتاج العروس "وكد"، والصِّحاح "أكد"، ومختار الصحاح "أكد"، والقاموس المحيط "وكد".

^(٣) سورة النحل، آية: ٩١.

^(٤) يسميه سيبويه: صفة يُنظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

^(٥) اختلف اللغويون في (التوكيد والتأكيد):

أ. التوكيد أصل للفظ التأكيد.

قال به: الرُّجَاج (ت ٣١١ هـ)، والرَّمْخُشَرِي (ت ٥٣٨ هـ)، والقيسي (ق ٦).

ب. التوكيد والتأكيد أصلان برأسهما.

قال به: ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)، والجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، وابن منظور (ت ٧١١ هـ)، والسيوطي (ت ٩١١ هـ).

نسب السيوطي "التأكيد" إلى بني تميم، و"التوكيد" إلى أهل الحجاز. يُنظر: إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق محمد رعب

ص ١٢٢، والصِّحاح "أكد"، ومشكل إعراب القرآن تحقيق حاتم الضامن ١/ ٤٢٤، والكشاف ٢/ ٦٣٠، ٦٣١، وزاد المسير لابن الجوزي

تحقيق عبد الرزاق المهدي ٢/ ٥٨٠، ومختار الصحاح "أكد"، واللسان "أكد"، واللباب لابن عادل تحقيق عادل عبد الموجود ١٢/ ١٤٨.

وهمع الهوامع ٥/ ١٩٧، والمزهر للسيوطي تحقيق فؤاد علي منصور ٢/ ٢٤٠.

^(٦) يُنظر: شرح الحدود النحوية ص ١٨٣.

ويكونُ في الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ، نحو: جاءَ زيدٌ زيدٌ، وقامَ زيدٌ، ونَعَمْ نَعَمْ، ولا لا،/وجاءَ ليثٌ
أسدٌ، وجلسَ قعدَ زيدٌ، ونَعَمْ جَيْرٌ.

وأثوا به؛ لقصدِ المؤكِّدِ-بفتحِ الكافِ-أو خوفِ النِّسيانِ. أو عدمِ الإصغاءِ، أو عدمِ الاعتناءِ مِنْ
السَّامِعِ.

والمصنفُ لم يتعرضْ له لما تقدَّم^(١).

المعنوي: هو تابعٌ يقررُ أمرَ متبوعه في النسبةِ أو الشمولِ^(٢).

والمصنفُ لم يحدِّه؛ لكونه بالفاظٍ محصورة^(٣).

"التَّوكِيدُ"^(٤)-بمعنى المؤكِّدِ بكسرِ الكافِ-"تابعٌ"^(٥)[وجوباً]^(٥)"للمؤكِّدِ"-بفتحِها-"في رفعه"إنْ كانَ
مرفوعاً، "وفي نصبه"إنْ كانَ منصوباً، "وفي خفضه"إنْ كانَ مخفوضاً.

وستأتي الأمثلةُ مِنْ كلامِ المصنفِ آنفاً.

تنبيهٌ: إنَّما لم يقلْ "وفي جزمه"؛ لأنَّ التَّوكِيدَ المعنويَّ لا يكونُ إلَّا للأسماءِ.

وفي "تعريفه" إنْ كانَ معرفةً.

تنبيهان:

[الأوَّل]^(٦): إنَّما لم يقلْ: "وفي تنكيره"كما قالَ في النَّعْبِ: لأنَّ ألفاظَ التَّوكِيدِ كُلَّها معارفٌ^(٧)، فلا تتبع
النُّكراتِ عندَ البصريينَ مطلقاً، سواءَ أفادتْ أو لم تفدْ^(٨)، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ إنْ أفادتْ،

(١) ص ١٣٢.

(٢) يُنظر: شرح الحدود النحويَّة ص ١٨٢.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١٩٤٧/٥: "المعنوي: تابعٌ بالفاظٍ محصورة، فلا يحتاج إلى حدٍّ ولا رسم".

(٤) يسمِّيه سيبويه الصِّفَّةُ يُنظر: الكتاب ٣٧٧/١-١١٤/٢.

(٥) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٦) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

(٧) قال أبو حيان في المصدر السابق ١٩٥١/٥: "واتفق النحاة على أنَّ ألفاظَ التَّوكِيدِ معارف".

(٨) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، وأوضح المسالك ٢٦٧/٣-٢٩٦، وجمع

الهوامع ٢٠٤/٥.

واختاره ابنُ مالكٍ ^(١) تبعًا للأخفش ^(٢) [ولهم] ^(٣).

قال ابنُ هشامٍ في التَّوضيحِ -وهو الصَّحِيحُ-: كصمْتُ شهرًا كلَّه ^(٤). ولا يجوزُ صُمْتُ زمانًا كلَّه، ولا شهرًا نفسَه ^(٥).

[الثَّاني: فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: "تَابِعٌ لِلْمَوْكَّدِ" أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَاضِ التَّوَكُّيدُ الْقَطْعُ لَا إِلَى الرَّفْعِ، وَلَا إِلَى النَّصْبِ؛ لَعَدَمِ اسْتِقْلَالِهَا، بِخِلَافِ الصِّفَاتِ، كَمَا قَدْ صَرَّحُوا بِهِ. وَإِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ امْتِنَاعَ قَطْعِ النَّعْتِ وَلَوْ تَعَدَّدَ] ^(٦).

"ويكونُ" أي: التَّوَكُّيدُ المعنويُّ "بِالْفَاضِ معلومةٌ" معدودةٌ محدودةٌ لا تدخلُ تحتَ ضابطِ.

تنبيهٌ: أغفلَ المصنّفُ أكثرَ التَّحْوِينِ "جميعًا"، ونَبّهَ سيبويه ^(٧) على أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ "كُلِّ" معنًى واستعمالًا مِنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ لَوَلَدِهَا: [المنسرح] ^(٨).

[٥٤]- فِدَاكَ ^(٩) حَيَّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ ^(١٠)

وعامةً، قال ابنُ مالكٍ في شرحِ التَّسْهِيلِ: "ذَكَرْتُ مَعَ كُلِّ جَمِيعًا وَعَامَّةً، كَمَا فَعَلَ سَيْبَوِيهِ، وَأَغْفَلَ ذَلِكَ أَكْثَرَ التَّحْوِينِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا" ^(١١). انتهى.

^(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٦/٣.

^(٢) يُنظَرُ رَأْيُهُ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ. وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٠٤/٥.

^(٣) مستدرِكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٤) فِي الْأَصْلِ: كَسَرَتْ.

^(٥) يُنظَرُ: ٣٠٠/٣.

^(٦) مستدرِكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

^(٧) يُنظَرُ: الْكِتَابُ ١/٣٧٦، ٣٧٧-١١/٢، ١٢، ١١٦.

^(٨) الْبَيْنَانُ مِنْ مَنُهَوِكَ الْمُنْسَرَحِ؛ لِأَنَّ الْعُرُوضَ مَوْقُوفَةً مَخْبُوءَةً وَالضَّرْبَ مِثْلَهَا.

وَلَيْسَ مِنْ مَنُهَوِكَ الرَّجَزِ - كَمَا ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ - لِأَنَّ مَنُهَوِكَ الرَّجَزَ لَا يَأْتِي الضَّرْبَ (مُتَفَعِّلًا)، وَ يَجُوزُ فِي مَنُهَوِكَ الْمُنْسَرَحِ (مَعُولَاتٌ).

^(٩) فِي الْأَصْلِ: فَذَاكَ.

^(١٠) قَائِلَةٌ: امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ تُرْقِصُ وَلَدَهَا.

مِنْ شَوَاهِدٍ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١١٧١/٣، وَأَوْضَحُ الْمَبَالِكِ ٢٩٦/٣، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ ٧٦٣/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ

١٣٥/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٩٩/٥، وَالدَّرَرُ الْتَوَامِعُ ٣٨٢/٢، وَالتَّحْوُ الْمُصْفَى ص ٥٩٢، وَضِيَاءُ السَّالِكِ ١٥٩/٣.

الشَّاهِدُ: "جَمِيعُهُمْ". أَغْفَلَ أَكْثَرَ التَّحْوِينِ اسْتِعْمَالَ "جَمِيعًا" فِي التَّوَكُّيدِ.

^(١١) ٢٩١/٣.

قلت: بل أغفلوا [عن] ^(١) ذكرهما ^(٢): لغرابة التوكيد بهما، نحو: اشتريت العبد عامةً.
 "وهي" - أي: تلك الألفاظُ المعلومَةُ - "النفسُ" - بسكون الفاء - أي: الذات، "والعينُ" المعبرُ عنها عن الذاتِ
 مجازًا من التعبيرِ باسمِ البعضِ عن الكلِّ.
 ويؤكدُ بهما؛ لرفعِ احتمالِ التجويزِ عن اسمِ الذاتِ.
 فإذا قلتَ: جاء زيدٌ، احتملَ أن يكونَ أردتَ ^(٣) كتابَه أو رسوله أو غيرَ ذلك، فإذا قلتَ: جاء زيدٌ نفسه،
 أو عينُه، أو نفسه عينُه؛ ارتفعَ احتمالُ المجازِ، وثبتتِ الحقيقةُ.
 "وكلُّ" ويؤكدُ بها؛ للإحاطةَ والشُمولَ. فلو قلتَ: جاء القومُ، احتملَ الجائي بعضهم، وإنك عبرتَ
 بالبعضِ عن الكلِّ، فإذا أردتَ التَّنصيصَ على مجيء الجميعِ: قلتَ: جاء القومُ كلُّهم.

تنبيهان:

الأوّلُ: للتوكيدِ بها شروطٌ: أن يكونَ المؤكِّدُ بها غيرَ مثنى، وهو المفردُ والجمعُ، وأن يكونَ متجرِّداً
 بذاته أو بعامله، فالأوّلُ: تقدّم، والثاني: اشتريت العبدَ كلّه، وأن يتصلَ بها ضميرٌ عائِدٌ على المؤكِّدِ.
 الثاني: نقلَ سيبويه أنه لا يرتفعُ المجازُ عن المؤكِّدِ؛ حتّى يأتي بجميعِ ألفاظِ التوكيدِ ^(٤).
 "و أجمعُ" مثلها في المعنى، وفي الشرطينِ الأوّلينِ في كلِّ، و إنما يُوكِّدُ بها غالبًا بعدَ كلِّ؛ فلهذا
 استغنتُ ^(٥) عن أن تتصلَ بضميرِ يعودُ / على المؤكِّدِ، نحو: عتقتُ العبدَ كلّه أجمع. ويؤكدُ بها وإن
 لم تتقدّمَ كلٌّ، قال تعالى: ﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ^(٦)، وفي الحديثِ: "و إذا صَلَّى جالسًا، فصلُّوا
 جُلوسًا أجمعون" ^(٧)، يروى بالرفعِ تأكيدًا للضميرِ ^(٨).

^(١) وجودها أدى إلى اضطراب المعنى: لأنَّ الفعلَ "أغفل" فعلٌ، نعتي يصلُ للمفعول به بنفسه.

^(٢) جميعًا وعامةً.

^(٣) في الأصل: أرلت.

^(٤) لم أقف على قوله هذا في الكتاب. يُنظرُ قوله في الدرة السُّنَوِيَّة لـ ١٠٨.

^(٥) في الأصل: استغنيت.

^(٦) سورة الحجر، آية: ٣٩.

^(٧) حديث صحيح. يُنظرُ: صحيح البخاري تحقيق محمّد زهير ١/١٣٩، وسنن أبي داود ٤٥٠/١، وصحيح وضعيف سنن أبي داود

للألباني ٢/١، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء للأصبهاني ٣/٣٧٣، والسُّنن الكبرى للبيهقي تحقيق محمّد عطا ٢/٢٢٣.

"فصلوا جلوسًا أجمعون" يؤكدُ بأجمع وإن لم تتقدم كلٌّ، فالمؤكدُ "واو الجماعة"، والمؤكدُ "أجمعون" وحدها.

^(٨) ويروي بـ "أجمعين" تأكيدًا لـ "جلوسًا". يُنظرُ: الدرة السُّنَوِيَّة لـ ١٠٨، ١٠٩.

وقد يحتاجُ المقامُ إلى زيادةِ التَّوكيدِ. فيؤتى بِالْفَافِ آخرَ معلومةٍ تُسمَّى تَوَابِعُ أَجْمَعٍ. أشارَ لها بقوله: "وتوابعُ"- جمعُ تابعٍ- "أجمعُ" لا تتقدَّمُ عليه: لكونه أدلَّ مِنْهَا عَلَى [المقصودِ]^(١) الأصلي، وهو: الجمعُيةُ.

"وهي"- أي: توابعُ أَجْمَعٍ- "أكتعُ" مأخوذٌ مِنْ حَوْلٍ كَتِيعٌ، أي: تامٌّ^(٢)، "وأبتعُ" مِنْ البتْعِ، وهو طولُ [العنقِ مع شِدَّةٍ مَعْرُزِدَةٍ]^(٣)، "وأبصعُ"- بِالصَّادِ المِهْمَلَةِ مِنْ البَصْعِ- وهو العرقُ المجتمِعُ إذا سَالَ^(٤)، وقيل: بِالْمَعْجَمَةِ مَنْ يَضْعُ الماءَ: إذا رَوِيَ^(٥). قَالَ الْأَزْهَرِيُّ^(٦): وهو تصحيفٌ^(٧)، وقيل: لا معنى لهذه الكلماتِ الثلاثةِ في حالِ الإفرادِ، مثل: حَسَنٌ بَسَنٌ^(٨).

والأصلُ إفرادِ النَّفْسِ عن العَيْنِ، وَكَلَّ عَنْ أَجْمَعٍ، وَأَجْمَعُ عَنْ تَوَابِعِهِ، وَأَكْتَعَ عَلَى أَبْصَعٍ. وَأَبْصَعُ عَلَى أَبْتَعَ عَلَى الصَّحِيحِ. واختارَ ابنُ مالِكٍ في التَّسْهِيلِ^(٩) والتَّحْفَةِ^(١٠) الْإِبْتِدَاءَ بِأَيِّهَا شَتَّتَ بَعْدَ أَجْمَعٍ، وهو رأيُ ابنِ عَصْفُورٍ^(١١)، واختارَهُ ابنُ هِشَامٍ في تعليقِهِ^(١٢)، وأجازَ ابنُ كَيْسَانَ^(١٣) أَنْ تَبْدَأَ بِأَيِّ الثَّلَاثَةِ شَتَّتَ مِنْ أَجْمَعٍ، وَأَكْتَعَ، وَأَبْصَعَ كَمَا هو ظاهرُ كلامِهِ في التَّسْهِيلِ.

فإن قلت: فهل في التَّرتيبِ المذكورِ وجهٌ؟

قلت: نَعَمْ، وذلكَ لأنَّ النَّفْسَ وُضِعَتْ لِمَاهِيَّتِهَا حَقِيقَةً، وَقَدِّمْتُ عَلَى الْعَيْنِ: لأنَّ الْعَيْنَ مُسْتَعَارٌ لَهَا مجازًا مِنْ الْجَارِحَةِ الْمُخْصُوصَةِ، وَأَمَّا كُلٌّ عَلَى أَجْمَعٍ: فَلأنَّهُ جامدٌ، وإِتِّبَاعُ الْمُشْتَقِّ لِلْجَامِدِ أَوْلَى: ولأنَّهُ يَقَعُ مَبْتَدَأً دُونَ أَجْمَعٍ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا تَأْكِيدًا.

(١) في الأصل: الكلمة غريبة في رسمها، استعنت على قراءتها بالسياق. ولعل ما أثبت هو الصَّوَاب.

(٢) اللسان "كتع".

(٣) في الأصل: المعنق من شدة معرزه. اللسان "بتع".

(٤) اللسان "بصع".

(٥) اللسان "بضع".

(٦) الْأَزْهَرِيُّ: هو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ نُوحَ بْنِ الْأَزْهَرِ بْنِ نُوحَ بْنِ حَاتِمِ الْأَزْهَرِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، يَكْنَى بِأَبِي مَنْصُورٍ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ. وَلَدَ سَنَةَ ٢٨٢ هـ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ ٣٧٠ هـ فِي هِرَاةَ بِخِرَاسَانَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، وَغَرِيبُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْفُقَهَاءُ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ ٣١١/٥، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢٣٠/٨.

(٧) تهذيب اللغة "بصع".

(٨) يُنْظَرُ: الدُّرَّةُ السَّنَوْنِيَّةُ لـ ١٠٨.

(٩) يُنْظَرُ: ص ٤٨.

(١٠) يُنْظَرُ: تحقيق أحمد علي المصباحي - رسالة ماجستير جامعة أم القرى - ص ٢٢٦.

(١١) يُنْظَرُ: شرح جمل الرَّجَاجِيِّ ٢/٢٦٦.

(١٢) لم أقف عليه، لعله يقصد تعليقه على ألفية ابن مالك. يُنْظَرُ: البدر الطالع للشوكاني ١/٤٠١.

(١٣) يُنْظَرُ قوله في توضيح المقاصد والمسالك ٣/٩٧٤، وشرح الرُّضِيِّ على كافية ابن الحاجب ٣/١١١، والمواهب الرُّحْمَانِيَّةُ لـ ١٥٣.

وَأَمَّا "أَجْمَعُ" عَلَى أَخَوَاتِهِ فَتَقَدَّمَ أَنْقَا.

وَأَمَّا "أَكْتَعُ" فِي الصَّحِيحِ عَلَى أَخَوَاتِهِ: فَلِكُونِهِ أَظْهَرَ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْجَمْعِ: لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ... إلخ.

"تَقُولُ" فِي إِفْرَادِ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ فِي الرَّفْعِ "جَاءَ" ^(١) زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَفِي جَمْعِهِمَا كَذَلِكَ، جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ، "و" تَقُولُ فِي إِفْرَادِ كُلِّ عَنْ أَجْمَعٍ فِي النَّصْبِ "رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ"، وَفِي جَمْعِهِمَا كَذَلِكَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ، "و" تَقُولُ فِي إِفْرَادِ (أَجْمَعٍ) عَنْ تَوَابِعِهِ فِي الْخَفْضِ "مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ"، وَفِي جَمْعِهِمَا كَذَلِكَ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ، أَكْتَعِينَ، أَبْتَعِينَ، أَبْصَعِينَ.

تَنْبِيهَاتٌ:

الأَوَّلُ: فُهِمَ مِنْ تَمَثُّلِهِ أَنَّهُ يُوَكَّدُ بِأَجْمَعِينَ دُونَ كُلِّ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ وَفَاقًا لِأَبِي حَيَّانَ، خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ؛ لِكَثْرَةِ وَرُودِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، قَالَ: وَلَا يُقَالُ دَلِيلُ الْمَنْعِ وَجُوبُ تَقْدِيمِ كُلِّ عِنْدَ الْجَمْعِ: لِأَنَّ النَّفْسَ يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَيَجُوزُ التَّأَكُّيدُ بِالْعَيْنِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ ^(٢).

الثَّانِي: أَلْفَاظُهُ كُلُّهَا مَعَارِفُ بَعْضُهَا بِالْإِضَافَةِ كَالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ، وَكُلِّ ^(٣)، وَبَعْضُهَا بِنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ كَأَجْمَعٍ. إِذْ أَصْلُ رَأَيْتُ النَّسَاءَ جُمِعَ: جَمِيعُهُنَّ بِحَذْفِ الْمُضَافِ: لِلْعِلْمِ بِهِ، وَعُزِّي لِسَيْبَوِيهِ ^(٤).

وَقِيلَ: بِالْعِلْمِيَّةِ: لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ لِلتَّأَكُّيدِ جَاءَتْ عَلَى مَعْنَى الْإِحَاطَةِ بِمَا يَتَّبِعُهُ، / كَأَسَامَةِ وَنَحْوِهِ مِنْ [٤٣/ب]

أَعْلَامِ الْأَجْنَاسِ، وَهَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الْبَدِيعِ ^(٥)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(٦)، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ ^(٧).

الثَّالِثُ: التَّوَكُّيدُ يَخَالِفُ النَّعْتَ فِي أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ نَكْرَةً عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَمِنْهَا: أَنَّ أَلْفَاظَهُ لَا يَعْطِفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ عَنْ مَتْبُوعِهِ، بِخِلَافِ النَّعْتَ فَيُهِنُّ.

الرَّابِعُ: تَنْفَرِدُ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ عَنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ بِجَوَازِ جَرِّهِمَا بَيَاءً زَائِدَةً، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ بِأَنْفُسِهِمْ ^(٨)، وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِعَيْنِهِ.

^(١) فِي مِثْنِ الْمَقْرِمَةِ: "قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ". لَعَلَّهُ أَطْلَعَ عَلَى نَسْخَةِ أُخْرَى.

^(٢) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٠٢/٥.

^(٣) هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٢٤/٣.

^(٤) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٢٤/٣، وَالدُّرَّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل١٠٧.

^(٥) يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ١٩٥١/٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٠٢/٥-٢٠٣، وَالدُّرَّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل١٠٧.

^(٦) يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي هَمْعِ الْهَوَامِعِ ٢٠٢/٥-٢٠٣.

^(٧) يُنْظَرُ: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ١٩٥١/٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٠٢/٥.

^(٨) فِي الْأَصْلِ: بِأَجْمَعِهِمُ الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْوُشَاءُ يَخَالِفُ سِيَاقَ الْكَلَامِ وَالصُّوَابُ مَا أَثَبَتْ.

قال الشيخ رحمه الله:

بابُ البديل

"إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ، أو فعلٌ من فعلٍ: تَبِعَهُ في جميع إعرابه. وهو على أربعة أقسام: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْإِسْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ، نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلتُ الرِّغيفَ ثُلثَهُ، ونفعني زيدٌ عِلْمُهُ، ورأيتُ زيدًا الفَرَسَ، أردتُ أن تقول: الفرسَ فغلطت، فأبدلتُ زيدًا منه"^(١).

هذا "بابُ البديل" هو لغة: العوض^(٢)، وفي التنزيل^(٣): ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾^(٤)، أي: يعوّضنا. واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة^(٥).

فائدة: التسميةُ بالبديل لغةُ البصريين، وأمّا الكوفيون، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابنُ كيسان: يسمونه بالتكرير^(٦).

وهو: تابعٌ للمبدل منه في رفعه، ونصبه، وخفضه، وجزمه إن كان معربًا، وهو المراد بقوله: "إذا أُبدِلَ اسمٌ صريحٌ أو مؤولٌ" من اسمٍ "كذلك" أو "أبدل" [فعلٌ] فقط "من فعلٍ" فقط، أو غيرهما "تبعه"^(٧) أي: الثاني الأول إن كان معربًا "في جميع إعرابه" من رفعٍ إن كان مرفوعًا، ونصبٍ إن كان منصوبًا، وخفضٍ إن كان مخفوضًا، وجزمٍ إن كان مجزومًا.

^(١) متن المقيمة ص ١٦.

^(٢) اللسان "بدل".

فرّق اللغويون بين البديل والعوض، فقالوا: البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنّما يقع البديل في موضع المبدل منه. والعوض لا يلزم فيه ذلك، تقول: الألف من "قام": إنّها بدل من الواو. ولا تقول فيها: إنّها عوض منها. وتقول في العوض: إنّ الثاء في عدة وزنة عوض من الفاء. ولا تقول: إنّها بدل منها. فالبدل أعمُّ تصرفًا من العوض، فكلُّ عوض بدل، وليس كلُّ بدل عوضًا.

العوض ما تعقب به الشَّيْءُ على جهة المثامنة، تقول: هذا اليرهم عوض من خاتمك، والبديل ما يقام مقامه، ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة. ينظر: الخصائص ص ٢١٩، والفروق اللغوية ص ٢٦٢.

^(٣) في الأصل: التنزيل.

^(٤) سورة القلم، آية: ٣٢.

^(٥) ينظر: شرح الحدود النّووية ص ١٨٥.

^(٦) ينظر: الكتاب ٤٣٩/١، ومعاني القرآن ٥١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٦/٣، وشرح التصريح ١٩٠/٢، وجمع الهوامع ٢١٢/٥، والذرة الشنوائية ١٠٩.

^(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

وأما التَّنْكِيرُ وفرْعُهُ أعني: التَّعْرِيفُ، فلا يلزِمُ موافقتهُ لمتبوعه فيهما، بل تبدلُ المعرفةُ مِنَ المعرفةِ، والنَّكْرَةُ مِنَ النَّكْرَةِ، والمعرفةُ مِنَ النَّكْرَةِ، والعكس، نحوُ: ﴿الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾^(١) في قراءةِ الجَرِّ^(٢)، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٣)، ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾^(٥)

"وهو" أي: البدلُ مِنْ حيثُ هو صادقٌ "على أربعةِ أقسامٍ" على المشهور^(٦) -ولو حذفَ [الفضة]^(٧) "على"، لكانَ أَخْصَرُ وأَظْهَرُ - قال^(٨) في الضَّوِّ: ووجهُ الحصرِ على ما ذكره بعضُ المتأخرين، هو أَنَّ البدلَ لا يخلُ إمَّا أن يكونَ عينَ المبدلِ مِنْهُ أو لا، والثَّاني: إمَّا أن يكونَ له بالمبدلِ تلبسٌ ما أو لم يكنْ، فالأوَّلُ: بدلُ الكلِّ، والثَّاني: بدلُ البعضِ، والثَّالثُ: بدلُ الاشتمالِ، والرَّابِعُ: بدلُ الغلطِ؛ وهذا يندفعُ قولُ مَنْ يقولُ إِنَّ هَاهُنَا قِسْمًا خَامِسًا، وهو بدلُ الكلِّ مِنَ البعضِ^(٩)، نحو: نظرتُ إلى القمرِ^(١٠) فَلِكِه: لأنَّ هذا بدلُ اشتمالٍ انتهى^(١١)، قلت: وبيانه أنَّ القمرَ ليس جزءًا مِنَ الفلكِ، بل هو مركوزٌ فيه كالْفَصِّ في الخاتمِ، "فالْفَلَكُ" ظرفٌ له، والقمرُ مَظْرُوفٌ، والمَظْرُوفُ ليس جزءًا [للظرفِ]^(١٢)؛ فيكونُ بدلُ اشتمالٍ لما بينهما مِنَ الملابسِ بغيرِ البعضيةِ والكليةِ، ومِنْهُمْ مَنْ حملَهُ على بدلِ الغلطِ، وفصلَهُ لما تقدَّم.

(١) سورة إبراهيم، آيتان: ٢، ١.

(٢) هي قراءة الجمهور، وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، والحسن (الله) بالرفع يُنْظَرُ: إتخاف فضلاء البشر ١٦٦/٢، والنَّشْرُ في القراءات العشر ٢٩٨/٢.

(٣) سورة النبأ، آية: ٣١، ٣٢.

(٤) سورة الشورى، آيتان: ٥٢، ٥٣.

(٥) سورة العلق، آيتان: ١٥، ١٦.

(٦) قال ابن أبي الرُّبِيع في البسيط ص ٣٩٣: "هذا مما أجمع عليه النَّحْوِيُّونَ". يُنْظَرُ: البسيط في شرح جمل الرَّجَاجِي، ص ٣٩٣.

(٧) في الأصل: لفضله.

(٨) هو محمَّد بن محمَّد بن أحمد تاج اليَين الإسفراييني، عالم بالنحو، من مصنفاته: ضوء المصباح في شرح المصباح للمطرزي، ولب الباب، ولباب الإعراب، قال السيوطي: صاحب اللباب، لم أقف له على ترجمة، يُنْظَرُ: بغية الوعاة ٢١٩/١، والأعلام ٣١/٧.

(٩) اختاره السيوطي، يُنْظَرُ: همع الهوامع ٢١٦/٥.

(١٠) في الأصل: القمر.

(١١) يُنْظَرُ: الضَّوُّ المنير على المصباح في النُّحُول ١١٢-١١٣.

(١٢) في الأصل: لظرف.

الأول: "بدل الشيء من الشيء" - أي: بدل هو الشيء المبدل منه - فالإضافة بيانية^(١)، ويُسمى "بدل الكل من الكل": لأنه كل المبدل منه، وهو الذي ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مفهوماهما متغايرين^(٢).

وسمّاه ابن مالك "البدل المطابق"^(٣)، قال بعضهم: وهو أولى من قول النحويين بدل الكل من الكل: لأنها عبارة [صالحة]^(٤) لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف الأولى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء^(٥)، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى^(٦)، انتهى. / [٤٤/أ]

"و" الثاني: "بدل البعض من الكل" - أي: بدل هو بعض المبدل منه - فالإضافة بيانية، وهو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه، وإن تغايراً مفهوماً^(٧)، ولهذا سمي بدل بعض، سواء كان البعض كثيراً، أو [مساوياً، أو قليلاً]^(٨) للجزء الآخر.

فإن قلت: يرد على قول المصنف بدل البعض من الكل من حيث إن "أل" لا تدخل عليهما عند الجمهور^(٩)؛ لأنهما معرفتان بنية الإضافة قاله ابن خالويه في كتاب ليس، وليس من لغة العرب، وبذلك نطق القرآن^(١٠)، ونقل التلمساني^(١١) عن أئمة النحو منع تعريفه بـ (أل)^(١٢)، قلت: هو تابع للزمخشري^(١٣) فشاع في ألسنة المصنفين، و متأخري النحاة، حيث استعملوا في بحث البدل بدل

(١) هي نوع من أنواع الإضافة المعنوية أو المحضة، وضابطها: أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، وأن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

(٢) في الأصل: الكلمة نقطها غريب.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣.

(٤) زيادة يلتزم بها السياق.

(٥) البدل المطابق عبارة تشمل ما كانت له أجزاء ومالا أجزاء له، وعبارة بدل الكل تشمل ماله أجزاء فقط.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٢٧٦/٣، ١٢٧٧.

(٧) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

(٨) في الأصل: العبارة مطموسة. استعنت على قراءتها بالسياق، ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٩) ينظر: المزمهر ١٤٩/٢، ومجيب النّدا ص ٥٤١، والكواكب الدرّة ص ٥٧٤.

(١٠) ينظر قوله في الكواكب الدرّة ص ٥٧٤.

لم أقف على هذا النص في النسخة المطبوعة، لعله من الأجزاء المفقودة.

(١١) التلمساني: هو محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق أبو عبد الله التلمساني، العجيسي، المالكي، ولد

بتلمسان سنة ٧١١ هـ. ومهر في العربية والأصول والأدب. توفي سنة ٧٨١ هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٩٥/٥، ٩٦، وبغية الوعاة ٤٦/١، ٤٧.

(١٢) ينظر قوله في المواهب الرّحمانية ل ١٦٠.

(١٣) ينظر: المفصل ص ١٢١.

الكل، وبدل البعض كثيرًا^(١).

"و"الثالث: "بدل الاشتمال" - أي: بدل مسبب غالبًا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر^(٢). أو العامل على الخلاف الآتي بيانه - فالإضافة فيه من قبيل إضافة المسبب إلى السبب^(٣) لأدنى ملابسة.

واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقل: الأول^(٤)، قاله الرُّماني و[الفارسي]^(٥)، واختاره ابن مالك في التسهيل^(٦)، وقل: الثاني^(٨)، وهو العامل^(٩)، وقل: لا اشتمال لأحدهما^(١٠) على الآخر.

وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره بما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًا بغير الأول.

وهذا القول قيل: إنه التحقيق، ونصره ابن ملكون^(١١)، واختاره ابن هشام في توضيحه^(١٢)، فقال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال^(١٣).

^(١) يُنظر: المواهب الرِّحمانية ل ١٦٠.

^(٢) في الأصل: مطموسة. استعنت على قراءتها بالسياق.

^(٣) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٤) الأول هو المبدل منه.

^(٥) في أحد قوليهما يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٥، وشرح التَّصريح ١٩٣/٢، وجمع الهوامع ٢١٣/٥. وظاهر كلام الفارسي في الإيضاح ص ٢٢١. وحاشية أوضح المسالك ٣٥٧/٣.

^(٦) في الأصل: جزء من الكلمة غير واضح. ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٧) يُنظر: ص ٥١.

^(٨) الثاني هو البديل. أو العامل في المبدل منه.

^(٩) في الأصل: رسمها غريب. ولعل ما أثبت هو الصواب.

هذا رأي المبرد، والميراثي. وابن جني، وابن الباذش، وابن الأبرش، وابن أبي العافية. يُنظر: جمع الهوامع ٢١٤/٥. وحاشية أوضح المسالك ٣٥٧/٣.

^(١٠) في الأصل: لاحدهما.

^(١١) ابن ملكون: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي من المغاربة، كان أستاذًا نحويًا جليلاً، روى عن أبي الحسن شريح. وروى عنه ابن خروف والشُّلوبيين. له شرح الحماسة، والتُّكت على تبصرة الصَّيمري، وغير ذلك. توفي سنة ٥٨٤ هـ، وقل: ٥٨١ هـ يُنظر: بغية الوعاة ٤٣١/١، ومعجم المؤلفين ١٠٨/١.

يُنظر قوله في شرح التَّصريح ١٩٤/٢. وحاشية أوضح المسالك ٣٥٧/٣.

^(١٢) في الأصل: الكلمة رسمها غريب. ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(١٣) يُنظر: ٣٥٨/٣.

"و"الرَّابِعُ: "بَدَلُ الْغَلَطِ" أَي: بَدَلٌ مِّنَ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا : [لأنَّ] ^(١) البَدَلُ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ، وَسُيِّحَ بَدَلُ غَلَطٍ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مُسَبَّبٌ عَنِ الْغَلَطِ، فَإِلْزَامُهُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَمَّا ^(٢).

وتوضيحه أَنَّهُ بَدَلٌ تَذَكُّرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَتَّبِعِ غَلَطًا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا؛ جَبْرًا لِذَلِكَ الْغَلَطِ، نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ زَيْدًا عِمَارَةً.

قَالَ الرَّاعِي: هَذَا الْقِسْمُ سَمَاءُ غَلَطًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلُ "الْإِضْرَابِ"، وَالْغَلَطُ أَحَدُ أَقْسَامِ الْإِضْرَابِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الْغَلَطِ، وَبَدَلُ النَّسْيَانِ، وَبَدَلُ الْبِدَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا أَنَّ الْغَلَطَ مِّنَ اللِّسَانِ، وَالنَّسْيَانُ مِّنَ الْقَلْبِ، وَالْبِدَاءُ أَنَّ تَنْطِقَ بِالشَّيْءِ ثُمَّ يَبْدُو ^(٣) لَكَ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ. وَأَنْتَ فِي الْأَوَّلِ غَيْرُ غَالِطٍ وَلَا نَاسٍ ^(٤). انْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: فِي الْأِسْمِ فِي الرَّفْعِ، "نَحْوُ": أَخَوْتُكَ مِّنْ "قَوْلِكَ" أَي: مَقُولِكَ الَّذِي هُوَ "جَاءَ زَيْدٌ أَخَوْتُكَ"، فَأَخَوْتُكَ: بَدَلٌ مِّنْ زَيْدٍ، شَيْءٌ مِّنْ شَيْءٍ، وَلَا يَحْتَاجُ لِرَابِطٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، كَالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْمَبْتَدَأِ.

"و" مِثَالُ الثَّانِي: فِي الْأِسْمِ فِي النَّصْبِ، نَحْوُ: ثَلَاثَةٌ مِّنْ قَوْلِكَ: "أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً"، أَوْ ثَلَاثِيهِ، أَوْ نَصْفِهِ، فَثَلَاثَةٌ: بَدَلٌ مِّنَ الرَّغِيفِ، بَعْضٌ مِّنْ كُلِّ، فَلَا بَدَلَ مِّنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْدَلِ مَذْكُورًا كَمَا فِي

الْمِثَالِ، أَوْ مُحذُوفًا، نَحْوُ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ^(٥)، مَّنْ ^(٦) بَدَلٌ مِّنَ النَّاسِ، / أَي: مِنْهُمْ. [٤٤/ب]

تَنْبِيْهُ: لَوْ قِيلَ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً، وَثَلَاثَةً، وَثَلَاثَةً [فَالظَّاهِرُ مِّنْ بَدَلِ الْبَعْضِ أَنْ] ^(٧) قَدَّرَ الْعَطْفُ مَتَأَخَّرًا، وَمِنْ بَدَلِ الْكَلِّ أَنْ قَدَّرَ سَابِقًا، قَالَه بَعْضُهُمْ.

"و" مِثَالُ الثَّلَاثِ: أَيْضًا كَالْأَوَّلِ ^(٨)، نَحْوُ: عَلَّمُهُ مِّنْ قَوْلِكَ: "نَفَعَنِي زَيْدٌ عَلَّمُهُ"، فَعَلَّمُهُ: بَدَلٌ اشْتِمَالٍ مِّنْ زَيْدٍ، وَأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلٍ بَعْضٍ مِّنْ كُلِّ.

^(١) فِي الْأَصْلِ: لَا لَنْ.

^(٢) إِضَافَةٌ بَيَانِيَّةٌ.

^(٣) فِي الْأَصْلِ: يَبْدُوا.

^(٤) يَنْظُرُ: الْمُسْتَقِلُ بِالْمُفْهُومِيَّةِ ص ٢٧٤، ٢٧٥.

^(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٩٧.

^(٦) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالسِّيَاقِ: لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٧) فِي الْأَصْلِ: مَطْمُوسٌ غَيْرُ وَاضِحٍ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالسِّيَاقِ: لَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٨) بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ كَبَدَلِ الْكَلِّ فِي الرَّفْعِ.

ومثالُ الرَّابِعِ: أَيْضًا كَالثَّانِي^(١)، نَحْوُ: الْفَرَسَ مِنْ قَوْلِكَ: "رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ"، فَالْفَرَسُ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلٌ غَلَطٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ "أَرَدْتَ" أَنْتَ "أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ" ابْتِدَاءً "فَغَلَطْتَ فَأَبْدَلْتَ" أَي: فَعَوَّضْتَ^(٢) زَيْدًا مِنْهُ، أَي: مِنْ الْفَرَسِ.

فهذه أمثلة أقسامِ البَدَلِ الأربعةِ في الاسمِ، وَأَمَّا فِي [الْفِعْلِ]^(٣)، فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ: تَجْرِي فِيهِ الْأَقْسَامُ الأربعةُ، وَالدَّرَكُ^(٤) عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

مِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ: ﴿يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ﴾^(٥)، فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ (يَلْقَى) فِي قِرَاءَةِ الْجَزْمِ^(٦)، فَإِنَّ مَعْنَى مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ هُوَ لِقَى الْآثَامِ^(٧).

ومِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: أَنْ تَصَلِّ لِلَّهِ، تَسْجُدُ لِلَّهِ؛ يَرْحَمُكَ، فَتَسْجُدُ: بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ مَنْ (تَصَلِّ)؛ لِأَنَّ السَّجُودَ بَعْضُ الصَّلَاةِ.

ومِثَالُ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ: قَوْلُهُ فِي شَخْصٍ تَقَاعَدَ عَنْ مَبَايِعَةِ الْمَلِكِ: [الرَّجْزُ]

[٥٥] - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا

تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(٨)

فَتُؤْخَذُ: بَدَلٌ مِنْ (تُبَايِعَا) بَدَلُ إِشْتِمَالٍ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ كَرَاهًا وَالْمَجِيءَ طَائِعًا مِنْ صِفَاتِ الْمَبَايِعَةِ^(٩)، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(١) بَدَلُ الْغَلَطِ كَبَدَلِ الْبَعْضِ فِي النَّصْبِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْكَلِمَةُ غَرِيبَةٌ فِي رِسْمِهَا، اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِمَا بَدَلَتْ، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْفِعْلُ.

(٤) الدَّرَكُ: اللَّحَاقُ، اللَّسَانُ "دَرَكْتَ".

(٥) سُورَةُ الْفُرْقَانِ، الْآيَتَانِ: ٦٨، ٦٩.

(٦) قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَنَافِعٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَحَمْرَةَ، وَالْكَسَائِيِّ، يُنْظَرُ: كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٤٦٧، وَالتَّنْشِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ ٣٣٤/٢.

(٧) قَالَهُ الْخَلِيلُ، يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٨٧/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٠٣/٥.

(٨) قَائِلُهُ: مَجْهُولٌ، قَدْ رَوَاهُ سَيَبَوِيهٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَقَالَ عَقِبَ رَوَايَتِهِ [١٥٦/١]: "فَهَذَا عَرَبِيٌّ حَسَنٌ".

وَبِلَا نَسَبَةٍ فِي: الْمُقْتَضَبِ ٦٣/٢، وَشَرْحِ الْعَمْدَةِ ص ٥٩١، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٢٨٧/٣، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٤١/٣، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٢٣٢/٢، وَشَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ ص ٣٩٩، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ١٩٤/٣، وَشَرْحِ التَّنْصِيحِ ٢٠٠/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٠٤/٥.

(٩) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٠٤/٥.

ومثال بدل الغلط: إن تأتينا تسألنا نعطك^(١)، فتسألنا: بدل غلط من (تأت) ^(٢)
قال^(٣) في البسيط: جوّزه سيبويه^(٤) وجماعة من النحويين^(٥).

^(١) سأل سيبويه الخليل، قال في الكتاب ٨٧/٣: "سألته: هل يكون إن تأتينا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول: لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون إتيان، ولكنه يجوز على الغلط والتسيمان، ثم يتدارك كلامه".

^(٢) يُنظر: المقاصد الشافية ٢٣/٥-٢٢٧-٢٣١، وشرح المقيمة الأجرومية ص ٩٦-٩٧.

^(٣) ابن العلي: هو ضياء الدين بن العلي، أكثر أبو حيّان وأتباعه من النّقل عنه، سكن اليمن وصنّف بها، يُنظر: ترجمته في بغية الوعاة ٣٧٠/٢، وطبقات النّحاة واللّغويين لابن قاضي شبهه تحقيق محسن غياض ص ٢٩٨، والكشف عن صاحب البسيط في

النحو لحسن موسى الشّاعر في مجلة الجامعة الإسلامية ١٤٠٨هـ، العددان ٧٧-٧٨، ص ١٤٩.

^(٤) يُنظر: الكتاب ٤٣٩/١.

^(٥) يُنظر قوله في ارتشاف الضرب ١٩٧٠/٥.

قال الشيخ رحمه الله:

باب منصوبات الأسماء

"المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتَّمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه. وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها. والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"^(١).

ولما فرغ من مرفوعات الأسماء، طفق في منصوباتها، وقدمها على المجرورات؛ لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام بها على ما قيل، أو لشدة اتصالها بالمرفوعات، حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل، أو لأنها فضلة غالباً.

فقال: هذا "باب منصوبات الأسماء"، احترز بها من منصوبات الأفعال؛ لأنها تقدمت.

"المنصوبات" - أي: المتقدمة، وفيه ما تقدم من السؤال والجواب؛ فلا تغفل! - جمع منصوب؛ لأنه موصوف الاسم - وتقدم شرح هذا في المرفوعات - لا منصوبة؛ لقوله: "خمس عشر" - لما تقدم عن النووي، وفصله لما تقدم أيضاً بالاستقراء - والموجود في الكتاب^(٢) أربعة عشر، فلعل المراد المنصوبات خمس عشر في قصده، وترك الخامس عشر نسياناً، [قال الشارح]^(٣): وهو خبر ما الحجازية^(٤) [٤]^(٥). ويحتمل على بُعد أنه عدّ المخفوض بالحرف منصوباً، وإن كان بواسطة^(٦).

^(١) متن المقدمة ص ١٦.

^(٢) يقصد متن ابن أجروم، فابن أجروم ذكر أن عدد المنصوبات خمسة عشر، وعند العدي ذكر أربعة عشر.

^(٣) الشيخ خالد الأزهرى.

^(٤) ينظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٠.

^(٥) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٦) قال الرأى في [المستقل بالمفهومية ص ٢٧٩]: "والذي يظهر - والله أعلم - أنه لما عدّ الأبواب سقط له من الأبواب مفعولاً ((ظننت وأخواتها))، ولو ذكر مفعلي ((ظننت وأخواتها)) كانت ستة عشر؛ لأنهما منصوبان، وأظن أني رأيت في بعض نسخ ((الجرومية))، والله أعلم بحقيقة ذلك. وأيضاً فيكون بهما ستة عشر؛ لأنهما منصوبان".

وقد تخلص الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من هذا الإشكال. بأن عدّ الطرفين منصوباً واحداً، وكذلك اسم إن وخبر كان، وذكر كل تابع بمفرده؛ فأصبحت على هذا الترتيب خمسة عشر. ينظر: التحفة السنية ص ١٧٠، ١٧١.

وقال محمد السقاف في التقريرات الهية على متن الأجرومية ص ٧٧: "وأظن أن خير ما الحجازية ذكره المصنف، ولكن النسخ لم يثبت".

وهي: ما اشتمل على علم المفعوليَّة^(١)، والمراد بعلم المفعوليَّة: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقةً أو حكماً، وهي أربعة: الفتحة، أو الكسرة، أو الألف، أو الياء والأصل في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبّه عليه قول ابن الحاجب: واستعيرت لغيرها تطفلاً^(٢).

وهي على سبيل الإجمال والتّعداد:

[أ/٤٥] ما صدق "المفعول به"، نحو: ضربت/ زيداً، والباء في^(٣) به، إمّا للإلصاق، أي: الذي ألصق الفعل به، أو للمقابلة، كما قال^(٤) الرّضي^(٥): والضّمير في به [إمّا]^(٦) عائداً إلى "أل" الموصولة في المفعول، أي: الذي يفعل به فعل، أي: يقابل بالفعل و يوقع عليه، يُقال: فعلتُ به فعلاً، وكذا الضّمير في المفعول فيه، وله، ومعه^(٧).

"و" ما صدق "المصدر"، ولفظه مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا-نحو: ضربته ضرباً، وبين اسم الحدث الجاري على فعله، أي: المشتمل على فعله.

"و" ما صدق "ظرف الزّمان"، نحو: صمتُ اليوم.

"و" ما صدق "ظرف المكان"، نحو: صليتُ خلفَ الكعبة.

وهذان الظرفان هما المسمّيان المفعول فيه.

"و" ما صدق "الحال"، نحو: جاء بكرّاً مسرعاً.

"و" ما صدق "التّمييز" في بعض أحواله، نحو^(٨): [الطّويل]

[٥٦]-*.....طِيبْتُ نفساً*.....*

^(١) يُنظر: شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب ٢٩٢/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ص ١٧٠٠.

^(٢) يُنظر قوله في المواهب الرّحمانية ل ١٧٢.

^(٣) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسّياق.

^(٤) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسّياق.

^(٥) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالعودة إلى شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب.

^(٦) وجود "إمّا" يشعر بنقص في نقل الوشّاء. والعودة إلى المصدر بينت زيادتها، لعلّه سهو منه.

^(٧) يُنظر: شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب ٣٣٥/١.

^(٨) قطعة من:

وما طِيبْتُ نفساً عنك لما هجرتني وما كان منكني عن سُلُو ولا صَبْرٍ

قائله: العباس بن الأحنف. ديوانه تحقيق عائكة الخزرجي ص ١٣٥.

فإن قلت: لأي شيء جعله من المنصوبات مع أنه قد يكون مجرورًا على ما اقتضاه كلام ابن الحاجب؟

قلت: لأن النصب هو الأصل فيه.

وما صدق "الاستثناء" في بعض أحواله، نحو: قام الناس إلا بكرًا.

وما صدق باب "لا النافية للجنس" ^(١)، أي: لصفته وحكمه، نحو: لا رجل في الدار.

وما صدق "المنادى"، نحو: يا رسول الله.

فإن قلت: المنادى مفعول به، فلم أفرده بالذكر؟

قلت: لأن له أحكامًا تخصه ليست لغيره مما هو مفعول به أيضًا.

وما صدق "المفعول من أجله"، نحو: جئتكم قراءة للعلم، والتَّمثيل بهذا مبني على أنه لا يُشترط فيه أن يكون قلبيًا، أي: قائمًا معناه بالقلب، ويُسمى المفعول له، والمفعول لأجله.

وما صدق "المفعول معه"، نحو: سرت والنيل.

وثاني عشرها: "خبر كان، وخبر إحدى أخواتها" أي: نظائرها، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ^(٢).

وثالث عشرها: "اسم إن، واسم إحدى أخواتها"، أي: نظائرها، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٣).

وخبر ما الحجازية-ولم يذكره المصنف في التفصيل الآتي لما تقدّم وإعمالها عمل ليس لغة الحجازيين ^(٤)، وهي أفصحى، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ^(٥)، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ^(٦).

قال الشارح: ومفعولا ظننت وأخواتها، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وإنما أسقطتهما هنا: لتقدّم ذكرهما في المرفوعات، أولكوتهما [غير] ^(٧) داخلين في قسم المفعول به ^(٨). انتهى. قلت: وفي التعليلين نظر، أمّا

^(١) في متن ابن أجزوم: "اسم لا".

^(٢) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

^(٣) سورة المزمل، آية: ٢٠.

^(٤) ينظر: الجني الثاني ص ٣٢٢.

^(٥) يوسف، آية: ٣١.

^(٦) سورة المجادلة، آية: ٢.

^(٧) غير "وجودها أخل بالمعنى المقصود، والعودة إلى المصدر بينت زيادتها. نعلمه سهو منه.

^(٨) ينظر: شرح المفيدة لأجزومية ص ١٠٠.

الأول: فيردُّ عليه أنه لو كان ما ذكرَ علَّةً للإسقاط؛ لأسقطَ خبرَ كانَ وأخواتها، واسمَ إنَّ وأخواتها، والتَّابع؛ لتقدُّم ذكرِها في المرفوعات. وأمَّا الثاني: فيردُّ عليه أنه لم يسقطِ المنادى مع دخوله في المفعول به، وكما أنَّ للمنادى أحكامًا تخصُّه، لمفعولي ظننتُ وأخواتها أحكامًا تخصُّهما.

ورابع عشرها: "التَّابع" -وتقدَّم تعريفه- "للمنصوب" لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا "وهو" أي: التَّابع لا بقيد كونه تابع المنصوب "أربعة أشياء" -وفصله لما تقدَّم، وزادَ لفظة "أشياء"؛ للتأكيد- "النعته"

، نحو: رأيتُ زيدًا العاقل، "و العطف"، نحو: رأيتُ زيدًا وعمراً، "والتوكيد"، نحو: رأيتُ زيدًا نفسه [٤٥/ب]، "والبديل"، نحو: رأيتُ زيدًا أخاك.

وستربطُ في أبوابٍ متعدِّدةٍ مترتبةٍ الأولُ للأوَّل وهكذا، وفيه لفٌّ ونشْرُ مرتبٌ.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المفعول به

"وهو: الاسم المنصوب، الذي يقع به الفعل، نحو: ضربت زيدًا، وركبت الفرس.
وهو قسمان: ظاهر ومضمر. فالظاهر ما تقدم ذكره. والمضمر قسمان: متصل، ومنفصل.
فالمتصل اثنا عشر، وهي: ضربني، وضربنا، وضربك، وضربك، وضربكما، وضربكن،
وضربته، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن.
والمنفصل اثنا عشر، وهي: إياي، وإيانا، وإياك، وإياك، وإياكما، وإياكن، وإياه، وإياها،
وإياهما، وإياهم، وإياهن"^(١).

هذا "باب المفعول به"، وبدأ منها بالمفاعيل؛ لأنها الأصل وغيرها محمول عليها أو مشبهة بها.
وآثر المفعول به عليها؛ لأنه أحوج إلى الإعراب، [و]^(٢) لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس،
ولأنه أكثر استعمالاً، وعليه جماعة منهم: الفارسي^(٣)، و[صاحب]^(٤) المقرب^(٥) والتسهيل^(٦).
والباء والهاء من "به" تقدم الكلام عليهما^(٧).

ثم عرّفه ببعض خواصّه تقريبًا على المبتدئ، فقال: "وهو" - أي: المفعول به - "الاسم" حقيقة أو
تأويلًا، نحو: أحببت أن تسافر. وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في الفاعل.

"المنصوب" لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًا.

فإن قلت: لأي شيء أبهم ناصبه؟

قلت: ليكون كلامه جاريًا على كلّ الأقوال في ناصبه، والصحيح أن ناصبه الفعل أو شبهه بناءً
على أنه يتقوّم المعنى المقتضي للنصب، أي: المفعوليّة، وإليه ذهب البصريون^(٨)، وناصبه على

^(١) متن المقدمة ص ١٧.

^(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

^(٣) يُنظر: الإيضاح ص ١٥٢.

^(٤) في الأصل: صاحب. وما أثبت أكثر دقة في التعبير.

^(٥) يُنظر: ١/١١٣.

^(٦) يُنظر: ص ٢٧.

^(٧) يُنظر: ص ٢١١.

^(٨) وعند الكوفيين العامل فيه الفعل والفاعل معًا. يُنظر: الإنصاف المسألة الحادية عشرة ص ٢٢، وجمع الهوامع ٣/٧.

قولهم: إِمَّا فعلٌ متعدٍّ، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾^(١)، أو وصفه، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(٢)، أو مصدره، نحو: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ﴾^(٣) **اللَّهِ النَّاسِ** ^(٤)، أو ^(٥) اسمُ فعله، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٦).

فإن قلت: في هذا التعريف نظرٌ؛ لأنَّ النَّصْبَ حكمٌ، والحكمُ فرعُ التَّصَوُّرِ، والتَّصَوُّرُ موقوفٌ على التعريفِ المأخوذِ فيه الحكمُ فجاءَ الدَّوْرُ. قلتُ: لا نُسلِّمُ أنَّ تصوّرَ الحكمِ فرعُ تصوّرِ المحدودِ، فيتوقفُ على التعريفِ؛ لأنَّ النَّصْبَ لا ينحصرُ في المفعولِ به؛ لتحقيقه في غيره، كالمصدرِ، والحالِ، والتَّمْيِيزِ، وإِثْمًا يتوهمُ الدَّوْرُ لو كانَ المأخوذُ فيه النَّصْبُ المقيدُ بالمفعولِ به، وليسَ كذلك.

"الذي يقعُ به" أي: عليه - كما هو - في نسخته^(٧) - "الفعل"، والمراد: الذي يقعُ على مُسمَّاه، أو عليه نفسه، نحو: قلتُ زيدًا، وقلتُ: زيدٌ قائمٌ.

فإن قلت: هذا التعريفُ يُخرجُ بعضَ أفرادِ المعرَّفِ، نحو: ما ضربتُ زيدًا، فإنَّ زيدًا: مفعولٌ به، ولم يقعْ عليه الفعلُ، بل نفى عنه. قلتُ: معنى قوله "يقعُ عليه" تعلُّقُ الوقوعِ عليه، وذلك التَّعلُّقُ أعمُّ من أن يكونَ بطريقِ الإثباتِ أو النفي، نحو: ما ضربتُ زيدًا، فإنَّه وإن لم يقعْ عليه لكنَّ تعلُّقَ به وعملَ فيه مثل تعلُّقه بما وقعَ عليه؛ فليتأمل! قاله أستاذُ شيخِنا.

وليسَ المرادُ بوقوعِ الفعلِ مباشرتهُ له.

تنبيهٌ: عُلِمَ مِنْ حَدِّ مَفْعُولٍ بِهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَوْ حَكَمًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَخَرَجَ بِهِ الْفَعْلُ وَالْحَرْفُ ، وَهُوَ جَنْسٌ ، وَخَرَجَ بِـ "الْمَنْصُوبِ" الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ فَصْلٌ . وَخَرَجَ بِـ "الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفَعْلُ"

"المفاعيلُ الأربعةُ الباقيةُ" ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ هُوَ نَفْسُ فَعْلِ الْفَاعِلِ ، / وَ الْمَفْعُولُ فِيهِ وَقَعَ فِيهِ

[٤٦/أ]

^(١) سورة النمل، الآية: ١٦. الفعل المتعدي "ورث" فاعله سليمان، ووصل للمفعول به "داوود".

^(٢) سورة الطلاق، الآية: ٣. قراءة الجمهور: ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٣٩. والحجة في القراءات السبع ص ٣٤٧.

الوصف "بالغ" اسم فاعل من الفعل الثلاثي المتعدي "بلغ". فاعله ضمير مستتر يعود على الله، ووصل للمفعول به "أمر".

^(٣) دِفَاع: مصدر الفعل الثلاثي دفع يدفع دفاعًا، وله مصدر آخر جاءت عليه القراءة المشهورة (دفعًا). يُنظر: اللسان، "دَفَعَ".

قال ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٣٠: "واختلفوا في (دِفَاعِ اللَّهِ) هنا والحج . فقرأ المدنيان ويعقوب بكسر الدال وألف بعد الفاء، وقرأ

الباقون (دَفَعَ) بفتح الدال، وإسكان الفاء من غير ألف".

وينظر أيضًا العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السُّرْقُطِيِّ تحقيق زهير زاهد ص ٧٤.

^(٤) سورة الحج، الآية: ٤٠. المصدر "دفاع" من الفعل الثلاثي المتعدي "دفع" وصل للمفعول به "الناس".

^(٥) في الأصل: أم.

^(٦) سورة المائدة، الآية: ١٠٥. "عليكم" اسم فعل أمر متعدي بمعنى: "الزم"، فاعله مستتر. ووصل للمفعول به "أنفسكم".

^(٧) في الأصل: نسخة.

لا عليه، والمفعول مِنْ أَجْلِهِ وَقَعَ لِأَجْلِهِ، والمفعول مَعَهُ ^(١) وَقَعَ مَعَهُ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي ^(٢) نَاصِيئِهِ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، نَحْوُ: زَيْدًا فِي ^(٣) قَوْلِكَ: "ضَرَبْتُ زَيْدًا"، فزَيْدًا: مفعولٌ بـ"ضَرَبْتُ"؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الضَّرْبُ، وَنَحْوُ: الْفَرَسُ مِنْ قَوْلِكَ ^(٤): "رَكَبْتُ الْفَرَسَ"، فَالْفَرَسُ: منصوبٌ بـ"رَكَبْتُ"؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفَعْلُ، وَهُوَ الرُّكُوبُ.

"وَهُوَ" أَي: مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ بِهِ "عَلَى قَسْمَيْنِ" قَسْمٌ "ظَاهِرٌ"، وَ"قَسْمٌ" مَضْمَرٌ. وفيه [ما تَقَدَّمَ] ^(٥).

"فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ" مِنْ نَحْوِ: زَيْدًا أَوْ الْفَرَسَ، مِنْ كُلِّ اسْمٍ لَيْسَ بِمَضْمَرٍ.

"وَالْمَضْمَرُ قَسْمَانِ" أَيْضًا، قَسْمٌ "مُتَّصِلٌ" بِعَامِلِهِ، وَ"قَسْمٌ" مُنْفَصِلٌ مِنْ عَامِلِهِ.

"فَالْمُتَّصِلُ" - وَحْدُهُ تَقَدَّمَ ^(٦)، وَبِدَائِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْصَرُ مِنَ الْمُنْفَصِلِ ^(٧) كَمَا تَقَدَّمَ - "اثْنَا عَشَرَ" ضَمِيرًا مَنْصُوبًا، الْأَوَّلُ الْمُتَكَلِّمُ وَحْدَهُ مُطْلَقًا ^(٨)، وَهُوَ الْيَاءُ مِنْ نَحْوِ: "ضَرَبَنِي" بِكَرٍّ - بَفَتْحِ الْبَاءِ - فَالْيَاءُ مِنْ "ضَرَبَنِي": مفعولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ^(٩).

"وَ" الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ، وَهُوَ (نَا) مِنْ "ضَرَبْنَا" زَيْدٌ كَذَلِكَ، فَتَا: فِي مَحَلِّ نَصَبٍ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، مفعولٌ بِهِ، وفيه مَا تَقَدَّمَ فَلَا تَغْفُلْ!

"وَ" الثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ الْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ مِنْ: "ضَرَبَكَ" بِكَرٍّ، فَالْكَافُ: مفعولٌ بِهِ... إلخ.

"وَ" الرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَهُوَ الْكَافُ الْمَكْسُورَةُ مِنْ: "ضَرَبَكِ" عَمْرُو كَذَلِكَ.

^(١) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٢) فِي الْأَصْلِ: بِيَاضٍ. وَمَا أُثْبِتَ يَسْتَقِيمُ بِهِ النَّصُّ.

^(٣) فِي الْأَصْلِ: بِيَاضٍ. وَمَا أُثْبِتَ يَسْتَقِيمُ بِهِ النَّصُّ.

^(٤) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٥) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٦) يُنْظَرُ: ص ١٣٧.

^(٧) فِي الْأَصْلِ: الْمُنْفَصِلُ.

^(٨) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِتَعْيِيرٍ مُتَأَخِّرٍ.

^(٩) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. اسْتَعْنَتْ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِتَعْيِيرٍ مُتَأَخِّرٍ.

تنبيه: قال الرّضي: وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصل بهاء الضمير ألفاً، ويكاف المؤنثة ياءً كما حكى سيبويه: أعطيتكاه، وأعطيتكيه، شبيهاً للكاف بالهاء، نحو: أعطيتهاه، وأعطيتهاه^(١). انتهى.

"و" الخامس: ضمير المثنى المخاطب مطلقاً، وهو الكاف التي لحقتها ميمٌ وألفٌ؛ لأنهما علامة التثنية من: "ضربكما" زيدٌ كذلك أيضاً.

"و" السادس: ضمير جمع المذكر المخاطب، وهو الكاف التي لحقتها ميمٌ؛ لأنها علامة الجمع من: "ضربكم" خالدٌ كذلك.

تنبيه: في ميمه أربع لغات، أحسنها السكون، ويقابله الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة القطع، والسكون قبل غيرها^(٢). قلت: وهذه اللغات - [غير الاختلاس]^(٣) - قرئ في السبع^(٤)، بل العشر^(٥)، فإن ولها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك^(٦)، راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس^(٧)، نحو: ضربتموه، ومنه: ﴿أَنْلِزِمُكُمْوهَا﴾^(٨)، وقرئ بالسكون في ﴿أَنْلِزِمُكُمْهَا﴾^(٩)، ووجه الضم أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالباً، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف^(١٠).

"و" السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب، وهو الكاف التي لحقتها نونٌ مشددة؛ لأنها علامة الجمع من: "ضربكن" زيدٌ كذلك.

"و" الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، وهو الهاء من: زيدٌ "ضربه" بكرةً، فإلهاء: [مفعول به]^(١١).

(١) ينظر: شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب ١٦٠/٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٩٩/١.

(٣) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٤) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، والحجة في القراءات السبع ص ٦٣.

(٥) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٨٦، ٨٧، ٨٨، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي ص ١٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/١-١٣٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/١-١٣٣، والبحر المحيط ٢١٧/٥، والتذيل والتكميل ١٣١/٢، وارتشاف

الضرب ٩١٣/٢، وهمع الهوامع ١٩٩/١.

(٨) سورة هود، آية: ٢٨.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١٤٤/٦.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ١٩٩/١، ٢٠٠.

(١١) مستدرک في حاشية المخطوط.

"و"التَّاسِعُ:ضميرُ المفردة/المؤنثة الغائبة.وهو الهاءُ^(١) مِنْ:هَنْدٌ"ضَرْبُهَا"بِكُرٍّ كَذَلِكَ.

[٤٦/ب]

تنبيهٌ:ما ذكرنا مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ مجموعُ الهاءِ والألفِ قالَ به قومٌ^(٢)، وجزمَ به ابنُ مالكٍ^(٣)، وادَّعى السَّيرافيُّ أَنَّهُ لا خِلافَ فيه؛لِلزُّومِ الألفِ سواءِ اتَّصلَتْ بضميرٍ.نحو:أَعْطَيْتُهَا أُمَ لا^(٤).وقَدْ أَجازَ قومٌ حَذْفُها في الوَقْفِ.وحملوا عليه"والكرامةُ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بِهِ".أي:بِهَا^(٥).

وقيلَ:الضَّمِيرُ هو الهاءُ وحدها،والألفُ [زائدةٌ]^(٦)؛تَقْوِيَةٌ لِحِركَةِ الهاءِ لما تحركتْ بالفتحِ؛لِلفَرَقِ بَيْنَ المَذْكَرِ والمؤنثِ^(٧).

"و"العاشِرُ:ضميرُ المثنى الغائبِ مطلقاً،وهو الهاءُ التي لحقَتْها ميمٌ وألفٌ؛لأنَّهما علامةُ التثنيةِ مِنْ:الرَّيْدانِ أو الهندانِ "ضَرْبُهُما"عَمَرُو كَذَلِكَ.

"و"الحادي عشر:ضميرُ جمعِ المذكرِ الغائبِ،وهو الهاءُ التي لحقَتْها ميمٌ؛لأنَّها علامةُ الجمعِ مِنْ:الرَّيْدونِ"ضَرْبُهُمْ"بِكُرٍّ كَذَلِكَ.

تنبيهٌ:في هاءِ الجمعِ والمثنى أربعُ لغاتٍ،الضَّمُّ والكسْرُ،وإذا كسرتُ الهاءُ في الجمعِ جازَ كسْرُ الميمِ اتِّباعاً-وهو الأقيسُ-وضَمُّها^(٨) على الأصلِ،وبِهما قُرِئَ في العَشْرِ^(٩).

"و"الثَّاني عشر:ضميرُ جمعِ المؤنثِ الغائبِ،وهو الهاءُ التي لحقَتْها نونٌ مشددةٌ؛لأنَّها...إلخ،مِنْ:الهنداتِ"ضَرْبُهُنَّ"زَيْدٌ كَذَلِكَ.

^(١) في الأصل:بياض.ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(٢) منهم: أبو حيَّان.ينظر:ارتشاف الضَّرْب ٩١٧/٢.

^(٣) يُنظر:شرح التسهيل ١٣١/١.

^(٤) يُنظر:جمع الهوامع ٢٠٠/١.

^(٥) روى ذلك القراء عن بعض فصحاء العرب.يُنظر:شرح التسهيل لابن مالك ١٩٥/١، ١٩٦. وشرح الكافية الشَّافِيَّة ٢٧٥/١. وشفاء العليل في إيضاح التَّسهيل ص ٢٢٦.

^(٦) في الأصل:الكلمة غير واضحة.ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(٧) يُنظر:ارتشاف الضَّرْب ٩١٧/٢.

^(٨) في الأصل:كسم.

^(٩) في الأصل:ضعها

^(١٠) يُنظر:المبسوط في القراءات العشر ص ٨٨ ومابعدها، وتحرير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق أحمد القضاة ص ١٨٦.

"و" الضَّمِيرُ "المتفصل" -وتقدّم تعريفه^(١)- "اثنا عشر" ضميرًا منصوبًا، الأول للمتكلّم وحده مطلقًا، نحو: إِيَّا مِنْ "قولك" أي: مقولك الذي هو: "إِيَّاي" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاي، فإِيَّاي فيهما: مفعولٌ به محله نصبٌ، والياء المتصلة بها حرفٌ تكلمٍ.

"و" الثَّاني: ضميرُ المتكلّم، ومعَه غيره، أو المعظّم نفسه، وهو: إِيَّا الملحقُ بـ(نا)، نحو: "إِيَّانا" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّانا كذلك، و"نا" المتصلة بها: حرفٌ دالٌّ... إلخ.

"و" الثَّالث: ضميرُ المفردِ المخاطبِ، وهو: الياءُ الملحقُ بكافٍ مفتوحةٍ؛ لأنَّها حرفُ خطابٍ، نحو: "إِيَّاكَ" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاكَ كذلك.

"و" الرَّابِع: ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ، وهو: إِيَّا الملحقُ بكافٍ مكسورةٍ كذلك، نحو: "إِيَّاكَ" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاكَ كذلك.

"و" الخَامِس: ضميرُ المثنىِ المخاطبِ مطلقًا، وهو: إِيَّا الملحقُ بكافٍ وميمٍ وألفٍ؛ لأنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ وما بعده علامةُ التثنيةِ، نحو: "إِيَّاكُمَا" أكرمتُ أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا كذلك.

"و" السَّادِس: ضميرُ جمعِ المذكرِ المخاطبِ، وهو: إِيَّا الملحقُ بكافٍ كذلك وميمٍ؛ لأنَّها علامةُ الجمعِ، نحو: "إِيَّاكُم" أكرمتُ، وما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاكُم كذلك.

"و" السَّابِع: ضميرُ جمعِ المؤنثِ^(٢) [المخاطبِ]^(٣) الملحقُ بنونٍ مشددةٍ كذلك، نحو: "إِيَّاكنَّ" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاكنَّ كذلك.

"و" الثَّامِن: ضميرُ المفردِ المذكرِ الغائبِ، وهو: إِيَّا الملحقُ بالهاءِ وحدها؛ لأنَّها علامةُ الغيبةِ، نحو: "إِيَّاه" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاه كذلك.

[أ/٤٧] "و" التَّاسِع: ضميرُ المفردةِ المؤنثةِ الغائبةِ، وهو: إِيَّا الملحقُ بهاءٍ كذلك، نحو: "إِيَّاهَا" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاهَا كذلك.

"و" العَاشِر: ضميرُ المثنىِ الغائبِ مطلقًا، وهو: إِيَّا الملحقُ بهاءٍ وميمٍ وألفٍ كذلك، نحو: "إِيَّاهُمَا" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا كذلك.

^(١) ينظر: ص ١٤٩.

^(٢) في الأصل: جمع المذكر المؤنث.

^(٣) زيادة يلتزم بها السياق، بناء على ما كتبه في مثيلاتها السابقة.

"و" الحادي عَشَرَ: ضميرُ جمعِ المذكرِ الغائبِ، وهو: إِيَّا المَلْحَقُ بهاءٍ وميمٍ كذلك، نحو: "إِيَّاهُم" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلا إِيَّاهُم كذلك.

"و" الثاني عَشَرَ: ضميرُ جمعِ المؤنثِ الغائبِ، وهو: إِيَّا المَلْحَقُ بنونٍ مشددةٍ كذلك، نحو: "إِيَّاهُنَّ" أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلا إِيَّاهُنَّ كذلك.

تنبيهاتٌ:

الأولُ: ما ذكرنا مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ إِيَّا واللواحقُ لها حروفُ تَبَيَّنَ الحالَ مِنْ تَكَلُّمٍ، وخطابٍ، وغيبةٍ، هُوَ مذهبُ سيبويه^(١) وجماعةٍ، واختاره الفارسي^(٢)، وعزاه في الكشافِ إلى الأخفشِ والمحققين، وهو المختارُ عنده^(٣)، قال أبو حيان: وصحَّحَهُ أصحابُنا وشيوخُنا، فاللواحقُ حروفٌ لا محلَّ لها^(٤).

الثاني: اختلفَ في عِلَّةِ بناءِ الضَّمِيرِ، فقليلٌ: لشبهه بالحرفِ في الوضعِ؛ لأنَّ أَكْثَرَ الضَّمائِرِ على حرفٍ واحدٍ أو حرفين، فأشبهه بَاءَ الجَرِّ ولامه، وواوُ العطفِ وفائه، وقد، وبل، وهل ونحوها، وما كانَ على أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فمحمولٌ عليها، وقيل: لشبهه بالحرفِ في الافتقارِ إلى غيرها؛ لأنَّ الضَّمائِرَ لا تتمُّ دلالتها على معانيها إلا بضميمةٍ^(٥) مِنْ مشاهدةٍ أو غيرها، وقيل: لشبهه بالحرفِ في الجمودِ؛ إذ لا يُثنى، ولا يُصغَرُ، ولا يُجمعُ، وقيل: بنيتُ للاستغناء عن إعرابها باختلافِ صيغها؛ لاختلافِ معانيها.

الثالثُ: قال الرُّضِي: إِيَّاي قد تبدلَ الهمزةُ مفتوحةً أو^(٦) مكسورةً هاءً^(٧). وفي "إِيَّا" سبعُ لغاتٍ قُرئ بها: تشديدُ الياءِ، وتخفيفُها مع الهمزة، وإبدالُها مفتوحةً أو مكسورةً، فهذه ثمانيةٌ^(٨)، يسقط منها

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٣٥٦.

(٢) يُنظر: الإغفال تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم-مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدائها ج ١٢ ص ١١٣٣، ١١٣٢.

(٣) يُنظر: ٩/١.

(٤) يُنظر: التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ ٢/٢٠٦.

هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين يتمثل في أن "إِيَّا" عماد، واللواحق هي الضَّمائِرُ، وذهب بعضهم إلى أن "إِيَّا" بكماله هو الضَّمِيرُ. يُنظر: الإنصاف للأنباري المسألة الواحدة بعد المائة ص ٥٥٥، وارتشاف الضَّرْبِ ٢/٩٣٠، والجنى الدَّانِي ص ٥٢٧-٥٢٦، وجمع الهوامع، ١/٢١١-٢١٢.

(٥) في الأصل: بضعية.

(٦) في الأصل: و. وما أثبت أكثر ملاءمة للسياق، وأيضًا هو الثَّابِت في نصِّ الرُّضِي.

(٧) يُنظر: شرح الرُّضِي على كافية ابن الحاجب ٣/١٦٦.

(٨) يُنظر: مختصر شواذ القرآن ص ٩، والمحتسب ١/٣٩-٤٠.

(٩) ثمانية لغات في "إِيَّا":

* "إِيَّا" كسر الهمزة مع تشديد الياء.

فتح الهمزة مع التّشديد^(١)، والتّشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور^(٢).

= * "أَيَّا" فتح الهمزة مع تشديد الياء.

* "إِيَا" كسر الهمزة مع تخفيف الياء.

* "أَيَا" فتح الهمزة مع تخفيف الياء.

* "هَيَّا" إبدال الهمزة المكسورة هاء، مع تشديد الياء.

* "هَيَّا" إبدال الهمزة المفتوحة هاء، مع تشديد الياء.

* "هَيَا" إبدال الهمزة المكسورة هاء، مع تخفيف الياء.

* "هَيَا" إبدال الهمزة المفتوحة، مع تخفيف الياء.

^(١) ﴿وَأَيَّاكَ﴾ قرأها الفضل الرّقاشي، يُنظر: المحتسب ١/ ٣٩.

^(٢) ينظر: إتحاف البشر ص ٣٦٤.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المصدر

"المصدر هو: الاسم المنصوب، الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ضرب يضرب ضرباً. وهو قسمان: لفظي، ومعنوي. فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو: قتلته قتلاً. وإن وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنوي، نحو: جلست قعوداً. وقمت وقوفاً، وما أشبه ذلك" (١).

لما فرغ من الكلام على المفعول به، طفق في المصدر (٢)، وأثره على ما بعده: لأنه هو المفعول حقيقة، إذ هو نفس الشيء الذي فعل (٣)، فقال: هذا "باب المصدر" (٤). أي: المنصوب على المفعول المطلق. فهما بمعنى على الاشتراك. وعلى أنهما لا اشتراك بينهما.

قال بعضهم: نسبة العموم والخصوص من وجه، فيجتمعان في نحو: ضربت ضرباً. ويوجد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطاً (٥). والمصدر نحو: يعجبني ذهابك (٦).

"المصدر" هو الأول، وفيه ما تقدم.

"هو الاسم المنصوب" بفعل متصرف "الذي يجيء" حال كونه "ثالثاً في تصريف الفعل" (٧). تقدم معنى التصريف (٨). والله الحمد.

وقول المصنف فيه: "هو: الاسم... إلخ" ليس مراده به تعريف حقيقته، بل مراده الإيضاح والبيان

للمتعلم على حسب ما جرى في عرفهم من تقديم الماضي، "نحو: ضرب"، وتأخير المضارع/عنه [٤٧/ب]

(١) متن المقدمة ص ١٨.

(٢) سببه سبويه الحدث والحدثان. يُنظر: الكتاب ١/٣٤.

(٣) يُنظر: نتائج الفكر في النحو للسيبلي تحقيق عادل عبد الموجود ص ٥٨.

(٤) هذه تسببه الكوفيين: لأنهم لا يطلقون المفعول إلا على المفعول به خاصة، وأما البصريون فيسبونه "المفعول المطلق". يُنظر:

الأصول ١/١٥٩، وشرح المفصل لابن يعش ١/٢٧٢، والمساعد ١/٤٦٣. وشرح التصريح ١/٤٩٠.

(٥) لأنه ليس بمصدر.

(٦) لأن المفعول المطلق لا يكون مرفوعاً.

(٧) قال الراعي في المستقل بالمفهومية ص ٢٨٩: "هذه العبارة فيها مسامحة: لأن المصدر ليس من ضرورياته أن يجيء ثالثاً، فقد يمكن

أن يجيء ثالثاً، وثانياً، ورابعاً بحسب ما يريد الناطق به، فتقول: ضرب يضرب ضرباً، وضربت ضرباً، وضرب يضرب فهو ضارب ضرباً،

وما أشبه ذلك، وقد ظهر لك أن حد الشيخ للمصدر منقود. وأنه لا يمس المصدر".

(٨) يُنظر: ص ١٥٨.

نحو: "يضرب"، وأثبتته بالمصدر^(١)، نحو: "ضرباً"، وإلا فلا بُعْدَ في أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي.

عرّفه غيره بقوله^(٢): هو المؤكّد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده^(٣).

فالأوّل أقسامٌ، إمّا فعلٌ، نحو: ضربتُ ضرباً، أو وصفٌ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً [ضرباً]^(٤)، أو مصدرٌ مثله، نحو: عجبتُ^(٥) من ضربك ضرباً.

والثاني أقسامٌ، إمّا بوصفٍ، نحو: ضربتُ ضرباً شديداً، أو بإضافةٍ، نحو: ضربتُ ضرب الأمير، أو بإشارةٍ، نحو: ضربتُ هذا الضرب، أو بلام العهد، نحو: ضربتُ الضرب.

والثالث: إمّا مرةً، أو مرتين، أو مراتٍ وأمثلةها واضحة^(٦).

"وهو" أي: المصدر المذكور على "قسمين" لا ثالث لهما، قسمٌ "لفظي"، وقسمٌ "معنوي".

وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على قول المازني الذي يقول: إنَّ النَّاصِبَ للمصدر المعنوي هو الفعل المذكور^(٧)، وهو أحد الأقوال في ذلك، وذلك: لأنه لا يخلُ إمّا أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله النَّاصِبَ له أو لا.

"فإن وافق لفظه"، أي: المصدر "لفظ فعله" في حروفه الأصول و معناه "فهو"، أي: المصدر، "لفظي"، وسواء وافقه في تحريك العين^(٨)، نحو: فرح فرحاً أو لا، نحو: قَتَلًا من قولك أي: مقولك الذي هو "قتلته" أي: زيداً "قَتَلًا"، فحروف "قَتَلًا" هي حروف "قَتَل" بعينها، إلا أن الفعل عينه محرّكةٌ والمصدر ساكنٌ عينه^(٩).

(١) في الأصل: غير واضحة. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٢) الفاكهي.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحويّة ص ١٥٩، ١٦٠.

(٤) زيادة يلتزم بها السياق: لأنَّ الأصل: أنا ضارب زيداً. وعلى هذا لا يكون ساق مثلاً للمصدر المؤكّد لعامله الوصف. والسياق يقتضي وجود "ضرباً".

(٥) في الأصل: غير واضحة. لعل ما أثبت هو الصواب.

(٦) قرأت الكتاب، قراءة وقراءتين وقراءات.

(٧) وتبعه المبرد والبيهقي. يُنظر: المقتضب ١/٧٣، ٧٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٣٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك.

(٨) ٦٤٦/٢، وشرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٥، والمواهب الرّحمانية ل ١٩١.

(٩) مطلق التحريك. لا نوع الحركة.

(١٠) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٤، ١٠٥.

"وإن وافق" أي: المصدر، أي: معناه "معنى فعله" النَّاصِبُ له بالنسبة إلى مفهوم الحدث، لا بالنسبة إلى غيره؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الزَّمانِ والنَّسبة المَعَيَّنة إلى فاعلٍ معيَّن، فلا يدلُّ المصدرُ على ذلك "دون" موافقةً "لفظه" بأنَّ خالفه في حروفه "فهو" أي: المصدر "معنويٌّ": لموافقة الفعل في المعنى دون الحروف، وذلك "نحو" قعودًا، ووقوفًا مِنْ قولك أي: مقولك "جلستُ قعودًا، وقمتُ وقوفًا"، فإنَّ المصدرَ الذي هو "قعودًا" موافقٌ لفعله، وهو "جلس" في معناه دون لفظه؛ لأنَّ الجلوسَ والقعودَ بمعنى واحدٍ على المشهور^(١). وفي شرح المصابيح^(٢): أنَّ القعودَ مِنَ الاضطجاعِ، والجلوسَ مِنَ القيامِ، وحروفُ (جلس) غيرُ حروفِ (قعودا)^(٣)، وكذا تقولُ في القيامِ والوقوفِ، وهذا مبنيٌّ على قولِ المازنيِّ المتقدِّم ذكره، ومذهبُ سيبويه أنَّه منصوبٌ بفعله المقدَّر^(٤)، أي: قعدتُ وجلستُ جلوسًا.

تنبيهات:

الأوَّل: [لا حاجة إلى قول "دون لفظه"]^(٥): لأنَّ مقامَ التَّقْسِيمِ يُغني عَنْه، لكنَّه أوردَه؛ لزيادةِ البيانِ.
الثَّاني: [دون^(٦)] في الأصلِ أدنى مكانٍ مِنَ الشَّيْءِ، يُقالُ: هذا دونُ ذاك، إذا كانَ أحمطُ مِنْه قليلًا، ثُمَّ أُستعيرَ للتفاوتِ في الأحوالِ والرُّتبِ، فقليلٌ: زبدٌ دونَ عمرو في الشَّرَفِ، ثُمَّ اتَّسعَ فيه فاستعملَ في كلِّ تجاوزٍ حدٍّ إلى حدٍّ، وتخطي حكمٍ إلى حكمٍ^(٨).

الثَّالثُ: تمثيلُ المصنّفِ في اللفظيِّ بالمتعدي، وفي المعنويِّ باللازم؛ للبيانِ والإيضاحِ لا للتَّخصيصِ؛

^(١) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٥.

وقد فرَّق بينهما، فالجلوس: الانتقال من سفلى إلى علو، والقعود: الانتقال من علو إلى سفلى. يُنظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني "جلس" و"قعد"، والكلّيات للكفوي ص ٢٢٨.

^(٢) اهتمَّ شراح الحديث اهتمامًا بالغًا بكتاب "مصابيح السنة" للبخاري (ت ٥١٦هـ)، وقد وقفت على شرحين يحملان المسعى نفسه "شرح المصابيح".

أ. شرح للأشرف الفقاعي (ت ٧١٥هـ): هو مخطوط لم أطلع عليه. يُنظر: الدرر الكامنة ١/٣٧٧، ٨٠، وكشف الظنون ٢/١٦٩٨.

ب. شرح لزين العرب (ت ٧٥٨هـ): كان في سلسلة رسائل جامعية في جامعة أم القرى اطلعت عليها ولم أجد فيها نقل الوشاء.

^(٣) بنظر قوله في المواهب الرحمانية ل ١٩٠، ١٩١.

^(٤) الكتاب ١/٣٨٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٥.

^(٥) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بمتن ابن أجروم، وسياق الكلام.

^(٦) في الأصل: مكرر.

^(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٨) يُنظر: شروح التلخيص للتفتازاني ٢/١٧٧، والكلّيات ص ٤٥١.

لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يجري مع المتعدي واللازم^(١).

^(١) ينظر: المقدمة الأجرومية ص ١٠٥.

قال الشيخ رحمه الله:

باب ظرف الزمان

وظرف المكان

"ظرفُ الزَّمانِ هو: اسمُ الزَّمانِ المنصوبُ بتقدير (في)، نحو: اليوم، والليلة، وغدوة، وبكرة، وسحرا، وغدا، وعتمة، وصباحا، ومساء، وأبدا، وأمدا، وحيثا، وما أشبه ذلك" ^(١).

[١/٤٨] "ظرفُ الزَّمانِ وظرفُ المكانِ" - بإضافة البيانِ فيهما - وهما المسمَّيان "بالمفعولِ فيه".

قال المراديُّ في شرح التَّسهيل: تسميته ظرفًا من اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفًا؛ لأنَّ العربَ لم تسمِّه ^(٢) بذلك في موضعٍ من المواضع، ولأنَّ الظَّرْفَ في اللغة: الوعاء ^(٣)، وسمَّاه الفراء محلًّا والكسائي وأصحابه صفاتٍ، ولا مشاحة في الاصطلاح ^(٤). انتهى باختصارٍ.

فإن قلت: لأي شيء أثر ظرف الزَّمانِ على قسيمه؟

قلت: لأنَّه أصلٌ بالقياسِ إلى قسيمه؛ لشدة احتياج الفعلِ إليه ^(٥).

"ظرفُ الزَّمانِ هو: اسمُ الزَّمانِ"، أي: ما دلَّ على الزَّمانِ ولو حكمًا، فدخلَ في ذلك اسمُ العينِ والمصدرُ إن انتصبا على الظَّرْفِيَّةِ: لا أكلَمَكَ القارظين ^(٦)، أو خفوق [النَّجم، وجنتك صلاة] ^(٧) العصر؛ لأنَّها في حكمِ الزَّمانِ من حيث إنَّه حذف اسمَ الزَّمانِ. وأقيمت مقامه في الإعرابِ. والأصل: مدة غيبة القارظين، وزمان خفوق النَّجم، فاندفع ما قيل إنَّ في التَّعريفِ قصورًا.

(١) متن المقدِّمة ص ١٨.

(٢) في الأصل: يسمه.

(٣) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالعودة إلى نصِّ المرادي.

(٤) يُنظر: ص ٤٧٦، وشرح التصريح ١/٥١٦.

(٥) قاله الكافيحيُّ يُنظر: حاشية الشَّنواني على شرح مقدِّمة الإعراب ١/١٥٢.

(٦) القارظان: تثنية القارظ، وهو الذي يجني القرظ - وهو ثمر السلم - يدبغ به، وهما شخصان خرجا في طلبه، فلم يرجعا، فضُربَ برجوعهما المثل لما لا يكون أبدًا.

من شواهد: شرح التصريح ١/٥١٦، وشرح الأشموني ١/٤٩٠، ومعجم القواعد العربيَّة للشيخ عبد الغني الدقر ص ٤٤٢-٤٤٣. وقفت على ما هو قريب من هذه العبارة "حتى يؤوب القارظان"، يُنظر: اللسان "قرظ"، وجمهرة الأمثال للعسكريِّ تحقيق أحمد عبد السلام ١/١٠٣، والتَّنْذرة الحمدونيَّة ٧/٧٥، ومعجم الأمثال للميدانيِّ تحقيق محمَّد عبد الحميد ١/٢١١، والمستقصى ٢/٥٨. ^(٧) مستدرک في حاشية المخطوط.

"وجنتك صلاة العصر" الأصل: جنتك وقت صلاة العصر، فحذف اسمَ الزَّمانِ، وأُقيم المصدر مقامه في الإعراب. لم يتناول النُشاة المِثالَ المستدرک في شرحه، لعلَّ استدراكه جاءت بعد الانتهاء من الشرح. أو سها عنه.

"المنصوب" باللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله.

فإن قلت: هذا يخرج بعض أفراد المحدود، نحو: ما صمت يوم الاثنين، فإنه لم ينصب باللفظ... إلخ، بل باللفظ الدال على المعنى الذي نُفي وقوعه فيه، قلت: معنى قوله "باللفظ... إلخ" أي: باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي دل على المعنى الواقع في مدلوله بأن يطلق [عليه]^(١) اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة "في" كالصوم فيه، وذلك التعلق أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو بطريق النفي، نحو: ما صمت يوم الخميس، فإنه وإن لم يكن دالاً على المعنى الواقع فيه، لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه؛ فليتأمل! قاله بعضهم.

"بتقدير في" الدالة على الظرفية، وتقديرها عبارة عن حذفها من اللفظ وإبقائها في النية، أي: المسلط عليه عامل على معنى "في" بأن يكون مذكوراً: لأجل أمر وقع فيه من فعل أو شبهه. والظرفية: هي كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر، أو كون الشيء زماناً أو مكاناً لشيء، وذلك "نحو: اليوم" من نحو: صمت اليوم، أو يوم الخميس، أو يوماً، وهو المدة من طلوع الشمس إلى غروبها عرفاً، ومن طلوع الفجر الثاني إلى غروبها شرعاً.

"والليلة" من نحو: اعتكفت الليلة، أو ليلة الخميس، أو ليلة، وهي: ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر^(٢).

"وغدوة" - بالتثنية مع التثنية وبعدمه مع التعريف - من نحو: أزورك غدوة أو غدوة يوم الجمعة، وهي - بضم الغين - من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس^(٣).

"وبكرة" - بالتثنية وتركه كما تقدم - من نحو: اقرأ بكرة أو بكرة النهار، وهي: أول النهار، وأوله من طلوع الفجر على الصحيح، وقيل: من طلوع الشمس.

"وسحراً" - بترك التثنية إن أريد به معين، وبالتثنية إن أريد به غير معين - من نحو: أتيتك يوم الجمعة سحراً. وسحراً من الأسحار، هو: آخر الليل^(٤)، وآخره قبل الفجر، قال في الصحاح: والسحر قبل الصبح^(٥).

^(١) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٢) اللسان "ليل".

^(٣) اللسان "غدا".

^(٤) اللسان "سحر".

^(٥) "سحر".

"وَعَدًا" مِنْ نَحْوٍ: سَاعَتَكَف^(١) غَدًا، وَهُوَ: اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ.

"وَعَتْمَةً" مِنْ نَحْوٍ: أَتَيْكَ عَتْمَةٌ أَوْ عَتْمَةٌ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَهُوَ: ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ^(٢).

"وَصَبَاحًا" مِنْ نَحْوٍ: أَكْرَمُكَ صَبَاحًا أَوْ صَبَاحَ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَهُوَ: أَوَّلُ النَّهَارِ^(٣).

"وَمَسَاءً" بِالْمَدِّ مِنْ نَحْوٍ: جِئْتُكَ مَسَاءً أَوْ مَسَاءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَيَمْتَدُّ لُغَةً إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ^(٤) الْأَوَّلِ، وَمِنْهُ إِلَى الزَّوَالِ صَبَاحٌ هَكَذَا رَوَى ثَعْلَبٌ^(٥). انْتَهَى^(٦).

"وَأَبَدًا" مِنْ نَحْوٍ: لَا أَكْرَمُهُ أَبَدًا [أَوْ أَبَدَ الْأَبْدِينَ]^(٧)، وَهُوَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي لَا نِهَايَةَ

"وَأَمَدًا" مِنْ نَحْوٍ: لَا أَكْرَمُهُ أَمَدًا أَوْ أَمَدَ الدَّهْرِ، وَهُوَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ مُسْتَقْبَلِ.

"وَحِينًا" مِنْ نَحْوٍ: قَرَأْتُ حِينًا أَوْ حِينَ جَاءَ الشَّيْخُ، وَهُوَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ مَبْهِمٍ.

"وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ" مِنْ بَاقِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ مَبْهِمَةٌ كَانَتْ: نَحْوُ: وَقْتُ، وَسَاعَةٌ، وَأَوَانٌ، أَوْ مَخْتَصَّةٌ: نَحْوُ: ضُجَى وَضُحْوَةٌ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى نَظِيرِ قَوْلِهِ هُنَا "وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ" بَعْدَ الْإِتْيَانِ بِـ"نَحْوٍ" فِي أَوَّلِ الْأَمْثَلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى

^(١) فِي الْأَصْلِ: اعْتَكَفْتَ.

^(٢) اللَّسَانُ "عَتَمٌ".

^(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ "صَبَحٌ".

^(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ "مَسَاءٌ".

^(٥) فِي الْأَصْلِ: ابْنُ ثَعْلَبٍ وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ: لِسَبْبِ بْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ:-

*هَذِهِ الرِّوَايَةُ حَكَاهَا ابْنُ الْجَوَالِيقِيِّ (ت. ٥٤٠هـ) عَنْ ثَعْلَبٍ (ت. ٢٩١هـ). قَالَ الْفَيُّومِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ ص ٢٠٠: "قَالَ ابْنُ الْجَوَالِيقِيِّ الصَّبَاحُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ نَصْفِ الْآخِرِ إِلَى الزَّوَالِ ثُمَّ الْمَسَاءُ إِلَى آخِرِ نَصْفِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ هَكَذَا رَوَى عَنْ ثَعْلَبٍ". فَزَسَّ الْعَلَامَةُ ثَعْلَبٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى زَمَنِ ابْنِ الْجَوَالِيقِيِّ.

*وَلَوْ فَارَضْتُ أَنَّهُ "ابْنُ ثَعْلَبٍ"، فَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى عَامِلَيْنِ يَحْمِلَانِ هَذَا الْمُسَمَّى:

أ. جَعْفَرُ بْنُ ثَعْلَبِ الْأَدْفُؤِيِّ (ت. ٧٤٥هـ).

ب. مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ ثَعْلَبِ التَّعْلِبِيِّ الْأَدْفُؤِيِّ (ت. ٦٩٧هـ). فَزَمَنُ ابْنِ الْجَوَالِيقِيِّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى زَمَنِهِمَا. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ ١٢٢/٢-١٢٣، ١٠٢/٦، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ١٣٦/٣، ٢٣٧/٩.

ثَعْلَبٌ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ سَيَّارِ الشَّيْبَانِيِّ بِالْوَلَاءِ. الْكُوفِيُّ، الْمَشْهُورُ بِـ"ثَعْلَبٍ". يَكْنَى بِأَبِي الْعَبَّاسِ، نَحْوِي، لُغَوِي. مِنْ أَثَرِهِ: الْمَصْنُونُ فِي النَّحْوِ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ، وَمَعَانِي الشَّعْرِ. تَوَفَّى فِي بَغْدَادَ سَنَةَ ٢٩١هـ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ ٢٦٧/١، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢٠٣/٢.

^(٦) يُنْظَرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ص ٢٠٠.

^(٧) مُسْتَدْرَكٌ فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

عدم الحصر، فلا تغفل^(١)!

تنبيه: هذه الأمثلة على أربعة أقسام: ثابت التصرف والانصراف، كيوم، وليلة، وحين، ومدة، ومنفيهما: كسحر إذا قصد به التعيين، فلا ينون؛ لعدم انصرافه، ولا يفارقه النصب على الظرفية؛ لعدم تصرفه، وثابت التصرف منفي الانصراف، كغدوة، وبكرة علمين، وعكسه، كعتمة، ومساء، وعشية في الأشهر^(٢).

قال الشيخ رحمه الله: "وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير (في)، نحو: أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، وثم، وهنا، وما أشبه ذلك"^(٣).
ولما فرغ من الكلام على ظرف الزمان، طفق في قسيمه، فقال: "وظرف المكان هو: اسم المكان المبهم."

فإن قلت: لأي شيء استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم والمختص للظرفية عن أسماء المكان؟

قلت: لأن دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط؛ فلذلك تعدى إليهما^(٤). انتهى باختصار.

"المنصوب" باللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله، وفيه ما تقدم من السؤال والجواب فلا تغفل!

"بتقدير (في)" الدالة على الظرفية، وفيه ما تقدم أيضًا.

تنبيهان:

الأول: احتراز المصنف بقوله: "تقدير في" عن التصريح بها، فإن التصريح بها يوجب الجر في التعريفين.

الثاني: خرج عن التعريفين، نحو: ﴿تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٥) إذا قُدر بـ (في)، فإنه ليس باسم زمان

^(١) في الأصل: تغفل.

^(٢) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٧.

^(٣) متن المقدمة ص ١٨.

^(٤) يُنظر: شرح التصريح ١/٥٢٥.

^(٥) سورة النساء، آية: ١٢٢.

ولا مكان، ونحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾^(١)، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾^(٢) حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ^(٣)، ونحو: ارجعوا وراءكم، فإنها ليست بمعنى (في)، فانتصابُ الأولين على المفعول به، ونصبُ (حيث) يعلمُ محذوفًا؛ لأنَّ أفعَلَ التَّفْضِيلِ لا يَنْصَبُ المفعولَ به إجماعًا. ووراءكم: اسمُ فعلٍ، ومعناد: ارجعوا، وإنما جمعٌ بينهما تأكيدًا.

وذلك "نحو: أمام" مِنْ قَوْلِهِ: قَعَدْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ، أي: قدامه.

"وخلف" مِنْ نَحْوِ: قَعَدْتُ خَلْفَ الشَّيْخِ، وهو/ضدُّ أَمَامٍ.

"وقدّام" مِنْ نَحْوِ: قَعَدْتُ قَدَامَ زَيْدٍ، وهو مرادفُ أَمَامٍ.

"ووراء" -بالمِلَّةِ- مِنْ نَحْوِ: قَعَدْتُ وَرَاءَ زَيْدٍ، وهو: مرادفُ^(٤) لَخَلْفٍ.

قال ابنُ عَصْفُورٍ [في شرح]^(٥) الجمل: الظُّرُوفُ كُلُّهَا مذكُرةٌ إِلَّا قَدَامَ ووراء، وهما شاذان^(٦).

"وفوق" مِنْ نَحْوِ: جَلَسْتُ فَوْقَ السَّرِيرِ، وهو المكانُ العَالِي.

"وتحت" مِنْ نَحْوِ: قَعَدْتُ تَحْتَهُ، وهو ضدُّ فَوْقٍ.

"وعند" مِنْ نَحْوِ: قَعَدْتُ عِنْدَ زَيْدٍ، وهو اسمُ مكانٍ حاضِرٍ أو قَرِيبٍ حَسًّا، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾^(٧)، ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾^(٨)، وقد يكونان^(٩) معنويين، نحو: نال الذي عنده علمٌ مِنَ الْكِتَابِ، ونحو: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾^(١٠)، إذ القربُ الحَبِيثُ مستحيلٌ على مولانا جلَّ و عَزَّ؛ لأنَّه منزلةٌ عَنِ الْمَكَانِ وَسَمَاتِ الْمَحْدَثَاتِ.

(١) سورة الإنسان، آية: ٧.

(٢) في الأصل: يعلم.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٢٤.

(٤) في الأصل: مزادف.

(٥) في الأصل: غير واضحة.

(٦) يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ ٢٤٢/٤.

لم أقف عليه في شرح الجمل الكبير، إنما أشار إلى تأنيث قدّام ووراء يُنْظَرُ ٣٠٥/٢، لعلّه يقصد شرح الجمل الصغير، فقد نقل عنه في موضع آخر في شرحه.

(٧) سورة النمل، آية: ٤٠.

(٨) سورة النجم، الآيات: ١٣، ١٤، ١٥.

(٩) في الأصل: يكونا.

(١٠) سورة التَّحْرِيمِ آية: ١١.

تنبيه: في (عند) ثلاث لغات: أشهرها الكسر، ومن العرب من يفتحها، ومن العرب من يضمها^(١).
وقد ترد للزمان، نحو: إنما الصبر عند الصدمة الأولى.

ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بـ"من"، وقول العامة: ذهب إلى عنده لحن.
"ومع" من نحو: قعدت مع زيد. ولها معان: موقع الاجتماع، ولهذا يُخبر بها عن الدوات، نحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾^(٢). وزمائه، نحو: جئت مع العصر، ومرادفة عند.

وهي من الظروف العادمة التصريف. ويدلُّك على اسميتها تنوئها في قولك: معاً، ودخول^(٣) (من) عليها في قولهم: ذهب من معه، وقرئ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾^(٤).

تنبيه: قال ابن مالك: وكان حقها البناء؛ لشبهها بالحروف في الجمود؛ لأنها على حرفين، فأعربت في أكثر اللغات؛ لمشايتها "عند" في وقوعها خبراً، وصلته، وحالاً، وصفة، نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٥).
﴿وَنَجِّنِي وَمَنْ مَّعِيَ﴾^(٦)، وجاء زيد وبكر معاً^(٧). وتسكينها قبل حركة، نحو: زيد مع عمرو لغة ربيعة، وهو بناء كما أن حركتها حركة إعراب.

وذكرها في ظروف المكان مع أنها تستعمل غير ظرف مكان كما عُلِمَ؛ لأن أكثر استعمالها في المكان.

"جِذَاء" - بالذال المعجمة والمد - بمعنى: قريباً^(٨)، من نحو: قعدت جِذَاء زيد، أي: قريباً منه.
"وِزَاء" - بالزاي والمد - بمعنى مُقابل^(٩) من نحو: جلست إزاء الشيخ، أي: مقابلاً له.

(١) هي: عند، عند، عند. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٩، وجمع الهوامع ٣/١٦٥.

(٢) سورة محمد، آية: ٣٥.

(٣) في الأصل: دخل.

(٤) سورة الأنبياء، آية: ٢٤.

(٥) سورة الشرح، آية: ٥.

(٦) سورة الشعراء، آية: ١١٨.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٩.

(٨) اللسان "حذا".

(٩) المصدر السابق "أزا".

"وتلقاء"-بالمذ- بمعنى إزاء^(١)، مِنْ [نحو]^(٢): قعدتُ تلقاء الكعبة.

"وهنا"-بضم الهاء، وتخفيف النون- وهو: اسم إشارة للمكان القريب، مِنْ نحو: قعدتُ هنا، أي: في المكان القريب.

"وئَمْ"-بفتح الثاء المثلثة-وهو: اسم إشارة للمكان البعيد، مِنْ نحو: جلستُ ئَمْ، أي: في المكان البعيد، ويُقال: في الوقف ئَمَّة.

تنبيه: قال ابن السَّجَرِي في أُماليه: "الظُّروفُ المَبْنِيَّةُ ثلاثةٌ أُضْرِب: ضَرْبُ زِمَانِيٍّ، وضَرْبُ مَكَانِيٍّ، وضَرْبٌ يَتَجَادَبُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. فَالزَّمَانِيُّ: أَمْسٍ، وَالآنَ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَقَطُّ الْمَشْدَدَةُ، وَإِذَا، وَإِذَا الْمُقْتَضِيَّةُ جَوَابًا، وَالْمَكَانِيُّ: لَدُنْ، وَحَيْثُ، وَأَيْنَ، وَهُنَا، وَئَمْ، وَإِذَا الْمُسْتَعْمَلَةُ بِمَعْنَى ئَمْ"^(٣).

وَإِذَا الدَّالَّةُ عَلَى الْمَفَاجَأَةِ، فَإِنَّهَا ظَرْفٌ/ مَكَانٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَعُزِّي لِسَيَّبُوهِ^(٤)- قَالَ الْمَبْرَدُ^(٥): فَإِذَا قُلْتُ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ، فَهِيَ خَيْرٌ^(٦) عَنْ زَيْدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: فَبِحَضْرَتِي زَيْدٌ، أَوْ فِي مَكَانِي زَيْدٌ^(٧).

"وما أشبه ذلك" مِنْ بَاقِي أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُهْمَةِ، نَحْوُ: يَمِينٌ وَشِمَالٌ، وَذَاتُ الْيَمِينِ، وَذَاتُ الشِّمَالِ.

وَلَا تَغْفُلْ عَنِ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: "وما أشبه ذلك"!

(١) النِّسَانُ "لَقَى".

فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ فِي مَادَّةِ "لَقَى": "التَّلْقَاءُ: تَوْسَعُوا فِيهِ فَاسْتَعْمَلُوهُ ظَرْفَ مَكَانٍ بِمَعْنَى جِهَةِ اللَّقَاءِ وَالْمُقَابَلَةِ...".

(٢) زِيَادَةٌ يَسْتَفِيدُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٣) يُنْظَرُ: ٥٩٥/٢.

(٤) يُنْظَرُ: اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٤١٢/٣، وَالْمُسَاعَدُ ٥١١/١.

قَالَ سَيَّبُوهِ فِي الْكِتَابِ ٢٣٢/٤: "وَأَمَّا (إِذَا) فَلَمَّا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الشَّيْءِ وَفِيهَا مَجَازَاةٌ، وَهِيَ ظَرْفٌ، وَتَكُونُ لِلشَّيْءِ تَوَافُقَهُ فِي حَالِ أَنْتَ فِيهَا. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ".

(٥) ذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّ إِذَا الْفَجَائِيَّةَ ظَرْفَ مَكَانٍ، قَالَ فِي الْمُقْتَضَبِ ١٧٨/٣-٢٧٤: "فَأَمَّا (إِذَا) الَّتِي تَقَعُ لِلْمَفَاجَأَةِ، فَهِيَ الَّتِي تَسُدُّ مَسَدَ الْخَيْرِ، وَالْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جِئْتُكَ إِذَا زَيْدٌ، وَكَلِمَتُكَ إِذَا أَخْوَلْتُ. وَتَأْوِيلُ هَذَا: جِئْتُ فَفَجَأَنِي زَيْدٌ. وَكَلِمَتُكَ فَفَجَأَنِي أَخْوَلْتُ. وَهَذِهِ تَغْنِي عَنِ الْفَاءِ، وَتَكُونُ جَوَابًا لِلْجَزَاءِ، نَحْوُ: إِنْ تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: فَأَنَا أَفْرَحُ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فِي مَوْضِعٍ يَقْنَطُوا. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَتَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ: إِذَا زَيْدٌ. فَبِمَعْنَى إِذَا هَاهُنَا الْمَفَاجَأَةُ. فَلَوْ قُلْتَ عَلَى هَذَا: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمًا: كَانَ جَيِّدًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى إِذَا زَيْدٌ، أَيْ إِذَا زَيْدٌ وَافَقَنِي". يُنْظَرُ أَيْضًا اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٤١٢/٣.

وَتَبِعَهُ الْفَارَسِيُّ، وَابْنُ جَنِّي: يُنْظَرُ: الْجَنِّي الدَّانِي ص ٣٧٤، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٤١٢/٣، وَالْمُسَاعَدُ ٥١١/١.

(٦) فِي الْأَصْلِ: غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٧) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي مَصْنُفَاتِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ. يُنْظَرُ قَوْلُهُ فِي الْمُسَاعَدِ ٥١١/١.

وَوَجَدْتُ هَذَا الْقَوْلَ فِي اِلْتِشَافِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْسَبْ لِلْمَبْرَدِ. يُنْظَرُ: ١٤١٢/٣، ١٤١٣.

قال الشيخ رحمه الله:

باب الحال

"الحال هو: الاسم، المنصوب، المفسر لما انتم من الهيات، نحو قولك: "جاء زيد ركباً"، و"ركبت الفرس مسرجاً"، و"لقيت عبد الله ركباً"، وما أشبه ذلك.

ولا يكون الحال إلا تكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة^(١). ولما فرغ من الكلام على الظرف بقسميه، طفق في الحال، ووجه إيلائه لما قبله كما قال القرافي: "الاشتراك في معنى (في) كما رأيت"^(٢).

فقال: هذا "باب الحال"، وهو يذكر ويؤنث^(٣)، وتأتيه أفصح وأغلب في اللغة، يقال: حالة حسنة، وحال حسن، وقد يؤنث لفظها، فيقال: حالة^(٤)، قال الشاعر: [الطويل]
[٥٧] - *على حالة لو أن في القوم حاتمًا*^(٥)

وألها منقلبة^(٦) عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها حويلة^(٧). واشتقاقها من التحول، وهو: الانتقال^(٨).

(١) متن المقدمة ص ١٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل الكبير ٢/٣٨٩: "باب ما يذكر ويؤنث... وكذلك الحال، يقال: حال مستقيم، وحالة مستقيمة. وقد يؤنث بالهاء، فيقال: حالة".

(٤) ينظر: شذور الذهب ص ٢٦٧.

قال ابن منظور في مادة "حول": "الحال: كنية الإنسان. وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحولة". وقال: يقال: حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة، يقال: هو بحالة سوء، فمن ذكر الحال جمعه أحوال. ومن أنه جمعه حالات.

(٥) عجزه:

على جوده لضع بالماء حاتم

قائله الفرزدق، ديوانه ص ٦٠٣.

من شواهد: الكامل ١/١٨٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٦٩.

وبلا نسبة في: المستقصى ١/٥٤، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٧.

الشاهد: "حالة". قد يؤنث لفظ الحال. وتأتيه أفصح وأغلب في اللغة.

وهناك رواية أخرى للبيت:

على ساعة لو كان في القوم حاتم

وهذه الرواية لا شاهد في البيت.

(٦) في الأصل: منقلة.

(٧) ينظر: شرح التصريح ١/٥٦٩، وحاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الأجرومية ص ١٥٠.

(٨) اللسان "نقل".

الحال لغة: هو البال^(١)، قال تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾^(٢)، أي: حالهم.
 واصطلاحاً^(٣): نوعان، مؤكدة، وهي التي يُستفادُ معناها بدون ذكرها^(٤)، ولم يتعرض لها المصنفُ.
 ومؤسّسة، وهي التي لا يستفادُ معناها بدونها^(٥).
 وعرفها^(٦) المصنفُ بقوله: "هو: الاسمُ حقيقةً أو حكماً - وفيه ما تقدّم من السؤال والجواب في
 الفاعل - ليدخل الجار والمجرور، والجملةُ.
 وشرطُ الاسم أن يكونَ فضلةً، والمرادُ بها هنا: ما ليسَ جزءاً من الكلام، لا ما يُستغنى الكلام عنه.
 "المنصوبُ" لفظاً أو تقديرًا بالفعل وشبهه، مذكوراً كان أو محذوفاً جوازاً، نحو: راشدًا مهديًا
 للمسافر، ومأجورًا للقادم من حجٍّ، أو وجوبًا، نحو: أتمميًا مرةً وقيسيًا أخرى^(٧).
 وفي المنصوب ما تقدّم في المفعول به من السؤال والجواب^(٨)، فلا تغفل!
 "المفسرُ" أي: المبينُ "لما" أي: للشيء الذي "انهم" أي: خفي "من الهيئات" أي: من الصفات اللاحقة^(٩)
 للذوات العاقلة ولغيرها.
 تنبيه: خرج بقوله: "المفسر... إلخ" أي: المقصودُ منه بالذات تفسيرُ ما انهم من الهيئات^(١٠).
 التمييزُ في نحو: لله درّه فارسًا!، والنعتُ في نحو: رأيت رجلاً^(١١) راكبًا، فإنّ فارسًا وراكبًا وإن حصل

^(١) لم يرد الحال في اللغة بمعنى البال. والشاهد في الآية القرآنية هو على مجيء البال بمعنى الحال. لعلّه سبق نظر منه. الصحاح
 "بول"، واللسان "بول"، والمعجم الوسيط ص ٧٧.

قال العسكري في الفروق ص ١٨٢: "تقول: هو في حال حسنة، ولا يُقال: في بال حسن، فيفرق بذلك".
^(٢) سورة محمد، آية: ٢.

^(٣) ورد في الكتاب عدّة عناوين للتعبير عن المعنى الاصطلاحي للحال، وهي: الحال، والمفعول فيه، والصفة، والخبر. يُنظر: ٤٩/٢، ٤٤/١، ٤٩-٨٧-٥٠.

وعبر عنه الفراء بـ "المنصوب على القطع". يُنظر: معاني القرآن ٣١٣/١.

^(٤) يُنظر: شرح الحدود النحويّة للفاكهي ص ١٦٦.

^(٥) يُنظر: المصدر السابق ص ١٦٧.

^(٦) عرفها سيبويه في ٤٤/١: "ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل... وذلك قولك: ضربت عبد الله قائمًا".

^(٧) قال الحسن اليوسي في زهر الأكم في الأمثال والحكم ٣٢٥/١: "يُضرب لمن يتلون ويختلف كلامه، ولا يقف على حال".

من شواهد الكتاب ٣٤٣/١، والمقتضب ٢٦٤/٣، ومقامات الحريري ص ٣٩٤، وشرح المفصل ٣٢/٢، وتوضيح المقاصد ٧٢٥/٢،
 وأوضح المسالك ٢٩٤/٢.

^(٨) ص ٢١٤، ٢١٥.

^(٩) في الأصل: اللحقّة.

^(١٠) في الأصل: الهيات.

^(١١) في الأصل: الكلمة رسمها غريب. لعلّ ما أثبت هو الصواب.

بهما بيان الهيئة، فليسا بمقصودين بالذات لذلك؛ لأنهما لم [...] ^(١) لبيان الهيئة، وإنما سيق التمييز المذكور؛ لبيان جنس المتعجب منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً، والنعت المذكور؛ لتقييد الموصوف كذلك، أي: لا قصداً ^(٢).

ثم بين المصنف أن الحال تارة تأتي من الفاعل نصاً "نحو": راكباً من قولك "أي: مقولك الذي هو" جاء زيد راكباً"، فراكباً: حال من زيد، وهو فاعل بـ(جاء)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ ^(٣) مِنْهَا خَائِفًا ^(٤)﴾، فخائفاً: حال من الضمير المستتر في (خرج) العائد على موسى-عليه السلام.

وتارة تأتي من المفعول نصاً، نحو: مُسْرَجًا من قولك: "ركبت الفرس مُسْرَجًا"، / فمُسْرَجًا: حال من الفرس، وهي مفعول (ركبت)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ^(٥)﴾، فرسولاً: حال من الكاف التي هي مفعول (أرسلناك).

وتارة تكون محتملة بأن تأتي من الفاعل أو من المفعول، نحو: راكباً من قولك: "ولقيت عبداً لله راكباً"، فراكباً: حال إما من التاء التي هي فاعل (لقي)، أو من عبد الله الذي هو مفعول (لقي).

"وما أشبه ذلك" من الأمثلة، وفيه ما تقدم.

ولا تجيء الحال من المبتدأ على الصحيح ^(٦)، وجوزده سيبويه ^(٧)، وصححه ابن مالك ^(٨).

وتجيء من الخبر: هذا زيد قائماً ^(٩).

وفي مجيئها من اسم كان خلافاً ^(١٠).

^(١) لم أتحققها.

^(٢) يُنظر: أوضح المسالك ٢/٢٥٩، وشرح النصريح ١/٥٧٠.

^(٣) في الأصل: غير واضحة.

^(٤) سورة القصص، آية: ٢١.

^(٥) سورة النساء، آية: ٧٩.

^(٦) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٠٩، والدرة الشنوية ل ١١٢.

^(٧) قال سيبويه في ١٢٢/٢: "...وفيها قائماً رجل، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم..."

وقال في باب ما ينتصب فيه الخبر (أي الحال) ٨٨/٢: "لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، فصار قولك (فيها) كقولك: استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر، فقلت: قائماً، فقائم حال مستقر فيها".

^(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٣.

^(٩) في الأصل: الكلمة رسمها غريب، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(١٠) ينظر: الدرة الشنوية ل ١١٢، والمواهب الرحمانية ل ٢١١.

وقع خلاف في مجيئها من اسم كان، فالمانعون كانوا يرون أن الحال لا تكون إلا نكرة، وكثيراً ما يقع خبر كان معرفة، ولو كان حالاً لما جاز أن يقع إلا نكرة، فلما جاز أن يقع معرفة: دل على أنه ليس بحال. يُنظر: الإنصاف ص ١٣٢.

وتجيء من المجرور بالحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ قائماً، أو بالمضاف، نحو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(١)، فميتاً: حالٌ من أخيه.

والغالبُ في الحالِ كونُها مشتقةً منتقلةً^(٢).

[ولمَّا كَانَ لِلْحَالِ أَحْكَامٌ] ^(٣) رُبَّمَا تَخَلَّفَتْ طَفَقَ فِي بَيَانِ بَعْضِهَا، فَقَالَ: "وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَالِ أَنْ يَبَيِّنَ هَيْئَةَ صَاحِبِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْبَيَانُ حَاصِلًا بِالنَّكَرَاتِ.

الْتَزَمُوا^(٤) تَنْكِيرَ الْحَالِ احْتِرَازًا عَنِ الْعَبَثِ وَالزِّيَادَةِ لَا لَغَرَضٍ، وَعُلِّلَ ذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ خَبَرٌ عَنِ ذِي الْحَالِ، وَحَقُّ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

وَقَدْ تَأْتِي بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ، نَحْوُ: ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ^(٥)، أَي: مَتَرْتَبِينَ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ^(٦)، أَي: مُعْتَرِكَةً، وَجَاؤُوا الْجَمَّ الْغَفِيرَ، أَي: جَمِيعًا.

"وَلَا يَكُونُ" أَي: الْحَالُ "إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ"، أَي: الْأَصْلُ فِيهِ ذَلِكَ، يَعْنِي أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبِ الْحَالِ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ خَبَرٌ، وَحَقُّ الْخَبَرِ أَنْ يَتَأَخَّرَ.

= ومن المجيزين لمجيء الحال من اسم كان الـرمخشري قال في إعراب ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾ [سورة البقرة، آية: ٩٤] في الكشاف ١/١٦٦: "خالصة نصب على الحال من الدار الآخرة".

^(١) سورة الحجرات، آية: ١٢.

^(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٣٢٢، وَشَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ ص ١٠٩.

^(٣) فِي الْأَصْلِ: وَلَمَّا إِنْ كَانَ أَحْكَامُ الْحَالِ رُبَّمَا تَخَلَّفَتْ.

^(٤) مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ لَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً، وَأَجَازَ يُونُسُ وَابْنُ بَغْدَادِيُونَ تَعْرِيفَهَا، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَازَ كَوْنُهَا بِصُورَةِ الْمَعْرِفَةِ، إِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمَسِيءُ، يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ١/٤٤٠، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٥٦٢، وَالْمُسَاعَدُ ١١/٢.

^(٥) يُنْظَرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ١/١٨٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ١/١٨٥.

^(٦) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتِ الْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ: [الْوَافِر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذُدَّهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الْبَحَالِ

ديوانه: ص ٨٦.

من شواهد: الكتاب ١/٣٧٢، وشرح شواهد سيبويه ١/١٦، وشرح المفصل ٢/٦٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٩، وشرح التصريح ١/٥٧٩، والدرر اللوامع ١/٥١٠، واللسان "دخل".

وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٢٣٧، والإنصاف ص ١٣٠، وشرح ابن عقيل ١/٥٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٩٩، واللسان "عرك".

وفي صدر البيت رواية أخرى:

* فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذُدَّهَا *

وقد تأتي الحال قبل تمام الكلام بأن تتقدم على صاحبها؛ لأن المراد بتمام الكلام أن يتقدم على صاحب الحال.

وقد يُقال: إنَّ المصنّف استعمل لفظة "بعد" في حقيقتها ومجازها؛ لأنَّها في التأخرِ بعديةٌ حقيقيَّةٌ، وفي التّقدمِ بعديةٌ تقديريةٌ من حيث الرُّتبة؛ لأنَّ رتبة الحال متأخرةٌ عن رتبة صاحبها، فلا يكون ذلك خارجاً من كلام المصنّف، نحو: كيف جاء زيدٌ؟

"ولا يكونُ صاحبُها"-أي: الحال، وصاحبُها من الحال وصفٌ له في المعنى من فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو غير ذلك ممَّا تجيءُ الحالُ منه-"إلا معرفةً" يعني الأصلُ فيه ذلك؛ لأنَّه محكومٌ عليه بالحال حقيقةً، والأصلُ في المحكوم عليه التَّعريفُ كالمبتدأ.

وما ذكره المصنّف هو رأي الجمهور، وجوّز سيبويه^(١) كونه نكرةً قياساً بلا شرطٍ، واستثنى من هذه مسائلَ مذكورةً في المطولات^(٢).

^(١) قال سيبويه في [الكتاب ١٢٢/٢-١٢٤]: "فيها رجل قائماً" أجاز كونه حالاً من النكرة، وجعل مجيئه قليلاً.

^(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٧٥-٥٧٦، وشرح التصريح ١/٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨.

قال الشيخ رحمه الله:

باب التَّمييز

"التَّمييزُ هُوَ: الاسمُ. المنصوبُ، المُفسَّرُ لما انبهم من الذَّواتِ، نحو قولك: تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقَّأَ بكرٌ شحمًا، وطابَ محمَّدٌ نفسًا، واشترتُ عشرين غلامًا، ومَلَكْتُ تسعينَ نَعْجَةً. وزيدٌ أَكْرَمُ منك أبا، وأَجْمَلُ منك وجهًا. ولا يكونُ التَّمييزُ إلَّا نَكْرَةً، ولا يكونُ إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ"^(١).

ولما فرغَ من الكلامِ على الحالِ، طفقَ في التَّمييزِ، وإنما ولي بابَ الحالِ كما قال القرافيُّ: لمشاركته^(٢) له في الانتصابِ على تقديرِ حرفٍ جرٍّ^(٣).

فقال: هذا "بابُ التَّمييزِ"، ويُقالُ له: المميِّزُ، والتَّفْسيرُ، والمفسِّرُ، والتَّبْيِينُ، والمبينُ: فهي مترادفةٌ^(٤).

لغةً: بمعنى فصلُ الشَّيءِ عن غيره^(٥)، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا زُوايَا الْيَوْمِ أُمَّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾^(٦) / أي: انفصلوا [ب/٥٠]

^(٧) من المؤمنين، [وقال تعالى]: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾^(٨)، أي: ينفصلُ بعضها^(٩) عن بعضٍ.

واصطلاحًا^(١٠): "التَّمييزُ" أي: المتقدِّمُ.

فإن قلت: إذا كانَ هُوَ المتقدِّمُ، فلأي شيءٍ عدلَ عن مقامِ الإضممارِ إلى الإظهارِ؟

قلت: لأنَّه أوضحُ وأبينُ للمبتدئِ المقصودِ بالذَّاتِ بوضعِ هذه المقديمةِ.

"هُوَ الاسمُ" أي: الصَّريحُ، وهذا أحدُ الأوجهِ التي فارقَ فيها التَّمييزُ الحالَ.

^(١) من المقديمة ص ١٩.

^(٢) في الأصل: الكلمة غير واضحة. ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(٣) لم أقف عليه.

^(٤) يُنظر: المقتضب ٣/٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٩، وارتشاف الضرب ٤/١٦٢١، وشرح شذور السَّهب لابن هشام ص ٢٧٥، واللَّحمة البديرة ٢/١٨٥، وجمع الهوامع ٤/٦٢، وحاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الأجرؤميَّة ص ١٥٧، والدُّرة السَّنوانية ل ١١٤.

التَّمييز والتَّبْيِين مصطلحان بصريان، أمَّا التَّفْسير فتسمية كوفيَّة. يُنظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٢٥.

^(٥) مازَ الشَّيءَ مَيِّزًا وَمَيِّزَةً، وَمَيِّزَةً: فصلُ بعضه من بعض. اللسان "ميِّز".

^(٦) سورة يس، آية: ٥٩.

^(٧) في الأصل: انقطوا.

^(٨) زيادة يستقيم بها السِّياق.

^(٩) سورة الملك، آية: ٨.

^(١٠) في الأصل: حروفها الأخيرة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسِّياق، ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

^(١١) قال الفاكهي في شرح الحدود النحويَّة ص ١٧١، ١٧٢: "حدُّ التَّمييز: اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة".

"المنصوب" بالعدل أو شبهه، وفيه ما تقدم من السؤال والجواب.

"المفسر" أي: المبين "لما"، أي: الشيء الذي "انهم"، أي: خفي "من الذوات".

زاد الشارح: أو من النسب^(١)؛ لإدخال التمييز المفسر لما انهم من النسب.

ولقائل أن يقول: لا حاجة^(٢) في إدخاله إلى ذلك، بل هو داخل بدون ذلك، بأن يراد بالذوات ما يتناول الذوات المذكورة، أي: المعتبرة في نظم التركيب، سواء كانت ملفوظة أو مقدرة، والمقدرة، أي: غير المعتبرة في نظم الكلام، لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب، فإن "طاب زيد نفساً" ليس فيه تقدير مفهم في نظم الكلام، وإنما يحتلج^(٣) في نفس المخاطب أن الطيب شيء من أشياءه، ويكون طالباً لمعرفة لتعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز^(٤).

تنبيه: خرج بـ "الاسم" الفعل، والحرف، والجملة، والجار والمجرور، وبـ "المنصوب" المرفوع والمجرور، وبـ "المفسر" لما انهم "البدل"، فإن المبدل منه في حكم التنحية، فهو ليس يفسر ويرفع الإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم وإيراد معين^(٥)، وبقوله: "من الذوات" الحال، فإنها ترفع الإبهام، ولكن لا عن ذات، وإنما ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها بالثاني، وهو المفسر لما انهم من النسب. "نحو": عرقاً، وشحمًا، ونفسًا من "قولك" أي: مقولك الذي هو: "تصبب"، أي: تحدر^(٦) "زيد عرقاً"، "وتفقاً" أي: تشقق، فقال: تفقات السحابة عن مائها: إذا تشققت^(٧).

والشارح^(٨) فسّر قوله: "تفقاً" بامتلاء^(٩) "بكر شحمًا"، "وطاب محمد نفساً"، فعرقاً: تمييز منصوب بـ (تصبب)، مفسر لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، فإن فيها إبهامًا؛ لأنه لا يعلم أن تصببه من جهة

(١) ينظر: المقدمة الأجرومية ص ١١١.

قال الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوي للأجرومية ص ١٥٧: "وإنما لم يذكره المصنف استغناء عنه بأمثله، ففيه اكتفاء".

(٢) في الأصل: حاجة.

(٣) خطر له مع شك فيه، اللسان "حلج".

(٤) ينظر: المواهب الرحمانية ل ٢١٧.

(٥) ينظر: الدرة الشنوية ل ١١٤.

(٦) الصحاح "صبب".

(٧) الصحاح "قفا".

(٨) المقصود بـ الشارح هو: الشيخ خالد الأزهري.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١١١.

عرقه أو غيره، و بذكر التمييز ارتفع الإبهام، و "شحمًا": تمييز منصوب بـ "تفقًا"، مفسر للإبهام نسبة التفقأ إلى بكر، فإن فيها إبهامًا؛ لأنه لا يعلم أن تفقأه من جهة شحمه أو غيره، و بذكر^(١) التمييز ارتفع الإبهام، و "نفسًا": تمييز منصوب بـ طاب، مفسر^(٢) للإبهام نسبة الطيب إلى محمد، فإن فيها إبهامًا؛ لأنه لا يعلم أن طيبه من جهة نفسه، أو أبيه، أو داره، أو غير ذلك، و بذكر التمييز ارتفع الإبهام، وهذا كله محوّل عن الفاعل، والأصل: تصبّب عرق زيد، / و تفقأ شحم بكر، وطاب نفس [١/٥١] محمد، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة؛ فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً و جعل تمييزاً، و الباعث على ذلك أن يذكر الشيء مهمّاً، ثم يذكره مفسراً أوقع في النفس.

وقد يكون محوّلًا عن المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣). قيل: التقدير عيون الأرض، ونحو: غرست الأرض شجرةً كذلك^(٤)، وهو مذهب الجزولي^(٥)، وابن عصفور، وابن مالك^(٦)، وأكثر المتأخرين^(٧).

والأوّل: وهو المفسر لما انهم من الدّواب، نحو: غلامًا ونعجةً من قولك: "اشتريتُ عشرين غلامًا"، "وملكتُ تسعين نعجةً" فغلامًا: تمييز منصوب بـ "عشرين"، مفسر للإبهام الحاصل في جنس ذاتٍ مذكورة بـ "عشرين"، ونعجةً: تمييز منصوب بـ "تسعين"، مفسر للإبهام الحاصل في جنس ذاتٍ مذكورة بـ "تسعين"؛ لأنّ أسماء العدد مهمة؛ لأنّ ما أريد بها مهم؛ لكونها صالحة لكل معدود، والمراد بها هنا المعدود.

(١) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق.

(٢) في الأصل: مفسم.

(٣) سورة القمر، آية: ١٢.

(٤) عند البصريين يُحتمل أن يكون على إسقاط الخافض. يُنظر: المستقل بالمفهوميّة ص ٣٠٩.

قال الرّاعي في المصدر السابق: "والمبتدأ إلى الزّهن أن يكون تمييزاً: لأنّ التّصّب على إسقاط الخافض في غير باب القسم يحفظ ولا يُقاس عليه، وإن كان كثيرًا جدًّا".

(٥) يُنظر: المقیمة الجزوليّة في النّحو ص ٢٢٢.

(٦) يُنظر: شرح التّسهيل ٢/٣٨٤، وشرح العمدة ص ٤٦٨.

(٧) كابن عقيل. يُنظر: شرح ابن عقيل ١/٦٠٢، وارتشاف الضّرْب ٤/١٦٢٣، وشرح التّصريح ٢/٦٢١.

ومنه تمييز المقادير كرتل زيتاً^(١)، وقفيز بُزاً^(٢)، وشبر أرضاً^(٣) وما ضاهى ذلك.

والنَّاصِبُ للتمييز بعد الأعداد والمقادير ممَّا يدلُّ على عددٍ ومقدارٍ.

ومن التَّمييزِ المفسر لما انهم من النَّسبِ، وهو محوَّلٌ عن مضافٍ غير فاعلٍ وغير مفعولٍ، ما يقع بعد أَفْعَلِ التَّفضيلِ المخبر به عمَّا هو مغايرٌ للتمييزِ.

فإن قلت: حيث كان هذا ممَّا ذكر، فلاي شيء فصله؟

قلت: لعله للتنبية على أنَّ الأوَّلَ تمييزٌ للنسبةِ الإسناديةِ، وما هنا تمييزٌ للنسبةِ الإضافيةِ. وذلك نحو: أباً ووجهاً من قولك: "وزيدٌ أجملٌ منك وجهاً، وأكرمٌ منك أباً"^(٤) فأباً ووجهاً: تمييزان منصوبان بـ (أكرم، وأجمل)، مفسران لما انهم من نسبة (أكرم، وأجمل) إلى ضمير زيد، والأصل: أبو زيدٍ أكرمٌ منك، ووجهه أجملٌ منك، فحوَّلَ الإسنادَ عن المضافِ إلى المضافِ إليه، وجعل المضافَ تمييزاً، فصار زيدٌ^(٥) أكرمٌ منك أباً، وأجملٌ منك وجهاً، فزيدٌ مبتدأ خبره (أكرم).

"ولا يكون" أي: التَّمييزُ "إلا نكرةً": وذلك لأنه لما كان الغرضُ منه التَّفسيرُ وإزالةُ الخفاءِ، وكان ذلك حاصلًا بالنَّكرةِ.

والتزموا تنكيره احترازًا عن العبثِ والزيادةِ لا لغرضٍ، وأيضاً فإنَّ التَّمييزَ ملازمٌ للفضليةِ، فاستثقل واستحقَّ للتَّخفيفِ بلزومِ التَّنكيرِ، فإنَّ غيره من الفضلاتِ إلا الحال يفارقُ الفضليةَ، ويقومُ مقامَ الفاعلِ خلافاً للكوفيين^(٦)، ولا حجةَ لهم في قوله: [الطَّويل]

[٥٨]-*.....وَطِبْتَ النَّفْسَ.....*^(٧)

(١) مثال الوزن.

(٢) مثال الكيل.

(٣) مثال المساحة.

(٤) في متن المقيمة، قال الجُرُومِيُّ: "وزيد أكرم منك أباً، وأجمل منك وجهاً".

(٥) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٦) وابن الطَّراوة. يُنظر: شرح التَّصريح ٦١٦/١.

(٧) من بيت:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

قائله: راشد بن شهاب اليشكري.

من شواهد: المفضليات تحقيق عبدالسلام هارون ص ٣١٠، وشرح التَّصريح ٦١٦/١، والتُّرر اللُّوامع ١٣٨/١.

لإمكان^(١) حمل "أل" على الزيادة^(٢).

= بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢، وشرح العمدة ص ٤٧٩، والجنى الداني ص ١٩٨، واللمحة البيرية ١٨٨/٢، وأوضح المسالك ١٨٣/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق عباس الصالحي ص ١٦٨، وجمع الهوامع ٢٧٨/١، والفواكه الجنية ص ١٧٦، ٢٩٠.

الشاهد: "النفس"، التمييز ملازم للتكثير، و"أل" في الشاهد محمولة على الزيادة عند البصريين.

^(١) في الأصل: الكلمة ليست واضحة، واستعنت على قراءتها بالسياق، ولعل ما أثبت هو المصواب.

^(٢) لم يتناول الوشاء قول ابن أجروم: "ولا يكون إلا بعد تمام الكلام": لعله سهو منه، أو أطلع على نسخة أخرى، أو اكتفى بما شرحه في باب الحال.

قال الشيخ رحمه الله:

باب الاستثناء

"وحروف الاستثناء ثمانية، وهي: إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وخلا، وعدا، وحاشا.

فالمستثنى بالإلا يُنصب إذا كان الكلام تاماً مرجباً، نحو: "قام القوم إلا زيداً". و"خرج الناس إلا عمراً". وإن كان الكلام منفيّاً تاماً جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء، نحو: "ما قام إلا زيداً وإلا زيداً". وإن كان الكلام ناقصاً، كان على حسب العوامل، نحو: "ما قام إلا زيداً"، و"ما ضربت إلا زيداً"، و"ما مررت إلا بزيداً". والمستثنى بغير، وسوى، وسوى، وسواء، مجرور لا غير. والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، يجوز نصبه وجره، نحو: "قام القوم خلا زيداً وزيداً"، و"عدا عمراً وعمرو"، و"حاشا بكرًا وبكرًا"^(١).

هذا "باب الاستثناء" - هكذا عبّر ابن مالك في الخلاصة^(٢)، وسيبويه^(٣)، ومن بعده^(٤) - مأخوذاً من الثني: وهو العطف، تقول: ثنيت الحبل: إذا عطفت بعضه على بعض^(٥).

قال^(٦) السَّعْدُ: وينبغي أن يعلم إذا قلنا: جاءني القوم إلا زيداً، فالاستثناء يُطلق على إخراج زيد، وعلى زيد المخرج، وعلى لفظ زيد المذكور بعد إلا، وعلى مجموع لفظ (إلا زيد) وهذه الاعتبارات [٥١/ب] اختلفت العبارات في تفسيره: فيجب أن يُحمل كلُّ تفسيرٍ على ما يناسبه من المعاني الأربعة^(٧)، انتهى. والمناسب أن يُراد بالاستثناء في الترجمة معنى المستثنى، وهو: المذكور بعد (إلا) أو إحدى أخواتها؛ لأنَّ هو الذي يعدُّ^(٨) من المنصوبات. فإن قلت: لأي شيء جعله من المنصوبات، مع أنه قد يكون مرفوعاً أو مجروراً أيضاً كما يعلم مما سيأتي؟

^(١) متن المقدمة ص ٢٠.

^(٢) يُنظر: ص ٢٢.

^(٣) يُنظر: الكتاب ٢/٣٠٩.

^(٤) يُنظر: همع البوامع ٣/٢٤٨.

^(٥) اللسان "ثني"، والدُّرَّة السَّنَوْنِيَّة ل ١١٦.

^(٦) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسِّيَاق.

^(٧) يُنظر قوله الدُّرَّة السَّنَوْنِيَّة ل ١١٦، والمواهب الرِّحْمَانِيَّة ل ٢٢٢، ٢٢٣.

^(٨) في الأصل: لأنَّه الذي من المنصوبات. وما أثبت أوضح.

قلت: لأنَّ النَّصْبَ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ. والاستثناءُ بالمعنى الأوَّل: الإخراجُ بآلاً أو إحدى أخواتها، ما لولاه لدخلَ في الكلامِ السَّابِقِ. قلتُ: وهذا حدُّ المتصلِّ، وهو: ما يكونُ المستثنى فيه بعضُ المستثنى منه ^(١) دونَ المنقطع، وهو: ما لا يكونُ المستثنى فيه بعضُ المستثنى منه ^(٢)، نحو: جاءَ القومُ إلَّا الحميرَ. والاستثناءُ بمعنى المستثنى، هو: المخرجُ تحقيقاً أو تقديرًا مِنْ مذكورٍ أو متروكٍ بآلاً أو بما في معناها بشرطِ الفائدة ^(٣).

"وحروفُ الاستثناءِ" أي: أدواته الآتية "ثمانية" على ما هُنا بناءً على أنَّ كلاً مِنْ لغاتِ "سوى" أدواتٌ مستقلة.

وسمَّاهَا حروفاً تغليباً، قالَ القرافيُّ: لأنَّ الاستثناءَ معنى، وتأديتُهُ بالحرفِ أَوَّلُ؛ فكانَ الحرفُ أصلاً فيه بغلبٍ ^(٤)، وقالَ الرَّاعي: أطلقَ الشَّيْخُ على أدواتِ الاستثناءِ حروفاً باعتبارِ كلماتِ الاستثناءِ، وهذا كثيرٌ في كلامِ الأقدمين؛ لأنَّهم يُطلقون الحروفَ على الأسماءِ ^(٥) والأفعالِ ^(٦). انتهى.

قلتُ: وعليه فلا تغليبَ. وفصلُّه لما تقدَّم.

"وهي" في الحقيقةِ ثلاثةُ أقسامٍ: حرفٌ باتفاقٍ، وهو: "إلَّا"، وبدأً بها؛ لأنَّها أصلُ أدواته. قالَ ابنُ يعيشَ: أصلُ الاستثناءِ أن يكونَ بآلاً، وإنَّما ^(٧) كانت (إلَّا) هي الأصلُ؛ لأنَّها ^(٨) حرفٌ، وإنَّما ينقلُ ^(٩) الكلامُ مِنْ حالٍ إلى حالٍ [بالحروفِ] ^(١٠) ^(١١).

واسمٌ باتفاقٍ، وهي: "غيرُ"، و"سوى" على وزنِ رضا، و"سوى" على وزنِ هُدى، و"سواء" على وزنِ سماء. ويُقالُ فيها: سواءٌ على وزنِ بناءٍ، و المصنَّفُ لم يذكرها، وإنَّما حكاهما ابنُ الخبَّازِ ^(١٢)، و أبو

^(١) يُنظر: شرح الحدود النحويَّة ص ١٧٤.

^(٢) يُنظر: المصدر السابق ص ١٧٥.

^(٣) يُنظر: كتاب التعريفات ص ٢٣، والمصدر السابق ص ١٧٣، ١٧٤.

^(٤) لم أقف عليه.

^(٥) في الأصل: بعض الكلمة مطموس. واستعنت على قراءتها بالرجوع إلى نصِّ الرَّاعي.

^(٦) يُنظر: المستقل بالمفهوميَّة ص ٣١٣.

^(٧) في الأصل: غير واضحة.

^(٨) في الأصل: غير واضحة.

^(٩) في الأصل: رسمها غريب.

^(١٠) في الأصل: الحروف.

^(١١) وفي نصِّ ابنِ يعيشَ قالَ: "من حَيٍّ إلى حَيٍّ". يُنظر: شرح المفصل ٨٣/٢.

^(١٢) نصَّ عليها الفارسي. وتبعه ابنُ الخبَّازِ. يُنظر: الحجة ٢٤٨/١، وشرح النصِّ ص ٥٣٩/٢.

حيّان^(١)، وابن هشام في الجامع^(٢).

وعلى القصر، فالإعرابُ مقدّرٌ على الألفِ تعذرًا، وعلى المدِّ فالإعرابُ ظاهرٌ.

تنبيهٌ: ما ذكره من أنّه يُستثنى بسوى بلغاتها، هو ظاهرٌ كلام الأَخفش^(٣)، ولم يمثل سيبويه إلّا بسوى^(٤) بوزنِ رضا^(٥).

وقال ابنُ عصفورٍ: ولم يشرب^(٦) منها معنى الاستثناء، إلّا سِوى المكسورة السين، فإن أُستثنى بما عداها فبالقياس^(٧). وظاهرُ كلام النّحاة أنّ الاستثناء بهذه اللغات مسموعٌ^(٨).

ومتردّدٌ بين الفعلية والحرفية، وهو "خلا، وعدا"^(٩)، وحاشا^(١٠)،^(١١)، ويُقال فيها: حاش، وحشا^(١٢).

وللمستثنى بهذه الأدوات حالاتٌ "ف" أمّا "المستثنى بيّلاً فينصب" وجوبًا.

فإن قلت: لأي شيء أهتم النّاصب؟

قلت: ليكونَ كلامه جاريًا على كلّ الأقوال في ناصبه^(١٣)، والصّحيحُ أنّ ناصبه نفسُ إلّا^(١٤) / وإليه [١/٥٢]

= قول ابن الخبّاز في كتابه "التهاية في شرح الكفاية" أشار إلى ذلك الشّيخ خالد الأزهرى، ولم أقف عليه في أجزائه المحققة.

^(١) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٣/١٥٤٦.

^(٢) يُنظر: ص ١٣٣.

^(٣) يُنظرُ قوله في الصحاح ص ٥٢٠. وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٧٩.

^(٤) قال في ٢/٣٥٠: "أتاني القوم سواك".

^(٥) في الأصل: الكلمة غير واضحة. استعنت على قراءتها بنصّ سيبويه، ولعلّ ما أثبت هو الصّواب.

^(٦) يشرب بمعنى يختلط. اللسان "شرب".

أي: لم يختلط الاستثناء إلّا بسوى المكسورة السين.

^(٧) أورد قوله هذا في كتابه "شرح الجمل الصّغير"، لم أقف عليه. يُنظرُ قوله في توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٧٩، والدّرة الشّنوائية ل ١١٧.

^(٨) يُنظر: الدّرة الشّنوائية ل ١١٧.

^(٩) عند سيبويه والمبرد لا تكون إلّا فعلًا. يُنظر: الكتاب ٢/٣٤٨، ٣٤٩، والمقتضب ٤/٤٢٦، وارتشاف الضّرب ٣/١٥٣٤.

^(١٠) مذهب سيبويه أنّ "حاشا" حرف، ومذهب المبرد أنّها فعل. يُنظر: الكتاب ٢/٣٤٩، والمقتضب ٤/٣٩١.

قال الحسني في الدرة النحوية ص ٣٠٧: "وما ذهب إليه المبرد من أنّها فعل ليس بصحيح، والذي يدلّ على ذلك كون العرب لا تُدخل عليها (ما) المصدرية".

^(١١) هذا رأي الجمهور. يُنظر: توضيح المقاصد ٢/٦٨٤-٦٨٨.

^(١٢) يُنظر: الإنصاف المسألة التاسعة والثلاثون ص ٢٤١، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٤، واللسان "حشا".

^(١٣) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق.

^(١٤) من الأقوال:

■ قيل: النّاصب ما قبل إلّا من فعل أو غيره، بتعدية إلّا.

ذهب ابن مالك في التسهيل^(١)، وسيبويه^(٢)، والزجاج^(٣)، والمبرد^(٤)، ووجهه ما قاله الرضي: إنَّ "إلا" مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وإنَّ "إلا" نائبة عن "أستثنى"، كما أنَّ حرف النداء نائب عن "أنادي"^(٥).

"إذا كان الكلام قبل إلا تاماً"، وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه.

-
- = قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسي وجماعة، وقال السلوطين: هو مذهب المحققين.
- قيل: النَّاصِب ما قبل إلا مستقلاً. مذهب ابن خروف، استدللَّ عليه بما فهمه من كتاب سيبويه.
 - قيل: النَّاصِب أَسْتَثْنِي مضمراً بعد إلا. حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج.
 - قيل: النَّاصِب "أَنَّ" مقدرة بعد "إلا"، والتقدير في نحو: قام القوم إلا زيداً "إلا أنَّ زيداً لم يقم". وعليه الكسائي.
 - قيل: النَّاصِب "إن" المكسورة المخففة المركبة منها، وهي في الأصل مشددة: إلا- ومن "لا". حكاه السيرافي.
 - قيل: النَّاصِب المخالفة وعليه الكسائي. يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/١٢٥، والجنى الداني ص ٥١٧.

^(١) يُنظر: ص ٣٢.

^(٢) اختلف النحاة في تخريج نص سيبويه (الكتاب ٢/٣١٠، ٣١٩):

أ. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٧١: "واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنَّ في ذلك موافق لسيبويه. وللمبرد، وللجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابته".

ب. قال المرادي في الجنى الداني ص ٥١٦: "أَنَّ النَّاصِب ما قبل "إلا" من فعل أو غيره، بتعدية "إلا"، قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، وقال أيضاً: إنَّ النَّاصِب ما قبل "إلا" مستقلاً، وهو مذهب ابن خروف، واستدلَّ على ذلك بما فهمه من كتاب سيبويه".

نسب الوشاء لسيبويه أنَّ العامل في المستثنى هو إلا اعتماداً على تخريج ابن مالك. والظاهر من كلام سيبويه -والذي أجد فيه الصواب في قوله: "عاملاً فيه ما قبله من الكلام" أنَّ العامل في الاستثناء هو ما قبل "إلا".

ولعل اعتماد الوشاء على ابن مالك هو السبب في تقديمه ابن مالك في الترتيب على سيبويه؛ إشارة منه إلى أنَّه اختار مذهب سيبويه اعتماداً على تخريجه، أو أنَّه لا يهتم بالترتيب الرَّمَنِي للعلماء؛ بدليل أنَّه قدَّم الزجاج على المبرد.

^(٣) يُنظر: الإنصاف المسألة السادسة والثلاثون ص ٢٢٥، وأسرار العربية ص ٢٠١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/١٢٦، وهناك رأي آخر يُنسب له أنَّ النَّاصِب هو الفعل المحذوف. يُنظر: الجنى الداني ص ٥١٦، وشفاء العليل ص ٤٩٩، وشرح التَّصريح ١/٥٤١، وهمع الهوامع ٢/٢٥٢.

^(٤) يُنظر: المقتضب ٤/٣٩٠، والإنصاف المسألة السادسة والثلاثون ص ٢٢٥، وشرح التَّسهيل ٢/٢٧١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/١٢٦، ورفض المباني ص ١٧٦، والجنى الداني ص ٥١٦، وشفاء العليل ص ٤٩٩، وشرح التَّصريح ١/٥٤١، وهمع الهوامع ٢/٢٥٢.

وفي حاشية المقتضب رأي آخر قال عظيمه في ص ٣٩٠: "وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أنَّ النَّاصِب هو الفعل المحذوف، و(إلا) دليل وبدل منه، وليس ل(إلا) عمل في المستثنى. فمن نسب إلى المبرد بأنَّ ناصب المستثنى عنده هو (إلا): يكون مخالفاً لقول المبرد في كتابيه".

وما قاله عظيمه يؤيد ما حكاه السيرافي من أنَّ النَّاصِب عند المبرد هو "أستثنى" مضمراً بعد "إلا". يُنظر: شرح التَّسهيل ٢/٢٧٣، والجنى الداني ص: ٥١٦، وهمع الهوامع ٢/٢٥٣.

^(٥) بداية نص الرضي في شرح الكافية ٢/١٢٦: "وقال المبرد والزجاج: العامل فيه إلا: لقيام معنى الاستثناء بها...".

"موجباً" - بفتح الجيم- و هو الذي لم يسبقه نفي وما شبهه، سواءً كان الاستثناء متصلاً، وذلك "نحو" زيداً من قولك: "قام القوم إلا زيداً"، فقام: فعلٌ ماضٍ، والقوم: فاعلٌ، وإلا: حرفٌ استثناء، وزيداً: منصوبٌ بـ"إلا" على الاستثناء. وقد ذكر في الكلام المستثنى منه، وهو القوم، وهو موجب؛ لأنه لم يسبقه نفي ولا شبهه. ونحو: عمرًا من قولك: "خرج الناس إلا عمرًا" كذلك. أو منقطعاً، نحو: قام القوم إلا حماراً، تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر، أم تقدم، نحو: قام إلا زيداً القوم.

تنبيه: ظاهر كلامه تعيين نصب المستثنى المذكور إذا تأخر عند جميع العرب؛ لأنه ذكر الإبدال في المنفي، ولم يذكره في الموجب، وليس كذلك، بل الإبدال فيه أيضاً لغةً حكاه أبو حيان^(١)، وخرج عليها قراءة ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٢). قلت: وهي قراءة شاذة^(٣).

"وإن كان الكلام" الذي ذكر فيه المستثنى منه قبل إلا "منفياً" بأن سبقه نفي صريح، كما مثل به المصنف، أو مؤولاً، نحو: هل [...] ^(٤) كان "تاماً" بأن ذكر المستثنى منه "جاز فيه" أي في المستثنى عند البصريين "البدل" ^(٥) من المستثنى منه، بدل بعض من كل مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً. وأثر الإتيان؛ لأنه الأكثر في كلامهم، وإنما أختير فيه الإتيان؛ لوفائه بالمقصود من الاستثناء، مع ما فيه من المشاكلة اللفظية.

وجاز فيه أيضاً "النصب" بإلا على الاستثناء، وهو عربي جيد^(٦)، لكن لترجيح الإتيان على البدل شروطٌ مذكورة في المطولات^(٧)، سواءً كان متصلاً، ونعني به: أن يكون المستثنى منه شاملاً للمستثنى، وذلك "نحو" قولك: "ما قام القوم إلا زيداً" برفعه على البدل من القوم، بدل بعض من كل، ويجب فيه اتصاله بضمير [يعود على] ^(٨) المبدل منه لفظاً أو تقديرًا، وهو هنا مقدرٌ تقديره: إلا زيدٌ منهم.

(١) يُنظر: الدرة الشنوية لـ ١١٧.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٤٩.

(٣) قراءة ابن مسعود، وأبي، والأعمش. يُنظر: البحر المحيط ٥٨٩/٢، ومختصر شواذ ابن خالويه ص ١٥، ومعجم القراءات ٣٥٤/١.

(٤) لم أتققها.

(٥) وعطف عند الكوفيين يُنظر: همع الهوامع ٢٥٣/٣.

(٦) يُنظر: شرح شذور الذهب ص ٢٨٦.

(٧) يُنظر: شرح التصريح ٥٤٢/١، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٤٤.

(٨) مستدرک في حاشية المخطوط.

"وَالْأَزِيدُ" بنصبه على الاستثناء بـ"إِلَّا"، ونحو قولك: ما مررت بالقوم إِلَّا زيد بالجر على أَنَّهُ بدلٌ، وَالْأَزِيدُ بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما رأيتُ القومَ إِلَّا زيدًا بالنصب لا غير مطلقًا. أو منقطعًا، ونعني به: أَن لا يكون المستثنى منه شاملًا للمستثنى، نحو: ما فيها أحدٌ إِلَّا حمارًا؛ لأنَّ الأَحدَ مختصٌّ بالعاقل.

"وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ" الذي قبلَ إِلَّا منفياً-بأن تقدمه نفياً أو شبهة- "ناقصاً" وهو الذي لم يذكر فيه

المستثنى منه "كَانَ" المستثنى "على حسب" أي: قَدَرِ "العوامل" المقتضية له من رفع، ونصب. / [٥٢/ب] وخفضي.

فإن كَانَ ما قبلَ "إِلَّا" يقتضي مرفوعاً: رفعتَ بعدَ (إِلَّا)، "نحو" قولك: "ما قامَ إِلَّا زيدٌ" برفعه على الفاعلية بـ"قام"، و"إِلَّا" ملغاةً، ولا عملَ لها، وإن كَانَ ما قبلَ "إِلَّا" يطلبُ منصوباً نصبتُ ما بعدها، نحو: "ما ضربتُ إِلَّا زيداً" بنصبه على المفعولية بـ"ضربتُ"، و"إِلَّا" ملغاةً.

وإن كَانَ ما قبلَ "إِلَّا" يطلبُ جازاً ومجروراً يتعلّقُ به؛ خفضتُ المستثنى بحرف جرٍّ، نحو: "ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ" بخفضه على أَنَّهُ متعلّقُ بـ"مررتُ"، و"إِلَّا" ملغاةً، ويُسمّى الاستثناء حينئذٍ مُفرغاً؛ لأنَّ ما قبلَ "إِلَّا" تفرّغَ للعملِ فيما^(١) بعدها.

تنبيهان:

الأوّل: اعلم أَن النّحاة يسمّون المستثنى فاعلاً^(٢) ومفعولاً على سبيلِ المسامحة لا الحقيقة؛ إذ الفاعلُ في الحقيقة هو المستثنى منه المقدّر، وإِلَّا فكيف يُسندُ الفعلُ المنفي إلى الفاعلِ المراد وقوع الفعل منه؛ إِلَّا أَنَّهُ لما حُذِفَ وأُقيمَ المستثنى مقامه سُمّيَ باسمه^(٣).

الثاني: قد يقع بعدَ "إِلَّا" في الاستثناء المفرغ الجملة، وهي إمّا خبرٌ مبتدأ، نحو: ما زيدٌ إِلَّا يقومُ، أو صفةٌ، نحو: ما جاءني منهم رجلٌ إِلَّا يقومُ ويقعدُ، أو حالٌ، نحو: ما جاءني زيدٌ إِلَّا يضحكُ. وكثيراً ما يقع الحالُ بعدَ "إِلَّا" ماضياً مجرداً عن "قد" و"الواو"^(٤).

(١) في الأصل: رسمها غريب. ولعلَّ ما أثبت هو الصّواب.

(٢) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق. ولعلَّ ما أثبت هو الصّواب.

(٣) يُنظر: الدّرة الشّنوانيّة لـ ١١٩.

(٤) يُنظر: المصدر السابق.

وأما "المستثنى بغير وسوى" -بكسر السين- "وسوى" -بضمها مع القصر فيهما- "وسواء" -بالمدة وفتح السين أفصح من كسرهما- فهو "مجرور" بإضافة هذه الأدوات إليه "لا غير" المجرور موجود^(١). فحذف خبر (لا) وما أضيف إليه غير، وبُنيت على الضم تشبيهاً بـ قبل وبعد في الإيهام. قال الرضي: والإيهام (غير) لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إيهاماً من (مثل): فلذا لم تب (مثل) على الضم^(٢).

فإن قلت: قول المصنف: "لا غير" لحن، فقد قال ابن هشام في المغني: "وقولهم لا غير لحن"^(٣)، قلت: ما قاله ابن هشام مردود، فقد حكى الزمخشري^(٤)، وابن الحاجب^(٥) وأتباعهما ذلك^(٦). وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله^(٧): [الطويل]

[٥٩]- جواباً به^(٨) تنجوا عتيد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل

تنبيه: تعرب (غير) لفظاً باتفاق، وسوى وسوى تقديرًا على الأصح إعراب المستثنى بالآ، فتجري فيها الأحكام السابقة في المستثنى بـ (الآ): فتعرب "غير" نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب، لكن على الحال، وفيها معنى الاستثناء-وهي حال من المستثنى منه- وهو قول الفارسي^(٩)، واختاره ابن مالك^(١٠) تبعاً لجماعة^(١١). ومن جواز الإتيان والنصب بعد الكلام التام المنفي مطلقاً، ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي.

(١) في الأصل: موجوداً. ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١١٠/٤.

(٣) ١٧٦/١. وينظر أيضاً شرح شذور الذهب ص ١٤٠.

(٤) ينظر: المفصل ص ٧١.

(٥) ينظر: كافية ابن الحاجب ص ٣٦.

(٦) تبعهما صاحب القاموس ينظر: "غير".

(٧) قائله: لم أقف عليه.

من شواهد: شرح التسهيل ٢/٣٠٩. وشرح التصريح ١/٧١٨، والقاموس "غير"، وحاشية الصبان ٢/٤٠٢، والذر اللوامع ١/٤٥٠، والذرة الشنوية ل ١١٩، والمواهب الرُحمانية ل ٢٣٩.

الشاهد: "لا غير". وقعت (غير) بعد (لا)، وهذا رد على ما زعمه ابن هشام في المغني والشذور أنها لحن. (٨) في الأصل: بنا.

(٩) ينظر قوله في شرح الألفية للأشموني ٢/٦٩٧، ٦٩٨.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٨، وشرح العمدة ص ٣٨١، ٣٨٢.

(١١) وهو الظاهر من قول سيبويه في ٢/٣٤٣: "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره، فأتاني القوم غير زيد، فغير هم الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى إلا: فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا". ينظر أيضاً شرح المقامة الأجرومية ص ١١٦.

وحكمُ سُوى بلغاتها كحكمٍ (غيرِ)، وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ^(١)، واستدلَّ له بوقوعه في كلامِ العربِ نظماً ونثراً، وهو ظاهرُ كلامِ المصنّف.

"و" أمّا / "المستثنى بخلا، وعدا، وحاشا؛ فيجوزُ نصبُه" بها على أنّها أفعالٌ ماضيةٌ؛ ولذلك إذا قُصدَ هذا المعنى قيل: خَلَانِي، وَعَدَانِي، وَحَاشَانِي بنونِ الوقايةِ، ويجوزُ "جرُّه" بها على أنّها أحرفُ جرٍّ \، وإذا جرّرتُ بها ضميرَ المتكلمِ، قلتُ: خلاني، وعدائي، وحاشاي بدونِ نونِ الوقايةِ؛ وذلك ممّا يدلُّ [١/٥٣] على فعليّتها عندَ النَّصبِ، وحرفيّتها عندَ الجرِّ.

فإن قلتُ: لأيّ شيء جرَّ المستثنى، فكلُّ مِنْها على تقديرِ الحرفيّةِ، ولم ينصبْ مع أنّ نصبَه هو الأصلُ؟

قلتُ: للفرقِ بينها حروفاً وبينها أفعالاً، وأعطيتُ الحرفُ الجرَّ والفعلُ النَّصبُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ الجرَّ، ولأنَّ عملَ الحرفِ النَّصبُ بالحملِ عليه.

وعلى تقديرِ الفعليّةِ اختلفَ في جملةِ الاستثناءِ، فقليلٌ هي حالٌ، فمحلُّها النَّصبُ^(٢)، وقيل: مستأنفةٌ فلا محلَّ لها، وصحَّحَه ابنُ عصفورٍ^(٣)، "نحو" قولك: "قامَ القومُ خلا زيداً" بالنَّصبِ على أنّ "خلا": فعلٌ ماضٍ، وفاعلهُ: ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، وزيداً: مفعولٌ به، وخلا "زيدٌ" بالجرِّ على أنّ "خلا": حرفُ جرٍّ، وزيدٌ: مجرورٌ بها متعلّقٌ بما قبلها مِنْ فعلٍ أو شبهه، وقامَ القومُ "عدا" عمراً بالنَّصبِ على أنّ (عدا): فعلٌ ماضٍ، وفاعلهُ: ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، وعمراً: مفعولٌ به.

فإن قلتُ: هذا إنّ صحَّ^(٤) في "عدا": لكونها متعديةً قبلَ الاستثناءِ، لقولك: "عدا فلانٌ طوره"^(٥)، أي: تجاوزَه، لم يصحَّ في "خلا": لكونها قاصرةً، فكيف ينصبُ المفعولُ؟

(١) يُنظر: شرح التَّسهيل ٢/٣١٤، ٣١٥، وشرح العمدة ص ٣٨٢.

(٢) يُنظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي تحقيق محمد عطا ص ٣٦، والدُّرة السَّنَوْنِيَّة ل ١٢٠.

(٣) وعند سيبويه عائد على اسم الفاعل أو اسم المفعول المفهومين من الفعل، وعند الكوفيين إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ضمناً، يُنظر: الكتاب ٢/٣٤٧، وشرح التَّصريح ١/١٠١، وحاشية عبادة ٢/٩٥، والدُّرة السَّنَوْنِيَّة ل ١٢٠.

(٤) في الأصل: غير واضحة ولعلَّ ما أثبت هو الصُّواب.

(٥) قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب ص ١٣١: "إذا افتخر فوق مقداره، وادعى رتبة ليس لها، وذلك أن الطوارقناء الدار، وليس لأحد حق ما عدا فناءه، والطور في غير هذا الحال".

من شواهد البحر المحيط ١/٢٥٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٥٧.

قلت: أجيب بأنهم ضمَّنوها في الاستثناء معنى "جاوَزَ" و"حَسُنَ" ذلك؛ لأنَّ كلَّ مَنْ خلا مِنْ شيءٍ جاوَزَه ^(١).

[وعدا "عمرو" بالجرِّ كذلك] ^(٢)، وقامَ القومُ "حاشا بكرة وبكرة" بالنَّصبِ والجرِّ على وزنِ ما قبله. فإن قلت: فعلام ^(٣) يعودُ الضَّميرُ المستترُ فيها؟

قلت: في ذلك خلافٌ، فعندَ أكثرِ البصريين ^(٤) أنَّه ضميرُ البعضِ المدلولِ عليه بكلِّ السَّابقِ.

تنبيهان:

[الأوَّل] ^(٥) ما ذكره في "حاشا" و"عدا" مِنْ أنَّهما تنصبان ^(٦) المستثنى، وتجرَّانه ^(٧)، هو حفظُ الأخفش وغيره ^(٨)، خلافاً لسيبويه في النَّصبِ ^(٩)، ولا يجوز دخولُ "ما" عليها ^(١٠).

^(١) يُنظر: الدُّرَّة السَّنَوِيَّة لـ ١٢٠.

^(٢) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٣) في الأصل: فعلى م.

^(٤) والتَّقدير عندهم: قام القوم عدا هو أي: بعضهم زيدا، وأما الكوفيون فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامهم زيدا. يُنظر: همع الهوامع ٢٨٦/٣.

^(٥) مستدرِكٌ في حاشية المخطوط.

^(٦) في الأصل: تنصب.

^(٧) في الأصل: تجره.

^(٨) يُنظر رأي الأخفش في شرح التَّسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، وارتشاف الضَّرْب ١٥٣٤/٣، وشرح الرُّضَيَّ على كافية ابن الحاجب ١٣٦/١-١٧٥-١٧٦، والمساعد ٥٨٤/١، ٥٨٥، والجنى الدَّاني ص ٥٦٢، والمغني للبيبي ١٤٣/١، وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

^(٩) العبارة تنبئ أنَّ سيبويه لم ير في مستثنى "حاشا" و"عدا" إلَّا الجرَّ، وما ذكره سيبويه في الكتاب مخالفٌ لذلك قال في ٣٤٩/٢: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنَّه حرف يجزُّ ما بعده، كما تجزُّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"، وقال في ٣٤٨/٢: "وأما عدا وخلا، فلا يكونان صفة، ولكنَّ فيهما إضمار، كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس". وما ذكره سيبويه نقله النحاة عنه. يُنظر: شرح التَّسهيل ٣٠٦/٢، وشرح الرُّضَيَّ على كافية ابن الحاجب ١٧٥/٢، والمساعد ٥٨٤/١، ٥٨٥.

لعلَّه سهو منه، فهو يقصد بالتنبيه الأوَّل "حاشا" دون "عدا"، والدَّليل على ذلك:

أقوله مباشرة بعد هذه العبارة المشكَّلة: "ولا يجوز دخول ما عليها".

ب. ما ذكره الوشاء بعد ذلك، إذ قال: "وأما عدا، فلم يجز سيبويه في المستثنى بها غير النَّصب".

ج. أنَّ سيبويه في كتابه نصَّ على نصب المستثنى بـ "عدا"، وعلى جرِّ المستثنى بـ "حاشا".

^(١٠) قال سيبويه في ٣٥٠/٢: "ألا ترى أنَّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاماً".

وأما "خلا" و "عدا" فيجوز، و النَّصْبُ واجبٌ ^(١) عند الجمهور ^(٢)؛ لأنَّ "ما" مصدريةٌ، و "ما" المصدريةُ لا تدخل إلَّا على الجملِ الفعليةِ. ويجوزُ الخفضُ على تقدير (ما) زائدةٍ ^(٣)، وزيادة (ما) قبل الجارِ شاذةٌ، وقياسُها أن تُزادَ بينهما، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ^(٤)، ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾ ^(٥) ^(٦).

وأما "عدا" فلم يجزُ سيبويه في المستثنى بها غير النَّصْبِ ^(٧)، وظاهرُ كلام المصنفِ خلافه.

[الثاني: لا يُستثنى بـ(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، و(ليس)، و(لا يكون) في المنقطع] ^(٨).

خاتمة: اعلم أنَّ "حاشا" المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوءٍ يذكر في غيره أو فيه، فلا يُستثنى بها إلَّا في هذا المعنى؛ ولذلك لا يُقال: صَلَّى النَّاسُ حاشا زيدٍ؛ لفوات معنى التَّنْزِيهِ ^(٩). نصَّ عليه ابنُ الحاجب ^(١٠) وغيره ^(١١).

^(١) في الأصل: واجب.

^(٢) يُنظر: الكتاب ٣٤٩/٢، والمقتضب ٤٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، والمساعد ٥٨٤/١، والجنى الداني ص ٤٣٦.

^(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، والجنى الداني ص ٤٣٦، ٤٣٧، والمساعد ٥٨٤/١.

^(٤) سورة المؤمنون، آية: ٤٠. "عما" أصلها "عن ما" أدغمت التَّوْنُ في الميم؛ لتقاربهما مخرجًا، "عن" حرف جرٍّ بمعنى بعد، و"ما" زائدة. و"قليل" اسم مجرور بعن.

^(٥) في الأصل: غير واضحة.

^(٦) سورة آل عمران، آية: ١٥٩. "فيما": الباء حرف جرٍّ أصلي يفيد السببية، و"ما" زائدة، "رحمة": اسم مجرور بالباء.

^(٧) يُنظر: الكتاب ٣٤٨/٢.

^(٨) مستدرک في حاشية المخطوط.

^(٩) في الأصل: التنزيه.

^(١٠) يُنظر قوله حاشية الصبان ٢٤٦/٢، والمواهب الرِّحمانِيَّة ل ٢٤٤.

^(١١) جزم به الرضوي. يُنظر: شرح الرضوي على كافيّة ابن الحاجب ١٧٦/٢، ١٧٧.

قال الشيخ رحمه الله:

باب لا

"اعلم أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر (لا)، نحو: لا رجل في الدار^(١)، فإن لم تباشرها وجب الرفع، ووجب تكرار لا، نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة. فإن تكررت لا جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: لا رجل في الدار ولا امرأة، وإن شئت قلت: لا رجل في الدار ولا امرأة"^(٢).

[٥٣/ب] هذا "باب لا" العاملة عمل إن، وهي / النافية للجنس نصًا، والجنس الحقيقة والماهية، أي: النافية لصفته وحكمه، إذ لا رجل ضارب مثلاً لنفي الضرب عن الرجل، لا لنفي الرجل، وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء إلى آله؛ لأن النافي حقيقة هو المتكلم. ويقال: لها التبرئة^(٣)، كأنه مأخوذ من قولك: برأت فلانًا عن كذا، أي: نفيت عنه^(٤)، فهي مبرئة للجنس، أي: نافية له.

"اعلم" - بكسر الهمزة وسكون الميم - فعل أمر لكل من يتأتى منه العلم. فإن قلت: لأي شيء عبّر بهذه الصيغة هنا، مع أن العلم بجميع ما في الكتاب^(٥) مطلوب؟ قلت: إشارة إلى الاهتمام، وإلقاء البال إلى ما يرد بعدها؛ لاحتياجه^(٦) إلى تنبيه لغموضه^(٧). "أن (لا) تنصب" وجوبًا لفظًا أو محلاً "النكرات" ولو صورة أو تأويلًا فدخل، نحو: لا أبا له، ولا غلامي له، ولا مسليعي له، فإنه جائز بدون شذوذ، مع أن الأسماء المذكورة فيه مضافة

^(١) نص الجمل للرجاجي ص ٢٤١.

^(٢) متن المقيمة ص ٢١.

^(٣) مصطلح كوفي يُنظر: معاني القرآن، للفراء ١/١٢٠، ومغني اللبيب ١/٢٥٣.

^(٤) اللسان "نفي".

^(٥) في الأصل: الكتب.

^(٦) في الأصل: الكلمة رسمها غريب، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٧) قال الكفراوي في شرحه للأجرومية ص ٦٦: "قوله: ((اعلم)) لعله قال لصعوبة هذا الباب فتيقظ".

للضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة^(١)، خلافاً لابن مالك في التسهيل^(٢).

"بغير تنوين" وهو قول سيبويه، ورأي البصريين^(٣).

ولعملها شروط أشار المصنف إلى بعضها بقوله: "إذا باشرت"، أي: لا التكرات بأن لم يفصل بينهما فاصل.

وبقوله: "ولم تتكرر لا": لأنها إذا كُتبت لا يجب إعمالها، بل يجوز كما سيأتي في كلام المصنف. ومنها: أن لا يدخل عليها جاز، وأن يكون خبرها نكرة، وأن يكون نفيها نصاً كما سبق.

فإن دخل عليها حرف الجر خفض النكرة، نحو: جئت بلا مال، وغضبت من لا شيء بالتنوين. وشذ بالفتح: لأنه لا يرگب؛ لتعذر تقدير "من" بعدها، لا تقول: جئت بلا من مال، وغضبت من لا من شيء.

وأن يكون المنصوب غير معمولٍ لغيرها، نحو: لا مرحباً بهم؛ لأنه منصوب بفعلٍ مقدر. وذلك "نحو": قولك "لا رجل في الدار"، فلا: نافية للجنس، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح. ومحله نصب بـ"لا"، وفي الدار خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين إلى أن (رجل) ونحوه منصوب لفظاً بغير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، وعُزي لسيبويه^(٤).

^(١) يُنظر: الكتاب ٢/٢٧٦، والمسائل البصريات للفارسي تحقيق محمد الشاطر المسألة الرابعة والخمسون ص ٥٣٣. وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٠، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠. وجمع الهوامع ٢/١٩٦.

^(٢) يُنظر: ص ٢٢.

^(٣) يُنظر: الكتاب ٢/٢٧٤، والمقتضب ٤/٣٥٧، والذرة الشنوائية ل ١٢١.

ويرى الكوفيون أن التنوين حذف لعل عدة، تُنظر في الإنصاف المسألة الخامسة والخمسون ص ٣١٠.

^(٤) نقله من شرح المقيمة للأزهري ص ١١٧.

وقد ذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، والكوفيون، والجرمي، والزجاج، والميراثي، والرّماني إلى أنها فتحة إعراب، ونسب ذلك إلى سيبويه. يُنظر: الإنصاف المسألة الخامسة والخمسون ص ٣١٠، والتسهيل ص ٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٦، والعجى الداني ص ٢٩١، والمغني اللبيب ١/٢٥٤.

تنبيه: اختلف في علة بناء اسم لا، فعند سيبويه والجمهور تركيب معها تركيب خمسة عشر^(١). قال الرضي: ولم يَمَّ دليل قاطع على أن لا مركبة مع المنفي^(٢). والذي ذهب إليه بعض المحققين^(٣) أن العلة فيه هو تضمن معنى "من" التي للاستغراق؛ وذلك لأن قولك: (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة قولك: لا من رجل، ونظيره: ما جاءني من رجل، فإنه نص في الاستغراق، ويدل على معنى (من) ظهورها في قول الشاعر: [الطويل]

[٦٠] *- ألا لا من سبيل إلى هند^(٤) *

وصححه ابن عصفور، قاله المرادي^(٥).

وحذف التنوين من معموليها، إمّا للتشاكل بتركيبها / مع عاملها، قاله الزجاج^(٦)، أو لتثاقل الكلمة [أ/٥٤] بالتركيب، قاله السيرافي^(٧)، أو للبناء، قاله المبرد^(٨)، قال الرضي: وهو أولى؛ لأن حذفه في حالة الوصل من الاسم المتون لغير الإضافة والبناء غير معهود^(٩). قلت: ولعل سر العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على الاستغراق، ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرًا لا نصًا.

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٢٧٤، والمقتضب ٤/٣٥٧، ٣٥٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٢، وحاشية أوضاع المسالك لابن هشام ١٤/٢.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/٢١٤.

(٣) كابن عصفور، يُنظر: شرح الجمل ٢/٢٧١.

(٤) البيت:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال: ألا، لا من سبيل إلى هند

قائله: مجهول.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٤، والجنى الداني ص ٢٩٢، وأوضاع المسالك ١/١٤، وشرح الأسموني ١/٣٢٨، وشرح التصريح ١/٣٤٣، وجمع الهوامع ٢/١٩٩، والذُرر اللوامع ١/٣١٧، والدرة الشنوائيل ١٢٢.

الشاهد: "ألا لا من سبيل". ظهور (من) الاستغراقية بعد لا التأفية للجنس. وفي هذا دليل على أنها إذا لم تذكر مع الاسم، فهو متضمن معناها، وهذا اختيار المحققين في سبب بناء اسم لا التأفية للجنس، وهو تضمنها معنى "من" الاستغراقية.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ص ٣٦٢.

(٦) يُنظر قوله في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/٢١١، ٢١٢.

(٧) يُنظر قوله في المصدر السابق ٢/٢١٢.

(٨) يُنظر قوله في المصدر السابق.

(٩) يُنظر: المصدر السابق.

وذكر الرضي السبَر في اختلاف الزجاج، والسيرافي، والمبرد في سبب حذف التنوين من معمول لا، قال في المصدر السابق: "وإنما وقع الاختلاف بينهم: لاحتمال قول سيبويه، وذلك أنه قال: ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معموليها: لأنها جُعِلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر...".

فإن كان مفردًا، أي: غير مضافٍ ولا شبهه، فإنه يُبنى على ما ينصبُّ به، أو كان معربًا فيُبنى على الفتح، نحو: لا رجل ولا رجال، ويُبنى على الياء، نحو: لا رجلين عنده ولا زَيدَين - بكسر الدال - ويُبنى على الكسر في قول الشاعر: [البسيط]

[٦١] - *.....ولا لذاتٍ للشَّيبِ*^(١)

والفتح أرجح، هذا إذا باشرت "لا" النكرة، "و" ^(٢) إن لم تباشرها "بأن فصلَ بينهما فاصلٌ، أو دخلت "لا" على المعرفة بطلَّ العملُ بإجماع ^(٣)، و"وجب الرفع" للنكرة بعدها بالابتداء، "ووجب" في غير ضرورة عند غير المبرد ^(٤)، وابن كيسان ^(٥) "تكرارُ لا" - لأنه جعل تكريرها منجماً على كونها لنفي الجنس في التكرات: لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة.

فإن قلت: لأي شيء بطلَّ عملها حيث لم تباشر؟

قلت: لأنه قد ضعف أمرُ (لا) بالفصل، وهي في نفسها عاملٌ ضعيفٌ؛ لأنها تعملُ بمشابهة الفعل لا بالأصالة. قالوا ^(٦): ووجهُ المشابهة بين "إن" و"لا"، أن "إن" للمبالغة في الإثبات، و"لا" للمبالغة في النفي، فلما توغلنا ^(٧) في طرفي الإثبات والنفي تشابهتا ^(٨).

وأعترض بأن "أن" ليست للإثبات، وإنما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل عليه إيجاباً أو سلباً.

^(١) البيت:

أودى الشبابُ الذي مجَّد عواقبه فيه نلُّد، ولا لذاتٍ للشَّيبِ

قائله: سلامة بن جندل. ديوانه تحقيق فخر الدين قباوة ص ٩١.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وشرح التسهيل للمراذبي ص ٣٦٢، والدُّرر اللُّوامع ٣١٩/١، وخزانة الأدب ٢٧/٤.

وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل ٩/٢، وأوضح المسالك ١٠/٢، وشرح الأشموني ٣٣٤/١، وشرح التصريح ٣٤١/١، وجمع الهوامع ٢٠١/٢.

الشاهد: "ولا لذاتٍ للشَّيبِ" جاء اسم لا جمع مؤنث سالم، وقد رُوي بوجهين: البناء على الكسر نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهذا جائز في اللغة.

^(٢) في نسخة المقيمة التي بين يدي، قال ابن أجروم: "فإن لم تباشرها".

^(٣) يُنظر: الكتاب ٢٧٦/٢، والجمل ص ٢٤٢، وارتشاف الضرب ١٢٩٥/٣.

^(٤) يُنظر: المقتضب ٣٦٠/٤.

^(٥) يُنظر قوله في أوضح المسالك ٨/٢، وشرح التصريح ٣٣٩/١، وشرح المقيمة الأجرومية ص ١١٢.

^(٦) النُّحاة.

^(٧) في الأصل: بياض. ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٨) ينظر: شرح الرُّضَيَّي على كافية ابن الحاجب ٢١٧/٢.

وأجاز الرُّماني أن تعمل مع الفصل النَّصْب^(١)، نحو: لا كذلك رجلاً^(٢).

-وذلك "نحو" قولك: "لا في الدَّارِ رجلٌ ولا امرأةٌ" برفع رجلٍ وامرأةٍ بالابتداء، ونحو: لا خالدٌ في الدَّارِ ولا بكرٌ^(٣).

"وإن تكررت" أي: [لا]^(٤) بأن ذكرت مرتين مثلاً كلاهما مع مباشرة النكرة "جاز إعمالها" عمل إنَّ، و"جاز" إلغاؤها، وهو عدم العمل لما سيأتي من جواز إعمالها عمل ليس، "فإن شئت قلت" على الإعمال، ["نحو"]^(٥) قولك: "لا رجلٌ في الدَّارِ ولا امرأةٌ" بفتح رجلٍ ورفع امرأةٍ، أو نصيهاً، أو فتحها، "وإن شئت قلت" على الإلغاء "نحو" قولك: "لا رجلٌ في الدَّارِ ولا امرأةٌ" برفع رجلٍ، ورفع امرأةٍ، أو فتحها، فهذه خمسة أوجه في هذا التركيب، قلت: وتوجيه كلٍّ منها مذكورٌ في المطولات^(٦).

(١) في الأصل: بياض. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٢) يُنظرُ قوله في ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٥.

(٣) ذكر الوشاء "لا خالد في الدار ولا بكر" في سياق حديثه عن وجوب تكرار لا إذا فصل بينها وبين اسمها: لأنَّ اسم لا إن كان معرفة أو مفصلاً بينه وبين لا: وجب الرفع والتكرير.

(٤) في نسخة المقيمة التي بين يدي كلمة "لا" موجودة.

(٥) في نسخة المقيمة التي بين يدي لم يذكر ابن أجروم "نحو".

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٥، ٣٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٣.

قال الشيخ رحمه الله:

بابُ المنادى

"المنادى خمسة أنواع: المفردُ العَلَمُ، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمُشَبَّه بالمضاف. فأما المفردُ العَلَمُ، والنكرة المقصودة فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غيرِ تنوينٍ، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ. والثلاثة الباقية منصوبة لا غير" ^(١).

ولما فرغ من الكلام على اسم لا، طفق في المنادى، ووجه إيلائه لما قبله كما قال في الأمالي: لأنَّ بينه وبين اسم لا النافية للجنس مشابهة ما.

فقال: هذا "بابُ المنادى" -بفتح الدال- مأخوذٌ من النداء -بكسر النون وضمة هاء ممدوداً ومقصوراً- للصوت الخفي ^(٢).

وهمزته بدلٌ من الواو: بدليل ندوت القوم: إذا جلست معهم في المنادى، أي: المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً ^(٣).

لغة: الدعاء ^(٤).

واصطلاحاً: هو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابٍ "أدعو" /لفظاً أو تقديرًا ^(٥).

[أ/٥٤]

وحروف ^(٦) النداء خمسة ^(٧): يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة.

"المنادى" هو الأول، وفيه ما تقدّم "خمسَةُ أنواعٍ" -وفصله لما تقدّم، وزاد لفظة أنواع للتأكيد- "المفردُ" و هو هنا، و في باب "لا": ما ليس بمضافٍ، ولا شبيه به، فدخل المركب المزجي، و المثني، والمجموع، نحو: يا معدي كرب، ويا ^(٨) زيدان ويا ^(٩) زيدون.

^(١) متن المقيمة ص ٢١.

^(٢) القاموس "ندى"، واللسان "ندى".

^(٣) اللسان "ندي".

^(٤) المصدر السابق.

^(٥) يُنظر: كتاب التعريفات ص ٢٣١، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص ١٥٥.

^(٦) مذهب الجمهور أنَّها حروف، وذهب بعض النحاة إلى أنَّها أسماء أفعال. يُنظر: ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤.

^(٧) خمسة أحرف عند البصريين، وأجاز المبرد استعمال "وا" في نداء البعيد. وزاد الكوفيون في نداء البعيد "أي". يُنظر:

الكتاب ٢٢٩/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣، ١٢٨٩، وشرح ابن الناطم ص ٤٠١.

^(٨) في الأصل: يزيدان.

^(٩) في الأصل: يزيدون.

"العلم" فيه ردُّ لمذهب الفارسي^(١) والمبرد^(٢) أنَّه لا يجوز نداء العلم: لامتناع تعريفين^(٣)، [ويُجاب: بجواز ذلك عند اختلاف الجهة كما هنا، وبأنَّ النداء لا يفيد التعريف بدون قصده]^(٤).

"والنكرة" المفردة "المقصودة" بالنداء دون غيرها، "والنكرة" المفردة "غير المقصودة" بالذات بالنداء، وإنَّما المقصود واحدٌ من أفرادها، "والمضاف" إلى ما بعده.

ولا يُنادى مضافُ الخطاب، فلا يُقال: يا غلامك؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأنَّ المنادى مخاطبٌ من حيث إنَّه منادى، وغيرُ مخاطبٍ من حيث إنَّه مضافٌ؛ لوجوب تباينهما.

"والمشبه بالمضاف" وهو: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه^(٥).

"فأمَّا المفرد العلم والنكرة" المفردة "المقصودة" بالنداء "فيبينان على الضمِّ من غير تنوين"^(٦) في حالة الاختيار^(٧).

فإن قلت: لأي شيء بُنِيَ على الضمِّ؟

قلت: إمَّا لمشابهتهما^(٨) بـ أنت في التعريف والإفراد، وتضمن معنى الخطاب^(٩)، أو لإجرائهما مجرى

^(١) يُنظر: لإيضاح ص ١٨٧، ١٨٨، وشرح التصريح ٢١١/٢.

^(٢) يُنظر: المقتضب ٢٠٥/٤، وشرح التصريح ٢١١/٢.

^(٣) هذا مذهب ابن السراج، وتبعه ابن مالك في أنَّ العلم معرف قبل النداء، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء. يُنظر: الأصول ٣٣٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٣/٣.

^(٤) مستدرک في حاشية في المخطوط.

^(٥) يُنظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٣، ومعجم المصطلحات النحويَّة والصرفيَّة للبيدي ص ١١٢.

^(٦) هذا مذهب البصريين والفراء في المنادى المفرد العلم، ومذهب الكوفيين مرفوع بغير تنوين. يُنظر: الكتاب ١٨٣/٢، والإنصاف المسألة السابعة والثلاثين ص ٢٧٥، ومسائل خلافة في النحو للعكبري ص ١٢٤، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤.

قال الراعي في المستقل ص ٣٣٠: "((من غير تنوين)) لا حاجة إليه؛ لأنَّ الاسم المنادى إذا كان مبنياً لا يدخله التنوين؛ لأنَّه إذا كان مقصوداً، فلو نُكِّر أعرب ودخله التنوين، والنصب، والرفع".

^(٧) يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف في الأولى. بقاء الضمِّ أو النصب:

- الخليل، وسيبويه، والمازني: على الأوَّل غلماً كان أو نكرة مقصودة.
- أبو عمرو وعيسى بن عمرو والجزمي والمبرد: على الثاني ردًّا إلى أصله، كما ردَّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة.
- ابن مالك: اختار بقاء الضمِّ في العلم، والنصب في النكرة المقصودة؛ لأنَّ شبهها بالمضمر أضعف.
- السيوطي: عكسه؛ لعدم الإلباس في العلم، والنكرة المقصودة تلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذٍ بينهما إلا الحركة؛ لاستوائهما في التنوين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٣، وجمع الهوامع ٤٢، ٤١/٣.

^(٨) في الأصل: الكلمة رسمها غريب. ولعلَّ ما أثبت هو الصواب.

^(٩) يُنظر: لإنصاف المسألة السابعة والثلاثون ص ٢٧٧.

الأصوات؛ لأنه صار غايةً ينقطع عندها الصوت، وهو مذهب سيبويه^(١)، أو لوقوعيهما موقع حرف الخطاب، وإليه ذهب الفارسي^(٢).

وإنما على حركة؛ لأنَّ لهما أصلاً في التَّمَكُّنِ قبل النداء، فصارَ بناؤُهُما عارضاً^(٣) غير لازم؛ ليحصل الفرقُ بينه وبين البناءِ الأصلي.

فإن قلت: لأي شيء كانت ضمّةُ فيهما؟

قلت: لثلاثة أوجه؛ لأنَّها لو كانت فتحةً؛ لالتبسَ بما لا ينصرف، ولو كانت كسرةً؛ لالتبسَ بمضافٍ إلى النَّفسِ؛ فتعينَ الضَّمُّ^(٤)، أو للفرقِ بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النَّفسِ كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرِ كان منصوباً؛ فبُني على الضَّمِّ؛ لئلا يلتبسَ بالمضاف؛ لأنَّ الضَّمَّ لا يدخل المضاف^(٥)، أو لأنَّهما لما كانا غايةً يتمُّ بهما الكلامُ، وينقطعُ عندهما أشبهما "قبل"، وبعدُ" في بناءِهما على الضَّمِّ، كما بنوا "قبل"، وبعدُ"^(٦).

وذلك "نحو": زِيدٍ مِنْ قَوْلِكَ: "يا زِيدُ" - بضمِّ زِيدٍ - راجعٌ للأوَّلِ، "و"نحو: رجلٍ مِنْ قَوْلِكَ: "يا رجلُ" - بضمِّ رجلٍ - راجعٌ للثَّاني، إذا قلتُ ذلك لمعيَّن. وذهب الأصمعيُّ إلى منع نداء التَّكرار مطلقاً^(٧).

تنبيه: لو قال: فيبنيان على ما يُرفعان به - لو^(٨) كانا معربين - لكان أوَّلُ: ليعمَّ المثنى والجمع السَّالمَ، فالأوَّلُ: يُبنى على الألفِ، نحو: يا زِيدانَ، والثَّاني: على الواوِ، نحو: يا زِيدونَ. قلتُ: ولعلَّ اقتصر المصنِّف على الضَّمِّ؛ لأنه الأصلُ، أو أرادَ به ما يشملُ الضَّمَّ حقيقةً أو حكماً.

وظاهرُ كلامه تعيينُ البناءِ على الضَّمِّ، لكنَّ يُستثنى منه التَّكرارُ الموصوفُ، فإنَّ العربَ تُؤثِّرُ نصبها على ضمِّها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ومنه الحديثُ: "يا عظيمًا يُرتجى"^(٩) لكلِّ عظيمٍ^(١٠).

(١) يُنظر: الكتاب ١٨٥/٢.

(٢) يُنظر: الإيضاح ص ١٨٨.

(٣) في الأصل: عارض.

(٤) الوجه الأوَّل.

(٥) الوجه الثَّاني.

(٦) الوجه الثالث.

(٧) يُنظر: معجم الهوامع ٣٩/٣.

(٨) في الأصل: ووما أثبت يستقيم به السياق.

(٩) اختلفت هذه الكلمة في روايات الحديث: مرة "يرتجى"، ومرة "يرجى"، ومرة "ترجى".

(١٠) يُنظر: ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق علي البجاوي ٦٤٤/٣، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ للألباني ٧٦٤/٢، وسلسلة الأحاديث

الضعيفة والموضوعة للألباني ١٤/١٩٠، والضُّعفاء الكبير للعقيلي تحقيق عبد المعطي أمين ١٦٦/٤، والعلل المتناهية في الأحاديث.

نقله ابن مالك^(١) عن الفراء^(٢) وأقرده.

"والثلاثة الباقية"، وهي: النكرة غير المقصودة، والمضاف بإضافة محضة أو غير محضة، والشبيه بالمضاف "منصوبة" وجوباً لفظاً أو تقديرًا "لا غير" أي: لا غير النصب موجود^(٣)، أي: لا يجوز فيها غير النصب^(٤). وفي (لا غير) ما^(٥) تقدّم من السؤال والجواب، فلا^(٦) تغفل!

قال^(٧) في المتوسط^(٨): وإنما نصبت هذه الأشياء الثلاثة؛ لأنها مفعولاتها على الحقيقة، وعدم علة البناء. أمّا المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأمّا المشبه به؛ فلكونه مشابهًا، فالمنادى المضاف من حيث إنّ عامل كلّ واحد منهما عامل فيما بعده، وما بعدهما متمم ومخصص لهما، فكأنه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأمّا الثالث فلكونه نكرة^(٩). انتهى.

تقول في مثال النكرة غير المقصودة: "يا رجلًا بالنصب، وفي^(١٠) مثال المضاف: "يا غلام زيد" بالنصب.

"و" في مثال الشبيه بالمضاف: "يا حسنًا وجهه، و"يا طالعًا جبلًا"، و"يا رفيقًا بالعباد، و"يا ثلاثة

=الواهبة، للجوزي تحقيق إرشاد الحق الأثري ٦٧/٢، والأمالى المطلقة لابن حجر تحقيق حمدي السلفي ١٢٠/١، ولسان الميزان لابن حجر تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ٣٤٤/٧.

^(١) يُنظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٨٠٥/٢، والمساعد ٤٩٢/٢.

^(٢) يُنظر رأيه في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥٨/١.

^(٣) في الأصل: موجودًا.

^(٤) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق.

^(٥) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

^(٦) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

^(٧) هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الأسترباذي، عالم الموصل ومدرس الشافعية. شرح مقدّمة ابن الحاجب بثلاثة شروح، أشهرها المتوسط. قال الصفدي: كان شديد التواضع، شديد الحلم. من مصنفاته: شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، والشافعية في التصريف. عاش بضعا وسبعين سنة، وتوفي سنة ٧١٥ هـ يُنظر: الوافي بالوفيات ٣٦/٣٧، وبغية الوعاة ٥٢١/١، ٥٢٢.

^(٨) هو كتاب الواقعة في شرح كافية ابن الحاجب معروف بين الدارسين بـ"المتوسط".

^(٩) يُنظر: ص ٩٠.

^(١٠) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بالسياق.

وثلاثين. فيمن سمّيته بذلك^(١). قلتُ: وهذه الأمثلةُ توجدُ في بعضِ النُّسخِ^(٢).

^(١) ينظر: شرح المقدمة الأجرومية ص ١٢٠.

^(٢) النسخة التي بين يديّ خلت من هذه الأمثلة: يا رجلاً، ويا غلام زيد، ويا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلاً، ويا رفيقًا بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المفعول من أجله

"وهو الاسم المنصوب، الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: قام زيدٌ إجلالاً لعمرو، وقصدتُك ابتغاءَ معروفك" ^(١).

هذا "باب المفعول من أجله"، ويُسمى المفعول له، والمفعول لأجله ^(٢)، هذه ثلاثة أسماء ^(٣)، ولم يترجم الكوفيون هذا الباب؛ لأنه عندهم ينتصب انتصابه للمصدر، وليس على إسقاط الحرف ^(٤).
"وهو" أي: المفعول من أجله أي: ماصداقته.

"الاسم" حقيقةً أو تأويلاً ^(٥) - وفيه ما تقدّم من السؤال والجواب في الفاعل - وخرج به الفعل، والجملة.

المصدر "المنصوب" أي: جوازاً؛ لأنه يجوز جرُّه بلام العلة.

فإن قلت: لأي شيء أهتم ناصبه؟

قلت: ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال في ناصبه، ومذهب جمهور البصريين أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ^(٦)، ويؤيده جواز دخول اللام عليه، فتقول: جئتُك للإكرام.

وخرج به المرفوع فقط، وفيه ما تقدّم من السؤال والجواب، فإن كنت حياً كفاك ما سبق، وإلا فالميت لا ينفعه التكرار، ولو تليت عليه صحاح الأخبار!

^(١) متن المقدمة ص ٢٢.

^(٢) يُنظر: شرح المقدمة الاجرومية ص ١٢١، وشرح التصريح ٥٠٩/١.

ويسميه سيبويه: المفعول معه، والمصدر؛ لأنه عندهم لوقوع الأمر يُنظر: الكتاب ٣٦٧-٣٦٩.

وعبر الفراء عنه بـ المنصوب على التفسير يُنظر: معاني القرآن ١٧/١.

^(٣) في الأصل: أسماء.

^(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣، وأسرار العربية ص ١٨٩، وجمع الهوامع ١٣٣/٣.

^(٥) لا مانع عند النحويين أن يأتي المفعول له مصدراً صريحاً منصوباً أو مؤولاً من أن وأن وصلتهما والمحلّ النصب، وعلى ذلك جرى معربو القرآن يُنظر: الكتاب ١/٣٩٠، ١٥٤، والأصول ١/٢٦٥-٢٦٧، وأما ابن الشَّجَرِيّ ١٦٢/٣، ١٦٣، ومعاني القرآن للزجاج ٨٢/٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٥١-٢٧١.

^(٦) رأي الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا، قال الزجاج: ناصبه فعل مقدّر من لفظه، والكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه يُنظر: الكتاب ١/٣٦٩، وارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣، وشرح التصريح ٥١٤/١، وجمع الهوامع ١٣٣/٣.

"الذي يذكر"علة، و"بياناً لسبب وقوع الفعل"الصَّادِرِ مِنْ فاعله، وذلك "نحو"إجلالاً مِنْ "قولك": "قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرو". فقامَ: فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ: فاعله، وإجلالاً: مفعولٌ لأجله، فهو مصدرٌ^(١) منصوبٌ ذُكرَ علةٌ وسبباً لوقوع الفعلِ الصَّادِرِ مِنْ زيدٍ، فإنَّ سببَ قيامِ زيدٍ لعمرو بحسبِ دلالةِ اللفظِ إجلاله وتعظيمه، ولعمرو متعلقٌ بـ إجلالاً، و"نحو: ابتغاءٌ مِنْ [قولك]^(٢): "قصدتُك ابتغاءَ معروفك"، ف ابتغاءٌ: مفعولٌ لأجله، مصدرٌ منصوبٌ بـ (قصد) ذُكرَ علةٌ: لبيانِ سببِ القصد.

تنبيهاتٌ:

الأوّل: ظاهرُ كلامِ المصنّف أنّه لا يُشترطُ فيه أن يكونَ قلبياً^(٣)، /أي: معناد قائماً^(٤) بالقلب، كالرغبة ونحوها، وهو مذهبُ الفارسي^(٥)، وهو كذلك^(٦)، وقد اعتبره بعضهم^(٧).

الثاني: يجوزُ تقديمُ المفعولِ له على عامله، إن لم يكنْ في العاملِ مانعٌ، وهو مذهبُ الجمهور^(٨)، ومنعٌ مِنْ ذلك قومٌ منهم ثعلبٌ^(٩)، والسَّماعُ يردُّ عليهم، قال الكُميتُ^(١٠) [الطويل]

[٦٢] - *طَرِيتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطَرِبُ^(١١) *

(١) خالف يونس اشتراط المصدرية، يُنظر: شرح التَّصريح ٥٠٩/١.

(٢) في الأصل: غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسياق.

(٣) قال الرُّضَيّ في شرحه للكافية ٣٠/٢: "وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب: لأنّه الحامل على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدّم عليه. وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتّى تكون حاملة على الفعل. وأمّا أفعال الباطن، كالعلم، والخوف، والإرادة: فإنّها تبقى".

(٤) في الأصل: غير واضحة، لعلّ ما أثبت هو الصواب.

(٥) يُنظر: المسائل المنثورة المسألة السابعة ص ١٥، والإيضاح ص ١٧٠.

(٦) في الأصل: غير واضحة، ولعلّ ما أثبت هو الصواب.

(٧) قاله ابن الخيّار والرنديّ، واعتمده ابن هشام، يُنظر: أوضح المسالك ١٩٨/٢، وشرح التَّصريح ٥١٠/١، وبلوغ الأرب ٢/٧٨٨.

(٨) يُنظر: أسرار العربية ص ١٨٩.

(٩) يُنظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣، وجمع الهوامع ١٣٥/٣.

(١٠) الكُميت: هو الكُميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد بن سبيع بن ربيعة بن قيس بن الحارث بن وهب بن عامر بن عمرو بن سبيع بن مالك بن سعد بن ثعلبة، من بني أسد، ويكنى أبا المستهل، كان معلماً، شديد التّكلف في الشّعر، يُنظر: جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام لأبي زيد تحقيق علي البجادي ص ٧٨٣، والشّعر والشّعراء ٥٨١/٢، والمؤتلف والمختلف للامدني تحقيق ف. كرنكو ص ٣٤٧، ومعجم الشّعراء للمرزباني تحقيق ف. كرنكو ص ٣٤٨.

(١١) عجزه:

ولا لعينا مَنّي، أدو الشَّيْبُ يَلْعَبُ؟

=

وقال جحدراً^(١) [الوافر]

[٦٣] - *فَمَا جَزَعًا - وَرَبُّ النَّاسِ - أَبْيَ^(٢) *

الثَّالِثُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ مُتَعَدِّدًا، سِوَاءَ كَانَ مَجْرُورًا أَوْ مَنْصُوبًا.

الرَّابِعُ: يَجُوزُ فِي "كِي" إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا^(٣) أَنْ تَقَعَ مَفْعُولًا لَهُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ يَنْسَبُ مِنْهَا مُصَدَّرٌ. فَتَكُونُ مِثْلَ أَنْ وَأَنْ^(٤). وَهَلْ تَجْرِي "مَا" الْمَصْدَرِيَّةُ مَجْرَاهُمَا؟^(٥)

الخَامِسُ: نَبَّهَ بِهَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ. وَلَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ^(٦).

السَّادِسُ: أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ عَلَى نَوْعَيْنِ، نَوْعٌ لَا يَتَقَدَّمُ فِي الْوُجُودِ عَلَى مَا جُعِلَ عَلَةً لَهُ، وَنَوْعٌ مُتَقَدِّمٌ

= يُنْظَرُ: دِيَوَانُهُ. تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ طَرْفِي ص ٥١٢.

من شواهد: المحتسب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، والخصائص ص ٤٩٣، وضرائر الشعر ص ١٥٨، والمغني اللبيب ٣٦/١، والعلل في شرح أبيات الجمل ص ١٥٨، وشرح شواهد المغني ٣٤/١، والدُرر اللوامع ٤٢٣/١، وبلا نسبة في: همع الهوامع ١٣٥/٣.

الشَّاهِدُ: "شَوْقًا. مَفْعُولٌ لَهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ أَطْرَبُ.

(١) جحدراً: هو جحدري بن مالك رجل من بني حنيفة. وقيل: من بني ربيعة. وقيل: من بني جشم بن بكر. كان لساناً فاتكاً، شجاعاً، شاعراً. وتروى كتب الأدب أنه قتل أسداً ضارباً أحضره له الحجاج الثقفي في سجنه ليختبر شجاعته. يُنْظَرُ: المحاسن والأضداد للجاحظ ص ١٠٥، ١٠٦، وأمالى ابن الشَّجَرِي ٤٨٦/٢، والأخبار الموفقيات للزبير بن بكار تحقيق سامي مكي العاني ص ١٥١، وشرح شواهد المغني ٤٠٧/١، وخزانة الأدب ٤٦٣/٧، ومعجم البلدان "حجر".
(٢) عجزه:

وَلَا جِرَاصًا عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي

قال الشنقيطي في الدُرر اللوامع ٤٢٣/١: "ونسب أبو حيَّان هذا البيت لجحدري، وإن كان يريد به جحدري بن مالك الحنفي، فلم نجد في نونيته المشهورة، إلا أن يكون سقط من الرواة".

وهو بلا نسبة في: همع الهوامع ١٣٥/٣، والتَّحْوِ الوافي ٢٤١/٢.

الشَّاهِدُ: "جَزَعًا". مَفْعُولٌ لَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ أَبْيَ.

(٣) ولم تكن حرف جرّ.

(٤) قاله أبو حيَّان، يُنْظَرُ: ارتشاف الضَّرْب ١٣٨٨/٣.

(٥) قال أبو حيَّان في المصدر السابق: "ويجوز في كي في أحد محتمليها، وهو إذا كانت ناصبة بنفسها لا حرف جرّ أن تقع مفعولاً له؛ لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ يَنْسَبُ مِنْهَا مُصَدَّرٌ فَتَكُونُ مِثْلَ أَنْ وَأَنْ. وَمِمَّا يَنْسَبُ مِنْهُ مُصَدَّرٌ مَا وَالْفِعْلُ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ حَرْفَ الْجَرِّ قُلْتَ: أَزُورُكَ لِمَا تَحْسَنُ إِلَيْ (أَيِّ إِحْسَانِكَ). فَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ مِنْهُ، كَمَا جَازِيَ أَنْ وَأَنْ؟ وَلَا أَعْرِفُ فِي ذَلِكَ نَصًّا عَلَى أَحَدٍ...".
(٦) يُنْظَرُ: شرح المقيِّمة الأجرومية ص ١٢١.

في الوجود على ما جعل علة له^(١). قلت: والمثالان اللذان ذكرهما المصنف من النوع الأول^(٢)

^(١) أي: ما يتقدم وجوده على مضمون عامله، حيثنظي يكون من أفعال القلوب ك(قعدت جيتا)، الجين سابق عن القعود: لأن ما حمله على القعود إلا الجين، فهو سابق.

^(٢) والمثالان من النوع الأول، وهو: لا يتقدم المفعول لأجله في الوجود على ما جعل علة له، أي: ما يتقدم على الفعل تصورا في الذهن. فيكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل قلب ك"قام زيد إجلالاً لعمرو"، و"قصصتك ابتغاء معروفاك": إجلالاً وابتغاء يتقدمان على الفعل تصورا في الذهن فحسب لا في الوجود.

قال الشيخ رحمه الله:

باب المفعول معه

"وهو الاسم المنصوب، الذي يُذكر لبيان مَنْ فَعَلَ معه الفعل، نحو قولك: جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة"^(١).

ولما فرغ من الكلام على المفعول له، طفق في المفعول معه^(٢)، وهو آخر المفاعيل.

فإن قلت: لأي شيء جعل آخرًا؟

قلت: للخلاف فيه، هل هو قياسي وهو قول الأخفش، وأبي^(٣) علي، وصححه ابن مالك-أو سماعي؟ وعزاه^(٤) جماعة للأكثرين^(٥).

وغيره من المفاعيل لم يختلفوا فيها، أو لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة حرف ملفوظ بها، وهو الواو بخلاف سائر المفاعيل. قال بعضهم: وهو لم يقع في القرآن^(٦).

فقال: هذا "باب المفعول معه"، أي: الذي فَعَلَ بمصاحبه بأن يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه، أو المفعول في وقوع الفعل عليه^(٧).

فقوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله، أُسند إليه المفعول، كما أُسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه، وله^(٨)، والضمير المجرور راجع إلى اللام^(٩).

^(١) متن المقدمة ص ٢٢.

^(٢) يسميه سيبويه مفعولاً معه ومفعولاً به: لأنه منصوب على رأيه بالفعل وشبهه. يُنظر: الكتاب ٢٩٧/١.

^(٣) في الأصل: أبو.

^(٤) في الأصل: عزوه، عبر الوشاء بلغة أكلوني البراغيث، وما أثبت هو الأفصح.

^(٥) تُنظر هذه المسألة في مبحث القضايا والمسائل.

^(٦) يُنظر: مجيب البدا ص ٤٠٠.

وقال ابن عباد في حاشيته على الشذور: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [سورة يونس، آية: ٧١] أنَّ قول بعضهم لم يقع المفعول معه في القرآن غير صحيح، وأجاب عنه السيوطي بأن المراد لم يقع وقوعاً ينتفي معه احتمال غير المفعولية، والآية المذكورة ليست كذلك. بتصرف ٧١/٢.

^(٧) يُنظر: الدرة الشنوائية ل ١٢٥.

^(٨) يُنظر: المصدر السابق.

^(٩) يُنظر: المصدر السابق.

وأَعْتَذَرَ عَنْ نَصْبِهِ بِمَا جَوَّزَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ ^(١) مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى لَازِمِ النَّصْبِ، وَتَرْكُهُ مَنْصُوبًا جَرِيًّا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْأَكْثَرِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى الَّذِي فُعِلَ فَعَلٌ بِمَصَاحِبَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ [فَاعِلُهُ] ^(٢) ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى مَصْدَرِهِ، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِلْمَوْصُولِ ^(٣).

"وَهُوَ" أَيِ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ، أَيِ: مَا صَدَقَاتُهُ.

"الاسم" حَقِيقَةً فَقَطْ - وَخَرَجَ بِهِ الْجُمْلَةُ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ، وَالْفِعْلُ، نَحْوُ: [الْكَامِلُ]

[٦٤] - * لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ ^(٤) *

- بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْوَلَ مِنْ أَنْ وَالْفِعْلَ لَا يُسَمَّى مَفْعُولًا مَعَهُ.

الْفَضْلَةُ "الْمَنْصُوبُ" بَعْدَ وَاوٍ الْمَعْيَةِ - فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَهْمَ نَاصِبُهُ؟

قُلْتَ: لِيَكُونَ كَلَامُهُ جَارِيًّا عَلَى كُلِّ الْأَقْوَالِ فِي نَاصِبِهِ، / وَ الصَّحِيحُ أَنَّ نَاصِبَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فَعْلٍ

وَشَبِيهِهِ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ، وَبِهِ قَالَ جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ^(٥)، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ - وَخَرَجَ بِهِ الْمَرْفُوعُ.

"الَّذِي يَذْكُرُ بَيَانًا لِمَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ" ^(٦)، أَيِ: الَّذِي يَذْكُرُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَصَاحِبٌ وَمُشَارِكٌ لِمَعْمُولِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ فِي حِينٍ وَاحِدٍ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَعْمُولُ فَاعِلًا، فِي قَوْلِكَ: سَرْتُ وَزَيْدًا، زَيْدٌ مُشَارِكٌ لِلْمَتَكَلِّمِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، الَّذِي هُوَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي السَّيْرِ

الضَّمِيرُ الْهَاءُ فِي "مَعَهُ" رَاجِعٌ إِلَى "أَلِ" الْمَوْصُولَةِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ هَذَا مَفْعُولٌ وَهُوَ صِفَةٌ، وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلِ وَقَدْ يَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الشَّيْءُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، أَوْ الشَّيْءُ الَّذِي فُعِلَ لَهُ. وَقَدْ يَكُونُ الضَّمِيرُ لَا عَائِدَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ صَارَتْ لِقَلْبَةٍ لَا اسْتِعْمَالَ كَالْعَلَمِ، وَالضَّمِيرُ جُزْءٌ مِنْهُ كَمَا الدَّالُّ جُزْءٌ مِنْ زَيْدٍ.

^(١) فِي الْأَصْلِ: الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَ هُوَ الصَّوَابُ.

^(٢) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

^(٣) يُنْظَرُ: الدَّرَةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل ١٢٥.

^(٤) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ص ١١٥.

الشَّاهِدُ: "وَتَأْتِي" الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا حَقِيقَةً. وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْفِعْلُ.

^(٥) قَالَ الْوَشَّاءُ تَبَعًا لِلشَّنَوَانِيِّ فِي دُرَّتِهِ: "وَبِهِ قَالَ جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ"، وَالْمَقْصُودُ مِنْ لَفْظَةِ الْجَمْهُورِ: جُلَّتُهُمْ وَغَالِبِيَّتُهُمْ. وَفِي الْحَقِيقَةِ الْقَائِلُ بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَا تَقَدَّمَهُ مِنْ فَعْلٍ وَشَبِيهِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، بَيْنَمَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ. يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٩٧/١، وَالْإِنْصَافُ ص ٢٠٦، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٤٨٤/٣، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢١٢/٢، ٢١٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٣٤/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٥٣١/١، وَهَمْعُ الْهُوَامِ ٢٣٧/٣، ٢٣٨، ٢٣٩، وَالدَّرَةُ الشَّنَوَانِيَّةُ ل ١٢٥.

^(٦) فِي نَسْخَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، قَالَ ابْنُ أَجْرُومٍ: "الَّذِي يُذَكِّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ". لَعَلَّ السَّبَبَ وَرَاءَ صِيَاغَتِهَا بِحُلُوفَةٍ مَغَايِرَةٍ لِمَنْ الْأَجْرُومِيُّ قَرَّبَ الْحَدِيثَ عَنِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، قَالَ الْأَجْرُومِيُّ: "الْمَفْعُولُ مَنْ أَجْلَهُ... الَّذِي يُذَكِّرُ بَيَانًا...".

في وقتٍ واحدٍ، أي: وقعَ سيرُهُما جميعاً في وقتٍ واحدٍ. وذلك "نحو" الجيشِ مِنْ "قولك" أي: مقولك "جاءَ الأميرُ والجيشُ"، ف الجيشُ: منصوبٌ مذكورٌ؛ لبيانِ مَنْ صاحبُ الأميرِ في المعجى. تنبيهٌ: الجيشُ: هُوَ ما زادَ على ثمانمائةٍ^(١) إلى أربعةِ آلافٍ^(٢). والسَّرِيَّةُ: مِنْ مائةٍ إلى خمسمائةٍ. فَمَا زادَ إلى ثمانمائةٍ^(٣).

ونحو: الخَشْبَةُ مِنْ قولك: "استوى الماء والخشبة"^(٤): منصوبٌ مذكورٌ؛ لبيانِ مَنْ صاحَبَ الماءَ في الاستواء. ومعنى استوى الماء والخشبة: ارتفع الماءُ مَعَهَا، أي: صاحبها في ارتفاعه. أي: ارتفعَ حتَّى وصلَ إليها. ف استوى بمعنى ارتفع. والخشبة هَاهُنَا مقياسٌ يُعرفُ بِهِ الماءُ وقتَ زيادته. تنبيهٌ: نبّه بهذين المثالين على أَنَّ المنصوبَ بعدَ الواوِ قدَ يجوزُ عطفه على ما قبله كالجيشِ. وَقَدْ لا يجوزُ كالخشبة^(٥) لما تقدَّمَ مِنْ أَنَّ استوى بمعنى ارتفع. لا بمعنى استقام^(٦) بناءً على ما عليه ابنُ مالكٍ مِنْ أَنَّ واوَ المفعولِ مَعَهُ قدَ تقعَ قبلَ مالا يصحُّ عطفه^(٧). وقدَ يجوزُ العطفُ في المثالِ الثَّاني، ويُقال: استوى هَاهُنَا بمعنى تساوى. لا بمعنى ارتفع. ولا بمعنى استقام. والمعنى: تساوى الماء والخشبةُ في العلو. أي: وصلَ الماءُ إلى الخشبة، فليستَ الخشبةُ أرفعَ مِنَ الماءِ.

^(١) قال الفارسيُّ في التَّكملة تحقيقَ كاظمِ المرجان ص ٢٧٤: "ثبت الياء في ثمان في اللفظ والكتاب؛ لأنَّ الثَّنوين لا يلحقُ مع الإضافة. فتسقط الياء: لاجتماعها معه كما تسقط في هذا قاضٍ".

قال الحريريُّ في درة الغواص تحقيقَ عرفاتِ مطرجي ص ١٤٤: "ويقولون: عندي ثمان نسوة. وثمان عشرة جارية. وثمانمائة. فيحذفون الياء من ثمان في هذه المواطن الثلاثة، والصَّوابُ إثباتها فيها. فيقال: ثمان نسوة، وثمان عشرة جارية، وثمان مائة درهم؛ لأنَّ الياء في ثمان ياء المنقوص. وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب، كالياء في قاضٍ...".

^(٢) قال الكفويُّ في الكليات ص ٦٨٦: "الجيش: الجند أو السائرون لحرب أو غيرها. وهم من ألف إلى أربعة آلاف".

^(٣) في الأصل: الكلمة رسمها غريب. ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب.

قال الكفويُّ في المصدر السابق: "السَّرية: من خمسين إلى أربعمائة".

^(٤) في الأصل: فالخشبة.

^(٥) يُنظر: شرح المقيِّمة الأجرمئة ص ١٢٢.

^(٦) يُنظر: حاشية الحمصي ١٣٩/٢.

^(٧) يُنظر: شرح التَّسهيل ٢٤٧/٢.

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "وَأَمَّا خَيْرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، واسمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ"^(١).

"وَأَمَّا خَيْرُ كَانَ"، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٢)، وخَيْرُ إِحْدَى "أَخَوَاتِهَا"، أي: أَشْبَاهُهَا، "واسمُ إِنَّ" نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾^(٣)، واسمُ إِحْدَى "أَخَوَاتِهَا"، أي: نِظَائِرُهَا^(٤).

"فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمَا" أي: خَيْرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، واسمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا "فِي" أَبْوَابِ "الْمَرْفُوعَاتِ" اسْتَطْرَاجًا عَقِبَ بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَةِ ذِكْرِهَا هُنَا تَفْصِيلًا.

"وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ" أي: الْمَنْصُوبَةُ "فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ" أي: فِي الْمَرْفُوعَاتِ تَصْرِيحًا بِوَجْهِ الشَّبَهِ، فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَةِ ذِكْرِهَا هُنَا تَفْصِيلًا.

^(١) متن المقيِّمة ص ٢٢.

^(٢) سورة الفرقان، آية: ٥٤، خبر كان: ﴿قَدِيرًا﴾.

^(٣) سورة فاطر، آية: ٢٨، اسم إِنَّ: ﴿غَفُورٌ﴾.

^(٤) أشباه ونظائر كلمتان مترادفتان، بمعنى: أمثال، اللسان "شبه" و"نظر".

قال الشيخ رحمه الله:

باب مخفوضات الأسماء

"المخفوضات ثلاثة أنواع: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابِع للمخفوض"^(١).

ولما فرغ من الكلام على المنصوبات، طفق في المخفوضات-وهي خاتمة الكتاب، ختم الله لي ولكم بالإسلام- فقال: هذا "باب" بيان أقسام "مخفوضات الأسماء" بالإضافة مخفوضات إلى الأسماء: لبيان الواقع لا للاحتراز؛ لأنَّ المخفوض لا يكون إلا اسماً حقيقةً أو تأويلاً.

ويقال لها: المجرورات، وهي عبارة البصريين، والأولى عبارة الكوفيين، قاله ابن الخباز^(٢)، وغيره^(٣). [٥٦/ب]

وهي: ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمراد بعلم المضاف إليه: علامة كون الاسم مضافاً إليه من حيث هو مضاف إليه، أعني الجر سواء كان بالكسرة، أو الفتحة، أو الياء لفظاً أو تقديرًا.

"المخفوضات" أي: المتقدمة- وفيه ما تقدم من السُّؤال والجواب- جمع مخفوض؛ لأنه موصوف الاسم- وتقدم شرح هذا في المرفوعات- لامخفوضة^(٤)، لقوله: "ثلاثة أقسام"^(٥)؛ لما تقدم عن النووي، وفصله لما^(٦) تقدم.

والتقسيم المذكور هو المشهور، قسم "مخفوض بالحرف" وبدأ به؛ لأنه الأصل، ومراده بالأصل: أن يكون بعد الإفراد أكثر استعمالاً، أو أغلب، أو أرجح في نظر الواضع، أو نحو ذلك.

"و" قسم "مخفوض بالإضافة" وظاهر هذه العبارة أن الإضافة عاملة في المضاف إليه، وهو أحد الأقوال^(٧)، الثاني: أن العامل هو الحذف المقدّر، واختاره ابن الحاجب^(٨)، الثالث: أن العامل

^(١) متن المقدمة ص ٢٢.

^(٢) يُنظر: توجيه اللمع ص ٢٢٧، والغرة المخفية ص ٢٨.

^(٣) كالراعي يُنظر: المستقل بالمفهومية ص ٣٥٠، والمواهب الرّحمانيّة ل٣٤٢.

^(٤) قال البويطي في الدرر البهية ص ٣٠٧: "أو مخفوضة بمعنى: كلمة مخفوضة".

^(٥) في نسخة التي بين يدي، قال ابن أجروم: "أنواع".

^(٦) في الأصل: غير واضحة. استعنت على قراءتها بتعبير سابق.

^(٧) قال به الأخفش يُنظر: معجم البوامع ٤/٢٦٥.

^(٨) يُنظر: شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٥٠.

المضاف. واختاره ابنُ مالك^(١)، وغيره^(٢) ذكرها^(٣) أبو حيان^(٤) وغيره^(٥).

والأوّل: ضعيفٌ، وأجاب أستاذُ شيخ شيخنا: بأنَّ الباءَ في قوله: "بالإضافة" بمعنى (في) أو للسببية. فتكونُ الإضافةُ سببًا لجرِّ المضافِ إليه، ولا يلزمُ من كونها سببًا كونها عاملةً؛ إذ كونُ الشَّيءِ سببًا أعمُّ من كونه عاملاً، والأعمُّ لا يلزمُ صدقه بأخصٍّ معيّن. انتهى.

ويُجابُ أيضًا: بأنَّ "إضافة"^(٦) بمعنى مضافٍ من إطلاقِ اسمِ المصدرِ على المفعول^(٧).

"و"قسمٌ" تابعٌ للمخفوضِ"، وهذا زاده الأُفشنُّ والسَّهيليُّ^(٨). وهو رأي عند الجمهور^(٩). وقد اجتمعتُ في البسملَةِ^(١٠).

تنبيهٌ: كان ينبغي للشيخ أن لا يذكرَ الخفضَ بالتبعية، كما لم يذكرْ في بابِ المرفوعاتِ و المنصوباتِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ بها، أو يذكرَ الرَّفْعَ والنَّصْبَ بالتبعية، كما ذكرَ الجرَّ بها.

قال الشيخُ رحمه الله: "فأما المخفوضُ بالحرفِ، فهو: ما يُخَفَضُ بمن. وإلى، وعن، وعلى. وفي. ورُبَّ، والباءِ، والكافِ، واللامِ، وبحروفِ القَسَمِ، وهي: الواوُ، والباءُ، والتاءُ، وبواوِ رُبَّ، و بمُدْ، ومُنْدُ"^(١١).

^(١) يُنظر: شرح السَّهيلي لابن مالك ٢٢١/٣.

^(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤١٩/١، ٤٢٠: "واعلم أنَّ المضافَ إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا... وأما الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكل، وبعض. ومثل ذلك أيضًا الأسماء المختصة نحو: حمار، وجدار، ومال، وأفعل. نحو قولك: هذا أعمل الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلها، وذلك قولك: هذا مثل عبد الله، وهذا كلُّ مالك وبعض قومك، وهذا حمار زيد، وجدار أخيك، ومال عمرو. وهذا أشدُّ الناس".

^(٣) الضَّمير عائد على الأقوال.

^(٤) يُنظر: ارتشاف الضَّرْب ١٧٩٩/٤.

^(٥) كالرُّضِّي، والشَّنَوَانِي. يُنظر: شرح الرُّضِّي على كافِّية ابن الحاجب ٢٦٦/٢، والدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة ل ١٢٦.

^(٦) المقصود لفظ إضافة.

^(٧) يُنظر: الدُّرَّة الشَّنَوَانِيَّة ل ١٢٦، والمواهب الرَّحْمَانِيَّة ل ٣٠٤، وحاشية الشَّنَوَانِي على شرح مقدِّمة الإعراب ٦٨/١، ٦٩.

^(٨) يُنظر: شرح المقدِّمة الأُجْرُومِيَّة ص ١٢٣، وجمع الهوامع ١٥٣/٤.

قال ابن هشام في شذور الذهب ص ٣٣٣: "وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأنَّ التبعية ليست عندنا هي العاملة. وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل، وعامل محذوف في باب البدل، فرجع الجرُّ في باب التَّوابع إلى الجرِّ بالحرف، والجرُّ بالإضافة".

^(٩) يُنظر: جمع الهوامع ١٥٣/٤.

^(١٠) يُنظر: التَّيْبَان في إعراب القرآن ١٠/١، ١١.

^(١١) متن المقدِّمة ص ٢٣.

"فَأَمَّا الْمُخْفُوضُ بِالْحَرْفِ. فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ" - بكسر الميم - ولها عشرة معانٍ: ابتداء الغاية في الزَّمان باتفاق والمكان على الأصح^(١). نحو: ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢). ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٣). وللتبعيض^(٤). نحو: ﴿تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٥). ولبيان الجنس^(٦). نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٧). وزائدة. نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٨). وبمعنى البذل^(٩). [نحو] ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(١٠). وللظرفية. نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١١). وللتعليل^(١٢). نحو: ﴿مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ﴾^(١٣). وللاستعلاء. نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(١٤).

"وإلى" ولها ثمانية معانٍ. منها: انتهاء الغاية في الزَّمان والمكان. نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١٥). ونحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(١٦). والمصاحبة. نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾

^(١) الصَّوَاب: في المكان باتفاق، والزَّمان عند الكوفيين. والأخفش. والمبرد، وابن درستويه. وصححه ابن مالك. يُنظر: الإنصاف المسألة السادسة والخمسون ص ٣١٥. وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣. والمغني للبيبي ٣٣١/١. وشرح التصريح ٦٣٨/١

لعله سهو منه، والدليل أنه قال في باب الكلام: "من معانيها ابتداء الغاية في المكان باتفاق، والزَّمان على الصحيح...". يُنظر: ص ٣٤.

^(٢) سورة الإسراء، آية: ١. هنا ابتداء الغاية المكانية.

^(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٨. هنا ابتداء الغاية الزَّمانية.

^(٤) أثبت كون "من" تبعيضية الفارسي والجمهور. وصححه ابن عصفور. يُنظر: المقرب ١٩٨/١. والإيضاح ص ١٩٩. وشرح التصريح ٦٣٧/١.

^(٥) سورة آل عمران، آية: ٩٢.

جاء استشهاد هذه الآية مبتورا، والأولى أن يستشهد بها من قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.

^(٦) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين. وعلامتها: صحة وقوع الموصول في موضعها، وأنكر قوم معي "من" لبيان الجنس. وقالوا: هي في ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ للتبعيض. يُنظر: المغني للبيبي ٣٣٢/١. وشرح التصريح ٦٣٧/١.

^(٧) سورة الكهف، آية: ٣١.

^(٨) سورة قاطر، آية: ٣. أي: ماذا خلقوا في الأرض.

^(٩) أنكر قوم مجيئها للبذل. يُنظر: المغني للبيبي ٣٣٣/١.

^(١٠) زيادة يلتزم بها السياق.

^(١١) سورة التوبة، آية: ٣٨. أي: بدل منها.

^(١٢) سورة قاطر، آية: ٤٠. أي: ماذا خلقوا في الأرض.

^(١٣) عند جماعة يُنظر: شرح التصريح ٦٤٠/١.

^(١٤) سورة نوح، آية: ٢٥.

^(١٥) سورة الأنبياء، آية: ٧٧. أي: ونصرناه على القوم.

^(١٦) سورة البقرة، آية: ١٨٧. وتفيد هنا انتهاء الغاية الزَّمانية.

^(١٧) سورة الإسراء، آية: ١. وتفيد هنا انتهاء الغاية المكانية.

(١) والظَّرْفِيَّةُ، نحو: [الطَّوِيل]

[١/٥٧]

[٦٤]-ولا تتركوني إلى الوعيدِ فإنِّي/ إلى النَّاسِ مطليُّ به القارُّ أجربُ^(٢)

ولغير ذلك^(٣).

"وعن" ولها عشرة معانٍ، منها: المجاوزة^(٤)، نحو: سرتُ عن البلدِ، والبعديَّةُ، نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٥)، والبدلُ، نحو: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٦)، والاستعلاءُ، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٧)، وللتعليلِ، [نحو]^(٨): ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾^(٩).

"وعلى" كذلك منها: العلوُّ^(١٠)، كانَ حسيًّا، نحو: صعدتُ على السَّطْحِ، أو معنويًّا، نحو: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١١)، والمصاحبة^(١٢)، [نحو]^(١٣): ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(١٤)، والمجاوزة

(١) سورة النساء، آية: ٢. "إلى" هنا بمعنى مع.

(٢) قائله: النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي، ديوانه تحقيق عباس عبد الساتر ص ٧٣.

من شواهد: أمالي ابن الشجري ٢/٦٠٨، وضرائر الشعير ص ٢٣٥، والجنى الداني ص ٣٨٧، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٣، والدُّرُّ للوامع ٢/٣٢، واللسان "إلى"، وخزانة الأدب ٩/٤٦٥، ٤٦٦.

وهو بلا نسبة في: رصف المباني ص ١٦٩، وشرح الرُّضِيِّ على كافيّة ابن الحاجب ٦/١٥٢، وحاشية الصَّبَّان ٢/٣١٨، وفتح الهوامع ٤/١٥٤.

و"الفار": شيء أسود يُطلى به السُّفن والإبل، أو الزفت، القاموس "قير".

الشاهد: "إلى النَّاسِ"، جاءت (إلى) هنا بمعنى (في) الظَّرْفِيَّة.

ولصدره رواية أخرى:

فلا تُترَكِّي بالوعيدِ كأنِّي

(٣) من المعاني الأخرى لـ"إلى"، يُنظر: شرح التَّسْهِيل ٣/١٢، والجنى الداني ص ٣٨٥ وما بعده، والمغني اللبيب ١/٩٦.

(٤) المجاوزة هي: التَّعْدِي، وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى، يُنظر: الكتاب ٤/٢٢٦، والجمل للجرجاني ص ٢٦، والجنى الداني ص ٢٤٥، والمغني اللبيب ١/١٦٦، وشرح التَّصْرِيح ١/٦٥٢.

(٥) سورة الانشقاق، آية: ١٩، أي: حالة بعد حالة.

(٦) سورة البقرة من الآيتين: ٤٨، ١٢٣، أي: بدلا منها.

(٧) سورة محمد، آية: ٣٨، أي: على نفسه.

(٨) مستدرک في حاشية المخطوط.

(٩) سورة التوبة، آية: ١١٤.

(١٠) يقصد الاستعلاء، ولم يذكر أكثر البصريين غير هذا المعنى، يُنظر: الجنى الداني ص ٤٧٦.

(١١) سورة طه، آية: ٥.

(١٢) أثبت لـ"على" المصاحبة الكوفيون، ينظر: شرح التَّصْرِيح ١/٦٥١.

(١٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(١٤) سورة الرعد، آية: ٦، أي: مع ظلمهم.

، نحو^(١): [الوافر]

[٦٥]-*إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرِ^(٢)*

والتعليل، نحو: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾^(٣)، والظرفية^(٤)، نحو: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٥).
"وفي" كذلك أيضًا، منها: الظرفية^(٦) أي: حلول الشيء في غيره حقيقة أو مجازًا^(٧)، قال الجرجاني:
فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز، نحو: الدراهم في الكيس، والمجازية
إذا فقد الاحتواء، نحو: زيد في البرية، أو التحيز، نحو: في صدر فلان علم، أو فقداهما نحو: في نفسه
علم، سواء كانت الظرفية مكانية، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾، أو زمانية، نحو: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾^(٨).
والمصاحبة^(٩)، نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾^(١٠)، والسببية، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾^(١١)، والاستعلاء

^(١) عجزه:

* لَعَمْرُأَبِيكَ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا*

قائمه: التحيف العقيلي، وقيل: التحيف العامري، وقيل: تحيف العامري.

من شواهد: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق محمد عبد القادر أحمد ص ٤٨١، والمحتسب ٥٢/١، وأدب الكاتب لابن
قتيبة ص ٥٠٧، وأمالى ابن الشجري ٦١٠/٢، وضرائر الشعر ص ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ٤١٦/١، وشرح النصريح ٦٥١/١، والذرر
الواعم ٥٤/٢، وخزانة الأدب ١٣٢/١.

وبلا نسبة في: المحتسب ٣٤٨/١، والخصائص ص ٥١٢، ٥٦٣، والمقتضب ٣٢٠/٢، والافتضاب للسيد البطلوسي تحقيق مصطفى
المقا ٣٤١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، والجنى الداني ص ٤٧٧، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والمغني للبيبي ١٦٣/١، وهمع
الهوامع ١٨٦/٤، واللسان "رضي".

والشاهد: "رضيت علي" أي: عني، رضي تعدى بعن لا على.

^(٢) في الأصل: الكلمة غريبة في رسمها.

^(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٥، أي: لهدايته إياكم.

^(٤) أثبت الظرفية لـ "على" الكوفيون يُنظر: شرح النصريح ٦٥٠/١.

^(٥) سورة البقرة، آية: ١٠٢، أي: في ملك سليمان.

^(٦) يُطلق عليه سيبويه: الوعاء، قال في ٢٢٦/٤: "وأما ((في)) ففي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس. وهو في بطن أمه، وكذلك
هو في الغل: لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في القبة، وفي الدار وإن اتسعت في الكلام، فهي على هذا. وإنما
تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله "يُنظر أيضًا: المقتضب ١٣٩/٤، والإيضاح للفارسي ص ١٩٩.

^(٧) يُنظر: التعريفات ص ١٤٣.

^(٨) يُنظر قوله في مجيب البدا ص ٤٤٥.

ذكر القول نفسه ولم يسنده إلى الجرجاني في ص ٣٧.

^(٩) أثبت لـ "في" المصاحبة الكوفيون والقنبي يُنظر: شرح النصريح ٦٤٩/١.

^(١٠) سورة الأعراف، آية: ٣٨، أي: مع أمم.

^(١١) سورة النور، آية: ١٤، أي: بسبب إفاضتكم وخوضكم.

(١) نَحْوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٢)، والمقايسة^(٣)، نَحْوُ: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٤)، وبمعنى الباء^(٥): [الطويل]

[٦٦] - * بَصِيرُونَ^(٦) فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى^(٧) *

"وَرُبَّ" وفيها ثمانية أقوال:

[الأول]^(٨): التَّخْلِيلُ دائماً، وهو قول الأكثرين^(٩).

والثاني: التَّكْثِيرُ دائماً، وعليه صاحبُ العين وجماعة^(١٠).

الثالث: التَّخْلِيلُ غالباً، والتَّكْثِيرُ نادراً^(١١).

الرابع: عكسه، وجزمَ به ابنُ مالكٍ في التَّسْهِيلِ^(١٢)، واختاره صاحبُ المغني^(١٣).

الخامس: موضوعاً لهما مِنْ غيرِ غلبةٍ في أحدهما، نقله أبو حيان^(١٤) عَنْ بعضِ المتأخرين.

(١) أثبت الكوفيون والقنبي "في" الاستعلاء. ينظر: شرح التصريح ٦٤٩/١.

(٢) سورة طه، آية: ٧١. أي: على جذوع النخل.

(٣) المقايسة هي: الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق. ينظر: شرح التصريح ٦٤٩/١.

(٤) سورة التوبة، آية: ٣٨.

(٥) أثبت كون "في" بمعنى الباء الكوفيون والقنبي. ينظر: شرح التصريح ٦٥٠/١.

(٦) في الأصل: يصيرون.

(٧) صدره:

* ويركب يوم الروع منا فوارس *

قائله: زيد الخيل. ديوانه تحقيق أحمد مختار ص ٦٧.

من شواهد: أمالي ابن الشجري ٦٠٧/٢. وضرائر الشعر ص ٢٣٤. وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١. والدرر اللوامع ٢/٣. واللسان "فيا". وخزانة الأدب ٤٩٣/٩.

وبلا نسبة في: الجنى الداني ص ٢٥١. والمغني اللبيب ١٨٨/١. وأوضح المسالك ٣/٣٦. وحاشية الصبان ٢/٣٢٨. وجمع الهوامع ٤/١٩٣. وشرح التصريح ٦٥٠/١.

الشاهد: "في طعن الأباهر". أي: بطعن الأباهر. جاءت "في" بمعنى الباء.

(٨) زيادة يقيم بها السياق.

(٩) هو رأي الجمهور. ينظر: الجنى الداني ص ٤٣٩، ٤٤٠. والمغني اللبيب ١٥٤/١. وجمع الهوامع ٤/١٧٤.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ص ٤٤٠. وجمع الهوامع ٤/١٧٤.

(١١) قال السيوطي في الهمع ٤/١٧٥: "وهو المختار عندي وفقاً للفارابي أبي نصر وطائفة".

(١٢) ينظر: ص ٤٤.

(١٣) ينظر: ١/١٥٤.

(١٤) ينظر: جمع الهوامع ٤/١٧٥.

السادس: لم توضع لواحدٍ منهما، بل هي حرفٌ إثباتٌ لا تدلُّ على واحدٍ منهما. وإنما يفهم ذلك من خارج، واختاره أبو حيَّان^(١).

والسابع: التَّكثِيرُ في موضعِ المباهاةِ والافتخارِ، والتَّقليلُ فيما عداه، وهو قولُ الأَعلَمِ وابنِ السَّيِّدِ^(٢).

الثامن: المهمُّ العددُ يكونُ تَقْلِيلًا وتكثِيرًا، حكاهَا أبو حيَّان في شرح التَّسهيلِ^(٣).

"والباءُ" أي: مُسمَّاهَا، ولها خمسة عشر معنى، منها: الاستعانةُ، نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ^(٤)، والمصاحبةُ، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾^(٥)، والمجاوزةُ، نحو: ﴿فَسُئِلَ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٦)، والتَّبَعِيضُ، نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا﴾^(٧)، والإِلصاقُ، نحو: أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ، والتَّعْدِيَّةُ^(٨)، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٩)، والتَّعْوِيضُ، نحو: بَعْتُ هَذَا بِهَذَا^(١٠)، وَالظَّرْفِيَّةُ^(١١)، نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١٢)، والسَّبَبِيَّةُ^(١٣)، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾^(١٤)، والبدلُ^(١٥)، نحو: أَخَذْتُ الدَّرْهَمَ بِالْذِّينَارِ، والاستِعْلَاءُ^(١٦)، نحو: ﴿إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ﴾^(١٧)، وزائدةٌ، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(١٨).

^(١) يُنظَرُ: التُّكْتُ الحِسان ص ٢٩٤، وارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

^(٢) ينظر: همع الهوامع ١٧٥/٤.

^(٣) يُنظَرُ: المصدر السابق.

^(٤) قد يقال في مثل هذا أنه للإلصاق. يُنظَرُ: الجمل للجرجاني ص ٢٥، وشرح الجمل في التحول للجرجاني تحقيق خديجة باكستاني ص ١٦٤.

^(٥) سورة المائدة، آية: ٦١. أي: دخلوا مع الكفر.

^(٦) سورة الفرقان، آية: ٥٩. أي: عنه.

^(٧) سورة المطففين، آية: ٢٨، وسورة الإنسان، آية: ٦. أي: منها.

^(٨) تسمى أيضًا باء النُّقْل، وهي: المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدى الفعل القاصر. يُنظَرُ: شرح التصريح ٦٤٦/١.

^(٩) سورة البقرة، آية: ١٧.

^(١٠) يسمى بالمقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسناً أو معنى. يُنظَرُ: شرح التصريح ٦٤٦/١.

^(١١) أثبت كون الباء للتَّبَعِيضِ الأَصْمَعِي، والفارسي، والقتيبي، وابن مالك، وقيل: الكوفيون. يُنظَرُ: شرح التَّسهيل ١٥٢/٣-١٥٣، وشرح التصريح ٦٤٧/١.

^(١٢) سورة القمر، آية: ٣٤. أي: في سحر.

^(١٣) هي الداخلة على سبب الفعل. يُنظَرُ: شرح التصريح ٦٤٨/١.

^(١٤) سورة النساء، آية: ١٥٥، وسورة المائدة، آية: ١٣. أي: بسبب نقضهم.

^(١٥) هي التي يحسن في مكانها "بدل". ينظر: شرح التصريح ٦٤٨/١.

^(١٦) الذي أثبت كون الباء للاستِعْلَاءِ الأخفش يُنظَرُ: معاني القرآن، للأخفش ٢٢٤/١، وشرح التصريح ٦٤٨/١.

^(١٧) سورة آل عمران، آية: ٧٥.

^(١٨) سورة النساء، الأيتان: ١٦٦، ٧٩، وسورة الإسراء آية: ٩٦، وسورة الرعد آية: ٤٣، وسورة الفتح آية: ٢٨.

وفي سورة يونس آية: ٢٩ قال تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

"والكاف" أي: مُسمَّاهَا، ولها أربعة معانٍ: التَّشْبِيهُ^(١)، نَحْوُ: ﴿وَزَدَدًا كَالِدِهَانِ﴾^(٢)، والتَّعْلِيلُ^(٣)، نَحْوُ:

﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٤)، / والتَّوَكِيدُ، نَحْوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥)، والاستِعْلَاءُ^(٦)، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: وَقَدْ قِيلَ لَهُ -كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: كَخَيْرٍ^(٧).

"واللام" أي: مُسمَّاهَا، ولها واحد وعشرون معنى، مِنْهَا: الْمَلِكُ^(٨)، نَحْوُ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٩) وَمَا فِي الْأَرْضِ^(١٠)، والاختصاصُ، نَحْوُ: السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ، وَالتَّعْدِيَةُ^(١١)، نَحْوُ: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِبَكْرٍ!^(١٢)، والتَّعْلِيلُ، نَحْوُ: [الطَّوِيلُ]

[٦٧]-*وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِيَذْرَاكِ هِرَّةٌ^(١٣)*

^(١) قال المرادي في الجنى الداني ص ٨٤: "ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى".

^(٢) سورة الرُّحْمَن، آية: ٣٧.

^(٣) قد أثبتته قوم ونفاد الأكثرون. يُنظر: شرح التَّصْرِيح ٦٥٤/١.

^(٤) سورة البقرة، آية: ١٩٨، أي: لهدايتكم.

^(٥) سورة الشورى، آية: ١١.

^(٦) زاده ابن مالك، وقيل: مذهب الكوفيين والأخفش. يُنظر: شرح التَّسْهِيل ١٧٠/٣، والجنى الداني ص ٨٤، وشرح ابن عقيل ٢٨/٢، ومغني اللبيب ١٩٦/١، وجمع الهوامع ١٩٥/٤.

قال المالك في رصف المباني ص ٢٧٦: "فلا يعول على ذلك: لشذوذه".

^(٧) القول للعجاج حكاه الفراء. يُنظر: معاني القرآن، للفراء ٤٦٦/١، وسرُّ صناعة الإعراب ص ٣٢٠، والجنى الداني ص ٨٤، ورصف المباني ص ٢٧٦، ومغني اللبيب ١٩٦/١، وشرح التَّسْهِيل لابن مالك ١٧٠/٣، وارتشاف الضَّرْب ١٧١٢/٤، وجمع الهوامع ١٩٥/٤.

^(٨) قال سيبويه في الكتاب ٢١٧/٤: "ولام الإضافة. ومعناه: الملك واستحقاق الشَّيْء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى هو عبدك".

^(٩) في الأصل: سموت.

^(١٠) سورة البقرة، آية: ٢٨٤، وسورة الحديد، آية: ١، وسورة الحشر، آية: ١، وسورة الجمعة، آية: ١، وسورة الصف، آية: ١.

^(١١) ذكره ابن مالك. يُنظر: الجنى الداني ص ٩٨، وشرح الكافية الشَّافِيَّة ٨٠٢/٢، وشرح التَّسْهِيل ١٤٤/٣، وشرح ابن عقيل ٢٢/٢.

^(١٢) اللام للتعدية غير متفق عليه بين النحاة: فالبصريون يثبتونه، والكوفيون ينفونه، وإنَّ اللام ليست للتعدية. وإنَّما هي مقوية للعامل: لما ضعف باستعماله في التعجب. يُنظر: شرح التَّصْرِيح ٦٤٢/١.

^(١٣) عجزه:

كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْمُطَرِّ

قائله أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد المُكْرِي تحقيق عبد الستار فراج ٩٥٧/٢.

من شواهد: الإنصاف المسألة الثالثة والثلاثون ص ٢١٢.

وهو بلا نسبة في: أمالي القالي تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي ١٤٩/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّة ٨٠٣/٢، ورصف المباني ص ٤٨٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧، واللَّحْمَةُ الْبَدْرِيَّة ٢٠٦/٢، والفواكه الجنيَّة ص ٢٧٨.

ووجدته في ديوان مجنون ليلى. يُنظر: ديوانه، تحقيق عبد الستار فراج ص ١٠٢، وحاشية مسالك الأبصار في ممالك الأمصار السِّفَر الثَّانِي عَشَرَ ص ٧٤.

والزائدة، نحو: [الكامل]

[٦٨]-*مُلْكًا، أَجَارِ لِسُلَيْمٍ، وَمُعَاهِدٍ^(١)*

وتقوية العامل، نحو: ﴿فَعَالَ كَمَا يُرِيدُ﴾^(٢)، والتعجب، نحو: لله درّه فارسًا!^(٣)، وانتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٤)، والقسم، نحو: لله لا يؤخر الأجل^(٥)، والصيرورة^(٦)، وهي: المسماة بالعاقبة وبالمآل، نحو: [الوافر]

[٦٩]-*لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٧)*

والبعدية، نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٨)، والاستعلاء^(٩)، نحو: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(١٠).

=والشاهد: "لذكرك هزة"، أي: لأجل ذكرك.

^(١) صدره:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبَثْرِبَ

قائله ابن ميادة، شعر ابن ميادة، تحقيق حنا حداد، ص ١١٢.

من شواهد: شرح التصريح ٦٤٣/١، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢، والدرر اللوامع ٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣.

وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٢٧/٣، والمغني ٢٣٢/١، والجني الداني ص ١٠٧، وحاشية الصبان ٣٢١/٢، وجمع الهوامع ٢٠٥/٤. وضياء السالك ٢٧٦/٢، والنحو الوافي ٤٧٣/٢.

الشاهد: "أجار لمسلم"، اللام زائدة يمكن الاستغناء عنها، فتقول: أجار مسلماً.

^(٢) سورة هود التثنية، آية: ١٠٧، وسورة البروج، آية: ١٦.

^(٣) "لله" جاءت اللام للتعجب بـ.

^(٤) سورة فاطر، آية: ١٣، أي: كلُّ يجري إلى أجل مسّى.

^(٥) أي: تالله؛ لأنَّ القسم يختصُّ بالجلالة؛ لأنَّها خلف عن التَّاء، يُنظر: شرح التصريح ٦٤٥/١.

^(٦) ذكر هذا المعنى الكوفيون والأخفش، وكذلك قوم من المتأخرين، كابن مالك، يُنظر: الجني الداني ص ١٢١، وشرح التسهيل ١٤٤/٣، يُنظر: شرح التصريح ٦٤٥/١.

^(٧) عجزه:

فَكُنْكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ

قائله: علي بن أبي طالب ديوانه ٢٣، ووجدته في ديوان أبي العتاهية ص ٤٦.

من شواهد: الدرر اللوامع ٧٥/٢، وخزانة الأدب ٥٣١/٩.

وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٢٩/٣، والجني الداني ص ٩٨، وشرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب ٣٠/٦، وشرح التصريح ٦٤٥/١، وجمع الهوامع ٢٠٢/٤.

والشاهد: "لدوا للموت، وللخراب" اللام هنا للعاقبة، عاقبة الولادة الموت، وعاقبة البناء الخراب.

^(٨) سورة الإسراء، آية: ٧٨، أي: أقم الصلاة بعد دلوك الشمس، وجعلها بعضهم للتعليل، يُنظر: شرح التصريح ٦٤٥/١.

^(٩) اللام التي للاستعلاء تكون إمّا حقيقة، نحو: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾، أي: عليها، ومجازاً، نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾، أي: عليها، يُنظر: شرح التصريح، ٦٤٥/١.

^(١٠) سورة الإسراء الآيتان: ١٠٧، ١٠٩، وفي الآية الأخيرة: ﴿يَخْرُونَ﴾ بالواو، أي: يخرون على الأذقان.

[تنبيه: ذكر بعض المحققين أن اللام جاءت فعلاً في قولك: ل زيدا، و(من) كذلك إذا كان أمراً من مَن يمين^(١)، و(إلى)^(٢) [اسماً]^(٣) بمعنى النعمة، و(في) فعل أمر من وَفَى يَفِي، واسماً من الأسماء الستة. انتهى]^(٤).

وما يخفض "بحروف القسم" أي: اليمين. ولاختصاص القسم بأحكام^(٥) وفروع أعاد الباء في حروفه. "وهي" أي: حروف القسم المشهورة، أي: مجموعها ثلاثة - فالخبر مجموع الواو، والباء، والتاء، فلا يشكل الحمل؛ لأن الخبر متعدد صوراً لا حقيقة، ووجهه اعتبار تقدم العطف على رابط الخبر بالمبتدأ "الواو" - أي: مُسمَّاهَا، وبدأ بها، لكثرة استعمالها - نحو: ﴿وَالطُّورُ﴾^(٦). "والباء" - الموحدة - أي: مُسمَّاهَا، وهي أصل حروف القسم^(٧)، نحو: بالله، "والتاء" - المثناة من فوق - أي: مُسمَّاهَا، نحو: تالله.

وما يخفض "بواو رب" أي: مُسمَّاهَا، نحو: [الطويل]

[٧٠] - *وليل كموج البحر.....*^(٨)

وما ذكره من أن الجرَّ بواو ربَّ قاله المبرد والكوفيون^(٩)، والصحيح أن الجرَّ بـ (رُبَّ) مقدَّرة، وهو

^(١) مان يمين: كذب. فهو مائنٌ، وميُونٌ، ومَيَّانٌ، ومان الأرض: شقها للزراعة ينظر: القاموس المحيط "مين".

^(٢) إلى: الألاء: النعم. واحدها: إلي، وألَو، وألَى، وألَى، وإلى يُنظر: القاموس المحيط "إلى".

^(٣) في الأصل مطموسة، ولعل ما أثبت هو الصواب.

^(٤) مستدرِك في حاشية المخطوط.

يُنظر: مجيب النِّدا ص ٤٥٥، وجمع الهوامع ٢٢١/٤.

^(٥) في الأصل غير واضحة، استعنت على قراءتها بالسياق.

^(٦) سورة الطور، آية: ١.

^(٧) يُنظر: الإيضاح ص ٨٢، والجمال، للجرجاني ص ٢٦، وشرح الجمل للجرجاني ص ١٧٥.

^(٨) البيت:

وليل كموج البحر أرزنى سدولةً علي بأنواع الهموم ليبتلي

فأثله: امرؤ القيس. ديوانه تحقيق أنور عليان ٢٣٩/١. رواية الديوان: ليل كموج البحر ملق سدوله.

من شواهد: شرح التسهيل ٧١٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، وشرح العمدة ص ٢٧٢، وشرح التصريح ٦٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، والتلحوا المصنف ص ٥٤١.

وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناظم ص ٢٧٠، ومغني اللبيب ٢٥/٢، وأوضح المسالك ٦٧/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٦، والفواكه الجنية ص ٣٠٤، وشرح الكفراوي على متن الأخرومية ص ١٧٨، وضيء السالك ٣٠٢/٢.

الشاهد: "وليل" جر بواو رب المحذوفة، وهذا مذهب المبرد والكوفيين. ومذهب البصريين أن "وليل" جر بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو. وفي الديوان رواية أخرى:

وليل كموج البحر ملق سدولةً علي بأنواع الهموم ليبتلي

^(٩) يُنظر: المقتضب ٣٤٨/٢، والجنى الداني ص ١٥٤، وارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤، ومغني اللبيب ٢٥/٢.

مذهب البصريين^(١)، أي: وربَّ ليلٍ.

"وبمذ ومنذ" وهي^(٢) بسيطة^(٣)، وقيل: مركبةٌ وعليه الكوفيون، ثمَّ اختلفوا فقال الفراء: أصلها (مِنْ) حرفُ الابتداءِ وذو الطائِيَّةِ بمعنى الذي^(٤)، وقيل: مِنْ إذ^(٥)، حُذِفَتِ الهمزةُ، فالتقى ساكنانِ النُّونُ والذَّالُ، فَحُرِّكَتِ الذَّالُ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ؛ لِأَنَّهَا ضَمَّتْ معنى شيئين (مِنْ) و(إِلَى)، إذ قولك: ما لقيته مُذْ يومان، معناه: مُنْذُ أَوَّلِ هذا الوقتِ إلى آخره، فقامتْ مقامَهما؛ فَقَوِيَتْ، ثُمَّ ضُمَّتْ الميمُ اتباعاً لحركةِ الذَّالِ.

"ومُنْذُ" أصله: مُنْذُ، وهي محذوفةٌ مِنْهَا عندَ الجمهورِ^(٦).

ولا يجزُّ بهما إلا الظَّاهرُ، وهو الزَّمَنُ المعينُ غيرُ المستقبلِ ماضياً كانَ. وهما فيه لابتداءِ الغايةِ. نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الخميسِ، ومنذُ يومِ الجمعةِ، أو حاضراً، وهما فيه للظرفِيَّةِ. نحو: ما رأيته مُذْ يومٍ ومنذُ يومٍ^(٧).

قال في الجامع: "ولك رفعُ تالِيهما خيراً عنهما. فمعناهما: لابتداءِ، أو الأمد، ويَرِدَانِ ظرفين مضافين للفعليَّةِ بكثرةِ والاسميَّةِ بقلَّةِ"^(٨).

والأولى: ثنائيَّةٌ، والثانيَّةُ: ثلاثيَّةٌ.

^(١) يُنظر: المقتضب ٣٤٨/٢، والجنى الدَّاني ص ١٥٤، وارتشاف الضَّرْبِ ١٧٤٦/٤، والمغني اللبيب ٢٥/٢.

وهو مختار ابن مالك في خلاصته. قال ابن مالك ص ٢٦:

وَحَذِيفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلِّ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

^(٢) لم يقل: هما؛ لأنَّه يرى أنَّ مَذْ أصلها "منذ".

^(٣) منذُ بسيطةٌ عند البصريين يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٥٠١.

^(٤) يُنظرُ قوله في شرح الرُّضِّي على كافِّيَّة ابن الحاجب ١٥٢/٤، والجنى الدَّاني ص ٥٠١، وارتشاف الضَّرْبِ ١٤١٥/٣، وشمسُ البهائم ٢٢١/٣.

^(٥) يُنظر: الجنى الدَّاني ص ٥٠١.

^(٦) يُنظر: المصدر السابق ص ٣٠٤، ووصف المباني ص ٣٨٧، ومغني اللبيب ٣٤٨/١.

قال المرادي في المصدر السابق ص ٣٠٥: "وذهب ابن ملكون إلى أنَّ مَذْ ليست محذوفة من منذ؛ لأنَّ الحذف والتَّصْغِيرَ لا يكونان في الحروف".

وقال المالقي: الصَّحِيح أَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا فَهُوَ مُقْتَطَعٌ مِنْ "مَنْذُ"، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَرْفًا فَهُوَ لَفْظٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ. يُنظر: المصدر السابق ص ٣٨٧.

^(٧) في الأصل: ما رأيته مَذْ يوماً ومنذُ يوماً.

^(٨) الجامع الصغيرُ في التَّحْوِيلِ لابن هشام ص ١٣٦.

قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: "وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فنَحْوُ قَوْلِكَ: غَلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غَلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ"^(١).

"وَأَمَّا مَا يَخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ" - وَهِيَ لُغَةٌ: الْإِسْنَادُ وَالْإِمَالَةُ، وَمِنْهُ: أَضْفَتْ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ، / أَي: أَي: أَمَلْتُهُ إِلَيْهِ، وَتَقُولُ: ضَافْتُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ، أَي: مَالَتْ^(٢). وَاصْطِلَاحًا: نِسْبَةُ تَقْيِيدِيَّةٌ مِنْ أَسْمَيْنِ يَقْتَضِي انْجِرَارَ ثَانِيهِمَا^(٣).

- "فَنَحْوُ" زَيْدٍ مِنْ نَحْوِ "قَوْلِكَ: غَلَامُ زَيْدٍ" وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ.

"وَهُوَ" أَي: الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ صَادِقٌ "عَلَى قَسْمَيْنِ"، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ قِسْمًا ثَالثًا تَبَعًا لَطَائِفَةٍ، وَهُوَ مَا يُقَدَّرُ بِـ "فِي" الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٤)، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾^(٥) أَي: مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ، وَ﴿تَرِيصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾^(٦)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَضَابِطُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ.

"مَا" أَي: قِسْمٌ "يُقَدَّرُ بِاللَّامِ" الدَّالَّةِ عَلَى الْمَلِكِ، نَحْوُ: غَلَامُ بَكْرٍ، وَالْإِخْتِصَاصِ، نَحْوُ: سِرْجُ الدَّابَّةِ، وَمَا "أَي: وَقِسْمٌ "يُقَدَّرُ بِمِنْ" الدَّالَّةِ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ.

"فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ" قَدَّمَهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، "نَحْوُ": زَيْدٍ، مِنْ "قَوْلِكَ"^(٧)، أَي: مَقُولِكَ الَّذِي هُوَ: "غَلَامُ زَيْدٍ"، تَقْدِيرُهُ: غَلَامٌ لَزَيْدٍ، فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ. وَضَابِطُهَا: أَنْ لَا يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ وَلَا جِنْسًا لَهُ.

^(١) متن المقدمة ص ٢٣.

^(٢) التَّهْدِيبُ "ضَيْفٌ"، وَاللِّسَانُ "ضَيْفٌ".

^(٣) يُنْظَرُ: مُعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ لِلْبَيْدِيِّ ص ١٣٦، وَشَرَحَ حُدُودَ النَّحْوِ لِلأَبْذِيِّ لابن قَاسِمٍ الْمَالِكِيُّ تَحْقِيقُ خَالِدٍ فَهْمِي ص ١٠٩.

^(٤) وَزَادَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ كَذَلِكَ، وَنَقَلَ السَّبُوطِيُّ عَنِ الْجَرَجَانِيِّ يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٢١/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٩٠٢/٢، وَشَرْحُ الْعَمْدَةِ ص ٤٨١، وَشَرْحُ الْوَاقِيَةِ نِظْمُ الْكَافِيَةِ ص ٢٧٤، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٢٦٨/٢، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٦٧/٤.

وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ قِسْمًا رَابِعًا: الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى عِنْدَ، هَذِهِ نَاقَةٌ رَقُودٌ الْحَلَبِ، مَعْنَاهُ: رَقُودٌ عِنْدَ الْحَلَبِ. يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٨٠، / وَالْمَاعِدُ ٣٣٠/٢.

^(٥) سُورَةُ سَبَأٍ، آيَةُ: ٣٣.

^(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٢٦.

^(٧) خَلَّتْ مِنْهُ النُّسخَةُ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، وَنَسَخَ شَرَّاحَ الْأَجْرُومِيَّةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا.

"والذي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نحو": خَزْ، وساج، وحديدٌ مِنْ نحو قولك: "ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٌ، وخاتمٌ حديدٌ". أي: ثوبٌ مِنْ خَزٍّ، وبابٌ مِنْ ساجٍ، وخاتمٌ مِنْ حديدٍ. وضابطُها: أن يكونَ المضافُ إليه جنسًا للمضافِ، والمضافُ نوعُهُ، والخَزُّ نوعٌ مِنَ الحَرِيرِ، والسَّاجُ نوعٌ مِنَ الخَشَبِ.

وفي الخاتمِ لغاتٌ ^(١)، خاتمٌ بفتحِ التَّاءِ وكسرِها، وبهَمَّا قُرِئَ في السَّبْعِ ^(٢)، وخِتَامٌ، وخَيْتَامٌ ^(٣).

وللهِ دَرٌّ المصنَّفِ! حيثُ أتى بلفظةٍ تُشعرُ بختمِ كتابه، وهي: الخاتمُ ^(٤)، وَهَذَا آخِرُ الكلامِ.

والحمدُ لله على التَّمامِ، وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ الكرامِ الأعلامِ صلاةً وسلامًا دائمين إلى يومِ البعثِ والقيامِ. وَأَنْ يَكْفِينَا شَرَّ الحاسدينِ، ولا يَفْضَحْنَا يومَ الدِّينِ.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، بتاريخِ خامسِ يومٍ مِنْ أَشْرَفِ الرِّبْعَيْنِ الذي وُلِدَ فيه سَيِّدُ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ. وَهُوَ الخَمِيسُ عِنْدَ أَذَانِ الظُّهْرِ الأوَّلِ عامَ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ وَأَلْفٍ مِنَ الهِجْرَةِ النَبَوِيَّةِ على صاحبِهَا أَفْضَلُ صَلَاةٍ وَأَزْكَى تَحِيَّةٍ.

^(١) اللسان "ختم".

^(٢) قال تعالى: ﴿وَحَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [سورة الأحزاب، آية: ٤٠]. يُنْتَظَرُ: الحجة للقراء السبعة ٤٧٦/٥-٤٧٧، وأعراب القرآن للنحاس ٣/

٣١٧، والحجة في القراءات السبع ص ٢٩٠، والنَّشْرُ في القراءات العشر ٢/٣٤٨.

^(٣) اللغات هي: خاتم، وخاتم، خِتَام، خَيْتَام.

^(٤) قال البويطي في [الدُّرَرُ المِهْمَةُ ص ٣٠٧]: "وختم المصنف كتابه بهذا الباب إشارة إلى أنَّه ينبغي للعاقل الاتصاف بالخفض والتواضع: لأنَّ مَنْ خَفَضَ جانبَهُ لله ارتفع. كما في الحديث الشريف: ((مَنْ تَوَاضَعَ لله رَفَعَهُ))."



الغاية

الخاتمة:

الحمد لله أولاً وآخرًا والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّدٍ ﷺ.....وبعد:

إنَّ تحقيق المخطوطات لهو شرفٌ كبيرٌ ينالُه المحقق، إذ بيده وبأمانته العلميَّة يُظهرُ أعمالًا جليلةً إلى النُّورِ يستفيدُ مِنْهَا المتعلمون.

وبالإضافة إلى هذا الشَّرفِ، فإنَّ تحقيق المخطوطات يرفعُ الحصيَّةَ العلميَّةَ للمحقق، ويكشفُ له آفاقًا جديدةً، وعلومًا متعددةً.

فالمحققُ من خلالِ تحقيقه للمخطوطات يُقدِّمُ فائدةً لنفسه، وخدمةً جليلةً لغيره.

وبعدَ تحقيق ودراسة كتاب "المنح الرِّبانيَّة في حلِّ جواهرِ الأُجروميَّة" خرجت الباحثة منه ببعض النتائج:

* الشَّرْحُ مَا هُوَ إِلَّا صورةٌ للوضعِ العلميِّ والثَّقافيِّ في القرنِ الحاديِّ عشرِ الهجريِّ/السَّابعِ عشرِ الميلاديِّ.

* مزجَ شرحُ الوشَّاء للأُجروميَّة بينَ اللغةِ والمنطقِ، والأصولِ واللغةِ.

* الوشَّاء لم يكن متعصبًا لمدرسةٍ نحويَّةٍ معيَّنة.

* الوشَّاء أشعريُّ المعتقدِ، مالكيُّ المذهبِ.

* الوشَّاء يتمتعُ بمكانةٍ علميَّةٍ وثقافيَّةٍ متنوِّعةٍ.

* الوشَّاء من المتشددِّين بالاستشهادِ بالحديثِ.

* كشفَ هذا البحثُ عن شخصيَّةِ أستاذِ شيخِ شيخه عيسى الصَّفوي (ت ٩٥٣هـ)، وشخصيَّةِ شيخِ

شيخه الشَّهابِ أحمدَ العباديِّ (ت ٩٩٤هـ)، وشخصيَّةِ شيخه أبي بكرِ الشَّنواني (ت ١٠١٩هـ).

* انتقلَ الوشَّاء في فترةٍ من الفتراتِ إلى مصرَ، وتلمذَ على يدِ شيخه أبي بكرِ الشَّنواني (ت ١٠١٩هـ) الذي أُعتبرَ سيبويه زمانه.

* يتبعُ في بعض آرائه واختياراته مذاهبَ غيرَ مشهورةٍ عندَ العلماءِ ك:

أ. المخارجُ خمسةٌ عشرَ مخرجًا.

ب. كلمةُ "سيبويه" مركَّبٌ صوتيٌّ.

ج. تعربُ كلمةُ "غير" على الحاليَّة في بابِ الاستثناءِ.

وختامًا: أسأله تعالى أن يتقبل هذا العمل، ويتجاوز عن الخلل، ويغفر لي الزلل، وصلى الله وسلم
على خير البشر.



الفارس الحامى

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

الآية	رقمها	الصفحة	السورة
﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	٢٧٧	البقرة
﴿ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	٤٨	٢٧٤	البقرة
﴿ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمَانَ ﴾	١٠٢	٢٧٥	البقرة
﴿ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾	١٤٣	١٥٩	البقرة
﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	١٤٧	البقرة
﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾	١٨٥	٢٧٥	البقرة
﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾	١٨٧	٢٧٣	البقرة
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ ﴾	١٩٧	١٢٢	البقرة
﴿ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾	١٩٨	٢٧٨	البقرة
﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	١٩٩	١٣١	البقرة
﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾	٢١٠	١٤١	البقرة
﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾	٢١٤	١١٥	البقرة
﴿ تَرُبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾	٢٢٦	١٨٢	البقرة
﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾	٢٥٥	٧٥	البقرة
﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾	٢٨٤	٢٧٨	البقرة
﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾	٢٨٦	١٢٢	البقرة
﴿ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِنطَارٍ ﴾	٢٥	٢٧٧	آل عمران
﴿ لَتُبْلَوْنَ ﴾	٨٥	٧١	آل عمران

آل عمران	﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾	٨٥	٧١
آل عمران	﴿تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	٩٢	٢٧٣
آل عمران	﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٢٠٧
آل عمران	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	١١٧
آل عمران	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾	١٥٩	٢٥٢
النساء	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٢٧٤
النساء	﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾	١٦٦-١٧٩	٢٧٧
النساء	﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾	٧١	٨٩
النساء	﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	٧٣	١١٦
النساء	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	١٢٥
النساء	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	٢٧٧-٢٣٥
النساء	﴿فَعَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾	٨٦	٩٠
النساء	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣	١٢٢
النساء	﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥	٢٦٧
النساء	﴿تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾	١٢٧	٢٢٩
النساء	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨	١١٣
المائدة	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾	٨	١٥٩
المائدة	﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	٨	١٧٦
المائدة	﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾	١٣	٢٧٧
المائدة	﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾	١٩	٣٦
المائدة	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾	٤٨	٣٦

٢٧٧	٦١	﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ ﴾	المائدة
١٨٥	٩٧	﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾	المائدة
٢١٥	١٠٥	﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾	المائدة
١٩٦	٢٧	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا ﴾	الأنعام
٣٦	٦٠	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾	الأنعام
٢٣٠	١٢٤	﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾	الأنعام
١٢٣	١٣٢	﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	الأعراف
١٨٧	٤	﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾	الأعراف
١٨٨	١١	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾	الأعراف
٢٧٥	٣٨	﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾	الأعراف
١٤٤	١٤٩	﴿ وَلَمَّا سَقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾	الأعراف
١٢٢	١٩	﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾	الأنفال
١١٣	٣٣	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	الأنفال
٢٧٣	٣٨	﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾	التوبة
٢٧٦	٣٨	﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	التوبة
١٩٠	١٠٦	﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾	التوبة
٢٧٣	١٠٨	﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	التوبة
٢٧٤	١١٤	﴿ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾	التوبة
٢٧٩	١٠٧	﴿ فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ ﴾	هود

يوسف ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣	٢١٢
يوسف ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	١١٤
الرعد ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾	٦	٢٧٤
الرعد ﴿ مِنْ وَالٍ ﴾	١١	٧١
إبراهيم ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾	١٦	١٨٥
الحجر ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٣٩	٢٠٠
النحل ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ ﴾	١	٩
النحل ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾	٥٨	١٥٧
النحل ﴿ وَلَا تَنْفُضُوا الْاَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	٩١	١٩٧
النحل ﴿ يَمْثِلِ مَا عُوِذْتُمْ بِهِ ﴾	١٢٦	١٤٠
الإسراء ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	١	٢٧٣
الإسراء ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾	١	٢٧٣
الإسراء ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾	٧٨	٢٧٩
الإسراء ﴿ يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾	١٠٩	٢٧٩
الإسراء ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	١١٠	١٢٤
الكهف ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	١٩	١٨٩
الكهف ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾	٢٩	٧٧
الكهف ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾	٣١	٢٧٣
الكهف ﴿ وَحَسُنْتَ مُرْتَفَقًا ﴾	٣١	٧٧
الكهف ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	٨٦	١٩٠
مريم ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾	٤	١٢٠
مريم ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾	٦٤	٩٩

مريم ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾	٦٥	٥
طه ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	٥	٢٧٤
طه ﴿وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾	٧١	٢٧٦
طه ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾	٨١	١١٥
طه ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَنْهُ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ / ﴿لَنْ نَّبْرَحَ﴾	٩١	١٠٨. ١١٤. ٧٤
الأنبياء ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾	٥	١٩٢
الأنبياء ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾	٧٧	٢٧٣
الحج ﴿لَكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ﴾	٥	٧٤
الحج ﴿فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ﴾	٤٦	١١٦
الحج ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	١٥٩
الحج ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾	٧٣	١٠٨
المؤمنون ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٢٥٢
المؤمنون ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾	٩٩	١٠٢
النور ﴿لِمَسْكُمُ فِي مَا أَقْضَيْتُمْ﴾	١٤	٢٧٥
النور ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾	٥٣	٤٠
الفرقان ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾	٧	١١٦
الفرقان ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾	٢٣	١٦٧
الفرقان ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ / ﴿كَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾	٥٤	٢٧٠- ٢١٢- ١٥٧- ١٣١
الفرقان ﴿فَسُئِلَ بِهِ خَيْرًا﴾	٥٩	٢٧٧
الشعراء ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	١١٨	٢٣١
النمل ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾	١٦	٢١٥
النمل ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾	١٨	٤٦
النمل ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾	٤٠	٢٣٠

١٩٢	٦٦	النمل ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴾
٢٣٥	٢١	القصص ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾
١٣٣	٥١	العنكبوت ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾
٢٧٥	٣	الروم ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾
٢٧٥	٤	الروم ﴿ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾
٣١	٤	الروم ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾
١٦٠	٤٧	الروم ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٦	٧	الأحزاب ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾
٧١	٣١	الأحزاب ﴿ وَمَنْ يَفْتَنُ ﴾
١٨٩	٢٤	سبأ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
٢٨٢	٣٣	سبأ ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾
١٦١	٤٠	سبأ ﴿ أَهْوَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾
٢٧٣	٣	فاطر ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾
٢٧٩	١٣	فاطر ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾
٢٧٠	٢٨	فاطر ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾
١١٧	٣٦	فاطر ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾
٢٧٣	٤٠	فاطر ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾
٢٣٨	٥٩	يس ﴿ وَامْتَارُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾
٤٠	١	الصافات ﴿ وَالصَّافَّاتِ ﴾
٤١	٨٢	ص ﴿ فَبِعِزَّتِكَ ﴾
١١٣	١٢	الزمر ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾
٢٧٨	١١	الشورى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾

٢٠٤	٥٢-٥٣	الشورى ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾
١٩٤	٧٦	الزُحُف ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾
١٥٦	٧٦	الزُحُف ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾
١٢١	٧٧	الزُحُف ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾
٢٣٤	٢	محمّد ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾
٢٣١	٣٥	محمّد ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾
٢٧٤	٣٨	محمّد ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾
٣٦	١٨	الفتح ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٢٣٦	١٢	الحجرات ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾
١٤٠	١٠	الذاريات ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾
٧٣	٥٨	الذاريات ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾
٢٨٠	١	الطور ﴿وَالطُّورِ﴾
٢٣٠	١٣-١٤-١٥	النجم ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾
٩	٣٢	النجم ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾
٢٤٠	١٢	القمر ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾
٢٧٧	٣٤	القمر ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾
٢٧٨	٣٧	الرحمن ﴿وَرَدَّةٌ كَالِدِهَانِ﴾
١١٢	٢٣	الحديد ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾
٢١٢	٢	المجادلة ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾
١٩٠	٦	المنافقون ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾

١٢١	٧	الطلاق ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾
٢٣٠	١١	التَّحْرِيمِ ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾
٢٣٨	٨	الملك ﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ مِنَ الْغَيْظِ﴾
٢٠٣	٣٢	القلم ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾
١٤٤	١٣	الحاقة ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾
٢٧٣	٢٣	نوح ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾
١٦٤	١٢	المزمل ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾
٢١٢	٢٠	المزمل ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
١٢٠	١	الإنسان ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾
١٩٠	٣	الإنسان ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾
٢٣٠	٧	الإنسان ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾
٢٠٤	٣٢-٣١	النَّبَأِ ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾
١٦٤	٢٦	الزُّرْعَاتِ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾
١١٩	٢٣	عبس ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾
٢٧٧	٢٨	المطففين ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾
٢٧٤	١٩	الانشقاق ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾
٢٧٩	١٦	البروج ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾
١٨٨	٥-٤	الأعلى ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾
٤٠	١	الفجر ﴿وَالْفَجْرِ﴾
١٤٠	١٩	الليل ﴿مِنْ نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ﴾
١٢١	١	الشرح ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾

الشرح ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	٥	٢٣١
العلق ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾	١٥	٣٠
العلق ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ ﴾	١٥-١٦	٢٠٤
القدر ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	١٤٤
العاديات ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ﴾	١	٤٠
الإخلاص ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾	٣	١١٨-٨٤-٦١

بَابُ فُرُوقِ الْقُرْآنِ الْقَرِيبِ

السورة	الآثاءة	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ يَعلَمُ مَا ﴾	٧٧	٦٥
البقرة	﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبَاءَ اللَّهِ ﴾	٩١	٩
البقرة	﴿ لَيْسَ الْبِرُّ ﴾	١٧٧	١٦٠
البقرة	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	١٠٨
البقرة	﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	٢٤٩	٢٤٧
البقرة	﴿ قَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ ﴾	٢٥١	٦٣
الأنعام	﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾	٢٧	١١٧
الأعراف	﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾	٣٦-٣٧	١٧٧
الأعراف	﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	١٨٢	١٢٦
التوبة	﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	٣	١٣
هود	﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾	٢٨	٢١٧
يوسف	﴿ عَتَّى حِينٍ ﴾	٣	١٩٥
يوسف	﴿ وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ ﴾	٣١	٤٦
يوسف	﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾	٥١	٤٦
إبراهيم	﴿ الْحَمِيدِ اللَّهِ ﴾	٢-١	٢٠٤
طه	﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾	٦٣	٩٢
الأنبياء	﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ ﴾	٢٤	٢٣١
الحج	﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾	٤٠	٢٥١
الفرقان	﴿ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ ﴾	٦٨-٦٩	٢٠٨

٩٧	٤٨	﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾	القصص
٢١٥	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرٌ﴾	الطلاق
١١٩	١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصفحة	الحديث والآثر
٢٠٠	"إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".
٩	"أَنَا أَبُو الْحَسَنِ".
٩	"تَكْنِي بَابِنِ أَخْتِكَ أَيُّ: عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ".
٤	"فَكُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْتَدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَبْتَرُ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَقْطَعُ".
٩٧	"لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْمِنُوا، وَلَا تَوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا".
٩٢	"لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ".
٣٣	"لَيْسَ مِنْ أَمِّ بَرَاءٍ صِيَامٌ فِي أَمِّ سَفَرٍ".
٢٦٠	"يَا عَظِيمًا يُرْتَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ".

رَبَاعُ فِهْرِ الشُّعَرَاءِ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بابُ (الهمزة)			
الهيحاء	الكامل	-	١٠٩
بابُ (الباء)			
غضابا	الوافر	جرير/ معاوية بن مالك/ الفرزدق	٢٣
أب	الطَّويل	-	١٠
أجرب	الطَّويل	النابعة الذبياني	٢٧٤
تركيب	البسيط	-	٧٨
تقريب	البسيط	-	٧٨
نحطب	الطويل	امرؤ القيس	١٠٨
باب (التاء)			
الحلقة	المنسرح	رجل إعرابي	١١٠
بابُ (الدال)			
البعد	الطَّويل	الحطيئة	٨١
بابُ (الراء)			
الأصاغرا	الطَّويل	-	١٩٥
ستر	الطَّويل	ابن هاني	١٧٦
بابُ (العين)			
الودائع	الطَّويل	لبيد بن ربيعة	١٤٠
أصنع	الطَّويل	العجير السلولي	١٥٦

الموسع	الكامل	الشَّريف الرِّضَيَّ	١١٦
بابُ (الفاءِ)			
تضعيفُ	البسيط	-	٩٦
تكليف	البسيط	-	٩٦
بابُ (اللامِ)			
مرتجلا	البسيط	-	٢٧
نقلا	البسيط	-	٢٧
تسأل	الطُّويل	-	٢٤٩
بابُ (الميمِ)			
علقمُ	الطُّويل	رجل من بني همدان	١٥١
بابُ (النُّونِ)			
همدان	المنسرح	قول امرأة لولدها	١٩٩
بابُ (الياءِ)			
عمي	الطُّويل	زهير بن أبي سلمى	١٠٠

جامع الفهرست الإيجاز

القافية	القائل	الصفحة
الإيثار	أبو حيّان	١٤١
طائعا	-	٢٠٨
قف	الوشاء	٣٢
كملا	-	١١٥
علّامه	الحريري	٤٨
الإعظام	أبو حيّان	١٤١
الذكي	-	٩٨

سَائِلَاتُ الْفُحْرِ وَالْأَشْيَارِ

الشَّطْر	البحر	القائل	الصفحة
وَأَنْتَ غِيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا	الطَّوِيل	شاعر اليمامة	٦
فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعًا—دَا	الطَّوِيل	امرؤ القيس	٤١
.....والله فاع—بدا	الطَّوِيل	الأعشى	٧١
.....وهنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ	الطَّوِيل	الفرزدق	٧٩
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا	الطَّوِيل	ابن ميادة	٧٩
تَبَيْتَ بَلِيلَ أُمِّ أَرْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا	الطَّوِيل	بعض الطائيين	٨١
لَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ شَرَّ مَقَالَةٍ	الطَّوِيل	.	٩١
وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلُ السَّيْفُ يَضْرِبُ	الطَّوِيل	الفرزدق	١٢٧
خَلِيلِي أَنِي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا	الطَّوِيل	لبيد بن ربيعة	١٢٥
لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ	الطَّوِيل	كعب بن سعد الغنوي	١٤٦
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ	الطَّوِيل	أمية بن أبي عائذ	١٢٥
فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ	الطَّوِيل	كثير عزة	١٠٩
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ	الطَّوِيل	الكميت	٢٦٤
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى	الطَّوِيل	زيد الخيل	٢٧٦
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَةٌ	الطَّوِيل	أبو صخر الهذلي	٢٧٨
.....وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ	الطَّوِيل	امرؤ القيس	٢٨٠
فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٍ هَوَلُ	الطَّوِيل	السموأل	١٦٠
وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ	الطَّوِيل	النَّجَاشِي	١٦٢
وَلَكِنْ زَنْجِي عَ—ظِيمِ الْمَشَافِرِ	الطَّوِيل	الفرزدق	١٦٢

٢٥٥	-	الطَّويل	*ألا لا من سبتيل إلى همد*
٢٤١	راشد بن شهاب اليشكري	الطَّويل	*.....وطببت النفس.....*
٢٣٣	الفرزدق	الطَّويل	*على حالة لو أن في القوم حاتما*
٢١١	العباس بن الأحنف	الطَّويل	*.....طببت نفسها.....*
٩٥	-	البسيط	*ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا*
١٢٠-١١٩	-	البسيط	*يوم الصليفاء لم يوفون بالجار*
١١٦	-	البسيط	*يا ابن الكرام، ألا تدنو؟ فتبصرما*
١١٢	-	البسيط	*كي تجنحون إلى سليم وما ثرت*
٢٥٦	سلامة بن جندل	البسيط	*.....ولا لذات للشيب*
١٩٣	زهير بن أبي سلمى	البسيط	*لكن وقائعه في الحرب تنتظر*
٣٢	الفرزدق	البسيط	*ما أنت بالحكم الترضى حكومته*
٣٩	رؤبة بن العجاج	الرَّجز	*وأم أوعال كها أو أقربا*
١٨٥	عبدالله بن كيسبة/رؤبة	الرَّجز	*أقسم بالله أبو حفص عمر*
١٢٧	عبد قيس بن خفاف/حارثة التميمي	الكامل	*وإذا تصبك خصاصة فتحمل*
١٢٠	إبراهيم بن هرمة	الكامل	*يوم الأعازب إن وصلت وإن لم*
٢٦٨، ١١٥	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	*لا تنه خلق وتأتي مثله*
٢٧٩	ابن ميادة	الكامل	*ملكا أجار لمسلم ومعاهد*
١١١	حسان بن ثابت	الوافر	*إذن والله ترمهم بحرب*
٢٦٥	جحدر	الوافر	*فما جزعا ورب الناس أبكي*
٢٧٥	القحيف العقيلي/القحيف/نحيف العامري	الوافر	*إذا رضيت علي بنو قشير*
٢٧٩	أبو العتاهية	الوافر	*لدوا للموت وابنوا للخراب*
١٦٥	أبو العتاهية	الوافر	*فياليت الشباب يعود يوما*

١٢٦	سحيم بن وثيل الرّياحيّ	الوافر	*متى أضع العمامة تعرفوني*
١٩١	دريد بن الصّمة	الوافر	*فإن جزعاً وإن إجمال صبر*
١٨٨	أبو دؤاد الإياديّ	المتقارب	*جرى في الأنابيب ثم اضطرب*

سأبغا: فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	المثل/القول
٧٩	ابدأ بذا من أوّل
٢٣٤	أتميمًا مرّة وقيسيًا أخرى
١٩٠	إنّها لإبل أم شاء
٣٨	بزيد
٤٣	تحياتك
٤٣	ترّي
٤٣	ترب الكعبة
١٤٧	تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه
٢٣٦	جاؤوا الجم الغفير
١٧٧	حكي أنّ سيبويه رئي في النّوم، ف قيل له: ما فعل الله بك؟، فقال: خيرًا كثيرًا.
٢٣٦	ادخلوا الأوّل فالأوّل
٤٥	سوّ/سئي/سف أفعل
٢٥٠	عدا فلانّ طورهُ
٣٣	الْفعلتْ
٢٧٨	كقول بعضهم-وقد قيل له-كيف أصبحت؟ قال: كخير.
٢٢٦	لا أكلمك القارظين
٢٧٩/٢٣٤	لله دره فارسًا!
١٤١	من طابت سريرته حمدت سيرته
٩٣	هذان خليلان

هذا جحر ضب خرب

١٧٠

والكرامة ذات أكرمكم الله به

٢١٨

يا حرسا اضربا عنقه

١٠٢

فهرس الأعلام

الصفحة	العالم
١١	* أجروم
١٢٨	* الأبدى
٨٢	* إبراهيم
٨٣	* أحمد
٢	* أحمد بن محمد الوشاء التُّونسي
٢٧٢، ٢٦٧، ٢٥١، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٢٠، ٢٠٣، ١٩٩، ١٨١، ١٦٧، ١٣٣، ١٢٨، ١٠٧، ٩٩، ٨٩، ٤٣	* الأخفش
٤٢	* الأربصى
٢٣٩، ٢١٢، ٢١٠، ١٩، ١٨	* الأزهرى/الشَّيخ خالد/الشارح
٢٠١	* الأزهرى (صاحب التَّهذيب)
٢٧٢، ١٨٩، ١٦٤، ١٠٤، ٦٣، ٥٨، ٥٠، ٤٢، ٢٤، ١٩	* أستاذ شيخ شيخنا
١٨٣، ١٧٩، ٧٩	* أستاذ شيخ شيخ شيخنا
٦٢	* أستاذ شيخ شيخ معا شيخنا تبعاً لبعض مشايخه
٢٦٠	* الأصمعى
٢٧٧، ٥١	* الأعلام
١٩٩	* امرأة لولدها
٥	* البلخى
٢٧٢، ١٧٩، ١٣٦، ١٢٦، ٤٧، ١١، ٨	* ابن أجروم/الشيخ/محمد بن محمد الصَّنْهاجى
١٦٧، ٢١	* ابن أبي الربيع
٩٧، ٥٠	* ابن إياز

١٦٧، ١٥٤	*ابن بابشاذ
١٦	*ابن بري
١٢٨، ٣٨	*ابن جني/أبو الفتح
٩	*ابن الحاج
٢٧١، ٢٥٢، ٢٤٩، ٢٤٤، ٢١٢، ١٩٢، ١٧٤، ١٨٦، ١٦٧، ٩٩، ٧٨، ٧٧، ٥٥، ٥١	*ابن الحاجب
٢٧١، ٢٤٤، ١٩٢، ٩٩	*ابن الخبّاز
٢٠٥	*ابن خالويه
١١١، ٥١، ٤١	*ابن خروف
٣٥	*ابن درستويه
١٢٦	*ابن الدّهان
١٧٩، ٨٨	*ابن السُّبكيّ/صاحب جمع الجوامع
١٩٣	*ابن سعدان
١٣٣، ٨٥	*ابن السراج
٢٧٧	*ابن السيّد
٢٣٢	*ابن الشَّحريّ
١٦٧	*ابن الضّائع
١٨	*ابن طلحة
٦	*ابن العربي
٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٤٠، ٢١٤، ٢٠١، ١٨١، ١٦٧، ١٢٨، ١٩	*ابن عصفور/صاحب المقرب
٧٧	*ابن القطان
٢٥٦، ٢٠٣، ٢٠١، ١٩١، ١٩٠، ١٨١	*ابن كيسان
١٢٨، ١٢٣، ١٢٠، ١١٩، ١١٥، ١٠٨، ١٠٦، ٦٩، ٥١، ٤٨، ٣١، ١٩، ٧	*ابن مالك / صاحب التسهيل

٢٤٣، ٢٣٥، ٢٣١، ٢١٨، ٢١٤، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠١، ١٩٩، ١٩١، ١٨٦، ١٨٢، ١٨٠، ١٥٤، ١٥٣، ١٣٩، ١٣٢،
٢٧٦، ٢٧٢، ٢٦٩، ٢٦٧، ٢٦١، ٢٥٤، ٢٥٠، ٢٤٥،

- ١٠٨ *ابن محيصة
- ١٩٥ *اب مسعود
- ٢٠٦ *ابن ملكون
- ١٧٦ *ابن هانئ
- *ابن هشام الأنصاري/الموضح/ابن هشام/صاحب المغني ١٩، ٣٠، ١٠٦، ١١٤، ١٢٨، ١٥٣، ١٧٠، ١٩٩،
٢٠١، ٢٠٦، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٧٦،
- ١٩٥، ١٥٦ *ابن هشام الخضراوي/الخضراوي
- ٢٤٤ *ابن يعيش
- ١٣، ١٢ *أبو الأسود الدؤلي
- ٤ *أبو بكر التُّونسي
- ٩ *أبو تراب
- *أبو حيان ٥٣، ١٠٧، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٩، ١٤١، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ٢٢٠،
٢٤٥، ٢٧٢، ٢٧٦،
- ٢٥ *أبو جعفر بن صابر
- ١٥٢ *أبو زكريا الأنصاري
- ٨ *أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي
- ١٠٧ *أبو عبيدة
- ٩ *أبو هريرة
- ٥ *البنديجي
- ٥ *البيضاوي
- ٢٠٥ *التلمساني

٢٦٤ . ٢٢٨	*ثعلب
٢٦٥	*جحدر
٢٧٥ . ١٥٨ . ١ . ٣	*الجرجانيّ/السَّيِّد
٢٤٠ . ١٩	*الجزوليّ
٤٨	*الحريريّ
١٦٠ . ١١٧	*حفص
١٤	*الحلبّيّ
٨٣ . ١٠	*الحلاويّ
١٦٠	*حمزة
٢٧٦ . ٢٥٤ . ١٨١ . ١٨٠ . ١٢٩ . ١٠٩ . ٨٩	*الخليل/صاحب العين
٣١	*الدِّمامينيّ
٢٤٤ . ٢٠٧ . ١١	*الرّاعيّ
٨	*الرازيّ
٨٢	*رضوان
٢٢٠ . ٢١٧ . ٢١١ . ١٩٣ . ١٧٨ . ١٥٣ . ١٥٠ . ١٤٦ . ١٣٨ . ١٣٧ . ١٣٣ . ١٣٢ . ٩٠ . ٣٩ . ٣٦ . ٣١ . ١٥	*الرّضيّ
٢٥٥ . ٢٥٠ . ٢٤٩ . ٢٤٧ . ٢٤٥ . ٢٢٣	
٢٥٧ . ٢٠٦	*الرّمانيّ
٢٤٢ . ٢٥٥ . ٩٣ . ١٧٧ . ٩٢ . ٦٩	*الرّجاج
١٥٥ . ٢٢	*الرّجائيّ
٢٤٩ . ١٠٨ . ٢٠٥ . ٥١ . ٥٠ . ٧ . ٥	*الرّمخشريّ
٩٩	*زهير بن أبي سلمى
٩	*زين الدّين
٧	*السُّبكيّ

٢٤٣، ١٤١، ١٠٥	*السَّعد/سعد الدِّين
٢٥، ٢٠	*السَّمهوديُّ
٢٧٢	*السُّهيليُّ
١٧٧، ١٧٣، ١٥٩، ١٤٥، ١٤٢، ١٣٢، ١٢٩، ١١١، ١١٠، ٩٥، ٩٣، ٩٢، ٨٩، ٨٥، ٦٧، ٥١، ٣١، ١٩	*سيبويه
١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٢	
٢٦٠، ٢٥٥، ٢٥٤	
١١	*سيدي الشَّريف
١٠٣	*السَّيِّد عيسى
٢٥٥، ٢١٨، ١٨١	*السَّيرافيُّ
١١٩، ١٢	*السَّيوطيُّ
٢٠٨، ٢٠	*الشَّاطبيُّ
٦	*شاعر اليمامة
١١٠	*الشَّلوِّين
٨٢	*شعيب عليه السلام
١٥٣، ١٥١	*شيخ الإسلام
١٣١	*صاحب البديع
٨٢	*صالح عليه السلام
١٠	*الصَّنْهَاجيُّ
١٢٧	*الصَّيْمِريُّ
٩	*عائشة
١٦٠، ١١٧	*عاصم
٩	*عبدالله ابن الزُّبير
١٣، ٩	*علي ؑ

١٤٣	*الفاسي
٢٦٠.٢٤٩.٢٢٠.٢١٤.٢٠٦.١٩٣.١٩١.١٦٧.١١٠.٩٥.٨١.٥١	*الفارسي/أبو علي/أبو علي الفارسي
٢٦٧.٢٦٤	
٢٨١.٢٦١.١٩٣.١٦٢.١٥٩.١٥٨.١٥٠.١٢٧.١١٨.١١٥.١١١.١٠٩.٦٩.٣٥	*الفراء
٣٢	*الفرزدق
٢٤٤.٢٣٨.٢٣٣.١٤٥.٦٨	*القرافي
١٢٦.٩٣.٣٣	*قطرب
١٢٦.١١٨.٣٥	*الكسائي
٢٦٤	*الكميت
١١٩.١٠٧	*الليثاني
٨٢	*لوط
٢٢٤.٢٢٣.١١١	*المازني
٨٢	*مالك
٢٨٠.٢٥٦.٢٥٥.٢٤٥.٢٣٢.١٧٧.١٥٥.١٣٢.١١١.٨٩	*المبرد
٨٢	*محمّد ﷺ
٩	*محي الدين
٢٥٥.١٨٤.١٥٨.١١٧.١٠٣.٩٢.٣٤	*المرادي/ابن أمّ قاسم
٦	*مسيلمة الكذاب
١١٩.٦١.٦٢.٧٤.٨٧.٨٨.٨٩.٩٥.١٠٠.١٠٢.١٠٧.١١٨.٤٨.١٣.٢١.٢٩.٤٦.٤٧	*المصنف
٢٢٢.١٢١.١٣٢.١٤٢.١٦١.١٦٥.١٧٠.١٧١.١٧٣.١٨٤.١٨٥.١٩١.١٩٤.١٩٨.٢٠٥.٢١٢	
٢٨٣.٢٦٦.٢٥٢.٢٥٤.٢٦٤.٢٣٧.٢٢٣.٢٢٤.٢٣٥	
١١	*المكودي
٨٢	*منكر

١١٤	*النَّحَّاس
١٧٨	*النَّعْمَانُ ابْنُ الْمُنْذِرِ
٨٢	*نَكِير
٨٣، ٨٢	*نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢٧١، ٢١٠، ١٣٠، ١١٨، ١٠٣، ٦	*النُّوَيَّ
٨٩	*هَشَامٌ
٨٢	*هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٨٣	*يَشْكُرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢١٧، ١٩١	*يُونُسُ

فهرس القبائل والمجارس النحوية والجماعات

القبيلة	الصفحة
*أئمة النحو	٢٠٥
*أسد	١٩١، ١٥١، ١٢٦
*الأصوليون	١٧٩، ١٤٥
*الأقدمون	١٥٩، ٧٨، ٧٧
*أكثر المتأخرين	٢٤٠، ١٦٣
*أكثر النحويين	١٩٤، ١٩٣، ١٩١
*الأكثر	٢٧٦، ٢٦٨، ١٨٠، ١١٤
*الأندلسيون	١٨٢
*أهل البلد	١٣٥
*أهل الحجاز/الحجازيين	٢١٢، ١٩١، ١٨٠
*باقي الكوفيين	١٦٢
*البربر	١١
*البصريون/البصري	٢٨١، ٢٧١، ٢٥٤، ٢١٤، ١٩٨، ١٨٧، ١٧١
*بعض أئمة الكوفيين	٤١
*بعض البصريين	٤١
*بعض المحققين	٢٨٠، ٢٥٥
*بعض اللغويين	١٠٧، ٦٧
*بعض المتأخرين	٢٧٦
*بقية النحويين	١٨١

١٠٨.١٠٧	*بنو صباح
١٤٥	*البيانويون
١٩١	*تميم
٢٧٦.٢٦٧.٢٢٠.٩٥.٥٣.٢٤	*جماعة
١١٨	*جماعة من الكوفيين
٩٣	*جماعة من المتأخرين
٢.٩	*جماعة من النُحويين
١٦١.١٥٩.١٥٦.١٥٥.١٤٨.١٤٥.١٣٤.١٣٣.١٣٢.١١١.١١٠.١.٩.٨٩.٥١.٣٦.٣٣.١٩	*الجمهور
٢٨١.٢٧٢.٢٦٤.٢٥٥.٢٥٢.٢٣٧.٢٢١.٢.٥.١٩٢.١٨٩.١٨٤.١٧٣.١٦٧.١٦٣.	
٢٦٣.١٢٨.٩٩.٩٥	*جمهور البصريين
٢٦٨	*جمهور البصريين والكوفيين
٢٢.١٩	*جمهور الشَّارحين
٢٥٤	*جمهور النُّحاة
٧١	*جمهور النُّحويين
٢٤٧	*جميع العرب
٣٣.١٠	*حمير
٣٩	*خزاعة
٢٣١	*ربيعة
١٢٦	*سائر البصريين
١٢٤	*سليم
١٣٨	*الصَّرْفِيون
١٠	*صنهاجة

٢٥٤	*طائفة من البصريين
٩٢	*طائفة من النحويين
٢٣١	*العامّة
٢.٥.٩٣.٩٢	*العرب
٧.	*علماء بلدنا
١٢٦	*فقهس
١٤٢	*قوم
١٩١١.١٥.١١	*قيس
٥١.١٥	*كثير من المتأخرين
٧٨.٧٧	*كثيرون
*الكوفيون/الكوفي ٢.٣.٤.٢٨.٢٩.٤١.٤٧.٨٩.٩١.٩٣.٩٩.١٠٥.١٠٦.١١٣.١١٤.١٢٦.١٣١.	
١٣٢.١٣٥.١٥٠.١٥١.١٥٦.١٥٨.١٦٠.١٦٢.١٦٩.١٧٥.١٩٤.١٩٨.٢٤١.٢٦٣.٢٧١.٢٨١.	
٦٢.١٩.١٥	*المتأخرون
٢.٥	*متأخرو النحو
٦٢	*المتقدمون
٢.٥.١٨٣.٤	*المصنفون
٥	*المعتزلة
١.٦	*المعربون
٢٨٠.٢٢٠.٨٩	*المحققون
١٤٥	*المنطقيون

٢٦٨.١٥٣.٣٥	*النحاة
١٨١.١٧٨.١١٧.٩٠	*النحويون
١٩٥	*هذيل
١٥١	*همدان
١٩٥	*يمنية

عاشراً: فهرس الأماكة

المكان	الصفحة
باب الحديد	١٠
بعلبك	٨٣، ١٨
حمص	٨١
سقر	٨١
عدن	١٧٧
فأس	١٢، ١١، ١٠
الكعبة المشرفة	١١
المغرب	١٠
مكة	١٧٧

إِلَهَامِي عَشْرُ فَلَاسِ الْإِلَهِي

الكتاب	الصفحة
الأساس: الزمخشري	١٥
أسرار العربية: الأنباري	١٣٤
الأمالي: ابن الشجري	٢٣٢
الأمالي	٢٥٨
الأنموذج: الزمخشري	١٠٨
البسيط: ابن العلي	٢٠٩، ١٦٣
التحفة: ابن مالك	٢٠١
التسهيل: ابن مالك	٢٧٦، ٢٥٤، ٢٤٦، ٢١٤، ٢٠٦، ٢٠١، ١٨٦، ١٨٠، ١٥٤، ١٣٢، ١٢٨، ١١٨، ٧٩، ١٩
التعليقه: ابن هشام	٢٠١
التوضيح: ابن هشام	٢٠٦، ١٩٩، ١٠١
الجامع: ابن هشام	٢٨١، ٢٤٥
جمع الجوامع: ابن السبكي	١٧٩
جمع الجوامع: السيوطي	١١٩
الجمال: الزجاجي	٢٢
الجنى الداني: المرادي	٣٨
حاشية على المحلي على جمع الجوامع: أبو زكريا الأنصاري	١٥٢
الحواشي: ابن هشام	٣٠
الخلاصة: ابن مالك	٢٤٣، ١٨٦
شرح الإيضاح: ابن عصفور	١٦٧

٢٤٩، ١٩٩	شرح التَّسهيل: ابن مالك
٢٢٦	شرح التَّسهيل: المرادي
٢٣٠	شرح الجمل: ابن عصفور
١٥٤	شرح العمدة: ابن مالك
٧٠	شرح الفصول: ابن إياز
٦٨	شرح القرافي
١١٨	شرح الكافيّة: ابن مالك
٢٢٤	شرح المصابيح
٢٢٧، ١٥	الصِّحاح: الجوهري
٢٥	الصَّغِير: السَّمهودي
٢٠٤	الضَّوء: الإسفريني
١٢	الطَّبَقَات: السيوطي
١٥٤	العمدة: ابن مالك
١٥، ١٤	القاموس: الفيروزآبادي
٢٠٥	كتاب ليس: ابن خالويه
٢٢٠، ١٠٨	الكشاف: الزَّمَخشري
٢٦١	المتوسط: الحسن الأسترباذي
٢٤٩، ١٩٥، ١٨٩، ١٦٥، ١٦٢، ١٣٩، ١١٩، ١١٨	المغني: ابن هشام
٦٢	المقدمة (متن ابن أجروم)
١٩	المَقْدِمة الجزوليّة: الجزولي
٢١٤، ١٨	المقرب: ابن عصفور
١٦٤	النُّكْت الحسان: أبوحيان

الْبَابُ الْعَاشِرُ: فُهُرُ الْمَصَابِرِ وَالْمَرَاجِ

أ-المخطوطات:

*"جواهرُ أولي الألباب في حلِّ قواعدِ الإعراب": الوشاء (القرن الحادي عشر الهجري)، جامعة أمّ القرى، رقمها: (٣٥٦٠).

*"الدُّرَّةُ الشَّنَوَانِيَّةُ عَلَى شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ": أبو بكر اسماعيل الشَّنَوَانِي (ت ١٠١٩هـ)، جامعة الملك سعود، رقمها: (٩٨٧).

*"شَرْحُ الْحَلَاوِيِّ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ": الحلاوي (ت ٨٨٣هـ)، جامعة ميشيغان.

*"الضَّوُّ الْمُنِيرُ عَلَى الْمَصْبَاحِ فِي النَّحْوِ": محمَّد بن محمَّد الاسفراييني (ت ٦٨٤هـ)، جامعة الملك سعود، رقمها: (٩٨٧).

*"الغَرَّةُ الْمُخْفِيَّةُ فِي شَرْحِ الدُّرَّةِ الْأَلْفِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لِابْنِ مَعْطِي": أحمد بن الحسين بن أحمد الْخَبَّاز (ت ٦٣٧هـ)، جامعة الملك سعود، رقمها: (٤٢٠٩).

*"الْفَتْوحَاتُ الْقُدُوسِيَّةُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ": أحمد عجيبه (ت ١٢٢٤هـ)، جامعة الملك سعود، رقمها: (٢٩٨٠).

*"الْفَيْضُ الشَّهَوْدِي فِي بَعْضِ مَنَاقِبِ السَّمَّهَوْدِيِّ": مجهول، المكتبة المركزية-جامعة الملك سعود، رقمها: (١٥٨٦/١٦ مجاميع).

*"المَوَاهِبُ الرَّحْمَانِيَّةُ لَطَلَابِ الْأَجْرُومِيَّةِ": أبو بكر إسماعيل الشَّنَوَانِي (ت ١٠١٩هـ)، جامعة الملك سعود، رقمها: (٥٠٢).

ب-الرَّسَائِلُ الْجَامِعِيَّةُ وَالْمَنْشُورَاتُ:

*"أبو الحسن بن البادش الغرناطي وأثره النحوي"، مجلة جامعة أمّ القرى العدد الثالث والعشرون.

*"أحوال (إذن) النَّاصِبَةِ": موزي السبيعي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد السادس والعشرون، الجزء الخامس.

*"(إذا) بينَ مقولاتِ النَّحْوِيِّينَ، وواقعِ استخدامِها": مها الميمان، مركز بحوث كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ.

*"الأستاذ": عبدالرحمن بودرع، مجلة مجمع اللغة العدد السابع (رجب ١٤٣٦هـ/أبريل ٢٠١٥ م).

*"الإغفال": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق عبدالله الحاج إبراهيم، مجلة أم القرى، (العدد عشرون من المجلد الثاني عشر) الصادر في صفر ١٤٢١هـ.

*"براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية": رفيع السلمي، مجلة مجمع اللغة العدد السابع، (رجب ١٤٣٦هـ/أبريل ٢٠١٥م).

*"تبيين الأحكام في حل ألفاظ التكتة لابن هشام": الوشاء (القرن الحادي عشر الهجري)، تحقيق ودراسة يوسف السلمي، (سيتم نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

*"التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب": ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق أحمد المصباحي، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى.

*"جوانب الدرس التصريفي للفظ (آية)": أبو أوس الشمسان-مجلة كلية آداب/مكتبة الإسكندرية.

*"الجمال في النحو": ابن شقير (ت ٣١٧هـ)، تحقيق علي بن سلطان الحاكمي، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، رقمها: (٢٦٠).

*"الحدود في علم النحو": أحمد الأبيدي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق نجاد نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢-السنة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

*"الدرة المرصوف في وصف مخارج الحروف: أبو المعالي (ت ٦٢١هـ)، تحقيق غانم الحمد، مجلة الحكمة-جمادى الثانية ١٤٢٣هـ/العدد ٢٥.

*"الدرة النحوية في شرح الأجرؤمية": السيد الشريف الحسني (ت ٧٢٣هـ)، تحقيق عبدالرحمن الطلحي، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، رقمها: (٦٤٦٩).

*"رسالة في لام التعريف": عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق ودراسة محمد الدغيري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الأول-محرم ١٤٣٠هـ/يناير ٢٠٠٩م.

*"شرح جمل الزجاجة": ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق حسين السعدي، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب-جامعة بغداد/١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

*"شرح الجمل في النحو": الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق خديجة باكستاني، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، رقمها: (١٧٦٧).

*"شرح زروق على متن الأجرؤمية": زروق (ت ٨٩٩هـ)، تحقيق ندى الساعي، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، رقمها: (٢٢٨٤).

*"شرح كافية ابن الحاجب": عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، دراسة وتحقيق السيد أحمد علي محمد، (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة.

*"عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة": الراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق ودراسة هشام محمد الشويكي، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، رقمها: (١٠٧٠).

*"الفوائد المحوئية في المقاصد النحوية": ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق ودراسة وداد يحيى، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، رقمها: (١١٢٤).

*"الكافي في شرح الهادي-قسم التصريف": أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، تحقيق أنس فجال، (رسالة ماجستير ٢٠٠٦م)، جامعة صنعاء.

*"الكشف عن صاحب البسيط في النحو": حسن موسى الشاعر، العددان ٧٧-٧٨ محرم-جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

*"اللائل الفريدة في شرح القصيدة": أبو عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق عبد الله عبد المجيد نمكاني، (رسالة ماجستير ١٤٢٠هـ)، جامعة أم القرى.

*"المحصل في شرح المفصل": اللورقي (ت ٦٦١هـ)، تحقيق عبيد المالكي، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، رقمها: (١٢٥٧٢).

*"المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للزجاجي": الخفاف، تحقيق أحمد بوياء ولد الشيخ محمد تقي الدين، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، رقمها: (٢٠٤٤).

ج-المطبوعات:

*"اقتلاف النصرة في اختلاف نحا الكوفة والبصرة": أحمد الزبيدي (ت ٨٩٣هـ)، تحقيق طارق الجناني، الطبعة الأولى، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية.

*"إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان": أحمد ابن أبي الضياف، الدار التونسية.

*"إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر": أحمد البناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية-لبنان.

*"الإحكام في أصول الأحكام": ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة-بيروت.

*"الإحكام في أصول النحو": علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق عبدالرازق عفيفي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، دار الصميعي.

*"أحكام القرآن": ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"إحياء النحو": إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، القاهرة.

*"الأخبار الموفقيات": الزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق سامي مكي العاني، الطبعة الثانية، عالم الكتب.

*"أدب الكاتب": ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة-القاهرة.

*"ارتشاف الضرب من لسان العرب": أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق رجب عثمان-رمضان عبدالنواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي.

*"إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف زهير الشاويش، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي-بيروت.

*"الأزمنة والأمكنة": أحمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق خليل منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"أساس البلاغة": الرّمخسري (٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرّحيم محمود، دار المعرفة-بيروت/لبنان.

*"الاستغناء في الاستثناء": شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

*"أسرار العربية": ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

*"الأشاعر في ميزان أهل السنة": فيصل الجاسم، الطبعة الأولى، المبرة الخيرية للعلوم القرآن والسنة-الكويت.

*"الأشباه والنظائر": السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

*"الاشتقاق": ابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل-بيروت.

*"الإصابة في تمييز الصحابة": ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود-علي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"إصلاح المنطق": ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق محمد مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي.

*"أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف-الرياض.

*"الأصمعيات": الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر-عبد السلام هارون، الطبعة السابعة، دار المعارف-مصر.

*"الأصول في النحو": ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة-لبنان/بيروت.

*"أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن": محمد الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، طبعة ١٤١٥هـ، دار الفكر-بيروت/لبنان.

*"إعراب القرآن": أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"الأعلام": الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم الملائين.

*"أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن": ابن الأحمر (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، مؤسسة الرسالة-بيروت.

*"الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب": الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي.

*"الاقتراح في علم أصول النحو": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمود ياقوت، طبعة ١٤٢٦هـ، دار المعرفة الجامعية.

*"الاقتضاب في شرح أدب الكتاب": ابن السيد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق مصطفى السقا-حامد عبد المجيد، طبعة ١٩٩٦م، دار الكتب المصرية-القاهرة.

*"الألغاز النحويّة": ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق موفق فوزي الجبر، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي.

*"أمالى ابن الحاجب": ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق فخر صالح، دار الجيل-بيروت/دار عمار-عمّان.

*"أُمالي ابن الشَّجَرِيّ": ابن الشَّجَرِيّ (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق محمود محمَّد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي-القاهرة.

*"أُمالي ابن القالي": أبو القالي (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها محمَّد الأصمعيّ، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية.

*"الأُمالي المطلقة": ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي-بيروت.

*"أمثال العرب": الضبي (ت ١٦٨هـ)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال-بيروت.

*"الأمّ": الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، الطبعة الأولى، دار الوفاء.

*"إنباه الرواة على أنباه النُّحاة": جمال الدين القفطيّ (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي-القاهرة/ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت.

*"الأنساب": السَّمْعَانِيّ (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبدالرحمن اليمانيّ وآخرين، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية-حيدرآباد.

*"الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين": أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة جودة مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي-القاهرة.

*"الأنموذج في النحو": الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، الطبعة الأولى.

*"أنوار التنزيل وأسرار التأويل": البيضاويّ (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق محمَّد المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

*"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك": ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المكتبة العصرية، طبعة ١٤٢٦هـ، صيدا/بيروت.

*"الإيضاح": الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم المرجان، الطبعة الأولى، عالم الكتب.

*"الإيضاح في شرح المفصل": ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى العليي، طبعة ١٤٠٢هـ، وزارة الأوقاف-العراق.

*"الإيضاح في علل النُّحو": الزَّجَاجِيّ (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن مبارك، الطبعة الثالثة، دار النَّفَّاس.

*"إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون": إسماعيل البغدادي (ت ١٣٩٩هـ). تحقيق محمّد شرف-رفعت بيلكه، دار إحياء التراث العربي-بيروت/لبنان.

*"البحر المحيط في أصول الفقه": الزركشي (ت ٧٩٤هـ). الطبعة الأولى، دار الكتبي.

*"بحر العلوم": السمرقندي (ت ٣٧٣هـ). تحقيق علي معوض-عادل عبدالموجود-زكريا النوتي، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان.

*"البخلاء": الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال-بيروت.

*"البداية والنهاية": أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ)، طبعة ١٤٠٧هـ، دار الفكر.

*"البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع": الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة-بيروت.

*"البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة": القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي بيروت-لبنان.

*"برنامج المجاري": أبو عبدالله المجاري (ت ٨٦٢هـ)، تحقيق محمّد أبو الأجفان، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي-بيروت/لبنان.

*"البرهان في علوم القرآن": الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية.

*"البسيط في شرح جمل الزجاجة": ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، عياد بن عيد الثبتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي-بيروت/لبنان.

*"البغال": الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق علي بن ملح، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال-بيروت.

*"البغداديات": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة": عبد المتعال الصعيدي (ت ١٣٩١هـ)، الطبعة السابعة عشر، مكتبة الآداب.

*"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية-لبنان/صيدا.

*"البلدان": ابن فقيه (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق يوسف الهادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب-بيروت.

*"البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة": الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمّد المصري، الطبعة الأولى، دار سعد الدين دمشق.

*"بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب": أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق محمّد أحمد علي عبد المعطي، الطبعة الأولى، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.

*"بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب": أبو الثناء الأصبهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق محمّد مظهر بقاء، الطبعة الأولى، دار المدني-السعودية.

*"البيان والتبيين": الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، طبعة ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال-بيروت.

*"تاج العروس من جواهر القاموس": الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.

*"تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال": محمّد الهادي الشّريف، دار سراس.

*"تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر": عمر الإسكندري-سليم حسن، مكتبة مدبولي-القاهرة.

*"تاريخ الدولة العثمانية": ترجمة عدنان سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، الطبعة الأولى، مؤسسة فيصل، تركيا/إستانبول.

*"تأويل مشكل القرآن": ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"التبصرة والتذكرة": الصّيمري (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق فتحي أحمد، الطبعة الأولى، منشورات مركز البحث العلمي-مكة المكرمة.

*"التبيان في إعراب القرآن": العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمّد البجاوي، الطبعة الأولى، شركة القدس.

*"التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين": العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

*"تحرير التيسير في القراءات العشر": ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق أحمد القضاة، الطبعة الأولى، دار الفرقان -الأردن/عمان.

*التحديد في الإتقان والتجويد:الداني(ت٤٤٤هـ)،تحقيق غانم الحمد.الطبعة الأولى،دار عمار-الأردن.

*التحرير والتنوير:ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)،طبعة١٩٨٤،الدار التونسية للنشر-تونس.

*تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى:الإمام أبى العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(ت١٠٥٣هـ)،تحقيق رائد صبري،بيت الأفكار الدولية.

*التحفة الهمية بشرح المقدمة الآجرومية:عبد الحميد هنداي،الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية.

*التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية:محَمَّد محيى الدين عبد الحميد،طبعة ١٤٢٨هـ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر.

*تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:ابن هشام(ت٧٦١هـ)،تحقيق عباس الصالحي،الطبعة الأولى،دار الكتاب العربي.

*التذكرة الحمدونية:ابن خلدون حمدون(ت٥٦٢هـ)،تحقيق إحسان عباس،الطبعة الأولى،دار صادر-بيروت.

*التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:أبوحيان(ت٧٤٥هـ)،تحقيق حسن هنداى،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٨٩م،دار القلم-دمشق/سوريا.

*التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:أبوحيان(ت٧٤٥هـ)،حسن هنداى،تحقيق الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م،دار كنوز إشبيليا-الرياض.

*تزئين الأسواق في أخبار العشاق:الأنطاكي(ت١٠٠٨هـ)،طبعة١٢٩١هـ،دار الطباعة.

*تعجيل الندى بشرح قطر الندى:الفوزان،الطبعة الثانية،دار ابن الجوزي.

*تفسير البحر المحيط:أبو حيان(ت٧٤٥هـ)،تحقيق صدقي محمّد جميل،الطبعة ١٤٢٠هـ،دار الفكر-بيروت.

*تفسير القرطبي:القرطبي(ت٦٧١هـ)،تحقيق أحمد البردوني،إبراهيم أطفيش،الطبعة الثانية،دار الكتب المصرية-القاهرة.

*تفسير المراغي:المراغي(ت١٣٧١هـ)،الطبعة الأولى،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

- *"التقريرات البهية على متن الآجرومية": السَّاف، الطبعة الثانية، دار المنهاج.
- *"التسهيل": ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، الطبعة الأولى، الطبعة الميرية بمكة.
- *"التلخيص الحبير في تخرج أحاديث الرافعي الكبير": العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق حسن قطب، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة-مصر.
- *"التكملة": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب.
- *"التمهيد في علم التجويد": ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق غانم حمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة-لبنان.
- *"تهذيب اللغة": الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمَّد مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- *"تهذيب الأسماء واللغات": النُّوي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- *"تهذيب التهذيب": ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند.
- *"توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني": ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق فايز دياب، الطبعة الثانية، دار السلام-مصر.
- *"توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك": المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبدالرحمن سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.
- *"التوطئة": أبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق يوسف المطوع، الطبعة الثانية، جامعة الكويت.
- *"جامع الدروس العربية": الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، الطبعة الثامنة والعشرين، المكتبة العصرية-صيدا/بيروت.
- *"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع": الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمَّد عجاج الخطيب، طبعة ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة.
- *"الجامع الصغير في النُّحو": ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق أحمد الهرميل، طبعة ١٤٠٠هـ، مكتبة الخانجي-القاهرة.

*"جمع الجوامع في أصول الفقه": عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.

*"الجمال": الزجاجي (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق محمد بن أبي شنب، طبعة ١٩٢٦، جول كربونل-الجزائر.

*"جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام": أبوزيد (ت ١٧٠هـ)، تحقيق علي البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

*"جمهرة الأمثال": أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر-بيروت.

*"جمهرة أنساب العرب": ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"الجنى الداني": المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة-محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي)": الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق محمد علي معوض-عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

*"حاشية الأجرومية": ابن قاسم (ت ١٣١٢هـ).

*"حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي": ابن حمدون (ت ١٢٣٧هـ)، إشراف محمد صديقي، الطبعة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الفكر-بيروت/لبنان.

*"حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهرى على متن الأجرومية": أبو النجا (من علماء القرن الثاني عشر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٣هـ.

*"حاشية البُخَيْرَمِيّ على الخطيب": سليمان البُخَيْرَمِيّ (ت ١٢٢١هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهرى": حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ).

*"حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك": الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الفكر-بيروت-لبنان.

*"حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام": الشنواني (ت ١٠١٩هـ)، تحقيق محمد شمام، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ، دار الكتب الشرقية.

* "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك": ابن الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.

* "حاشية عبادة على شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام": محمد عبادة العدوي (ت ١١٩٣هـ)، المطبعة الوهبية الهيئة ١٢٩٢هـ.

* "حاشية العلامة مصطفى العروسي المسماة "نتائج الأفكار القدسية" في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية": زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق الشيخ عبد الوراث محمد علي، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.

* "حاشية يس بن زين الدين الحمصي على حاشية الفاكهي مجيب الندا على المقدمة قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري": يس بن زين الدين الحمصي (ت ١٠٦١هـ)، طبعة المطبعة الوهبية - مصر سنة ١٢٩٢هـ.

* "الحجة في القراءات السبع": ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، دار الشروق - بيروت.

* "حجة القراءات": ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

* "الحجة للقراء السبعة": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث - دمشق/بيروت.

* "حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)": أبو محمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق محمد الزعبي، الطبعة الرابعة، مكتبة دار الهدى - دار الوثائق للدراسات القرآنية.

* "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

* "الحلل السندسية في الأخبار التونسية": محمد بن محمد الأندلسي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الكتب الشرقية.

* "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء": الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الفكر ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

* "الحماسة البصرية": أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.

* "حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء": الزُّوزْنِي (ت ٤٣١هـ)، تحقيق محمّد سالم، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري واللبناني-القاهرة/بيروت.

* "الحلل في شرح أبيات الجمل": البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

* "الحيوان": الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية-بيروت.

* "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب": البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي-القاهرة.

* "الخصائص": ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب.

* "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر": المحبي (ت ١١١١هـ)، دار صادر-بيروت.

* "درة الغواص في أوهام الخواص": الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت.

* "الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة": حمزة بن الحسن الأصهباني (ت ٣٥١هـ)، تحقيق عبدالمجيد قطامش، دار المعارف بمصر.

* "الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية فك معانيها وبيان ضوابطها وعللها": محمّد الهرري، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة.

* "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة": ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمّد عبد المعيد، الطبعة الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية-الهند.

* "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع": الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

* "الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون": السّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

* "دقائق التصريف": القاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن الرابع)، تحقيق أحمد القيسي-حاتم الضامن-حسين تورال، طبعة ١٤٠٧هـ، منشورات المجمع العلمي العراقي-بغداد.

* "دليل السالك شرح ألفية ابن مالك": الفوزان، الطبعة الأولى، دار المسلم.

*"الديباج": أبو عبيدة، تحقيق عبدالله الجبروع-عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي-القاهرة.

*"ديوان أبي الأسود(ت٦٩هـ)": صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال.

*"ديوان أبي العتاهية(ت٢١٣هـ)": دار بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

*"ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي(ت١٩٩هـ)": تحقيق سليم خليل قهوجي، دار الجيل-بيروت ١٤٢٢هـ.

*"ديوان الإسلام": شمس الدين الغزي(ت١١٦٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس": تحقيق محمد حسين، دار النهضة-بيروت ١٩٧٩م.

*"ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري": تحقيق أنور عليان-محمد الشوايكة، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ.

*"ديوان حسان بن ثابت الأنصاري": تحقيق عبد الله سنده، الطبعة الأولى، دار المعرفة-بيروت/لبنان.

*"ديوان الحطيئة": تحقيق مفيد قميحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

*"ديوان حميد بن هلال الثوري": صنعة عبدالعزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة ١٣٧١هـ-١٩٥١م.

*"ديوان دريد بن الصمة": تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف.

*"ديوان زهير بن أبي سلمى": تحقيق علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

*"ديوان السَّمَوَال(ت٥٦٠م)": تحقيق واضح العمدة، الطبعة الأولى، دار الجيل-بيروت.

*"ديوان الشريف الرضي(ت٤٠٦هـ)": دار صادر-بيروت.

*"ديوان العباس بن الأحنف": تحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة ١٣٧٣هـ.

*"ديوان العجاج(ت١٩٢هـ)": رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطاي، مكتبة أطلس-دمشق.

- *"ديوان العرجي": تحقيق سميع جميل الجبيلي، الطبعة الأولى، دار صادر-بيروت.
- *"ديوان علي بن أبي طالب (ت ٦٦١م)": جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، الطبعة الأولى.
- *"ديوان الفرزدق (٣٨هـ)": تحقيق علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- *"ديوان كثير عزة (ت ٧٢٣م)": جمعه وشرحه إحسان عباس، دار الثقافة-بيروت/لبنان ١٣٩١هـ.
- *"ديوان الكميت بن زيد الأسدي (ت ٦٠هـ)": تحقيق محمد طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر-بيروت.
- *"ديوان لبید بن ربیع (ت ٤١هـ)": تحقيق حمدو طماس، الطبعة الأولى، دار المعرفة.
- *"ديوان مجنون ليلى (ت ٦٨هـ)": جمع عبد الستار أحمد فراج، الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة.
- *"ديوان المعاني": أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق أحمد حسن، دار الجيل-بيروت.
- *"ديوان النابغة الذبياني (ت ٦٠٤م)": النابغة الذبياني، تحقيق عباس عبد الساتر، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية.
- *"ديوان الهذليين": تحقيق أحمد الزين-محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- *"رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ))": أحمد الحازمي، الطبعة الأولى، مكتبة الأسد-مكة المكرمة.
- *"ربيع الأبرار ونصوص الأخبار": الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي-بيروت.
- *"الرحلة الشامية": الأمير محمد علي (ت ١٣٧٤هـ)، تحقيق علي أحمد كنعان، الطبعة الأولى، دار السويدي أبوظبي-الإمارات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت/لبنان.
- *"الرد على المنطقيين": أحمد بن تيممة (ت ٧٢٨هـ)، دار المعرفة-بيروت/لبنان.
- *"الرد على النُّحاة": ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام.
- *"رسالة في لام التعريف": عيسى الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق فاطمة حسين، مكتبة أولاد الشيخ للتراث-مصر ٢٠٠٥م.
- *"رسالة المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية": ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير.

*"الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقائها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها": أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق أحمد حسن، الطبعة الثالثة، دار عمّان - الأردن.

*"رصف المباني في شرح حروف المعاني": المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثانية، دار القلم - دمشق.

*"رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب": تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الشيخ علي عوض - عادل الموجود، عالم الكتب.

*"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني": شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.

*"زاد المسير في علم التفسير": ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت.

*"الزاهر في معاني كلمات الناس": أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت.

*"زهرة الأكم في الأمثال والحكم": الحسن اليوسي (ت ١١٠٢هـ)، تحقيق محمد حجي - محمد الأخضر، الطبعة الأولى، الشركة الجديدة/ دار الثقافة - المغرب.

*"سبب وضع علم العربية": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة - بيروت/ دمشق.

*"سر صناعة الإعراب": ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.

*"سر الفصاحة": الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

*"سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف - الرياض.

*"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى، دار المعارف - الرياض/ السعودية.

*"سلوة الأنفس ومحادثه الأكياس عن أقبر من العلماء والصلحاء بفأس": محمد الكتاني، تحقيق الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، موسوعة الكتانية لتاريخ فأس.

*"سمط الآلئ في شرح أمالي القالي": أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.

*"سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)": تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية-فيصل عيسى البابي الحلبي.

*"سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ)": تحقيق شعيب الأرناؤوط-محمّد كامل، الطبعة الأولى، دار الرسالة العلمية.

*"سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ)": تحقيق أحمد شاكر-محمد فؤاد-إبراهيم عطوة، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي-مصر.

*"السنن الكبرى": أحمد البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ)": تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب.

*"سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث-القاهرة ١٤٢٧هـ.

*"شذا العرف في فن الصرف: الحمالوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد-الرياض.

*"شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير-دمشق/بيروت.

*"شرح الأجرومية في علم العربية": علي السنهوري (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق محمّد شرف، الطبعة الأولى، دار السلام-مصر.

*"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل": ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، طبعة ١٤٣١هـ، المكتبة العصرية-صيدا/بيروت.

*"شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك": ابن الناظم (ت ٨٥٩هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

*"شرح أبيات سيبويه: السّيرافي (ت ٣٨٥هـ)": تحقيق محمّد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر-القاهرة/مصر.

*شرح أدب الكاتب: ابن الجواليقي (ت. ٥٤٠هـ)، تحقيق طيبة بودي، الطبعة الأولى، الكلية الآداب-جامعة الكويت.

*شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية: ابن دقيق العيد (ت. ٧٠٢هـ)، الطبعة السادسة، مؤسسة الريان.

*شرح الأزهرية: خالد الأزهرى (ت. ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق.

*شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة.

*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين الأشموني (ت. ٩٠٠هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

*شرح ألفية ابن معطي: ابن جمعة الموصلى (ت. ٦٩٤هـ)، تحقيق علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي-الرياض.

*شرح التسهيل: ابن مالك (ت. ٦٧٢هـ)، تحقيق عبدالرحمن السيد-محمد المختون، الطبعة الأولى، دار هجر.

*شرح التسهيل: المرادي (ت. ٧٤٩هـ)، تحقيق محمد عبدالنبي، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان-المنصورة.
*شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (ت. ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت. ٤٤٢هـ)، تحقيق إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد.

*"شرح تنقيح الفصول": القرافي (ت. ٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف، الطبعة الأولى، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

*"شرح جمل الزجاجة": ابن عصفور (ت. ٦٦٩هـ)، تحقيق صاحب أبو جناح، تحقيق ودراسة سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة.

*شرح جمل الزجاجة: ابن خروف (ت. ٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة.

*"شرح حدود النحو": أحمد الأبنزي (ت. ٨٦٠هـ): ابن قاسم المالكي (ت. ٩٢٠هـ) تحقيق خالد فهمي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب-القاهرة.

*"شرح الحدود النحوية": الفاكي (ت. ٩٧٢هـ)، تحقيق محمد الطيب إبراهيم، الطبعة الأولى، دار النفائس.

- * شرح ديوان امرئ القيس (ت ٥٢٠م): جمعها وقدم لها وحققها حسن السندويي، راجعها وشرحها أسامة صلاح الدين، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بيروت.
- * شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب.
- * شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: تحقيق محمّد نور الحسن-محمد الزفزاف-محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- * شرح شذور الذهب: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا.
- * شرح شذور الذهب في معرف كلام العرب: الجوجري (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق نواف الحارثي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة/المملكة العربية السعودية.
- * شرح شواهد المغني: السيوطي (ت ٩١١هـ)، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت/لبنان.
- * شرح صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ): عبدالكريم الخضير، (دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، مرقمة آليا، رقم الجزء هو رقم الدرس).
- * شرح عمدة الحفاظ وعدّة اللافظ: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدري، طبعة ١٣٩٨هـ، مطبعة العاني-بغداد.
- * شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة ٢٠٠٩م، دار الطلائع.
- * شرح مختصر تصريف الغزي في فن الصّرف: التّفتازاني (٧٩١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثامنة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- * شرح المزج: الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، تحقيق حسن مصطفى العسيلي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب-القاهرة.
- * شرح كتاب سيبويه: السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدي-علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.
- * شرح الكافية الشافية: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري، الطبعة الأولى، دار المأمون.

- * شرح الكفراوي على متن الأجرومية ومعه حاشية إسماعيل الحامدي: اعتنى به وراجعته كمال الدين قاري، المكتبة العصرية-صيدا/بيروت.
- * شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري-الأردن/عمان.
- * شرح معاني الآثار: الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد النجار-محمد سيد، الطبعة الأولى، عالم الكتب.
- * شرح المعلقات التسع: منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق وشرح عبدالمجيد هنو، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي -بيروت/لبنان.
- * شرح المفصل: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.
- * شرح المقدمة الأجرومية في أصول علم العربية للطلاب والمبتدئين: خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.
- * شرح المقدمة الجزولية: أبوعلي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق تركي العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد-الرياض.
- * شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية-الكويت.
- * شرح المقدمة النحوية: ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف، طبعة ١٩٧٨م، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية.
- * شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى العليبي، الطبعة الأولى، مطبعة الآداب-بيروت.
- * شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تحقيق محمد نفاع-حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربي-دمشق/سوريا.
- * شعر ابن ميادة، تحقيق حنا جميل حداد، طبعة ١٤٠٢هـ، مجمع اللغة العربية-دمشق.
- * شعر زيد الخيل الطائي: جمع ودراسة وتحقيق أحمد البرزة، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث.
- * الشعر والشعراء: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث-القاهرة ١٤٢٣هـ.

*"الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم": القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق علي محمد البجوى، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ.

*"شفاء العليل في إيضاح التسهيل": السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق عبدالله البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية.

*"الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب العرب في كلامها": ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"الصحيح": الجوهرى (ت ٣٩٣هـ)، اعتنى به خليل مأمون شيخا، الطبعة الرابعة، دار المعرفة-بيروت/لبنان.

*"صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)": تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة-بيروت.

*"صحيح أبي داود": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى، مؤسسة غراس-الكويت.

*"صحيح الأدب المفرد": البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الرابعة، دار الصديق.

*"صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)": تحقيق محمد زهير، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة.

*"صحيح وضعيف سنن أبي داود": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، فهرسه ونسقه أحمد عبد الله. مركز نور الإسلام.

*"ضرائر الشعر": ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس.

*"الضعفاء الكبير": العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية-بيروت.

*"ضعيف الجامع الصغير وزيادته": محمد الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

*"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع": السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة-بيروت

*"ضيء السالك إلى أوضح المسالك": النجار، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

*"طبقات الحفاظ": السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ خان، الطبعة الأولى، عالم الكتب - بيروت.

*طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي (ت ٧١١هـ)، تحقيق محمود الطناحي-عبدالفتاح الحلو، الطبعة الثانية، دار هجر.

*الطبقات الكبرى: ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*طبقات المفسرين العشرين: السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة-القاهرة.

*طبقات النحاة واللغويين: الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ذخائر العرب.

*عثرات اللسان في اللغة: عبدالقادر المغربي، طبعة ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م، المطبعة الهاشمية بدمشق.

*العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة: محمد سهيل طقوش، الطبعة الأولى، دار بيروت المحروسة.

*العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: بسيوني عبد الفتاح، الطبعة الثانية، مؤسسة المختار/القاهرة-دار المعالم الثقافية/الأحساء.

*العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد-باكستان.

*علل النحو: لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد-الرياض.

*العمدة في محاسن لشعر وآدابه: القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمد عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل.

*العموم الصرفي في القرآن الكريم: رضا العقيدي، الطبعة الثانية، المركز التقني-بغداد.

*العنوان في القراءات السبع: أبوطاهر الأنصاري (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق زهير زاهد-خليل العطية، طبعة ١٤٠٥هـ، عالم الكتب-بيروت.

- *"عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته": العظیم آبادی (ت ۱۳۲۹هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية-بيروت.
- *"العين": الخلیل (ت ۱۷۰هـ)، تحقیق مهدي المخزومي-إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- *"غاية النهاية في طبقات القراء": ابن الجزري (ت ۸۳۳هـ)، مكتبة ابن تيمية.
- *"الفاخر": المفضل بن سلمة (ت ۲۹۰هـ)، تحقیق عبدالعلیم الطحاوي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- *"الفاضل": المبرد (ت ۲۸۵هـ)، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية-القاهرة.
- *الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- *"فتح الباري": ابن حجر (ت ۸۵۲هـ)، تحقیق محب الدين الخطيب، الطبعة ۱۳۷۹، دار المعرفة-بيروت.
- *"فتح الباري شرح صحيح البخاري": ابن رجب (ت ۷۹۵هـ)، تحقیق محمود شعبان عبدالمقصود، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة المنورة.
- *"الفتوحات الربانية على الأذكار النووية": ابن علان (ت ۱۰۵۷هـ)، دار إحياء التراث-بيروت/لبنان.
- *"الفروق اللغوية": أبو هلال العسكري (ت ۳۹۵هـ)، علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، طبعة ۲۰۰۹م، دار الكتب العلمية-بيروت.
- *"الفصول الخمسون": ابن معطي (ت ۶۲۸هـ)، تحقیق ودراسة محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- *"الفصول في العربية": ابن الدهان (ت ۵۶۹هـ)، تحقیق، فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الأمل-مؤسسة الرسالة.
- *"الفصول المفيدة في الواو المزيدة": صلاح الدين العلائي (ت ۷۶۱هـ)، تحقیق حسن الشاعر، الطبعة الأولى، دار البشير-عمان.
- *"الفواكة الجنية على متممة الجرومية": الفاكهي (ت ۹۷۲هـ)، تحقیق عماد العبادي، الطبعة الأولى، دار الصميعي.

*"القاموس المحيط": الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، راجعه واعتنى به أنس محمد الشامي-زكريا جابر أحمد، طبعة ١٤٢٩هـ، دار الحديث-القاهرة.

*"القاهرة تاريخها فنونها أثارها": حسن الباشا وآخرون، مكتبة الإسكندرية-مؤسسة الأهرام.

*"قصص الأنبياء": أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف-القاهرة.

*"الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح": ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد-الرياض.

*"الكافية في علم النحو": ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق صالح الشاعر، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب-القاهرة.

*"الكامل في اللغة والأدب": المبرد (ت ٢٨٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي-القاهرة.

*"كتاب التعريفات": الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المكتبة الفيصلية.

*"الكتاب": سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل-بيروت.

*"كتاب السبعة في القراءات": ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار المعارف.

*"كتاب الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب)": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.

*"كتاب الكُتَّاب": ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، إضافة الأب لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء اليسوعيين-بيروت ١٩٢١م.

*"كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم": محمد التهانوي (بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق علي دحروج، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان-بيروت.

*"الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل": الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي-بيروت.

*"كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس": الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، طبعة ١٣١٥هـ، مكتبة القدسي-القاهرة.

- *"كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون": حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى-بغداد.
- *"كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب للحريري": الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق عبد المقصود محمد المقصود، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية.
- *"الكفاية في علم الرواية": الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي-إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية-المدينة المنورة.
- *"الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية": الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- *"كليلة ودمنة": عبد الله بن المقفع (ت ١٤٢هـ)، الطبعة السابعة عشر، المطبعة الأميرية ببولاق-القاهرة.
- *"الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للرعيي: محمد الأهدل (من أعيان القرن الثالث عشر)، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية.
- *"اللائع العبقريّة في شرح العينيّة الحميريّة": بهاء الدين الأصبهاني (ت ١١٣٧هـ)، تحقيق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
- *"اللباب في علم الكتاب": ابن عادل (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة.
- *"اللباب في علل البناء والإعراب": أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله النيهان، الطبعة الأولى، دار الفكر-دمشق.
- *"لب الألباب في تحرير الأنساب": السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار صادر-بيروت.
- *"اللغة بين المعيارية والوصفية": تمام حسان، الطبعة الرابعة، عالم الكتب.
- *"اللغة العربية معناها ومبناها": تمام حسان، طبعة ١٩٩٤، دار الثقافة.
- *"لسان العرب": ابن منظور (ت ٧١١هـ)، اعتنى به أمين عبد الوهاب-محمد الصادق، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي-بيروت/لبنان.
- *"لسان الميزان": ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية.

- *"اللمع في العربية": ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت.
- *"لوامع البيئات شرح أسماء الله تعالى والصفات": فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، عني بتصحيحه محمد بدر الدين الحلبي، الطبعة الأولى، المطبعة الشرفية.
- *"المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم": الأمدى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق ف. كرنكو، الطبعة الأولى، دار الجيل-بيروت.
- *"مباحث في علم الموارث": مصطفى مسلم، الطبعة الخامسة، دار المنارة-جدة/السعودية.
- *"المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية": ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير-دمشق/بيروت.
- *"المبسوط في القراءات العشر": أبو بكر الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية-دمشق.
- *"متن الأجرومية لابن أجروم (ت ٧٢٣هـ)، وليه ملحة الإعراب للحريزي (ت ٥١٦هـ)": الطبعة الأولى، دار الصميعي.
- *"متن الألفية: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، المكتبة الشعبية-بيروت/لبنان.
- *"مجاز القرآن": أبو عبيدة البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد، طبعة ١٣٨١هـ، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- *"مجالس ثعلب": أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة ١٩٦٠م، دار المعارف.
- *"المجتبى من السنن": النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو رغبة، الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب.
- *"مجمع الأمثال": أبو الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد عبد الحميد، دار المعرفة بيروت-لبنان.
- *"مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط": تضم متن الشافية وشرحها للعلامة الجابري-حاشية الجابري لابن جماعة، الطبعة الثالثة، عالم الكتب.
- *"مجيب الندا في شرح قطر الندي": الفاكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق مؤمن البدارين، الطبعة الأولى، الدار العثمانية للنشر-عمّان.

- * "المحاسن والأضداد": الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، طبعة ١٤٢٣هـ، دار مكتبة الهلال-بيروت.
- * "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها": ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، طبعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- * "المحصل في شرح الفصول": ابن إياز (ت ٦٨١هـ)، تحقيق شريف عبدالكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمّار.
- * "المحكم والمحيط الأعظم": ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.
- * "مختار الصحاح": الرازي (ت ٦٦٦هـ)، عني بترتيبه محمود خاطر بك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دارالخلود للتراث.
- * "المختصر في أخبار البشر": أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية.
- * "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع": ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبى-القاهرة.
- * "المدارس النحوية": شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، الطبعة السابعة، دار المعارف.
- * "مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ": ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الأولى، مكتبة التابعين - القاهرة، ومكتبة الصحابة-الشارقة.
- * "المدخل": ابن الحاج (ت ٧٣٧هـ)، دار التراث.
- * "المزهر في علوم اللغة وأنواعها": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.
- * "مسائل خلافة في النحو": أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي-بيروت.
- * "المسائل البصريات": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق محمد الشاطر، الطبعة الأولى، مطبعة المدني.
- * "المسائل العسكرية": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق علي المنصوري، الطبعة الثانية، مطبعة بغداد.
- * "المسائل المنثورة": الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق شريف النجار، الطبعة الأولى، دارعمار للنشر والتوزيع.

- *"المساعد على تسهيل الفوائد": ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى.
- *"المسالك والممالك": أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ)، طبعة ١٩٩٢م، دار الغرب الإسلامي.
- *"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار السفر الثاني عشر": ابن فضل الله العُمري (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق كامل الجبوري- مهدي النجم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.
- *"المستقصى في أمثال العرب": الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية-بيروت.
- *"مسند أحمد بن حنبل": أبو عبد الله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- *"المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية": الراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق أحمد جاد الله، الطبعة الأولى، دار النوادر.
- *"مشكل إعراب القرآن": أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.
- *"المصباح المنير": الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق يحيى مراد، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار.
- *"المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط": السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق نيهان ياسين حسين، طبعة ١٩٧٧م، الجامعة المستنصرية-العراق.
- *"المعارف": أبو محمد بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق ثروت عكاشة، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة.
- *"معاني الحروف": الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق عبدالفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار الشروق-جدة.
- *"معاني القرآن": الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق هدى محمود، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- *"معاني القرآن": الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمد النجار وآخرين، الطبعة الأولى، الدار المصرية للتأليف والترجمة-مصر.
- *"معاني القرآن وإعرابه": الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب-بيروت.

*"معاني القراءات": الأزهرى (ت. ٣٧٠هـ)، تحقيق عيد درويش-عوض القوزي، الطبعة الأولى، مركز البحوث في كلية الآداب -جامعة الملك سعود.

*"معاهد التنصيص على شواهد التلخيص": العباسي (ت. ٩٦٣هـ)، تحقيق محمد عبد الحميد، عالم الكتب-بيروت.

*"معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)": ياقوت الحموي (ت. ٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي-بيروت.

*"معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة": محمد العدناني، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان.

*"معجم البلدان": ياقوت الحموي (ت. ٦٢٦هـ)، الطبعة الثانية، دار صادر-بيروت.

*"معجم ديوان الأ-ب": الفارابي (ت. ٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر، طبعة ١٤٢٤هـ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر-القاهرة.

*"معجم علوم القرآن": إبراهيم الجرمي، الطبعة الأولى، دار القلم-دمشق.

*"معجم قبائل العرب القديمة والحديثة": عمر كحالة، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة-بيروت.

*"معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء": عبد الغني الدقر، الطبعة الأولى، دار القلم-دمشق.

*"معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع": أبو عبيد البكري (ت. ٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الثالثة، عالم الكتاب-بيروت.

*"معجم الشعراء": المرزباني (ت. ٣٨٤هـ)، تحقيق ف. كرنكو، مكتبة القدسي/دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"معجم المؤلفين": رضا كحالة، مكتبة المثنى-بيروت/دار إحياء التراث العربي-بيروت.

*"معجم القراءات": عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى، دار سعد الدين-دمشق.

*"المعجم الكبير": الطبراني (ت. ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية-القاهرة.

*"معجم المصطلحات النحوية والصرفية": محمّد اللبدي، الطبعة الأولى-مؤسسة دار الفرقان.

*"معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية": محمود عبد المنعم، دار الفضيلة.

- * "معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ": بكر بن عبدالله، الطبعة الثالثة، دار العاصمة-الرياض.
- * "المعجم الوسيط": الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية.
- * "معجم النحو": عبدالغني الدقر، إشراف أحمد عبيد، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- * "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار": الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- * "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج": شمس الدين الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- * "المغني في تصريف الأفعال": محمد عزيمة (ت ١٤٠٣هـ)، طبعة ١٤٢٦هـ، دار الحديث-القاهرة.
- * "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب": ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة ٢٠٠٩م، دار الطلائع.
- * "مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)": الرازي (ت ٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- * "مفتاح الإعراب": محمد مرجان، تحقيق علي نجار محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب.
- * "المفصل في صنعة الإعراب": الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق علي بو ملح، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال-بيروت.
- * "المفضليات": المفضل الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق أحمد شاكِر-عبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف-القاهرة.
- * "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية": الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق عياد بن عيد الشبيبي وآخرين، معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى.
- * "مقامات الحريري": أبو محمد الحريري (ت ٥١٦هـ)، طبعة ١٨٧٣م، مطبعة المعارف-بيروت.
- * "المقتصد في شرح الإيضاح": عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق كاظم المرجان، طبعة ١٩٨٢م، دار الرشيد.
- * "المقتضب": المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عزيمة، عالم الكتب-بيروت.

*"مقدمة ابن خلدون": عبدالرحمن بن خلدون (ت ١٤٠٦م)، تحقيق عبدالله الدرويش، الطبعة الأولى، داريعرب.

*"المقدمة الجزرية": ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، الطبعة الأولى، دار المغني للنشر والتوزيع.

*"المقدمة الجزولية في النحو": الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب، الطبعة الأولى، مطبعة أم القرى.

*"المقرب": ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري-عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى.

*"المتع الكبير في التصريف": ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثامنة، مكتبة لبنان.

*"منازل الحروف": الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر-عمان.

*"المنتظم في تاريخ الأمم والملوك": أبو الفرج الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا-مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.

*"المنصف": المازني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى-عبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

*"الملل والنحل": الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الحلبي.

*"موقف ابن تيمية من الأشاعرة": عبد الرحمن المحمود، الطبعة الأولى، مكتبة ابن رشد.

*"مواهب الجليل في شرح مختصر خليل": الرعيني (ت ٩٥٤هـ)، الطبعة الثالثة، دار الفكر.

*"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب": خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق أبي بلال الحضرمي، دار الآثار-اليمن.

*"الموضح في التجويد": عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تحقيق غانم الحمد، الطبعة الأولى، دار عمار-عمّان.

*"ميزان الاعتدال في نقد الرجال": الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة-بيروت/لبنان.

*"الوافي بالوفيات":الصفدي(ت٧٦٤هـ)،تحقيق أحمد الأرناؤوط-تركي مصطفى.طبعة١٤٢٠هـ،دار إحياء التراث-بيروت.

*"الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع":عبد الفتاح القاضي(ت١٤٠٣هـ)،الطبعة الرابعة،مكتبة السوادي.

*"الوافية في شرح الكافية":ركن الدين محسن بن محمد بن شرف،تحقيق عبد الحفيظ شلبي،وزارة التراث القومي والثقافة-سلطنة عمان١٤٠٣هـ.

*"الوحشيات(الحماسة الصغرى)":أبو تمام(ت٢٣١هـ)،تحقيق عبد العزيز الميمني،وزاد في حواشيه محمود شاكر،الطبعة الثالثة،دارالمعارف-القاهرة.

*"وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان":ابن خلكان(ت٦٨١هـ)،تحقيق إحسان عباس،الطبعة الأولى،دار صادر.

*"نتائج الفكر في النحو":السُّهيلي(ت٥٨١هـ)،تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود-الشيخ علي معوض،الطبعة الأولى،دارالكتب العلمية-بيروت/لبنان.

*"النُجوم الطَّوالع على الدَّرر اللوامع في أصل مَقَرَّ الإمام نافع":إبراهيم المارغني(ت١٣٤٩هـ)،دار الفكر.

*"النَّحو المصفى":محمَّد عيد،مكتبة الشباب-القاهرة.

*"النَّحو الوافي":عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)،الطبعة الخامسة عشرة،دارالمعارف.

*"نزهة الألباء في طبقات الأدباء":ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ)،تحقيق إبراهيم السامرائي،الطبعة الثالثة،مكتبة المنار-الزرقاء-الأردن.

*"النشر في القراءات العشر":ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)،تحقيق علي محمَّد الضباع،المطبعة التجارية الكبرى.

*نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الأملعي في تخريج الزيلعي:الزيلعي(ت٧٦٢هـ)،تحقيق محمَّد عوامة،الطبعة الأولى،مؤسسة الريان-بيروت،لبنان/دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة/السعودية.

*"نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب":شهاب الدين التلمساني(ت١٠٤١هـ)،تحقيق إحسان عباس،الطبعة الأولى،دار صادر-بيروت/لبنان.

- *نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية: خالد الغامدي، الطبعة الأولى، دار أطلس الخضراء.
- *النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبوحيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- *نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبنانيين-بيروت.
- *النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق.
- *نور السجية في حل ألفاظ الأجرومية: شمس الدين الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، الطبعة الأولى، دار المنهاج.
- *هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري: المرصفي (ت ١٤٠٩هـ)، الطبعة الثانية، مكتبة طيبة-المدنية المنورة.
- *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغداديّ (ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي-بيروت/لبنان.
- *همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، طبعة ١٤٢١هـ، عالم الكتب.

الكتاب عشر فصولاً في الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❖ الملخص العربي	ج
❖ الملخص الإنجليزي	د
❖ الإهداء	هـ
❖ شكر وتقدير	و
❖ المقدمة	٨

قاسم الحارثي

المبحث	الصفحة
--------	--------

أ. الفصل الأول

❖ اسمه، نسبه، عصره.	١٣
❖ حياته، شيوخه، تلاميذه، وفاته.	٢٤
❖ آثاره.	٤٨

ب. الفصل الثاني

❖ عنوانه وتوثيق نسبه.	٥١
❖ منهجه.	٥٤
❖ شواهد الكتاب.	١٠١

١٣٧	❖ موقفه من صاحب المتن.
١٤٣	❖ موقفه من مسائل الخلاف.
١٥٤	❖ موازنة بين شرح الوشاء وشرحي الراعي، والشيخ خالد الأزهرى.
١٩٤	❖ القضايا والمسائل النحويّة واللغويّة والصرفيّة.
٢٤٢	❖ قيمته العلميّة والمآخذ عليه.
٢٥٥	❖ المنهج المتبع في التحقيق.
٢٥٧	❖ وصف النسخة.
٢٦٠	❖ صور من المخطوط.

فهرس النسخة

الموضوع	الصفحة
النص المحقق	
• مقدمة المؤلف	٢
❖ البسملة.	٤
❖ ترجمة ابن أجروم.	٨
❖ طبقات السيوطي.	١٢
❖ باب الكلام:	
▪ تعريف الكلام.	١٤
▪ أقسام الكلام.	٢٢
▪ علامات الاسم.	٢٨
▪ علامات الفعل.	٤٣
▪ الحرف.	٤٧
❖ باب الإعراب:	

٤٩	■ تعريفُ الإعراب.
٥٨	■ أقسامُ الإعراب.
٦١	■ بابُ معرفةِ الإعراب.
٨٧	■ فصلُ المعربات.
٩٩	■ بابُ الأفعال.
١٣٠	■ بابُ مرفوعاتِ الأسماء:
١٣٣	١. بابُ الفاعل.
١٣٩	٢. بابُ المفعولِ الذي لم يسمَّ فاعله.
١٤٥	٣. بابُ المبتدأ والخبر.
١٥٤	٤. بابُ العواملِ الدَّاخلَةِ على المبتدأ والخبر.
١٦٩	٥. بابُ النُّعَتِ.
١٨٥	٦. بابُ العطفِ.
١٩٧	٧. بابُ التَّوكِيدِ.
٢٠٣	٨. بابُ البَدَلِ.
٢١٠	■ بابُ منصوباتِ الأسماء:
٢١٤	١. بابُ المفعولِ به.
٢٢٢	٢. بابُ المصدرِ.
٢٢٦	٣. بابُ ظرفِ الزَّمانِ والمكانِ.
٢٣٣	٤. بابُ الحالِ.
٢٣٨	٥. بابُ التَّمْيِيزِ.
٢٤٣	٦. بابُ الاستثناءِ.
٢٥٣	٧. بابُ لا.
٢٥٨	٨. بابُ المنادى.
٢٦٣	٩. بابُ المفعولِ من أجله.
٢٦٧	١٠. بابُ المفعولِ معه.
٢٧٠	١١. خبركان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها.

٢٧١	■ بابُ مخفوضاتِ الأسماء.
٢٨٥	❖ الخاتمة.
	❖ الفهارسُ:
٢٨٨	١. فهرسُ الآياتِ القرآنيَّة.
٢٩٧	٢. فهرسُ القراءاتِ القرآنيَّة.
٢٩٩	٣. فهرسُ الأحاديثِ والآثار.
٣٠٠	٤. فهرسُ الأشعار.
٣٠٢	٥. فهرسُ الأرجاز.
٣٠٣	٦. فهرسُ الأَشْطَار.
٣٠٦	٧. فهرسُ الأمثالِ والأقوال.
٣٠٨	٨. فهرسُ الأعلام.
٣١٦	٩. فهرسُ القبائلِ والمدارسِ النحويَّة والجماعات.
٣٢٠	١٠. فهرسُ الأماكن.
٣٢١	١١. فهرسُ الكتب.
٣٢٤	١٢. فهرسُ المصادر والمراجع.
٣٥٧	١٣. فهرسُ الموضوعات.